

الميزان

في تفسير القرآن

ج ٢/٢



الحجر الرابع

مكتاب

الميزان

في تفسير القرآن

لمؤلفه

الأستاذ العلامة

السيد محمد حسين الطباطبائي

شبكة كتب الشيعة

علم الطبع والنشر

الشيخ محمد الجواد  
محمّد

دار الكتب الإسلامية

طهران - سوق السلطاني

١٣٧٦ هـ

طبعة

shiabooks.net

رابط بديل < mktba.net

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

☆☆☆

وَإِذْ غَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ تُبَوِّىءُ الْمُؤْمِنِينَ مَقَاعِدَ لِلْقِتَالِ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ  
 (١٢١) إِذْ هَمَّتْ طَائِفَتَانِ مِنْكُمْ أَنْ تَفْشَلَا وَاللَّهُ وَلِيَهُمَا وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ  
 الْمُؤْمِنُونَ (١٢٢) وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِدِرْوَائَتِهِمْ أَذِلَّةً فَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُشْكُرُونَ  
 (١٢٣) إِذْ تَقُولُ لِلْمُؤْمِنِينَ أَلَنْ يَكْفِيَكُمْ أَنْ يُمَدَّكُمْ رَبُّكُمْ بِثَلَاثَةِ آلَافٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ  
 مُنْزَلِينَ (١٢٤) بَلَى إِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا وَيَأْتُوكُمْ مِنْ فُورِهِمْ هَذَا يُمْدَدْكُمْ رَبُّكُمْ  
 بِخَمْسَةِ آلَافٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُسَوِّمِينَ (١٢٥) وَمَا جَعَلَهُ اللَّهُ إِلَّا بُشْرَى لَكُمْ وَلِتَطْمَئِنَّ  
 قُلُوبُكُمْ بِهِ وَمَا النَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ (١٢٦) لِيَقْطَعَ طَرَقًا مِنَ الَّذِينَ  
 كَفَرُوا أَوْ يَكْبِتَهُمْ فَيَنْقَلِبُوا خَائِبِينَ (١٢٧) لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ  
 أَوْ يُعَذِّبَهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَالِمُونَ (١٢٨) وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ يَغْفِرُ لِمَن  
 يَشَاءُ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ (١٢٩)

### ﴿بيان﴾

رجوع إلى ما بدأت به السورة من تنبيه المؤمنين بما هم عليه من الموقف الصعب ،  
 وتذكيرهم بنعم الله عليهم من إيمان ونصرو كفاية ، وتعليمهم ما يسبقون به إلى شريف  
 مقصدهم ، وهدايتهم إلى ما يسهلون به في حياتهم وبعد مماتهم .

وفيها قصة غزوة أحد ؛ وأما الآيات المشيرة إلى غزوة بدر فإني نماهي من قبيل  
 الضميمة المتممة وحلها محل شاهد القصة وليست مقصودة بالأصالة على ماسيجي .  
 قوله تعالى : « وإذ غدوت من أهلك تبوئ المؤمنين مقاعد للقتال » إذ ظرف متعلق



بمحذوف كالذكر ونحوه ؛ وغدوت من الغدو وهو الخروج غداة ، والتبوءة تهيئة المكان للغير أو إسكانه وإبطانه المكان ؛ والمقاعد جمع ؛ وأهل الرجل - كما ذكره الراغب - من يجمعه وإيّاهم نسب أو بيت أو غيرهما كدين أو بلد أو صناعة ؛ يقال : أهل الرجل لزوجته و لمن في بيته من زوجة وولد وخدام وغيرهم ، وللممتسين إليه من عشيرته وعقرته ، ويقال : أهل بلد كذا لقاطنيه ؛ وأهل دين كذا لمتجليه ؛ وأهل صناعة كذا لصنّاعها وأساتيدها . ويستوي فيه المذكر والمؤنث والمفرد والجمع ، ويختص استعماله بالإنسان فأهل الشيء خاصته من الإنسان .

والمراد بأهل رسول الله ﷺ خاصته وهم جمع ، وليس المراد به هنا شخص واحد بدليل قوله : غدوت من أهلك إذ يجوز أن يقال : خرجت من خاصتك ومن جماعتك ولا يجوز أن يقال : خرجت من زوجتك وخرجت من أمك ؛ ولذا التجأ بعض المفسرين إلى تقدير في الآية فقال : إن التقدير : خرجت من بيت أهلك اه لمّا فسّر الأهل بالمفرد ، ولا دليل يدل عليه من الكلام .

وسباق الآيات مبني على خطاب الجمع وهو خطاب المؤمنين على ما تدل عليه الآيات السابقة واللاحقة ففي قوله : وإذ غدوت من أهلك تبوء المؤمنين اه التفات من خطابهم إلى خطاب رسول الله ﷺ وكأن الوجه فيه ما يلوح من آيات القصة من لحن العتاب فإنها لا تخلو من شائبة اللوم والعتاب والأسف على ما جرى وظهر من المؤمنين من الفشل والوهن في العزيمة والقتال ، ولذلك أعرض عن مخاطبتهم في تضاعيف القصة وعدل إلى خطاب النبي ﷺ فيما يخص به فقال : وإذ غدوت من أهلك اه وقال : إذ تقول للمؤمنين ألن يكفّ بكم اه وقال : ليس لك من الأمر شيء اه وقال : قل إن الأمر كله لله اه وقال : فيما رحمة من الله لنت لهم ولو كنت فظاً غليظ القلب لانفضوا من حولك فاعف عنهم اه وقال : ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتاً الآية .

فغير خطاب الجمع في هذه الموارد إلى خطاب المفرد ، وهي موارد تحبس المتكلم الجاري في كلامه عن الجري فيه لما تغيظه وتهيج وجده ، بخلاف مثل قوله في ضمن الآيات : وما تحل إلا رسول قد خلت من قبله الرسل أفان مات أو قتل انقلبتم اه وقوله :

والرسول يدعوكم في أخريكم اه لأن العتاب فيهما بخطاب الجمع أوقع دون خطاب المفرد ، وبخلاف مثل قوله في ضمن الآيات : لقد من الله على المؤمنين إذ بعث فيهم رسولا منهم الآية ؛ لأن الامتنان ببعثة النبي ﷺ مع أخذه غائبا أوقع وأشد تأثيرا في النفوس ، وأبعد من الوهم والخطور . فتدبر في الآيات تجد صحة ما ذكرناه .

ومعنى الآية : واذكر إذ خرجت بالغداة من أهلك تهييء للمؤمنين مقاعد للقتال أوتسكنهم وتوقفهم فيها والله سميع لما قيل هناك ، عليهم بما أضمرت قلوبهم . والمستفاد من قوله : واذ غدوت من أهلك اه قرب المعركة من داره ﷺ فيتعيّن بذلك أن الآيتين ناظرتان إلى غزوة أحد فتتصل الآيتان بالآيات الآتية النازلة في شأن أحد لانطباق المضامين على وقائع هذه الغزوة . وبه يظهر ضعف ما قيل : إن الآيتين في غزوة بدر ؛ وكذا ما قيل : إنهما في غزوة الأحزاب ؛ والوجه ظاهر .

قوله تعالى : والله سميع عليم أي سميع يسمع ما قيل هناك ، عليهم يعلم ما كان مضمرا في قلوبكم ، وفيه دلالة على كلام جرى هناك بينهم ، وأمور أضمرها في قلوبهم ، والظاهر أن قوله : إذهمت اه متعلق بالوصفين .

قوله تعالى : إذهمت طائفتان منكم أن تفشلا والله وليّهما اللهم ما هممت به في نفسك وهو القصد ، والفشل ضعف مع الجبن .

وقوله : والله وليّهما اه حال والعامل فيه قوله : هممت اه والكلام مسوق للعتاب واللوم ؛ وكذا قوله : وعلى الله فليتوكل المؤمنون والمعنى : إنهما هممتا بالفشل مع أن الله وليّهما ولا ينبغي لمؤمن أن يفشل وهو يرى أن الله وليّهما ، ومع أن المؤمنين ينبغي أن يكلوا أمرهم إلى الله ومن يتوكل على الله فهو حسبه .

ومن ذلك يظهر ضعف ما قيل : إن هذا اللهم همّ خطرة لاهمّ عزيمة لأن الله تعالى مدحهما ، وأخبر أنه وليّهما ، ولو كان همّ عزيمة وقصد لكان ذمهم أولى من مدحهم . وما أدري ماذا يريد بقوله : إنه همّ خطرة ، أمجرّ بالخطور بالبال وتصوّر مفهوم الفشل ؛ فجميع من هناك كان يخطر ببالهم ذلك ، ولا معنى لذكر مثل ذلك في القصة قطعاً ، ولا يسمى ذلك همّا في اللغة . أم تصوّراً معه شيء من التصديق ، وخطوراً فيه

شوب قصد ؟ كما يدل عليه ظهور حالهما عند غيرهما ، ولو كان مجرد خطور من غير أي أثر لم يظهر أنهما همّتا بالفشل . على أن ذكر ولاية الله لهم ووجوب التوكل على المؤمن إنما يلائم هذا الهمّ دون مجرد الخطور . على أن قوله : والله وليّهما اه ليس مدحاً بل لوم وعظة على ما يعطيه السياق كما مرّ .

ولعلّ منشأ هذا الكلام هارودي عن جابر بن عبد الله الأنصاري أنه قال : فينازلت ، وما أحبّ أنهما تكن ، لقوله : والله وليّهما ففهم من الرواية أن جابراً فهم من الآية المدح .

ولو صحّت الرواية فإنّما يريد جابر أن الله تعالى قبل إيمانهم وصدق كونهم مؤمنين حيث عدّ نفسه وليّاً لهم ، والله وليّ الذين آمنوا والذين كفروا أولياؤهم الطاغوت ؛ لا أن الجملة واقعة موقع المدح في هذا السياق الظاهر في العتاب .

قوله تعالى : « ولقد نصركم الله ببدر وأنتم أذلة » إلى آخر الآية ظاهر السياق أن تكون الآية مسوقة سوق الشاهد لتتميم العتاب وتأكيده فتكون تؤدّي معنى الحال كقوله : والله وليّهما اه . والمعنى : وما كان ينبغي أن يظهر منكم الهمّ بالفشل وقد نصركم الله ببدر وأنتم أذلة . وليس من البعيد أن يكون كلاماً مستقلاً سيق مساق الامتنان بذكر نصر عجب من الله بأنزال الملائكة لإمدادهم ونصرهم يوم بدر .

ولمّا ذكر تعالى نصره إياهم يوم بدر وقابل ذلك بما هم عليه من الحال - ومن المعلوم أن كلّ من اعتزّفاً بما يعتزّ بنصر الله وعونه فليس للإنسان من قبل نفسه إلا الفقر والذلة - لم يبق لهم من أنفسهم إلا الذلة ، ولذلك قال : وأنتم أذلة .

ومن هنا يعلم أن قوله : وأنتم أذلة لا ينافي أمثال قوله تعالى : والله العزّة ولرسوله وللمؤمنين المنافقون : ٨ « فإنّ عزّهم إنّما هي بعزّة الله ، قال تعالى : فإنّ العزّة لله جميعاً النساء : ١٣٩ » وذلك بنصر الله المؤمنين كما قال تعالى : ولقد أرسلنا من قبلك رسلاً إلى قومهم فجاءوهم بالبينات فانتقمنا من الذين أجرموا وكان حقّاً علينا نصر المؤمنين الروم : ٤٧ » فإذا كان الحال هذا الحال فلوا اعتبر حال المؤمنين من حيث أنفسهم لم يكن لهم إلا الذلة .

على أن واجهة حال المؤمنين أيضاً يوم بدر كانت تقضي بكونهم أذلة قبال ما كان عليه المشركون من القوة والشوكة والزينة . ولا ضير في إضافة الذلّة النسبية إلى الأعزّة وقد أضافها الله سبحانه إلى قوم مدحهم كل المدح حيث قال : فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه أذلة على المؤمنين أعزّة على الكافرين الآية « المائدة : ٥٤ » .

**قوله تعالى :** « إذ تقول للمؤمنين ألن يكفيكم » اه الإمداد من المدد وهو إيصال المدد على نعت الاتصال .

**قوله تعالى :** « بلى إن تصبروا وتتقوا ويأتوكم من فورهم هذا » اه بلى كلمة تصديق والفور والفوران : الغليان يقال : فار القدر إذا غلا وجاش ، ثم استعير للسرعة والعجلة فاستعمل في الأمر الذي لا ريث فيه ولا مهلة فمعنى من فورهم هذا من ساعتهم هذه . والظاهر أن مصداق الآية هو يوم بدر ، وإنما هو وعد على الشرط وهو ما يتضمنه قوله : « إن تصبروا وتتقوا ويأتوكم من فورهم هذا » .

وأما ما يظهر من بعض المفسرين أنه وعد بإزالة الملائكة إن جاؤوهم بعد فورهم هذا يعني يوم بدر بأن يكون المراد من فورهم هذا هو يوم بدر لا في يوم بدر ، وكذا ما يظهر من بعض آخر أنه وعد بإزالة الهم في سائر الغزوات بعد بدر كأحد وحنين والأنحزاب فمما لا دليل عليه من لفظ الآية :

أما يوم أحد فلا محل لاستفادة نزول الملائكة فيه من الآيات وهو ظاهر ، وأما يوم الأنحزاب و يوم حنين فالقرآن وإن كان يصرح بنزول الملائكة فيهما فقد قال في قصة الأنحزاب : « إذ جاءتمكم جنود فارس لنا عليهم ريحاً و جنود آل تروها » الأنحزاب : ٩ ، وقال : « و يوم حنين » إلى أن قال : « وأنزل جنوداً لم تروها » التوبة : ٢٦ « إلا أن لفظ هذه الآية : بلى إن تصبروا وتتقوا ويأتوكم من فورهم هذا اه قاصر عن إفادة عموم الوعد .

وأما نزول ثلاثة آلاف يوم بدر فلا ينافي قوله تعالى في سورة الأنفال : فاستجاب لكم أني ممدكم باللف من الملائكة مردفين « الأنفال : ٩ ، لمكان قوله : مردفين أي متبعين لآخرين وهم الألفان الباقيان المكملان للعدد على ما ذكر في هذه الآيات .

**قوله تعالى :** « وما جعله الله إلا بشرى لكم » اه الضمير راجع إلى الإمداد . ولفظة

عند ظرف يفيد معنى الحضور، وقد كان أولاً مستعملاً في القرب والحضور المكاني أماختص بالأجسام ثم توسع فاستعمل في القرب الزماني ثم في مطلق القرب والحضور المعنوي كيفما كان، وقد استعمل في القرآن في مختلف الفنون.

والذي يفيد في هذا المقام أعني قوله: وما النصر إلا من عند الله العزيز الحكيم بالنظر إلى ما سبقه من قوله: وما جعله الله إلا بشري لكم ولتطمئن قلوبكم به هو المقام الربوبي الذي ينتهي إليه كل أمر وحكم، ولا يكفي عنه ولا يستقل دونه شيء من الأسباب؛ فالمعنى: أن الملائكة الممدّين ليس لهم من أمر النصر شيء بل هم أسباب ظاهرة يجلبون لكم البشري وطمأنينة القلب، وإنما حقيقة النصر من الله سبحانه لا يغني عنه شيء. وهو الله الذي ينتهي إليه كل أمر، العزيز الذي لا يغلب، الحكيم الذي لا يجهل.

قوله تعالى: «ليقطع طرفاً من الذين كفروا أويكبتهم» إلى آخر الآيات اللام متعلق بقوله: ولقد نصركم الله اه وقطع الطرف كناية عن تقليل عدّتهم وتضعيف قوّتهم بالقتل والأسر كما وقع يوم بدر فقتل من المشركين سبعون وأسّر سبعون، والكبت هو الإخزاء والإغظة.

وقوله: ليس لك من الأمر شيء، معترضة، وفائدتها بيان أن الأمر في القطع والكبت لله، وليس للنبي ﷺ فيه صنع حتى يمدحوه ويستحسنوا تدبيره إذا ظفروا على عدوّهم ونالوا منه، ويلوموه ويوبخوه إذا دارت الدائرة عليهم ويهنوا ويحزنوا كما كان ذلك منهم يوم أُحد على ما حكاها الله تعالى.

وقوله: أويتوب عليهم معطوف على قوله: يقطع اه والكلام متصل، وقوله: والله ما في السموات وما في الأرض اه بيان لرجوع أمر التوبة والمغفرة إلى الله تعالى؛ والمعنى: أن هذا التدبير المتقن منه تعالى إنما هو ليقطع طرفاً من المشركين بالقتل والأسر أو ليخزيهم ويخيبهم في سعيهم أويتوب عليهم أوليعدّ بهم، أمّا القطع والكبت فلا أن الأمر إليه لا إليك حتى تمدح أو تذم؛ وأمّا التوبة والعذاب فلا أن الله هو المالك لكل شيء فيغفر لمن يشاء، ويعذب من يشاء، ومع ذلك فإن مغفرته ورحمته تسبقان عذابه وغضبه فهو الغفور الرحيم.



وإنما أخذنا قوله : والله ما في السموات والأرض أه في موضع التعليل للفقرتين الأخيرتين أعني قوله : أويتوب أه لما في ذيله من اختصاص البيان بهما أعني قوله : يغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء أه .

وقد ذكر المفسرون وجوهاً أخر في اتصال قوله : ليقطع طرفاً أه و في معنى العطف في قوله : أويتوب عليهم أوعذبهم أه وكذا في ما يعمله قوله : ليس لك من الأمر شيء ، وما يعمله قوله : والله ما في السموات والأرض أه أغضنا عن التعرض لها والبحث عنها لقلة الجدوى فيها لمخالفتها ما يفيد تظاهر الآيات بسياقها الجاري ؛ فمن أراد الاطلاع عليها فليراجع مطبوعات التفاسير .

### ﴿ بحث روائي ﴾

• في المجمع : عن الصادق عليه السلام أنه قال : كان سبب غزوة أحد أن قريشاً لما رجعت من بدر إلى مكة - وقد أصابهم ما أصابهم من القتل والأسر ، لأنه قتل منهم سبعون وأسر سبعون - قال أبو سفيان : يا معشر قريش لاتدعوا نساءكم تبكين على قتلاكم فإن الدمة إذا خرجت أذهبت الحزن والعداوة لمحمد فلهما غزوا رسول الله ﷺ يوم أحد أدنوا لنسائهم في البكاء والنوح . و خرجوا من مكة في ثلاثة آلاف فارس وألفي راجل و أخرجوا معهم النساء .

فلهما بلغ رسول الله ﷺ ذلك جمع أصحابه و حشبه على الجهاد فقال عبد الله بن أبي بن سلول : يا رسول الله لاتخرج من المدينة حتى نقاتل في أزقتها فيقاتل الرجل الضعيف والمرأة والعبد والأمة على أفواه السكك وعلى السطوح فما أرادنا قوم قط فظفروا بنا ونحن في حصوننا ودورنا ؛ وما خرجنا إلى عدو لنا قط إلا كان الظفر لهم علينا . فقام سعد بن معاذ وغيره من الأوس فقالوا : يا رسول الله ما طمع فينا أحد من العرب ونحن مشركون نعبد الأصنام فكيف يطعمون فينا وأنت فينا ؛ لا حتى نخرج إليهم فنقاتلهم فمن قتل منا كان شهيداً ، ومن نجا منا كان قد جاهد في سبيل الله .

فقبل رسول الله ﷺ رأيته ، وخرج مع نفر من أصحابه يتبؤون موضع القتال كما قال تعالى : وإذ غدوت من أهلك الآية وقعد عنه عبدالله بن أبي بن سلول ، وجماعة من الخزرج اتبعوا رأيته .

ووافقت قريش إلى أحد وكان رسول الله ﷺ عباً أصحابه - وكانوا سبعمائة رجل - ووضع عبدالله بن جبير في خمسين من الرماة على باب الشعب ، وأشفق أن يأتي كمينهم من ذلك المكان ، فقال لعبدالله بن جبير وأصحابه : إن رأيتمونا قد هزمناهم حتى أدخلناهم مكة فلا تبرحوا من هذا المكان ، وإن رأيتموهم هزمونا حتى أدخلونا المدينة فلا تبرحوا وألزموا مراكزكم .

ووضع أبو سفيان خالد بن الوليد في مائتي فارس كميناً ، وقال : إذا رأيتمونا قد اختلطنا فاخرجوا عليهم من هذا الشعب حتى تكونوا وراءهم .

وعبار رسول الله ﷺ أصحابه ، ودفع الراية إلى أمير المؤمنين علي بن أبي طالب وحمل الأنصار على مشركي قريش فانهمزوا هزيمة قبيحة ، ووضع أصحاب رسول الله ﷺ في سوادهم وانحط خالد بن الوليد في مائتي فارس على عبدالله بن جبير فاستقبلوهم بالسهم فرجع ، و نظر أصحاب عبدالله بن جبير إلى أصحاب رسول الله ﷺ ينتهبون سواد القوم فقالوا لعبدالله بن جبير : قد غنم أصحابنا ونبقى نحن بلا غنيمه ؟ فقال لهم عبدالله : اتقوا الله فإن رسول الله قد تقدم إلينا أن لا نبرح ؛ فلم يقبلوا منه ، وأقبلوا ينسل رجل فرجل حتى أخلوا مراكزهم ، وبقي عبدالله بن جبير في اثني عشر رجلاً .

وكانت راية قريش مع طلحة بن أبي طلحة العبدي من بني عبدالدار فقتله علي ، وأخذ الراية أبو سعيد بن أبي طلحة فقتله علي وسقطت الراية فأخذها مسافع بن أبي طلحة فقتله علي حتى قتل تسعة نفر من بني عبدالدار حتى صار لواهم إلى عبدلهم أسود يقال له : صواب فانهى إليه علي فقطع يده اليمنى فأخذ اللواء باليسرى فضرب يسراه فقطعها فاعتنقها بالجذماوين إلى صدره ، ثم التفت إلى أبي سفيان فقال : هل عذرت في بني عبدالدار ؟ فضربه علي على رأسه فقتله ، وسقط اللواء فأخذتها غمرة بنت علقمة الكنانية فرفعتها .

وانحطَّ خالد بن الوليد على عبد الله بن جبير - وقد فرَّ أصحابه وبقي في نفر قليل - فقتلهم على باب الشعب ثم أتى المسلمين من أدبارهم ، ونظرت قريش في هزيمتها إلى الراجية قدرفت فلاذوا بها ، وانهزم أصحاب رسول الله ﷺ هزيمة عظيمة ، وأقبلوا يصعدون في الجبال وفي كل وجه .

فلما رأى رسول الله ﷺ الهزيمة كشف البيضة عن رأسه وقال : إني أنا رسول الله إلى أين تفرُّون عن الله وعن رسوله ؟ وكانت هند بنت عتبة في وسط العسكر فكلمها انهزم رجل من قريش دفعت إليه ميلاً ومكحلة ، وقالت : إنما أنت امرأة فاكتحل بهذا .

وكان حمزة بن عبد المطلب يحمل على القوم فإذا أرواه انهزموا ولم يثبت له أحد ، وكانت هند قد أعطت وحشيّاً عهداً لئن قتلت نخلأ أو عليّاً أو حمزة لأعطينك كذا وكذا ، وكان وحشيّ عبداً لجبير بن مطعم حبشيّاً فقال وحشيّ : أما نخل فلم أقدر عليه ، وأما عليّ فأرأيت أنه حذر أكثر الالتفات فلا مطمع فيه ؛ فكملت لحمزة فرأيت أنه يهد الناس هدّاً فمررت بي فوطي ، على جرف نهر فسقط ، وأخذت حربتي فبرزتها ورميته بها فوقعت في خاصرته وخرجت من ثنته فسقط فأثبته فشقت بطنه ، وأخذت كبده ، وجئت به إلى هند فقلت هذه كبدة حمزة ، فأخذتها في فمها فلاكتها فجعله الله في فمها مثل الداعضة - وهي عظم رأس الركة - فلفظتها ورمت بها ؛ فقال رسول الله ﷺ : فبعث الله ملكاً فحمله وردّه إلى موضعه قال : فجاءت إليه فقطعت مذاكيره ، وقطعت أذنيه ، وقطعت يده ورجله ولم يبق مع رسول الله ﷺ إلا أبو دجانة سماك بن خرشة وعليّ ؛ فكلمها حملت طائفة على رسول الله ﷺ استقبلهم عليّ فدفعهم عنه حتى تقطع سيفه فدفع إليه رسول الله ﷺ سيفه ذال الفقار ، وانحاز رسول الله ﷺ إلى ناحية أحد فوقف فلم يزل عليّ ﷺ يقاتلهم حتى أصابه في رأسه ووجهه وبدنه وبطنه ورجليه سبعون جراحة - كذا أورده عليّ بن إبراهيم في تفسيره - فقال : جبرائيل : إن هذه لهي المواساة يا نخل ؛ فقال نخل ﷺ : إنه مني وأنا منه فقال جبرائيل : وأنا منكما .

قال أبو عبد الله : نظر رسول الله ﷺ إلى جبرائيل بين السماء والأرض على

كرسي من ذهب و هو يقول : لاسيف إلا ذوالفقار و لافتي إلا علي .

وفي رواية القمي : وبقيت مع رسول الله ﷺ نسيبة بنت كعب المازنية - وكانت تخرج مع رسول الله ﷺ في غزواته تداءي الجرحى - وكان ابنها معها فأراد أن ينهزم ويتراجع فحملت عليه وقالت : يا بني إلى أين تفر عن الله و عن رسوله ، فردته فحمل عليه رجل فقتله ، فأخذت سيف ابنها فحملت على الرجل فضربته على فخذه فقتلته ، فقال رسول الله ﷺ : بارك الله فيك يا نسيبة . وكانت تقي رسول الله ﷺ بصدورها و يديها حتى أصابتها جراحات كثيرة .

وحمل ابن قمئة على رسول الله ﷺ وقال : أدوني محمدًا لا نجوت إن نجا ؛ فضربه على جبل عاتقه ، ونادى : قتل محمدًا واللآلئ والعزى .

أقول : وفي القصّة روايات أخر ربّما تخالف هذه الرواية في بعض فقراتها .  
منها : ما في هذه الرواية أن عدّة المشرّكين كانت خمسة آلاف فإنّ غالب الروايات أنّهم كانوا ثلاثة آلاف رجلاً .

ومنها : ما فيها أن عليّاً عليه السلام قتل حاملي الراية وهم تسعة و يوافقها فيه روايات أخر ورواه ابن الأثير في الكامل عن أبي رافع ، وبقية الروايات تنسب قتل بعضهم إلى غيره عليه السلام والتدبير في القصّة يؤيد ما في هذه الرواية .

ومنها : ما فيها أن هنداً أعطت وحشيّاً عهداً في قتل حمزة فإنّ ما رواه أهل السنة أنّ الذي أعطاه العهد مولاه جبير بن مطعم وعده تحريره على الشرط . وإتيانه بكبد حمزة إلى هند دون جبير يؤيد ما في هذه الرواية .

ومنها : ما فيها أنّ جميع المسلمين تفرّقوا عن رسول الله ﷺ إلا عليّاً وأبو جبرّانة وهو الذي اتّفق عليه الروايات ؛ وفي بعضها ذكر لغيرهما حتّى أنّهم من ثبت مع رسول الله ﷺ إلى ثلاثين رجلاً لكنّ هذه الروايات ينفي بعضها ما في بعض ، وعليك بالتدبير في أصل القصّة والقرائن التي تبيّن الأحوال حتّى يخلص لك الحق ، فإنّ هذه القصص والروايات شهدت مواقف موافقة ومخالفة ومرت بأجواء نيّرة ومظلمة حتّى انتهت إلينا .

ومنها : ما فيها أن الله بعث ملكاً فحمل كبد حمزة فردّه إلى موضعه ؛ وليس في غالب الروايات . وفي بعضها كما في الدر المنثور عن ابن أبي شيبة وأحمد وابن المنذر عن ابن مسعود في حديث قال : ثم قال أبو سفيان : قد كان في القوم مثلة وإن كانت لعن غير ملاء منّا ما أمرت ولا نهيت ، ولا أحببت ولا كرهت ، ولا ساءني ولا سرّني . قال : فنظروا فإذا حمزة قد بقر بطنه ، وأخذت هند كبده فلا كتبها فلم تستطع أن تأكلها فقال رسول الله ﷺ : أأكلت شيئاً؟ قالوا : لا . قال : ما كان الله ليدخل شيئاً من حمزة النار . الحديث . وفي روايات أصحابنا وغيرهم : أن رسول الله ﷺ أصيب يومئذ بشجّة في جبهته ، وكسرت رباعيته : واشتكت ثنيتته رماه مغيرة .

وفي الدر المنثور أخرج ابن إسحاق ، وعبد بن حميد ، وابن جرير ، وابن المنذر عن ابن شهاب ، ونجد بن يحيى بن حيّان ، وعاصم بن عمرو بن قتادة ، والحسين بن عبد الرحمن ابن عمرو بن سعد بن معاذ ، وغيرهم كل قد حدث بعض الحديث عن يوم أحد . قالوا : لما أصيب قريش أو من ناله منهم يوم بدر من كفار قريش ورجع فلهم إلى مكة ، ورجع أبو سفيان بعيره مشى عبدالله بن أبي ربيعة وعكرمة بن أبي جهل و صفوان بن أمية في رجال من قريش ممن أصيب آباؤهم وأبناءؤهم وإخوانهم ببدر فكلّموا أباسفيان بن حرب ومن كانت له في تلك العير من قريش تجارة فقالوا : يا معشر قريش إن نجل أقد وترككم وقتل خياركم فأعينونا بهذا المال على حربنا لنلنا ندرك منه ثاراً بمن أصاب؛ ففعلوا فأجمعت قريش لحرب رسول الله ﷺ وخرجت بجدها و جديدها ، وخرجوا معهم بالظعن التماس الحفيظة ولئلا يفرّوا ، وخرج أبو سفيان وهو قائم الناس فأقبلوا حتّى نزلوا بعينين جبل ببطن السنجة من قناة على شفير الوادي ممّا يلي المدينة .

فلما سمع بهم رسول الله ﷺ والمسلمون بالمشرّكين قد نزلوا حيث نزلوا قال رسول الله ﷺ : إني رأيت بقرأ تنجر ، ورأيت في ذباب سيفي ثلماً ، ورأيت أني أدخلت يدي في درع حصينة فأولتها المدينة فإن رأيتم أن تقيموا المدينة وتدعوهم حيث نزلوا فإن أقاموا أقاموا بشرّ مقام ، وإن هم دخلوا علينا قاتلناهم فيها .



ونزلت قريش منزلها أحداً يوم الأربعاء فأقاموا ذلك اليوم ويوم الخميس ويوم الجمعة ، وراح رسول الله ﷺ حين صلى الجمعة فأصبح بالشعب من أخذ فالتقوا يوم السبت للنصف من شوال سنة ثلاث .

وكان رأي عبد الله بن أبي مع رأي رسول الله ﷺ يرى رأيه في ذلك أن لا يخرج إليهم ، وكان رسول الله ﷺ يكره الخروج من المدينة فقال رجال من المسلمين - ممن أكرم الله بالشهادة يوم أحد وغيرهم ممن كان فاته يوم بدر وحضوره - : يا رسول الله أخرج بنا إلى أعدائنا لا يرون أننا جنبنا عنهم وضعفنا فقال عبد الله بن أبي : يا رسول الله أقم بالمدينة فلا تخرج إليهم فوالله ما خرجنا منها إلى عدو لنا قط إلا أصاب منا ؛ ولا دخلها علينا إلا أصبنا منهم فدعهم يا رسول الله فإن أقاموا أقاموا بشر ، وإن دخلوا قاتلهم النساء والصبيان والرجال بالحجارة من فوقهم ، وإن رجعوا رجعوا خائمين كما جاؤوا ، ولم يزل الناس برسول الله ﷺ الذين كان من أمرهم حب لقاء القوم حتى دخل رسول الله ﷺ فلبس لامته ، وذلك يوم الجمعة حين فرغ من الصلاة ثم خرج إليهم وقد ندم الناس ، وقالوا : استكرهنا رسول الله ﷺ ولم يكن لنا ذلك فإن شئت فاقعد فقال رسول الله ﷺ : ما ينبغي لنبي إذا لبس لامته أن يضعها حتى يقاتل .

فخرج رسول الله ﷺ في ألف رجل من أصحابه حتى إذا كانوا بالشوط بين المدينة وأحد تحول عنه عبد الله بن أبي بثلاث الناس ، ومضى رسول الله ﷺ حتى سلك في حرّة بني حارثة فذبّ فرس بذنبه فأصاب ذباب سيفه فاستلمه فقال رسول الله ﷺ - وكان يحبّ الغال ولا يعتاف - لصاحب السيف : شم سيفك فإنني أرى السيوف ستستلّ اليوم ، ومضى رسول الله ﷺ حتى نزل بالشعب من أحد من عدوة الوادي إلى الجبل فجعل ظهره وعسكره إلى أحد ، وتعباً رسول الله ﷺ للمقتال وهو في سبعمائة رجل .

وأمر رسول الله ﷺ على الرماة عبد الله بن جبير - والرماة خمسون رجلاً - فقال : انضح عنا الجبل بالنبل لا يأتونا من خلفنا إن كان علينا أولنا فأنت مكانك لنؤتين من قبلك ، وظاهر رسول الله ﷺ بين درعين .

وفي الدر المنثور أيضاً عن ابن جرير عن السدي في حديث : وخرج رسول الله ﷺ إلى أحد في ألف رجل ، وقد وعدهم الفتح إن يصبروا فرجع عبدالله بن أبي في ثلاثمائة فتبعهم أبو جابر السلمي يدعوهم فأعيوه ، وقالوا له : ما نعلم قتالاً ولئن أطعنا لترجعن معنا .

وقال : إذ هممت طائفتان منكم أن تفشلا وهم بنو سلمة وبنو حارثة هموا بالرجوع حين رجع عبدالله بن أبي فعصمهم الله ، وبقي رسول الله ﷺ في سبع مائة .  
**اقول :** بنو سلمة وبنو حارثة حيّان من الأنصار فبنو سلمة من الخزرج وبنو حارثة من الأوس .

وفي المجمع : روى ابن أبي إسحاق والسدي والواقدي وابن جرير وغيرهم قالوا : كان المشركون نزلوا بأحد يوم الأربعاء في شوال سنة ثلاث من الهجرة ، وخرج رسول الله ﷺ إليهم يوم الجمعة ، وكان القتال يوم السبت النصف من الشهر ، وكسرت رباعية رسول الله ﷺ وشجّ في وجهه ثم رجع المهاجرون والأنصار بعد الهزيمة وقد قتل من المسلمين سبعون ، وشدّ رسول الله ﷺ بمن معه حتى كشفهم ، وكان المشركون مثلوا بجماعة ، وكان حمزة أعظم مثلة .

**أقول :** والروايات في قصة أحد كثيرة جداً ولم نرو من بينها فيما تقدّم ويأتي إلا النذر اليسير الذي يتوقّف عليها فهم معاني الآيات النازلة فيها ؛ فالآيات في شأن القصة أقسام :

فمنها : ما تعرّض لفشل من فشل من القوم وتنازع أوهم أن يفشل يومئذ .  
ومنها : منازل وراحته العتاب واللوم على من انهزم وانكشف عن رسول الله ﷺ وقد كان الله حرّم عليهم ذلك .

ومنها : ما يتضمن الثناء على من استشهد قبل انهزام الناس ، ومن ثبت ولم ينهزم وقاتل حتى قتل .

ومنها : ما يشتمل على الثناء الجميل على من ثبت إلى آخر الغزوة وقاتل ولم يقتل .



يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَهُمْ بَوَاسِطٍ ذَاتِ أَيْدٍ وَلَا تَوَلَّوْا الْوَسْطَاءَ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ  
 (١٣٠) وَأَتَّقُوا النَّارَ الَّتِي أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ (١٣١) وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ  
 تُرْحَمُونَ (١٣٢) وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ  
 أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ (١٣٣) الَّذِينَ يُنْفِقُونَ فِي السَّرَّاءِ وَالضَّرَّاءِ وَالْكَاظِمِينَ الْغَيْظَ  
 وَالْعَافِينَ عَنِ النَّاسِ وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ (١٣٤) وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً  
 أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ وَمَنْ يَغْفِرِ اللَّهُ ذُنُوبَ الْإِنْسَانِ وَلَمْ  
 يُصِرُّوا عَلَى مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ (١٣٥) أُولَئِكَ جِزَاؤُهُمْ مَغْفِرَةٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَجَنَّاتُ  
 تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَنِعْمَ أَجْرُ الْعَامِلِينَ (١٣٦) قَدْ خَلَتْ مِنْ  
 قَبْلِكُمْ سُنَنٌ فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكْذِبِينَ (١٣٧) هَذَا  
 بَيَانٌ لِلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِلْمُتَّقِينَ (١٣٨)

### ﴿بيان﴾

آيات داعية إلى الخير ، زاجرة عن الشرّ والسوء ، وهي مع ذلك لا تفقد الاتصال  
 بمقابلها ولا مابعدا من الآيات الشارحة لقصة غزوة أحد ، وبيان ما كان في المؤمنين  
 يومئذ من مساوي الحالات والخصال المذمومة التي لا يرتضيها الله سبحانه ، وهي الموجبة  
 لمآدب فيهم من الوهن والضعف ومعصية الله ورسوله ؛ فالآيات من تنمة الآيات النازلة  
 في غزوة أحد .

ثم هدايتهم إلى ما يأمنون به الوقوع في هذه الورطات المهلكة ، والعقبات المردية  
 ودعوتهم إلى تقوى الله والثقة به والثبات على طاعة الرسول ، فهذه الآيات التسع خاصة  
 فيها ترغيب وتحذير ؛ فهي ترغيب المؤمنين على المسارعة إلى الخير وهي الإنفاق في سبيل

الله في السراء والضراء ، وكظم الغيظ والعفوع عن الناس ، ويجمعها بث الإحسان والخير في المجتمع ، والصبر على تحمل الأذى والسوء ، والصفح عن الإساءة قبالة الإساءة ، فهذه هي الطريقة الوحيدة التي يستحفظ بها حياة المجتمع ويشد بها عظمه فيقوم على ساق . ومن لوازم هذا الإنفاق والإحسان ترك الربا ولذلك بدأ به ، وهو كالتوطئة للدعوة إلى الإحسان والإنفاق ؛ فقد مر في آيات الإنفاق والربا من سورة البقرة أن الإنفاق بجميع طرقه من أعظم ما يعتمد عليه بنية المجتمع ، وأنه الذي ينفخ روح الوحدة في المجتمع الإنساني فتتحد به قواه المتفرقة فينال بذلك سعادته في الحياة . ويقوى به على دفع كل آفة مهلكة أو مودية تقصده ، وأن الربا من أعظم ما يصاد الإنفاق في خاصته هذه . فهذا ما يرغبهم الله فيه ثم يرغبهم في أن لا ينقطعوا عن ربهم بقواطع الذنوب والمعاصي فإن أتوا بما لا يرضاه لهم ربهم تداركوه بالتوبة والرجوع إليه ثانياً وثالثاً من غير أن يكسلوا أو يتوانوا ، وبهذين الأمرين يستقيم سيرهم في صراط الحياة السعيدة فلا يضلون ولا يقفون فيهلكوا .

وهذا البيان كما تری أحسن طريق يهdy به الإنسان إلى تكميل نفسه بعد ظهور النقص وأجود سبيل في علاج الرذائل النفسانية التي ربما دبّت في النفوس المحالة بالفضائل فأورثت السفال والسقوط وهدّت بالهلكة والردى .

### ﴿ تعليم القرآن وقرانه العلم بالعمل ﴾

وهذا من دأب القرآن في تعليمه الإلهي إذ لم يزل يجعل في مدّة نزولها - وهي ثلاث وعشرين سنة - لكليات تعاليمه موادّ أوليّة حتّى إذا عمل بشيء منها أخذ صورة العمل الواقع مادّة لتعليمهم ثانياً فألقاها إليهم بعد إصلاح الفاسد من أجزائه وتركيبه بالصحيح الباقي ، وذمّ الفاسد ، والثناء على الصحيح المستقيم والوعد الجميل والشكر الجزيل لفاعله ؛ فكتاب الله العزيز كتاب علم وعمل لا كتاب فرض وتقدير ، ولا كتاب تعمية وتقليد .

فمثلته مثل المعلم يلقي إلى تلامذته الكليات العلمية في أوجز بيان وأقصر لفظ ويأمرهم بالعمل بها ثم يأخذ معاملوه ثانياً ويحلّله إلى أوائل أجزائه من صحيح وفساد فيبين لهم موارد النقص والقصور مشفّعة بالعظة والوعيد، ويمدح موارد الاستقامة والصحة ويقارنها بالوعد والشكر، ويأمرهم بالعمل ثانياً، وهذا فعاله حتّى يكملوا في فنيّهم ويسعدوا في جدّهم .

وهذا الذي ذكرناه من الحقائق القرآنية اللامحة للمعتدّبر الدقيق في بادىء مرّة فتراه سبحانه ينزل كليات الجهاد مثلاً في آياته بادىء مرّة : كتب عليكم القتال الآيات «البقرة ٢١٦» ويأمر المؤمنين به فيها ثم يأخذ قصّة بدر ثانياً ويأمرهم بما يبين لهم فيها ثم قصّة أحد ثم قصّة أخرى وهكذا، وتراه سبحانه يقصّ قصص السابقين من الأنبياء و أممهم ثم يجعلها بعد إصلاحها و بيان وجه الحق فيها عبرة للآحقين و دستوراً لعلمهم وهكذا ، وقد نزل في هذه الآيات من هذا القليل قوله : فسيروا في الأرض الآية ؛ وقوله : وكأين من نبيّ الآيات .

قوله تعالى : « يا أيّها الذين آمنوا لا تأكلوا الربوا » إلى آخر الآيات الثلاث قد مرّ سابقاً وجه إطلاق الأكل وإرادة الأخذ ، وقوله : أضاعافاً مضاعفة يشير إلى الوصف الغالب في الربا فإنّه بحسب الطبع يتضاعف فيصير المال أضاعافاً مضاعفةً بإنفاد مال الغير وضمّه إلى رأس المال الربويّ .

وفي قوله : واتّقوا النار التي أعدّت للكافرين إشارة إلى كفر آكل الربا كما مرّ في سورة البقرة في آيات الربا : والله لا يحبّ كلّ كفّار أثيم « البقرة : ٢٧٦ » .

قوله تعالى : « سارعوا إلى مغفرة من ربكم وجنّة » اه المسارعة هي الاشتداد في السرعة وهي ممدوحة في الخيرات ، ومذمومة في الشرور .

وقد قورن في القرآن الكريم المغفرة بالجنّة في غالب الموارد ، وليس إلّا لأنّ الجنّة دار طهارة لا يدخل فيها قذارات المعاصي والذنوب وأدرانها ، ولا من تقدّر بها إلّا بعد المغفرة والإزالة .

والمغفرة والجنّة المذكورتان في هذه الآية تحاذيان ما في الآيتين التاليتين ؛ أمّا



المغفرة فتحاذي مافي قوله : والَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً أَوْ ذَنْبًا رَأَوْا بِهِمْ عِلْمًا ظَاهِرًا أُولَٰئِكَ يَنْفِقُونَ فِي السَّرَّاءِ وَالضَّرَّاءِ .

وأما قوله : جنة عرضها السموات والأرض اه فالمراد بالعرض السعة وهو استعمال شائع ، وكان التعبير كناية عن بلوغها في السعة غايتها أو ما لا يحدثها الوهم البشري ، وله معنى آخر سنشير إليه في البحث الروائي الآتي .

وقوله : أَعَدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ كالتوطئة لذكر ما يذكره بعد من أوصاف المتقين ؛ فإن الغرض هو بيان الأوصاف التي ترتبط بحال المؤمنين في المقام أعني عند نزول هذه الآيات وقد نزلت بعد غزوة أحد وقد جرى عليهم ومنهم ما جرى من الضعف والوهن والمخالفة ، وهم مع ذلك مشرفون على غزوات أخر مثلها ، وحوادث تشابهها ، وبهم حاجة إلى الاتحاد والاتفاق والتلازم .

قوله تعالى : «الَّذِينَ يَنْفِقُونَ فِي السَّرَّاءِ وَالضَّرَّاءِ» إلى آخر الآية السراء والضراء ما يسر الإنسان وما يسوءه أو اليسر والعسر . والكظم في الأصل هو شد رأس القربة بعد ملئها فاستعير للإنسان إذا امتلأ حزناً أو غضباً ، والغيط هيجان الطبع للانتقام بمشاهدة كثرة ما لا يرتضيه ؛ بخلاف الغضب فهو إرادة الانتقام أو المجازاة ، ولذلك يقال : غضب الله ولا يقال : اغتاظ .

وفي قوله : و الله يحب المحسنين إشارة إلى أن ما ذكره من الأوصاف معرف لهم ، وإنما هو معرف للمحسنين في جنب الناس بالإحسان إليهم ، وأما في جنب الله فمعرّفهم مافي قوله تعالى : و بشرى للمحسنين إنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبَّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون الآيات « الأحقاف : ١٣ » بل هذا الإحسان المذكور في هذه الآيات هو المحدث للمذكور في قوله : الَّذِينَ يَنْفِقُونَ فِي السَّرَّاءِ وَالضَّرَّاءِ الآية فإنَّ الإنفاق ونحوه إذا لم يكن لوجه الله لم يكن له منزلة عند الله سبحانه على ما يدل عليه قوله تعالى فيما سبق من الآيات : مثل ما ينفقون في هذه الحياة الدنيا الآية وغيره .

ويدل على ما ذكرناه قوله تعالى : «الَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا وَإِنَّ

الله طمع المحسنين « العنكبوت : ٦٩ » فإن هذا الجهاد هو بذل الجهد ولا يكون إلا فيما يخالف هوى النفس ومقتضى الطبع ، ولا يكون إلا إذا كان عندهم إيمان بأمر يقتضي الجري على مقتضاها ، والثبات عليها مقاومة بإزاء ما يحبه طبع الإنسان ويشتهي نفسه ، ولازمه بحسب القول والاعتقاد أن يكونوا قائلين ربنا الله وهم مستقيمون عليه ، وبحسب العمل أن يقيموا هذا القول بالجهاد في عبادة الله فيما بينهم وبين الله ، وبالإتفاق وحسن العشرة فيما بينهم وبين الناس ؛ فتحصل ممّا ذكرنا أن الإحسان إتيان الأعمال على وجه الحسن من جهة الاستقامة والثبات على الإيمان بالله سبحانه .

**قوله تعالى :** « الَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ، إِلَى قَوْلِهِ : « وَنِعْمَ أَجْرُ الْعَامِلِينَ ، الفاحشة ما تتضمن الفحش والقبیح من الأفعال ، وشاع استعماله في الزنا ؛ فإمراد بالظلم بقرينة المقابلة سائر المعاصي الكبيرة والصغيرة ، أو خصوص الصفائر على تقدير أن يراد بالفاحشة المنكر من المعاصي وهي الكبائر ؛ وفي قوله : ذكروا الله اه دلالة على أن الملاك في الاستغفار أن يدعو إليه ذكر الله تعالى دون مجرد التلفّظ باعتياد ونحوه ، وقوله : ومن يفر الذنوب إلا الله تشويق وإيقاظ لقرينة اللّواذ والالتجاء في الإِنسان .

وقوله : ولم يصروا على ما فعلوا وهم يعلمون إنما قيّده بالاستغفار لأنّه يورث في النفس هيئّة لا ينفع معه ذكر مقام الربّ تعالى وهي الاستهانة بأمر الله ، وعدم المبالاة بهتك حرمانه ، والاستكبار عليه تعالى ، ولا تبقى معه عبوديّة ولا ينفع معه ذكر ، ولذلك بعينه قيّده بقوله : وهم يعلمون ، وهذه قرينة على كون الظلم في صدر الآية يشمل الصفائر أيضاً ، وذلك أن الإصرار على الذنب يستوجب الاستهانة بأمر الله والتحقير لمقامه سواء كان الذنب المذكور من الصفائر أو الكبائر ؛ فقوله : ما فعلوا أعمّ من الكبيرة ، والمراد بما فعلوا هو التّذي ذكر في صدر الآية ، وإذ ليست الصغيرة فاحشة فهو ظلم النفس لامحالة .

وقوله : أولئك جزاؤهم مغفرة ببيان لأجرهم الجزيل ، وما ذكره تعالى في هذه الآية هو عين ما أمر بالمسارعة إليه في قوله : وسارعوا إلى مغفرة من ربكم وجنّة اه .

ومن ذلك يعلم أن الأمر إنما كان بالمسارعة إلى الإنفاق وكظم الغيظ والعفوع عن الناس والاستغفار .

قوله تعالى : «قد خلت من قبلكم سنن فسيروا» اه السنن جمع سنة وهي الطريقة المسلموكة في المجتمع ، والأمر بالسير في الأرض لكان الاعتبار بآثار الماضين من الأمم الغابرة ، و الملوك و الفراعنة الطاغية حيث لم ينفعهم شواهد قصورهم ، ولا ذخائر كنوزهم ، ولا عروشهم ولا جموعهم ، وقد جعلهم الله أحاديث يعتبر بها المعتبرون ، ويتفكّه بها المغفلون .

وأما حفظ آثارهم وكلامه تمانيلهم والجهد في الكشف عن عظمتهم ومجدهم الظاهر والباطن الذي في أيامهم فمما لا يعتني به القرآن ، فإن تسماهي الوثنية التي لا تزال تظهر كل حين في لباس ؛ وسنبحث إن شاء الله في هذا المعنى في بحث مستقل نحلل فيه معنى الوثنية .

قوله تعالى : «هذا بيان للناس» الآية التقسيم باعتبار التأثير فهو بلاغ وإبانة لبعض وهدى وموعظة لآخرين .

### ﴿ بحث روائى ﴾

في المجمع في قوله تعالى : جنّة عرضها السموات والأرض عن النبي ﷺ أنه سئل إذا كانت الجنّة عرضها السموات والأرض فأين تكون النار ؟ فقال ﷺ : سبجان الله إذا جاء النهار فأين الليل ؟ .

أقول : ورواه السيوطي في الدر المنثور عن الترمذي في كتاب جاء به من هرقل إلى رسول الله ﷺ يسأله عن هذه الآية فأجاب عنها بذلك ، ورواه أيضاً بطريق آخر عن أبي هريرة أن رجلاً سأله عن ذلك فأجاب بذلك .

وما فسّر كلامه ﷺ بأن المراد كون النار في علم الله تعالى - كما أن الليل عند مجيئهِ ، النهار في علم الله تعالى - فإن أريد أن النار لا يعزب عن علمه تعالى فمن المعلوم أن هذا الجواب

لا يدفع الإشكال فإن السؤال إنما هو عن مكان النار لا عن علم الله تعالى بها ؛ وإن أريد أن من الممكن أن يكون هناك مكان آخر وراء السماوات والأرض تكون النار متمكنة فيها فهو وإن لم يكن مستبعداً في نفسه لكن مقابلة الجنة والنار بالنهار والليل حينئذ لا تكون في محلها ؛ فإن الليل لا يخرج عن حيطه السماوات والأرض عند مجيء النهار فالحق أنه تفسير غير مرضي .

وأظن أن الرواية ناظرة إلى معنى آخر وتوضيحه : أن الآخرة بنعيمها وجحيمها وإن كانت مشابهة للدنيا ولذاتها وآلامها وكذلك الإنسان الحال فيها وإن كان هو الإنسان الذي في الدنيا بعينه على ما هو مقتضى ظواهر الكتاب والسنة غير أن النظام الحاكم في الآخرة غير النظام الحاكم في الدنيا ، فبما الآخرة دار أبدية وبقاء ، والدنيا دار زوال وفناء ، ولذلك كان الإنسان يأكل ويشرب وينسجح ويتمتع في الجنة فلا يعرضه ما يعرض هذه الأفعال في الدنيا ، وكذلك الإنسان يحترق بنار الجحيم ، ويقاسي الآلام والمصائب في ما كله ومشربه ومسكنه وقرينه في النار ولا يطرأ عليه ما يطرأ عليه معها وهو في الدنيا ، ويعمر عمر الأبد ولا يؤثر فيه ذلك كهولة أو شبهاً أو هرمًا وهكذا ، وليس إلا أن العوارض والطواري المذكورة من لوازم النظام الديني دون مطلق النظام الأعم منه ومن النظام الأخروي ؛ فالدنيا دار التزاحم والتمانع دون الآخرة .

ومما يدل عليه أن الذي نجده في ظرف مشاهدتنا من الحوادث الواقعة يغيب عنا إذا شاهدنا غيره ثانياً كحوادث الأمس وحوادث اليوم ، والليل والنهار وغير ذلك ، وأما الله سبحانه فلا يغيب عنه هذا الذي نشاهده أولاً ويغيب عنا ثانياً ولا الذي نجده بعده ولا مزاحمة بينهما ، فالليل والنهار وكذا الحوادث المقارنة لهما متزامنات متمنعات بحسب نظام المادة والحركة ، وهي بعينها لا تتزاحم ولا تمنع بحسب نظام آخر . ويستفاد ذلك من قوله تعالى : ألم تر إلى ربك كيف مد الظل ولو شاء لجعله ساكناً ثم جعلنا الشمس عليه دليلاً ثم قبضناه إلينا قبضاً يسيراً « الفرقان : ٤٩ » .

وإذا أمكن ذلك في مثل الليل والنهار وهما متزامان جاز في السماوات والأرض أن تسع ما يساو بهما سعة ، وتسع مع ذلك شيئاً آخر يساويه مقداراً كالجنة والنار مثلاً

لكن لا بحسب نظام هذه الدار بل بحسب نظام الآخرة ، ولهذا نظائر في الأخبار كما ورد : أن القبر روضة من رياض الجنة أو حفرة من حفر النار ، وما ورد أن المؤمن يوسع له في قبره مد بصره .

فعليهذا ينبغي أن يحمل قوله ﷺ : سبحان الله إذا جاء النهار فأين الليل ؛ لظهور أن لو كان المراد أن الله سبحانه لا يجهل الليل إذا علم بالنهار لم يرتبط بالسؤال ، وكذا لو كان المراد أن الليل يبقى في الخارج مع مجيء النهار اعترض عليه السائل بأن الليل يبطل مع وجود النهار إذا قيسا إلى محل واحد من مناطق الأرض ، وإن اعتبرنا من حيث نفسيهما فالليل بحسب الحقيقة ظل غروب حادث من إنارة الشمس ، وهو يدور حول الكرة الأرضية بحسب الحركة اليومية فالليل والنهار سائران حول الأرض دائماً من غير بطلان ولا عينية .

وللرواية نظائر بين الروايات كما ورد في تفسير قوله تعالى : ليميز الله الخبيث من الطيب « الأنفال : ٣٧ » من قوله ﷺ : إذا غابت الشمس فأين يصير هذا الشعاع المنبسط على الأرض ؛ الحديث ؛ وسيجيء البحث عنها .

وفي الدر المنثور في قوله تعالى : والكاظمين الغيظ والعافين عن الناس الآية : أخرج البيهقي عن علي بن الحسين : إن جارية جعلت تسكب عليه الماء يتهيماً للصلاة فسقط الإبريق من يدها على وجهه فشجّه فرفع رأسه إليها ؛ فقالت : إن الله يقول : والكاظمين الغيظ ؛ قال : قد كظمت غيظي ؛ قالت : والعافين عن الناس ؛ قال : قد عفا الله عنك ؛ قالت : والله يحب المحسنين ؛ قال : اذهبي فأنت حرة .

اقول : وهو مروى من طرق الشيعة أيضاً ، وظاهر الرواية أنه ﷺ يفسر الإحسان بما يزيد على هذه الصفات وهو كذلك بحسب إطلاق مفهومه غير أن الصفات المذكورة قبله من لوازم معناه فمن الممكن أن يعرف بها الأحسان .

واعلم أن هناك روايات كثيرة جداً في حسن الخلق وسائر الأخلاق الفاضلة كالإفناء والكظم والعفو ونحوها واردة عن النبي ﷺ وأئمة أهل البيت عليهم السلام أخبرنا إيرادها إلى محل آخر أنسب لها .



وفي المجالس عن عبد الرحمن بن غنم الدوسي أن قوله تعالى : والَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا  
فَاحْشَةً نَّحْزِلُ فِيْ بَهْلُولِ النَّبَاشِ ، وكان ينشئ القبور فنش قبر واحدة من بنات الأنصار  
فأخرجها ونزع أكفانها - وكانت بيضاء جميلة - فسوّله الشيطان فرنى بها ثم ندم فجاء  
إلى النبي ﷺ فردّه ، ثم اعتزل الناس وانقطع عنهم يتعبد ويتبهّل في بعض جبال المدينة  
حتى قبل الله توبته ونزل فيه القرآن .

**اقول :** والرواية مفصلة نقلناها ملخصة . ولوصحت الرواية لكنت سبباً آخر  
لنزل الآية غير السبب الواحد الشامل لمجموع آيات القصة .

وفي تفسير العيّاشي عن الباقر عليه السلام في قوله تعالى : ولم يصرّوا على ما فعلوا الآية  
قال : الإصرار أن يذهب المذهب فلا يستغفر الله ولا يحدث نفسه بتوبة فذلك الإصرار .  
وفي الدر المنثور أخرج أحمد عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ قال : قال  
إبليس : ياربّ وعزّتك لا أزال أعوي بني آدم ما كانت أرواحهم في أجسادهم . فقال الله :  
وعزّتي لا أزال أغفر لهم ما استغفروني .

وفي الكافي عن الصادق عليه السلام : لا صغيرة مع الإصرار ، ولا كبيرة مع الاستغفار .  
وفي تفسير العيّاشي عن الصادق عليه السلام في حديث قال : وفي كتاب الله نجاة من  
الردى ، وبصيرة من العمى ، وشفاء لما في الصدور فيما أمركم الله به من الاستغفار والتوبة  
قال الله : والَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحْشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ وَمَنْ  
يَغْفِرِ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ وَلَمْ يَصِرُّوا عَلَى مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ . وقال : ومن يعمل سوءاً أو يظلم  
نفسه ثم يستغفر الله يجد الله غفوراً رحيماً . فهذا أمر الله به من الاستغفار ، واشترط معه  
التوبة والإقلاع عمّا حرّم الله فإنّه يقول : إليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح  
يرفعه . وبهذه الآية يستدل أن الاستغفار لا يرفعه إلى الله إلا العمل الصالح والتوبة .

**اقول :** قد استفاد عليه السلام الإقلاع وعدم العود بعد التوبة من نفي الإصرار ، وكذا  
احتياج التوبة والاستغفار إلى صالح العمل بعده من عموم الكلم الطيب في قوله : إليه  
يصعد الكلم الطيب الآية .

وفي المجالس عن الصادق عليه السلام قال : لما نزلت هذه الآية : والذين إذا فعلوا فاحشةً أهر صعد إبليس جبلاً بمكة يقال له نور فصرخ بأعلى صوته بعفاريته فاجتمعوا إليه فقالوا له : ياسيّدنا لم تدعونا ؟ قال : نزلت هذه الآية فمن لها ؟ فقام عفريت من الشياطين فقال : أنا لها بكذا وكذا فقال : لست لها ؛ فقام آخر فقال مثل ذلك فقال : لست لها ؛ فقال الوسواس الخناس : أنا لها قال : بماذا ؟ قال أعدهم وأمنّهم حتّى يواقعوا الخطيئة فإذا واقعوها أنسيتهم الاستغفار ، فقال : أنت لها ؛ فوكله بها إلى يوم القيامة .  
 أقول : والرواية مروية من طرق أهل السنة أيضاً .



وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ (١٣٩) إِنْ يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِثْلُهُ وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَيَتَّخِذَ مِنْكُمْ شُهَدَاءَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ (١٤٠) وَلِيُمَحِّصَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَيَمْحَقَ الْكَافِرِينَ (١٤١) أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُدْخَلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ (١٤٢) وَلَقَدْ كُنْتُمْ تَمَنَّوْنَ الْمَوْتَ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَلْقَوْهُ فَقَدْ رَأَيْتُمُوهُ وَأَنْتُمْ تَنْظُرُونَ (١٤٣) وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ وَمَنْ يَنْقَلِبْ عَلَى عَقْبَيْهِ فَلَنْ يَضُرَّ اللَّهَ شَيْئًا وَسَيَجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ (١٤٤) وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ كِتَابًا مُؤَجَّلًا وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الْآخِرَةِ نُؤْتِهِ مِنْهَا وَسَنَجْزِي الشَّاكِرِينَ (١٤٥) وَكَأَيِّنْ مِنْ نَبِيِّ قَاتَلَ مَعَهُ رِيقُونَ كَثِيرٌ فَمَا وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَمَا ضَعُفُوا وَمَا اسْتَكَانُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الصَّابِرِينَ (١٤٦) وَمَا كَانَ قَوْلُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَإِسْرَافَنَا فِي أَمْرِنَا وَثَبِّتْ أَقْدَامَنَا وَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ (١٤٧) فَآتَاهُمُ اللَّهُ ثَوَابَ الدُّنْيَا وَحَسَّنَ ثَوَابَ الْآخِرَةِ وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ (١٤٨) .

### ﴿بيان﴾

الآيات كما ترى تتمّة للآيات السابقة المبتدئة بقوله : يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ، كما أن الآيات السابقة بأوامرها ونواهيها توطئة لهذه الآيات التي تشتمل على أصل المقصود من أمر ونهي وثناء وتوبيخ .

قوله تعالى: «ولا تهنوا ولا تحزنوا وأنتم الأعلون إن كنتم مؤمنين» الوهن: هو الضعف في خلق أو خلق على ما ذكره الراغب، والمراد به هنا ضعفهم من حيث العزيمة والاهتمام على إقامة الدين و قتال أعدائه؛ والحزن خلاف الفرح وإنما يعرض للإنسان بفقد شيء مما يملكه مما يحبه أو أمراً يقدر نفسه مالهكة له.

وفي قوله تعالى: «أنتم الأعلون إن كنتم مؤمنين إن يمسسكم قرح فقد مس القوم قرح مثله» دلالة على أن سبب وهنهم وحزنهم ما شاهدوه من إصابة القرح إليهم، واستعلاء الكفار عليهم، فإن المشركين وإن لم ينالوا كل الغلبة والظفر على المؤمنين ولم تختتم الواقعة على الانهزام التام من المؤمنين لكن الذي أصاب المؤمنين كان أشد وأوجع وهو شهادة سبعين من سرااتهم وشجعانهم، ووقوع ما وقع في عردارهم فكان هذا سبب وهنهم وحزنهم. ووقوع قوله: «أنتم الأعلون الخ» موقع التعليل هو الوجه في كون هذين النهيين نهياً عن وهن وحزن واقعين لا مقدرين ولا متوقعين.

وقد أطلق قوله: «الأعلون» من غير تقييد ولكن اشترط بالإيمان فمحصل المعنى: لا ينبغي لكم أن تهنوا في عزمكم، ولا أن تحزنوا لما فاتكم من الظفر على أعدائكم و الانتصار منهم إن كان فيكم الإيمان؛ فإن الإيمان أمر يستصحب علاءكم البتة إذ هو يلزم التقوى والصبر وفيهما ملاك الفتح والظفر، وأما القرح الذي أصابكم فليست بمتفردين فيه بل القوم - وهم المشركون - قد أصابهم مثله فلم يسبقوكم في شيء، حتى يوجب ذلك وهنكم وحزنكم.

واشترط علوهم بالإيمان مع كون الخطاب للذين آمنوا إنما هو للإشارة إلى أن الجماعة وإن كانوا لا يقدرون الإيمان إلا أنهم غير عاملين بما يقتضيه من الصفات كالصبر والتقوى وإلا لا تثر أثره.

وهذا حال كل جماعة مختلفة الحال في الإيمان فيهم المؤمن حقاً والضعيف إيماناً والمريض قلباً، ويكون مثل هذا الكلام تنشيطاً لنفس مؤمنهم، وعظة لضعيفهم وعتاباً وتأنيباً لمريضهم.

قوله تعالى: «إن يمسسكم قرح فقد مس القوم قرح مثله» القرح - يفتح القاف -

الأثر من الجراحة من شيء يصيبه من خارج، والقرح - بالضم - أثرها من داخل كالبشرة ونحوها - قاله الراغب - وكأنه كناية عما أصابهم يوم أحد بفرض مجموع المسلمين شخصاً واحداً أصابه جراحة من عدوه وهو قتل من قتل منهم، وجراحة من جرح منهم، وفوت النصر والفتح بعد ما ظلاً عليهم .

وهذه الجملة أعني قوله : إن يمسسكم الخ وما بعدها من الجمل المتسقة إلى قوله : ويمحق الكافرين في موضع التعليل كما مر ؛ لقوله : ولا تهنوا ولا تحزنوا اه كما أن قوله : وأنتم الأعلون تعليل آخر .

والفرق بين النوعين من التعليل أن الأول أعني قوله : وأنتم الأعلون اه تعليل من طريق التخطئة لظنهم ، فإنهم إنما هنوا وحزنوا لما ظنوا علاء المشركين عليهم فخطأهم الله بأن ملاك العلاء معكم إن كنتم مؤمنين لامع المشركين وقد قال تعالى : وكان حقاً علينا نصر المؤمنين « الروم : ٤٧ » .

وأما الثاني فمن طريق بيان حال الفريقين - المؤمنين والمشركين - أوبيان الحكم والمصالح التي ترجع إلى أصل واحد وهو السنة الإلهية الجارية بمداولة الأيَّام بين الناس .

قوله تعالى : « وتلك الأيَّام ندولها بين الناس » اليوم هو المقدار المعتد به من الزمان اللازم لحدوث الحوادث فتختلف باختلاف الحوادث ، وقد شاع استعمالها فيما بين طلوع الشمس وغروبها ، وربما استعمل في الملك والسلطنة والقهر ونحوها بعلاقة الظرف والمظروف ؛ فيقال يوم جماعة كذا ويوم آل فلان أي تقدّمهم وحكومتهم على غيرهم ، وقد يقال لنفس الزمان الذي وقع فيه ذلك ، والمراد بالأيَّام في الآية هو هذا المعنى . و المداولة جعل الشيء يتناوله واحد بعد آخر . فالمعنى : أن السنة الإلهية جرت على مداولة الأيَّام بين الناس من غير أن توقف على قوم ويذب عنها قوم لمصالح عامة تتبع هذه السنة لا تحيط أفهامكم إلا ببعضها دون جميعها .

قوله تعالى : « وليعلم الله الذين آمنوا ويتخذ منكم شهداء » اه عطف على محذوف حذف للتلويع على أنه مما لا تحيط به الأفهام ولا تدركه العقول إلا من بعض

جهاتها، والذي ينفع المؤمنين العلم به هو ما ذكره بقوله: وليعلم الله الذين آمنوا ويتخذ منكم شهداء اه وبقوله: وليمحص الله الذين آمنوا ويمحق الكافرين.

أمّا قوله: وليعلم الله الذين آمنوا فالمراد به ظهور إيمان المؤمنين بعد بطونه وخفائه؛ فإن علمه تعالى بالحوادث والأشياء في الخارج عين وجودها فيه فإن الأشياء معلومة له تعالى بنفس وجودها لا بصور مأخوذة منها نظير علومنا وإدراكنا وهو ظاهر؛ ولازم ذلك أن يكون إرادته تعالى العلم بشيء هي إرادة تحقيقه وظهوره وحيث قال: وليعلم الله الذين آمنوا فأخذ وجودهم محققاً أفاد ذلك إرادة ظهور إيمانهم، وإذا كان ذلك على سنة الأسباب والمسببات لم يكن بد من وقوع أمور توجب ظهور إيمان المؤمن بعد خفائه فافهم ذلك.

وأمّا قوله: ويتخذ منكم شهداء فالشهداء الأفعال وأما الشهداء بمعنى المقتولين في معركة القتال فلا يعهد استعماله في القرآن، وإنما هو من الألفاظ المستحدثة الإسلامية؛ كما مر في قوله تعالى: وكذلك جعلناكم أمة وسطاً لتكونوا شهداء بالبقرة: ١٤٣ «على أن قوله: ويتخذ اه أيضاً لا يلائم الشهداء بمعنى المقتولين في المعركة كثير ملائمة؛ فلا يقال: اتخذ الله فلاناً مقتولاً في سبيله وشهيداً كما يقال: اتخذ الله إبراهيم خليلاً، واتخذ الله موسى كليماً، واتخذ الله النبي شهيداً يشهد على أمته يوم القيامة.

وقد غير السياق فقال: ويتخذ منكم شهداء اه ولم يقل: ويتخذهم شهداء لأن الشهادة وإن أضيفت إلى الأمة في قوله: وكذلك جعلناكم أمة وسطاً لتكونوا شهداء على الناس «البقرة: ١٤٣» إلا أنها من قبيل وصف البعض المضاف إلى الكل، والشهداء بعض الأمة دون كلهم، وقد مر بيان ذلك في سورة البقرة؛ ويمكن أن يتأيد هذا الذي ذكرناه بقوله بعده: والله لا يحب الظالمين.

وأمّا قوله: «وليمحص الله الذين آمنوا ويمحق الكافرين» فالتمحيص هو تخليص الشيء من الشوائب الخارجة، والملحق إنفاذ الشيء تدريجاً وإزالته شيئاً فشيئاً، وهذا التمهيص من حكم مداولة الأتيام ومصالحها، وهو غير العلم بالذين آمنوا والذي

هو أيضاً من حكم مداولة الأيَّام ، فإن تمييز المؤمن من غير المؤمن أمر و تخليص إيمانه بعد التمييز من شوائب الكفر والنفاق والفسوق أمر آخر ، ولذلك قوبل بالمحق للكافرين ، فله سبحانه يزيل أجزاء الكفر ونحوه من المؤمن شيئاً فشيئاً حتى لا يبقى إلا إيمانه ، فيكون خالصاً لله ، ويبعد أجزاء الكفر والشرك و الكيد من الكافر شيئاً فشيئاً حتى لا يبقى شيء .

فهذه وجوه من الحكمة في مداولته تعالى الأيَّام بين الناس ، و عدم استمرار الدولة بين قوم خاص ، ولله الأمر كله يفعل ما يشاء ، ولا يفعل إلا الأصلاح الأنفع كما قال : كذلك يضرب الله الحقّ و الباطل فأما الزبد فيذهب جفاءً و أما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض « الرعد : ١٧ » وقد قال الله تعالى قبيل هذه الآيات : ليقطع طرفاً من الذين كفروا أويكبتمهم فينقلبوا خائبين ليس لك من الأمر شيء أو يتوب عليهم أو يعذبهم فإنهم ظالمون فنفي أن يكون لشيء من الأمر شيء ، و قصر الأمر في نفسه بحكم في خلقه كيف يشاء .

وهذا الكلام أعني ما يبين أن الأيَّام مقسومة بين الناس لغرض الامتحان و تمييز المؤمن من الكافر و تمحيص المؤمنين و محق الكافرين مع ما مرّ من نفي رجوع الأمر إلى النبي ﷺ يكشف عن أن المؤمنين كان يظن أكثرهم أن كونهم على دين الحق سبب تام في غلبتهم أينما غزوا و ظهورهم على الباطل كيفما كانوا ، فهم يملكون الأمر لا يدفعون عن ذلك ، وقد أجراًهم على هذا الحسبان ما شاهدوه يوم بدر من ظهورهم العجيب على عدوهم و نزول ملائكة النصر . وهذا ظن فاسد يوجب بطلان نظام الامتحان و التمحيص وفي ذلك بطلان مصلحة الأمر و النهي و الثواب و العقاب ، و يؤدي ذلك إلى انهدام أساس الدين فأبطل الدين دين الفطرة غير مبني على خرق العادة الجارية و السنّة الإلهية القائمة في الوجود بابتناء الغلبة و الهزيمة على أسبابهما العادية .

شرح سبحانه - بعد بيان أن الأيَّام دول متداولة لغرض الامتحان والابتلاء - في ملامتهم في حسبان هذا النظر الباطل و بيان حقيقة الحال فقال : أم حسبتم إلى آخر الآيات . قوله تعالى : « أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولما يعلم الله إلى آخر الآيتين وهذا

أعني ظنهم أن يدخلوا الجنة من غير أن يمتحنوا لازم الظن المذكور آنفاً ، وهو أنهم لما كانوا على الحق والحق لا يغلب عليه فأمر الظفروا الغلبة إليهم ، لن ينهزموا ولن يغلبوا أبداً ، ومن المعلوم أن لازم هذا الظن يكون كل من آمن بالنبي ولحق بجماعة المؤمنين سعيداً في دنياه بالغلبة والغنيمة ، وسعيداً في آخرته بالمغفرة والجنة ، ويبطل الفرق بين ظاهر الإيمان وحقيقته ويرتفع التمايز بين الدرجات ، فإيمان المجاهد وإيمان المجاهد الصابر واحد ، ومن تمنى خيراً ففعله إذا احسان حينه كان كمن تمنى خيراً ثم تولى إذا أصابه .

وعلیهذا فقلوه : أم حسبتم أن تدخلوا الخ من قبيل وضع المسبب موضع السبب أي حسبتم أن الدولة مكتوبة لكم فأنتم لا تبطلون بل تدخلون الجنة من غير أن يتميزا لمستحق لها منكم من غير المستحق ، وصاحب الدرجة الرفيعة منكم من غيره ؟ . وأما قوله تعالى : ولقد كنتم تمنون الموت الآية ففيه تثبيت أن ظنهم ذلك كان فاسداً فإنهم كانوا يتمنون الموت قبل حضور الغزوة حتى إذا حضرت ورأوه رأي العين لم يقدموا ولم يتنازلوا ما كانوا يتمنون ، بل فشلوا وتولوا عن القتال ؛ فهل كان من الجائز أن يدخلوا الجنة بمجرد هذا التمني من غير أن يمتحنوا ويمحصوا ؟ أولم يكن من الواجب أن يختبروا ؟ .

وبهذا يظهر أن في الكلام تقديراً ، والمعنى : فقد رأيتموه وأنتم تنظرون فلم تقدموا عليه ؛ ويمكن أن يكون قوله : تنظرون كناية عن عدم إقدامهم أي تكتفون بمجرد النظر من غير إقدام ، وفيه عتاب وتوبيخ .

### ﴿ كلام في الامتحان وحقيقته ﴾

لا ريب أن القرآن الكريم يخص أمر الهداية بالله سبحانه غير أن الهداية فيه لا تنحصر في الهداية الاختيارية إلى سعادة الآخرة أو الدنيا فقد قال تعالى فيما قال : الذي أعطى كل شيء خلقه ثم هدى طه : ٥٠ ، فعمم الهداية لكل شيء من ذوي الشعور والعقل وغيرهم ، وأطلقها أيضاً من جهة الغاية ؛ وقال أيضاً : الذي خلق فسوى والذي



قدّر فهدى « الأعلى : ٣ » والآية من جهة الإطلاق كسابقتها .

ومن هنا يظهر أن هذه الهداية غير الهداية الخاصة التي تقابل الإضلال فإن الله سبحانه نفاها وأثبت مكانها الضلال في طوائف والهداية العامة لاتنفى عن شيء من خلقه ؛ قال تعالى : والله لا يهدي القوم الظالمين « الجمعة : ٥ » وقال : والله لا يهدي القوم الفاسقين « الصف : ٥ » إلى غير ذلك من الآيات الكثيرة .

وكذا يظهر أيضاً أن الهداية المذكورة غير الهداية بمعنى إراءة الطريق العامة للمؤمن والكافر كما في قوله تعالى : إنا هديناه السبيل إما شاكراً وإما كفوراً « الدهر : ٣ » وقوله وأما أئمة فهديناهم فاستحبوا العمى على الهدى « حم السجدة : ١٧ » فإن ما في هاتين الآيتين ونظائرهما من الهداية لايعم غير أرباب الشعور والعقل وقد عرفت أن ما في قوله : نم هدى وقوله : والذي قدّرفهدى عام من حيث المورد والغاية جميعاً . على أن الآية الثانية تفرّع الهداية على التقدير ، والهداية الخاصة لاتلائم التقدير الذي هو تهيئة الأسباب والعلل لسوق الشيء إلى غاية خلقته ، وإن كانت تلك الهداية أيضاً من جهة النظام العام في العالم داخلية في حیطة التقدير لكن النظر غير النظر فافهم ذلك .

وكيف كان فهذه الهداية العامة هي هدايته تعالى كل شيء إلى كمال وجوده ، وإيصاله إلى غاية خلقته ، وهي التي بها نزوع كل شيء إلى ما يقتضيه قوام ذاته من نشوء واستكمال وأفعال وحركات وغير ذلك ؛ و للمكلام ذيل طويل سنشرحه إن ساعدنا التوفيق إن شاء الله العزيز .

والغرض أن كلامه تعالى يدل على أن الأشياء إنما تنساق إلى غاياتها وآجالها بهداية عامة إلهية لايشذ عنها شاذ ، وقد جعلها الله تعالى حقاً لها على نفسه وهو لا يخلف الميعاد ؛ كما قال تعالى : إن علينا للهدى وإن لنا للأخرة والأولى « الليل : ١٣ » والآية كما ترى تعم بإطلاقها الهداية الاجتماعية للمجتمعات والهداية الفردية مضافة إلى ما تدل عليه الآيتان السابقتان .

فمن حق الأشياء على الله تعالى هدايتها تكويناً إلى كمالها المقدر لها وهدايتها

إلى كمالها المشرع لها ، وقد عرفت فيما مر من مباحث النبوة أن التشريع كيف يدخل في التكوين وكيف يحيط به القضاء والقدر فإن النوع الإنساني له نوع وجود لا يتم أمره إلا بسلسلة من الأفعال الاختيارية الإرادية التي لا تقع إلا عن اعتقادات نظرية وعملية فلا بد أن يعيش تحت قوانين حقيقة أو باطلة ، جيدة أو رديئة ؛ فلا بد لسائق التكوين أن يهيئ له سلسلة من الأوامر والنواهي « الشريعة » وسلسلة أخرى من الحوادث الاجتماعية والفردية حتى يخرج بتلاقيه معهما مافي قوته إلى الفعل فيسعد أو يشقى ويظهر مافي مكن وجوده ، وعند ذلك ينطبق على هذه الحوادث وهذا التشريع اسم المحنة والبلاء ونحوهما .

توضيح ذلك أن من لم يتبع الدعوة الإلهية واستوجب لنفسه الشقاء فقد حقت عليه كلمة العذاب إن بقي على تلك الحال ، فكل ما يستقبله من الحوادث المتعلقة بها الأوامر والنواهي الإلهية ويخرج بها من القوة إلى الفعل تتم له بذلك فعلية جديدة من الشقاء وإن كان راضياً بما عنده مغروراً بما يجده ، فليس ذلك إلا مكرأ إلهياً فإنه يشقيهم بعين ما يحسبونه سعادة لأنفسهم ويخيب سعيهم في ما يظنونونه فوزاً لأنفسهم ؛ قال تعالى : ومكروا ومكر الله والله خير الماكرين « آل عمران : ٥٤ » وقال : ولا يحق المكر السيئ ، إلا بأهله « فاطر : ٤٣ » وقال : ليمكروا فيها وما يمكرون إلا بأنفسهم وما يشعرون « الأنعام : ١٢٣ » وقال : سنستدرجهم من حيث لا يعلمون وأهلي لهم إن كيدي متين « الأعراف : ١٨٣ » فما يتجسج به المغرور الجاهل بأمر الله أنه سبق ربه في ما أراد منه بالمخالفة والتمرد فإنه يعينه على نفسه فيما أراد ، قال تعالى : أم حسب الذين يعملون السيئات أن يسبقونا ساء ما يحكمون « العنكبوت : ٤ » ومن أعجب الآيات في هذا الباب قوله تعالى : فلوله المكر جميعاً « الرعد : ٤٢ » .

فجميع هذه المماكرات والمخالفات والمظالم والتعدييات التي تظهر من هؤلاء بالنسبة إلى الوظائف الدينية ، وكل ما يستقبلهم من حوادث الأيام ويظهر بها منهم ما أضمره في قلوبهم ودعتههم إلى ذلك أهواؤهم ، مكر إلهي وإملاء واستدراج فإن من حقهم على الله أن يهديهم إلى عاقبة أمرهم وخاتمة وقد فعل ؛ والله غالب على أمره .

وهذه الأمور بعينها إذا نسبت إلى الشيطان كانت أقسام الكفر والمعاصي إغواءاً لهم ، والنزوع إليها دعوة ووسوسة ونزعة ووحياً وإضلالاً ، والحوادث الداعية وما يجري مجريها زينة له ووسائل وحبائل وشبكات منه على ماسيحيي بيانه في سورة الأعراف إن شاء الله تعالى .

وأما المؤمن الذي رسخ في قلبه الإيمان فماتظهر منه من الطاعات والعبادات وكذا الحوادث التي تستقبله فيظهر منه عندها ذلك ، ينطبق عليها مفهوم التوفيق والولاية الإلهية والهداية بالمعنى الأخص نوع انطباق ؛ قال تعالى : والله يؤيد بنصره من يشاء « آل عمران : ١٣ » وقال : والله ولي المؤمنين « آل عمران : ٦٨ » وقال : الله ولي الذين آمنوا يخرجهم من الظلمات إلى النور « البقرة : ٢٥٧ » وقال : يهديهم ربهم بإيمانهم « يونس : ٩ » وقال : أومن كان ميتاً فأحييناه وجعلنا له نوراً يمشي به في الناس « الأنعام : ١٢٢ » هذا إذا نسبت هذه الأمور إلى الله سبحانه ؛ وأما إذا نسبت إلى الملائكة فتسمى تأييداً وتسديداً منهم ؛ قال تعالى : أولئك كتب في قلوبهم الإيمان وأيدهم بروح منه « المجادلة : ٢٢ » .

ثم إنّه كما أن الهداية العامة تصاحب الأشياء من بدء كونها إلى آخر أحيان وجودها مادامت سالكة سبيل الرجوع إلى الله سبحانه كذلك المقادير تدفعها من ورائها كما هو ظاهر قوله تعالى : والذي قد رُفِهُدَى « الأعلى : ٣ » فإن المقادير التي تحملها العلل والأسباب المحققة بوجود الشيء هي التي تحول الشيء من حال أولى إلى حال ثانية وهلم جرّاً فهي لاتزال تدفع الأشياء من ورائها .

وكما أن المقادير تدفعها من ورائها كذلك الآجال ( وهي آخر ما ينتهي إليه وجود الأشياء ) تجذبها من أمامها كما يدل عليه قوله تعالى : ما خلقنا السموات والأرض وما بينهما إلا بالحق وأجل مسمى والذين كفروا عما أُنذروا معرضون « الأحقاف : ٣ » فإن الآية تربط الأشياء بغاياتها وهي الآجال ، والشيطان المرتبطان إذا قوي أحدهما على الآخر كان حاله بالنسبة إلى قرينه هو المسمى جذباً والآجال المسمّاة أمور ثابتة غير متغيرة فهي تجذب الأشياء من أمامها وهو ظاهر .

فالأشياء محاطة بقوى إلهية : قوة تدفعها ، وقوة تجذبها ، وقوة تصاحبها وترتيبها وهي القوى الأصلية التي تثبتها القرآن الكريم غير القوى الحافظة والرقباء والقرناء كالملائكة والشياطين وغير ذلك .

ثم إننا نسمي نوع التصرفات في الشيء إذا قصد به مقصد لا يظهر حاله بالنسبة إليه : هل له صلوحه أو ليس له ؟ بالامتحان والاختبار ؛ فإنك إذا جهلت حال الشيء أنه هل يصلح لأمر كذا أو لا يصلح ؛ أو علمت باطن أمره ولكن أردت أن يظهر منه ذلك أو ردت عليه أشياء مما يلائم المقصد المذكور حتى يظهر حاله بذلك هل يقبلها لنفسه أو يدفعها عن نفسه ؟ وتسمي ذلك امتحاناً واختباراً واستعلاماً لحاله ؛ أو ما يقار بها من الألفاظ .

وهذا المعنى بعينه ينطبق على التصرف الإلهي بما يورده من الشرائع والحوادث الجارية على أولي الشعور والعقل من الأشياء كالإنسان ؛ فإن هذه الأمور يظهر بها حال الإنسان بالنسبة إلى المقصد الذي يدعى إليه الإنسان بالدعوة الدينية فهي امتحانات إلهية . وإنما الفرق بين الامتحان الإلهي وما عندنا من الامتحان أننا لا نخلو غالباً عن

الجهل بما في باطن الأشياء فنريد بالامتحان استعلام حالها المجهول لنا ، والله سبحانه يمتنع عليه الجهل وعنده مفاتيح الغيب . فالتربية العامة الإلهية للإنسان من جهة دعوته إلى حسن العاقبة والسعادة امتحان لأنه يظهر ويتعين بها حال الشيء أنه من أهل أي الدارين دار الثواب أو دار العقاب ؟ .

ولذلك سمى الله تعالى هذا التصرف الإلهي من نفسه أعني التشريع وتوجيه الحوادث بلاءً وابتلاءً وفتنة فقال بوجه عام : « إِنَّا جَعَلْنَا مَا عَلَى الْأَرْضِ زِينَةً لِّهَا لِنَبْلُوَهُمْ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا » (الكهف : ٧) وقال : « إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ نَظْفَةِ أَمْشَاجٍ نَبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعًا بَصِيرًا » (الذهر : ١) وقال : « وَنَبْلُوَكُمْ بِالْشَّرِّ وَالْخَيْرِ فِتْنَةً » (الأنبياء : ٣٥) « وَكَأَنَّهُ يَرِيدُ بِهِ مَا يَفْصِلُهُ قَوْلُهُ : فَأَمَّا الْإِنْسَانُ إِذَا مَا ابْتَلَاهُ رَبُّهُ فَأَكْرَمَهُ وَنَعَّمَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَكْرَمَنِ وَأَمَّا إِذَا مَا ابْتَلَاهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَهَانَنِ » (الفجر : ١٦) وقال : « إِنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ فِتْنَةٌ » (التغابن : ١٥) وقال : « وَلَكِنْ لِّيَبْلُوَ بَعْضُكُمْ بِبَعْضٍ » (نحل : ٥) وقال : « كَذَلِكَ نَبْلُوهُمْ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ » (الأعراف : ١٦٣) وقال : « وَلِيَبْلِيَ الْمُؤْمِنِينَ مِنْهُ بَلَاءٌ حَسَنًا »

« الأنفال : ١٧ » وقال : أحسب الناس أن يتركوا أن يقولوا آمنا وهم لا يفتنون ولقد فتنا المؤمنين من قبلهم فليعلمن الله الذين صدقوا وليعلمن الكاذبين « العنكبوت : ٣ » .

وقال في مثل إبراهيم : وإذا ابتلى إبراهيم ربه بكلمات « البقرة : ١٢٤ » وقال في قصة ذبح إسماعيل : إن هذا هو البلاء المبين « الصافات : ١٠٦ » وقال في موسى : وفتنناك فتونا « طه : ٤٠ » إلى غير ذلك من الآيات .

والآيات كما ترى تعمم المحنة والبلاء لجميع ما يرتبط به الإنسان من وجوده وأجزائه وجوده كالسمع والبصر والحياة ، والخارج من وجوده المرتبط به بنحو كالأولاد والأزواج والعشيرة والأصدقاء والمال والجاه وجميع ما ينتفع به نوع انتفاع ، وكذا مقابلات هذه الأمور كالملوت وسائر المصائب المتوجهة إليه ، وبالجملية الآيات تعد شكلاً ما يرتبط به الإنسان من أجزاء العالم وأحوالها فتنة وبلاءاً من الله سبحانه بالنسبة إليه . وفيها تعميم آخر من حيث الأفراد فالكل مفتتنون مبتلون من مؤمن أو كافر ، وصالح أو طالح ، ونبي أو من دونه . فهي سنة جارية لا يستثنى منها أحد .

فقد بان أن سنة الامتحان سنة إلهية جارية ، وهي سنة عملية متكئة على سنة أخرى تكوينية وهي سنة الهداية العامة الإلهية من حيث تعلقها بالملكوفين كالأبناء وما يتقدّمها وما يتأخر عنها أعني القدر والأجل كما مرّ بيانه .

ومن هنا يظهر أنها غير قابلة للنسخ فإنّ انتساخها عين فساد التكوين وهو محال ، ويشير إلى ذلك ما يدلّ من الآيات على كون الخلقة على الحق ، وما يدلّ على كون البعث حقاً كقوله تعالى : ما خلقنا السموات والأرض وما بينهما إلا بالحق وأجل مسمى « الأحقاف : ٣ » وقوله تعالى : أفحسبتم أنما خلقناكم عبثاً وأنكم إلينا لا ترجعون « المؤمنون : ١١٥ » وقوله تعالى : وما خلقنا السموات والأرض وما بينهما إلا عباداً « البقرة : ٢١٥ » وقوله تعالى : من كان يرجو لقاء الله فإنّ أجل الله لآت « العنكبوت : ٥ » إلى غيرها فإنّ جميعها تدلّ على أنّ الخلقة بالحق وليست باطلّة مقطوعة عن الغاية ، وإذا كانت أمام الأشياء غايات وآجال حقّة ومن ورائها مقادير حقّة ومعها هداية حقّة فلا مناص عن تصادمها عامّة ، وابتلاء أرباب التكليف

منها خاصة بأُمُور يخرج بالاتصال بها ما في قوتها من الكمال والنقص والسعادة والشقاء إلى الفعل ؛ وهذا المعنى في الإنسان المكلف بتكليف الدين امتحان و ابتلاء فافهم ذلك .

و يظهر ممّا ذكرناه معنى المحقّق و التمحيص أيضاً ، فإنّ الامتحان إذا ورد على المؤمن فأوجب امتياز فضائله الكامنة من الرذائل . أو ورد على الجماعة فاقتضى امتياز المؤمنين من المنافقين و الذين في قلوبهم مرض صدق عليه اسم التمحيص و هو التمييز .

وكذا إذا توالى الامتحانات الإلهية على الكافر والمنافق وفي ظاهرهما صفات وأحوال حسنة مغبوبة فأوجبت تدريجاً ظهورهما في باطنهما من الخبائث ، وكلّما ظهرت خبيثة أزلت فضيلة ظاهريّة كان ذلك محققاً له أي إنفاذاً تدريجياً لمحاسنها قال تعالى : وتلك الآيات نداء لوليها بين الناس وليعلم الله الذين آمنوا ويتخذ منكم شهداء والله لا يحب الظالمين وليرحم الله الذين آمنوا ويمحق الكافرين « آل عمران : ١٤١ » .

وللكافرين محقّ آخر من جهة ما يخبره تعالى أنّ الكون ينساق إلى صلاح البشر و خلوص الدين لله ؛ قال تعالى : والعاقبة للمتقوى طه : ١٣٢ » وقال : أنّ الأرض يرثها عبادي الصالحون « الأنبياء : ١٠٥ » .

**قوله تعالى :** « وما تجد إلا رسول قد خلت من قبله الرسل » الموت زهاق الروح وبطلان حياة البدن ، والقتل هو الموت إذا كان مستنداً إلى سبب عمديّ أو نحوه ، والموت والقتل إذا افترقا كان الموت أعمّ من القتل ، وإذا اجتمعا كان الموت هو ما يحتف الأُنف والقتل خلافه .

وانقلب على عقبيه أي رجع ؛ قال الراغب : ورجع على عقبيه إذا انثنى راجعاً ، وانقلب على عقبيه نحو رجع على حافرنه ، ونحو ارتدّا على آثارهما قصصاً ، وقولهم رجع عوده إلى بدنه . انتهى .

و حيث جعل الانقلاب على الأعقاب جزاءً للشروط الذي هو موت الرسول أو قتله أفاد ذلك أنّ المراد به الرجوع عن الدين دون التولّي عن القتال إذ لا ارتباط للفرار

من الزحف بموت النبي ﷺ أوقته ، وإنما النسبة والرابطة بين موته وأوقته وبين الرجوع إلى الكفر بعد الإيمان .

وبدل على أن المراد به الرجوع عن الدين ما ذكره تعالى في قوله : وطائفة قد أهمتهم أنفسهم يظنون بالله غير الحق ظن الجاهلية إلى آخر الآيات . على أن نظير ما وقع في أحد من فرارهم من الزحف وتوليهم عن القتال تحقق في غيره كغزوة حنين والخيبر وغيرهما ولم يخاطبهم الله بمثل هذا الخطاب ولا عبر عن توليهم عن القتال بمثل هذه الكلمة قال تعالى : ويوم حنين إذ أعجبتكم كثيرتكم فلم يغن عنكم من الله شيئاً وضاعت عليكم الأرض بما رحبت ثم وليتم مدبرين « البراءة : ٢٥ » فالحق أن المراد بالانقلاب على الأعقاب الرجوع إلى الكفر السابق .

فمحصل معنى الآية على ما فيها من سياق العتاب والتوبيخ : أن محمداً ﷺ ليس إلا رسولا من الله مثل سائر الرسل ، ليس شأنه إلا تبليغ رسالة ربه لا يملك من الأمر شيئاً ، وإنما الأمر لله والدين دينه باق ببقائه ؛ فما معنى اتكأ إيمانكم بحياته حيث يظهر منكم أن لومات أوقلت تركتم القيام بالدين ، ورجعتم إلى أعقابكم قهقري واتخذتم الغواية بعد الهداية ؟ .

وهذا السياق أقوى شاهد على أنهم ظنوا يوم أحد بعد حى الوطيس أن النبي ﷺ قد قتل فانسكوا عند ذلك وتولوا عن القتال ، فيتأيد بذلك ما ورد في الرواية والتاريخ - كما في مارواه ابن هشام في السيرة - : أن أنس بن النضر - عم أنس بن مالك - انتهى إلى عمر بن الخطاب وطلحة بن عبيد الله في رجال من المهاجرين والأنصار - وقد ألقوا بأيديهم - فقال : ما يحبسكم ؟ قالوا : قتل رسول الله قال : فماذا تصنعون بالحياة بعده ؟ فموتوا على ما مات عليه رسول الله ؛ ثم استقبل القوم فقاتل حتى قتل .

وبالجملة فمعنى هذا الانسلاخ والإلقاء بالأيدي : أن إيمانهم إنما كان قائماً بالنبي ﷺ يبقى ببقائه ويزول بموته ، وهو إرادة ثواب الدنيا بالإيمان وهذا هو الذي عاتبهم الله عليه ، ويؤيد هذا المعنى قوله بعده : وسيجزى الله الشاكرين ؛ فإن الله سبحانه

كرّ رهنه الجملة في الآية التالية بعد قوله : ومن يرد ثواب الدنيا نؤته منها ومن يرد ثواب الآخرة نؤته منها ؛ فافهم ذلك .

وقوله : وسيجزي الله الشاكرين بمنزلة الاستثناء مما قبله على ما يعطيه السياق ، وهو الدليل على أن القوم كان فيهم من لم يظهر منه هذا الانقلاب أو ما يشعر به كالانسلاخ والتوليّ وهم الشاكرون .

وحقيقة الشكر إظهار النعمة كما أن الكفر الذي يقابله هو إخفاؤها والستر عليها ؛ وإظهار النعمة هو استعمالها في محلّها الذي أراده منعمها وذكر المنعم بها لساناً وهو الثناء وقلباً من غير نسيان ؛ فشكره تعالى على نعمة من نعمه أن يذكر عند استعمالها ويوضع النعمة في الموضع الذي أراده منها ولا يتعدّى ذلك ، وإن من شيء ، إلا وهو نعمة من نعمه تعالى ، ولا يريد بنعمة من نعمه إلا أن تستعمل في سبيل عبادته قال تعالى : وآتاكم من كل ما سألتموه وإن تعدّوا نعمة الله لا تحصوها إن الإنسان لظلوم كفار ﴿٣٤﴾ إبراهيم على نعمته أن يطاع فيها ويذكر مقام ربوبيّته عندها .

وعليهذا فشكره المطابق من غير تقييد ، ذكره تعالى من غير نسيان ، وإطاعته من غير معصية ؛ فمعنى قوله : واشكروا لي ولا تكفرون « البقرة : ١٥٢ » : اذكروني ذكراً لا يخالطه نسيان ، وأطيعوا أمري إطاعة لا يشوبها عصيان . ولا يصغى إلى قول من يقول : إنّه أمر بما لا يطابق فإنّه ناش من قلّة التدبّر في هذه الحقائق والبعد من ساحة العبوديّة .

وقد عرفت فيما تقدّم من الكتاب أن إطلاق الفعل لا يدلّ إلا على تلبّس ما ، بخلاف الوصف فإنّه يدلّ على استقرار التلبّس وضرورة المعنى الوصفيّ ملكة لا تفارق الإنسان ، ففرق بين قولنا : الذين أشركوا ، والذين صبروا ، والذين ظلموا ، والذين يعتدون ؛ وبين قولنا : المشركين ، والصابرين ، والظالمين ، والمعتدين ؛ فالشاكرون هم الذين ثبت فيهم وصف الشكر واستقرّت فيهم هذه الفضيلة ؛ وقد بان أن الشكر المطلق هو أن لا يذكر العبد شيئاً « نعمة » إلا وذكر الله معه ، ولا يمسّ شيئاً « وهو نعمة » إلا ويطيع الله فيه .



فقد تبين أن الشكر لا يتم إلا مع الإخلاص لله سبحانه علماً وعملاً؛ فالشاكرون هم المخلصون لله، الذين لا مطمع للشيطان فيهم.

ويظهر هذه الحقيقة ممّا حكاه الله تعالى عن إبليس. قال تعالى: قال فيعزّتك لأعوينهم أجمعين إلا عبادك منهم المخلصين ص: ٨٣. وقال تعالى: قال ربّ بما أغويتني لأزيننّ لهم في الأرض ولأغوينهم أجمعين إلا عبادك منهم المخلصين الحجر: ٤٠. فلم يستثن من إغوائه أحداً إلا المخلصين، وأمضاه الله سبحانه من غير ردّ، وقال تعالى: قال بما أغويتني لأقعدنّ لهم صراطك المستقيم ثمّ لأتيّنهم من بين أيديهم ومن خلفهم وعن أيمانهم وعن شمائلهم ولا تجد أكثرهم شاكرين الأعراف: ١٧. وقوله: ولا تجد اه بمنزلة الاستثناء فقد بدّل المخلصين بالشاكرين، وليس إلا لأنّ الشاكرين هم المخلصون الذين لا مطمع للشيطان فيهم، ولا صنع له لديهم، وإنما صنعه وكيدته إنساء مقام الربوبية والدعوة إلى المعصية.

وممّا يؤيد ذلك من هذه الآيات النازلة في غزوة أحد قوله تعالى فيما سيأتي من الآيات: إن الذين تولّوا منكم يوم التقى الجمعان إنما استزلهم الشيطان ببعض ما كسبوا ولقد عفا الله عنهم والله غفور حلّيم. مع قوله في هذه الآية التي نحن فيها: وسيجزّي الله الشاكرين. وقوله فيما بعدها: وسنجزي الشاكرين. وقد عرفت أنّه في معنى الاستثناء.

فتدبّر فيها واقض عجباً ممّا ربما يقال: إنّ الآية أعني قوله: إن الذين تولّوا منكم ناظرة إلى ماروي: أن الشيطان نادى يوم أحد: «ألا قد قتل محمد» فأوجب ذلك وهن المؤمنين وتفرّقهم عن المعركة! فاعتبر إلى أيّ مهبط أهبط كتاب الله من أوج حقائقه ومستوى معارفه العالية؟.

فلا آية تدلّ على وجود عدّة منهم يوم أحد لم يهنوا ولم يفترّوا ولم يفرّطوا في جنب الله سبحانه ممّا هم الله شاكرين، وصدّق أنّهم لأسبيل للشيطان إليهم ولا مطمع له فيهم، لا في هذه الغزوة فحسب بل هو وصف لهم ثابت فيهم مستقرّ معهم؛ ولم يطلق اسم الشاكرين في مورد من القرآن على أحد بعنوان على طريق التوصيف إلا في هاتين

الآيتين أعني قوله : وما تجل إلا رسول الآية وقوله : وما كان لنفس أن تموت إلا بإذن الله الآية . ولم يذكر ما يجازيهم به في شيء من الموردين إشعاراً بعظمته ونفاسته .

**قوله تعالى :** «وما كان لنفس أن تموت إلا بإذن الله كتاباً مؤجلاً» اه تعريض بهم في قولهم عن إخوانهم المقتولين ما يشير إليه قوله تعالى : يا أيها الذين آمنوا لا تكونوا كالذين كفروا وقالوا لإخوانهم إذا ضربوا في الأرض أو كانوا غزى لو كانوا عندنا ما ماتوا وماقتلوا الآية ، وقول طائفة منها : لو كان لنا من الأمر شيء ماقتلنا ههنا الآية ، وهؤلاء من المؤمنين غير المنافقين الذين تركوا رسول الله ﷺ وقعدوا عن القتال . فهذا القول منهم لازمه أن لا يكون موت النفوس بإذن من الله وسنة محكمة تصدر عن قضاء مبرم ، ولازمه بطلان الملك الإلهي والتدبير المقتن الرباني وسيجيء إن شاء الله الكلام في معنى كتابة الآجال في أول سورة الأنعام .

ولما كان لازم هذا القول ممن قال به أنه آمن لظنه أن الأمر لرسول الله ﷺ وللمؤمنين فقد أراد الدنيا كما مر بيانه ومن اجتنب هذا فقد أراد الآخرة فقال تعالى : ومن يرد ثواب الدنيا نؤته منها ومن يرد ثواب الآخرة نؤته منها ؛ وإنما قال : نؤته منها ولم يقل : نؤتها لأن الإرادة ربما لا توافق تمام الأسباب المؤدية إلى تمام مراده فلا يرزق تمام ما أراده ، ولكنها لا تخلو من موافقة ما للأسباب في الجملة دائماً فإن وافق الجميع رزق الجميع وإن وافق البعض رزق البعض فحسب ؛ قال الله تعالى : من كان يريد العاجلة عجلنا له فيها ما نشاء لمن نريد ثم جعلنا له جهنم يصليها مذموماً مدحوراً ومن أراد الآخرة وسعى لها سعيها وهو مؤمن فأولئك كان سعيهم مشكوراً «الإسراء : ١٩» وقال تعالى : وأن ليس للإنسان إلا ما سعى «النجم : ٣٩»

ثم خص الشاكرين بالذكر بإخراجهم من الطائفتين فقال : «وسنجزي الشاكرين» وليس إلا أنهم لا يريدون إلا وجه الله لا يشتغلون بدنيا ولا آخرة كما تقدم . **قوله تعالى :** «وكأين من نبي قاتل معه ربيون كثير» إلى آخر الآيات كأين كلمة تكثير وكلمة «من» بيانية والربيون جمع ربي وهو كالرباني من اختص بربه تعالى فلم يشتغل بغيره ، وقيل : المراد به الألوف والرببي الألف . والاستكانة هي التضرع .

وفي الآية موعظة و اعتبار مشوب بعتاب و تشويق للمؤمنين أن يأتَمُّوا بهؤلاء  
الربَّيين فيؤتيهم الله نواب الدنيا و حسن نواب الآخرة كما آتاهم ، و يحبُّهم لا حسانهم كما  
أحبَّهم لذلك

وقد حكى الله من فعلهم و قولهم ما للمؤمنين أن يعتبروا به و يجعلوه شعاراً لهم  
حتى لا يبتلوا بما ابتلوا به يوم أحد من الفعل و القول الغير المرضيين لله تعالى و حتى  
يجمع الله لهم نواب الدنيا و الآخرة كما جمع لأولئك الربَّيين .  
وقد وصف نواب الآخرة بالحسن دون الدنيا إشارة إلى ارتفاع منزلتها و قدرها  
بالنسبة إليها .





يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن تَطِيعُوا اللَّهَ وَالَّذِينَ كَفَرُوا يَرْدُّوكُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ فَتَنْقَلِبُوا خَاسِرِينَ (١٤٩) بَلِ اللَّهُ مَوْلَاكُمْ وَهُوَ خَيْرُ النَّاصِرِينَ (١٥٠) سَنُلْقِي فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا الرُّعْبَ بِمَا أَشْرَكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَمَأْوَاهُمُ النَّارُ وَبِئْسَ مَثْوَى الظَّالِمِينَ (١٥١) وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ اللَّهُ وَعْدَهُ إِذْ تَحُسُّونَهُمْ بِإِذْنِهِ حَتَّىٰ إِذَا فَشِلْتُمْ وَ تَنَازَعْتُمْ فِي الْأَمْرِ وَعَصَيْتُمْ مِمَّن بَعْدَ مَا أُرِيكُمْ مَا تُحِبُّونَ مِنْكُمْ مَنْ يُرِيدُ الدُّنْيَا وَمِنْكُمْ مَنْ يُرِيدُ الْآخِرَةَ ثُمَّ صَرَفَكُمْ عَنْهُمْ لِيَبْتَلِيَكُمْ وَلَقَدْ عَفَا عَنْكُمْ وَاللَّهُ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ (١٥٢) إِذْ تُصْعِدُونَ وَلَا تَلَوْنَهَا عَلَىٰ أَحَدٍ وَالرَّسُولُ يَدْعُوكُمْ فِي أُخْرَيْكُمْ فَأَنَابَكُمْ غَمًّا بِغَمٍّ لِّكِيَالَتْخَرْتُمْوَا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلَا مَا أَصَابَكُمْ وَاللَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ (١٥٣) ثُمَّ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّن بَعْدِ الْغَمِّ أَمْنَةً نُّعَاسًا يَغْشَىٰ طَائِفَةً مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ يَظُنُّونَ بِاللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ يَقُولُونَ هَل لَّنَا مِنَ الْأَمْرِ مِنْ شَيْءٍ قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ يُخَفُونَ فِي أَنفُسِهِمْ مَا لَا يَبْدُونَ لَكَ يَقُولُونَ لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ مَا قُتِلْنَا هَاهُنَا قُلْ لَوْ كُنْتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ الَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقَتْلُ إِلَىٰ مَضَاجِعِهِمْ وَلِيَبْتَلِيَ اللَّهُ مَا فِي صُدُورِكُمْ وَلِيُمَحَّصَ مَا فِي قُلُوبِكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ (١٥٤) إِنَّ الَّذِينَ تَوَلَّوْا مِنْكُمْ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ إِنَّمَا اسْتَزَلَّهُمُ الشَّيْطَانُ بِبَعْضِ مَا كَسَبُوا وَلَقَدْ عَفَا اللَّهُ عَنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ حَلِيمٌ (١٥٥)

## ﴿بيانات﴾

من تتمّة الآيات النازلة في خصوص غزوة أحد ، وفيها بحثٌ وترغيب للمؤمنين أن لا يطيعوا غير ربهم فإنّه هو مولاهم و ناصرهم ؛ وإشهاد لهم على صدق وعده وأنّ الهزيمة والخذلان لم يكن يوم أحد إلا من قبل أنفسهم ، وتعدّ بهم حدود ما أمرهم الله به و دعاهم رسوله إليه وأن الله سبحانه مع ذلك عفا عن جرائمهم لأنّه غفور حلیم .

**قوله تعالى :** « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن تَطِيعُوا الَّذِينَ كَفَرُوا ، إِلَى آخِرِ الْآيَاتِينَ لَا يَبْعَدُ أَنْ يَسْتَفَادَ مِنَ السِّيَاقِ أَنَّ الْكُفَّارَ كَانُوا آيَاتَ نَزُولِ الْآيَاتِ بَعْدَ غَزْوَةِ أُحُدٍ يَلْقَوْنَ إِلَى الْمُؤْمِنِينَ - فِي صُورَةِ النَّصَحِ - مَا يَتَّبِطُّهُمْ عَنِ الْقِتَالِ ، وَ يَلْقَى التَّنَازُعَ وَ التَّفْرِقَةَ وَ تَشَتَّتِ الْكَلِمَةُ وَ اخْتَلَفَ فِيهَا بَيْنَهُمْ ، وَرَبَّمَا أَيْدَهُ مَا فِي آخِرِ هَذِهِ الْآيَاتِ مِنْ قَوْلِهِ : الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ » إِلَى أَنْ قَالَ : دَلَّكُمْ الشَّيْطَانُ يَخُوفُ أَوْلِيَائِهِ فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُوا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ الْآيَاتِ « ١٧٣ - ١٧٥ » .

وَرَبَّمَا قِيلَ : إِنَّ الْآيَةَ إِشَارَةٌ إِلَى قَوْلِ الْيَهُودِ وَالْمُنَافِقِينَ يَوْمَ أُحُدٍ : « إِنَّ نَجْدًا قَدْ قُتِلَ فَارْجِعُوا إِلَى عَشَائِرِكُمْ » ؛ وَلَيْسَ بِشَيْءٍ .

ثُمَّ لَمَّا بَيَّنَّ أَنَّ إِطَاعَتَهُمُ لِلَّذِينَ كَفَرُوا وَالْمِيلَ إِلَى وَلَا يَتَّبِعُهُمْ يَهْدِيهِمْ إِلَى الْخُسْرَانِ الَّذِي هُوَ رَجُوعُهُمْ إِلَى أَعْقَابِهِمْ كَافِرِينَ أَضْرَبَ عَنْهُ بِقَوْلِهِ : بَلِ اللَّهُ مَوْلَاكُمْ وَهُوَ خَيْرُ النَّاصِرِينَ .

**قوله تعالى :** « سَنُلْقِي فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا الرُّعْبَ بِمَا أَشْرَكُوا بِاللَّهِ الْفَخْ وَعَدَ جَمِيلٌ لِلْمُؤْمِنِينَ بِأَنَّهُمْ سَيُنْصَرُونَ بِالرُّعْبِ ، وَلَقَدْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَذْكُرُهُ فِيمَا حَبَاهُ اللَّهُ تَعَالَى وَخَصَّهُ بِهِ مِنْ بَيْنِ الْأَنْبِيَاءِ عَلَى مَا رَوَاهُ الْفَرِيقَانِ .

وَقَوْلُهُ : بِمَا أَشْرَكُوا بِهِ مَعْنَاهُ : اتَّخَذُوا لَهُ مَا لَيْسَ مَعَهُ بَرَهَانٌ شَرِيكًا ، وَمِمَّا يَكُرُّهُ الْقُرْآنُ أَنْ لَيْسَ لِإِثْبَاتِ الشَّرِيكِ لِلَّهِ سُلْطَانٌ ، وَ مِنْ إِثْبَاتِ الشَّرِيكِ نَفْيُ الصَّانِعِ وَإِسْنَادُ التَّأثيرِ وَالتَّعْدِيرِ إِلَى غَيْرِهِ كَالدَّهْرِ وَالْمَادَّةِ .

قوله تعالى : « ولقد صدقكم الله وعده إذ تحسّبونهم » إلى آخر الآية الحسن

- بالفتح - : القتل على وجه الاستيصال .

ولقد اتفقت الروايات وضبطه التاريخ في قصة غزوة أحد أن المؤمنين غلبوهم و  
ظهروا عليهم في أول الأمر ووضعوا فيهم السيوف و شرعوا في نهب أموالهم حتى إذا  
خلّى الرماة مكانهم في المكمّن حمل خالد بن الوليد فيمن معه على عبد الله بن جبير  
ومن بقي معه من الرماة فقتلوهم ، وحملوا على المؤمنين من ورائهم ، وتراجع المشركون  
عن هزيمتهم ووضعوا السيوف في أصحاب رسول الله ﷺ وقتلوا منهم سبعين ثم هزموهم  
أشدّ هزيمة .

قوله تعالى : ولقد صدقكم الله وعده تثبيت صدق وعده بالنصر بشرط التقوى  
والصبر؛ وقوله : إذ تحسّبونهم بإذنه اه يقبل الانطباق على ما رزقهم في أول الأمر من  
الظهور على عدوّهم يوم أحد ؛ وقوله : حتى إذا فشلتم وتنازعتم في الأمر وعصيتم  
من بعد ما أريكم ما تحبّون اه ينطبق على ما صنعه الرماة حيث تنازعوا فيما بينهم في  
ترك مراكزهم واللّحوق بمن مع رسول الله ﷺ لنيل الغنيمة ففشلوا وتنازعوا في  
الأمر وعصوا أمر النبي بأن لا يتركوا مراكزهم على أيّ حال . وعليهذا فلا بدّ من  
تفسير الفشل بضعف الرأي ، وأمّا كونه بمعنى الجبن فلا ينطبق عليهم إذ لم يكن ذلك  
منهم جبناً بل طمعاً في الغنيمة ، ولو كان الفشل بمعنى الجبن كان منطبقاً على حال  
جميع القوم ويكون على هذا « ثم » في قوله : ثمّ صرفكم اه مفيدة للتراخي الرتبيّ  
دون الزمانيّ .

وبدل لفظ التنازع على أن الكلّ لم يكونوا مجمعين على الفشل والمعصية بل  
كان بعضهم يصرّ على الإطاعة والبقاء على الائتمار ولذا قال تعالى بعده : منكم من  
يريد الدنيا ومنكم من يريد الآخرة .

قوله تعالى : « ثمّ صرفكم عنهم ليبتليكم » اه أي كفّكم عن المشرّكين بعد ظهور  
الفشل والتنازع والمعصية ، وبالجملة بعد وقوع الاختلاف بينكم ليمتحنكم ويختبر  
إيمانكم وصبركم في الله إذ الاختلاف في القلوب هو أقوى العوامل المقتضية لبسط

الابتلاء ليمتيز المؤمن من المنافق ، والمؤمن الراسخ في إيمانه الثابت على عزيمته من المتلون السريع الزوال ، و مع ذلك فإن الله سبحانه عفا عنهم بفضلهم كما قال : و لقد عفا عنكم اه .

**قوله تعالى :** « إذ تصعدون ولا تلون على أحد و الرسول يدعوكم في أخرجكم » الإصعاد هو الذهاب والإبعاد في الأرض بخلاف الصعود فهو الارتقاء إلى مكان عال يقال : أصعد في جانب البر أي ذهب فيه بعيداً ، وصعد في السلم أي ارتقي . وقيل : إن الإصعاد ربما استعمل بمعنى الصعود .

والظرف متعلق بمقدّر أي اذكروا إذ تصعدون اه أو بقوله : صرفكم اه أو بقوله ليبتليكم اه - على ما قيل - وقوله : و لا تلون اه من اللّمي بمعنى الالتفات والميل قال في المجمع : ولا يستعمل إلا في النفي لا يقال : لويت على كذا . انتهى .

وقوله : و الرسول يدعوكم في أخرجكم اه الأخرى مقابل الأولى وكون الرسول يدعو وهو في أخرجهم يدل على أنهم تفرقوا عنه ﷺ وهم سواد ممتد على طوائف أوليهم مبتعدون عنه ﷺ وأخرجهم بقرب منه ، وهو يدعوهم من غير أن يلتفت إليه لا أوليهم ولا أخرجهم فتركوه - صلى الله عليه وآله - بين جموع المشركين وهم يصعدون فراراً من القتل .

نعم قوله تعالى قبيل هذا : وسيجزى الله الشاكرين - وقدمت تفسيره - يدل على أن منهم من لم يتزلزل في عزيمته ولم ينهزم لافي أوّل الانهزام ، ولا بعد شيوع خبر قتل النبي ﷺ على ما يدل عليه قوله : أفان مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم .

ومما يدل عليه قوله : ولا تلون على أحد و الرسول يدعوكم في أخرجكم أن خبر قتل النبي ﷺ إنما انتشر بينهم بعد انهزامهم وإصعادهم .

**قوله تعالى :** « فأنا بكم غمماً بغم لكيلاً تحزنوا على ما فاتكم ولا ما أصابكم » أي جازاكم غمماً بغم ليصرفكم عن الحزن على كذا ، وهذا الغم الذي أنيىوا به كيفما كان هو نعمة منه تعالى بدليل قوله : لكيلا تحزنوا على ما فاتكم ولا ما أصابكم اه فإن الله تعالى ذم في كتابه هذا الحزن كما قال : لكيلا تأسوا على ما فاتكم « الحديد : ٢٣ »

فهذا الغمّ الذي يصرفهم عن ذلك الحزن المذموم نعمة و موهبة فيكون هو الغمّ الطاري عليهم من جهة الندامة على ما وقع منهم و التحسّر على ما فاتهم من النصر بسبب الفشل ، ويكون حينئذ الغمّ الثاني في قوله : بغمّ اه الغمّ الآتي من قبل الحزن المذكور ، والباء للبدلية . والمعنى : جازاكم غمّاً بالندامة والحسرة على فوت النصر بدل غمّ بالحزن على ما فاتكم وما أصابكم .

ومن الجائز أن يكون قوله : أثابكم مضمناً معنى الإبدال فيكون المعنى : فأبدلكم غمّ الحزن بغمّ الندامة والحسرة مثيباً لكم ، فينعكس المعنى في الغمّين بالنسبة إلى المعنى السابق .

وعلى كل من المعنيين يكون قوله : فأثابكم اه تفريعاً على قوله : ولقد عفا عنكم اه ويتصل به ما بعده أعني قوله : ثم أنزل عليكم اه أحسن اتصال ، والترتيب : أنه عفا عنكم فأثابكم غمّاً بغمّ ليصونكم عن الحزن الذي لا يرضيه لكم ثم أنزل عليكم من بعد الغمّ أمانة نعاساً .

وههنا وجه آخر يساعده ظهور السياق في تفريع قوله : فأثابكم اه على ما يتصل به بمعنى أن يكون الغمّ هو ما يتضمنه قوله : إذ تصعدون اه والمراد بقوله : بغمّ هو ما أدى إليه التنازع والمعصية وهو إشراف المشركين عليهم من وراءهم ، والباء للسببية وهذا معنى حسن ، وعليه هذا يكون المراد بقوله : لكيلا تحزنوا للخ : نبين لكم حقيقة الأمر لئلا تحزنوا اه كما في قوله تعالى : ما أصاب من فصية في الأرض ولا في أنفسكم إلا في كتاب من قبل أن نبرأها إن ذلك على الله يسير لكيلا تأسوا على ما فاتكم ولا تفرحوا بما آتاكم الآية « الحديد : ٢٣ » .

فهذا ما يستقيم به نظم الآية واتساق الجمل المتعاقبة ؛ وللمفسرين احتمالات كثيرة في الآية من حيث ما عطف عليه قوله : فأثابكم اه ومن حيث معنى الغمّ الأوّل والثاني ومعنى الباء ومعنى قوله : لكيلا اه ، ليست من الاستقامة على شيء ولا جدوى في نقلها والبحث عنها .

وعلى ما احتملناه من أحد معنيين يكون المراد بمفاتات في قوله : لكيلا تحزنوا



على ما فاتكم هو الغلبة والغنيمة ، ومما أصاب ما أصاب القوم من القتل والجرح .  
**قوله تعالى :** «نم أنزل عليكم من بعد الغم أمنة نعاساً يغشى طائفة منكم» الأمانة  
 بالتحريك الأمن . والنعاس ما يتقدم النوم من الفتور وهو نوم خفيف ، ونعاساً بدل من أمانة  
 للملازمة عادة ، وربما احتتمل أن يكون أمانة جمع آمن كطالب وطلبة ، وهو حينئذ حال  
 من ضمير عليكم ، ونعاساً مفعول قوله : أنزل ، والغشيان : الإحاطة .  
 والآية تدل على أن هذا النعاس النازل إنما غشى طائفة من القوم ، ولم يعم الجميع  
 بدليل قوله : طائفة منكم اهـ ، وهؤلاء هم الذين رجعوا إلى رسول الله ﷺ بعد الانهزام  
 والإصعاد لما ندموا وتحسروا ، وحاشا أن يعفو الله عنهم عفورة وهم في حال الفرار عن  
 الزحف وهو من كبار المعاصي والآثام وقد قال : ولقد عفا عنكم والله ذو فضل على المؤمنين ،  
 وحاشا أن تشمل عنايته تعالى على مقترف الفحشاء والمنكر حين يقترب من قبل أن يتوب  
 وقد غنى في حقهم حين أثابهم غمّاً بغمّ لكَيْلَا يحزنوا فينقذ قلوبهم بما لا يرضيه الله  
 سبحانه على ما مرّ بيانه .

فهؤلاء بعض القوم وهم النادمون على ما فعلوا الراجعون إلى النبي ﷺ المحتفون  
 به ، وكان ذلك إنما كان حين فارق ﷺ جموع المشركين وعاد إلى الشعب ، وإن  
 كان عودهم إليه تدريجاً بعد العلم بأنه لم يقتل .  
 وأمّا البعض الآخر من القوم فهم الذين يذكّرهم الله بقوله : وطائفة قد أهدمّتهم  
 أنفسهم اهـ .

**قوله تعالى :** «وطائفة قد أهدمّتهم أنفسهم» هذه طائفة أخرى من المؤمنين ونعني  
 بكونهم من المؤمنين أنهم غير المنافقين الذين ذكرهم الله أخيراً بقوله : وليعلم الذين  
 نافقوا وقيل لهم تعالوا قاتلوا في سبيل الله أو ادفعوا قالوا لو نعلم قتلاً لا تبغناكم الآية  
 وهم الذين فارقوا جماعة المؤمنين في أوّل الأمر قبل القتال وانخلوا هؤلاء المنافقون  
 لهم شأن آخر سينبئ الله بذلك .

وهؤلاء الطائفة الثانية الموصوفون بأنهم قد أهدمّتهم أنفسهم لم يكرمهم الله بما  
 أكرم به الطائفة الأولى من العفو وإنابة الغمّ ثم الأمانة والنعاس بل وكلهم إلى أنفسهم  
 فأهدمّتهم أنفسهم ونسوا كل شيء دونها .

وقد ذكر الله تعالى من أوصافهم وصفين اثنين وإن كان أحدهما من لوازم الآخر وفروعه ، فذكر أنهم أهملتهم أنفسهم ؛ وليس معناه أنهم يريدون سعادة أنفسهم بمعناها الحقيقي فإن المؤمنين أيضاً لا يريدون إلا سعادة أنفسهم فالإنسان بل كل ذي همامة وإرادة لا يريد إلا نفسه البتة ، بل المراد : أن ليس لهم هم إلا حفظ حياتهم الدنيا وعدم الوقوع في شبكة القتل فهم لا يريدون بدين أو غيره إلا إمتاع أنفسهم في الدنيا وإنما ينتحلون بالدين ظناً منهم أنه عامل غير مغلوب ، وأن الله لا يرضى بظهور أعدائه عليه ، وإن كانت الأسباب الظاهرية لهم فهو لا يستدرئون الدين مادرتهم ، وإن انقلب الأمر ولم يسعدهم الجداً انقلبوا على أعقابهم القهقري .

قوله تعالى : «يظنون بالله غير الحق ظن الجاهلية» إلى قوله : «لله» أي ظنوا بالله أمر ليس بحق بل هو من ظنون الجاهلية فهم يصفونه بوصف ليس بحق بل من الأوصاف التي كان يصفه بها أهل الجاهلية ، وهذا الظن أياً ما كان هوشياً يناسبه ويلزمه قولهم : هل لنا من الأمر من شيء ، ويكشف عنه ما أمر النبي ﷺ أن يجيبهم به ، وهو قوله : قل إن الأمر كله لله فظاهر هذا الجواب أنهم كانوا يظنون أن بعض الأمر لهم وإذا لما غلبوا وفشى فيهم القتل تشككوا فقالوا : هل لنا من الأمر من شيء اه . وبذلك يظهر أن الأمر الذي كانوا يرونه لأنفسهم هو الظهور والغلبة ، وإنما كانوا يظنونه لأنفسهم من جهة إسلامهم فهم قد كانوا يظنون أن الدين الحق لا يغلب ولا يغلب المتدين به لما أن على الله أن ينصره من غير قيد وشرط وقد وعدهم به .

وهذا هو الظن بغير الحق ، الذي هو ظن الجاهلية فإن وثنية الجاهلية كانت تعتقد أن الله تعالى رب كل شيء ، وأن لكل صنف من أصناف الحوادث كالرزق والحياة والموت والعشق والحرب وغيرها ، وكذا لكل نوع من الأنواع الكونية كالأإنسان والأرض والبحار وغيرها رباً يدبر أمرها لا يغلب على إرادته ، وكانوا يعبدون هؤلاء الأرباب ليدروا لهم الرزق ، ويجلبوا لهم السعادة ، ويقوهم من الشرور والبلايا ، والله سبحانه كالمملك العظيم يفوض كل صنف من أصناف رعيته وكل شطر من أقطار مملكه إلى وال تام الاختيار له أن يفعل ما يشاءه في منطقة نفوذه وحوزة ولايته .

وإذا ظنَّ الظانُّ أنَّ الدينَ الحقَّ لا يصير مغلوباً في ظاهر تقدّمه والنبيُّ ﷺ - وهو أول من يتحمّله من ربّه ويحمل أنقاله - لا يقهر في ظاهر دعوته أو أنّه لا يقتل أو لا يموت فقد ظنَّ بالله غير الحقَّ ظنَّ الجاهليّة فاتخذ لله أنداداً ، وجعل النبيَّ ﷺ ربّاً وثنيّاً مفوّضاً إليه أمر الغلبة والغنيمة . مع أنّ الله سبحانه واحد لا شريك له ، إليه يرجع الأمر كلّهُ وليس لأحد من الأمّريّ . ولذلك لمّا قال تعالى فيما تقدّم من الآيات : ليقطع طرفاً من المّذين كفروا أو يكبتهم فينقلبوا خايمين قطع الكلام بالاعتراض فقال - يخاطب نبيّه - : ليس لك من الأمّريّ ، لئلاّ يتوهّم أنّ له ﷺ دخلاً في قطع أو كبت ، والله سبحانه هو الذي وضع سنّة الأسباب والمسبّبات ، فما كان سببه أقوى كان وقوعه أرجح سواء في ذلك الحقّ والباطل ، والخير والشرّ ، والهداية والضلالة ، والعدل والظلم ؛ ولا فرق فيه بين المؤمن والكافر ، والمحبيب والمبغوض ، ومجدّ أبي سفيان .

نعم لله سبحانه عناية خاصّة بدينه وبأوليائه يجري نظام الكون بسببها جرياً ينجرّ إلى ظهور الدين وتمهّد الأرض لأوليائه والعاقبة للمتّقين .

وأمر النبوة والدعوة ليس بمستثنى من هذه السنّة الجارية ، ولذلك كلّما توافقت الأسباب العاديّة على تقدّم هذا الدين وظهور المؤمنين كبعض غزوات النبيِّ ﷺ كان ذلك ، وحيث لم يتوافق الأسباب كتحقّق نفاق أو معصية لأمر النبيِّ ﷺ أوفشل أو جزع كانت الغلبة والظهور للمشرّكين على المؤمنين ، وكذلك الحال في أمر سائر الأنبياء مع الناس فإنّ أعداء الأنبياء لكونهم أهل الدنيا ، وقصرهم مساعيهم في عمارة الدنيا ، وبسط القدرة ، وتشديد القوة ، وجمع الجموع كانت الغلبة الظاهريّة والظهور لهم على الأنبياء ؛ فمن مقتول كزكريّا ، ومذبوح كيعقوب ، ومشرّد كعيسى إلى غير ذلك .

نعم إذا توقّف ظهور الحقّ بحقّانيّته على انتقاض نظام العادة دون السنّة الواقعيّة وبعبارة أخرى دار أمر الحقّ بين الحياة والموت كان على الله سبحانه أن يقيم صلب الدين ولا يدعه تدحض حجّته ، وقد مرّ شطر من هذا البحث في القول على

الإعجاز في الجزء الأول من الكتاب ، و في الكلام على أحكام الأعمال في الجزء الثاني منه .

• ولنرجع إلى ما كنا فيه : فقول هؤلاء الطائفة الذين أهمتهم أنفسهم : هل لنا من الأمر شيء، تشكك في حقيقة الدين و قد أدرجوا في هيكله روح الوثنية على ما مرَّ بمانه ؛ فأمر سبحانه نبيه ﷺ أن يجيبهم فقال : قل إن الأمر كله لله ، وقد خاطب نبيه قبل ذلك بقوله : ليس لك من الأمر شيء، فبين بذلك أن ملة الفطرة ودين التوحيد هو الذي لا يملك فيه الأمر إلا الله جل شأنه ، و باق الأشياء ومنها النبي ﷺ ليست بمؤثرة شيئاً بل هي في حيلة الأسباب والمسببات والسنة الإلهية التي تؤدي إلى جريان ناموس الابتلاء والامتحان .

قوله تعالى : « يخفون في أنفسهم ما لا يبدون لك يقولون لو كان » الخ وهذا توصيف لهم بما هو أشد من قولهم : هل لنا من الأمر من شيء، فإنه كان تشكيكاً في صورة السؤال ، وهذا أعني قولهم : لو كان لنا من الأمر شيء، ما قتلنا هيئنا ترجيح في هيئة الاستدلال ، ولذلك أبدوا قولهم الأول للنبي ﷺ وأخفوا قولهم الثاني لاشتماله على ترجيح الكفر على الإسلام .

فأمر الله تعالى نبيه ﷺ أن يجيبهم فقال : قل لو كنتم في يديكم لبرز الذين كتب عليهم القتال إلى مضاجعهم وليبتلي الله ما في صدوركم وليمحض ما في قلوبكم اه فبين لهم :

اولاً : إن قتل من قتل منكم في المعركة ليس لعدم كونكم على الحق ، وعدم كون الأمر لكم على ما تزعمون بل لأن القضاء الإلهي وهو الذي لا مناص من نفوذه ومضيته جرى على أن يضطجع هؤلاء المقتولون في هذه المضاجع ؛ فلولم تكونوا خرجتم إلى القتال لبرز الذين كتب عليهم القتال إلى مضاجعهم ؛ فلامر من أجل المسمى الذي لا تستأخرون عنه ساعة ولا تستقدمون .

وثانياً : إن سنة الله جرت على عموم الابتلاء والتمحيص وهي واقعة بهم وبكم لا محالة ؛ فلم يكن بد من خروجكم ووقوع هذا القتال حتى يحل المقتولون محلهم

وينالوا درجاتهم ، وتحلوا أنتم محلّكم فيتعيّن لكم أحد جانبي السعادة والشقاوة بامتحان مافي صدوركم من الأفكار ، وتخليص مافي قلوبكم من الإيمان والشرك .  
ومن عجيب ما ذكر في هذه الآية قول عدّة من المفسّرين أن المراد بهذه الطائفة التي تشرح الآية حالها هم المنافقون مع ظهور سياق الآيات في أنّها تصف حال المؤمنين ، وأمّا المنافقون أعني أصحاب عبدالله بن أبي المنخزليين في أول الواقعة قبل وقوع القتال فإنّما يتعرّض لعالهم فيما سيأتي .

اللهم إلّا أن يريدوا بالمنافقين الضعفاء الإيمان الذين يعود عقابهم المناقضة بحسب اللازم إلى إنكار الحق قلباً والاعتراف به لساناً وهم الذين يسمّيهم الله بالذين في قلوبهم مرض قال تعالى : إذ يقول المنافقون والذين في قلوبهم مرض غر هؤلاء دينهم « الأنفال : ٤٩ » وقال : وفيكم سمّاعون لهم « التوبة : ٤٧ » أو يريدوا أن جميع المنافقين لم يرجعوا مع أصحاب عبدالله بن أبي إلى المدينة .

وأعجب منه قول بعض آخر أن هذه الطائفة كانوا مؤمنين ، وأنهم كانوا يظنون أن أمر النصر والغلبة إليهم لكونهم على دين الله الحق لما رأوا من الفتح والظفر ونزول الملائكة يوم بدر فقولهم : هل لنا من الأمر من شيء وقولهم : لو كان لنا من الأمر شيء الخ اعتراف منهم بأن الأمر إلى الله لا إليهم وإلّا لم يستأصلهم القتل .

ويرد عليه عدم استقامة الجواب حينئذ وهو قوله تعالى : قل إن الأمر كله لله ، وقوله : قل لو كنتم في بيوتكم إلخ . وقد أحسّ بعض هؤلاء بهذا الإشكال فأجاب عنه بما هو أروءاً من أصل كلامه وقد عرفت ما هو الحق من المعنى .

قوله تعالى : « إن الذين تولّوا منكم يوم التقى الجمعان إنّما استزلمهم الشيطان ببعض ما كسبوا » استزلال الشيطان إيّاهم إرادته وقوعهم في الزلّة ، ولم يرد ذلك منهم إلّا بسبب بعض ما كسبوا في نفوسهم ومن أعمالهم فإنّ السيئات يهدي بعضها إلى بعض فإنّها مبنية على متابعة هوى النفس ، وهوى النفس بالشئ هوى بما يشاكله .

وأما احتمال كون الباء للآلة وكون ما كسبوا عين تولّيتهم يوم الالتقاء فبعيد

من ظاهر اللفظ فإن ظاهر «ما كسبوا» تقدّم الكسب على التوليى والاستزلال .  
وكيف كان فظاهر الآية أن بعض ما قدّموا من الذنوب والآثام مكّن الشيطان  
أن أغواهم بالتوليى والفرار . ومن هنا يظهر أن احتمال كون الآية ناظرة إلى نداء الشيطان  
يوم أحد بقتل النبي ﷺ على ما في بعض الروايات ليس بشيء ، إذ لا دلالة عليه من  
جهة اللفظ .

**قوله تعالى :** « ولقد عفا الله عنهم والله غفور حلیم » هذا العفو هو عن الذين  
تولّوا ، المذكورين في صدر الآية ، والآية مطلقة تشمل جميع من تولّوا يومئذ فتعم  
الطائفتين جميعاً أعني الطائفة التي غشيهن النعاس والطائفة التي أهتمت بهن أنفسهن ،  
والطائفتان مختلفتان بالتركّم بإكرام الله وعدمه ، ولكونهما مختلفتين لم يذكر مع  
هذا العفو الشامل لهما معاً جهات الإكرام التي اشتمل عليها العفو المتعلّق بالطائفة الأولى  
على ما تقدّم بيانه .

ومن هنا يظهر أن هذا العفو المذكور في هذه الآية غير العفو المذكور في قوله :  
ولقد عفا عنكم . ومن الدليل على اختلاف العفوين ما في الآيتين من اختلاف اللفظ ففرق  
واضح بين قوله تعالى : ولقد عفى عنكم والله ذو فضل على المؤمنين حيث إنّه كلام مشعر  
بالفضل والرأفة وقد سمّاهم مؤمنين ثم ذكر إنابتهم غمّاً بغمّ لكيلا يحزنوا ثم إنزاله  
عليهم أمانة نعاساً ، وبين قوله تعالى : ولقد عفا الله عنهم إن الله غفور حلیم حيث ذكر  
العفو وسكت عن جميع ما أكرم الطائفة الأولى به ثم ختم الكلام بذكر حلمه وهو أن  
لا يعجل في العقوبة والعفو الذي مع الحلم إغماض مع استبطان سخط .

فان قلت : إن ما سوى بين الطائفتين من سوى بينهما مكان ورود العفو عنهما جميعاً .  
قلت : معنى العفو مختلف في الموردين بحسب المصداق وإن صدق على الجميع  
مفهوم العفو على حدّ سواء ، ولادليل على كون العفو والمغفرة وما يشابههما في جميع  
الموارد سنخاً واحداً ، وقد بينّا وجه الاختلاف .

## ﴿ معنى العفو والمغفرة في القرآن ﴾

العفو على ما ذكره الراغب - وهو المعنى المتحصل من موارد استعماله - هو القصد لتناول الشيء ؛ يقال : عفاه واعتفاه أي قصده متناولاً ما عنده ، وعفت الريح الدار قصدتها متناولاً آثارها . انتهى . وكأن قولهم : عفت الدار إذا بليت مبنياً على عناية لطيفة وهي أن الدار كأنها قصدت آثار نفسها وظواهر زينتها فأخذته فغابت عن أعين الناظرين ، وبهذه العناية ينسب العفو إليه تعالى كأنه تعالى يعني بالمعبد فيأخذ ما عنده من الذنب ويتركه بلا ذنب .

ومن هنا يظهر أن المغفرة - وهو الستر - متفرع عليه بحسب الاعتبار فإن الشيء كالذنب مثلاً يؤخذ ويتناول أو لا ثم يستتر عليه فلا يظهر ذنب المذنب لا عند نفسه ولا عند غيره ؛ قال تعالى : واعف عنا واغفر لنا « البقرة : ٢٨٦ » وقال : وكان الله عفواً غفوراً « النساء : ٩٩ » .

وقد تبين بذلك أن العفو والمغفرة وإن كانا مختلفين متفرعاً أحدهما على الآخر بحسب العناية الذهنية لكنهما بحسب المصداق واحد ، وأن معناه ما ليس من المعاني المختصة به تعالى بل يصح إطلاقهما على غيره تعالى بما لهما من المعنى كما قال تعالى : إلا أن يعفو السدي بيده عقدة النكاح « البقرة : ٢٣٧ » وقال تعالى : قل للذين آمنوا يغفروا للذين لا يرجون أيام الله « الجاثية : ١٤ » وقال تعالى : فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الأمر الآية فأمر نبيه ﷺ أن يعفو عنهم فلا يرتب الأثر على معصيتهم من المؤاخظة والعتاب والإعراض ونحو ذلك . وأن يستغفر فيسأل الله أن يغفر لهم - وهو تعالى فاعله لا محالة - فيما يرجع إليه من آثار الذنب .

وقد تبين أيضاً أن معنى العفو والمغفرة يمكن أن يتعلق بالآثار التكوينية والتشريعية والدينيوية والأخروية جميعاً قال تعالى : وما أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم ويعفو عن كثير « الشورى : ٣٠ » والآية شاملة للآثار والعواقب الدينيوية

قطعاً ، ومثله قوله تعالى : والملائكة يسبحون بحمد ربهم ويستغفرون لمن في الأرض  
 « الشورى : ٥ » على ظاهر معناه . وكذا قول آدم وزوجته فيما حكاه الله عنهما : ربنا  
 ظلمنا أنفسنا وإن لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن من الخاسرين « الأعراف : ٢٣ » بناءً على  
 أن ظلمهما كان معصيةً لهنبي إرشادي لأمولي .

والآيات الكثيرة القرآنية دالة على أن القرب والزلزلي من الله ، والتنعيم بنعم  
 الجنة يتوقف على سبق المغفرة الإلهية وإزالة رين الشرك والذنوب بتوبة ونحوها  
 كما قال تعالى : كلاب ران على قلوبهم ما كانوا يكسبون « المطففين : ١٤ » وقال تعالى :  
 ومن يؤمن بالله يهد قلبه « التغابن : ١١ » .

وبالجملية العفو والمغفرة من قبيل إزالة المانع ورفع المنافي المضاد ، وقد عد الله  
 سبحانه الإيمان والدار الآخرة حياة ، وآثار الإيمان وأفعال أهل الآخرة وسيرهم  
 الحيوي نوراً كما قال : « أو من كان ميتاً فأحييناه وجعلنا له نوراً يمشي به في الناس كمن  
 مثله في الظلمات ليس بخارج منها » الأنعام : ١٢٢ وقال تعالى : وإن الدار الآخرة  
 لهي الحيوان « العنكبوت : ٦٤ » فالشرك موت والمعاصي ظلمات قال تعالى : أو كظلمات  
 في بعر لجتي يغشاها موج من فوقه موج من فوقه سحاب ظلمات بعضها فوق بعض إذا أخرج  
 يده لم يكد يراها ومن لم يجعل الله له نوراً فما له من نور « النور : ٤٠ » فالمغفرة إزالة  
 الموت والظلمة وإنما تكون بحياة وهو الإيمان ، ونور وهو الرحمة الإلهية .

فالكفر لا حياة له ولا نور ، والمؤمن المغفور له حياة ونور ، والمؤمن إذا كان معه  
 سيئات حي لم يتم له نوره وإنما يتم بالمغفرة قال تعالى : نورهم يسعى بين أيديهم  
 وبأيمانهم يقولون ربنا أتمم لنا نورنا واغفر لنا « التحريم : ٨ » .

فظهر من جميع ما تقدم أن مصداق العفو والمغفرة إذا نسب إليه تعالى في الأمور  
 التكوينية كان إزالة المانع بإيراد سبب يدفعه ، وفي الأمور التشريعية إزالة السبب  
 المانع عن الإرفاق ونحوه ، وفي مورد السعادة والشقاوة إزالة المانع عن السعادة .





يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ كَفَرُوا وَقَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ إِذَا ضَرَبُوا  
 فِي الْأَرْضِ أَوْ كَانُوا غَزَىٰ لَوْ كَانُوا عِنْدَنَا مَا مَاتُوا وَمَا قُتِلُوا لِيَجْعَلَ اللَّهُ ذَلِكَ حَسْرَةً  
 فِي قُلُوبِهِمْ وَاللَّهُ يُحْيِي وَيُمِيتُ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ (١٥٦) وَلَئِنْ قُتِلْتُمْ فِي سَبِيلِ  
 اللَّهِ أَوْ مِتُّمْ لَمَغْفِرَةٌ مِنَ اللَّهِ وَرَحْمَةٌ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ (١٥٧) وَلَئِنْ مِتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ  
 لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ تَحْشَرُونَ (١٥٨) فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لَنْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ  
 الْقَلْبِ لَانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا  
 عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ (١٥٩) إِنْ يَنْصُرْكُمْ اللَّهُ فَلَا غَالِبَ  
 لَكُمْ وَإِنْ يَخْذُلْكُمْ فَمَنْ ذَا الَّذِي يَنْصُرْكُمْ مِنْ بَعْدِهِ وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ  
 (١٦٠) وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَغُلَّ وَمَنْ يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ثُمَّ تُوَفَّى كُلُّ  
 نَفْسٍ مَا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ (١٦١) أَفَمَنْ أَتَّبَعَ رِضْوَانَ اللَّهِ كَمَنْ بَاءَ بِسَخَطِ  
 مِنَ اللَّهِ وَمَا وَبَهُ جَهَنَّمَ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ (١٦٢) هُمْ دَرَجَاتٌ عِنْدَ اللَّهِ وَاللَّهُ بِصِيرٍ  
 بِمَا يَعْمَلُونَ (١٦٣) لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ  
 يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي  
 ضَلَالٍ مُبِينٍ (١٦٤).

### ﴿بيان﴾

الآيات من تنمة الآيات النازلة في خصوص غزوة أحد أيضاً، وهي تتضمن  
 التعرض لأمر آخر عرض لهم، وهو الأسف والحسرة الواردة في قلوبهم من قتل رجالهم

وسراة قومهم ، ومعظم المقتولين كانوا من الأنصار فماقتل من المهاجرين - على ما قيل - إلا أربعة ، وهذا يقوِّي الحدس أن معظم المقاتلة كانت من ناحية الأنصار ، وأن الهزيمة أسرعت إلى المهاجرين قبلهم .

وبالجملة الآيات تبين ما في هذا الأسف والحسرة من الخطأ والخبط ، وتعطف على أمر آخر يستتبعه هذا الأسف والتحسّر وهو سوء ظنهم برسول الله ﷺ ، وأنه هو الذي أوردتهم هذا المورد وألقاهم في هذه التهلكة كما يشير إليه قولهم على ما تلوح إليه هذه الآيات : لو كانوا عندنا ماماتوا وماقتلوا الآية وقول المنافقين فيما سيجيء : لو أطاعونا ماقتلوا الآية أي أطاعونا ولم يطيعوا رسول الله ﷺ فهو الذي أهلكهم ؛ فهي تبين أنه ﷺ ليس له أن يخون أحداً بل هو رسول منه تعالى شريف النفس كريم المحند عظيم الخلق يلين لهم برحمة من الله ، ويعفو عنهم ويستغفر لهم ويشاورهم في الأمر بأمر منه تعالى ، وأن الله من به عليهم ليخرجهم من الضلال إلى الهدى .

قوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا لا تكونوا كالذين كفروا » الخ المراد بهؤلاء الذين كفروا وما هو ظاهر اللفظ أعني الكافرين دون المنافقين - كما قيل - لأن النفاق بما هو نفاق ليس منشأ لهذا القول - وإن كان المنافقون يقولون ذلك - وإنما منشأ الكفر فيجب أن ينسب إلى الكافرين .

والضرب في الأرض كناية عن المسافرة ، وغزى جمع غاز كطالب وطلب وضارب وضرب ، وقوله : ليجعل الله ذلك حسرة اه أي ليعذبهم بها فهو من قبيل وضع المفعي موضع الغاية ، وقوله : والله يحيي ويميت اه بيان لحقيقة الأمر التي أخطأ فيها الكافرون القائلون : لو كانوا اه وهذا الموت يشمل الموت حتف الأنف والقتل كما هو مقتضى إطلاق الموت وحده على ما تقدّم ؛ وقوله : والله بما تعملون بصير في موضع التعليل للنهي في قوله : لا تكونوا . الخ .

وقوله : « ماماتوا وماقتلوا » اه قدّم فيه الموت على القتل ليكون النشر على ترتيب اللف في قوله : إذا ضربوا في الأرض أو كانوا غزى ؛ ولأن الموت أمر جار على الطبع والعادة المألوفة بخلاف القتل فإنه أمر استثنائي فقدّم ما هو المألوف على غيره .

ومحصّل الآية نهى المؤمنين أن يكونوا كالكافرين فيقولوا لمن مات منهم في خارج بلده أو قومه ، وفيمن قتل منهم في غزاة : لو كانوا عندنا ما ماتوا وماقتلوا فإن هذا القول يسوق الإنسان إلى عذاب قلبي ونقمة إليهم وهو الحسرة الملقاة في قلوبهم ، مع أنّه من الجهل فإنّ القرب والبعد منهم ليس بمحيي ومميت بل الإحياء والإماتة من الشؤون المختصة بالله وحده لا شريك له فليتقوا الله ولا يكونوا مثلهم فإنّ الله بما يعملون بصير .  
**قوله تعالى :** « ولئن قتلتم في سبيل الله أو متتم لمغفرة من الله خير مما يجمعون »  
 الظاهر أنّ المراد ممّا يجمعون هو المال وما يلحق به الذي هو عمدة البغية في الحياة الدنيا .  
 وقد قدّم القتل ههنا على الموت لأنّ القتل في سبيل الله أقرب من المغفرة بالنسبة إلى الموت فهذه النكتة هي الموجبة لتقديم القتل على الموت ، ولذلك عاد في الآية التالية : ولئن متّم أو قتلتم لإلى الله تحشرون إلى الترتيب الطبيعي بتقديم الموت على القتل لفقد هذه النكتة الزائدة .

**قوله تعالى :** « فبما رحمة من الله لنت لهم » إلى آخر الآية اللفظ هو الجاني القسي ، وغلظ القلب كناية عن عدم رقة ورأفة ، والانفصاض التفرّق .

وفي الآية التفات عن خطابهم إلى خطاب رسول الله ﷺ ، وأصل المعنى : فقد لان لكم رسولنا برحمة منا ، و لذلك أمرناه أن يعفو عنكم ويستغفر لكم ويشاوركم في الأمر وأن يتوكّل علينا إذا عزم .

ونكتة الالتفات ما تقدّم في أوّل آيات الغزوة أنّ الكلام فيه شوب عتاب وتوبيخ ، ولذلك اشتمل على بعض الإعراض في ما يناسبه من الموارد ومنها هذا المورد الذي يتعرّض فيه لبيان حال من أحوالهم لها ماساس بالاعتراض على النبي ﷺ فإنّ تحزّنهم لقتل من قتل منهم ربما دأبهم على المناقشة في فعل النبي ﷺ ، ورميه بأنّه أوردتهم مورد القتل والاستيصال ، فأعرض الله تعالى عن مخاطبتهم وانتفت إلى نبيه ﷺ فخاطبه بقوله : فبما رحمة من الله لنت لهم .

والكلام متفرّع على كلام آخر يدلّ عليه السياق ، والتقدير : وإذا كان حالهم ما تراه من التشبّه بالذين كفروا والتحسّر على قتلهم فبرحمة منا لنت لهم وإلا لانفضوا من حولك . والله أعلم .

وقوله : « فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الأمر » إنما سيق ليكون إضاءاً لسيرته ﷺ فإنه كذلك كان يفعل ، وقد شاورهم في أمر القتال قبيل يوم أحد ، وفيه إشعار بأنه إنما يفعل ما يؤمر والله سبحانه عن فعله راض .

وقد أمر الله تعالى نبيه ﷺ أن يعفو عنهم فلا يرتب على فعالهم أثراً معصية ، وأن يستغفر فيسأل الله أن يغفر لهم - وهو تعالى فاعله لامحالة - واللفظ وإن كان مطلقاً لا يختص بالمرور غير أنه لا يشمل موارد الحدود الشرعية وما يناظرها وإلا لفي التشريع على أن تعقبيه بقوله : وشاورهم في الأمر لا يخلو عن الإشعار بأن هذين الأمرين إنما هما في ظرف الولاية وتدبير الأمور العامة مما يجري فيه المشاورة معهم .

وقوله : « فإذا عزمتم فتوكل على الله إن الله يحب المتوكلين » وإذا أحببك كان ولياً وناصراً لك غير خاذلك ، ولذا عقب الآية بهذا المعنى ودعى المؤمنين أيضاً إلى التوكل فقال : إن ينصركم الله فلا غالب لكم وإن يخذلكم فمن ذا الذي ينصركم من بعده ثم أمرهم بالتوكل بوضع سببه موضعه فقال : وعلى الله فليتوكل المؤمنون أي لا يمانهم بالله الذي لناصر ولا معين إلا هو .

**قوله تعالى :** « وما كان لنبي أن يغل » أه الغل هو الخيانة ؛ قد مر في قوله تعالى : وما كان لبشر أن يؤتيه الله الكتاب « آل عمران : ٧٩ » أن هذا السياق معناه تنزيه ساحة النبي عن السوء والفحشاء بطهارته ؛ والمعنى : حاشا أن يغل ويخون النبي ربه أو الناس (وهو أيضاً من الخيانة لله) والحال أن الخائن يلقى ربه بخيائته ثم توفى نفسه ما كسبت . ثم ذكر أن رمي النبي بالخيانة قياس جائر مع الفارق فإنه متبع رضوان الله لا يعدو رضی ربه ، والخائن بآء بسخط عظيم من الله ومأواه جهنم وبئس المصير ، وهذا هو المراد بقوله : أفمن اتبع رضوان الله كمن بآء بسخط من الله الآية .

ويمكن أن يكون المراد به التعريض للمؤمنين بأن هذه الأحوال من التعرض لسخط الله ، والله يدعوكم بهذه المواعظ إلى رضوانه ؛ وما هما سواء .

ثم ذكر أن هذه الطوائف من المتبعين لرضوان الله والباين بسخط من الله درجات

مختلفة ، والله بصير بالأعمال فلا تزعموا أنه يفوته الحقير من خير أو شر فتسأمحوافي اتباع رضوانه أو البوء بسخطه .

**قوله تعالى :** « لقد منّ الله على المؤمنين » وفي الآية التفتات آخر من خطاب المؤمنين إلى تنزيلهم منزلة الغيبة ، وقدمر الوجه العام في هذه الموارد من الالتفات والوجه الخاص بما ههنا أن الآية مسوقة سوق الامتنان والمنّ على المؤمنين لصفة إيمانهم ولذا قيل : على المؤمنين ، ولا يفيد غير الوصف حتّى لو قيل : الذين آمنوا اه لأنّ المشعر بالعلميّة - على ما قيل - هو الوصف أو أنّه الكامل في هذا الإشعار ؛ والمعنى ظاهر . وفي الآية أبحاث آخر سيأتي شطر منها في المواضع المناسبة لها إن شاء الله العزيز .





أَوَلَمْ أَصَابَكُمْ مَصِيبَةٌ قَدْ أَصَبْتُمْ مِثْلَهَا قُلْتُمْ إِنَّا لَنَدَاقِلُ هُوَ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ  
 إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ (١٦٥) وَمَا أَصَابَكُمْ يَوْمَ التَّنْقِي الْجَمْعَانِ فَبِأَذْنِ  
 اللَّهِ وَلِيَعْلَمَ الْمُؤْمِنِينَ (١٦٦) وَلِيَعْلَمَ الَّذِينَ نَافَقُوا وَقِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا قَاتِلُوا  
 فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْادِفْعُوا قَالُوا لَوْ نَعْلَمُ قِتَالًا لَا تَبْعُنَاكُمْ هُمْ لِلْكَفَرِ يَوْمَئِذٍ أَقْرَبُ  
 مِنْهُمْ لِلْإِيمَانِ يَقُولُونَ بِأَفْوَاهِهِمْ مَا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يَكْتُمُونَ  
 (١٦٧) الَّذِينَ قَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ وَقَعَدُوا لَوْ أَطَاعُونَا مَا قَاتَلُوا قُلْ فَادْرَءُوا عَن  
 أَنْفُسِكُمُ الْمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ (١٦٨) وَلَا تَحْسِبَنَّ الَّذِينَ قَاتَلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ  
 أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ (١٦٩) فَرَحِبَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ  
 وَيَسْتَبْشِرُونَ بِالَّذِينَ لَمْ يَلْحَقُوا بِهِمْ مِنْ خَلْفِهِمْ أَلَّا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ  
 (١٧٠) يَسْتَبْشِرُونَ بِنِعْمَةٍ مِنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ وَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُؤْمِنِينَ (١٧١) .

### ﴿ بيان ﴾

الآيات من تتمة الآيات النازلة في خصوص غزوة أحد ، وفيه تعرض لحال عدة  
 من المنافقين خذلوا جماعة المؤمنين عند خروجهم من المدينة إلى أحد ، وفيها جواب  
 ما قالوه في المقتولين ، ووصف حال المستشهدين بعد القتل وأنهم منعّمون في حضرة  
 القرب يستبشرون بإخوانهم من خلفهم .

قوله تعالى : « أَوَلَمْ أَصَابْتُمْ مَصِيبَةً قَدْ أَصَبْتُمْ مِثْلَهَا » اهـ لما نهاهم أن يكونوا  
 كالذين كفروا في التحزن لقتلهم والتعسر عليهم ببيان أن أمر الحياة والموت إلى الله

وحده لا إليهم حتى يدورا مدارقربهم وبعدهم وخروجهم إلى القتال أوقعوهم عنه رجع ثانياً إلى بيان سببه القريب على ماجرت عليه سنة الأسباب ، فيبين أن سببه إنما هو المعصية الواقعة يوم أحد منهم وهو معصية الرماة بتخليه مراكزهم ، ومعصية من تولّى منهم عن القتال بعد ذلك ، وبالجملة سببه معصيتهم الرسول - وهو قائلهم - وفشلهم وتنازعهم في الأمر وذلك سبب للانزمام بحسب سنة الطبيعة والعادة .

فالأية في معنى قولنا : أتدرون من أين أصابتكم مصيبة قد أصبتم مثليها ؛ إنما أصابتكم من عند أنفسكم وهو إفسادكم سبب الفتح والظفر بأيديكم ومخالفتكم قائلكم وفشلكم واختلاف كلمتكم .

وقد وصفت المصيبة بقوله : قد أصبتم مثليها وهو إشارته إلى مقاسمة ما أصابهم الكفار يوم أحد ، وهو قتل سبعين رجلاً منهم بما أصابوا الكفار يوم بدر وهو مثلاً السبعين فإنهم قتلوا منهم يوم بدر سبعين رجلاً وأسروا سبعين رجلاً .

وفي هذا التوصيف تسكين لطيش قلوبهم وتحقير للمصيبة فإنهم أصيبوا من أعدائهم بنصف ما أصابوهم فلا ينبغي لهم أن يحزنوا أو يجزعوا .

وقيل : إن معنى الآية : إنكم أنفسكم اخترتم هذه المصيبة ، وذلك أنهم اختاروا الفداء من الأسرى يوم بدر ، وكان الحكم فيهم القتل ، وشرط عليهم أنكم إن قبلتم الفداء قتل منكم في القابل بعدتهم فقالوا : رضينا فإننا نأخذ الفداء وننتفع به ، وإذا قتل منّا فيما بعد كنا شهداء .

ويؤيد هذا الوجه بل يدل عليه ما ذيل به الآية أعني قوله : إن الله على كل شيء قدير إذ تلازم هذه الفقرة الوجه السابق البتة إلا بتعسف ، وسيمحيى روايته عن أئمة أهل البيت عليهم السلام في البحث الروائي الآتي .

قوله تعالى : « وما أصابكم يوم التقى الجمعان ، إلى آخر الآيتين . الآية الأولى تؤيد ما تقدم أن المراد بقوله : قل هو من عند أنفسكم اه اختيارهم الفداء من أسرى يوم بدر ، وشرطهم على أنفسهم لله ما شرطوا فإصابة هذه المصيبة بإذن الله ، وأما الوجه الأول المذكور وهو أن المعنى أن سبب إصابة المصيبة القريب هو مخالفتكم فلا تلازم ظاهراً بينه وبين نسبة المصيبة إلى إذن الله وهو ظاهر .

فعلى ما ذكرنا يكون ذكر استناد إصابة المصيبة إلى إذن الله بمنزلة البيان لقوله :  
هو من عند أنفسكم اه وليكون توطئة لانضمام قوله : وليعلم المؤمنون اه وبانضمامه يتم  
الطريق للتعرض لحال المنافقين وما تكلموا به وجوابه وبيان حقيقة هذا الموت الذي  
هو القتل في سبيل الله .

وقوله : أوادفعوا أي لولم تقاتلوا في سبيل الله فادفعوا عن حريمكم وأنفسكم  
وقوله : هم للكفريومشد أقرب منهم للإيمان اه اللام بمعنى إلى فهذا حالهم بالنسبة إلى  
الكفر الصريح ، وأما النفاق فقدوا قعوه بفعلهم ذلك .  
وقوله : « يقولون بأفواههم ما ليس في قلوبهم » اه ذكر الأفواه للتأكيد ، وللتقابل بينها  
وبين القلوب .

قوله تعالى : « الذين قالوا لإخوانهم وقعدوا لو أطاعونا ما قتلوا » اه المراد  
بإخوانهم إخوانهم في النسب وهم القتلى ، وإنما ذكر إخوانهم لهم ليكون مع انضمام  
قوله : وقعدوا أوقع تعبيراً ينب عليهم فإنهم قعدوا عن إمداد إخوانهم حتى أصابهم  
ما أصابهم من القتل الذريع . وقوله : قل فادرؤوا جواب عن قولهم ذلك ؛ والدرء : الدفع .  
قوله تعالى : « ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتاً » الآية ؛ في الآية  
التفات عن خطاب المؤمنين إلى خطاب رسول الله ﷺ ، والوجه فيه ما تكرر ذكره  
في تضاعيف هذه الآيات . ويحتمل أن يكون الخطاب تنمة الخطاب في قوله : قل فادرؤوا  
عن أنفسكم الموت إن كنتم صادقين .

والمراد بالموت بطلان الشعور والفعل ، ولذا ذكرهما في قوله : بل أحياء الخ حيث  
ذكر الارتزاق وهو فعل ، والفرح الاستبشار ومعهما شعور .

قوله تعالى : فرحين بما آتاهم الله الآية . الفرح ضد الحزن ، والبشارة والبشرى  
ما يسرّك من الخبر والاستبشار طلب السرور بالبشرى ، والمعنى : أنهم فرحون بما وجدوه  
من الفضل الإلهي الحاضر المشهود عندهم ، ويطلبون السرور بما يأتيتهم من البشرى  
بحسن حال من لم يلحقوا بهم من خلفهم أن لا خوف عليهم ولا هم يحزنون .

ومن ذلك يظهر أولاً أن هؤلاء المقتولين في سبيل الله يأتيتهم ويتصل بهم أخبار  
خيار المؤمنين الباقين بعدهم في الدنيا .



وثانياً أن هذه البشري هي ثواب أعمال المؤمنين وهو أن لا خوف عليهم ولا هم يحزنون وليس ذلك إلا بمشاهدتهم هذا الثواب في دارهم التي هم فيها مقيمون فإنما شأنهم المشاهدة دون الاستدلال ففي الآية دلالة على بقاء الإنسان بعد الموت ما بينه وبين يوم القيامة ، وقد فصلنا القول فيه في الكلام على نشأة البرزخ في ذيل قوله تعالى : ولا تقولوا لمن يقتل في سبيل الله أموات الآية « البقرة : ١٥٤ » .

**قوله تعالى :** « يستبشرون بنعمة من الله وفضل » الآية هذا الاستبشار أعْم من الاستبشار بحال غيرهم وبحال أنفسهم والدليل عليه قوله : وإن الله لا يضيع أجر المؤمنين فإنّه بإطلاقه شامل للجميع ، ولعل هذه هي النكتة في تكرار الاستبشار وكذا تكرار الفضل فتدبر في الآية .

وقد نكر الفضل والنعمة وأبهم الرزق في الآيات ليذهب ذهن السامع فيها كل مذهب ممكن ؛ ولذا أبهم الخوف والحزن ليدل في سياق النفي على العموم .  
والتدبر في الآيات يعطي أنشأ في صدد بيان أجر المؤمنين أولاً ، وأن هذه الأجر رزقهم عند الله سبحانه ثانياً ، وأن هذا الرزق نعمة من الله وفضل ثالثاً ، وأن الذي يشخص هذه النعمة والفضل هو أنهم لا خوف عليهم ولا هم يحزنون رابعاً .

وهذه الجملة أعني قوله : أن لا خوف عليهم ولا هم يحزنون كلمة عجيبة كلما معنت في تدبرها زاد في اتساع معناها على لطف ورقة وسهولة بيان ، وأول ما يلوح من معناها أن الخوف والحزن مرفوعان عنهم ، والخوف إنما يكون من أمر ممكن محتمل يوجب انتفاء شيء من سعادة الإنسان التي يقدّر نفسه واجدة لها ، وكذا الحزن إنما يكون من جهة أمر واقع يوجب ذلك ؛ فالبلية أو كل محذور إنما يخاف منها إذا لم يقع بعد فإذ وقعت زال الخوف وعرض الحزن فلا خوف بعد الوقوع ولا حزن قبله .

فارتفاع مطلق الخوف عن الإنسان إنما يكون إذا لم يكن ما عنده من وجوه النعم في معرض الزوال ، وارتفاع مطلق الحزن إنما يتيسر له إذا لم يفقد شيئاً من أنواع سعادته لا ابتداءً ولا بعد الوجدان ، فرفعه تعالى مطلق الخوف والحزن عن الإنسان معناه أن يفيض عليه كل ما يمكنه أن يتنعم به ويستلذه ، وأن لا يكون ذلك في معرض

الزوال ، وهذا هو خلود السعادة للإنسان وخلوده فيها .

ومن هنا يتضح أنَّ نفي الخوف والحزن هو بعينه ارتزاق الإنسان عند الله فهو سبحانه يقول : وما عند الله خير «آل عمران : ١٩٨» ويقول : وما عند الله باق «النحل : ٩٦» فالآيات تدلُّ على أنَّ ما عند الله نعمة باقية لا يشوبها نقمة ولا يعرضها فناء .

ويتضح أيضاً أنَّ نفيهما هو بعينه إثبات النعمة والفضل وهو العطية لكن تقدم في أوائل الكتاب وسيجيء في قوله تعالى : مع الذين أنعم الله عليهم «النساء : ٦٩» أنَّ النعمة إذا أُطلقت في عرف القرآن فهي الولاية الإلهية ، وعلى ذلك فالمعنى : أنَّ الله يتولَّى أمرهم ويخصهم بعطية منه .

وأما احتمال أن يكون المراد بالفضل الموهبة الزائدة على استحقاقهم بالعمل ، والنعمة ما بهذائه فلا يلامه قوله : وأنَّ الله لا يضيع أجر المؤمنين فإنَّ الأجر يؤذن بالاستحقاق ، وقد عرفت أنَّ هذه الفقرات أعني قوله : عند ربهم يرزقون وقوله : فرحين بما آتاهم وقوله : يستبشرون بنعمة الله وقوله : وأنَّ الله لا يضيع أجر المؤمنين مآلها إلى حقيقة واحدة .

وفي الآيات أبحاث آخر تقدَّم بعضها في تفسير قوله : ولا تقولوا لمن يقتل في سبيل الله أموات «البقرة : ١٥٤» ولعلَّ الله يوفِّقنا لاستيفاء ما يسعنا من البحث فيها في ما سيجيء من الموارد المناسبة إن شاء الله تعالى .



الَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِلَّهِ وَالرَّسُولِ مِنْ بَعْدِ مَا أَصَابَهُمُ الْقَرْحُ لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا مِنْهُمْ  
وَاتَّقُوا أَجْرٌ عَظِيمٌ ( ١٧٣ ) الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ  
فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ (١٧٣) فَانْقَلَبُوا  
بِنِعْمَةِ مِنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ لَمْ يَمَسَّهُمْ شَوْءٌ وَاتَّبَعُوا رِضْوَانَ اللَّهِ وَاللَّهُ ذُو فَضْلٍ عَظِيمٍ  
( ١٧٤ ) إِنَّمَا ذَلِكَ الشَّيْطَانُ يَخَوْفُ أَوْلِيَاءَهُ فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونَ إِنْ كُنْتُمْ  
مُؤْمِنِينَ (١٧٥) .

### ﴿بيان﴾

الآيات مرتبطة بآيات غزوة أحد ، ويشعر بذلك قوله : من بعدما أصابهم القرح اه  
وقد قال فيها : إن يمسسكم قرح فقد مس القوم قرح مثله اه .

قوله تعالى : «الَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِلَّهِ وَالرَّسُولِ» الآية الاستجابة والإجابة بمعنى  
واحد - كما قيل - وهي أن تسأل شيئاً فتجيب بالقبول .

ولعل ذكر الله والرسول مع جواز الاكتفاء في المقام بذكر أحد اللفظين إنما هو  
لكونهم في وقعة أحد عصوا الله والرسول ، فأما هو تعالى فقد عصوه بالفرار والتولي وقد  
نهاهم الله عنه وأمر بالجهاد ، وأما الرسول فقد عصوه بمخالفة أمره الذي أصدره على  
الرماة بلزوم مراكزهم وحين كانوا يصعدون وهويدعوهم في أخريهم فلم يجيبوا دعوته  
فلما استجابوا في هذه الوقعة وضع فيها بحذاء تلك الوقعة استجابتهم لله والرسول .

وقوله : «الَّذِينَ أَحْسَنُوا مِنْهُمْ وَاتَّقُوا أَجْرٌ عَظِيمٌ» قصر الوعد على بعض أفراد المستجيبين  
لأن الاستجابة فعل ظاهري لا يلزم حقيقة الإحسان والتقوى للذين عليهما مدار الأجر  
العظيم ، وهذا من عجيب مراقبة القرآن في بيانه حيث لا يشغله شأن عن شأن ، ومن هنا  
يتبين أن هؤلاء الجماعة ما كانوا خالصين لله في أمره بل كان فيهم من لم يكن محسناً متقياً  
يستحق عظيم الأجر من الله سبحانه ؛ وربما يقال . إن «من» في قوله : «منهم» بيانية كما قيل  
مثله في قوله تعالى : محمد رسول الله والذين معه أشدء على الكفار «إلى أن قال» : وعد الله

الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا « الفتح : ٢٩ » ، وهو تأويل بما يدفعه السياق .

ويتبين أيضاً أن ما يمدحهم به الله سبحانه في قوله : الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِلَىٰ آخِرِ الْآيَاتِ مِنْ قَبِيلٍ وَصَفَ الْبَعْضَ الْمُنْسُوبَ إِلَى الْكُلِّ بِعناية لفظية .

قوله تعالى : « الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ الْآيَةَ النَّاسُ هُوَ الْأَفْرَادُ مِنَ الْإِنْسَانِ مِنْ حَيْثُ عَدَمُ اخْتِصَامِ تَمَيُّزِهِ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ وَالنَّاسُ الْأَوَّلُ غَيْرُ الثَّانِي فَإِنَّ الثَّانِي هُوَ الْعَدُوُّ الَّذِي كَانَ يَجْمَعُ الْجُمُوعَ وَأَمَّا الْأَوَّلُ فَهُمْ الْخَاذِلُونَ الْمُتَبَدِّلُونَ الَّذِينَ كَانُوا يَقُولُونَ مَا يَقُولُونَ لِيُخَذِلُوا الْمُؤْمِنِينَ عَنِ الْخُرُوجِ إِلَى الْقِتَالِ الْمُشْرِكِينَ ، فَالنَّاسُ الثَّانِي أُرِيدَ بِهِ الْمُشْرِكُونَ ، وَالنَّاسُ الْأَوَّلُ أَيْدِيهِمْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ وَعِيُونُهُمْ فِيهِمْ ، وَظَاهِرُ الْآيَةِ كَوْنُهُمْ عَدَّةٌ وَجَمَاعَةٌ لِأَوَّاحِدٍ ، وَهَذَا يُؤَيِّدُ كَوْنَ الْآيَاتِ نَازِلَةً فِي قِصَّةِ خُرُوجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فِيمَنْ بَقِيَ مِنْ أَصْحَابِهِ بَعْدَ أَحَدٍ فِي أَثَرِ الْمُشْرِكِينَ دُونَ قِصَّةِ بَدْرِ الصَّغْرَى ، وَسَيَجِيءُ الْقِصَّتَانِ فِي الْبَحْثِ الرَّوَاعِيِّ الْآتِي .

وقوله : قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ أَهًى جَمَعُوا جُمُوعَهُمْ لِقِتَالِكُمْ ثَانِيًا (وَاللَّهُ أَعْلَمُ) .  
وقوله : فَزَادَهُمْ إِيمَانًا أَهًى وَذَلِكَ لِمَا فِي طَبْعِ الْإِنْسَانِ أَنَّهُ إِذَا نَهِيَ عَمَّا يَرِيدُهُ وَيَعِزُّ عَلَيْهِ فَإِنَّ لَمْ يَحْسُنِ الظَّنُّ بِمَنْ يَنْهَاهُ كَانَ ذَلِكَ إِغْرَاءً فَأَوْجَبَ انْتِبَاهَ قَوَاهِ وَاشْتَدَّتْ بِذَلِكَ عَزِيمَتُهُ ، وَكَلَّمَا أَصْرَعَّ عَلَيْهِ بِالْمَنْعِ أَصْرَعَّ عَلَى الْمَضِيِّ عَلَى مَا يَرِيدُهُ وَيَقْصُدُهُ ، وَهَذَا إِذَا كَانَ الْمُنْعُوعُ يَرَى نَفْسَهُ مُحَقَّقًا مَعْدُورًا فِي فِعَالِهِ أَشَدَّ تَأْثِيرًا مِنْ غَيْرِهِ ، وَلِذَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ كَلَّمَا لَاهِمُ فِي أَمْرِ اللَّهِ لَائِمٌ أَوْ مَنَعَهُمْ مَانِعٌ زَادُوا قُوَّةً فِي إِيمَانِهِمْ وَشِدَّةً فِي عَزْمِهِمْ بِأَسْهَمٍ .

ويمكن أن يكون زيادة إيمانهم لتأييد أمثال هذه الأخبار ما عندهم من خبر الوحي أنهم سيؤذون في جنب الله حتى يتم أمرهم بإذن الله وقد وعدهم النصر ولا يكون نصر إلا في نزال و قتال .

وقوله : وَقَالُوا احْسِبْنَا اللَّهُ وَنَعَمْ الْوَكِيلُ أَيُ كَافِينَا اللَّهُ وَأَصْلُ الْحِسْبِ مِنَ الْحِسَابِ لِأَنَّ الْكَفَايَةَ بِحِسَابِ الْحَاجَةِ ، وَهَذَا اكْتِفَاءُ بِاللَّهِ بِحَسَبِ الْإِيمَانِ دُونَ الْأَسْبَابِ

الخارجية الجارية في السنة الإلهية والوكيل هو الذي يدبر الأمر عن الإنسان .  
فمضمون الآية يرجع إلى معنى قوله : و من يتوكل على الله فهو حسبه إن الله بالغ أمره **«الطلاق : ٣»** ، ولذلك عقب قوله : وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل بقوله : فانتقلبوا بنعمة من الله وفضل لم يمسسهم سوء الفخ ليكون تصديقاً لوعده تعالى ، ثم حمدهم إذ اتبعوا رضوانه فقال : واتبعوا رضوان الله والله ذو فضل عظيم .

### ﴿كلام في التوكل﴾

وحقيقة الأمر أن مضي الإرادة و الظفر بالمراد في نشأة المادة يحتاج إلى أسباب طبيعية وأخرى روحية والإنسان إذا أراد الورد في أمره وهياً من الأسباب الطبيعية ما يحتاج إليه لم يحل بينه وبين ما يبتغيه إلا اختلال الأسباب الروحية كوهن الإرادة و الخوف والحزن والطيش والشره والسفه وسوء الظن و غير ذلك وهي أمور هامة عامة ، وإذا توكل على الله سبحانه وفيه اتصال بسبب غير مغلوب البتة و هو السبب الذي فوق كل سبب قويت إرادته قوة لا يغلبها شيء من الأسباب الروحية المضادة المتنافية فكان نيلاً وسعادة .

وفي التوكل على الله جهة أخرى يلحقه أثراً بخوارق العادة كما هو ظاهر قوله : ومن يتوكل على الله فهو حسبه إن الله بالغ أمره الآية ، وقد تقدم شطر من البحث المتعلق بالمقام في الكلام على الإعجاز .

**قوله تعالى :** «ذلكم الشيطان يخوف أولياءه» الآية . ظاهر الآية أن الإشارة إلى الناس الذين قالوا لهم ما قالوا ، فيكون هذا من الموارد التي أطلق فيها القرآن الشيطان على الإنسان كما يظهر ذلك من قوله : من شر الوسواس الخناس الذي يوسوس في صدور الناس من الجنة والناس **«الناس : ٦»** ويؤيده قوله تعالى بعد ذلك : فلا تخافوهم أي الناس القائلين لكم ما قالوا لأن ذلكم الشيطان ؛ وسنبحث في هذا المعنى بما يكشف القناع عن وجه حقيقة إن شاء الله تعالى .

## ﴿بحث روائي﴾

الروايات الواردة في غزوة أحد كثيرة في الغاية ، وهي مختلفة اختلافاً شديداً في جهات القصة ربّما أدّت إلى سوء الظنّ بها ، وأكثرها اختلافاً ما ورد منها في أسباب نزول كثير من آيات القصة وهي تقرب من ستين آية فإنّ أمرها عجيب ، ولانلبث الناظر المتأمل فيها دون أن يقضي بأن المذاهب المختلفة أودعت فيها أرواحها لتنطق بلسانها بما تنتفع به ، وهذا هو العذر في تركنا إيرادها في هذا البحث فمن أرادها فعليه بجوامع الحديث ومطولات التفسير .

في الدر المنثور أخرج ابن أبي حاتم عن أبي الضحى قال : نزلت «ويتخذ منكم شهداء» فقتل منهم يومئذ سبعون منهم أربعة من المهاجرين منهم حمزة بن عبدالمطلب ، و مصعب بن عمير أخو بني عبد الدار ، و الشماس بن عثمان المخزومي ، و عبد الله بن جحش الأسدي ، و سائرهم من الأنصار .

اقول : و ظاهر الرواية أنّ أبا الضحى أخذ «الشهداء» في الآية بمعنى المقتولين في المعركة ، وعلى ذلك جرى جمهور المفسرين ، و قد مرّ في البيان السابق أن لإدليل عليه من ظاهر الكتاب بل الظاهر أنّ المراد بالشهداء شهداء الأعمال .

وفي تفسير العياشي في قوله تعالى : أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولما يعلم الله الآية عن الصادق عليه السلام قال : إنّ الله هو أعلم بما هو مكوّن قبل أن يكوّنه و هم ذرّ وعلم من يجاهد تمّن لا يجاهد كما علم أنّه يميت خلقه قبل أن يميتهم ، ولم يرهم موتهم و هم أحياء .

اقول : إشارة إلى ما تقدّم أنّه فرق بين العلم قبل الإيجاد و العلم الفعليّ الذي هو الفعل و أنّ المراد ليس هو العلم قبل الإيجاد .

وفي تفسير القميّ عن الصادق عليه السلام في قوله تعالى : ولقد كنتم تمنّون الموت الآية : إنّ المؤمنين لما أخبرهم الله تعالى بالذي فعل بشهادتهم يوم بدر في منازلهم في الجنة رغبوا في ذلك فقالوا : اللهم أرنا قتلاً نستشهد فيه فأراهم الله يوم أحد إياه .

فلم يثبتوا إلا من شاء الله منهم فذلك قوله : ولقد كنتم تمنّون الموت الآية .  
**اقول :** و روى هذا المعنى في الدر المنثور عن ابن عباس و مجاهد و قتادة و الحسن والسدي .

وفي تفسير القمي قال عليه السلام : إن رسول الله ﷺ خرج يوم أحد ، و عهد العاهد به على تلك الحال فجعل الرجل يقول لمن لقيه : إن رسول الله قد قتل . النجا . فلمّا رجعوا إلى المدينة أنزل الله : وما محمد إلا رسول قد خلت من قبله الرسل إلى قوله : انقلبتم على أعقابكم (يقول : إلى الكفر) و من ينقلب على عقبيه فلن يضر الله شيئاً .  
 و في الدر المنثور أخرج ابن جرير و ابن أبي حاتم عن الربيع في الآية قال : ذلك يوم أحد حين أصابهم ما أصابهم من القتل والقرح و تداعوا نبي الله قالوا : قد قتل وقال أناس منهم : لو كان نبياً ما قتل ، و قال أناس من عليّة أصحاب النبي ﷺ : قاتلوا على ما قاتل عليه نبيكم حتى يفتح الله عليكم أو تلحقوا به . و ذكر لنا أن رجلاً من المهاجرين مرّ على رجل من الأنصار وهو يتشحط في دمه فقال : يا فلان أشعرت أن محمداً قد قتل ؟ فقال الأنصاري : إن كان محمد قد قتل فقد بلغ ، فقاتلوا عن دينكم ، فأنزل الله : و ما محمد إلا رسول قد خلت من قبله الرسل أفإن مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم يقول : ارتددتم كفاراً بعد إيمانكم .

وفيه أخرج ابن جرير عن السدي قال : فشا في الناس يوم أحد أن رسول الله ﷺ قد قتل فقال بعض أصحاب الصخرة : ليت لنا رسولاً إلى عبد الله بن أبي فيأخذ لنا أماناً من أبي سفيان يا قوم إن محمداً قتل فارجعوا إلى قومكم قبل أن يأتوكم فيقتلونكم قال أنس بن النضر : يا قوم إن كان محمد قد قتل فإن ربّ محمد لم يقتل فقاتلوا على ما قاتل عليه محمد ، اللهم إني أعتذر إليك ممّا يقول هؤلاء ، وأبرء إليك ممّا جاء به هؤلاء فشد بسيفه فقاتل حتى قتل فأنزل الله : و ما محمد إلا رسول الآية .

**اقول :** و روي هذه المعاني بطرق أخر كثيرة .

وفي الكافي عن الباقر عليه السلام : أنه أصاب عليّاً يوم أحد ستون جراحة وأن النبي ﷺ أمر أم سليم و أم عطية أن تدواياه فقالتا إننا نعالج منه مكاناً إلا انتفق مكان

وقد خفنا عليه ، ودخل رسول الله ﷺ والمسلمون يعودونه وهو قرحة واحدة ، و جعل يمسحه بيده ويقول : إن رجلاً لقي هذا في الله فقد أبلى وأعذر ، فكان القرع الذي يمسحه رسول الله ﷺ يلتئم فقال علي : الحمد لله إذ لم أفر ولم أول الدبر فشكر الله له ذلك في موضعين من القرآن وهو قوله : وسيجزى الله الشاكرين ؛ وسنجزى الشاكرين .

**اقول** . يعني شكر الله له ثباته لأقوله : الحمد لله الذي اهـ .

وفي تفسير العياشي عن الصادق عليه السلام : أنه قرأ : وكأين من نبي قتل معه ربيون كثير قال : ألو ف وألو ف ثم قال : إي والله يقتلون .

**اقول** : وروى هذه القراءة والمعنى في الدر المنثور عن ابن مسعود وغيره ، وروى عن ابن عباس أنه سئل عن قوله ربيون قال : جموع .

وفي الدر المنثور أخرج عبد بن حميد وابن أبي حاتم عن مجاهد \* من بعد ما أراكم ما تحبون ، قال : نصر الله المؤمنين على المشركين حتى ركب نساء المشركين على كل صعب وذلول ثم أذيل عليهم المشركون بمعصيتهم للنبي ﷺ .

وفيه أخرج ابن إسحاق وابن راهويه وعبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر و ابن أبي حاتم والبيهقي في الدلائل عن الزبير قال : لقد رأيتني مع رسول الله ﷺ حين اشتد الخوف علينا أرسل الله علينا النوم فمأمننا من رجل إلا ذقته في صدره فوالله إنني لأسمع قول معتب بن قشير - ما أسمعهم إلا كالحلم - : لو كان لنا من الأمر شيء ، ما قتلنا ههنا فحفظتها منه ، وفي ذلك أنزل الله : \* ثم أنزل عليكم من بعد الغم أهنة نعاساً ، إلى قوله : \* ما قتلنا ههنا » لقول معتب بن قشير .

**اقول** : وقدروي هذا المعنى عن الزبير بن العوام بطرق كثيرة .

وفيه أخرج ابن مندة في معرفة الصحابة عن ابن عباس في قوله : إن الذين تولوا منكم يوم التقى الجمعان الآية قال : نزلت في عثمان ورافع بن المعلى وحارثة بن زيد .

**اقول** : وروى ما يقرب منه في عدة طرق عن عبد الرحمن بن عوف وعكرمة و



ابن إسحاق وأضيف إليهم في بعضها أبو حذيفة بن عقبة والوليد بن عقبة وسعد بن عثمان وعقبة بن عثمان .

وعلى أي حال ذكر عثمان ومن عدّ منهم بأسمائهم من باب ذكر المصداق وإلا فلا آية نزلت في جميع من تولّى من الأصحاب وعصى رسول الله ﷺ ؛ والذي يخصّ عثمان هو أنّه ومن معه فرّ واحتسّى بلغوا الجلب (جبل بناحية المدينة مماليك الأغوص) فأقاموا به ثلاثاً ثمّ رجعوا إلى رسول الله ﷺ فقال لهم : لقد ذهبتم فيها عريضة .

وأما أصحابه عامّة فقد تكاثرت الروايات أنّهم تولّوا عن آخرهم ، ولم يبق مع رسول الله ﷺ منهم إلاّ رجلان من المهاجرين وسبعة من الأنصار ثمّ إنّ المشركين هجموا على رسول الله ﷺ فقتل دون الدفاع عنه الأنصار واحداً بعد واحد حتّى لم يبق معه منهم أحد .

وروي أنّ الذين ثبتوا معه أحد عشر ، وروي ثمانية عشر حتّى روي ثلاثون ، وهو أضعف الروايات .

ولعلّ هذا الاختلاف بحسب اختلاف اطلاعات الرواة وغير ذلك ، والذي تدلّ عليه روايات دفاع نسبية المازنيّة عنه ﷺ أنّه لم يكن عنده ساعتئذ أحد ، وكان من ثبت منهم ولم ينهزم مشغولاً بالقتال ، ولم يتفق كلمة الرواة في ذلك على أحد إلاّ عليّ عليه السلام و لعلّ أبادجائة الأنصاريّ سماك بن خرشة كذلك إلاّ أنّه قاتل بسيف رسول الله ﷺ أو لا ثمّ وقى بنفسه رسول الله ﷺ حين جلى عنه أصحابه يدفع عنه النبال بمجنّته وبظهره حتّى أخذن رضي الله عنه .

وأما بقيّة أصحابه فمن ملحق به حين ما عرف ﷺ و علم أنّه لم يقتل ، و ملحق به بعد حين ، وهؤلاء هم الذين أنزل الله عليهم النعاس غير أنّ الله تعالى عفاهم الجميع وقد عرفت فيما تقدّم من البيان معنى العفو ، وذكر بعض المفسّرين أنّ معنى العفو في هذا الآية صرفه تعالى المشركين عنهم حيث لم يبيدوهم ولم يقتلوهم عن آخرهم .

وفي الدر المنثور أخرج ابن عديّ والبيهقيّ في الشعب بسند حسن عن ابن

عبّاس قال : لما نزلت : وشاورهم في الأمر قال رسول الله ﷺ : أما إن الله ورسوله لغنيان عنها ولكن جعلها الله رحمة لأمتي فمن استشار منهم لم يعدم رشداً ، ومن تركها لم يعدم غيياً .

وفيه أخرج الطبراني في الأوسط عن أنس قال : قال رسول الله ﷺ : ما خاب من استخار ، ولا ندم من استشار .

وفي نهج البلاغة : من استبدّ برأيه هلك ، ومن شاور الرجال شار كهافي عقولها . وفيه : الاستشارة عين الهداية ، وقد خاطر من استبدّ برأيه .

وفي الصافي عن النبي ﷺ : لا وحدة أوحش من العجب ، ولا مظاهرة أوثق من المشاورة .

**أقول :** والروايات في المشاورة كثيرة جداً ، وموردها ما يجوز للمستشير فعله وتركه بحسب المرجحات ، وأما الأحكام الإلهية الثابتة فلا مورد للاستشارة فيها كما لا رخصة في تغييرها لأحد وإلا كان اختلاف العوالم الجارية ناسخاً لكلام الله تعالى . وفي المجالس عن الصادق عليه السلام : إن رضى الناس لا يملك ، وألسنتهم لا تضبط ألم ينسبوه يوم بدر أنه أخذ لنفسه من المخنم قطيفة حمراء ؛ حتى أظهره الله على القطيفة ، وبراً نبيّه من الخيانة ، وأنزل في كتابه : وما كان لنبي أن يغفل الآية .

**أقول :** وذكر ذلك القمي في تفسيره ، وفيه : فجاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال : إن فلاناً غلّ قطيفة حمراء فأحفرها هنالك فأمر رسول الله ﷺ بحفر ذلك الموضع فأخرج القطيفة .

وقد روي هذا المعنى وما يقرب منه في الدر المنثور بطرق كثيرة ولعل المراد بكون الآية نزلت فيها كون الآية مشيرة إليها وإلا فسياق الآيات أنها نزلت بعد غزوة أحد كما تقدّم بيانه .

وفي تفسير القمي عن الباقر عليه السلام : من غل شيئاً رآه يوم القيامة في النارم يكلف أن يدخل إليه فيخرجه من النار .

**أقول :** وهو استفادة لطيفة من قوله تعالى : ومن يغفل يأت بما غل يوم القيمة .

وفي تفسير العياشي في قوله تعالى : هم درجات عند الله عن الصادق عليه السلام : الذين اتبعوا رضوان الله هم الأئمة ، وهم والله درجات عند الله للمؤمنين ، وبولايتهم ومودتهم إيماناً يضاعف الله لهم أعمالهم ، ويرفع الله لهم الدرجات العلى ، والذين باؤوا بسخط من الله هم الذين جحدوا حقّ عليّ وحقّ الأئمة منّا أهل البيت فباؤوا لذلك بسخط من الله .

**أقول :** وهو من الجري والاطباق .

وفيه عن الرضا عليه السلام : الدرجة ما بين السماء والأرض .

وفي تفسير العياشي أيضاً في قوله تعالى : أولمّا أصابتكم مصيبة قد أصبتم مثليها عن الصادق عليه السلام : كان المسلمون قد أصابوا ببدر مائة وأربعين رجلاً : قتلوا سبعين رجلاً وأسروا سبعين فلمّا كان يوم أحد أصيب من المسلمين سبعون رجلاً فاعتموا بذلك فنزلت .

وفي الدر المنثور أخرج ابن أبي شيبة والترمذي - وحسنه - وابن جرير وابن مردويه عن عليّ قال : جاء جبرئيل إلى النبي ﷺ فقال : يا محمد إنّ الله قد كره ما صنع قومك في أخذهم الأسارى ، وقد أمرك أن تخبرهم بين أمرين : إمّا أن يقدّموا فتضرب أعناقهم وبين أن يأخذوا الفداء على أن يقتل منهم عدّتهم ؛ فدعا رسول الله ﷺ الناس فذكر ذلك لهم فقالوا : يا رسول الله عشائرنّا وأقوامنا نأخذ فداءهم فنقوى به على قتال عدوّنا ، ويستشهد منّا بعدّتهم فليس في ذلك مانكره فقتل منهم يوم أحد سبعون رجلاً عدّة أسارى أهل بدر .

**أقول :** ورواه في المجمع عن عليّ عليه السلام ، وأورده القميّ في تفسيره .

وفي المجمع في قوله تعالى : ولا تحسبنّ الذين قتلوا في سبيل الله الآيات عن الباقر عليه السلام : نزلت في شهداء بدر وأحد معاً .

**أقول :** وعلى ذلك روايات كثيرة رواها في الدر المنثور وغيره وقد عرفت أنّ معنى الآيات عامّ شامل لكلّ من قتل في سبيل الله حقيقة أو حكماً وربما قيل : إنّ الآيات نازلة في شهداء بئر معونة ، وهم سبعون رجلاً أو أربعون من أصحاب النبي ﷺ والله أعلم .

أرسلهم لدعوة عامر بن الطفيل وقومه وكانوا على ذلك الماء فقدّموا أباملحان الأنصاري إليهم بالرسالة فقتلوه أو لاّ نمّ تتابعوا على أصحاب النبي ﷺ فقاتلوهم فقتلوهم جميعاً رضي الله عنهم .

وفي تفسير العياشي عن الصادق عليه السلام قال : هم والله شيعتنا حين صارت أرواحهم في الجنة ، واستقبلوا انكرامة من الله عز وجل علموا واستيقنوا أنّهم كانوا على الحق وعلى دين الله عز وجل فاستبشروا بمن لم يلحقوا بهم من إخوانهم من خلفهم من المؤمنين .  
 اقول : وهو من الجري ، ومعنى علمهم واستيقنهم بأنهم كانوا على الحق أنّهم ينالون ذلك بعين اليقين بعدما نالوه في الدنيا بعلم اليقين لا أنّهم كانوا في الدنيا شاكين مرتابين .

وفي الدر المنثور أخرج أحمد وعتاد وعبد بن حميد وأبو داود وابن جرير وابن المنذر والحاكم - وصححه - والبيهقي في الدلائل عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ : لما أُصيب إخوانكم بأحد جعل الله أرواحهم في أجواف طير خضر ترد أنهار الجنة ، وتأكل من ثمارها وتأوي إلى قناديل من ذهب معلقة في ظلّ العرش .

فلما وجدوا طيب ما كلهم ومشرّبهم وحسن مقيلهم قالوا : ياليت إخواننا يعلمون ما صنع الله لنا ، وفي لفظ : قالوا : إنّنا أحياء في الجنة نرزق لثلاً يزهدوا في الجهاد ولا ينكلوا عن الحرب فقال الله : أنا بلغّهم عنكم فأنزل الله هؤلاء الآيات : ولا تحسبن الذين قتلوا الآية وما بعدها .

اقول : وفي هذا المعنى روايات كثيرة رويها عن أبي سعيد الخدري وعبد الله بن مسعود وأبي العالية وابن عباس وغيرهم ؛ وفي بعضها : في صور طير خضر كرواية أبي العالية ؛ وفي بعضها : في طير خضر كرواية أبي سعيد ؛ وفي بعضها : كطير خضر كرواية ابن مسعود ، والألفاظ متقاربة .

وقد ورد من طرق أئمة أهل البيت : أنّ الرواية عرضت عليهم فأنكروها عن النبي ﷺ ، وفي بعضها : أنّهم أوّلوها . ولا شك - بالنظر إلى الأصول الثابتة المسلمة - في لزوم تأويل الرواية لولم تطرح .

والروايات مع ذلك ليست في مقام بيان حالهم في جنّة الآخرة بل المراد بها جنّة البرزخ والدليل عليه ما في رواية ابن جرير عن مجاهد قال : يرزقون من ثمر الجنّة ويجدون ريحها وليسوا فيها . وما في رواية ابن جرير عن السدي : إن أرواح الشهداء في أجواف طير خضر في قناديل من ذهب معلقة بالعرش فهي ترعى بكرة وعشيرة في الجنّة . وتبيت في القناديل .

وقد عرفت فيما تقدّم من البحث في البرزخ أن مضمون هاتين الروايتين إنما يستقيم في جنّة الدنيا وهي البرزخ لافي جنّة الآخرة .

وفي الدر المنثور في قوله تعالى : الذين استجابوا لله الآية أخرج ابن إسحاق وابن جرير والبيهقي في الدلائل عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم قال : خرج رسول الله ﷺ لحمراء الأسد وقد أجمع أبوسفیان بالرجعة إلى رسول الله ﷺ وأصحابه ، وقالوا : رجعنا قبل أن نستأصلهم لنكرنّ على بقيتهم فبلغه أن النبي ﷺ خرج في أصحابه يطلبهم فثنى ذلك أباسفيان وأصحابه ، ومرّ ركب من عبد القيس فقال لهم أبوسفیان : بلغوا محمدًا أنّا قد أجمعنا الرجعة إلى أصحابه لنستأصلهم فلمّا مرّ الركب برسول الله ﷺ بحمراء الأسد أخبروه بالذي قال أبوسفیان فقال رسول الله ﷺ : المؤمنون معه : حسبنا الله ونعم الوكيل ؛ فأنزل الله في ذلك : الذين استجابوا لله والرسول الآيات .

اقول : ورواه القمي في تفسيره مفصلاً وفيه أنّه ﷺ أخرج معه إلى حمراء الأسد من أصحابه من كان به جراحة . وفي بعض الروايات أنّه إنما أخرج معه من كان في أحد ، والمآل واحد .

وفيه أخرج موسى بن عقبة في مغازيه والبيهقي في الدلائل عن ابن شهاب قال : إن رسول الله ﷺ استنفر المسلمين لموعده أبي سفيان بدرأ فاحتمل الشيطان أولياءه من الناس فمشوا في الناس يخوفونهم ، وقالوا : قد أخبرنا أن قد جمعوا لكم من الناس مثل الليل يرجون أن يواقعوكم فينتهبوكم فالحذر الحذر ، فعصم الله المسلمين من تخويف الشيطان فاستجابوا لله ورسوله ، وخرجوا ببضائع لهم ، وقالوا : إن لقينا أباسفيان فهو

الذي خرجنا له ، وإن لم نلقه ابتعنا بضائعنا ، وكان بدر متجراً يوافي كل عام فانطلقوا حتى أتوا موسم بدر فقصوا منه حاجتهم ، وأخلف أبو سفيان الموعد فلم يخرج هو ولا أصحابه ، ومرّ عليهم ابن حاتم فقال : من هؤلاء ؟ قالوا : رسول الله وأصحابه ينتظرون أباسفيان ومن معه من قريش ، فقدم على قريش فأخبرهم فأرعب أبو سفيان ورجع إلى مكة ، وانصرف رسول الله ﷺ إلى المدينة بنعمة من الله وفضل فكانت تلك الغزوة تعدّ غزوة جيش السوق وكانت في شعبان سنة ثلاث .

أقول : ورواه من غير هذا الطريق ، ورواه في المجمع مفصلاً عن الباقر عليه السلام ، وفيها : أن الآيات نزلت في غزوة بدر الصغرى . والمراد بجيش السوق جيش أبي سفيان فإنه خرج من مكة في جيش من قريش وقد حملوا معهم أحمالاً من سوق فنزلوا خارج مكة فاقتاتوا بالسويق ثم رجعوا إلى مكة لما أخذهم الرعب من لقاء المسلمين ببدر ، فسمّاهم الناس جيش السوق تهكماً واستهزاءً .

وفيه أيضاً أخرج النسائي وابن أبي حاتم والطبراني بسند صحيح عن عكرمة عن ابن عباس قال : لما رجع المشركون عن أحد قالوا : لا نجد أقتلتهم ولا الكواعب أردفتهم بسماصنعتم ارجعوا ؛ فسمع رسول الله ﷺ بذلك فندب المسلمين فانقذبوا حتى بلغ حمراء الأسد أو بشر أبي عتبة - شك سفيان - فقال المشركون نرجع قابل فرجع رسول الله ﷺ فكانت تعدّ غزوة فأنزل الله : الذين استجابوا لله والرسول الآية ، وقد كان أبو سفيان قال للنبي ﷺ : موعدكم موسم بدر حيث قتلتم أصحابنا فأما العجبان فرجع وأما الشجاع فأخذ أهبة القتال والتجارة فأتوه فلم يجدوا به أحداً وتسوّقوا . فأنزل الله : فانقلبوا بنعمة من الله وفضل الآية .

أقول : وإنما أوردنا هذه الرواية مع مخالفته للاختصار والتلخيص المؤثر في المباحث الروائية بإيراد نموذج جامع من كل باب ليتبصر الباحث المتأمل أن ما ذكره من أسباب النزول كلها أوجلتها نظرية بمعنى أنهم يردون غالباً الحوادث التاريخية ثم يشفعونها بما يقبل الانطباق عليها من الآيات الكريمة فيعدّونها أسباب النزول وربما أدى ذلك إلى تجزئة آية واحدة أو آيات ذات سياق واحد ثم نسبة كل جزء

إلى تنزيل واحد مستقل وإن أوجب ذلك اختلال نظم الآيات وبطلان سياقها . وهذا أحد أسباب الوهن في نوع الروايات الواردة في أسباب النزول .  
وأضف إلى ذلك ما ذكرناه في أول هذا البحث أن لاختلاف المذاهب تأثيراً في لحن هذه الروايات وسوقها إلى ما يوجه به المذاهب الخاصة .  
على أن للأجواء السياسية والبيئات الحاكمة في كل زمان أثرًا قويًا في الحقائق من حيث إخفائها أو إظهارها فيجب على الباحث المتأمل أن لا يهمل أمر هذه الأسباب الدخيلة في فهم الحقائق والله الهادي

### ﴿ بحث تاريخي ﴾

شهداء المسلمين يوم أحد سبعون رجلاً وهالك فهرس أسمائهم :

- ١- حمزة بن عبدالمطلب بن هاشم .
- ٢- عبدالله بن جحش .
- ٣- مصعب بن عمير .
- ٤- شماس بن عثمان ؛ وهؤلاء الأربعة هم الشهداء من المهاجرين .
- ٥- عمرو بن معاذ بن النعمان .
- ٦- الحارث بن أنس بن رافع .
- ٧- عمارة بن زياد بن السكن .
- ٨- سلمة بن ثابت بن وقش .
- ٩- عمرو بن ثابت بن وقش .
- ١٠- ثابت بن وقش .
- ١١- رفاعة بن وقش .
- ١٢- حسيل بن جابر أبو حذيفة اليماني .
- ١٣- صيفي بن قبيط .
- ١٤- حباب بن قبيط .

- ١٥- عباد بن سهل .
- ١٦- الحارث بن أوس بن معاذ .
- ١٧- إياس بن أوس .
- ١٨- عبيد بن التيهان .
- ١٩- حبيب بن يزيد بن تيم .
- ٢٠- يزيد بن حاطب بن أمية بن رافع .
- ٢١- أبوسفیان بن الحارث بن قيس بن زيد .
- ٢٢- حنظلة بن أبي عامر وهو غسيل الملائكة .
- ٢٣- أنيس بن قتادة .
- ٢٤- أبو حبة بن عمرو بن ثابت .
- ٢٥- عبدالله بن جبير بن النعمان ؛ وهو أمير الرماة .
- ٢٦- أبو سعد خيثمة بن خيثمة .
- ٢٧- عبدالله بن سلمة .
- ٢٨- سبيع بن حاطب بن الحارث .
- ٢٩- عمرو بن قيس .
- ٣٠- قيس بن عمرو بن قيس .
- ٣١- ثابت بن عمرو بن زيد .
- ٣٢- عامر بن مخلد .
- ٣٣- أبو هبيرة بن الحارث بن علقمة بن عمرو .
- ٣٤- عمرو بن مطرف بن علقمة بن عمرو .
- ٣٥- أوس بن ثابت بن المنذر أخو حسان بن ثابت .
- ٣٦- أنس بن النضر عم أنس بن مالك خادم رسول الله ﷺ .
- ٣٧- قيس بن مخلد .
- ٣٨- كيسان ؛ عبد لبني النجمار .



- ٣٩- سليم بن الحارث .
- ٤٠- نعمان بن عبد عمرو .
- ٤١- خارجة بن زيد بن أبي زهير .
- ٤٢- سعد بن الربيع بن عمرو بن أبي زهير .
- ٤٣- أوس بن الأرقم .
- ٤٤- مالك بن سنان من بني خُدرة وهو الدأبي سعيد الخدري .
- ٤٥- سعيد بن سويد .
- ٤٦- عتبة بن ربيع .
- ٤٧- ثعلبة بن سعد بن مالك .
- ٤٨- سقف بن فروة بن البدي .
- ٤٩- عبدالله بن عمرو بن وهب .
- ٥٠- ضمرة خليف لبني طريف .
- ٥١- نوفل بن عبدالله .
- ٥٢- عباس بن عبادة .
- ٥٣- نعمان بن مالك بن ثعلبة .
- ٥٤- المجدّر بن زياد .
- ٥٥- عبادة بن الحسحاس ؛ وقد دفن نعمان والمجدّر وعبادة في قبر واحد .
- ٥٦- رفاعة بن عمرو .
- ٥٧- عبدالله بن عمرو من بني حرام .
- ٥٨- عمرو بن الجموح من بني حرام ، دفن في قبر واحد .
- ٥٩- خلاد بن عمرو بن الجموح .
- ٦٠- أبوايمن مولى عمرو بن الجموح .
- ٦١- سليم بن عمرو بن حديدة .
- ٦٢- عنبرة مولى سليم .

٦٣- سهل بن قيس بن أبي كعب .

٦٤- ذكوان بن عبد قيس .

٦٥- عبيد بن المطعلى .

٦٦- مالك بن تميملة .

٦٧- حارث بن عدي بن خرشة .

٦٨- مالك بن إياس .

٦٩- إياس بن عدي .

٧٠- عمرو بن إياس .

فهؤلاء سبعون رجلاً على ما ذكره ابن هشام في سيرة النبي ﷺ .



وَلَا يَحْزَنُكَ الَّذِينَ يُسَارِعُونَ فِي الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَن يَضُرُّوا اللَّهَ شَيْئًا يُرِيدُ اللَّهُ  
 أَنْ يُجْعَلَ لَهُمْ حَظًّا فِي الْآخِرَةِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ (١٧٦) إِنَّ الَّذِينَ اشْتَرُوا الْكُفْرَ  
 بِالْإِيمَانِ لَن يَضُرُّوا اللَّهَ شَيْئًا وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ (١٧٧) وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا  
 أَنَّمَا نُمَلِّئُهُمْ خَيْرٌ لِّأَنفُسِهِمْ إِنَّمَا نُمَلِّئُهُمْ لِيُزِدُوا إِيمَانًا وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ  
 (١٧٨) مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ حَتَّى يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ  
 وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَجْتَبِي مِنْ رُسُلِهِ مَنْ يَشَاءُ فَأَمَّنُوا  
 بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَإِنْ تُؤْمِنُوا وَتَتَّقُوا فَلَكُمْ أَجْرٌ عَظِيمٌ (١٧٩) وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ  
 بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرٌ لَّهُمْ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَّهُمْ سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخُلُوا بِهِ يَوْمَ  
 الْقِيَمَةِ وَلِلَّهِ مِيرَاثُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ (١٨٠).

### ﴿ بيان ﴾

الآيات مرتبطة بما تقدم من الآيات النازلة في غزوة أحد فكانتها وخاصة  
 الآيات الأربع الأول منها تنمته لها لأن أهم ما تعرض لها تلك الآيات قضية الابتلاء  
 والامتحان الإلهي لعباده ، وعلى ذلك فهذه الآيات بمنزلة الفذلكة لآيات أحد يبين  
 الله سبحانه فيها أن سنة الابتلاء والامتحان سنة جارية لامناس عنها في كافر ولا مؤمن  
 فالله سبحانه مبتليهما ليخرج ما في باطن كل منهما إلى ساحة الظهور فيتضح الكافر  
 للنار ويتميز الخبيث من الطيب في المؤمن .

قوله تعالى : « ولا يحزنك الذين يسارعون في الكفر » إلى آخر الآية تسلية  
 ورفع للحزن ببيان حقيقة الأمر فإن مسارعهم في الكفر وتظاهرهم على إطفاء نور الله

وغلبتهم الظاهرة أحياناً ربّما أوجبت أن يحزن المؤمن كأنّهم غلبوا الله سبحانه في إرادة إعلاء كلمة الحقّ لكنّه إذ اندبّر في قضيّة الامتحان العامّ استيقن أنّ الله هو الغالب وأنّهم جميعاً واقعون في سبيل الغايات يوجهون إليها ليتمّ لهم الهداية التكوينية والتشريعية إلى غايات أمرهم فالكافري وجهه به بواسطة إشباعه بالعافية والنعمة والقدرة - وهو الاستدراج والمكر الإلهي - إلى آخر ما يمكنه أن يركبه من الطغيان والمعصية ، والمؤمن لا يزال يحكّ به محكّ الامتحان ليخلص ما في باطنه من الإيمان المشوب بغيره فيخلص لله أو يخلص شرّكه فيهبط في مهبط غيره من أولياء الطاغوت وأئمة الكفر .

فمعنى الآية : لا يحزنك الذين يسرعون ولا يزال يشدّ سرعتهم في الكفر فإنّك إن تحزن فإنّما تحزن لما تظنّ أنّهم يضرّون الله بذلك وليس كذلك فهم لا يضرّون الله شيئاً لأنّهم مسخّرون لله يسلك بهم في سير حياتهم إلى حيث لا يبقى لهم حظّ في الآخرة (وهو آخر حدّهم في الكفر) ولهم عذاب أليم فقلّبه : لا يحزنك اه أمر إرشاديّ ، وقلّبه : إنّهم النخ تعليل للنهي ، وقلّبه : يريد الله النخ تعليل وبيان لعدم ضررهم .

ثمّ ذكر تعالى نفى ضرر جميع الكافرين بالنسبة إليه أعمّ من المسارعين في الكفر وغيرهم ، وهو كالبيان الكلّيّ بعد البيان الجزئيّ يصحّ أن يعملّ به النهي (لا يحزنك) وأنّ يعملّ به علته (إنّهم لن يضرّوا النخ) لأنّه أعمّ يعملّ به الأخصّ ، والمعنى : وإنّما قلنا إنّ هؤلاء المسارعين لا يضرّون الله شيئاً لأنّ الكافرين جميعاً لا يضرّونه شيئاً .

قوله تعالى : « ولا يحسبنّ الذين كفروا » اه لما طيّب نفس نبيّه في مسارعة الكفّار في كفرهم أنّ ذلك في الحقيقة تسخير إلهيّ لهم لينساقوا إلى حيث لا يبقى لهم حظّ في الآخرة عطف الكلام إلى الكفّار أنفسهم فبيّن أنّه لا ينبغي لهم أن يفرحوا بما يجدونه من الإملاء والإمهال الإلهيّ فإنّ ذلك سوق لهم بالاستدراج إلى زيادة الإثم ، و وراء ذلك عذاب مهين ليس معه إلا الهوان كلّ ذلك بمقتضى سنة التكميل .

قوله تعالى : « ما كان الله ليذر المؤمنين » النخ ثمّ عطف الكلام إلى المؤمنين فيبيّن

أَنَّ سَنَةَ الْإِبْتِلَاءِ جَارِيَةٌ فِيهِمْ لِيَتِمَّ تَكْمِيلُهُمْ أَيْضاً فَيُخَالِصَ الْمُؤْمِنُ الْخَالِصَ مِنْ غَيْرِهِ ، وَ يَتَمَيَّزُ الْخَبِيثُ مِنَ الطَّيِّبِ .

وَلَمَّا أَمَكَّنَ أَنْ يَتَوَهَّمُ أَنَّ هُنَاكَ طَرِيقاً آخَرَ إِلَى تَمْيِيزِ الْخَبِيثِ مِنَ الطَّيِّبِ وَهُوَ أَنْ يُطْلِعَهُمْ عَلَى الْخَبَائِثِ حَتَّى يَتَمَيَّزُوا مِنْهُمْ فَلَا يُقَاسُوا جَمِيعَ هَذِهِ الْمُحَنِّ وَ الْبَلَايَا الَّتِي يُقَاسُونَ بِهَا بِسَبَبِ اخْتِلَاطِ الْمُنَافِقِينَ وَ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ بِهِمْ فَدَفَعَ هَذَا الْوَهْمَ بِأَنَّ عِلْمَ الْغَيْبِ مِمَّا اسْتَأْثَرَ اللَّهُ بِهِ نَفْسَهُ فَلَا يُطْلَعُ عَلَيْهِ أَحَدٌ إِلَّا مِنْ اجْتِبَايَ مِنْ رِسَالِهِ فَإِنَّهُ رَبُّمَا أَطْلَعَهُ عَلَيْهِ بِالْوَحْيِ ، وَ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَجْتَبِي مِنْ رِسَالِهِ مَنْ يَشَاءُ .

ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّهُ لَمَّا لَمْ يَكُنْ مِنَ الْإِبْتِلَاءِ وَالتَّكْمِيلِ مُجِيدَ فَاثْمَنُوا بِاللَّهِ وَ رِسَالِهِ حَتَّى تَنْسَلِكُوا فِي سَلَكِ الطَّيِّبِينَ دُونَ الْخَبَائِثِ ، غَيْرَ أَنَّ الْإِيمَانَ وَحْدَهُ لَا يَكْفِي فِي بَقَاءِ طَيِّبِ الْحَيَاةِ حَتَّى يَتِمَّ الْأَجْرُ إِلَّا بِعَمَلٍ صَالِحٍ يَرْفَعُ الْإِيمَانَ إِلَى اللَّهِ وَيَحْفَظُ طَيِّبِهِ ، وَ لِذَلِكَ قَالَ أَوَّلًا : فَاثْمَنُوا بِاللَّهِ وَ رِسَالِهِ ثُمَّ تَمَمَّه ثَانِيًا بِقَوْلِهِ : وَ إِنْ تَوَّعُّمُوا وَ تَتَّقُوا فَلَكُمْ أَجْرٌ عَظِيمٌ .

وَ قَدْ ظَهَرَ مِنَ الْآيَةِ أَوَّلًا : أَنَّ قَضِيَّةَ تَكْمِيلِ النُّفُوسِ وَإِصَالِهَا إِلَى غَايَتِهَا وَمَقْصِدُهَا مِنَ السَّعَادَةِ وَالشَّقَاءِ مِمَّا لَا مُحِيطَ عَنْهُ .

وَثَانِيًا : أَنَّ الطَّيِّبَ وَ الْخَبَائِثَ فِي عَيْنِ أَنَّهُمَا مَنْسُوبَانِ إِلَى ذَوَاتِ الْأَشْخَاصِ يَدُورَانِ مَدَارَ الْإِيمَانِ وَ الْكُفْرِ الَّذِينَ هُمَا أَمْرَانِ اخْتِيَارِيَّانِ لَهُمَا ، وَ هَذَا مِنْ لَطَائِفِ الْحَقَائِقِ الْقُرْآنِيَّةِ الَّتِي تَنْشَعِبُ مِنْهَا كَثِيرٌ مِنْ أَسْرَارِ التَّوْحِيدِ ، وَ يَدُلُّ عَلَيْهَا قَوْلُهُ تَعَالَى : وَلِكُلِّ وَجْهَةٍ هُوَ مُوَلِّيهَا فَاسْتَبَقُوا الْخَيْرَاتِ « الْبَقَرَةُ : ١٤٨ » إِذَا انْضَمَّ إِلَى قَوْلِهِ : وَلَكِنْ لِيَبْلُوَكُمْ فِيمَا آتَاكُمْ فَاسْتَبَقُوا الْخَيْرَاتِ « الْمَائِدَةُ : ٤٨ » وَ سَيَجِيءُ إِشْبَاعُ الْكَلَامِ فِيهَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : لِيَمَيَّزَ اللَّهُ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ وَ يَجْعَلَ الْخَبِيثَ بَعْضُهُ عَلَى بَعْضِ الْآيَةِ « الْأَنْفَالُ : ٣٧ » .

وَ ثَالِثًا : أَنَّ الْإِيمَانَ بِاللَّهِ وَ رِسَالِهِ مَادَّةٌ لَطِيبِ الْحَيَاةِ وَهُوَ طَيِّبُ الذَّاتِ ، وَ أَمَّا الْأَجْرُ فَيَتَوَقَّفُ عَلَى التَّقْوَى وَ الْعَمَلِ الصَّالِحِ ، وَلِذَلِكَ ذَكَرَ تَعَالَى أَوَّلًا حَدِيثَ الْمَيِّزِينَ

الطيب والخبيث ثم فرّع عليه قوله : فآمنوا بالله ورسله ، ثم لما أراد ذكر الأجر أضاف التقوى إلى الإيمان فقال : وإن تؤمنوا وتتقوا فلکم أجر عظيم .

و بذلك يتبين في قوله تعالى : من عمل صالحاً من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فلنجزيه طيبة حيوه و لنجزينهم أجراً بأحسن ما كانوا يعملون « النحل : ٩٧ » أن الإحياء المذكور ثمرة الإيمان . إن متفرّع عليه ، و الجزء بالأجر متفرّع على العمل الصالح فالإيمان روح الحياة الطيبة ، وأما بقاؤها حتى يترتب عليها آثارها فيحتاج إلى العمل الصالح كالحياة الطبيعية التي تحتاج في تكوّنها و تحقيقها إلى روح حيواني ، و بقاؤها يحتاج إلى استعمال القوى و الأعضاء و لو سكنت الجميع بطلت و أبطلت الحياة .

وقد كرّر لفظ الجلالة مرّات في الآية ، و الثلاثة الأخر من وضع الظاهر موضع المضمّر و ليس إلّا للدلالة على مصدر الجلال و الجمال في أمور لا يتّصف به إلّا هو بألوهيته و هو الامتحان ، و الإطلاع على الغيب ، واجتباء الرسل ، و أهلية الإيمان به .

قوله تعالى : « ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله » الآية لمّا بين حال إملاء الكافرين و كان الحال في البخل بالمال و عدم إنفاقه في سبيل الله مثله فإنّ البخل فرح فخور بما جمعه من المال عطف تعالى الكلام إليهم و بين أنّه شرّ لهم ، و في التعبير عن المال بقوله : بما آتاهم الله من فضله إشعار بوجه لومهم و ذمّهم ، و قوله : سيطوّقون اه في مقام التعليل لكون البخل شرّاً لهم ، و قوله : ولله ميراث السموات اه الظاهر أنّه حال من يوم القيامة ، وكذا قوله : والله بما تعملون خير .

ويحتمل على بعد أن يكون قوله : و لله ميراث حالاً من فاعل قوله يبخلون اه وقوله : والله بما تعملون خير حالاً منه أيضاً أو جملة مستأنفة .

### ﴿بحث روائي﴾

في تفسير العياشي عن الباقر عليه السلام أنه سئل عن الكافر الموت خير له أم الحياة ؟ فقال : الموت خير للمؤمن والكافر لأن الله يقول : وما عند الله خير للأبرار ، ويقول : لا يحسبن الذين كفروا أنما نملي لهم خير الآية .

**اقول :** الاستدلال المذكور في الرواية لا يوافق مذاق أئمة أهل البيت كل الموافقة فإن الأبرار طائفة خاصة من المؤمنين لا جميعهم إلا أن يقال : إن المراد بالأبرار جميع المؤمنين بما في كل منهم من شيء من البر ، وروى هذا المعنى في الدر المنثور عن ابن مسعود .





لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا وَقَتْلَهُمُ الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَنَقُولُ ذُوقُوا عَذَابَ الْحَرِيقِ (١٨١) ذَلِكَ بِمَا قَدَّمْتِ أَيْدِيَكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّامٍ لِلْمُتَبِعِينَ (١٨٢) الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ عَهِدَ إِلَيْنَا أَلاَّ نُؤْمِنَ لِرَسُولٍ حَتَّى يَأْتِيَنَا بَقَرَبَّانٍ تَأْكُلُهُ النَّارُ قُلْ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ قَبْلِي بِالْبَيِّنَاتِ وَبِالَّذِي قُلْتُمْ فَلِمَ قَتَلْتُمُوهُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ (١٨٣) فَإِنْ كَذَّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَ رَسُولٌ مِنْ قَبْلِكَ جَاءُوا بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ وَالْكِتَابِ الْمُنِيرِ (١٨٤) كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ وَإِنَّمَا تُوَفَّقُونَ أُجُورَكُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ فَمَنْ زُحِرَ عَنِ النَّارِ وَأُدْخِلَ الْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا مَتَاعُ الْغُرُورِ (١٨٥) لَتَبْلُوَنَّ فِي أَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ وَلَتَسْمَعَنَّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا أَذَى كَثِيرًا وَإِنْ تَصِيرُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ (١٨٦) وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ فَنَبَذُوهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ وَاشْتَرَوْا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا فَبُخْسَ مَا يَشْتَرُونَ (١٨٧) لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسَبَنْهُمْ بِمَفَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ (١٨٨) وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ (١٨٩)

### ﴿بيان﴾

الآيات مرتبطة بما قبلها فقد كانت عامّة الآيات السابقة في استنهاض الناس و ترغيبهم على الجهاد في سبيل الله بأموالهم و أنفسهم ، و تحذيرهم عن الوهن والفسل و البخل فيرتبط بها قول اليهود : إن الله فقير ونحن أغنياء ، و تقليبهم الأمر على المسلمين ، و تكذيبهم آيات الرسالة ، و كتمانهم ما أخذ منهم الميثاق لبيانه ، و هذه هي التي تعرّض



الآيات لبيانها مع ما فيها من تقوية قلوب المؤمنين على الاستقامة والصبر و الثبات ، و التحريض على الإيفاء في سبيل الله .

**قوله تعالى :** « لقد سمع الله قول الذين قالوا إن الله فقير ونحن أغنياء » القائلون هم اليهود بقرينة ما في ذيل الكلام من حديث قتلهم الأنبياء وغير ذلك .  
وإنما قالوا ذلك لما سمعوا أمثال قوله تعالى : من ذا الذي يقرض الله قرضاً حسناً الآية « البقرة : ٢٤٥ » و يشهد بذلك بعض الشهادة اتصاله بالآية السابقة : ولا يحسبن الذين يدخلون الآية .

أو أنهم قالوا ذلك لما رأوا فقر عامة المؤمنين وفاقتهم فقالوا ذلك تعريضاً بأن ربهم لو كان غنياً لغارلهم وأغناهم فليس إلا فقيراً ونحن أغنياء .

**قوله تعالى :** « سنكتب ما قالوا وقتلهم الأنبياء بغير حق » الآية المراد بالكتابة الحفظ والتثبيت أو الكتابة في صحائف أعمالهم ، والمآل واحد ، والمراد بقتل الأنبياء بغير حق القتل على العرفان والعمد دون السهو والخطأ والجهالة ، وقد قارن الله قولهم هذا بقتلهم الأنبياء لكونه قولاً عظيماً ، وقوله : عذاب الحريق الحريق النار أو اللهب وقيل : هو بمعنى المطبق .

**قوله تعالى :** « ذلك بما قدّمت أيديكم » الآية أي بما قدّمتم أمامكم من العمل ونسب إلى الأيدي لأنها آلة التقديم غالباً ، وقوله : وأن الله ليس بظلام للعبيد عطف على قوله : ما قدّمتموه وتعليل المكتاب والعذاب فلولم يكن ذلك الحفظ والجزاء لكان إهمالاً لا من نظام الأعمال وفي ذلك ظلم كثير بكثرة الأعمال فيكون ظلاماً لعباده تعالى عن ذلك .

**قوله تعالى :** « الذين قالوا إن الله عهد إلينا » الآية نعت للذين قبله والعهد هو الأمر ، والقربان ما يتقرّب به من النعم وغيره ، وأكل النار كناية عن إحراقها ، والمراد بقوله : قد جاءكم رسل من قبلي أمثال زكريّا ويحيى من أنبياء بني إسرائيل المقتولين بأيديهم .

**قوله تعالى :** « فإن كذبوك فقد كذبت الآية تسليّة للنبي ﷺ في تكذيبهم له .

والزبر جمع زبور وهو كتاب الحكم والمواعظ ، وقد أريد بالزبرو الكتاب المنير مثل كتاب نوح وصحف إبراهيم والتوراة والإنجيل .

**قوله تعالى :** « كل نفس ذائقة الموت » اه الآية تتضمن الوعد للمصدق والوعيد للمكذب وقد بدأ فيها بالحكم العام المقضي في حق كل ذي نفس ، والتوفية هو الإعطاء الكامل وقد استدلل بعضهم بالآية على ثبوت البرزخ لدالاتها على سبق بعض الإعطاء وأن الآتي في يوم القيامة هو الإعطاء الكامل ، وهو استدلال حسن . والزحزحة هو الإبعاد ، وأصله تكرار الجذب بعجلة ، والفوز الظفر بالبغية . والغرور مصدر غرَّ أو هو جمع غار .

**قوله تعالى :** « لتبلون في أموالكم وأنفسكم » الآية الإباء الاختبار ؛ بعدما ذكر سبحانه جريان البلاء والإباء على المؤمنين ثم ذكر قول اليهود وهو مما من شأنه أن يوهن عزم المؤمنين أخبرهم بأن هذا الإباء الإلهي والأقويل المودية من أهل الكتاب والمشركون ستتكرر على المؤمنين ، ويكثر استقبالها إيمانهم وقرعها سمعهم فاعلمهم أن يصبروا ويتقوا حتى يعصمهم ربهم من الزلل والفشل ، ويكونوا أرباب عزم وإرادة . وهذا إخبار قبل الوقوع ليستعدوا لذلك استعدادهم ، ويوطنوا عليه أنفسهم .

وقد وضع في قوله : ولتسمعن إلى قوله : أذى كثيراً ، الأذى الكثير موضع القول وهو من قبيل وضع الأثر موضع المؤثر مجازاً .

**قوله تعالى :** « وإذ أخذ الله ميثاق » اه النبذ الطرح ، ونبذه وراء ظهره كالمثل يراد به الترك وعدم الاعتناء كما أن قولهم : جعله نصب عينيه كالمثل يراد به الأخذ الزوم .

**قوله تعالى :** لا تحسبن الذين يفرحون بما أتوا إلى آخر الآيتين أي بما أنعم عليهم من المال ولازمه حب المال والبخل به ، والمفاضة النجاة وإنما هلك هؤلاء لأن قلوبهم تعلقت بالباطل فلا ولاية للحق عليهم .

ثم ذكر تعالى حديث ملكه للسموات والأرض ، وقدرته على كل شيء ، وهذان الوصفان يصلحان لتعليل مضامين جميع ما تقدم من الآيات .

### ﴿بحث روائي﴾

في الدر المنثور أخرج ابن جرير و ابن المنذر عن قتادة في قوله : لقد سمع الله الآية قال : ذكر لنا أنها نزلت في حي بن أخطب لما نزل : من ذا الذي يقرض الله قرضاً حسناً فيضاعفه له أضعافاً كثيرة قال : يستقرضنا ربنا إنما يستقرض الفقير الغني .

وفي تفسير العياشي في الآية عن الصادق عليه السلام قال : والله ما رأوا الله حتى يعلموا أنه فقير ، ولكنهم رأوا أولياء الله فقراء فقالوا : لو كان غنياً لأغنى أوليائه ففخروا على الله بالغنى .

و في المناقب عن الباقر عليه السلام : هم الذين يزعمون أن الإمام يحتاج إلى ما يحملونه إليه .

أقول : أمّا الروايتان الأولىان فقد تقدّم انطباق مضمونهما على الآية ، و أمّا الثالثة فهي من الجري .

و في الكافي عن الصادق عليه السلام قال : كان بين القائلين و القائلين خمسمائة عام فالزمهم الله القتل برضاهم بما فعلوا .

أقول : ما ذكر من السنين لا يوافق التاريخ الميلادي الموجود فارجع إلى ما تقدّم من البحث التاريخي .

وفي الدر المنثور في قوله تعالى : كل نفس ذائقة الموت الآية أخرج ابن أبي حاتم عن علي بن أبي طالب قال : لما توفي النبي ﷺ وجاءت التعزية جاءهم أت يسمعون حسنه ولا يرون شخصه فقال : السلام عليكم يا أهل البيت ورحمة الله و بركاته كل نفس ذائقة الموت وإنما توقعون أجوركم يوم القيامة إن في الله عزاء من كل مصيبة وخلفاً من كل هالك ، ودر كاً من كل ما فات فبالله فتقوا ، و إياه فارجوا فإن المصاب من حرم الثواب ؛ فقال علي : هذا الخضر .

وفيه أخرج ابن مردويه عن سهل بن سعد قال : قال رسول الله ﷺ : ملوَّضع  
سوط أحدكم في الجنة خير من الدنيا وما فيها ثم تلا هذه الآية : فمن زحزح عن النار  
أدخل الجنة فقد فاز .

**أقول :** ورواه فيه ببعض طرق آخر عن غيره . و اعلم أن هُنا روايات كثيرة في  
أسباب نزول هذه الآيات تركنا إيرادها لظهور كونها من التطبيق النظري .





أَنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَ اخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِّأُولِي  
 الْأَلْبَابِ (١٩٠) الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ  
 فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَاطِلًا سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ  
 النَّارِ (١٩١) رَبَّنَا إِنَّكَ مَن تَدْخُلُ النَّارَ فَقَدْ أَخْزَيْتَهُ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ (١٩٢)  
 رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي لِلْإِيمَانِ أَنْ آمِنُوا بِرَبِّكُمْ فَآمَنَّا رَبَّنَا فَاغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا  
 وَكَفِّرْ عَنَّا سَيِّئَاتِنَا وَتَوَقَّنَا مَعَ الْأَبْرَارِ (١٩٣) رَبَّنَا وَآتِنَا مَا وَعَدْتَنَا عَلَىٰ رُسُلِكَ  
 وَلَا تُخْزِنَا يَوْمَ الْقِيَمَةِ إِنَّكَ لَا تُخْلِفُ الْمِيعَادَ (١٩٤) فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي  
 لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِنْكُم مِّنْ ذَكَرُوا أَنِّي بَعْضُكُم مِّنْ بَعْضٍ فَأَلَّيْنِ هَاجِرُوا وَ  
 آخَرُ جُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَوْدُوا فِي سَبِيلِي وَقَاتِلُوا وَقَاتِلُوا لَا كُفْرَانَ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ  
 وَلَدْخَلْنَاهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ثَوَابًا مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ وَاللَّهُ عِنْدَهُ حَسَنُ  
 الثَّوَابِ (١٩٥) لَا يَغُرُّكَ تَقَلُّبُ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي الْبِلَادِ (١٩٦) مَتَاعٌ قَلِيلٌ ثُمَّ  
 مَاؤُهُمْ جَهَنَّمَ وَبِئْسَ الْمِهَادُ (١٩٧) لَكِنِ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ لَهُمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي  
 مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا نُزُلًا مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ لِلْأَبْرَارِ (١٩٨)  
 وَإِنَّ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَمَن يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِمْ خَاشِعِينَ  
 لِلَّهِ لَا يَشْتُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَٰئِكَ لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ إِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ  
 الْحِسَابِ (١٩٩)

### ﴿بيان﴾

الآيات بمنزلة تلخيص ماتقدم من بيان حال المؤمنين و المشركين وأهل  
 الكتاب في هذه السورة ، ببيان أن حال أبرار المؤمنين هو ذكر الله سبحانه ، والتفكير

في آياته والاستجارة بالله من عذاب النار ، وسؤال المغفرة والجنة ، وأن الله استجاب لهم وسيرزقهم ما سألوه - هذه عامة حالهم - وأن الذين كفروا حالهم أنهم يتقلبون في متاع قليل ثم لهم مهاد النار فلا يقاس حال المؤمنين بحالهم ، وقد استثنى منهم المتبعين للحق من أهل الكتاب فهم مع المؤمنين .

**قوله تعالى :** « إن في خلق السموات والأرض » اه كأن المراد بالخلق كيفية وجودها و آثارها وأفعالها من حركة وسكون وتغيير وتحويل فيكون خلق السموات والأرض واختلاف الليل والنهار مشتملاً على معظم الآيات المحسوسة وقد تقدم بيانها في سورة البقرة <sup>(١)</sup> وتقدم أيضاً معنى أولي الأبواب <sup>(٢)</sup> .

**قوله تعالى :** « الذين يذكرون الله قياماً وقعوداً » إلخ أي يذكرون الله في جميع حالاتهم من القيام والقعود والاضطجاع . وقد مرّ البحث في معنى الذكر والتفكير ، ومحصل معنى الآيتين أن النظر في آيات السموات والأرض واختلاف الليل والنهار أوردتهم ذكراً دائماً لله فلا ينسونه في حال ، وتفكيراً في خلق السموات والأرض يتذكرون به أن الله سيبعثهم للجزاء فيسألون عندئذ رحمته ويستنجزون وعده .

**قوله تعالى :** « ربنا ما خلقت هذا باطلاً » اه إن ما قيل « هذا » مع كون المشار إليه جمعاً ومؤنثاً إذ الغرض لا يتعلق بتمييز أشخاصها وأسمائها ، والجميع في أنها خلق ، واحد ، وهذا نظير ما حكى الله تعالى من قول إبراهيم : فلمّا رأى الشمس بازغة قال هذا ربّي هذا أكبر « الأنعام : ٧٨ » لعدم علمه بعد بحقيقتها واسمها سوى أنها شيء .

والباطل ما ليس له غاية يتعلق به الغرض قال تعالى : فأما الباطل فيذهب جفاءً وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض « الرعد : ١٧ » ولذلك لمّا نفوا البطلان عن الخلق لاح لهم أن الله سيحشر الناس للجزاء ، وأنه تعالى سيجزي هناك الظالمين جزاء خزي وهو النار ، ولا رادّ يردّ مصلحة العقاب وإلا لبطل الخلق ، وهذا معنى قولهم : فقنّا عذاب النار ربنا إنك من تدخل النار فقد أخزيته وما للظالمين من أنصار .

(١) في تفسير آية ١٦٤ من سورة البقرة .

(٢) في تفسير الآية السابعة من هذه السورة .

**قوله تعالى :** رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا مُنَادِيًا « اه المراد بالمنادي رسول الله ﷺ ، وقوله : أن آمنوا اه بيان للنداء وأن تفسيريته ولما ذكروا إيمانهم بالمنادي وهو الرسول ، وهو يخبرهم بأمر من الله تعالى يحذرهم من بعضها كالذنوب والسيئات والموت على الكفر والذنوب ، ويرغبهم في بعضها كالمغفرة والرحمة وتفاصيل الجنة التي وعد الله عباده المؤمنين الأبرار بها سألوا ربهم أن يغفر لهم ويكفّر عن سيئاتهم ويتوفّقهم مع الأبرار وسألوه أن ينجزهم ما وعدهم من الجنة والرحمة على ما ضمنه لهم الرسل بإذن الله فقالوا : فاغفر لنا ذنوبنا الخ ؛ فقوله تعالى : على رسلك أي حملته على رسلك وضمنه عليك الرسل ، وقوله : ولا نخزنا اه أي بإخلاف الوعد ، ولذا عقيب بقوله : إنك لا تخلف الميعاد . وقد تبيّن من الآيات أنهم إنما حصلوا الاعتقاد بالله واليوم الآخر وبأن الله رسلاً بالنظر في الآيات وأما تفاصيل ما جاء به النبي فمن طريق الإيمان بالرسول فهم على الفطرة فيما يحكم به الفطرة ، وعلى السمع والطاعة فيما فيه ذلك .

**قوله تعالى :** « فاستجاب لهم ربهم » الخ التعبير بالرب وإضافته إليهم يدل على ثوران الرحمة الإلهية ويدل عليه أيضاً التعميم التذيي في قوله : أني لأضيع عمل عامل منكم اه فلا فرق عنده تعالى بين عمل وعمل ، ولابن عامر وعامل .

وعليه هذا فقوله تعالى في مقام التفريع : فالذين هاجروا وأخرجوا من ديارهم وأوذوا الخ في مقام تفصيل ضالحات الأعمال لتشيت ثوابها ، والواو للتفصيل دون الجمع حتى يكون لبيان ثواب المستشهدين من المهاجرين فقط .

والآية مع ذلك لا تفصل إلا الأعمال التي تندب إليها هذه السورة وتبالغ في التعريض والترغيب فيها ، وهو إشار الدين على الوطن وتحمل الأذى في سبيل الله والجهاد .

والظاهر أن المراد بالمهاجرة ما يشمل المهاجرة عن الشرك والعشيرة والوطن لإطلاق اللفظ ، ولما قبلته قوله : وأخرجوا من ديارهم اه وهو هجرة خاصة ، ولقوله بعده : لا كفّر عنهم سيئاتهم اه فإن ظاهر السيئات في القرآن صغار المعاصي فهم هاجروا الكبائر بالاجتناب والتوبة ، فالمهاجرة المذكورة أعم فافهم ذلك .

**قوله تعالى :** « لا يغرّبك تقلّب » اه هذا بمنزلة دفع الدخل والتقدير : هذا

حال أبرار المؤمنين وهذا أجرهم ، وأما ما ترى فيه الكفار من رفاه الحال وترف الحياة ودرّ المعاش فلا يغرنك ذلك ( الخطاب للنبي والمقصود به الناس ) لأنه متاع قليل لا دوام له .

قوله تعالى : لكن الذين اتقوا ربهم اه النزل ما بعد للنازل من طعام وشراب وغيرهما ، والمراد بهم الأبرار بدليل ما في آخر الآية ، وهذا يؤيد ما ذكرناه من أن الآية السابقة دفع دخل .

قوله تعالى : وإن من أهل الكتاب اه المراد أنهم مشاركون للمؤمنين في حسن الثواب ، والغرض منه أن السعادة الأخرى ليست جنسية حتى يمنع منها أهل الكتاب وإن آمنوا بل الأمرداء مدار الإيمان بالله وبرسله فلو آمنوا كانوا هم والمؤمنون سواءاً . وقد نفى عن هؤلاء الممدوحين من أهل الكتاب ما ذمهم الله به في سوابق الآيات وهو التفريق بين رسل الله ، وكتمان ما أخذ ميثاقهم لبيانه اشتراءاً بآيات الله ثمناً قايلاً .

### ﴿ بحث فلسفى ومقايسة ﴾

المشاهدة والتجربة تقضيان أن الرجل والمرأة فردان من نوع جوهري واحد ، وهو الإنسان فإن جميع الآثار المشهودة في صنف الرجل مشهودة في صنف المرأة من غير فرق ، وبرز آثار النوع يوجب تحقق موضوعه بلا شك . نعم يختلف الصنف بشدة وضعف في بعض الآثار المشتركة وهو لا يوجب بطلان وجود النوعية في الفرد ، وبذلك يظهر أن الاستكمالات النوعية الميسورة لأحد الصنفين ميسورة في الآخر ، ومنها الاستكمالات المعنوية الحاصلة بالإيمان والطاعات والقربات ، وبذلك يظهر عليك أن أحسن كلمة وأجمعها في إفادة هذا المعنى قوله سبحانه : « إنني لا أضيع عمل عامل منكم من ذكر أو أنثى بعضهم من بعض » .

وإذا قايست ذلك إلى ماورد في التوراة بان لك الفرق بين موقعي الكتابين ففي سفر الجامعة من التوراة : « دُرت أنا وقلبي لأعلم ولا أبحث ولا أطلب حكمة وعقلاً ، ولا أعرف الشر أنه جهالة ، والحماقة أنها جنون ؛ فوجدت أمر من الموت المرأة التي



هي شباك ، وقلبها أشراك ، ويدها قيود ؛ إلى أن قال : رجلاً واحداً بين ألف وجدت أمّاً امرأة فيبين كلّ أولئك لم أجد ، وقد كانت أكثر الأمم القديمة لا ترى قبول عملها عند الله سبحانه ، وكانت تسمّى في اليونان رجساً من عمل الشيطان ، وكانت ترى الروم وبعض اليونان أن ليس لها نفس مع كون الرجل ذات نفس مجردة إنسانية ، وقرّر مجمع فرنسا سنة ٥٨٦ م بعد البحث الكثير في أمرها أنها إنسان لكنّها مخلوقة لخدمة الرجل ، وكانت في انجلترا قبل هائة سنة تقريباً لاتعدّ جزء المجتمع الإنساني ؛ فارجع في ذلك إلى كتب الآراء والعقائد وآداب الملل تجد فيها عجائب من آرائهم .

### ﴿ بحث روائي ﴾

في الدر المنثور أخرج أبو نعيم في الحلية عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ : تفكّروا في خلق الله ولا تفكّروا في الله .

اقول : وروى هذا المعنى أيضاً بطرق أخرى عن عدّة من الصحابة كعبد الله بن سلام وابن عمر عنه رضي الله عنهما والرواية مروية من طرق الشيعة أيضاً والمراد بالتفكّر في الله أوفي ذات الله على اختلاف الروايات التفكّر في كنهه وقد قال تعالى : ولا يحيطون به علماً طه : ١١٠ ، وأمّا صفاته تعالى فالقرآن أعدل شاهد على أنّه تعالى يعرف بها ، وقد ندب إلى معرفته بها في آيات كثيرة .

وفيه أخرج أبو الشيخ في العظمة عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : فكرة ساعة خير من عبادة ستين سنة .

اقول : وفي بعض الروايات : من عبادة ليلة ، وفي بعضها : من عبادة سنة . وهو مروي من طرق الشيعة أيضاً .

وقد ورد من طرق أهل السنة : أن قوله تعالى : فاستجاب لهم ربهم الآية نزلت في أم سلمة لما قالت للنبي ﷺ يا رسول الله لا أسمع الله ذكر النساء في الهجرة بشيء ، فأنزل الله : فاستجاب لهم الآية .

وورد من طرق الشيعة : أن قوله : فالذين هاجروا وأخرجوا الآية نزل في

عليّ ﷺ لمّا هاجرو معه الفواطم : فاطمة بنت أسد ، وفاطمة بنت محمد ﷺ ، وفاطمة بنت الزبير ، ثمّ لحق بهم في ضجنان أمّ أيمن ونفر من ضعفاء المؤمنين فسااروا وهم يذكرون الله في جميع أحوالهم حتّى لحقوا بالنبيّ ﷺ وقد نزلت الآيات .

وورد من طرق أهل السنّة أنّها نزلت في المهاجرين . وورد أيضاً أن قوله : لا يغيرنّك تقلّب الآيات نزل حين تمنّى بعض المؤمنين ما عليه الكفّار من حسن الحال وورد أيضاً أن قوله : وإن من أهل الكتاب الآية نزل في النجاشي ونفر من أصحابه لما مات هو فصلّى عليه رسول الله ﷺ وهو في المدينة فطعن فيه بعض المنافقين أنّه يصلي على من ليس في دينه فأنزل الله : وإن من أهل الكتاب الآية .

فهذه جميعاً روايات تطبق الآيات على القصص ، وليست بأسباب للنزول حقيقة .



يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اصْبِرُوا وَصَابِرُوا وَرَابِطُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ . ( ٢٠٠ )

### ﴿ بيان ﴾

الآية بمنزلة الفذلكة لتفصيل البيان الوارد في السورة ، وفيه تخلص منه بأخذ النتيجة وإعطائها .

قوله تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اصْبِرُوا وَصَابِرُوا » إلخ . الأمر مطلقة فالصبر يراد به الصبر على الشدائد ، والصبر في طاعة الله ، والصبر عن معصيته ؛ وعلى أي حال هو الصبر من الفرد بقرينة ما يقابله .

والمصابرة هي التصبر وتحمل الأذى جماعة باعتماد صبر البعض على صبر آخرين فيتقوى الحال ويشدد الوصف ويتضاعف تأثيره ، وهذا أمر محسوس في تأثير الفرد إذا اعتبرت شخصيته في حال الانفراد ، وفي حال الاجتماع والتعاون بإيصال القوى بعضها ببعض وسنبحث فيه إن شاء الله بحثاً مستوفى في محله .

قوله تعالى : « وَرَابِطُوا » أعم معنى من المصابرة وهي إيجاد الجماعة ، الارتباط بين قواهم وأفعالهم في جميع شؤون حياتهم الدينية أعم من حال الشدة وحال الرخاء ولما كان المراد بذلك نيل حقيقة السعادة المقصودة للدنيا والآخرة - وإلا فلا يتم بها إلا بعض سعادة الدنيا وليست بحقيقة السعادة - عقب هذه الأوامر بقوله تعالى : « وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ » يعني الفلاح التام الحقيقي .

## كلام في المربطة في المجتمع الإسلامي

١- الإنسان والاجتماع : كون النوع الإنساني نوعاً اجتماعياً لا يحتاج في إثباته إلى كثير بحث فكل فرد من هذا النوع مفلور على ذلك ، ولم يزل الإنسان يعيش

في حال الاجتماع على ما يحكيه التاريخ والآثار المشهودة الحاكية لأقدم العهود التي كان هذا النوع يعيش فيها ويحكم على هذه الأرض .  
وقد أنبأ عنه القرآن أحسن إنباء في آيات كثيرة كقوله تعالى : يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا الآية «الحجرات : ١٣» وقال تعالى : نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ مَعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ سُلْطَانًا مِثْلَ الْزُخْرِف : ٣٢ وقال تعالى : بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ آل عمران : ١٩٥ وقال تعالى : وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ مِنَ الْمَاءِ بَشَرًا فَجَعَلَهُ نَسَبًا وَصِهْرًا «الفرقان : ٥٤» إلى غير ذلك .<sup>(١)</sup>

٢- الإنسان ونموه في اجتماعه : الاجتماع الإنساني كسائر الخواص الروحية الإنسانية وما يرتبط بها لم يوجد حين وجد تماماً كاملاً لا يقبل النماء والزيادة بل هو كسائر الأمور الروحية الإدراكية الإنسانية لم يزل يتكامل بتكامل الإنسان في كماله المادية والمعنوية وعلى الحقيقة لم يكن من المتوقع أن يستثنى هذه الخاصية من بين جميع الخواص الإنسانية فتظهر أو تظهر هاتمة كاملة أتم ما يكون وأكمله بل هي كسائر الخواص الإنسانية التي لها ارتباط بقوى العلم والإرادة تدريجية الكمال في الإنسان .

والذي يظهر من التأمل في حال هذا النوع أن أول ماظهر من الاجتماع فيه الاجتماع المنزلي بالازدواج لكون عامله الطبيعي وهو جهاز التناسل أقوى عوامل الاجتماع لعدم تحققه إلا بأزيد من فرد واحد أصلاً بخلاف مثل التغذية وغيره ثم ظهرت منه الخاصية التي سميناها في المباحث المتقدمة من هذا الكتاب بالاستخدام وهو توسط الإنسان غيره في سبيل رفع حوائجه ببسط سلطته وتحميل إرادته عليه ثم برز ذلك في صورة الرقاسة كرئيس المنزل ورئيس العشيرة ورئيس القبيلة ورئيس الأمة وبالطبع كان المتقدم المتعین من بين العدة أو لا أقواهم وأشجعهم ، ثم أشجعهم وأكثرهم مالاً وولداً وهكذا حتى ينتهي إلى أعلمهم بفنون الحكومة والسياسة وهذا هو السبب

(١) وليرجع في دلالة كل واحدة من الآيات إلى المحل المختص بها من هذا التفسير .

الابتدائي لظهور الوحيّة وقيامها على ساقها حتّى اليوم وسنستوفي البحث عنها فيما سيأتي إن شاء الله العزيز .

وخاصّة الاجتماع بتمام أنواعها (المنزلي وغيره) وإن لم تفارق الإنسانية في هذه الأدوار ولو برهة إلاّ أنّها كانت غير مشعور بها للإنسان تفصيلاً بل كانت تعيش وتنمو بتبع الخواصّ الأخرى المعنيّة بها للإنسان كالاستخدام والدفاع ونحو ذلك .

والقرآن الكريم يخبر أن أوّل ما نبّه الإنسان بالاجتماع تفصيلاً واعتنى بحفظه استقلالاً نبّهته به النبوة قال تعالى : وما كان الناس إلاّ أُمّة واحدة فاختلّفوا « يونس : ١٩ » وقال : كان الناس أُمّة واحدة فبعث الله النبيّين مبشّرين ومنذرين وأنزل معهم الكتاب بالحقّ ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه « البقرة : ٢١٣ » حيث ينبىء أن الإنسان في أقدم عهوده كانت أُمّة واحدة ساذجة لا اختلاف بينهم حتّى ظهرت الاختلافات وبانت المشاجرات فبعث الله الأنبياء وأنزل معهم الكتاب ليرفع به الاختلاف ، ويردّهم إلى وحدة الاجتماع محفوظة بالقوانين المشرّعة .

وقال تعالى : شرع لكم من الدين ما وصّى به نوحاً وما أوحينا إليك وما وصّينا به إبراهيم وموسى وعيسى أن أقيموا الدين ولا تتفرّقوا فيه « الشورى : ١٣ » فأنبأ أن رفع الاختلاف من بين الناس وإيجاد الاتحاد في كلمتهم إنّما كان في صورة الدعوة إلى إقامة الدين وعدم التفرّق فيه فالدين كان يضمن اجتماعهم الصالح .

والآية - كما ترى - تحكي هذه الدعوة ( دعوة الاجتماع والاتحاد ) عن نوح عليه السلام وهو أقدم الأنبياء أوّل الشريعة والكتاب ثمّ عن إبراهيم ثمّ عن موسى ثمّ عيسى عليهم السلام ، وقد كان في شريعة نوح وإبراهيم النزر اليسير من الأحكام ، وأوسع هؤلاء الأربعة شريعة موسى وتتبعه شريعة عيسى على ما يخبر به القرآن وهو ظاهر الأناجيل وليس في شريعة موسى - على ما قيل - إلاّ ستمائة حكم تقريباً .

فلم تبدء الدعوة إلى الاجتماع دعوة مستقلة صريحة إلاّ من ناحية النبوة في قلب الدين كما يصرّح به القرآن ، والتاريخ يصدّقه على ما سيحيي .

٣ - الاسلام وعنايته بالاجتماع : لا ريب أن الاسلام هو الدين الوحيد الذي

أسّس بنيانه على الاجتماع صريحاً ولم يهمل أمر الاجتماع في شأن من شؤونه فانظر - إن أردت زيادة تبصّر في ذلك - إلى سعة الأعمال الإنسانية التي تعجز عن إحصائها الفكرة وإلى تشعبها إلى أجناسها وأنواعها وأصنافها ثم أنظر إلى إحصاء هذه الشريعة الإلهية لها وإحاطتها بها وبسط أحكامها عليها ترى عجباً ثم أنظر إلى تقليبه ذلك كله في قالب الاجتماع ترى أنه أنفذ روح الاجتماع فيها غاية ما يمكن من الإنفاذ .

ثم خذ في مقايضة ما وجدته بسائر الشرائع الحقّة التي يعنني بها القرآن وهي شرائع نوح وإبراهيم وموسى وعيسى حتّى تعاین النسبة وتعرف المنزلة .  
وأما ما لا يعنني به القرآن الكريم من الشرائع كأديان الوثنيّة والصابئة و المانويّة والثنويّة وغيرها فالأمر فيها أظهر وأجلى .

وأما الأمم المتمدّنة وغيرها فالتاريخ لا يذكر من أمرها إلا أنها كانت تتبع ما ورثته من أقدم عهود الإنسانية من استتباع الاجتماع بالاستخدام ، واجتماع الأفراد تحت جامع حكومة الاستبداد والسلطة الملوكية فكان الاجتماع القومي والوطني والإقليمي يعيش تحت راية الملك والرئاسة ، ويهتدي بهداية عوامل السورانة والمكان وغيرهما من غير أن يعتني أمة من هذه الأمم عناية مستقلة بأمره ، وتجعله مورداً للبحث والعمل . حتّى الأمم المعظمة التي كانت لها سيادة الدنيا حينما شرقت شارقة الدين و أخذت في إشراقها وإنارتها أعني امبراطوريّة الروم والفرس فإنها لم تكن إلا قيصريّة وكسرويّة تجتمع أممها تحت لواء الملك والسلطنة ويتبعها الاجتماع في رشده ونموّه و يمكث بمكثها .

نعم يوجد فيما ورثوه أبحاث اجتماعيّة في مسفورات حكمائهم من أمثال سقراط وأفلاطن وأرسطو وغيرهم إلا أنها كانت أوراقاً وصحائف لا ترد مورد العمل ، ومثلاً ذهنيّة لا تنزل مرحلة العين والخارج ، والتاريخ الموروث أعدل شاهد على صدق ما ذكرناه .

فأول نداء قرع سمع النوع الإنساني ودعي به هذا النوع إلى الاعتناء بأمر الاجتماع .  
بجعله موضوعاً مستقلاً خارجاً عن زاوية الإهمال وحكم التبعية هو الذي نادى به صاعد .

الإسلام عليه أفضل الصلاة والسلام فدعى الناس بما نزل عليه من آيات ربه إلى سعادة الحياة وطيب العيش مجتمعين قال تعالى : وَأَنْ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السَّبِيلَ فَتَفْرُقَ بَكُمْ « الأنعام : ١٥٢ » وقال : واعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا إِلَى أَنْ قَالَ : وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ ( يشير إلى حفظ المجتمع عن التفرق والانشعاب ) وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ « آل عمران : ١٠٥ » وقال : إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِعَاءً لَسْتُ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ « الأنعام : ١٥٩ » إلى غير ذلك من الآيات المطلقة الداعية إلى أصل الاجتماع والاتحاد .

وقال تعالى : إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلَحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ « الحجرات : ١٠ » وقال : وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ « الأنفال : ٤٦ » وقال : وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى « المائدة : ٢ » وقال ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر « آل عمران : ١٠٤ » إلى غير ذلك من الآيات الأمر ببناء المجتمع الإسلامي على الاتفاق والاتحاد في حيازة منافعها ومزاياها المعنوية والمادية والدفاع عنه على ما سنوضحه بعض الإيضاح .

٤- اعتبار الاسلام رابطة الفرد والمجتمع : الصنع والإيجاد يجعل أولاً أجزاءاً ابتدائية لها آثار وخواص ثم يركبها ويؤلف بينها على ما فيهما من جهات البينونة فيستفيد منها فوائد جديدة مضافة إلى مالمالاً جزءاً من الفوائد المشهودة فالإنسان مثلاً له أجزاء وأعضاء وأعضاء وقوى لها فوائد متفرقة مادية وروحية ربما امتلقت فقويت وعظمت كمثل كل واحد من الأجزاء وثقل المجموع والتمكّن والانصراف من جهة إلى جهة وغير ذلك ، وربما لم تأتلف وبقيت على حال التباين والتفرق كالسمع والبصر والذوق والإرادة والحركة إلا أنها جميعاً من جهته الوحدة في التركيب تحت سيطرة الواحد الحادث الذي هو الإنسان ، وعند ذلك يوجد من الفوائد مالا يوجد عند كل واحد من أجزائه وهي فوائد جمّة من قبيل الفعل والانفعال والفوائد الروحية والمادية ، ومن فوائده حصول كثرة عجيبة في تلك الفوائد في عين الوحدة فإن المادة الإنسانية

كالنطفة مثلاً إذا استكملت نشأتها قدرت على إفراشيء من المادة من نفسها وتربيتها إنساناً تاماً آخر يفعل نظام ما كان يفعله أصله ومحتده من الأفعال المادية والروحية فأفراد الإنسان على كثرتها إنسان وهو واحد ، وأفعالها كثيرة عدداً واحدة نوعاً وهي تجتمع وتأتلف بمنزلة الماء يقسم إلى آنية فهي مياه كثيرة ذنوع واحد وهي ذات خواص كثيرة نوعها واحد وكلما جمعت المياه في مكان واحد قويت الخاصّة وعظم الأثر .

وقد اعتبر الإسلام في تربية أفراد هذا النوع وهدايتها إلى سعادتها الحقيقية هذا المعنى الحقيقي فيها ولا مناص من اعتباره قال تعالى : وهو الذي خلق من الماء بشراً فجعله نسباً وصهراً » الفرقان : ٥٤ « وقال : يا أيها الناس إننا خلقناكم من ذكروا نثى » الحجرات : ١٣ « وقال : بعضكم من بعض » آل عمران : ٩٥ .

وهذه الرابطة الحقيقية بين الشخص والمجتمع لا محالة تؤدي إلى كينونة أخرى في المجتمع حسب ما يمدّه الأشخاص من وجودهم وقواهم وخواصهم وآثارهم فيتكوّن في المجتمع سنخ ما للفرد من الوجود وخواص الوجود وهو ظاهر مشهود ، ولذلك اعتبر القرآن للأمة وجوداً وأجلاً وكتاباً وشعوراً وفهماً وعملاً وطاعة ومعصية فقال : ولكل أمة أجل فإذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون » الأعراف : ٣٤ « وقال : كل أمة تدعى إلى كتابها » الجاثية : ٢٨ « وقال : زيننا لكل أمة عملهم » الأنعام : ١٠٨ « وقال : منهم أمة مقتصدة » المائدة : ٦٦ « وقال : أمة قائمة يتلون آيات الله آل عمران : ١٣ « وقال : وهمت كل أمة برسولهم ليأخذوه وجادلوا بالباطل ليدحضوا به الحق فأخذتهم فكيف كان عقاب » غافر : ٥ « وقال : ولكل أمة رسول فإذا جاء رسولهم قضي بينهم بالقسط » يونس : ٤٧ .

ومن هنا ما نرى أن القرآن يعتني بتواريخ الأمم كاعتناهم بقصص الأشخاص بل أكثر حينما لم يتداول في التواريخ إلّا ضبط أحوال المشاهير من الملوك والعظماء ولم يشغل المورخون بتواريخ الأمم والمجتمعات إلّا بعد نزول القرآن فاشتغل بها بعض الاشتغال آحاد منهم كالمسعودي وابن خلدون حتّى ظهر التحوّل الأخير في التاريخ



النقلية بتبديل الأشخاص أمماً ، وأول من سنّه على مايقال : « أغوست كنت الفرنسي المتوفى سنة ١٨٥٧ الميلادية » .

وبالجملة لازم ذلك على مامرت الإشارة إليه تكون قوى وخواص اجتماعية قوية تقهر القوى والخواص الفردية عند التعارض والتضاد . على أن الحس والتجربة يشهدان بذلك في القوى والخواص الفاعلة والمنفعلة معاً فهمة الجماعة وإرادتها في أمر كما في موارد الغوغاءات وفي الهجمات الاجتماعية لا تقوم لها إرادة معارضة ولا مضادة من واحد من أشخاصها وأجزائها فلامفر للجزء من أن يتبع كله ويجري على ما يجري عليه حتى أنه يسلب الشعور والفكر من أفراد وأجزاءه ، وكذا الخوف العام والدهشة العامة كما في موارد الانهزام وانسلاخ الأمن والزلزلة والقحط والوباء أو ما هو دونها كالرسومات المتعارفة والأزياء القومية ونحوهما تضطر الفرد على الاتباع وتسلب عنه قوة الإدراك والفكر .

وهذا هو الملاك في اهتمام الإسلام بشأن الاجتماع ذلك الاهتمام الذي لا نجد ولن نجد ما مثله في واحد من الأديان الأخر ولا في سنن الملل المتمدنة ( ولعلك لا تكاد تصدق ذلك ) فإن تربية الأخلاق والغرائز في الفرد وهو الأصل في وجود المجتمع لا تكاد تنجح مع كينونة الأخلاق والغرائز المعارضة والمضادة القوية القاهرة في المجتمع إلا يسيراً لا قدر له عند القياس والتقدير .

فوضع أهم أحكامه وشرائعه كالصح والصلاة والجهاد والإفناق وبالجملة التقوى الديني على أساس الاجتماع ، وحافظ على ذلك مضافاً إلى قوى الحكومة الإسلامية المحافظة لشعائر الدين العامة وحدودها ، ومضافاً إلى فريضة الدعوة إلى الخير والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر العامة لجميع الأمة بجعل غرض المجتمع الإسلامي - وكل مجتمع لا يستغنى عن غرض مشترك - هي السعادة الحقيقية والقرب والمنزلة عند الله ، وهذا رقيب باطني لا يخفى عليه ما في سريرة الإنسان وسره - فضلاً عما في ظاهره - وإن خفي على طائفة الدعاة وجماعة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وهذا هو الذي ذكرنا أن الإسلام تفوق سنّة اهتمامه بشأن الاجتماع سائر السنن والطرائق .

٥- هل تقبل سنة الاسلام الاجتماعية الاجراء والبقاء ؟ ولعلك تقول لو كان ما ذكر من كون نظر الإسلام في تكوين المجتمع الصالح أرقى بناءً وأتقن أساساً حتى من المجتمعات التي كوّنّها الملل المتمدّنة المتروقية حقاً فما باله لم يقبل الإجراء إلا برهة يسيرة ثم لم يملك نفسه دون أن تبدل قيصرية وكسروية ؟ وتحول إمبراطورية أفجع وأشنع أعمالاً مما كان قبله بخلاف المدينة الغربية التي تستديم البقاء .

وهذا هو الدليل على كون مدينتهم أرقى وسنّتهم في الاجتماع أتقن وأشدّ استحكاماً ، وقد وضعوا سنّتهم الاجتماعية وقوانينهم الدائرة على أساس إرادة الأمة واقتراح الطباع والميول ثم اعتبروا فيها إرادة الأكثر واقتراحهم ، لاستحالة اجتماع الكل بحسب العادة إرادة ، وغلبة الأكثر سنّة جارية في الطبيعة مشهودة فإنما نجد كلاً من العلل المادية والأسباب الطبيعية مؤثرة على الأكثر لعلّ الدوام ، وكذا العوامل المختلفة المتنازعة إنما يؤثر منها الأكثر دون الكل ودون الأقل فمن العري أن يبني هيكل الاجتماع بحسب الغرض وبحسب السنن والقوانين الجارية فيه على إرادة الأكثر وأما فرضية الدين فليست في الدنيا الحاضرة إلا أمنية لا تتجاوز مرحلة الفرض ومثلاً عقلياً غير جائز النيل .

وقد ضمنت المدينة الحاضرة فيما ظهرت فيه من الممالك قوة المجتمع وسعادتها وتهذب الأفراد وطهارتهم من الرذائل وهي الأمور التي لا يرضيها المجتمع كالكذب والخيانة والظلم والجفاء والجفاف ونحو ذلك .

وهذا الذي أوردناه محصّل ما يختلج في صدور جمع من باحثينا معاصر الشرقيين وخاصة المحصلين من فضلائنا المتفكرين في المباحث الاجتماعية والنفسية غير أنهم وردوا هذا البحث من غير مورد فاختلط عليهم حق النظر . ولتوضيح ذلك نقول :

أما قولهم : إن السنّة الاجتماعية الإسلامية غير قابلة الجريان في الدنيا على خلاف سنن المدينة الحاضرة في جو الشرائط الموجودة ، ومعناه أن الأوضاع الحاضرة في الدنيا لا تلائم الأحكام المشرّعة في الإسلام فهو مسلم لكنّه لا ينتج شيئاً فإن جميع السنن الدائرة في الجامعة الإنسانية إنما حدثت بعد ما لم تكن وظهرت في حين

لم تكن عامّة الأوضاع والشرائط الموجودة إلا مناضة لهطاردة إِيَّاه فانهضت ونازعت السنن السابقة المستمرة المتعرّقة وربما اضطهدت و انهزمت في أوّل نهضتها ثم عادت ثانياً وثالثاً حتّى غلبت وتمكّنت وملكّت سيطرتها وربما بادت وانقرضت إذ لم يساعدها العوامل والشرائط بعد ، والتاريخ يشهد <sup>(١)</sup> بذلك في جميع السنن الدينيّة والدينيّة حتّى في مثل الديموقراطية والاشتراك ، وإلى مثله يشير قوله تعالى : « قدخلت من قبلكم سنن فسيروا في الأرض فانظروا كيف كان عاقبة المكذّبين » آل عمران : ١٣٧ « يشير إلى أنّ السنّة التي تصاحب تكذيب آيات الله لا تنتهي إلى عاقبة حسنة محمودة . فمجرد عدم انطباق سنّة من السنن على الوضع الإنسانيّ الحاضر ليس يكشف عن بطلانه وفساده بل هو من جملة السنن الطبيعيّة الجارية في العالم لتتّميم كينونة الحوادث الجديدة إثر الفعل والانفعال وتنازع العوامل المختلفة .

والإسلام كسائر السنن من جهة النظر الطبيعيّ والاجتماعيّ وليس بمستثنى من هذه الكلّيّة فعاله من حيث التقدّم والتأخّر والاستظهار بالعوامل والشرائط حال سائر السنن وليس حال الإسلام اليوم - وقد تمكّن في نفوس مايزيد على أربعمائة مليون من أفراد البشر ونشأ في قلوبهم - بأضعف من حاله في الدنيا زمان دعوة نوح وإبراهيم ومحمد ﷺ وقد قامت دعوة كل منهم بنفس واحدة ولم تكن تعرف الدنيا وقتئذ غير الفساد ثمّ انبسطت وتعرّقت وعاشت واتّصل بعضها ببعض فلم ينقطع حتّى اليوم .

وقد قام رسول الله ﷺ بالدعوة ولم يكن معه من يستظهره يومئذ إلا رجل وامرأة ثمّ لم يزل يلحق بهم واحد بعد واحد واليوم يوم العسرة كلّ العسرة حتّى أتاهم

(١) ومن أوضح الشواهد أنّ السنّة الديموقراطية بعد الحرب العالمية الأولى ( وهى اليوم السنّة العالمية المرضية الوحيدة ) تحولت فى روسيا إلى الشيوعية والحكومة الاشتراكية ثم لحق لها بعد الحرب العالمية الثانية ممالك أوروبا الشرقية ومملكة الصين فخسرت بذلك صفقة الديموقراطية فيما يقرب من نصف المجتمع البشرى . وقد أعلنت المجتمعات الشيوعية قبل سنة تقريباً أنّ قائدها الفقيه «استالين» كان قد حرف مدى حكومته وهو ثلاثون سنة تقريباً بعد حكومة لينين الحكومة الاشتراكية إلى الحكومة الفردية الاستبدادية وحتى اليوم لا تزال تؤمن به طائفة بعد الكفر ، وترتد عنها طائفة بعد الإيمان ، وهى تطوى وتبسط ، وهناك نماذج وامثلة أخرى كثيرة فى التاريخ .

نصر الله فتشكّلوا مجتمعاً صالحاً ذا أفراد يغلب عليهم الصلاح والتقوى ومكثوا برهة على الصلاح الاجتماعيّ حتّى كان من أمر الفتن بعد رسول الله ﷺ ما كان .

وهذه الأنموذج اليسير على قصر عمره وضيق نطاقه لم يلبث حتّى انبسط في أقلّ من نصف قرن على مشارق الأرض ومغاربها ، وحوّل التاريخ تحويلاً جوهرياً يشاهد آثاره الهامة إلى يومنا وستدوم ثمّ تدوم .

ولا يستطيع أن يستنكف الأبحاث الاجتماعية والنفسية في التاريخ النظريّ عن الاعتراف بأنّ المنشأ القريب والعامل العامّ للتحوّل المعاصر المشهود في الدنيا هو ظهور السّنة الإسلامية وطلوعها ولم يهمل جلّ الباحثون من أوربه استيفاء البحث عن تأثيرها في جامعة الإنسان إلّا لعصبية دينيّة أو علل سياسيّة وكيف يسع لباحث خبير - لو أنصف النظر - أن يسمّي النهضة المدنيّة الحديثة نهضة مسيحيّة ويعدّ المسيح ﷺ قائدها وحامل لوائها والمسيح يصرّح <sup>(١)</sup> بأنّه إنّما يهتمّ بأمر الروح ولا يشغل بأمر الجسم ولا يتعرّض لشأن الدولة والسياسة ؛ وهوذا الإسلام يدعو إلى الاجتماع والتآلف ويتصرّف في جميع شؤون المجتمع الإنسانيّ وأفراده من غير استثناء فهل هذا الصّفح والإغماض منهم إلّا لإطفاء نور الإسلام (ويأبى الله إلّا أن يتمّ نوره) وإخماد ناره عن القلوب بغياً وعدواً <sup>(٢)</sup> حتّى يعود جنسيّة لأثر لها إلّا أثر الأنسال المنشعبة .

وبالجملة قد أثبت الإسلام صلوحه لهداية الناس إلى سعادتهم وطيب حياتهم ، وما هذا شأنه لا يسمّى فرضيّة غير قابلة الانطباق على الحياة الإنسانيّة ، ولا مأبوساً من ولاية أمر الدنيا يوماً ( مع كون مقصده سعادة الإنسان الحقيقيّة ) وقد تقدّم في تفسير قوله : كان الناس أمة واحدة «البقرة : ٢١٣» أنّ البحث العميق في أحوال الموجودات الكونيّة يؤدّي إلى أنّ النوع الإنسانيّ سيبلغ غايته وينال بغيته وهي كمال ظهور الإسلام بحقيقته في الدنيا وتولّيه التامّ أمر المجتمع الإنسانيّ ، وقد وعده الله تعالى طبق هذه النظريّة في كتابه العزيز قال : فسوف يأتي الله بقوم يحبّهم ويحبّونه أدّلة على المؤمنين أعزّة على الكافرين لا يخافون في الله لومة لائم » المائدة : ٥٤ » وقال : وعد الله المّذين

آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الأرض كما استخلف الذين من قبلهم وليمكنن لهم دينهم الذي ارتضى لهم وليبدلنهم من بعد خوفهم أمناً يعبدونني لا يشركون بي شيئاً الآية « النور : ٥٥ » وقال : أن الأرض يرثها عبادي الصالحون « الأنبياء : ١٠٥ » إلى غير ذلك من الآيات .

وهنا جهة أخرى أغفلها هؤلاء في بحثهم وهي أن الاجتماع الإسلامي شعاره الوحيد هو اتباع الحق في النظر والعمل ، والاجتماع المدني الحاضر شعاره اتباع ما يراه ويريده الأكثر ، وهذان الشعاران يوجبان اختلاف الغاية في المجتمع المتكون فغاية الاجتماع الإسلامي السعادة الحقيقية العقلية بمعنى أن يأخذ الإنسان بالاعتدال في مقتضيات قواه فيعطي للجسم مشتهياته مقدارما لا يعوقه عن معرفة الله من طريق العبودية بل يكون مقدمة توصل إليها وفيه سعادة الإنسان بسعادة جميع قواه ، وهي الراحة الكبرى ( وإن كنا لندر كها اليوم حق الإدراك لاختلال التربية الإسلامية فينا ) ولذلك وضع الإسلام قوانينه على أساس مراعاة جانب العقل المجبول على اتباع الحق ، وشدّد في المنع عما يفسد العقل السليم وألقى ضمان إجراء الجميع من الأعمال والأخلاق والمعارف الأصلية إلى عهدة المجتمع مضافاً إلى ما تحفظ عليه الحكومة والولاية الإسلامية من إجراء السياسات والحدود وغيرها . وهذا على أي حال لا يوافق طباع العامة من الناس ويدفعه هذا الانغمار العجيب في الأهواء والأمانى الذي نشاهده من كافة المترفين والمعدمين ويسلب حرّيتهم في الاستلذاذ والتلهيّ والسبعيّة والاقتراس إلا بعد مجاهدة شديدة في نشر الدعوة و بسط التربية على حدّ سائر الأمور الراقية التي يحتاج الإنسان في التلبّس بها إلى همّة قاطعة وتدرّب كافٍ وتحفّظ على ذلك مستدام .

وأما غاية الاجتماع المدني الحاضر فهي التمتع من المادّة ومن الواضح أن هذه يستتبع حياة إحساسية تتبع ما يميل إليه الطبع سواء وافق ما هو الحق عند العقل أولم يوافق بل إنما يتّبع العقل فيما لا يخالف غايته وغرضه .

ولذلك كانت القوانين تتبع في وضعها وإجرائها ما يستدعيه هوى أكثرية المجتمع

وميول طباعهم ، وينحصر ضمان الإجراء في مواد القانون المتعلقة بالأعمال ، وأما الأخلاق والمعارف الأصلية فلا ضامن لإجرائها بل الناس أحرار في التلبس بها و تبعيتها وعدمه إلا أن تراحم القانون في مسيره فتمنع حينئذ .

ولازم ذلك أن يعتاد المجتمع الذي شأنه ذلك بما يوافق هواه من ردائل الشهوة والغضب فيستحسن كثير أمما كان يستقبحه الدين ، وأن يستمرسل باللعب بغضائل الأخلاق والمعارف العالية مستظهاً بالحرية القانونية .

ولازم هذا اللازم أن يتحول نوع الفكرة عن المجرى العقلي إلى المجرى الإحساسي العاطفي فربما كان الفجور والفسق في مجرى العقل تقوى في مجرى الميول والإحساسات وسمي فتوة وبشراً وحسن خلق كمعظم ما يجري في أروبه بين الشبان ، وبين الرجال والنساء المحصنات أو الأبنكار ، وبين النساء والكلاّب ، وبين الرجال وأولادهم ومغارمهم ، وما يجري في الاحتفالات ومجالس الرقص وغير ذلك مما ينقبض عن ذكره لسان المتأدب بأدب الدين .

وربما كان عاديّات الطريق الديني غرائب وعجائب مضحكة عندهم وبالعكس كل ذلك لاختلاف نوع الفكرة والإدراك باختلاف الطريق ولا استفاد في هذه السنن الإحساسية من التعقل - كما عرفت - إلا بمقدار ما يسوى به الطريق إلى التمتع والتلذذ فهو الغاية الوحيدة التي لا يعارضها شيء ولا يمنع منها شيء إلا في صورة المعارضة بمثلها حتى إنك تجد بين مشروعات القوانين الدائرة أمثال « الانتحار » و « دمل » وغيرهما ، فللنفس ما تريده وتهويه إلا أن يزاحم ما يريده ويهواه المجتمع ! .

إذا تأملت هذا الاختلاف تبين لك وجه أو فقيّة سنّة المجتمع الغربي لمذاق الجامعة البشرية دون سنّة المجتمع الديني غير أنّه يجب أن يتذكر أن سنّة المدنيّة الغربيّة وحدها ليست هي الموافقة لطباع الناس حتى ترجع بذلك وحدها بل جميع السنن المعمولة الدائرة في الدنيا بين أهلها من أقدم أعصار الإنسانية إلى عصرنا هذا من سنن البداوة والحضارة تشترك في أن الناس يرجعونها على الدين الداعي إلى الحق في أول ما يعرض عليهم لخضوعهم للوثنيّة الماديّة .

ولوثأملت حقّ التأمل وجدت هذه الحضارة العاصرة ليست إلّا مؤلفة من سنن الوثنية الأولى غير أنّها تحوّلت من حال الفردية إلى حال الاجتماع ، ومن مرحلة السذاجة إلى مرحلة الدقة الفنية .

والذي ذكرناه من بناء السنة الإسلامية على اتباع الحقّ دون موافقة الطبع من أوضح الواضحات في بيانات القرآن قال تعالى : هو الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحقّ » التوبة : ٣٤ « وقال تعالى : والله يقضي بالحقّ » المؤمن : ٢٠ « وقال في وصف المؤمنين : وتوا صوابا بالحقّ » العصر : ٣ « وقال : لقد جئناكم بالحقّ ولكن أكثركم للحقّ كارهون » الزخرف : ٧٨ « فاعترف بأنّ الحقّ لا يوافق طباع الأكثرين وأهواءهم ، ثمّ ردّ لزوم موافقة أهواء الأكثرية بأنّه يؤول إلى الفساد فقال : بل جاءهم بالحقّ وأكثرهم للحقّ كارهون ولو اتبع الحقّ أهواءهم لفسدت السموات والأرض ومن فيهنّ بل أتيناهم بذكرهم فهم عن ذكرهم معرضون » المؤمنون : ٧١ « ولقد صدّق جريان الحوادث وتراكم الفساد يوماً فيوماً ما بيّنه تعالى في هذه الآية . وقال تعالى : فمادّا بعد الحقّ إلّا الضلال فأنسى تصرفون » يونس : ٣٢ « والآيات في هذا المعنى وما يقرب منه كثيرة جداً وإن شئت زيادة تبصّر فيه فراجع سورة يونس فقد كرّر فيه ذكر الحقّ بضعاً وعشرين مرّة . وأما قولهم : إنّ اتباع الأكثر سنة جارية في الطبيعة فلا ريب أنّ الطبيعة تتّبع الأكثر في آثارها إلّا أنّها ليست بحيث تبطل أو تعارض وجوب اتباع الحقّ فإنّها نفسها بعض مصاديق الحقّ فكيف تبطل نفسها .

توضيح ذلك يحتاج إلى بيان أمور : أحدها أنّ الأمور الخارجية التي هي أصول عقائد الإنسان العلمية والعملية تتّبع في تكوينها وأقسامها تحوّلها نظام العلوية والمعلولية وهو نظام دائم ثابت لا يقبل الاستثناء أطبق على ذلك المحصلون من أهل العلم والنظر وشهد به القرآن على ما مرّ<sup>(١)</sup> فالجريان الخارجي لا يتخلّف عن الدوام والثبات حتّى أنّ الحوادث الأكثرية الوقوع التي هي قياسية هي في أنّها أكثرية دائمة ثابتة . مثلاً النار التي تفعل السخونة غالباً بالقياس إلى جميع مواردّها « سخونتها الغالبية » أنردائم لها وهكذا ، وهذا هو الحقّ .

(١) في الكلام على الإعجاز في الجزء الأول من الكتاب .

والثاني : أن الإنسان بحسب الفطرة يتبع ما وجدته أمراً واقعياً خارجياً بذوه  
فهو يتبع الحق بحسب الفطرة حتى أن من ينكر وجود العلم الجازم إذا أُلقي إليه  
قول لا يجد من نفسه التردد فيه خضع له بالقبول .

والثالث : أن الحق كما عرفت هو الأمر الخارجي الذي يخضع له الإنسان في  
اعتقاده أو يتبعه في عمله وأما نظر الإنسان وإدراكه فإنما هو وسيلة يتوسل بها إليه  
كلمة بالذنب إلى المرمى .

إذا عرفت هذه الأمور تبين لك أن الحقيقة وهي دوام الوقوع أو كثرة الوقوع  
في الطبيعة الراجعة إلى الدوام والثبات أيضاً إنما هي صفة الخارج الواقع وقوعاً دائماً  
أو أكثرية دون العلم والإدراك وبعبارة أخرى هي صفة الأمر المعلوم لا صفة العلم  
فالوقوع الدائم والأكثرية أيضاً بوجه من الحق ، وأما آراء الأكرهين وأنظارهم و  
اعتقاداتهم في مقابل الأقلين فليست بحق دائماً بل ربما كانت حقاً إذا طبقت الواقع  
وربما لم تكن إذا لم تطابق وحينئذ فلا ينبغي أن يخضع لها الإنسان ولأنه يخضع  
لها لو تنبّه بالواقع فإنك إذا أيقنت بأمر ثم خالفك جميع الناس فيه لم تخضع بالطبع  
لنظرهم وإن اتبعتم فيه ظاهراً فإنما تتبعهم لخوف أحياء أو عامل آخر لا لأنه حق  
واجب الاتباع في نفسه ، ومن أحسن البيان في أن رأي الأكره ونظرهم لا يجب أن يكون حقاً  
واجب الاتباع قوله تعالى : بل جاءهم بالحق وأكثرهم المحق كلهم «المؤمنون : ٧٠»  
فلو كان كل ما يراه الأكره حقاً لم يمكن أن يكرهوا الحق ويعارضوه .

وبهذا البيان يظهر فساد بناء اتباع الأكرهية على سنة الطبيعة فإن هذه السنة  
جارية في الخارج الذي يتعلق به العلم دون نفس العلم والفكر والذي يتبعه الإنسان  
من هذه السنة في إراداته وحركاته إنما هو ما في الخارج من أكثرية الوقوع لما اعتقده  
الأكثرون أعني أنه يبني أفعاله وأعماله على الصلاح الأكثرية وعليه جرى القرآن في  
حكم تشريعاته ومصلحتها قال تعالى : ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج ولكن يريد  
ليطهركم وليتم نعمته عليكم لعلكم تشكرون «المائدة : ٦» وقال تعالى : كتب عليكم



الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون «البقرة : ١٨٣» إلى غير ذلك من الآيات المشتملة على ملاكات غالية الوقوع للأحكام المشرفة .  
وأما قولهم : إن المدنية المعاصرة سمحت للممالك المترقية سعادة المجتمع و هذب الأفراد وطهرهم عن الرذائل التي لا يرتضيها المجتمع فكلام غير خال من الخلط والاشتباه .

وكان مرادهم من السعادة الاجتماعية تفوق المجتمع في عدتها وقوتها وتعاليمها في استفادتها من المنابع المادية وقد عرفت كراراً أن الإسلام لا يعد ذلك سعادة والبحث البرهاني أيضاً يؤيده بل السعادة الإنسانية أمر مؤلف من سعادة الروح والبدن وهي تنعم الإنسان من النعم المادية وتحلّيه بفضائل الأخلاق والمعارف الحقّة الإلهية وهي التي تضمن سعادته في الحياة الدنيا والحياة الأخرى وأما الانغمار في لذات المادة مع إهمال سعادة الروح فليس عنده إلا شقاء .

وأما استعجابهم بما يرون من الصدق والصفاء والأمانة والبشر وغير ذلك فيما بين أفراد الملل المترقية فقد اختلط عليهم حقيقة الأمر فيه . وذلك أن جلّ المتفكرين من باحثينا معاشر الشرقيين لا يقدرون على التفكير الاجتماعي وإنما يتفكرون تفكراً فردياً فالذي يراه الواحد منّا نصب العين أنّه موجود إنسانيّ مستقلّ عن كلّ الأشياء غير مرتبط بها ارتباطاً تبطل استقلاله الوجودي (مع أن الحقّ خلافه ) ثمّ لا يتفكر في حياته إلا لجلب المنافع إلى نفسه ودفع المضارّ عن نفسه فلا يشغل إلا بشأن نفسه وهو التفكير الفرديّ ، ويستتبع ذلك أن يقيس غيره على نفسه فيقضي فيه بما يقضي على هذا النحو من الاستقلال . وهذا القضاء إن صحّ فإنّما يصحّ فيمن يجري في تفكره هذا المجرى وأما من يتفكر تفكراً اجتماعياً ليس نصب عينيه إلا أنّه جزء غير منفكّ ولا مستقلّ عن المجتمع وأنّ منفعه جزء من منافع مجتمعه يرى خير المجتمع خير نفسه وشره شره نفسه وكلّ وصف وحال له وصفاً وحالاً لنفسه فهذا الإنسان يتفكر نحواً آخر من التفكير ولا يشغل في الارتباط بغيره إلا بمن هو خارج عن مجتمعه وأما اشتغاله بأجزاء مجتمعه فلا يهتمّ به ولا يقدّره شيئاً .

واستوضح ذلك بما نوره من المثل: الإنسان مجموع مؤلف من أعضاء وقوى عديدة تجتمع الجميع نوع اجتماع يعطيها وحدة حقيقية نسميها الإنسانية يوجب ذلك استهلاك الجميع ذاتاً وفعلات تحت استقلاله فالعين والأذن واليد والرجل تبصر وتسمع وتبسط وتمشي للإنسان، وإنما يلتذ كل بفعله في ضمن التذاذ الإنسان به، وكل واحدة من هذه الأعضاء والقوى همها أن ترتبط بالخارج الذي يريد الإنسان الواحد الارتباط به بخير أو شر فالعين والأذن أو اليد أو الرجل إنما تريد الإحسان أو الإساءة إلى من يريد الإنسان الإحسان أو الإساءة إليه من الناس مثلاً، وأما معاملتها بعضها مع بعض والجميع تحت لواء الإنسانية الواحدة فقلما يتفق أن يسيء بعضها إلى بعض أو يتضرر بعضها ببعض.

فهذا حال أجزاء الإنسان وهي تسير سيراً واحداً اجتماعياً، وفي حكمه حال أفراد مجتمع إنساني إذا تفكروا تفكيراً اجتماعياً فصالحهم وتقواهم أو فسادهم وإجرامهم وإحسانهم وإساءتهم إنما هي ما للمجتمع من هذه الأوصاف إذا أخذنا شخصية واحدة.

وهكذا صنع القرآن في قضاؤه على الأمم والأقوام التي ألجأتهم التبعصبات المذهبية أو القومية أن يتفكروا تفكيراً اجتماعياً كاليهود والأعراب وعدة من الأمم السالفة فتراه يؤاخذ اللاحقين بذنوب السابقين، ويعاتب الحاضرين ويوبخهم بأعمال الغائبين والماضين كل ذلك لأنه القضاء الحق فيمن يتفكر فكيراً اجتماعياً، وفي القرآن الكريم من هذا الباب آيات كثيرة لاحاجة إلى نقلها.

نعم مقتضى الأخذ بالنصفة أن لا يضطهد حق الصالحين من الأفراد بذلك إن وجدوا في مجتمع واحد فإنيهم وإن عاشوا بينهم واختلطوا بهم إلا أن قلوبهم غير متقدرة بالفكر الفاسد والمرض المتبطن الفاشي في مثل هذا المجتمع، وأشخاصهم كالأجزاء الزائدة في هيكله وبنيته، وهكذا فعل القرآن في آيات العتاب العام فاستثنى الصالحاء ولا برار.

ويتبين مما ذكرنا أن القضاء بالصالح والصلاح والطلاح على أفراد المجتمعات المتمددة

الراقية على خلاف أفراد الأمم الأخرى لا ينبغي أن يبني على ما يظهر من معاشرتهم ومخالطتهم فيما بينهم وعيشتهم الداخلية بل بالبناء على شخصيتهم الاجتماعية البارزة في مماساتها ومصاكتها سائر الأمم الضعيفة ومخالطتها الحيوية سائر الشخصيات الاجتماعية في العالم . فهذه هي التي يجب أن تراعى وتعتبر في القضاء بصلاح المجتمع وطلاحه وسعادته وشقاؤه وعلى هذه المجرى يجب أن يجري باحثونائهم إن شاؤوا فليستعجبوا وإن شاؤوا فليستعجبوا .

ولعمري لو طالع المطالع المتأمل تاريخ حياتهم الاجتماعية من لدن النهضة الحديثة الأوربية وتعمق فيما عاملوا به غيرهم من الأمم والأجيال المسكينة الضعيفة لم يلبث دون أن يرى أن هذه المجتمعات التي يظهرون أنهم امتلأوا رافة ونصحاً للبشر يفدون بالدماء والأموال في سبيل الخدمة لهذا النوع وإعطاء الحرية والأخذ بيد المظلوم المهنوم حقاً وإلغاء سنة الاسترقاق والأسرى يرى أنهم لاهم لهم إلا استعباد الأمم الضعيفة مساكين الأرض ما وجدوا إليه سبيلاً بما وجدوا إليه من سبيل فيوماً بالقهر ، ويوماً بالاستعمار ، ويوماً بالاستملاك ، ويوماً بالقيمومة ، ويوماً باسم حفظ المنافع المشتركة ، ويوماً باسم الإعانة على حفظ الاستقلال ، ويوماً باسم حفظ الصلح ودفع ما يهدده ، ويوماً باسم الدفاع عن حقوق الطبقات المستأصلة المحرومة ويوماً ... ويوماً ... والمجتمعات التي هذا شأنها لا ترضى الفطرة الإنسانية السليمة أن تصفها بالصالح أو تذعن لها بالسعادة وإن اغمضت النظر عما يشخصه قضاء الدين وحكم الوحي والنبوة من معنى السعادة .

وكيف ترضى الطبيعة الإنسانية أن تجهز أفرادها بما تجهزها على السواء ثم تناقض نفسها فتعطي بعضاً منهم عهداً أن يتملكوا الآخرين تملكاً يبيح لهم دماءهم وأعراضهم وأموالهم ، ويسوي لهم الطريق إلى اللعب بمجامع حياتهم ووجودهم والتصرف في إدراكهم وإرادتهم بما لم يلقه ولا قاساه إنسان القرون الأولى . والمعول في جميع ما ذكره تواريخ حياة هؤلاء الأمم وما يقاسيه الجيل الحاضر من أيديهم فإن سمى ما عندهم سعادة وصلاًحاً فلتكن بمعنى التحكّم وإطلاق المشيئة .

٦ - بماذا يتكون ويعيش الاجتماع الاسلامي ؟ لا ريب أن الاجتماع أي اجتماع كان إنما يتحقق ويحصل بوجود غاية واحدة مشتركة بين أفرادها المتشتملة وهو الروح الواحدة السارية في جميع أطرافه التي تتحد بها نوع اتحاد ، وهذه الغاية والغرض في نوع الاجتماعات المتكونة غير الدينية إنما هي غاية الحياة الدنيوية للإنسان لكن على نحو الاشتراك بين الأفراد لاعلى نحو الانفراد وهي التمتع من مزايا الحياة المادية على نحو الاجتماع .

والفرق بين التمتع الاجتماعي والانفرادي من حيث الخاصية أن الإنسان لو استطاع أن يعيش وحده كان مطلق العنان في كل واحد من تمتعاته حيث لا معارض له ولا رقيب إلا ما قيد به بعض جهازاته بعضاً فإنه لا يقدر أن يستنشق كل الهواء فإن الرمة لانسعه وإن اشتهاه ، ولا يسهه أن يأكل من المواد الغذائية لا إلى حد فإن جهاز الهاضمة لا يتحمله فهذا حاله بقياس بعض قواه وأعضائه إلى بعض ، وأما بالنسبة إلى إنسان آخر مثله فإذا كان لاشريك له في ما يستفيد منه من المادة على الفرض فلا سبب هناك يقتضي تضيق ميدان عمله ، ولا تحديد فعل من أفعاله وعمل من أعماله .

وهذا بخلاف الإنسان الواقع في ظرف الاجتماع وساحته فإنه لو كان مطلق العنان في إراداته وأعماله لآذى ذلك إلى التمانع والتراحم الذي فيه فساد العيش و هلاك النوع وقد بيننا ذلك في مباحث النبوة السابقة أوفى بيان .

وهذا هو السبب الوحيد الذي يدعو إلى حكومة القانون الجاري في المجتمع غير أن المجتمعات الهمجية لا تنتبه لوضعها عن فكر وروية وإنما يكون الآداب والسنن فيها المشاجرات والمنازعات المتوفرة بين أفرادها فتضطر الجميع إلى رعاية أمور تحفظ مجتمعهم بعض الحفظ ، ولما لم تكن مبنية على أساس مستحكم كانت في معرض النقص والإبطال تتغير سريعاً وتقرض ، ولكن المجتمعات المتمدنة تبنيه على أساس قويم بحسب درجاتهم في المدنية والحضارة فيرفعون به التضاد والتمايع الواقع بين الإرادات وأعمال المجتمع بتعديلها بوضع حدود وقيود لها ثم ركز القدرة والقوة في مركز عليه ضمان إجراء ما ينطق به القانون .

ومن هنا يظهر أولاً : أن القانون حقيقة هو ما تعدّل به إرادات الناس وأعمالهم برفع التزاحم والتمانع من بينهما بتحديددها .

وثانياً : أن أفراد المجتمع الذي يحكم فيه القانون أحرار فيما وراءه كما هو مقتضى تجهيز الإنسان بالشعور والإرادة بعد التعديل ، ولذا كانت القوانين الحاضرة لا تتعرض لأمر المعارف الإلهية والأخلاق ، وصار هذان المهمتان يتصوران بصورة يصورهما بها القانون فيتصالحان ويتوافقان معه على ما هو حكم التبيعية فيعودان عاجلاً أو آجلاً رسوماً ظاهريةً فاقدة للصفاء المعنوي ، ولذلك السبب أيضاً ما نشاهده من لعب السياسة بالدين فيوماً تقضي عليه وتدحضه ، ويوماً تميل إليه فتبالغ في إعلاء كلمته ، ويوماً تطوي عنه كشحاً فتخلّيه وشأنه .

و ثالثاً : أن هذه الطريقة لا تخلو عن نقص فإن القانون وإن حمل ضمان إجراءاته على القدرة التي ركزه في فرد أو أفراد لكن لا ضمان على ضمان إجراءاته بالأخيرة بمعنى أن منبع القدرة والسلطان لومال عن الحق وحول سلطة النوع على النوع إلى سلطة شخصه على النوع وانقلبت الدائرة على القانون لم يكن هناك ما يقهر هذا القاهر فيحوّله إلى مجراه العدل ، وعلى هذا القول شواهد كثيرة ممّا شاهدناه في زماننا هذا وهو زمان الثقافة والمدنية فضلاً عما لا يحصى من الشواهد التاريخية ، وأضف إلى هذا النقص نقصاً آخر وهو خفاء نقض القانون على القوة المجبرية أحياناً أو خروجه عن حومة قدرته . (ولنرجع إلى أول الكلام)

وبالجملة الاجتماعات المدنية توحيدها الغاية الواحدة التي هي التمتع من مزايا الحياة الدنيا وهي السعادة عندهم لكن الإسلام لما كان يرى أن الحياة الإنسانية أوسع مداراً من الحياة الدنيا المادية بل في مدارحياته الحياة الأخروية التي هي الحياة ، ويرى أن هذه الحياة لا تنفع فيها إلا المعارف الإلهية التي تنحلّ بجملتها إلى التوحيد ، ويرى أن هذه المعارف لا تنحفظ إلا بمكارم الأخلاق وطهارة النفس من كل رذيلة ، وترى أن هذه الأخلاق لا تتم ولا تكمل إلا بحياة اجتماعية صالحة معتمدة على عبادة الله سبحانه والخضوع لما تقتضيه ربوبيته ومعاملة الناس على أساس العدل الاجتماعي أخذ ( أعني الإسلام ) الغاية التي يتكوّن عليها المجتمع البشري ويتوحد بها دين

التوحيد ثم وضع القانون المذمي وضعه على أساس التوحيد ، ولم يكثف فيه على تعديل الإرادات والأفعال فقط بل تَمَمَّه بالعباديات وأضاف إليها المعارف الحقّة والأخلاق الفاضلة .

ثم جعل ضمان إجرائها في عهدة الحكومة الإسلامية أو لا ثم في عهدة المجتمع نائياً وذلك بالتربية الصالحة علماً وعملاً والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .  
ومن أهم ما يشاهد في هذا الدين ارتباط جميع أجزائه ارتباطاً يؤدي إلى الوحدة التامة بينها بمعنى أن روح التوحيد سارية في الأخلاق الكريمة التي يندب إليها هذا الدين ، وروح الأخلاق منتشرة في الأعمال التي يكلف بها أفراد المجتمع فالجميع من أجزاء الدين الإسلامي ترجع بالتحليل إلى التوحيد والتوحيد بالتركيب يصير هو الأخلاق والأعمال فلونزل لكان هي ولوصعدت لكانت هو . إليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه .

فان قلت : ما أورد من النقص على القوانين المدنية فيما إذا عصت القوة المجبرية عن إجرائها أو فيما يخفى عليها من الخلاف مثلاً وارد بعينه على الإسلام وأوضح الدليل عليه ما نشاهده من ضعف الدين وزوال سيطرته على المجتمع الإسلامي ، وليس إلا لفقدانه من يحتمل نواحيسه على الناس يوماً !

قلت : حقيقة القوانين العامة سواء كانت إلهية أو بشرية ليست إلا صوراً ذهنية في أذهان الناس وعلومها تحفظها الصدور وإنما ترد مورد العمل وتقع موقع الحسن بالإرادات الإنسانية التي تتعلق بها فمن الواضح أن لو عصت الإرادات لم توجد في الخارج ما تنطبق عليه القوانين . وإنما الشأن فيما يحفظ به تعلق هذه الإرادات بالوقوع حتى تقوم القوانين على ساقها والقوانين المدنية لا تهتم بأزيد من تعليق الأفعال بالإرادات أعني إرادة الأكثرية ثم لم يهتموا بما تحفظ به هذه الإرادة ؛ فمهما كانت الإرادة حية شاعرة فاعلة جرى بها القانون وإذامات من جهة انحطاط يعرض لنفوس الناس وهرم يطرأ على بنية المجتمع ، أو كانت حية لكنها فقدت صفة الشعور والإدراك لانغمار المجتمع في الملاهي وتوسعه في الإتراف والتمتع ، أو كانت حية شاعرة لكنها

فقدت التأثير لظهور قوة مستبدة فائقة غالبية تفهر إرادتها إرادة الأكثرية، وكذا في الحوادث التي لا سبيل للقوة المجرية على الوقوف عليها كالجنايات السرية أو لا سبيل لها إلى بسط سيطرتها عليها كالحوادث الخارجة عن منطقة نفوذها ففي جميع هذه الموارد لانئال الأمة أمنيته من جريان القانون وانحفاظ المجتمع عن التفساد والتلاشي، وعمدة الانشعابات الواقعة في الأهم الأوريسمة بعد الحرب العالمية الكبرى الأولى والثانية من أحسن الأمثلة في هذا الباب.

وليس ذلك (أعني انتقاض القوانين وتفساد المجتمع وتلاشيهِ) إلا لأن المجتمع لم يهتم بالسبب الحافظ لإرادات الأمة على قوتها و سيطرتها وهي الأخلاق العالية إذ لا تستمد الإرادة في بقائها واستدامة حياتها إلا من الخلق المناسب لها كما بين ذلك في علم النفس فلولا استقرار السنّة القائمة في المجتمع واعتماد القانون الجاري فيه على أساس قويم من الأخلاق العالية كانت كشجرة اجتثت من فوق الأرض مالها من قرار. واعتبر في ذلك ظهور الشيوعية فليست إلا من مواليد الديمقراطية أنتجها إتراف طبقة من طبقات المجتمع وحرمان آخرين فكان بعداً شاسعاً بين نقطتي المساواة وفقدان النصف، والسخط وتراكم الغيظ والحقق، وكذا في الحرب العالمية التي وقعت مرّة بعد مرّة وهي تهدد الإنسانية نائلة وقد أفسدت الأرض وأهلكت الحرث والنسل ولا عامل لها إلا غريزة الاستكبار والشره والطمع. هذا.

ولكن الإسلام بنى سنّته الجارية وقوانينه الموضوعة على أساس الأخلاق وبالحق في تربية الناس عليها الكون القوانين الجارية في الأعمال في ضمانها وعلى عهدتها فهي مع الإنسان في سرّه وعلا نيته وخلوته وجلوته تؤدّي وظيفتها وتعمل عملها أحسن ممّا يؤدّيه شرطي مراقب أو أيّ قوة تبذل عنايتها في حفظ النظم.

نعم تعني المعارف العمومية في هذه الممالك بتربية الناس على الأخلاق المحمودة، وتبذل جهدها في حضّ الناس وترغيبهم إليها لكن لا ينفعهم ذلك شيئاً:

أما أولاً فلأنّ المنشأ الوحيد لرذائل الأخلاق ليس إلا الإسراف والإفراط في التمتع الماديّ و الحرمان البالغ فيه؛ وقد أعطت القوانين للناس الحرّة التامة

فيه فأتممت بعضاً وحرمت آخرين فهل الدعوة إلى فضائل الأخلاق و الترغيب عليها  
إلا دعوة إلى المتناقضين أو طلباً للجمع بين الضدين ؟

على أن هؤلاء كما عرفت يتفكرون تفكيراً اجتماعياً ، ولاتزال مجتمعاتهم تبالغ  
في اضطهاد المجتمعات الضعيفة ودحض حقوقهم ، والتمتع بما في أيديهم ، و استرقاق  
نفوسهم ، والتوسع في التحكّم عليهم ما قدروا ، والدعوة إلى الصلاح والتقوى مع هذه  
الخصيصة ليست إلا دعوة متناقضة لاتزال عقيمة .

وأما ثانياً : فلأن الأخلاق الفاضلة أيضاً تحتاج في ثباتها واستقرارها إلى ضامن  
يضمن حفظها وكلاءتها وليس إلا التوحيد أعني القول بأن للعالم إلهاً واحداً ذا أسماء حسنى  
خلق الخلق لغاية تكميلهم وسعادتهم وهو يحب الخير والصلاح ، ويبغض الشر والفساد  
وسيجمع الجميع لفصل القضاء وتوفية الجزاء فيجازي المحسن بإحسانه والمسيء بإساءته ،  
ومن الواضح أن لولا الاعتقاد بالمعاد لم يكن هناك سبب أصيل رادع عن اتباع الهوى  
والكف عن حظوظ النفس الطبيعية فإنما الطبيعة الإنسانية تريد وتشتهي مشتبهات  
نفسها لاما ينتفع به غيرها كطبيعة الفرد الآخر إلا إذا رجع بنحو إلى مشتبهى نفسها  
(أحسن التأمل فيه) .

ففيما كان للإنسان مثلاً تمتّع في إماتة حق من حقوق الغير ولا رادع يردعه  
ولا مجازي يجازيه ولا لائم معاتب يلوّمه ويعاتبه فأى مانع يمنعه من اقتراح الخطيئة  
وارتكاب المظلمة وإن عظمت ماعظمت ؟ وأما ما يتوهمه وكثيراً ما يخطئ فيه الباحث -  
من الروادع المختلفة كالتملق بالوطن وحب النوع و انشاء الجميل ونحو ذلك فإنما  
هي عواطف قلبية و نزوعات باطنية لا سبب حافظاً عليها إلا التعليم و التربية من غير  
استنادها إلى السبب الموجب فهي إذن أوصاف اتفاقيّة وأُمور عادية لا مانع معها يمنع  
من زوالها فلما ذا يجب على الإنسان أن يفدي بنفسه غيره ليمتّع بالعيش بعده و  
هو يرى أن الموت فناء وبطلان ؟ والثناء الجميل إنما هو في لسان آخرين ولالذّة يلتذّ به  
الفادي بعد بطلان ذاته .

وبالجملة لا يرتاب المتفكر البصير في أن الإنسان لا يقدم على حرمان لا يرجع إليه



فيه جزاء ولا يعود إليه منه نفع ، والذي بعده ويمنييه في هذه الموارد ببقاء الذكر الحسن والثناء الجميل الخالد والفخر الباقي ببقاء الدهر فإنما هو غرور يغترُّ به و خدعة ينخدع بها بهيجان إحساساته و عواطفه فيخيِّل إليه أنه بعد موته و بطلان ذاته حاله كحالته قبل موته فيشعر بذكره الجميل فيلتذُّ به وليس ذلك إلا من غلط الوهم كالسكران يتسخر بهيجان إحساساته فيعفو ويبذل من نفسه وعرضه وماله أو كلِّ كرامة له ما لا يقدم عليه لو صحا وعقل ، وهو سكران لا يعقل وبعد ذلك فتوة وهو سفه وجنون .

فهذه العثرات وأمثالها ممَّا لاحصن للإنسان يتحصن فيه منها غير التوحيد الذي ذكرناه ولذلك وضع الإسلام الأخلاق الكريمة التي جعلها جزءاً من طريقته الجارية على أساس التوحيد الذي من شؤونها القول بالمعاد ، ولازمه أن يلتزم الإنسان بالاحسان ويجتنب الإساءة أينما كان ومتى ما كان سواء علم به أو لم يعلم ، وسواء حمده حامداً أو لم يحمده ، وسواء كان معه من يحمل له عليه أو يردعه عنه أو لم يكن فإنَّ مع الله العالم الحفيظ القائم على كلِّ نفس بما كسبت ووراءه يوم تجد كلَّ نفس ما عملت من خير محضراً وما عملت من سوء ، وفيه تجزى كلَّ نفس بما كسبت .

٧- **منطقان : منطق التعقل ومنطق الإحساس :** أمَّا منطق الإحساس فهو يدعو إلى النفع الدنيوي ويبعث إليه فاذا قارن الفعل نفع وأحسَّ به الإنسان فالإحساس متوقِّد شديد التوقان في بعثه وتحريكه ، وإذا لم يحسَّ الإنسان بالنفع فهو خامد هائم ، وأمَّا منطق التعقل فإنَّما يبعث إلى اتباع الحق ويرى أنَّه أحسن ما ينتفع به الإنسان أحسَّ مع الفعل بنفع مادِّي أو لم يحسَّ فإنَّ ما عند الله خير وأبقى ، وقس في ذلك بين قول عنتره وهو على منطق الإحساس :

وقولي كلُّما جشأت و جاشت      \*      مكانك تحمدي أو تستريحي

يريد أني أستثبت نفسي كلُّما تزلزلت في الزواهر و المواقف المبهوِّلة من القتال بقولي لها : أثبتني فإن قتلت يحمذك الناس على الثبات وعدم الانهزام ، وإن قتلت العدو استرحت ونلت بغيتك فالثبات خير على أيِّ حال ، وبين قوله تعالى - وهو على منطق التعقل - :  
قل لن يصيبنا إلا ما كتب الله لنا هو مولانا وعلى الله فليتوكل المؤمنون قل هل تربصون

بنا إلا إحدى الحسنين ونحن نتربّص بكم أن يصيبكم الله بعذاب من عنده أو بأيدينا فتربصوا إنما معكم متربّصون «التوبة : ٥٢» يريد أن أمر ولايتنا وانتصارنا إلى الله سبحانه لا نريد في شيء مما يصيبنا من خير أو شرّ إلا ما وعدنا من الثواب على الإسلام له و الالتزام لدينه كما قال تعالى : لا يصيبهم ظمأ ولا نصب ولا مخمصة في سبيل الله ولا يبطؤون موطئاً يفيظ الكفار ولا ينالون من عدوٍ نيلاً إلا كتب لهم به عمل صالح إن الله لا يضيع أجر المحسنين ولا ينفقون نفقة صغيرة ولا كبيرة ولا يقطعون وادياً إلا كتب لهم ليجزيهم الله أحسن ما كانوا يعملون «التوبة : ١٢١» .

وإذا كان كذلك فإن قتلتمونا أو أصابنا منكم شيء كان لنا عظيم الأجر والعاقبة الحسنى عند ربنا وإن قتلناكم أو أصبنا منكم شيئاً كان لنا عظيم الثواب والعاقبة الحسنى والتمكّن في الدنيا من عدوٍ نافع نحن على أيّ حال سعداء مغبوطون ولا تتحفون لنا في قتالنا ولا تتربّصون بنا في أمرنا إلا إحدى الحسنين فنحن على الحسنى والسعادة على أيّ حال وأنتم على السعادة ونيل البغية بعقيدتكم على أحد التقديرين وفي إحدى الحالين وهو كون الدائرة لكم علينا فنحن نتربّص بكم مايسوؤكم وأنتم لاتتربّصون بنا إلا ما يسرّنا ويسعدنا .

فهذان منطقتان أحدهما يبنى الثبات وعدم الزوال على مبنى إحساسى وهو أن للثابت أحد نفعين : إمّا حمد الناس وإمّا الراحة من العدوّ هذا إذا كان هناك نفع عائد إلى الإنسان المقاتل الذي يلقي بنفسه إلى التهلكة أمّا إذا لم يكن هناك نفع عائد كما لو لم يحمده الناس لعدم تقديرهم قدر الجهاد وتساوي عندهم الخدعة والخيانة ، أو كانت الخدعة ممّا ليس من شأنه أن يظهر لهم البتّة أواهى ولا الخيانة ، أو لم يسترح الإحساس بفناء العدو بل إنّما يستريح به الحقّ فليس لهذا المنطق إلا العمى واللكنة .

وهذه الموارد المحدودة هي الأسباب العامة في كلّ بغي وخيانة وجناية يقول الخائن المساهل في أمر القانون : إن خدمته لاتقدّر عند الناس بما يعدلها وإن الخادم والخائن عندهم سواء بل الخائن أحسن حالاً وأنعم عيشاً ، ويرى كلّ باغ و جان أنه سيتخلّص من قهر القانون وأن القوى المراقبة لا يقدرّون على الحصول عليه فيخفى

أمره ويلتبس على الناس شخصه ، ويعتذر كل من يتشبّط ويتثقل في إقامة الحق والثورة على أعدائه ويداهنهم بأن القيام على الحق يذلّله بين الناس ، ويضحك منه الدنيا الحاضرة ، ويعدّونه من بقايا القرون الوسطى أو أعصار الأساطير فإن ذكرته بشرافة النفس وطهارة الباطن ردّ عليك قائلاً: ما أصنع بشرافة النفس إذا جرّت إليّ نكد العيش وذلة الحياة . هذا .

وأما المنطق الآخر وهو منطق الإسلام فهو يبنّي أساسه على اتباع الحق وابتغاء الأجر والجزاء من الله سبحانه وإنّما يتعلّق الغرض بالغايات والمقاصد الدنيويّة في المرتبة التالية وبالقصد الثاني ، ومن المعلوم أنّه لا يشدّ عن شموله مورد من الموارد ، ولا يسقط كليّته من العموم والاطراد ، فالعمل - أعمّ من الفعل والترك - إنّما يقع لوجهه تعالى وإسلاماً له واتباعاً للحقّ الذي أراده وهو الحفيظ العليم الذي لا تأخذه سنة ولا نوم ، ولا عاصم منه ولا يخفى عليه شيء في الأرض ولا في السماء والله بما تعملون خبير .

فعلى كلّ نفس فيما وردت مورد عمل أو صدرت ، رقيب شهيد قائم بما كسبت ، سواء شهدته الناس أولاً ، حمدوه أولاً ، قدروا فيه على شيء أولاً .

وقد بلغ من حسن تأثير التربية الإسلامية أن الناس كانوا يأتون رسول الله ﷺ فيعترفون عنده بجرائمهم وجنایاتهم بالتوبة ويدوقون مرّ الحدود التي تقام عليهم (القتل فمادونه) ابتغاء رضوان الله وتطهيراً لأنفسهم من قذارة الذنوب ودرن السيئات ، وبالتأمل في هذه النوادر الواقعة يمكن للباحث أن ينتقل إلى عجيب تأثير البيان الدينيّ في نفوس الناس وتعويده لهم إلى السماحة في الذلّ الأشياء وأعزّها عندهم وهي الحياة وما في تلوها ولولا أن البحث قرآنيّ لأوردنا طرفاً من الأمثلة التاريخية فيه .

٨- ما معنى ابتغاء الأجر عند الله والاعراض عن غيره ؟ ربّما يتوهّم المتوهّم أن جعل الأجر الأخرى هو الغرض العام في حياة الإنسان الاجتماعية يوجب سقوط الأغراض الحيويّة التي تدعو إليه البنية الطبيعيّة الإنسانيّة وفيه فساد نظام الاجتماع ، والانحطاط إلى منحط الرهبانيّة ، وكيف يمكن الانقطاع إلى مقصد من المقاصد مع التحفّظ على المقاصد المهمّة الأخرى ؟ وهل هذا إلّا تناقض ؟ .

لكنه توهّم ناش من الجهل بالحكمة الإلهية والأسرار التي تكشف عنها المعارف القرآنية فإن الإسلام يبني تشريعه على أصل التكوين كما مرّ ذكره مراراً في المباحث السابقة من هذا الكتاب ؛ قال تعالى : فأقم وجهك للدين حنيفاً فطرة الله التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله ذلك الدين القيم ' الروم : ٣٠ .

وحاصله : أن سلسلة الأسباب الواقعية التكوينية تعاضدت على إيجاد النوع الإنساني في ذيلها وتوفرت على سوقه نحو الغاية الحيوية التي هيأت له فيجب له أن يبني حياته في ظرف الكدح والاختيار على موافقة الأسباب فيما تريد منه وتدّوقه إليه حتى لا تناقض حياته فيؤدّ بذلك إلى الهلاك والشقاء وهذا (لوتفهّمه المتوهّم) هو الدين الإسلامي بعينه ولما كان هناك فوق الأسباب سبب وحيد هو الموجد لها المدبّر لأمرها فيما دقّ وجلّ وهو الله سبحانه الذي هو السبب التام فوق كل سبب بتمام معنى الكلمة كان الواجب على الإنسان الإسلام له والخضوع لأمره وهذا معنى كون التوحيد هو الأساس الوحيد للدين الإسلامي .

ومن هنا يظهر أن حفظ كلمة التوحيد والإسلام لله وابتغاء وجهه في الحياة جرى على موافقة الأسباب طرّاً وإعطاء كل ذي حقّ من حقه من غير شرك ولا غفلة فعند المرء المسلم غايات وأغراض دينية وأخرى له مقاصد مادية وأخرى معنوية لكنه لا يعتني في أمرها بأزيد مما ينبغي من الاعتناء والاهتمام ولذلك بعينه نرى أن الإسلام يندب إلى توحيد الله سبحانه والانقطاع إليه والإخلاص له والإعراض عن كل سبب دونه ومبتغى غيره ومع ذلك يأمر الناس بالتباعد عن ما يفسد الحياة والجري على المجاري الطبيعية . ومن هنا يظهر أن أفراد المجتمع الإسلامي هم السعداء بحقيقة السعادة في الدنيا وفي الآخرة وأن غايتهم وهو ابتغاء وجه الله في الأعمال لاتزاحم سائر الغايات الحيوية إذا ظهرت واستوثرت .

ومن هنا يظهر أيضاً فساد توهّم آخر وهو الذي ذكره جمع من علماء الاجتماع من الباحثين أن حقيقة الدين والغرض الأصليّ منه هو إقامة العدالة الاجتماعية والعباديات فروع متفرّعة عليها فالذي يقيمها فهو على الدين ولو لم يتلبس بعقيدة ولا عبودية .

والباحث المتدبّر في الكتاب والسنة وخاصة في السيرة النبوية لا يحتاج في الوقوف على بطلان هذا التوهّم إلى مؤونة زائدة وتكلف استدلال . على أن هذا الكلام الذي يتضمّن إسقاط التوحيد وكرائم الأخلاق من مجموعة النوااميس الدينية فيه إرجاع للغاية الدينية التي هي كلمة التوحيد إلى الغاية المدنية التي هي التمتع وقد عرفت أنهما غايتان مختلفتان لا ترجع إحداهما إلى الأخرى لا في أصلها ولا في فروعها ونمّراتها .

٩- ما معنى الحرية في الاسلام ؟ كلمة الحرية على ما يراد بها من المعنى لا يتجاوز عمرها في دورانها على الألسن عدّة قرون ولعلّ السبب المبتدع لها هي النهضة المدنية الأوربية قبل بضعة قرون لكن معناها كان جائلاً في الأذهان وأمنية من أمانتي القلوب منذ أعصار قديمة .

والأصل الطبيعي التكويني الذي ينتشي منه هذا المعنى هو ما تجهّز به الإنسان في وجوده من الإرادة الباعثة إتياء على العمل فإنّها حالة نفسية في إبطالها إبطال العس والشعور المنجر إلى إبطال الإنسانية .

غير أن الإنسان لما كان موجوداً اجتماعياً تسوقه طبيعته إلى الحياة في المجتمع وإلقاء دلوه في الدلاء بإدخال إرادته في الإرادات وفعله في الأفعال المنجر إلى الخضوع لقانون يعدّل الإرادات والأعمال بوضع حدود لها فالطبيعة التي أعطته إطلاق الإرادة والعمل هي بعينها تحدّد الإرادة والعمل وتقيّد ذلك الإطلاق الابتدائي والحرية الأولية . والقوانين المدنية الحاضرة لما وضعت بناء أحكامها على أساس التمتع الماديّ كما عرفت أنتج ذلك حرية الأمة في أمر المعارف الأصلية الدينية من حيث الالتزام بها وبلوازمها ، وفي أمر الأخلاق وفي ما وراء القوانين من كلّ ما يريده ويختاره الإنسان من الإرادات والأعمال فهذا هو المراد بالحرية عندهم .

وأما الإسلام فقد وضع قانونه على أساس التوحيد كما عرفت ثمّ في المرتبة التالية على أساس الأخلاق الفاضلة ثمّ تعرّضت لكلّ يسير وخطر من الأعمال الفردية والاجتماعية كائنة ما كانت فلا شيء مما يتعلق بالإنسان أو يتعلق به الإنسان إلّا وللمشرع

الإسلامي فيه قدم أو أثر قدم فلا مجال ولا مظهر للحريّة بالمعنى المتقدم فيه .  
نعم للإنسان فيه الحرّيّة عن قيد عبوديّة غير الله سبحانه وهذا وإن كان لا يزيد  
على كلمة واحدة غير أنّه وسيع المعنى عند من بحث بحث تعمّق في السنّة الإسلاميّة  
والسيرة العمليّة التي تندب إليها وتقرّها بين أفراد المجتمع وطبقاته ثمّ قاس ذلك إلى  
ما يشاهد من سنن السوود والسيادة والتحكّمات في المجتمعات المتمدّنة بين طبقاتها و  
أفرادها أنفسهم وبين كلّ أمة قويّة وضعيفة .

وأما من حيث الأحكام فالتوسعة فيما أباحه الله من طيّبات الرزق ومزايا الحياة  
المعتدلة من غير إفراط أو تفريط قال تعالى : قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده و  
الطيّبات من الرزق الآية « الأعراف : ٣٢ » وقال تعالى : خلق لكم ما في الأرض جميعاً  
« البقرة : ٢٩ » وقال تعالى : وسخّر لكم ما في السموات وما في الأرض جميعاً منه  
« الجاثية ١٣ » .

ومن عجب الأمر ما رامه بعض الباحثين والمفسّرين وتكلّف فيه من إثبات  
حرّيّة العقيدة في الإسلام بقوله تعالى : لا إكراه في الدين « البقرة : ٢٥٦ » وما يشابهه  
من الآيات الكريمة .

وقد مرّ البحث التفسيري عن معنى الآية في سورة البقرة والذي نضيف إليها  
ههنا أنّك عرفت أنّ التوحيد أساس جميع النواميس الإسلاميّة ومع ذلك كيف يمكن  
أن يشرّع حرّيّة العقائد ؟ وهل ذلك إلاّ التناقض الصريح ؟ فليس القول بحرّيّة العقيدة  
إلاّ كالقول بالحرّيّة عن حكومة القانون في القوانين المدنيّة بعينه .

وبعبارة أخرى العقيدة بمعنى حصول إدراك تصديقيّ ينعقد في ذهن الإنسان ليس  
عملاً اختيارياً للإنسان حتّى يتعلّق به منع أو تجويز أو استبعاد أو تحرير ، وإنّما الذي  
يقبل الحظر والإباحة هو الالتزام بما تستوجبه العقيدة من الأعمال كال دعوة إلى العقيدة  
وإقناع الناس بها وكتابتها ونشرها وإفساد ما عند الناس من العقيدة والعمل المخالفين  
لها ؛ فهذه هي التي تقبل المنع والجواز ، ومن المعلوم أنّها إذا خالفت موادّ قانون دأمر  
في المجتمع أو الأصل الذي يتّسكى عليه القانون لم يكن مناص من منعها من قبل القانون

ولم يتك الإسلام في تشريعه على غير دين التوحيد ( التوحيد والنبوة والمعاد ) وهو الذي يجتمع عليه المسلمون واليهود والنصارى والمجوس (أهل الكتاب) فليست الحرية إلا فيها وليست فيما عداها إلا هدماً لأصل الدين ؛ نعم ههنا حرية أخرى وهي الحرية من حيث إظهار العقيدة في مجرى البحث وسنبحث عنها في الفصل ١٤ الآتي .

#### ١٠ - ماهو الطريق الى التحول و التكامل فى المجتمع الاسلامى ؟

ربما أمكن أن يقال : هب إن السنة الإسلامية سنة جامعة للموازم الحياة السعيدة ، والمجتمع الإسلامي مجتمع سعيد مغبوط لكن هذه السنة اجامعيته وانتفاء حرية العقيدة فيها تستوجب ركود المجتمع ووقوفه عن التحول و التكامل وهو من عيوب المجتمع الكامل كما قيل فإن السير التكاملي يحتاج إلى تحقق القوى المتضادة في الشيء وتفاعلها حتى تولد بالكسر والانكساره ولوداً جديداً خالياً من نواقص العوامل المولدة التي زالت بالتفاعل فإذا فرض أن الإسلام يرفع الأضداد والنواقص وخاصة العقائد المتضادة من أصلها فلازمه أن يتوقف المجتمع الذي يكونه عن السير التكاملي . أقول : وهو من إشكالات المادية التحولية (ماترياليسم دياكتيك) وفيه خلط عجيب فإن العقائد والمعارف الإنسانية على نوعين نوع يقبل التحول والتكامل وهو العلوم الصناعية التي تستخدم في طريق ترفيع قواعد الحياة المادية و تذليل الطبيعة العاصية للإنسان كالعلوم الرياضية والطبيعية وغيرهما ، وهذه العلوم والصناعات وما في عدادها كلما تحولت من النقص إلى الكمال أوجب ذلك تحول الحياة الاجتماعية لذلك .

و نوع آخر لا يقبل التحول وإن كان يقبل التكامل بمعنى آخر وهو العلوم المعارف العامة الإلهية التي تقضي في المبدء والمعاد والسعادة والشقاء وغير ذلك قضاءً قاطعاً واقفاً غير متغير ولا متحول وإن قبلت الارتقاء والكمال من حيث الدقة والتعمق وهذه العلوم والمعارف لا تؤثر في الاجتماعات و سنن الحياة إلا بنحو كلي فوقوف هذه المعارف والآراء ونبوتها على حال واحد لا يوجب وقوف الاجتماعات عن سيرها الارتقائي كما نشاهد أن عندنا آراء كثيرة كلبية ثابتة على حال واحد من غير أن يقف اجتماعنا لذلك عن سيره كقولنا : إن الإنسان يجب أن ينبعث إلى العمل لحفظ

حياته ، وإنّ العمل يجب أن يكون لنفع عائد إلى الإنسان ، وإن الإنسان يجب أن يعيش في حال الاجتماع ، و قولنا : إنّ العالم موجود حقيقة لاهمماً و إنّ الإنسان جزء من العالم ، وإنّ الإنسان جزء من العالم الأرضي وإنّ الإنسان ذوا أعضاء وأدوات و قوى إلى غير ذلك من الآراء والمعلومات الثابتة الّتي لا يوجب ثبوتها و وقوفها و قوف الاجتماعات و ركودها و من هذا القليل القول بأنّ للعالم إلهاً واحداً شرع للناس شرعاً جامعاً للطرق السعادة من طريق النبوة و سيجتمع الجميع إلى يوم يوفّيهم فيه جزاء أعمالهم ، وهذه هي الكلمة الوحيدة الّتي بنى عليها الإسلام مجتمعه و تحفّظ عليها كلّ التحفّظ و من المعلوم أنّه ممّا لا يوجب باصطكاك ثبوته و نفيه و إنتاج رأي آخر فيه إلّا انحطاط المجتمع كما بيّن مراراً وهذا شأن جميع الحقائق الحقّة المتعلّقة بما وراء الطبيعة فإنكارها بأيّ وجه لا يفيد للمجتمع إلّا انحطاطاً وخسّة .

والحاصل أنّ المجتمع البشري لا يحتاج في سيرها الارتقائيّ إلّا إلى التحوّل و التكامل يوماً فيوماً في طرق الاستفادة من مزايا الطبيعة ، وهذا إنّما يتحقّق بالبحث الصناعي المداوم و تطبيق العمل على العلم دائماً والإسلام لا يمنع من ذلك شيئاً .

وأما تغيير طريق إدارة المجتمعات و سنن الاجتماع الجارية كالاستبداد المملوكيّ والديموقراطية والكمونيزم و نحوها فليس بالآزم إلّا من جهة نقصها و قصورها عن إيفاء الكمال الإنسانيّ الاجتماعيّ المطلوب لا من جهة سيرها من النقص إلى الكمال فالفرق بينها لو كان فإنّما هو فرق الغلط والصواب لا فرق الناقص والكامل فإذا استقرّ أمر السنّة الاجتماعيّة على ما يقصده الإنسان بفطرته وهو العدالة الاجتماعيّة واستظلّ الناس تحت التريّة الجيدة بالعلم النافع والعمل الصالح ثم أخذوا يسرون مرتاحين ناشطين نحو سعادتهم بالارتقاء في مدارج العلم والعمل ولا يزالون يتكاملون ويزيدون تمكناً واتساعاً في السعادة فما حاجتهم إلى تحوّل السنّة الاجتماعيّة زائداً على ذلك ؛ ومجرّد وجوب التحوّل على الإنسان من كلّ جهة حتّى فيما لا يحتاج فيه إلى التحوّل ممّا لا ينبغي أن يقضي به ذو نظر وبصيرة .

فان قلت : لامناس من عروض التحوّل في جميع ما ذكرت أنّه مستغن عنه



كالاعتقدات والأخلاق الكليّة ونحوها فإنّها جميعاً تتغيّر بتغيّر الأوضاع الاجتماعيّة والمحيطات المختلفة ومرور الأزمنة فلا يجوز أن ينكر أن الإنسان الجديد تغاير أفكاره أفكار الإنسان القديم ، وكذا الإنسان يختلف نحو تفكيره بحسب اختلاف مناطق حياته كالأراضي الاستوائية والقطبيّة والنقاط المعتدلة ، وكذا بتفاوت أوضاع حياته من خادم ومخدوم وبدويّ وحضريّ ومثرو معدم وفقير وغنيّ ونحو ذلك ، فالأفكار والآراء تختلف باختلاف العوامل وتتحوّل بتحوّل الأعصار بلا شكّ كأمّة ما كانت .

قلت : الإشكال مبنيّ على نظريّة نسبيّة العلوم والآراء الإنسانيّة ولازمها كون الحقّ والباطل والخير والشرّ أموراً نسبيّة إضافة فالمعارف الكليّة النظرية المتعلقة بالمبدء والمعاد وكذا الآراء الكليّة العمليّة كالحكم بكون الاجتماع خيراً للإنسان وكون العدل خيراً (حكماً كليّاً لا من حيث انطباقه على المورّد) تكون أحكاماً نسبيّة متغيّرة بتغيّر الأزمنة والأوضاع والأحوال ، وقد بيّنا في محلّه فساد هذه النظرية من حيث كليّتها .

وحاصل ما ذكرناه هناك أن النظرية غير شاملة للقضايا الكليّة النظرية وقسم من الآراء الكليّة العمليّة .

وكفى في بطلان كليّتها أنّها لو صحت ( أي كانت كليّة مطلقة ثابتة ) أثبتت قضية مطلقة غير نسبيّة وهي نفسها ، ولولم تكن كليّة مطلقة بل قضية جزئية أثبتت بالاستلزام قضية كليّة مطلقة فكليّتها باطلة على أيّ حال . وبعبارة أخرى لو صحّ أن « كل رأي واعتقاد يجب أن يتغيّر يوماً » وجب أن يتغيّر نفس هذا الرأي يوماً أي لا يتغيّر بعض الاعتقادات أبداً فافهم ذلك .

١١- هل الإسلام بشريّته يفيّ باسعاد هذه الحياة الحاضرة ؟ ربّما يقال : هب

أنّ الإسلام لتعرّضه لجميع شؤون الإنسانيّة الموجودة في عصر نزول القرآن كان يكفي في إيصاله مجتمع ذاك العصر إلى سعادتهم الحقيقيّة وجميع أمانيتهم في الحياة لكن مرور الزمان غير طرق الحياة الإنسانيّة فالحياة الثقافيّة والعيشة الصناعيّة في حضارة اليوم لا تشبه الحياة الساذجة قبل أربعة عشر قرناً المقتصرة على الوسائل الطبيعيّة

الابتدائية فقد بلغ الإنسان إثر مجاهداته الطويلة الشاقة مبلغاً من الارتقاء والتكامل المدني لوقيس إلى ما كان عليه قبل عدة قرون كان كالقياس بين نوعين متباينين فكيف تفهم القوانين الموضوعية لتنظيم الحياة في ذلك العصر للحياة المتشكّلة العبقريّة اليوم ؟ وكيف يمكن أن تحمل كل من الحياتين أنثقال الأخرى ؟ .

والجواب : أن الاختلاف بين العصرين من حيث صورة الحياة لا يرجع إلى كليات شؤونها ، وإنما هو من حيث المصاديق والموارد وبعبارة أخرى يحتاج الإنسان في حياته إلى غذاء يتغذى به ، ولباس يلبسه ، ودار يقطن فيه ويسكنه ، ووسائل تحمله وتحمل أنقاله وتنقلها من مكان إلى مكان ، ومجتمع يعيش بين أفراد ، وروابط تناسلية وتجارية وصناعية وعملية وغير ذلك ، وهذه حاجة كلبية غير متغيرة مادام الإنسان إنساناً ذاهباً الفطرة والبنية ومادام حياته هذه الحياة الإنسانية ، والإنسان الأولي وإنسان هذا اليوم في ذلك على حد سواء .

وإنما الاختلاف بينهما من حيث مصاديق الوسائل التي يرفع الإنسان بها حوائجه المادية ومن حيث مصاديق الحوائج حسب ما يتنبه بها وبوسائل رفعها .

فقد كان الإنسان الأولي مثلاً يتغذى بما يجده من الفواكه والنبات ولحم الصيد على وجه بسيط ساذج ، وهو اليوم يهيم بها ببراعته وابتداعه لوفاً من ألوان الطعام والشراب ذات خواص تستفيد منها طبيعته ، وألوان تستلذ منها بصره ، وطعوم يستطيبها ذوقه ، وكيفيات يتنعم بهامسه ، وأوضاع وأحوال أخرى يصعب إحصاؤها وهذا الاختلاف الفاحش لا يفرق الثاني من الأول من حيث إن الجميع غذاء يتغذى به الإنسان لسدّ جوعه وإطفاء نائرة شهوته .

وكما أن هذه الاعتقادات الكلبية التي كانت عند الإنسان أو لا لم تبطل بعد تحوّل من عصر إلى عصر بل انطبق الأول على الآخر انطباقاً ، كذلك القوانين الكلبية الموضوعية في الإسلام طبق دعوة الفطرة واستدعاء السعادة لا تبطل بظهور وسيلة مكان وسيلة مادام الوفاق مع أصل الفطرة محفوظاً من غير تغيير وانحراف وأما مع المخالفة فالسنة الإسلامية لا توافقها سواء في ذلك العصر القديم والعصر الحديث .

وأما الأحكام الجزئية المتعلقة بالحوادث الجارية التي تحدث زماناً وزماناً وتغير سريعاً بالطبع كالأحكام المالية والانتظامية المتعلقة بالدفاع وطرق تسهيل الارتباطات والمواصلات وانتظامات البلدية ونحوها فهي مفضة إلى اختيار الوالي ومتصدّي أمر الحكومة فإن الوالي نسبته إلى ساحة ولايته كنسبة الرجل إلى بيته فله أن يعزم ويجري فيها ما لرب البيت أن يتصرف به في بيته وفيما أمره إليه . فلوالي الأمر أن يعزم على أمور من شؤون المجتمع في داخله أو خارجه مما يتعلق بالحرب أو السلم المالية أو غير مالية يراعي فيها صلاح حال المجتمع بعد المشاورة مع المسلمين كما قال تعالى : وشاورهم في الأمر فأذعزت فتوكل على الله » آل عمران : ١٥٩ « كل ذلك في الأمور العامة .

وهذه أحكام وعزمات جزئية تتغير بتغير المصالح والأسباب التي لانزال يحدث منها شيء ويزول منها شيء غير الأحكام الإلهية التي يشتمل عليها الكتاب والسنة ولا سبيل للنسخ إليها وليبانه التفصيلي محل آخر .

١٢- من الذي يتقلد ولاية المجتمع في الاسلام وما سيرته ؟ كان ولاية أمر المجتمع الإسلامي إلى رسول الله ﷺ ، وافترض طاعته ﷺ على الناس واتبعه صريح القرآن الكريم .

قال تعالى : وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول » التغابن : ١٢ « وقال تعالى : لتحكم بين الناس بما أريكم الله » النساء : ١٠٥ « وقال تعالى : النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم » الأحزاب : ٦ « وقال تعالى : قل إن كنتم تحبّون الله فاتبعوني يحببكم الله » آل عمران : ٣١ « إلى غير ذلك من الآيات الكثيرة التي يتضمن كل منها بعض شؤون ولايته العامة في المجتمع الإسلامي أوجميعها .

والوجه الوافي لغرض الباحث في هذا الباب أن يطالع سيرته ﷺ ويمتلي منه نظراً ثم يعود إلى مجموع ما نزلت من الآيات في الأخلاق والقوانين المشروعة في الأحكام العبادية والمعاملات والسياسات وسائر المراتبات والمعاشرات فإن هذا الدليل المتخذ بنحو الانتزاع من ذوق التنزيل الإلهي له من اللسان الكافي والبيان الوافي ما لا يوجد في الجملة والجملة من الكلام البتة .

و ههنا نكتة أخرى يجب على الباحث الاعتناء بأمرها وهو أن عامة الآيات المتضمنة لإقامة العبادات والقيام بأمر الجهاد وإجراء الحدود والقصاص وغير ذلك توجه خطاباتها إلى عامة المؤمنين دون النبي ﷺ خاصة . كقوله تعالى : أقيموا الصلاة « النساء : ٧٦ » وقوله : وأنفقوا في سبيل الله « البقرة : ١٩٥ » وقوله : كتب عليكم الصيام « البقرة : ١٨٣ » وقوله : ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر « آل عمران : ١٠٤ » وقوله : وجاهدوا في سبيله « المائدة : ٣٥ » وقوله : وجاهدوا في الله حق جهاده « الحج : ٧٨ » وقوله : الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما « النور : ٢ » وقوله السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما « المائدة : ٣٨ » وقوله : ولكم في القصاص حياة « البقرة : ١٧٩ » وقوله : وأقيموا الشهادة لله « الطلاق : ٢ » وقوله : واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا « آل عمران : ١٠٣ » وقوله : أن أقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه « الشورى : ١٣ » وقوله : وما محمد إلا رسول قد خلت من قبله الرسل أفإن مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم ومن ينقلب على عقبيه فلن يضر الله شيئاً وسيجزى الله الشاكرين « آل عمران : ١٤٤ » إلى غير ذلك من الآيات الكثيرة .

ويستفاد من الجميع أن الدين صبغة اجتماعية حمله الله على الناس ولا يرضى لعباده الكفر ، ولم يرد إقامته إلا منهم بأجمعهم فالمجتمع المتكون منهم أمره إليهم من غير مزينة في ذلك لبعضهم ولا اختصاص منه ببعضهم ، والنبي ومن دونه في ذلك سواء قال تعالى : أنسي لا أضيع عمل عامل منكم من ذكر و أنثى بعضهم من بعض « آل عمران : ١٩٥ » فإطلاق الآية تدل على أن التأثير الطبيعي الذي لأجزاء المجتمع الإسلامي في مجتمعهم مراعى عند الله سبحانه تشريعاً كما راعاه تكويناً وأنه تعالى لا يضيعه ؛ وقال تعالى : إن الأرض لله يورثها من يشاء من عباده والعاقبة للمتقين « الأعراف : ١٢٨ » .

نعم لرسول الله ﷺ الدعوة و الهداية و التريية قال تعالى : يتلو عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة « الجمعة : ٢ » فهو ﷺ المتعین من عند الله للقيام على شأن الأمة وولاية أمورهم في الدنيا والآخرة وللإمامة لهم مادام حيّاً .

لكن الذي يجب أن لا يغفل عنه الباحث أن هذه الطريقة غير طريقة السلطة الملوكية التي تجعل مال الله فيئاً لصاحب العرش وعباد الله أرقاء له يفعل بهم ما يشاء وبحكم فيهم ما يريد وليست هي من الطرق الاجتماعية التي وضعت على أساس التمتع المادي من الديموقراطية وغيرها فإن بينها وبين الإسلام فروقاً بيّنة مانعة من التشابه والتماثل .

ومن أعظمها أن هذه المجتمعات لما بنيت على أساس التمتع المادي نفخت في قلبها روح الاستخدام والاستثمار وهو الاستكبار الإنساني الذي يجعل كل شيء تحت إرادة الإنسان وعمله حتى الإنسان بالنسبة إلى الإنسان ، ويبيح له طريق الوصول إليه والتسلط على ما يهواه وبأمله منه لنفسه ، وهذا بعينه هو الاستبداد الملوكي في الأعصار السالفة وقد ظهرت في ذي الاجتماع المدني على ما هو نصب أعيننا اليوم من مظالم الملل القويّة وإجحافاتهم وتحكّماتهم بالنسبة إلى الأمم الضعيفة وعلى ما هو في ذكرنا من أعمالهم المضبوطة في التواريخ .

فقد كان الواحد من الفراعنة والقيصرة والأكاسرة يجري في ضعفاء عهده بتحكّمه ولعبه كل ما يريد ويهواه . ويعتذر - لواءتذر - أن ذلك من شؤون السلطنة ولصلاح المملكة وتحكيم أساس الدولة ، ويعتقد أن ذلك حقّ نبوغه وسيادته ، ويستدلّ عليه بسيفه ؛ كذلك إذا تعمّقت في المراتبات السياسية الدائرة بين أقوى الأمم وضعفاءهم اليوم وجدت أن التاريخ وحوادثه كرّت علينا ولن تزال تكرر غير أنها أبدلت الشكل السابق الفردي بالشكل الحاضر الاجتماعي والروح هي الروح والهوى هو الهوى وأما الإسلام فطريقته بريئة من هذه الأهواء ودليله السيرة النبوية في فتوحاته وعهوده .

ومنها أن أقسام الاجتماعات على ما هو مشهود ومضبوط في تاريخ هذا النوع لا تخلو عن وجود تفاضل بين أفرادها مؤدّ إلى الفساد فإن اختلاف الطبقات بالثروة أو البجاه والمقام المؤدّي بالآخر إلى بروز الفساد في المجتمع من لوازمها لكن المجتمع الإسلامي مجتمع متشابه الأجزاء لا تقدّم فيها للبعض على البعض ولا تفاضل ولا تفاخر ولا كرامة وإنما المقافات التي تستدعيه القريحة الإنسانية ولا نسكت عنه إنما هو في التقوى

وأمره إلى الله سبحانه لا إلى الناس قال تعالى : يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ • الحجرات : ١٣ • وقال تعالى : فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ • البقرة : ١٤٨ • فالحاكم والمحكوم والأمير والمأمور والريس والمرؤوس والحر والعبد والرجل والمرأة والغني والفقر والصغير والكبير في الإسلام في موقف سواء من حيث جريان القانون الديني في حقهم ومن حيث انتفاء فواصل الطبقات بينهم في الشؤون الاجتماعية على ما تدل عليه السيرة النبوية على سائرهما السلام والتحية .

وعنها أن القوة المجربة في الإسلام ليست هي طائفة متميزة في المجتمع بل تعم جميع أفراد المجتمع فعلى كل فرد أن يدعو إلى الخير ويأمر بالمعروف وينهى عن المنكر وهناك فروق أخر لا يخفى على الباحث المتتبع .

هذا كله في حياة النبي ﷺ ، وأما بعده فالجمهور من المسلمين على أن انتخاب الخليفة الحاكم في المجتمع إلى المسلمين والشيعة من المسلمين على أن الخليفة منصوص من جانب الله ورسوله وهم اثنا عشر إماماً على التفصيل المودوع في كتب الكلام .

ولكن على أي حال أمر الحكومة الإسلامية بعد النبي ﷺ وبعد غيبة الإمام كما في زماننا الحاضر إلى المسلمين من غير إشكال ، والذي يمكن أن يستفاد من الكتاب في ذلك أن عليهم تعيين الحاكم في المجتمع على سيرة رسول الله ﷺ وهي سنة الإمامة دون الملوكية والإمبراطورية والسير فيهم بحفاظة الأحكام من غير تغيير ، والتولي بالشورى في غير الأحكام من حوادث الوقت والمحل كما تقدم والدليل على ذلك كله جميع ما تقدم من الآيات في ولاية النبي ﷺ مضافة إلى قوله تعالى : لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة • الأحزاب : ٢١ • .

### ١٣- نغز المملكة الإسلامية هو الاعتقاد دون الحدود الطبيعية أو الاصطلاحية

ألقى الإسلام أصل الانشعاب القومي من أن يؤثر في تكوين المجتمع أثره ذلك الانشعاب الذي عامله الأصلي البدوية والعيش بعيشة القبائل والبطون أو اختلاف منطقة الحياة والوطن الأرضي ، وهذان أعني البدوية واختلاف مناطق الأرض في طبائعها الثانوية

من حرارة وبرودة وجذب وخصب وغيرهما هما العاملان الأصليان لانشعاب النوع الإنسانيّ شعوباً وقبائل واختلاف ألْسنتهم وألوانهم على ما يدين في محلّه .

ثمّ صاروا عاملين لحيازة كلّ قوم قطعة من قطعات الأرض على حسب مساعيهم في الحياة وبأسهم وشدّتهم وتخصيصها بأنفسهم وتسميتها وطناً يألفونه ويذّبون عنه بكلّ مساعيهم .

وهذا وإن كان أمراً ساقهم إلى ذلك الحوائج الطبيعيّة التي يدفعهم الفطرة إلى رفعها غير أنّ فيه خاصّة تنافي ما يستدعيه أصل الفطرة الإنسانيّة من حياة النوع في مجتمع واحد فإنّ من الضروريّ أنّ الطبيعة تدعو إلى اجتماع القوى المتشتمّة وتآلفها وتقويها بالتراكم والتوحيد لئلاّ ماتطلبه من غايتها الصالحة بوجه أتمّ وأصلح ، وهذا أمر مشهود من حال المادّة الأصليّة حتّى تصير عنصراً ثمّ .... ثمّ نباتاً ثمّ حيواناً ثمّ إنساناً .

والانشعابات بحسب الأوطان تسوق الأُمّة إلى توحيد في مجتمعهم يفصله عن المجتمعات الوطنيّة الأخرى فيصير واحداً منفصل الروح والجسم عن الآحاد الوطنيّة الأخرى فتعزل الإنسانيّة عن التوحيد والتجمّع وتبتلي من التفرّق والتشتّت بما كانت تفرّمه ويأخذ الواحد الحديث يعامل سائر الآحاد الحديثة ( أعني الآحاد الاجتماعيّة ) بما يعامل به الإنسان سائر الأشياء الكونيّة من استخدام واستثمار وغير ذلك ، والتجريب الممتدّ بامتداد الأعصار منذ أوّل الدنيا إلى يومنا هذا يشهد بذلك وما نقلناه من الآيات في مطاوي الأبحاث السابقة يكفي في استفادة ذلك من القرآن الكريم .

وهذا هو السبب في أن ألغى الإسلام هذه الانشعابات والتشتّات والتمييزات ، وبنى الاجتماع على العقيدة دون الجنسيّة والقوميّة والوطن ونحو ذلك . حتّى في مثل الزوجيّة والقراة في الاستمتاع والميراث فإنّ المداور فيهما على الاشتراك في التوحيد لا المنزل والوطن مثلاً .

ومن أحسن الشواهد على هذا ما نراه عند البحث عن شرائع هذا الدين أنه لم يهمل أمره في حال من الأحوال فعلى المجتمع الإسلامي عند أوج عظمته واهتزاز لواء غلبته أن يقيموا الدين ولا يتفرقوا فيه ، وعليه عند الاضطهاد والمغلوبة ما يستطيعه من إحياء الدين وإعلاء كلمته وعلى هذا القياس حتى أن المسلم الواحد عليه أن يأخذ به ويعمل منه ما يستطيعه ولو كان بعقد القلب في الاعتقاديّات والإشارة في الأعمال المفروضة عليه .

ومن هنا يظهر أن المجتمع الإسلامي قد جعل جملاً يمكنه أن يعيش في جميع الأحوال وعلى كل التقادير من حاكميّة ومحكوميّة وغالبية ومغلوبة وتقدّم وتأخّر وظهور وخفاء وقوّة وضعف . ويدلّ عليه من القرآن آيات التقيّة بالخصوص قال تعالى : من كفر بالله من بعد إيمانه إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان الآية ( النحل : ١٠٦ ) وقوله : إلا أن تتّقوا منهم تقاة « آل عمران : ٢٨ » وقوله : فاتّقوا الله ما استطعتم وقوله : يا أيّها الذين آمنوا اتّقوا الله حقّ تقاته ولا تموتنّ إلا وأنتم مسلمون « آل عمران : ١٠٢ » .

١٤- الاسلام اجتماعي بجميع شؤونه : يدلّ على ذلك قوله تعالى : وصابروا ورابطوا لعلمكم فتلحون الآية على ما مرّ بيانه وآيات أخر كثيرة .

وصفة الاجتماع مرعيّة مأخوذة في الإسلام في جميع ما يمكن أن يؤدّى بصفة الاجتماع من أنواع النواميس والأحكام بحسب ما يليق بكلّ منها من نوع الاجتماع وبحسب ما يمكن فيه من الأمر والبحث الموصول إلى الغرض فينبغي للباحث أن يعتبر الجهتين معاً في بحثه :

فالجبهة الأولى من الاختلاف ما نرى أن الشارع شرع الاجتماع مستقيماً في الجهاد إلى حدّ يكفي لنجاح الدفاع وهذا نوع ، وشرع وجوب الصوم والحجّ مثلاً للمستطيع الغير المعذور ولازمه اجتماع الناس للصيام والحجّ و تتمّ ذلك بالعيدين : الفطر والضحى ، والصلاة المشروعة فيهما ، وشرع وجوب الصلوات اليومية عينياً لكلّ مكلف من غير أن يوجب فيها جماعة وتدارك ذلك بوجوب الجماعة في صلاة الجمعة في كلّ



أسبوع مرة صلاة جماعة واحدة في كل أربعة فرائض. وهذا نوع آخر .  
والجهة الثانية ما نرى أن الشارع شرع وجوب الاجتماع في أشياء بلا واسطة  
كما عرفت وألزم على الاجتماع في أمور أخرى غير واجبة لم يوجب الاجتماع فيها مستقيماً  
كصلاة الفريضة مع الجماعة فإنها مسنونة مستحبة غير أن السنة جرت على أدائها  
جماعة وعلى الناس أن يقيموا السنة ، <sup>(١)</sup> وقد قال رسول الله ﷺ في قوم من المسلمين  
تركوا الحضور في الجماعة : ليوشك قوم يدعون الصلاة في المسجد أن نأمر بحطب  
فيوضع على أبوابهم فتوقد عليهم نار فتحرق عليهم بيوتهم . وهذا هو السبيل في جميع  
مأساته رسول الله ﷺ فيجب حفظ سنته على المسلمين بأي وسيلة أمكنت لهم وبأي  
قيمة حصلت .

وهذه أمور سبيل البحث فيها الاستنباط الفقهي من الكتاب والسنة والمصنعي  
لبيانها الفقه الإسلامي .

وأهم ما يجب هنا هو عطف عنان البحث إلى جهة أخرى وهي اجتماعية  
الإسلام في معارفه الأساسية بعد الوقوف على أنه يراعي الاجتماع في جميع ما يدعو  
الناس إليه من قوانين الأعمال (العبادية والطعاملية والسياسية) ومن الأخلاق الكريمة  
ومن المعارف الأصلية .

نرى الإسلام يدعو الناس إلى دين الفطرة بدعوى أنه الحق الصريح الذي لا مراءية  
فيه والآيات القرآنية الناطقة بذلك كثيرة مستغنية عن الإيراد ، وهذا أول التألف  
والتأنس مع مختلف الأفهام فإن الأفهام على اختلافها وتعلقها بقيود الأخلاق والفرائض  
لا تختلف في أن « الحق يجب اتباعه » .

ثم نراه يعدّ من لم تقم عليه البيّنة ولم تتضح له المحجة وإن قرعت سمعه المحجة  
قال تعالى : ليهلك من هلك عن بينة ويحيى من حي عن بينة « الأنفال : ٤٢ »  
وقال تعالى : إنا المستضعفين من الرجال والنساء والولدان لا يستطيعون حيلة ولا يهتدون  
سبيلاً فأولئك عسى الله أن يعفو عنهم وكان الله عفواً غفوراً « النساء : ٩٩ » انظر إلى

(١) باب كراهة ترك حضور الجماعة من كتاب الصلاة من الوسائل .

إطلاق الآية ومكان قوله : لا يستطيعون حيلة ولا يهتدون سبيلاً؛ وهذا يعطي الحرّية التامة لكل متفكّر يرى نفسه صالحة للتفكّر مستعدة للبحث والتنقير أن يتفكّر فيما يتعلق بمعارف الدين ويتعمق في تفهّمها والنظر فيها . على أن الآيات القرآنية مشحونة بالبحث والترغيب في التفكّر والتعقل والتذكّر .

ومن المعلوم أن اختلاف العوامل الذهنية والخارجية مؤثرة في اختلاف الأفهام من حيث تصوّرها وتصديقها ونيلها وقضائها ، وهذا يؤدي إلى الاختلاف في الأصول التي بني على أساسها المجتمع الإسلامي كما تقدّم .

إلا أن الاختلاف بين إنسانين في الفهم على ما يقضي به فن معرفة النفس وفن الأخلاق وفن الاجتماع يرجع إلى أحد أمور إما إلى اختلاف الأخلاق النفسانية والصفات الباطنة من الملكات الفاضلة والرديّة فإن لها تأثيراً وافرأ في العلوم والمعارف الإنسانية من حيث الاستعدادات المختلفة التي تودعها في الذهن فما إدراك الإنسان المنصف وقضاؤه الذهني كإدراك الشمس المتعسف ، ولأنيل المعتقد الوقور للمعارف كنبيل العجول والمتعصب وصاحب الهوى والهمجي الذي يتبع كل ناعق والغوي الذي لا يدري أين يريد ؛ ولأنّني يراد به ؛ والتربية الدينية تكفي مؤونة هذا الاختلاف فإنّها موضوعة على نحو يلائم الأصول الدينية من المعارف والعلوم ، وتستولد من الأخلاق ما يناسب تلك الأصول وهي مكارم الأخلاق قال تعالى : كتاباً أنزل من بعد موسى مصداقاً لما بين يديه يهدي إلى الحق وإلى طريق مستقيم « الأخفاف : ٣٠ » ، وقال تعالى : يهدي به الله من اتبع رضوانه سبل السلام ويخرجهم من الظلمات إلى النور بإذنه ويهديهم إلى صراط مستقيم « المائدة : ١٦ » وقال تعالى : والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا وإن الله لمع المحسنين « العنكبوت : ٦٩ » وانطبق الآيات على مورد الكلام ظاهر .

وإما أن يرجع إلى اختلاف الأفعال فإن الفعل المخالف للحق كالمعاصي وأقسام التهوّسات الإنسانية ومن هذا القبيل أقسام الإغواء والوساوس تلقن الإنسان وخاصة العامّي الساذج الأفكار الفاسدة وتعدّ ذهنه لديب الشبهات وتسرب

الآراء الباطلة فيه وتختلف إذ ذاك الأفهام وتختلف عن اتباع الحق ! وقد كفي مؤونة هذا أيضاً لإسلام حيث أمر المجتمع بإقامة الدعوة الدينية داعماً أولاً ، وكلف المجتمع بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ثانياً ، وأمر بهجرة أرباب الزيغ والشبهات ثالثاً . قال تعالى : ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر الآية « آل عمران : ١٠٤ » فالدعوة إلى الخير تستثبت الاعتقاد الحق وتقرّها في القلوب بالتلقين والتذكير ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يمنعان من ظهور الموانع من رسوخ الاعتقادات الحقّة في النفوس ، وقال تعالى : وإذا رأيت الذين يخوضون في آياتنا فأعرض عنهم حتّى يخوضوا في حديث غيره وإمّا ينسيتك الشيطان فلا تَقعد بعد الذكرى مع القوم الظالمين وماعلى الذين يتّقون من حسابهم من شيء ، ولكن ذكرى لهم يتّقون وذرا الذين اتّخذوا دينهم لعباً ولهواً وغرّتهم الحيوة الدنيا وذكّره أن تبسل نفس بما كسبت الآيات « الأنعام : ٧٠ » ينهى الله تعالى عن المشاركة في الحديث الذي فيه خوض في شيء من المعارف الإلهية والحقائق الدينية بشبهة أو اعتراض أو استهزاء ولوبنحو الاستلزام أو التلويح ، ويذكر أن ذلك من فقدان الإنسان أمر الجديّ في معارفه ، وأخذه بالهزل واللعب واللهو ، وأن منشأ الغترار بالحياة الدنيا ، وأنّ علاجه التربية الصالحة والتذكير بمقامه تعالى .

وإمّا أن يكون الاختلاف من جهة العوامل الخارجية كبعد الدار وعدم بلوغ المعارف الدينية إلى سيرة أو محرّفة أو قصور فهم الإنسان عن تعقّل الحقائق الدينية تعقلاً صحيحاً كالجزبرة والبلادة المستمتدين إلى خصوصيّة المزاج وعلاجه تعميم التبليغ والإرفاق في الدعوة والتربية ، وهذان من خصائص السلوك التبليغيّ في الإسلام قال تعالى : قل هذه سبيلي أدعوا إلى الله على بصيرة أنا ومن اتبعني « يوسف : ١٠٨ » ومن المعلوم أن البصير بالأمر يعرف مبالغ وقوعه في القلوب وأنحاء تأثيراته المختلفة باختلاف المتلقّين والمستمعين فلا يبذل أحداً إلا مقدار ما يعميه منه وقد قال رسول الله ﷺ على مارواه الفريقان : إنّنا معاشراً لأنبياء نكلّم الناس على قدر عقولهم . وقال تعالى : فلولا نفر من كلّ فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلّهم

يحذرون « التوبة : ١٢٢ » فهذه جمل ما يتبقى به وقوع الاختلاف في العقائد أربعا لج به إذا وقع .

وقد قرأ الإسلام لمجتمعهم دستوراً اجتماعياً فوق ذلك يقيه عن ديبب الاختلاف المؤدّي إلى الفساد والانحلال فقد قال تعالى : وأنّ هذا صراطي مستقيماً فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرّق بكم عن سبيله ذلكم وصيّكم به لعلكم تتقون « الأنعام : ١٥٣ » فيبين أنّ اجتماعهم على اتباع صراط المستقيم وتحذّرهم عن اتباع سائر السبل يحفظهم عن التفرّق ويحفظ لهم الاتحاد والاتّفاق ثمّ قال : يا أيّها الذين آمنوا اتّقوا الله حقّ تقاته ولا تموتنّ إلا وأنتم مسلمون واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرّقوا « آل عمران : ١٠٣ » وقدمر أنّ المراد بحبل الله هو القرآن المبين لحقائق معارف الدين ، أو هو الرسول ﷺ على ما يظهر من قوله تعالى قبله : يا أيّها الذين آمنوا إن طيعوا فريقاً من الذين أوتوا الكتاب يردّوكم بعد إيمانكم كافرين وكيف تكفرون وأنتم تتلى عليكم آيات الله وفيكم رسوله ومن يعتصم بالله فقد هدي إلى صراط مستقيم « آل عمران : ١٠١ » .

تدلّ الآيات على لزوم أن يجتمعوا على معارف الدين ويرابطوا أفكارهم ويمتزجوا في التعليم والتعلّم فيستريحوا في كلّ حادث فكريّ أو شبهة ملقاة إلى الآيات المتلوّة عليهم والتدبّر فيها لحسم مادة الاختلاف وقد قال تعالى : أفلا يتدبّرون القرآن ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً « النساء : ٨٢ » وقال : وتلك الأمثال نضربها للناس وما يعقلها إلاّ العالمون « العنكبوت : ٤٣ » وقال : فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون « النحل : ٤٣ » فأفاد أنّ التدبّر في القرآن أو الرجوع إلى من يتدبّر فيه يرفع الاختلاف من بين .

وتدلّ على أنّ الإرجاع إلى الرسول وهو الحامل لثقل الدين برفع من بينهم الاختلاف ويبيّن لهم الحقّ الذي يجب عليهم أن يتبعوه قال تعالى : وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم ولعلّهم يتفكّرون « النحل : ٤٤ » وقريب منه قوله تعالى : ولورّدوه إلى الرسول وإلى أولى الأمر منهم لعلّهم الذين يستنبطونه منهم « النساء : ٨٣ » وقوله : يا أيّها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي

الأمر منكم فإن تنازعتم في شئ، فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلاً » النساء : ٥٩ ، فهذه صورة التفكير الاجتماعي في الإسلام .

ومنه يظهر أن هذا الدين كما يعتمد أساسه على التحفظ على معارفه الخاصة الإلهية كذلك يسمح للناس بالحرية التامة في الفكر ، ويرجع محصله إلى أن من الواجب على المسلمين أن يتفكروا في حقائق الدين ويجتهدوا في معارفه تفكيراً واجتهاداً بالاجتماع والمrapطة ، وإن حصلت لهم شبهة في شئ من حقائقه ومعارفه أولاح لهم ما يخالفها فلا بأس به وإنما يجب على صاحب الشبهة أو النظر المخالف أن يعرض ما عنده على كتاب الله بالتدبر في بحث اجتماعي ، فإن لم يداوداه عرضه على الرسول أو من أقامه مقامه حتى تفحل شبهته أو يظهر بطلان ملاح له إن كان باطلاً قال تعالى : الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُ اللَّهُ وَأُولَئِكَ هُمْ أُولُوا الْأَلْبَابِ « الزمر : ١٨ » .

والحرية في العقيدة والفكر على النحو الذي يبينه غير الدعوة إلى هذا النظر وإشاعته بين الناس قبل العرض فإنه مفض إلى الاختلاف المفسد لأساس المجتمع القويم . هذا أحسن ما يمكن أن يدبر به أمر المجتمع في فتح باب الارتقاء الفكري على وجهه مع الحفاظ على حياته الشخصية ، وأما تحميل الاعتقاد على النفوس والختم على القلوب وإماتة غريزة الفكرة في الإنسان عنوة وقهراً والتوسل في ذلك بالسوط أو السيف أو بالتكفير والهجرة وترك المخالطة فحاشا ساحة الحق والدين القويم أن يرضى به أو يشرع ما يؤيده ، وإنما هو خصيصة نصرانية وقدامتاً تاريخ الكنيسة من أعمالها وتحكماتها في هذا الباب - وخاصة فيما بين القرن الخامس وبين القرن السادس عشر الميلاديين - بما لا يوجد نظائره في أشنع ما عملته أيدي الجبابة والطواغيت وأقساه . ولكن من الأسف أننا معاشر المسلمين سلبننا هذه النعمة ومالزمها ( الاجتماع الفكري وحرية العقيدة ) كما سلبننا كثيراً من النعم العظام التي كان لله سبحانه أنعم علينا بها لما فرطنا في جنب الله ( وإن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم )

فحكمت فينا سيرة الكنيسة واستتبع ذلك أن تفرقت القلوب وظهر الفتور وتشنت المذاهب والمسالك يغفر الله لنا ويوقفنا لمرضاته ويهديننا إلى صراطه المستقيم .

١٥- الدين الحق هو الغالب على الدنيا بالآخرة والعاقبة للمتقوى فإن النوع الإنساني بالفطره المودوعة فيه تطلب سعادته الحقيقية وهو استواؤه على عرش حياته الروحية والجسمية معاً حياة اجتماعية بإعطاء نفسه حظاً من السلوك الديني والأخروي وقد عرفت أن هذا هو الإسلام ودين التوحيد .

وأما الانحرافات الواقعة في سير الإنسانية نحو غايته وفي ارتقائه إلى أوج كماله فإنما هو من جهة الخطأ في التطبيق لامن جهة بطلان حكم الفطرة ، والغاية التي يعقبها الصنع والإيجاد لابد أن تقع يوماً معجلاً أو على مهل قال تعالى : فأقم وجهك للدين حنيفاً فطرة الله التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله ذلك الدين القيم ولكن أكثر الناس لا يعلمون ( يريد أنهم لا يعلمون ذلك علماً تفصيلياً وإن علمته فطرتهم إجمالاً ) « إلى أن قال : ليكفروا بما آتيناهم فتمتعوا فسوف تعلمون » إلى أن قال : ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس ليذيقهم بعض الذي عملوا لعلهم يرجعون » الروم : ٣٠ - ٤١ « وقال تعالى : فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه أذلة على المؤمنين أعزّة على الكافرين يجاهدون في سبيل الله ولا يخافون لومة لائم » المائدة : ٥٤ « وقال تعالى : ولقد كتبنا في الزبور من بعد الذكر أن الأرض يرثها عبادي الصالحون » الأنبياء : ١٠٥ « وقال تعالى : والعاقبة للمتقوى » طه : ٣٢ « فهذه وأمثالها آيات تخبرنا أن الإسلام سيظهر ظهوره التام فيحكم على الدنيا قاطبة .

ولا تصح إلى قول من يقول : إن الإسلام وإن ظهر ظهوراً ما وكانت ألبامه حلقة من سلسلة التاريخ فأنثرت أثرها العام في الحلقات التالية واعتمدت عليها المدنية الحاضرة شاعرة بها أو غير شاعرة لكن ظهوره التام أعني حكومة ما في فرضية الدين بجميع موادها وصورها وغاياتها مما لا يقبله طبع النوع الإنساني ولن يقبله أبداً ولم يقع عليه بهذه الصفة تجربة حتى يوثق بصحة وقوعه خارجاً وحكومته على النوع تامة .

وذلك أنك عرفت أن الإسلام بالمعنى الذي نبحت فيه غاية النوع الإنساني

وكماله الذي هو بغريزته متوجّه إليه شعره تفصيلاً أولم يشعر والتجارب القطعية الحاصلة في أنواع المكوّنات يدلّ على أنّها متوجّهة إلى غايات مناسبة لوجوداتها يسوقها إليها نظام الخلقة ، والإنسان غير مستثنى من هذه الكليّة .

على أنّ شيئاً من السنن والطرائق الدائرة في الدنيا الجارية بين المجتمعات الإنسانية لم يتّك في حدوثة وبقائه وحكومته على سبق تجربة قاطعة فهذه شرائع نوح وإبراهيم وموسى وعيسى ظهرت حينما ظهرت ثم جرت بين الناس ، وكذا ما أتى به برهما وبوذا وماني وغيرهم ، وتلك سنن المدنية الماديّة كالديموقراطية والكمونيسم وغيرهما كلّ ذلك جرى في المجتمعات الإنسانية المختلفة بجرياناتها المختلفة من غير سبق تجربة .

وإنّما تحتاج السنن الاجتماعيّة في ظهورها ورسوخها في المجتمع إلى عزائم قاطعة وهم عالية من نفوس قويّة لا يأخذها في سبيل البلوغ إلى ما ربه عي ولا نصب ، ولا تذعن بأنّ الدهر قد لا يسمح بالمراد والمسعى قديخيّب . ولا فرق في ذلك بين الغايات والمآرب الرحانيّة والشيطانيّة .

### ﴿ بحث روائى ﴾

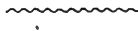
في المعاني عن الصادق عليه السلام في قوله تعالى : يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اصْبِرُوا وَصَابِرُوا وَرَابِطُوا الآية : اصبروا على المصائب ، وصابروهم على الفتنة ، ورابطوا على من تقتدون به . وفي تفسير العياشي عنه عليه السلام : اصبروا على دينكم ، وصابروا عدوكم ، ورابطوا إمامكم .

اقول : وروي ما يقرب منه من طرق أهل السنّة عن النبي صلّى الله عليه وآله .

وفي الكافي عنه عليه السلام : اصبروا على الفرائض ، وصابروا على المصائب ورابطوا على الأئمّة .

وفي المجمع عن علي عليه السلام : رابطوا الصلوات قال أي انتظروها لأنّ المرابطة لم تكن حينئذ .

**أقول :** اختلاف الروايات مستند إلى ما تقدم من إطلاق الأوامر .  
وفي الدر المنثور أخرج ابن جرير وابن حبان عن جابر بن عبد الله قال : قال  
رسول الله ﷺ : ألا أدلكم على ما يمحو الله به الخطايا ، ويكفر به الذنوب ؟ قلنا بلى  
يا رسول الله قال : إسباغ الوضوء على المكاره ، وكثرة الخطا إلى المساجد ، وانتظار  
الصلاة بعد الصلاة فذلكم الرباط .  
**أقول :** ورواه بطرق أخرى عنه ﷺ والأخبار في فضيلة المراقبة أكثر من  
أن تحصى .





﴿ سورة النساء وهي مائة وست وسبعون آية ﴾

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا (١) .

### ﴿ بيان ﴾

غرض السورة كما يلوح إليه هذا الصديقيان أحكام الزواج كعدد الزوجات ومحرمات النكاح وغير ذلك ، وأحكام الموارث ، وفيها أمور أخرى من أحكام الصلاة والجهاد والشهادات والتجارة وغيرها ، وتعرض لحال أهل الكتاب .

ومضامين آياتها تشهد أنها مدينية نزلت بعد الهجرة . وظاهرها أنها نزلت نجوماً لادفعة واحدة وإن كانت أغلب آياتها غير فاقدة للارتباط فيما بينها .  
وأما هذه الآية في نفسها فهي وعدة من الآيات التالية لها المتعرضة لحال اليتامى والنساء كالتوطئة لماسيئين من أمر الموارث والمحامر وأما عدد الزوجات الواقعة في الآية الثالثة فإنه وإن كان من مهمات السورة إلا أنه ذكر في صورة التطفل بالاستفادة من الكلام المقدّم في الآية كما سيأتي ، بيانه .

**قوله تعالى :** « يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُم » إلى قوله : « ونساء » يريد دعوتهم إلى تقوى ربهم في أمر أنفسهم وهم ناس متحدون في الحقيقة الإنسانية من غير اختلاف فيها بين الرجل منهم والمرأة والصغير والكبير والعاجز والقوي حتى لا يجحف الرجل منهم بالمرأة ولا يظلم كبيرهم الصغير في مجتمعهم الذي هذا هم الله إليه لتتميم سعادتهم والأحكام والقوانين المعمولة بينهم التي ألهمهم إياها لتسهيل طريق حياتهم ، وحفظ وجودهم وبقائهم فرادى ومجتمعين .

ومن هناك تظهر نكتة توجيه الخطاب إلى الناس دون المؤمنين خاصة وكذا تعليق التقوى بربهم دون أن يقال : اتقوا الله ونحوه فإن الوصف الذي ذكرناه أعني

قوله : الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ إِنْخَ يَعْمُ جَمِيعَ النَّاسِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَخْتَصَّ بِالْمُؤْمِنِينَ ، وهو من أوصاف الربوبية التي تتكفل أمر التدبير والتكميل لأمور شؤون الالهية .

وأما قوله تعالى : « الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ » إِنْخ فالنفس على ما يستفاد من اللغة عين الشيء يقال : جاءني فلان نفسه وعينه وإن كان منشأ تعين الكلمتين - النفس والعين - لهذا المعنى ( ما به الشيء شيء ) مختلفاً ، ونفس الإنسان هو ما به الإنسان إنسان ، وهو مجموع روح الإنسان وجسمه في هذه الحياة الدنيا والروح وحدها في الحياة البرزخية على ما تحقق فيما تقدم من البحث في قوله تعالى : ولا تقولوا لمن يقتل في سبيل الله أموات الآية « البقرة : ١٥٤ » .

وظاهر السياق أن المراد بالنفس الواحدة آدم عليه السلام ، ومن زوجها زوجته ، وهما أبوا هذا النسل الموجود الذي نحن منه وإليهما ينتهي جميعاً على ما هو ظاهر القرآن الكريم كما في قوله تعالى : خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا « الزمر : ٦ » وقوله تعالى : يَا بَنِي آدَمَ لَا يَفْتِنَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ كَمَا أَخْرَجَ أَبَوَيْكُمُ مِنَ الْجَنَّةِ « الأعراف : ٢٧ » وقوله تعالى : حَكَايَةَ عَنْ إِبْلِيسَ : لَمَنْ أَخَّرْتَنِي إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لِأَحْتَسِبَنَّ ذُرِّيَّتَهُ إِلَّا قَلِيلًا « أسرى : ٦٢ » .

وأما ما احتمله بعض المفسرين أن المراد بالنفس الواحدة وزوجها في الآية مطلق الذكور والإناث من الإنسان الزوجين اللذين عليهما مدار النسل فيؤول المعنى إلى نحوقولنا : خلق كل واحد منكم من أب وأم بشرين من غير فرق في ذلك بينكم فيناظر قوله تعالى : يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ « الحجرات : ١٣ » حيث إن ظاهره نفى الفرق بين الأفراد من جهة تولد كل واحد منهم من زوجين من نوعه : ذكر وأنثى .

ففيه فساد ظاهر وقد فاتته أن بين الآيتين أعني آية النساء وآية الحجرات فرقاً بين أن آية الحجرات في مقام بيان اتحاد أفراد الإنسان من حيث الحقيقة الإنسانية ، ونفي الفرق بينهم من جهة انتهاء تكون كل واحد منهم إلى أب وأم إنسانين فلا ينبغي أن يتكبر أحدهم على الآخرين ولا يتكبرم إلا بالتقوى ؛ وأما آية النساء فهو في مقام

بيان اتّحاد أفراد الإنسان من حيث الحقيقة ، وأنّهم على كثيرتهم رجالاً ونساءً إنّما اشتقّوا من أصل واحد وتشعبوا من منشأ واحد فصاروا كثيراً على ما هو ظاهر قوله : وبثّ منهما رجالاً كثيراً ونساءً ، وهذا المعنى كما ترى لا يناسب كون المراد من النفس الواحدة وزوجها مطلق الذكر والأنثى الناسلين من الإنسان على أنّه لا يناسب غرض السورة أيضاً كما تقدّم بيانه .

وأما قوله : وخلق منها زوجها فقد قال الراغب : يقال لكل واحد من القرينين من الذكر والأنثى في الحيوانات المتزاوجة : زوج ، ولكل قرينين فيها وفي غيرها : زوج كالغف والنعل ، ولكل ما يقترب بآخر مماثل له أو مضاداً : زوج إلى أن قال : وزوجة لغة رديئة . انتهى .

وظاهر الجملة أعني قوله : وخلق منها زوجها أنّها بيان لكون زوجها من نوعها بالتمثيل وأنّ هؤلاء الأفراد الطيبون مرجعهم جميعاً إلى فردين متمثلين متشابهين فلفظة من نشويبة والآية في مساق قوله تعالى : ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجاً لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودةً ورحمة « الرّوم : ٢١ » وقوله تعالى : والله جعل لكم من أنفسكم أزواجاً وجعل لكم من أزواجكم بنين وحفدة « النحل : ٧٢ » وقوله تعالى : فاطر السموات والأرض جعل لكم من أنفسكم أزواجاً ومن الأنعام أزواجاً يذكركم فيه « الشورى : ١١ » ونظيرها قوله : ومن كلّ شيء خلقنا زوجين « الذاريات : ٤٩ » فما في بعض التفاسير : أن المراد بالآية كون زوج هذه النفس مشتقة منها وخلقها من بعضها وفقاً لما في بعض الأخبار : أن الله خلق زوجة آدم من ضلع من أضلاعه ممّا لا دليل عليه من الآية .

وأما قوله : وبثّ منهما رجالاً كثيراً ونساءً البثّ هو التفريق بالإثارة ونحوها قال تعالى : فكانت هباءً منبثاً « الواقعة : ٦ » ومنه بثّ الغمّ ولذلك ربّما يطلق البثّ ويراد به الغمّ لأنّه مبثوث يبتثّه الإنسان بالطبع قال تعالى : قال إنّما أشكّو بشّي وحزني إلى الله « يوسف : ٨٦ » أي غمّي وحزني .

وظاهر الآية أنّ النسل الموجود من الإنسان ينتهي إلى آدم وزوجته من غير

أن يشار كهما فيه غيرهما حيث قال : وبثّ منهما رجالاً كثيراً ونساءً ، ولم يقل : منهما ومن غيرهما ، ويتفرّع عليه أمران :

أحدهما : أن المراد بقوله : رجالاً كثيراً ونساءً أفراد البشر من ذرّيتهما بلا واسطة أو مع واسطة فكأنّه قيل : وبشّكم منهما أيّها الناس .

وثانيهما : أن الأزواج في الطبقة الأولى بعد آدم وزوجته أعني في أولادهما بلا واسطة إنّما وقع بين الإخوة والأخوات (أزواج البنين بالبنات) إذ الذكور والإناث كانا منحصرين فيهم يومئذ ، ولا ضير فيه فإنّه حكم تشريعيّ راجع إلى الله سبحانه فله أن يبيعه يوماً ويحرّمه آخر ، قال تعالى : والله يحكم لامعتبّ لحكمه \* الرعد : ٤١ « وقال : إنّ الحكم إلّا لله » يوسف : ٤٠ « وقال : ولا يشرك في حكمه أحداً » الكهف : ٢٦ « وقال : وهوالله لا إله إلّا هو له الحمد في الأولى والآخرة وله الحكم وإليه ترجعون » القصص : ٧٠ .

قوله تعالى : « واتّقوا الله الذي تساءلون به والأرحام » المراد بالتسالم سؤال بعض الناس بعضاً بالله ، يقول أحدهم لصاحبه : أسألك بالله أن تفعل كذا وكذا وهو إقسام به تعالى ، والتسالم بالله كناية عن كونه تعالى معظّماً عندهم محبوباً لديهم فإنّ الإنسان إنّما يقسم بشيء يعظّمه ويحبّه .

وأما قوله : والأرحام فظاعره أنّه معطوف على لفظ الجلالة ، والمعنى : واتّقوا الأرحام ، وربّما قيل : إنّّه معطوف على محلّ الضمير في قوله : به وهو النصب يقال : مررت بزيد وعمرأ ، وربّما أيدته قراءة حمزة : والأرحام بالجرّ عطفاً على الضمير المتّصل المجرور - وإنّ ضعفه النحاة - فيصير المعنى : واتّقوا الله الذي تساءلون به وبالأرحام يقول أحدكم لصاحبه : أسألك بالله وأسألك بالرحم . هذا ما قيل . لكنّ السياق ودأب القرآن في بياناته لا يلائم أنّه فإنّ قوله : والأرحام إنّ جعل صلة مستقلّة للذي اه وكان تقدير الكلام : واتّقوا الله الذي تساءلون بالأرحام كان خالياً من الضمير وهو غير جائز ، وإن كان المجموع منه ومما قبله صلة واحدة للذي كان فيه تسوية بين الله عزّ اسمه وبين الأرحام في أمر العظمة والعزّة وهي تنافي أدب القرآن .

وأما نسبة التقوى إلى الأرحام كنسبته إليه تعالى فلاضير فيها بعد انتهاء الأرحام إلى صنعه وخلقه تعالى وقد نسب التقوى في كلامه تعالى إلى غيره كما في قوله : واتقوا يوماً ترجعون فيه إلى الله \* البقرة : ٢٨١ ، وقوله : واتقوا النار التي أعدت للكافرين « آل عمران : ١٣١ » وقوله : واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة « الأنفال : ٢٥ » .

وكيف كان فهذا الشطر من الكلام بمنزلة التقييد بعد الإطلاق والتضييق بعد التوسعة بالنسبة إلى الشطر السابق عليه أعني قوله : يا أيها الناس اتقوا إلى قوله : ونساء ، فإن محصل معنى الشطر الأول : أن اتقوا الله من جهة ربوبيته لكم ، ومن جهة خلقه وجعله إياكم - معاشراً أفراداً لإنسان - من سنخ واحد محفوظ فيكم ومادة محفوظة متكثرة بتكثركم ، وذلك هو النوعية الجوهرية الانسانية . ومحصل معنى هذا الشطر : أن اتقوا الله من جهة عظمته وعزته عندكم ( وذلك من شؤون الربوبية وفروعها ) واتقوا الوحدة الرحمية التي خلقها بينكم ( والرحم شعبة من شعب الوحدة والسنخية السارية بين أفراد الإنسان ) .

ومن هنا يظهر وجه تكرار الأمر بالتقوى وإعادته ثانياً في الجملة الثانية فإن الجملة الثانية في الحقيقة تكرار للجملة الأولى مع زيادة فائدة وهي إفادة الاهتمام التام بأمر الأرحام .

والرحم في الأصل رحم المرأة وهي العضو الداخلي منها المعبأ التريية النطفة وليداً ، ثم استعير للقرابة بعلاقة الظرف والمظروف لكون الأقرباء مشتركين في الخروج من رحم واحدة فالرحم هو القريب والأرحام الأقرباء ، وقد اعتنى القرآن الشريف بأمر الرحم كما اعتنى بأمر القوم والأمة فإن الرحم مجتمع صغير كما أن القوم مجتمع كبير ، وقد اعتنى القرآن بأمر المجتمع وعدّه حقيقة ذات خواص وآثار كما اعتنى بأمر الفرد من الإنسان وعدّه حقيقة ذات خواص وآثار تستمد من الوجود قال تعالى : وهو الذي مرج البحرين هذا عذب فرات وهذا ملح أجاج وجعل بينهما برزخاً وحجراً محجوراً وهو الذي خلق من الماء بشراً فجعله نسباً وصهراً وكان ربك قديراً « الفرقان : ٥٤ »

وقال تعالى : وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا « الحجرات : ١٣ » وقال تعالى : وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله « الأحزاب : ٦ » وقال تعالى : فهل عسيتم إن توليتم أن تفسدوا في الأرض وتقطعوا أرحامكم « سورة نحل : ٢٢ » وقال تعالى : وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافاً خافوا عليهم الآية « النساء : ٩ » إلى غير ذلك من الآيات .

قوله تعالى : « إن الله كان عليكم رقيباً » الرقيب الحفيظ والمراقبة المحافظة ، وكأنه مأخوذ من الرقبة بعناية أنهم كانوا يحفظون رقاب عبيدهم ، وأن الرقيب كان يتطلع على من كان يرقبه برفع رقبته ومدّ عنقه ، وليس الرقوب مطلق الحفظ بل هو الحفظ على أعمال المرقوب من حر كانه وسكناته لإصلاح موارد العمل والفساد أو ضبطها ، فكأنه حفظ الشيء مع العناية به علماً وشهوداً ولذا يستعمل بمعنى الحراسة والانتظار والمحاذرة والرصد . والله سبحانه رقيب لأنه يحفظ على العباد أعمالهم ليجزيهم بها قال تعالى : وربك على كل شيء حفيظ « سبأ : ٢١ » وقال : الله حفيظ عليهم وما أنت عليهم بوكيل « الشورى : ٦ » وقال : فصب عليهم ربك سوط عذاب إن ربك لبالمرصاد « الفجر : ١٤ » .

وفي تعليل الأمر بالتقوى في الوحدة الإنسانية السارية بين أفرادها وحفظ آثارها اللازمة لها ، بكونه تعالى رقيباً أعظم التحذير والتخويف بالمخالفة ، وبالتدبير فيه يظهر ارتباط الآيات المتعوضة لأمر البغي والظلم والفساد في الأرض والطغيان وغير ذلك ، وما وقع فيها من التهديد والإنذار ، بهذا الغرض الإلهي وهو وقاية الوحدة الإنسانية من الفساد والسقوط .

### ﴿ كلام في عمر النوع الانساني والانسان الاولى ﴾

يذكر تاريخ اليهود أن عمر هذا النوع لا يزيد على ما يقرب من سبعة آلاف سنة والاعتبار يساعده فائنا لو فرضنا ذكراً وأنثى (زوجين اثنين) من هذا النوع وفرضناهما عائشين زماناً متوسطاً من العمر في مزاج متوسط في وضع متوسط من الأمن والخصب

والرفاهية ومساعدة سائر العوامل والشرائط المؤثرة في حياة الإنسان ثم فرضناهما وقد تزوجا وتناسلا وتوالدا في أوضاع متوسطة متناسبة ثم جعلنا الفرض بعينه مطرداً فيما أولدنا من البنين والبنات على ما يعطيه متوسط الحال في جميع ذلك وجدنا ما فرضناه من العدد أولاً وهو اثنان فقط يتجاوز في قرن واحد ( رأس المائة ) الألف أي إن كل نسمة يولد في المائة سنة ما يقرب من خمس مائة نسمة .

ثم إذا اعتبرنا ما يتصدّم به الإنسان من العوامل المضادة له في الوجود والبلايا العامة لنوعه من الحر والبرد والظوفان والزلزلة والجذب والوباء والطاعون والخسف والهدم والمقاتل الذريعة والمصائب الأخرى الغير العامة ، وأعطيناها حظّها من هذا النوع أو فر حظّ ، وبالغنا في ذلك حتّى أخذنا الفناء يعم الأفراد بنسبة تسعمائة وتسعة وتسعين إلى الألف ، وأنه لا يبقى في كل مائة سنة من الألف إلا واحد أي إن عامل التناسل في كل مائة سنة يزيد على كل اثنين بواحد وهو واحد من ألف .

ثم إذا صعدنا بالعدد المفروض أولاً بهذا الميزان إلى مدّة سبعة آلاف سنة ( ٧٠ قرناً ) وجدناه تجاوز بليونين ونصفاً ، وهو عدد النفوس الإنسانية اليوم على ما يذكره الإحصاء العالمي .

فهذه الاعتبار يؤيد ما ذكره من عمر نوع الإنسان في الدنيا لكن علماء الجيولوجي ( علم طبقات الأرض ) ذكروا أن عمر هذا النوع يزيد على مليونات من السنين ، وقد وجدوا من الفسيلات الإنسانية والأجساد والآثار ما يتقدّم عهده على خمس مائة ألف سنة على ما استظهره . فهذا ما عندهم . غير أنه لا دليل معهم يقنع الإنسان ويرضي النفس باتصال النسل بين هذه الأقباب الخالية والأمم الماضية من غير انقطاع ، فمن الجائز أن يكون هذا النوع ظهر في هذه الأرض ثم كثروا وعاش ثم انقرض ثم تكرر الظهور والانقراض ودار الأمر على ذلك عدّة أدار ، على أن يكون نسلنا الحاضر هو آخر هذه الأدوار ؛

وأما القرآن الكريم فإنّه لم يتعرّض تصريحاً لبيان أن ظهور هذا النوع هل ينحصر في هذه الدورة التي نحن فيها أو أن له أدواراً متعدّدة نحن في آخرها ؛ وإن

كان ربّما يستشّم من قوله تعالى : وإذ قال ربّك للملائكة إنّي جاعل في الأرض خليفة قالوا أتجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء الآية « البقرة : ٣٠ » سبق دورة إنسانية أخرى على هذه الدورة الحاضرة ، وقد تقدّمت الإشارة إليه في تفسير الآية . نعم في بعض الروايات الواردة عن أئمة أهل البيت عليهم السلام ما يثبت للإنسانية أدواراً كثيرة قبل هذه الدورة وسيجيء في البحث الروائي .

### (كلام في أن النسل الحاضر ينتهي إلى آدم وزوجته)

ربّما قيل : إن اختلاف الألوان في أفراد الإنسان وعمدتها البياض كلون أهل النقاط المعتدلة من آسيا وأوربا ، والسواد كلون أهل إفريقيا الجنوبيّة ، والصفرة كلون أهل الصين واليابان ، والحمرة كلون الهنود الأمريكيّين يقضي بانتهاء النسل في كل لون إلى غير ما ينتهي إليه نسل اللون الآخر لما في اختلاف الألوان من اختلاف طبيعة الدماء وعلى هذا فالطبادي الأول لمجموع الأفراد لا ينقصون من أربعة أزواج للألوان الأربعة . وربّما يستدلّ عليه بأن قارة أمريكا انكشفت ولها أهل وهم منقطعون عن الإنسان القاطن في نصف الكرة الشرقيّ بالبعد الشاسع الذي بينهما قطعاً لا يرجح ولا يحتمل معه أن النسولين يتصلان بانتهاءهما إلى أب واحد أو أم واحدة . والدليلان - كما ترى - مدخولان :

أمّا مسألة اختلاف الدماء باختلاف الألوان فلأنّ الأبحاث الطبيعّية اليوم مبنيّة على فرضيّة التطوّر في الأنواع ، ومع هذا البناء كيف يطمأنّ بعدم استناد اختلاف الدماء باختلاف الألوان إلى وقوع التطوّر في هذا النوع وقد جزموا بوقوع تطوّرات في كثير من الأنواع الحيوانيّة كالفرس والغنم والفيّل وغيرها ، وقد ظفّر البحث والفحص بأنّ أراضيّة كثيرة يكشف عن ذلك ؟ على أنّ العلماء اليوم لا يعتنون بهذا الاختلاف ذلك الاعتناء .<sup>(١)</sup>

(١) وقد ورد في الجرائد في هذه الأيام : أن جمعا من متطبّبي الانجليز بصدد تهيئة فورمول

طبيّ يغيره لون بشرة الإنسان كالسواد إلى البياض مثلاً .



وأما مسألة وجود الإنسان في ما وراء البحار فإنَّ العهد الإنسانيّ على ما يذكره علماء الطبيعة يزدهو إلى ملايين من السنين ، والذي يضبطه التاريخ النقلي لا يزيد على ستة آلاف سنة ، وإذا كان كذلك فما المانع من حدوث حوادث فيما قبل التاريخ تجزّي قارة أمريكا عن سائر القارات ، وهناك آثار أرضيّة كثيرة تدلّ على تغييرات هامّة في سطح الأرض بمرور الدهور من تبدّل بحر إلى برّ وبالعكس ، وسهل إلى جبل وبالعكس ، وما هو أعظم من ذلك كتبدّل القطبين والمنطقة على ما يشرحه علوم طبقات الأرض والهيئة والجغرافيا فلا يبقى لهذا المستدلّ إلا الاستبعاد فقط . هذا .

وأما القرآن فظاهره القريب من النصّ أنّ هذا النسل الحاضر المشهود من الإنسان ينتهي بالارتقاء إلى ذكروا نثى هما الأب والأمّ لجميع الأفراد أمّا الأب فقد سمّاه الله تعالى في كتابه بآدم ، وأمّا زوجته فلم يسمّها في كتابه ولكن الروايات تسمّيها حواء كما في التوراة الموجودة ؛ قال تعالى : وبدء خلق الإنسان من طين ثمّ جعل نسله من سلالة من ماء مهين « الم السجدة : ٨ » وقال تعالى : إن مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب ثمّ قال له كن فيكون « آل عمران : ٥٩ » وقال تعالى : وإذ قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة قالوا أتجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء ونحن نسبح بحمدك ونقدس لك قال إني أعلم ما لا تعلمون وعلم آدم الأسماء كلّها الآية « البقرة : ٣١ » وقال تعالى : إذ قال ربك للملائكة إني خالق بشراً من طين فإذا سوّيته ونفخت فيه من روحي فقعوا له ساجدين الآيات « ص : ٧٢ » فإنّ الآيات - كما ترى - تشهد بأنّ سنّة الله في بقاء هذا النسل أن يتسبّب إليه بالنطفة لكنّه أظهره حينما أظهره بخلقه من تراب ، وأنّ آدم خلق من تراب وأنّ الناس بنوه ، فظهروا الآيات في انتهاء هذا النسل إلى آدم وزوجته ممّا لا ريب فيه وإن لم تمتنع من التأويل .

وربّما قيل : إنّ المراد بآدم في آيات الخلقة والسجدة آدم النوعيّ دون الشخصيّ كأنّ مطلق الإنسان من حيث انتهاء خلقه إلى الأرض ومن حيث قيامه بأمر النسل والا يلد سمّي بآدم ، وربّما استظهر ذلك من قوله تعالى : ولقد خلقناكم ثمّ صورناكم

ثم قلنا للملائكة اسجدوا لآدم «الأعراف : ١١» ، فإنه لا يخلو عن إشعار بأن الملائكة إنما أمروا بالسجدة لمن هيأه الله لها بالخلق والتصوير وقد ذكرت الآية أنه جميع الأفراد لا شخص إنساني واحد معين حيث قال : ولقد خلقناكم ثم صورناكم اهـ « وكذا قوله تعالى » : قال يا إبليس مامنك أن تسجد لما خلقت بيدي «إلى أن قال» : قل أنا خير منه خلقتني من نار وخلقته من طين «إلى أن قال» : قال فبعضك لأغوينهم أجمعين إلا عبادك منهم المخلصين « ص : ٨٣ » حيث أبدل ما ذكره مفرداً أولاً بالجمع ثانياً .

ويردّه مضافاً إلى كونه على خلاف ظاهر ما نقلناه من الآيات ظاهر قوله تعالى - بعد سرد قصة آدم وسجدة الملائكة وإبلاء إبليس - في سورة الأعراف : يا بني آدم لا يفتننك الشيطان كما أخرج أبويكم من الجنة ينزع عنهما لباسهما ليريهما سوءاتهما «الأعراف : ٢٧» فظهور الآية في شخصية آدم مما لا ينبغي أن يرتاب فيه .

وكذا قوله تعالى : وإذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فسجدوا إلا إبليس قال أسجد لمن خلقت طيناً قال أرايتك هذا الذي كرمت عليّ لئن أخرتن إلى يوم القيامة لأحتنكن ذريته إلا قليلاً «أسرى : ٦٢» وكذا الآية المبحوث عنها : يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالاً كثيراً ونساءً الآية بالتقريب الذي مرّ بيانه .

فلا آيات - كما ترى - تأبى أن يسمى الإنسان آدم باعتبار ابن آدم باعتبار آخر ، وكذا تأبى أن تنسب الخلقة إلى التراب باعتبار وإلى النطفة باعتبار آخر وخاصة في مثل قوله تعالى : «إن مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب ثم قال له كن فيكون» الآية ؛ وإلا لم يستقم استدلال الآية على كون خلقة عيسى خلقة استثنائية ناقضة للعادة الجارية . فالقول بآدم النوعي في حدّ التفريط ، والإفراط الذي يقابله قول بعضهم : إن القول بخلق أزيد من آدم واحد كفر . ذهب إليه زين العرب من علماء أهل السنة .

## ﴿كلام في ان الانسان نوع مستقل﴾

﴿(غيره تحول من نوع آخر)﴾

الآيات السابقة تكفي مؤونة هذا البحث فإنيها تنتهي هذا النسل الجاري بالنطفة إلى آدم وزوجته وتبين أنهما خلقا من تراب فالإنسانية تنتهي إليهما وهما لا يتصلان بآخرهما لهما أو يجانسهما وإنما حدثا حدثاً.

والشائع اليوم عند الباحثين عن طبيعة الإنسان أن الإنسان الأول فرد تكامل إنساناً وهذه الفرضية بخصوصها وإن لم يتسلمها الجميع تسلماً يقطع الكلام واعتراضوا عليه بأمر كثيرة مذكورة في الكتب لكن أصل الفرضية وهي «أن الإنسان حيوان تحول إنساناً» مما تسلموه وبنوا عليه البحث عن طبيعة الإنسان.

فإنهم فرضوا أن الأرض - وهي أحد الكواكب السيارة - قطعة من الشمس مشتقة منها وقد كانت في حال الاشتعال والذوبان ثم أخذت في التبرّد من تسلط عوامل البرودة، وكانت تنزل عليها أمطار غزيرة وتجري عليها السيول وتتكوّن فيها البحار ثم حدثت تراكيب مائية وأرضية فحدثت النباتات المائية ثم حدثت بتكامل النبات واشتمالها على جراثيم الحياة السمك وسائر الحيوان المائي ثم السمك الطائر ذو الحياتين ثم الحيوان البرّي ثم الإنسان كل ذلك بتكامل عارض للتركيب الأرضي الموجود في المرتبة السابقة يتحوّل به التركيب في صورته إلى المرتبة اللاحقة فالنبات ثم الحيوان المائي ثم الحيوان ذو الحياتين ثم الحيوان البرّي ثم الإنسان على الترتيب. هذا.

كل ذلك لما يشاهد من الكمال المنظم في بنيتها نظم المراتب الآخذة من النقص إلى الكمال ولما يعطيه التجريب في موارد جزميّة التطوّر.

وهذا فرضية افترضت لتوجيه ما يلحق بهذه الأنواع من الخواص والآثار من

غير قيام دليل عليها بالخصوص ونفي ماعداها مع إمكان فرض هذه الأنواع متباعدة من غير اتصال بينها بالتطور وقصر التطور على حالات هذه الأنواع دون ذواتها وهي التي جرى فيها التجارب فإن التجارب لم يتناول فرداً من أفراد هذه الأنواع تحول إلى فرد من نوع آخر كقردة إلى إنسان وإنما يتناول بعض هذه الأنواع من حيث خواصها ولوازمها وأعراضها .

واستقصاء هذا البحث يطلب من غير هذا الموضع ، وإنما المقصود الإشارة إلى أنه فرض افتراضه لتوجيه ما يرتبط به من المسائل من غير أن يقوم عليه دليل قاطع فالحقيقة التي يشير إليها القرآن الكريم من كون الإنسان نوعاً مفصلاً عن سائر الأنواع غير معارضة بشيء علمي .

## (كلام في تناسل الطبقة الثانية من الانسان)

الطبقة الأولى من الإنسان وهي آدم وزوجته تناسلت بالازدواج فأولدت بنين وبنات ( إخوة وأخوات ) فهل نسل هؤلاء بالازدواج بينهم وهم إخوة وأخوات أو بطريق غير ذلك ؟ ظاهر إطلاق قوله تعالى : وبثّ منهما رجالاً كثيراً ونساء الآية على ما تقدم من التقريب أن النسل الموجود من الإنسان إنما ينتهي إلى آدم وزوجته من غير أن يشاركهما في ذلك غيرهما من ذكر أو أنثى ولم يذكر القرآن للبث إلا إياهما ، ولو كان لغيرهما شركة في ذلك لقال : وبثّ منهما ومن غيرهما ، أو ذكر ذلك بما يناسبه من اللفظ ، ومن المعلوم أن انحصار مبدء النسل في آدم وزوجته يقضي بازدواج بينهما من بناتهما .

وأما الحكم بحرمته في الإسلام وكذا في الشرائع السابقة عليه على ما يحكى فإنما هو حكم تشريعي يتبع المصالح والمفاسد لا تكويني غير قابل للتغيير ، وزمامه بيد الله سبحانه يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد فمن الجائز أن يبيحه يوماً لاستدعاء الضرورة ذلك ثم يحرمه بعد ذلك لارتفاع الحاجة واستيجابه انتشار الفحشاء في المجتمع .

والقول بأنّه على خلاف الفطرة وما شرعه الله لأنبيائه دين فطريّ قال تعالى فأقم وجهك للدين حنيفاً فطرة الله التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله ذلك الدين القيم (الروم: ٣٠) « فاسد فإنّ الفطرة لا تنفيه ولا تدعو إلى خلافه من جهة تنفرها عن هذا النوع من المباشرة (مباشرة الأخ الأخت) وإنّما تبغضه وتنفيه من جهة تأديته إلى شيوع الفحشاء والمنكر وبطلان غريزة العقبة بذلك وارتفاعها عن المجتمع الإنسانيّ، ومن المعلوم أنّ هذا النوع من التماسّ والمباشرة إنّما ينطبق عليه عنوان الفجور والفحشاء في المجتمع العالميّ اليوم وأمّا المجتمع العالميّ يوم ليس هناك بحسب ما خلق الله سبحانه إلّا الأخوة والأخوات والمشيئة الإلهية متعلّقة بتكشّرهم وانبثاقهم فلا ينطبق عليه هذا العنوان. والدليل على أنّ الفطرة لا تنفيه من جهة النفرة الغريزية تداوله بين المجوس أعصاراً طويلة (على ما يقصّه التاريخ) وشيوعه قانونياً في روسيا (على ما يحكى) وكذا شيوعه سفاحاً من غير طريق الازدواج القانونيّ في أوربه. (١)

وربّما يقال: إنّّه مخالف للقوانين الطبيعية وهي التي تجري في الإنسان قبل عقده المجتمع الصالح لإسعاده فإنّ الاختلاط والاستيناس في المجتمع المنزليّ يبطل غريزة التعشّق والميل الغريزيّ بين الأخوة والأخوات كما ذكره بعض علماء الحقوق. (٢)

وفيه أنّه ممنوع كما تقدّم أولاً، ومقصود في صورة عدم الحاجة الضرورية ثانياً، ومخصوص بما لا تكون القوانين الوضعيّة الغير الطبيعيّة حافظة للصالح الواجب الحفظ في المجتمع، ومتكفّلة لسعادة المجتمعين وإلّا فمعظم القوانين المعمولة والأصول الدائرة في الحياة اليوم غير طبيعيّة.

(١) من العادات الرامجة في هذه الازمة في الملل المتدنة من اوربه وآمريكا: أن الفتيات

يزلن بكارتهن قبل الازدواج القانوني والبلوغ الى سنه وقد أنتج الاحصاء أن بعضها انما هو من ناحية آبائهن أو اخوانهن.

(٢) مونتسكيو في كتابه روح القوانين.

## ﴿ بحث روائى ﴾

في التوحيد عن الصادق عليه السلام في حديث : قال : لعلمك ترى أن الله لم يخلق بشراً غيركم ؛ بلى والله لقد خلق ألف ألف آدم أنتم في آخر أولئك آدميين .

**أقول :** ونقل ابن ميثم في شرح نهج البلاغة عن الباقر عليه السلام ما في معناه . ورواه الصدوق في الخصال أيضاً .

وفي الخصال عن الصادق عليه السلام قال : إن الله تعالى خلق اثنى عشر ألف عالم كل عالم منهم أكبر من سبع سماوات وسبع أرضين ما يرى عالم منهم أن الله عز وجل عالمًا غيرهم .

وفيه عن أبي جعفر عليه السلام : لقد خلق الله عز وجل في الأرض منذ خلقها سبعة عالمين ليس هم من ولد آدم خلقهم من أديم الأرض فأسكنهم فيها واحداً بعد واحد مع عالمه ثم خلق الله عز وجل آدم أباً للبشر وخلق ذريته منه . الحديث .

وفي نهج البيان للشيباني عن عمرو بن أبي المقدام عن أبيه قال : سألت أبا جعفر عليه السلام : من أي شيء خلق الله حواء ؟ فقال عليه السلام : أي شيء يقولون هذا الخلق ؟ قلت يقولون : إن الله خلقها من ضلع من أضلاع آدم . فقال : كذبوا أكان الله يعجزه أن يخلقها من غير ضلعه ؟ فقلت : جعلت فداك من أي شيء خلقها ؟ فقال : أخبرني أبي عن آباءه قال : قال رسول الله ﷺ : إن الله تبارك وتعالى قبض قبضة من طين فخلطها بيمينه - وكلتا يديه يمين - فخلق منها آدم ، وفضلت فضلة من الطين فخلق منها حواء .

**أقول :** ورواه الصدوق عن عمرو مثله ، وهناك روايات أخر تدل على أنها خلقت من خلف آدم وهو أقصر أضلاعه من الجانب الأيسر ، وكذا ورد في التوراة في الفصل الثاني من سفر التكوين ، وهذا المعنى وإن لم يستلزم في نفسه محالاً إلا أن الآيات القرآنية خالية عن الدلالة عليها كما تقدم .

وفي الاحتجاج عن السجّاد عليه السلام في حديث له مع قرشي يصف فيه تزويج هابيل

بلوزا أخت قاييل وتزوج قاييل بإقليمها أختها ييل قال : فقال له القرشي : فأولداهما ؟ قال نعم . فقال له القرشي : فهذا فعل المجوس اليوم . قال : فقال : إن المجوس فعلوا ذلك بعد التحريم من الله . ثم قال له : لا تنكر هذا إنما هي شرائع الله جرت ؛ أليس الله قد خلق زوجة آدم منه ثم أحلها له ؟ فكان ذلك شريعة من شرائعهم ثم أنزل الله التحريم بعد ذلك . الحديث .

**اقول :** وهذا الذي ورد في الحديث هو الموافق لظاهر الكتاب والاعتبار وهناك روايات أخر تعارضها وهي تدل على أنهم تزوجوا بمن نزل إليهم من الحور والجنان وقد عرفت الحق في ذلك .

وفي المجمع في قوله تعالى : واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام عن الباقر عليه السلام : واتقوا الأرحام أن تقطعوها .  
**اقول :** وبناءً على قراءة النص .

وفي الكافي وتفسير العياشي : هي أرحام الناس إن الله عز وجل أمر بصلتها وعظمها ألا ترى أنه جعلها معه ؟ .

**اقول :** قوله : ألا ترى النخ بيان لوجه التعظيم ، والمراد بجعلها معه الاقتران الواقع في قوله تعالى : واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام .

وفي الدر المنثور أخرج عبد بن حميد عن عكرمة في قوله : الذي تساءلون به والأرحام قال : قال ابن عباس : قال رسول الله ﷺ : يقول الله تعالى : صلوا أرحامكم فإن الله أبقي لكم في الحياة الدنيا وخير لكم في آخرتكم .

**اقول :** قوله : فإن الله أبقي لكم النخ إشارة إلى ما ورد مستفيضاً : أن صلة الرحم تزيد في العمر وقطعها بالعكس من ذلك ويمكن أن يستأنس لوجهه بما سيأتي في تفسير قوله تعالى : فليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعفاً خافوا عليهم الآية « النساء : ٧ » .

ويمكن أن يكون المراد بكونه أبقي كون الصلة أبقي للحياة من حيث أثرها فإن الصلة تحكم الوحدة السارية بين الأقارب فيتقوى بذلك الإنسان قبال العوامل

المخالفة لحياته المضادة لرفاهية عيشه من البلايا والمصائب والأعداء .

وفي تفسير العياشي عن الأصمغ بن نباتة قال : سمعت أمير المؤمنين عليه السلام يقول : إنَّ أحدكم ليغضب فيما يرضى حتّى يدخل النار فأيتما رجل منكم غضب على ذي رحمه فليدن منه فإنَّ الرحم إذا مسّتها الرحم استقرّت ، وإنّها متعلّقة بالعرش تنقضه انتقاض الحديد فتنادي : اللهم صل من وصلني واقطع من قطعني وذلك قول الله في كتابه : واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام إنَّ الله كان بكم رقيباً . وأيتما رجل غضب وهو قائم فليلزم الأرض من فوره فإنّه يذهب رجز الشيطان .

أقول : والرحم كما عرفت هي جهة الوحدة الموجودة بين أشخاص الإنسان من حيث اتصال مادّة وجودهم في الولادة من أب وأمّ أو أحدهما ، وهي جهة حقيقة سامرة بين أولي الأرحام لها آثار حقيقية خلقية وخلقية ، وروحية وجسمية غير قابلة الإنكار وإن كان ربّما توجد معها عوامل مخالفة تضعف أثرها أو تبطله بعض الإبطال حتّى يلحق بالعدم ولن يبطل من رأس .

وكيف كان فالرحم من أقوى أسباب الالتيام الطبيعيّ بين أفراد العشيرة ، مستعدّ للتأثير أقوى الاستعداد ، ولذلك كان ما ينتجه المعروف بين الأرحام أقوى وأشدّ ممّا ينتجه ذلك بين الأجانب ، وكذلك الإساءة في مورد الأقارب أشدّ أثراً منها في مورد الأجانب .

وبذلك يظهر معنى قوله عليه السلام : فأيتما رجل منكم غضب على ذي رحمه فليدن منه إلخ فإنّ الدنوّ من ذي الرحم رعاية لحكمها وتقوية لجانبها فتنبّه بسببه وتحرك لحكمها ويتجدّد أثرها بظهور الرأفة والمحبة .

وكذلك قوله عليه السلام في ذيل الرواية : وأيتما رجل غضب وهو قائم فليلزم الأرض إلخ فإنّ الغضب إذا كان عن طيش النفس ونزقها كان في ظهوره وغلبيانه مستنداً إلى هواها وإغفال الشيطان إيساها وصرفها إلى أسباب واهية وهميّة ، وفي تغيير الحال من القيام إلى القعود صرف النفس عن شأن إلى شأن جديد يمكنها بذلك أن تشتغل بالسبب الجديد فتعصر عن الغضب بذلك لأنّ نفس الإنسان بحسب الفطرة أميل إلى الرحمة



منها إلى الغضب ولذلك بعينه ورد في بعض الروايات مطلق تغيير الحال في حال الغضب كما في المجالس عن الصادق عن أبيه عليهما السلام : أنه ذكر الغضب فقال : إن الرجل ليغضب حتى ما يرضى أبداً ، ويدخل بذلك النار ، فأيتما رجل غضب وهو قائم فليجلس فإنّه سيذهب عنه رجز الشيطان ، وإن كان جالساً فليقم ، وأيتما رجل غضب على ذي رحم فليقم إليه وليدن منه وليمسّه فإنّ الرحم إذا مسّت الرحم سكنت . أقول : وتأثيره محسوس معجرب .

قوله عليه السلام : وإنّها متعلّقة بالعرش تنقضه انتقاض الحديد إلخ أي تحدث فيه صوتاً مثل ما يحدث في الحديد بالنقر ، وفي الصحاح : الإيقاض صوت مثل النقر ، وقد تقدّم في الكلام على الكرسي إشارة إجمالية سيأتي تفصيلها في الكلام على العرش : أن المراد بالعرش مقام العلم الإجماليّ الفعليّ بالحوادث وهو من الوجود المرحلة التي تجتمع عندها شتات أزمّة الحوادث ومتفرّقات الأسباب والعلل الكونية فهي تحرك وحدها سلاسل العلل والأسباب المختلفة المتفرّقة أي تتعلّق بروحها الساري فيها المحرك لها كما أن أزمّة المملكة على اختلاف جهاتها وشؤونها وأشكالها تجتمع في عرش الملك والكلمة الواحدة الصادرة منه تحرك سلاسل القوى والمقامات الفعّالة في المملكة وتظهر في كلّ مورد بما يناسبه من الشكل والأثر .

والرحم كما عرفت حقيقة هي كالروح الساري في قوالب الأشخاص الذين يجمعهم جامع القرابة فهي من متعلّقات العرش فإذا ظلمت واضطهدت لاذت بما تتعلّق به واستنصرت ، وهو قوله عليه السلام : تنقضه انتقاض الحديد اه وهو من أبداع التمثيلات شبه فيه ما يحدث في هذا الحال بالنقر الواقع على الحديد الذي يحدث فيه رنيناً يستوعب بالارتعاش والاهتزاز جميع جسامة الحديد كما في نقر الأجراس والجمادات وغيرها .

قوله عليه السلام : فتنادي اللهم صل من وصلني واقطع من قطعني اه حكاية لفهوى التجاها واستنصارها ، وفي الروايات الكثيرة أن صلة الرحم تزيد في العمر وأن قطعها يقطع وقدم في البحث عن ارتباط الأعمال والحوادث الخارجية من أحكام الأعمال

في الجزء الثاني من الكتاب أن مديرو هذا النظام الكوني يسوقه نحو الأغراض والغايات الصالحة، ولن يهمل في ذلك، وإذا فسد جزء أو أجزاء منه عالج ذلك إما بإصلاح أو بالحذف والإزالة، وقاطع الرحم يحارب الله في تكوينه فإن لم يصلح بالاستصلاح بتر الله عمره وقطع دابره؛ وأما أن الإنسان اليوم لا يحس بهذه الحقيقة وأمثالها فلا غرو لأن الأعداء قد أحاطت بجثمان الإنسانية فاختلطت وتشابهت وأزمنت فالجسد لا يجد فراغاً يقوى به على إدراك الألم والعذاب .





وَأَتُوا الْيَتَامَىٰ أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَبْدَلُوهَا الْخَبِيثَ بِالطَّيِّبِ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ إِنَّهُ كَانَ حُوبًا كَبِيرًا (٢) وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مِمَّنِّي وَثَلَاثَ رُبَاعٍ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةٌ أَوْ مَمْلُوكَتَانِ يَمَّا نَكِّحْتُمُ لَهُ فَرِيقَ الْبَيْنِ لَكُمْ فِي الْبَعْلِ مِمَّا زَفَرْتُمْ وَفِي الصَّغِيرَةِ وَالْمُكْرَمَةِ نِكَاحٌ كَمَا فِي الْأُولَىٰ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ بَعْدَ الْبَعْلِ فَأُولَٰئِكَ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ (٣) وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً فَإِنْ طِبَّنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيمًا مَرِيئًا (٤) وَلَا تَقْرَبُوا أَمْوَالَهُ السَّهْوَاءِ أَمْوَالَهُنَّ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا (٥) وَابْتَلُوا الْيَتَامَىٰ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَأْكُلُوهَا إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَنْ يَكْبَرُوا وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ فَأَشْهَدُوا عَلَيْهِمْ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ حَمِيدًا (٦) .

### ﴿ بَيَان ﴾

الآيات تتممة التمهيد والتوطئة التي وضعت في أول السورة لبيان أحكام الموارث وعمدة أحكام التزويج كعدد النساء وتعيين المحارم وهذان البابان من أكبر أبواب القوانين الحاكمة في المجتمع الإنساني وأعظمها، ولهما أعظم التأثير في تكون المجتمع وبقائه فإن النكاح يتعين به وضع المواليدين الإنسان الذين هم أجزاء المجتمع والعوامل التي تكونه، والإرث يتعلق بتقسيم الثروة الموجودة في الدنيا التي يبتني عليها بنية المجتمع في عيشته وبقائه .

وقد تعرضت الآيات في ضمن بيانها للنهي عن الزنا والسفاح والنهي عن أكل المال بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض، وعند ذلك تأسس أساسان قيمان لأمر المجتمع في أهم ما يشكله وهو أمر المواليدين وأمر المال .

ومن هنا يظهر وجه العناية بالتمهيد المسوق لبيان هذه الأحكام التي تعلقت بالاجتماع الإنساني ونشبت في أصوله وجذوره . وصرف الناس عما اعتادت عليه جماعتهم ، والتحمت عليه أفكارهم ، ونبتت عليه لحومهم ، ومات عليه أسلافهم ، ونشأ عليه أخلافهم عسير كل العسر .

وهذا شأن ما شرع في صدر هذه السورة من الأحكام المذكورة ، يتضح ذلك بتأمل إجمالي في وضع العالم الإنساني يومئذ بالعموم وفي وضع العالم العربي (ودارهم دار نزول القرآن وظهور الإسلام) بالخصوص ، وفي كيفية تدرج القرآن في نزوله وظهور الأحكام الإسلامية في تشريعها .

## ( كلام في الجاهلية الأولى )

القرآن يسمي عهد العرب المتصل بظهور الإسلام بالجاهلية ، وليس إلا إشارة منه إلى أن الحاكم فيهم يومئذ الجهل دون العلم ، والمسيطر عليهم في كل شيء الباطل وسفه الرأي دون الحق ، وكذلك كانوا على ما يقصه القرآن من شؤونهم قال تعالى :  
يظنون بالله غير الحق ظن الجاهلية « آل عمران : ١٥٤ » وقال : أفحكم الجاهلية يبغون « المائدة : ٥٠ » وقال : إذ جعل الذين كفروا في قلوبهم الحمية حمية الجاهلية « الفتح : ٢٦ » وقال : « ولاتبرجن تبرج الجاهلية الأولى » الأحزاب : ٣٣ .

كانت العرب يومئذ تجاور في جنوبها الحبشة وهي نصرانية ، وفي مغربها إمبراطورية الروم وهي نصرانية ، وفي شمالها الفرس وهم مجوس ، وفي غير ذلك الهند ومصر وروما ونيستان وفي أرضهم طوائف من اليهود ، وهم أعني العرب مع ذلك وثنيتون يعيش أغلبهم عيشة القبائل ، وهذا كله هو الذي أوجد لهم اجتماعاً همجياً بدوياً فيه أخلاط من رسوم اليهودية والنصرانية والمجوسية وهم سكارى جهالتهم قال تعالى : وإن تطع أكثر من الأرض يضلوك عن سبيل الله إن يتبعون إلا الظن وإن هم إلا يخرصون « الأنعام : ١١٦ » .

وقد كانت العشائر وهم البدو على مالهم من خساسة العيش ودناءته يعيشون

بالغزوات وشن الغارات واختطاف كل مافي أيدي آخرين من متاع أو عرض فلا أمن بينهم ولا أمانة ، ولا سلم ولا سلامة ، والأمر إلى من غلب والملك لمن وضع عليه يده .  
أمّا الرجال فالفضيلة بينهم سفك الدماء والحميّة الجاهليّة والكبر والغرور واتّباع الظالمين وهضم حقوق المظلومين والتعادي والتنافس والقمار وشرب الخمر والزنا وأكل الميتة والدم وحشف التمر .

وأمّا النساء فقد كنّ محرومات من مزايا المجتمع الإنساني لا يملكن من أنفسهن إرادة ولا من أعمالهن عملاً ولا يملكن ميراثاً ويتزوج بهن الرجال من غير تحديد بحدّ كما عند اليهود وبعض الوثنيّة ومع ذلك فقد كنّ يتبرجن بالزينة ويدعون من أحبين إلى أنفسهن وفشافيهن الزنا والسفاح حتّى في المحصنات المزوّجات منهن ، ومن عجيب برودهن أنّهن ربّما كنّ يأتين بالحجّ عاريات .

وأمّا الأولاد فكانوا ينسبون إلى الآباء لكنّهم لا يورثون صفاراً ويذهب الكبار بالميراث ومن الميراث زوجة المتوفّى ، ويحرّم الصغار ذكوراً وإناثاً والنساء .  
غير أنّ المتوفّى لو ترك صغيراً ورثه لكنّ الأقوياء يتولّون أمر اليتيم ويأكلون ماله ، ولو كان اليتيم بنتاً تزوّجوها وأكلوا مالها ثمّ طلقوها وخلّوا سبيلها فلا مال تقتات به ولا راغب في نكاحها ينفق عليها والابتلاء بأمر الأيتام من أكثر الحوادث المبتلى بها بينهم لمكان دوام الحروب والغزوات والغارات فبالطبع كان القتل شائعاً بينهم .

وكان من شقاء أولادهم أنّ بلادهم الخربة وأراضيهم القفرة البائرة كان يسرع الجذب والقحط إليها فكان الرجل يقتل أولاده خشية الإملاق « الأنعام آية ١٥١ »  
وكانوا يشدون البنات « التكوير آية ٨ » وكان من أبغض الأشياء عند الرجل أن يبشّر بالأنثى « الزخرف آية ١٧ » .

وأمّا وضع الحكومة بينهم فأطراف شبه الجزيرة وإن كانت ربّما ملك فيها ملوك تحت حماية أقوى الجيران وأقربها كإيران لنواحي الشمال والروم لنواحي الغرب والحبشة لنواحي الشرق إلّا أن قرى الأوساط كمكّة ويشرب والطائف وغيرها كانت تعيش في وضع أشبه بالجمهورية وليس بها ، والعشائر في البدو بل حتّى في داخل

القرى كانت تدار بحكومة رؤسائها وشيوخها وربما تبدل الوضع بالسلطنة .

فهذا هو الهرج العجيب الذي كان يبرز في كل عدة معدودة منهم بلون ، ويظهر في كل ناحية من أرض شبه الجزيرة في شكل مع الرسوم العجيبة والاعتقادات الخرافية الدائرة بينهم ، وأضف إلى ذلك بلاء الأمية وفقدان التعليم والتعلم في بلادهم فضلاً عن العشائر والقبائل .

وجميع ما ذكرناه من أحوالهم وأعمالهم والعادات والرسوم الدائرة بينهم مما يستفاد من سياق الآيات القرآنية والخطابات التي تخاطبهم بها أوضح استفادة ؛ فتدبر في المقاصد التي ترومها الآيات والبيانات التي تلقيها إليهم بمكة أولاً ثم بعد ظهور الإسلام وقوته بالمدينة ثانياً ، في الأوصاف التي تصفهم بها ، والأموال التي تذهبها منهم وتلومهم عليها ، والنواهي المتوجهة إليهم في شدتها وضعفها ، إذا تأملت كل ذلك تجد صحة ما تلوناه عليك . على أن التاريخ يذكر جميع ذلك ويتعرض من تفاصيلها ما لم نذكره لإجمال الآيات الكريمة وإيجازها القول فيه . وأوجز كلمة وأوفاهها لإفادة جمل هذه المعاني ماسمى القرآن هذا العهد بعهد الجاهلية فقد أجمل في معناها جميع هذه التفاصيل . هذا حال عالم العرب اليوم .

وأما العالم المحيط بهم اليوم من الروم والفرس والحبشة والهند وغيرهم فالقرآن يجعل القول فيه . أما أهل الكتاب منهم أعني اليهود والنصارى ومن يلحق بهم فقد كانت مجتمعاتهم تدار بالأهواء الاستبدادية والتحكيمات الفردية من الملوك والرؤساء والحكام والعمال فكانت مقسمة طبعاً إلى طبقتين طبقة حاكمة فعالة لما تشاء تعبت بالنفس والعرض والمال ، وطبقة محكومة مستعبدة مستذلة لا أمن لها في مال وعرض ونفس ، ولا حرية إرادة إلا ما وافق من يفوقها ، وقد كانت الطبقة الحاكمة استمالت علماء الدين وحملة الشرع واثملت بهم ، وأخذت مجامع قلوب العامة وأفكارهم بأيديهم فكانت بالحقبة هي الحاكمة في دين الناس وديارهم تحكم في دين الناس كيفما أرادت بلسان العلماء وأقلامهم وفي دنياهم بالسوط والسيف .

وقد اقتسمت الطبقة المحكومة أيضاً على حسب قوتها في السطوة والجدّة فيما بينهم

نظير الاقتسام الأوّل ( والناس على دين ملوكهم ) إلى طبقتي الأغنياء المترفين والضعفاء والعجزة والعبيد، وكذا إلى ربّ البيت ومربويه من النساء والأولاد، وكذا إلى الرجال المالكين لحرّيّة الإرادة والعمل في جميع شؤون الحياة والنساء المحرومات من جميع ذلك التابعة للرجال محضاً الخادמות لهم في ما أرادوه منهم من غير استقلال ولو يسيراً .

وجوامع هذه الحقائق التاريخية ظاهرة من قوله تعالى : قل يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم أن لا نعبد إلا الله ولا نشرك به شيئاً ولا يتخذ بعضنا بعضاً أرباباً من دون الله فإن تولّوا فقولوا اشهدوا بأنا مسلمون « آل عمران : ٦٤ » وقد أدرجها النبي ﷺ في كتابه إلى هرقل عظيم الروم ، وقد قيل إنه كتب بها أيضاً إلى عظيم مصر وعظيم الحبشة وملك الفرس وإلى نجران .

وكذا قوله تعالى : يا أيّها الناس إنّنا خلقناكم من ذكروا أنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إنّ أكرمكم عند الله أتقاكم « الحجرات : ١٣ » وقوله في ما وصّى به التزوّج بالإماء والفتيات : بعضهم من بعض فأنكحوهنّ بأذن أهلنّ « النساء : ٢٥ » وقوله في النساء : أنثى لا أضيع عمل عامل منكم من ذكر أو أنثى بعضهم من بعض « آل عمران : ١٩٥ » إلى غير ذلك من الآيات .

وأما غير أهل الكتاب وهم يومئذ الوثنيّة ومن يلاحق بهم فقد كان الوضع فيهم أردء وأشأم من وضع أهل الكتاب ، والآيات النازلة في الاحتجاج عليهم تكشف عن خيبة سعيهم وخسران صفقتهم في جميع شؤون الحياة وضروب السعادة قال تعالى : ولقد كتبنا في الزبور من بعد الذكر أنّ الأرض يرثها عبادي الصالحون إنّ في هذا لبالغاً لقوم عابدين وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين قل إنّما يوحى إليّ أنّما إلهكم إله واحد فهل أنتم مسلمون فإن تولّوا فقل آذنتكم على سواء « الأنبياء : ١٠٩ » وقال تعالى : وأوحى إليّ هذا القرآن لأنذركم به ومن بلغ « الأنعام : ١٩ » .

## ﴿ كيف ظهرت الدعوة الإسلامية ؟ ﴾

كان وضع المجتمع الإنساني يومئذ (عهد الجاهلية) ماسمعه من إكباب الناس على الباطل وسلطة الفساد والظلم عليهم في جميع شؤون الحياة ، وهو ذا دين التوحيد وهو الدين الحق يريد أن يؤمر الحق ويؤليه عليهم تولية مطلقة ، ويطهر قلوبهم من ألوات الشرك ، ويزكي أعمالهم ويصلح مجتمعهم بعد ما تعرق الفساد في جذوره وأغصانه وباطنه وظاهره .

وبالجملة يريد الله ليهديهم إلى الحق الصريح ، وما يريد ليجعل عليهم من حرج ولكن يريد ليطهرهم وليتم نعمته عليهم ، فمأهم عليه من الباطل وما يريد منهم كلمة الحق في نقطتين متقابلتين وقطبين متخالفين فهل كان يجب أن يستمال منهم البعض ويصلح بهم الباقين من أهل الباطل ثم ببعض البعض حرصاً على ظهور الحق مهما كان وبأي وسيلة تيسر كما قيل : إن أهلية الغاية تبيح المقدمة ولو كانت محظورة ، وهذا هو السلوك السياسي الذي يستعمله أهل السياسة .

وهذا النحو من السلوك إلى الغرض قلما يتخلف عن الإيصال إلى المقاصد في أي باب جرى غير أنه لا يجري في باب الحق الصريح وهو الذي تؤمسه الدعوة الإسلامية فإن الغاية وليدة مقدماتها ووسائلها ، وكيف يمكن أن يلد الباطل حقاً وينتج السقيم صحيحاً والوليد مجموعة مأخوذة من الكذابين يلدانه ؟ .

وبغية السياسة وهو أنها تبلغ السلطة والسيطرة ، وتحوز السبق والتصدر والتعيين والتمتع بأي نحو اتفق ، وعلى أي وصف من أوصاف الخير والشر والحق والباطل انطبق ، ولا هو لها في الحق ، ولكن الدعوة الحقّة لا تنبغي إلا الغرض الحق ، ولو توسلت إليها بباطل لكان ذلك منها إمضاء وإنفاذاً للباطل فتصير دعوة باطلة لدعوة حقّة .

ولهذه الحقيقة ظهورات بارزة في سيرة رسول الله ﷺ و الطاهرين من آلِهِ عليهم السلام .



و بذلك أمره ﷺ ربّه و نزل به القرآن في مواطن راودوه فيها للمساهلة أو المداهنة (ولويسيراً) في أمر الدين قال تعالى : قل يا أيّها الكافرون لأعبد ما تعبدون و لأنتم عابدون ما أعبد و أنا عابد ما عبدتم و لأنتم عابدون ما أعبد لكم دينكم ولي دين «سورة الكافرون» و قال تعالى وفيه لحن التهديد : و لولا أن ثبتناك لقد كدت تركن إليهم شيئاً قليلاً إذن لا ذقناك ضعف الحياة و ضعف الملمات «أسرى : ٧٥» و قال تعالى : و ما كنت متخذ المصلين عضداً «الكهف : ٥١» و قال تعالى - وهو مثل و سميع المعنى - : و البلد الطيب يخرج نباته باذن ربّه و الذي خبث لا يخرج إلا نكداً «الأعراف : ٥٨» و إذ كان الحق لا يمازج الباطل و لا يلتئم به فقد أمره الله سبحانه حينما أعياه نقل الدعوة بالرفق و التدرّج في أمرها بالنظر إلى نفس الدعوة و المدعو و المدعو إليه من ثلاث جهات .

**الاولى :** من جهة ما اشتمل عليه الدين من المعارف الحقّة و القوانين المشرّعة التي من شأنها إصلاح شؤون المجتمع الإنسانيّ ، و قطع منابت الفساد فإن من الصعب المستصعب تبديل عقائد الناس و لاسيّما إذا كانت ناشبة في الأخلاق و الأعمال و قد استقرت عليها العادات ، و دارت عليها القرون ، و سارت عليها الأسلاف ، و نشأت عليها الأخلاف و لاسيّما إذا عمّت كلمة الدين و دعوته جميع شؤون الحياة ، و استوعبت جميع الحركات الإنسانية و سكناتها في ظاهرها و باطنها في جميع أزمئتها و لجميع أشخاصها و أفرادها و مجتمعاتها من غير استثناء (كما أنّه شأن الإسلام) فإن ذلك ممّا يدهش الفكرة تصوّره أو هو محال عاديّ .

و صعوبة هذا الأمر و مشقّته في الأعمال أزيد منها في الاعتقادات فإن استيناس الإنسان و اعتياده و مساسه بالعمل أقدم منه بالاعتقاد ، و هو أظهر لحسّه و أثر عند شهواته و أهوائه ، و لذلك أظهرت الدعوة الاعتقادات الحقّة في أوّل أمرها جملة لكنّ القوانين و الشرائع الإلهية ظهرت بالتدريج حكماً فحكماً .

و بالجملة تدرّجت الدعوة في إلقاء مضمراتها إلى الناس لئلا يشمس عن تلقّيها الطباع و لا تنزل النفوس في نضد بعض أجزاء الدعوة على بعض ، و هذا الذي ذكرناه



في الأوامر الشرعية ثانياً ، وإنما أجمل بجمع الجميع تحت وصف لا يستنكف حتى العقل العامي من قبوله فإن الفواحش لا يتوقف في شناعتها ولزوم اجتنابها والكف عنها ذومسكة ، وكذا الاجتماع على صراط مستقيم يؤمن به التفرق والضعف والوقوع في الهلكة والردى لا يرتاب فيه أحد بحكم الغريزة فقد استمد في هذه الدعوة من غرائز المدعوتين ، ولذلك بعينه ذكر ما ذكر من المحرمات بعنوان التفصيل كعقوق الوالدين والإساءة إليهما ، وقتل الأولاد من إملاق ، وقتل النفس المحترمة ، وأكل مال اليتيم إلى آخر ما ذكر فإن العواطف الغريزية من الإنسان تؤيد الدعوة في أمرها لاشمئزازها في حالها العادي عن ارتكاب هذه الجرائم والمعاصي ، وهناك آيات أخر يعسر عليها المتدبر ويرى أن الحال فيها نظير ما ذكرناه فيما نقلنا من الآيات .

وكيف كان فالآيات المكيّة شأنها الدعوة إلى مجملات فصلتها بعد ذلك الآيات المدنيّة ، ومع ذلك فالآيات المدنيّة نفسها لا تخلو عن مثل هذا التدرّج فما جميع الأحكام والقوانين الدينيّة نزلت في المدينة دفعة واحدة بل تدريجاً ونجوماً .

ويكفيك التدبّر في أنموذج منها قد تقدّمت الإشارة إليها وهي آيات حرمة الخمر فقد قال تعالى : ومن ثمرات النخيل والأعناب تتخذون منه سكراً ورزقاً حسناً «النحل : ٦٧» والآية مكيّة ذكر فيها أمر الخمر وسكت عنه إلّا ما في قوله : ورزقاً حسناً من الإيحاء إلى أن السكر ليس من الرزق الحسن ثم قال : قل إنّما حرّم ربّي الفواحش ما ظهر منها وما بطن والإثم «الأعراف : ٣٣» والآية أيضاً مكيّة تحرّم الإثم صريحاً لكن لم تبيّن أن شرب الخمر إثم إرفاقاً في الدعوة إلى ترك عادة سيئة اجتذبهم إليها شهواتهم ونبتت عليها لحومهم وشدّت عظامهم ثم قال : «يسألونك عن الخمر والميسر قل فيهما إثم كبير ومنافع للناس وإثمهما أكبر من نفعهما» «البقرة : ٢١٩» والآية مدنيّة تبيّن أن شرب الخمر من الإثم الذي حرّمته آية الأعراف ، ولسان الآية - كما ترى - لسان رفيق ونصح ثم قال تعالى : يا أيّها الذين آمنوا إنّما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلّكم تفلحون إنّما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر والميسر ويصدّكم عن ذكر الله و

عن الصلوة فهل أنتم منتهون «المائدة : ٩١» والآية مدنيّة ختم بها أمر التحريم .  
ونظيرها الإِثْر فقد آخى النبيّ أوْلاً بين أصحابه وورث أحداً لأخوين الآخر  
في أوّل الأمر إعداداً لهم لما سيشرّعه الله في أمر الوراثة ثمّ نزل قوله تعالى : و أوّلوا  
الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله من المؤمنين والمهاجرين «الأحزاب : ٦» وعلى  
هذا النحو غالب الأحكام المنسوخة والناسخة .

ففي جميع هذه الموارد وأشباهاها تدرّجت الدعوة في إظهار الأحكام وإجرائها  
أخذاً بالإِرفاق بحكمة الحفظ لسهولة التحميل وحسن التلقّي بالقبول ، قال تعالى : وقرآنًا  
فرقناه لتقرأ على الناس على مكث ونزلناه تنزيلاً «أسرى : ١٠٦» ولو كان القرآن  
نزل عليه ﷺ دفعة واحدة ثمّ بين الرسول تفاصيل شرائعه على ما يوظّفه عليه قوله  
تعالى : و أنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم «النحل : ٤٤» فأتى ببيان  
جميع معارفه الاعتقاديّة والأخلاقيّة وكلّيات الأحكام العباديّة والقوانين الجارية  
في المعاملات والسياسات وهكذا لم تستطع الأفهام عندئذ من تصوّرها وحملها فضلاً  
عن قبول الناس لها وعملهم بها و حكومتها على قلوبهم في إرادتها ، وعلى جوارحهم و  
أبدانهم في فعلها فتنزله على مكث هو السّذي هيئاً للدين إمكان القبول و الوقوع في  
القلوب . وقال تعالى : وقال الذين كفروا لولا نزل عليه هذا القرآن بجملة واحدة كذلك  
لثبتّ به فؤادك ورتلناه ترتيلاً «الفرقان : ٣٢» وفي الآية دلالة على أنّ الله سبحانه كان  
يرفق برسوله ﷺ في إنزال القرآن نجوماً كما أرفق بأمرته فتدبّر في ذلك و تأمله  
وفي ذيل الآية قوله : ورتلناه ترتيلاً .

ومن الواجب أن يتذكّر أنّ السلوك من الإجمال إلى التفصيل والتدرّج في الإقواء  
الأحكام إلى الناس من باب الإِرفاق وحسن التربية ورعاية المصلحة غير المداهنة والمساهلة  
وهو ظاهر .

الثانية : السلوك التدريجيّ من حيث انتخاب المدعوّين وأخذ الترتيب فيهم فمن  
المعلوم أنّ النبيّ ﷺ كان مبعوثاً إلى كافّة البشر من غير اختصاص دعوته بقوم دون قوم ،  
ولا بمكان دون مكان ، ولا بزمان دون زمان (ومرجع الأخيرين إلى الأوّل في الحقيقة )

الْبَيِّنَةُ قَالَ تَعَالَى : قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعاً الَّذِي لَهُ مَلِكُ السَّمَوَاتِ  
وَالْأَرْضِ «الأعراف : ١٥٨» وقال تعالى : وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَذَا الْقُرْآنَ لَأُنْذِرَكُمْ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ  
«الأنعام : ١٩» وقال تعالى : وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ «الأنبياء : ١٠٧» .

على أن التاريخ يحكي دعوته ﷺ اليهود وهم من بني إسرائيل ، و الروم و  
العجم والحبيشة ومصر وليسوا من العرب ، وقد آمن به من المشاهير سلمان وهو من  
العجم ومؤذنه بلال وهو من الحبيشة ، وصهيب وهو من الروم ، فعموم نبوته ﷺ  
في زمانه لا ريب فيه . والآيات السابقة تشمل بعمومه الأزمان والأمكنة أيضاً .

على أن قوله تعالى : وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ  
تنزيل من حكيم حميد «حم السجدة : ٤٢» وقوله تعالى : وَلَكِنْ رَسُولُ اللَّهِ وَخَاتَمُ النَّبِيِّينَ  
«الأحزاب : ٤٠» تدلّان على عموم النبوة وشمولها للأمكنة والأزمنة أيضاً ، والبحث  
التفصيلي عن هذه الآيات يطلب من تفسيرها في مواردها .

وكيف كان فالنبوة عامة ، والمقاميل في سعة المعارف والقوانين الإسلامية وما  
كان عليه الدنيا يوم ظهر الإسلام من ظلمة الجهل وقذارة الفساد والبغي لا يرتاب في  
عدم إمكان مواجهة الدنيا ومكافحة الشرك والفساد حينئذ دفعة .

بل كان من الواجب في الحكمة أن تبتدء الدعوة ببعض وأن يكون ذلك البعض  
هو قوم رسول الله ﷺ ثم يظهر بر كوز الدين فيهم على غيرهم وهكذا كان ، قال تعالى :  
وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ «إبراهيم : ٤» وقال : وَلَوْ نَزَّلْنَاهُ عَلَى  
بَعْضِ الْأَعْجَمِينَ فَقَرَأَهُ عَلَيْهِمْ مَا كَانُوا بِهِ مُؤْمِنِينَ «الشعراء : ١٩٩» والآيات التي تدلّ  
على ارتباط الدعوة والإيذان بالعرب لا تدلّ على أزيد من كونهم بعض من تعلّقت بهم  
الدعوة والإيذان ، وكذا الآيات النازلة في التحدّي بالقرآن لو كان فيها ما ينحصر تحدّيه  
بالبلاغة فحسب إنما هي لكون البلاغة إحدى جهات التحدّي بالإعجاز ، ولادليل في  
ذلك على كون الأمة العربية هي المقصودة بالدعوة فقط نعم اللسان مقصود بالاستقلال  
للبیان كما مرّ من قوله : وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمُ الْآيَاتِ وَقَوْلُهُ : نَحْنُ  
تَقْصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ بِمَا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ هَذَا الْقُرْآنَ «يوسف : ٣» وقوله : وَإِنَّهُ

لتنزيل رب العالمين نزل به الروح الأمين على قلبك لتكون من المنذرين بلسان عربي مبين «الشعراء: ١٩٥» فاللسان العربي هو المظهر للمعاني والمقاصد الذهنية أتم إظهار، ولذلك اختاره الله سبحانه لكتابه العزيز من بين الألسن وقال: «إنا جعلناه قرآناً عربياً لعلكم تعقلون» الزخرف: ٣.

وبالجملة أمره الله تعالى بعد القيام بأصل الدعوة أن يبدأ بعشيرته فقال: «وأنذر عشيرتَك الأقربين» «الشعراء: ٢١٤» فامتثل أمره وجمع عشيرته ودعاهم إلى ما بعث له ووعدهم أن أول من لباه فهو خليفته من بعده فأجابه إلى ذلك علي عليه السلام فشكر له ذلك واستهزأ به الباقر عليه السلام ما في صحاح الروايات<sup>(١)</sup> وكتب التاريخ والسير. ثم لحق به أناس من أهل كخديجة زوجته وعمه حمزة بن عبد المطلب وعبيد وعمه أبي طالب على مآروته الشيعة وفي أشعاره تصريحات وتلويحات بذلك<sup>(٢)</sup> (وإنما لم يتظاهر بالإيمان ليتمكن من حمايته والتسلط).

ثم أمره الله سبحانه أن يوسع الدعوة لقومه على ما يظهر من قوله: «وكذلك أوحينا إليك قرآناً عربياً لتنذر أم القرى ومن حولها» الشورى: ٧، وقوله: «لتنذر قوماً ما أتاهم من نذير من قبلك لعلهم يهتدون» «الم السجدة: ٣» وقوله: «وأوحى إليّ هذا القرآن لأنذركم به ومن بلغ». وهذه الآية من الشواهد على أن الدعوة غير مقصورة عليهم، وإنما بدء بهم حكمة ومصلحة.

ثم أمره الله سبحانه بتوسعة الدعوة للدنيا من جميع الملتين وغيرهم كما يدل عليه الآيات السابقة كقوله تعالى: «قل يا أيها الناس إني رسول الله إليكم جميعاً» وقوله: «ولكن رسول الله وخاتم النبيين» وغيرهما مما تقدم.

**الثالثة:** الأخذ بالمراتب من حيث الدعوة والإرشاد والإجراء، وهي الدعوة بالقول والدعوة السلبية والجهاد.

أما الدعوة بالقول فهي مما يستفاد من جميع القرآن بالبداية، وقد أمره الله

(١) راجع سادس البحار، وسيرة ابن هشام وغيرهما.

(٢) راجع ديوان أبي طالب.

سبحانه برعاية الكرامات الإنسانية والأخلاق الحسنة في ذلك قال تعالى : قل إنما أنا بشر مثلكم يوحى إليّ «الكهف : ١١٠» وقال : واخضع جناحك للمؤمنين «الحجر : ٨٨» وقال : ولا تستوي الحسنة ولا السيئة ادفع بالتي هي أحسن فإذا الذي بينك وبينه عداوة كأنه ولي حميم «حم السجدة : ٣٤» وقال : ولا تمنن تستكثر «المدثر : ٦» إلى غير ذلك من الآيات الكثيرة .

وأمره ﷺ أن يستعمل جميع فنون البيان على حسب اختلاف الأفهام واستعدادات الأشخاص ، قال تعالى : أدع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن «النحل : ١٢٥» .

وأما الدعوة السلبية فهو اعتزال المؤمنين الكافرين في دينهم وأعمالهم وتكوين مجتمع إسلامي لا يمازجه دين غيرهم ممن لا يوحّد الله سبحانه ولا أعمال غير المسلمين من المعاصي وسائر الرذائل الأخلاقية إلا ما أوجبه ضرورة الحياة من المخالطة ، قال تعالى : لكم دينكم ولي دين «الكافرون : ٦» وقال : فاستقم كما أمرت ومن تاب معك ولا تطغوا إنه بما تعملون بصير ولا تركزوا إلى الذين ظلموا فتمسكم النار ومالك من دون الله من أولياء ثم لا تنصرون «هود : ١١٣» وقال : فلذلك فادع واستقم كما أمرت ولا تتبع أهواءهم وقل آمنت بما أنزل الله من كتاب وأمرت لأعدل بينكم الله ربنا وربكم ربنا لنا أعمالنا ولكم أعمالكم لا حجة بيننا وبينكم الله يجمع بيننا وإليه المصير «الشورى : ١٥» وقال تعالى : يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوي وعدوكم أولياء تلقون إليهم بالمودة وقد كفروا بما جاءكم من الحق «إلى أن قال» : لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبرّوهم وتقسطوا إليهم إن الله يحب المقتسطين إنما ينهاكم الله عن الذين قاتلوكم في الدين وأخرجوكم من دياركم وظاهروا على إخراجكم أن تولّوهم ومن يتولّهم فأولئك هم الظالمون «الممتحنة : ٩» والآيات في معنى التبرّي والاعتزال عن أعداء الدين كثيرة ، وهي - كما ترى - تشرح معنى هذا التبرّي وكيفية وخصوصيته .

وأما الجهاد فقد تقدّم الكلام فيه في ذيل آيات الجهاد من سورة البقرة وهذه

المراتب الثلاث من مزايا الدين الإسلامي ومفاخره والمرتبة الأولى لازمة في الأخيرتين وكذا الثانية في الثالثة . فقد كانت من سيرته ﷺ الدعوة والموعظة في غزواته قبل الشروع فيها على ما أمر به ربه سبحانه فقال : «فإن تولّوا فقل آذنتكم على سواء» .

ومن أخنى القول ما نبذوا به الإسلام : أنه دين السيف دون الدعوة مع أن الكتاب والسيرة والتاريخ تشهد به وتنوّره ولكن من لم يجعل الله له نوراً فما له من نور .

وهؤلاء المنتقدون بعضهم من أهل الكنيسة التي كانت عقدت منذ قرون فيها محكمة دينية تقضي على المنحرفين عن الدين بالنار تشبهاً بالمحكمة الإلهية يوم القيامة فكان عمّالها يجولون في البلاد فيجلبون إليها من الناس من اتهموه بالردة ولو بالأقوال الحديثة في الطبيعيات والرياضيات ثمّالم يقل به الفلسفة الاسكو لاستيكية التي كانت الكنيسة تروّجها .

فليت شعري هل بسط التوحيد و قطع منابت الوثنية و تطهير الدنيا من قذارة الفساد أهمّ عند العقل السليم أو تخنيق من قال بمثل حركة الأرض أو نفى الفلك البطلميوسي وردّ أنفاسه إلى صدره ، و الكنيسة هي التي أثارَت العالم المسيحي على المسلمين باسم الجهاد مع الوثنية فأقامت الحروب الصليبية على ساقها مائتي سنة تقريباً وخرّبت البلاد وأفنت الملايين من النفوس وأباحَت الأعراض .

وبعضهم من غير أهل الكنيسة من المدّعين للمتمدن والحرية !! . وهؤلاء هم الذين يوقّزن نار الحروب العالمية ويقلبون الدنيا ظهر البطن كلّما هتفت بهم مزاعمهم توجّهه خطريسير على بعض منافعهم المادية فهل استقرّ الشرك في الدنيا وانحطّاط الأخلاق وموت الفضائل وإحاطة الشؤم والفساد على الأرض ومن فيها أضرم زوال السلطة على أشبار من الأرض أو الخسارة في دريهمات يسيرة ؟ ! . نعم إن الإنسان لربه الكنود .

ويعجبني نقل ما ذكره بعض المحقّقين الأعاظم<sup>(١)</sup> في هذا الباب في بعض رسائله قال رحمه الله : الوسائل المتبعة للإصلاح الإجتماعي و تحقيق العدل و تمزيق الظلم و مقاومة الشرّ والفساد تكاد تنحصر في ثلاثة أنواع :

(١) الشيخ محمد الحسين كاشف الغطاء في رسالة : المثل العليا في الإسلام لافي بحمدون .



١ - وسائل الدعوة والإرشاد بالخطب والمقالات والمؤلفات والنشرات ، وهذه هي الخطة الشريفة التي أشار إليها الحق جل شأنه بقوله : ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن ، وقوله : ادفع بالتي هي أحسن فإذا الذي بينك وبينه عداوة كأنه ولي حميم وهذه هي الطريقة التي استعملها الإسلام في أوّل البعثة . إلى أن قال :

٢ - وسائل المقاومة السلمية والسليمة كالمظاهرات والإضرابات والمقاطعة الاقتصادية وعدم التعاون مع الظالمين ، وعدم الاشتراك في أعمالهم وحكومتهم ، وأصحاب هذه الطريقة لا يبيحون اتخاذ طريق الحرب والقتل والعنف ، وهي المشار إليها بقوله تعالى : ولا تتركوا إلى الذين ظلموا فتمسكم النار . ولا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء وفي القرآن الكريم كثير من الآيات التي تشير إلى هذه الطريقة ، وأشهر من دعا إلى هذه الطريقة وأكدها عليها النبي الهندي بوذا ، والمسيح عليه السلام ، والأديب الروسي "تولستوي" والزعيم الهندي الروحي "غاندي" .

٣ - الحرب والثورة والقتال .

والإسلام يتدرج في هذه الأساليب الثلاثة : «الأولى الموعظة الحسنة والدعوة السليمة فإن لم ينجح في دفع الظالمين ودرء فسادهم واستبدادهم « فالثانية » المقاطعة السلمية أو السليمة وعدم التعاون والمشاركة معهم فإن لم تجد وتنفع « فالثالثة » الثورة المسلحة فإن الله لا يرضى بالظلم أبداً بل والراضي الساكت شريك الظالم .

الإسلام عقيدة ، وقد غلط وركب الشطط من قال : إن الإسلام نشر دعوته بالسيف والقتال فإن الإسلام إيمان وعقيدة ، والعقيدة لا تحصل بالجبر والإكراه وإنما تخضع للحجة والبرهان ، والقرآن المجيد ينادي بذلك في عدة آيات منها « لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي » .

والإسلام إنما استعمل السيف وشهر السلاح على الظالمين الذين لم يقتنعوا بالآيات والبراهين استعمل القوة في سبيل من وقف حجر عثرة في سبيل الدعوة إلى الحق . أجهز السلاح لدفع شرّ العاندين لا إلى إدخالهم في حظيرة الإسلام يقول جل

شأنه : قاتلوهم حتى لا يكون فتنة فالقتال إنما هو لدفع الفتنة لا لاعتناق الدين والعقيدة .  
 فلا إسلام لا يقاتل عبطة واختياراً وإنما يجرجه الأعداء فيلتجئ إليه اضطراراً  
 ولا يأخذ منه إلا بالوسائل الشريفة فيحرم في الحرب والسلام التخريب والإحراق  
 والسّم وقطع الماء عن الأعداء كما يحرم قتل النساء والأطفال وقتل الأسرى وبوصي  
 بالرفق بهم والإحسان إليهم مهما كانوا من العداة والبغضاء للمسلمين ويحرم الاغتيال  
 في الحرب والسلام ويحرم قتل الشيوخ والعجزة ومن لم يبدء بالحرب ويحرم الهجوم  
 على العدو ليلاً « وابتذ إليهم على سواء » ويحرم القتل على الظنة والتهمة والعقاب  
 قبل ارتكاب الجريمة إلى أمثال ذلك من الأعمال التي يأبأها الشرف والمروءة والتي  
 تنبعث من الخسة والقسوة والدناءة والوحشية .

كل تلك الأعمال التي أبى شرف الإسلام ارتكاب شيء منها مع الأعداء في كل  
 ما كان له من المعارك والحروب قد ارتكبتها بأفزع صورها وأهول أنواعها الدول المتمدنة  
 في هذا العصر الذي يسمونه عصر النور نعم أباح عصر النور قتل النساء والأطفال والشيوخ  
 والمرضى والتبليت ليلاً والهجوم ليلاً بالسلاح والقنابل على العزل والمدنيين الآمنين ،  
 وأباح القتل بالجملة .

ألم يرسل الألمان في الحرب العالمية الثانية القنابل الصاروخية إلى لندن  
 فهدمت المباني وقتلت النساء والأطفال والسكان الآمنين ؟ ألم يقتل الألمان ألوف  
 الأسرى ؟ ألم يرسل الحلفاء في الحرب الماضية ألوف الطائرات إلى ألمانيا لتخريب  
 مدنها ؟ ألم يرم الأمريكيان القنابل الذرية إلى المدن اليابانية ؟

وبعد اختراع وسائل الدمار الحديثة كالصواريخ والقنابل الذرية والهيدروجينية  
 لا يعلم إلا الله ماذا يعمل بالأرض من عذاب وخراب ومآسي وآلام إذا حدثت حرب عالمية  
 ثالثة ولجأت الدول المتحاربة إلى استعمال تلك الوسائل . أرشد الله الإنسان إلى طريق  
 الصواب وهداه الصراط المستقيم . انتهى .

قوله تعالى : « وآتوا اليتامى أموالهم » إلى آخر الآية أمر بابتناء اليتامى أموالهم  
 وهو توطئة للجملة التي لاحقته : ولا تنبدلوا الخ أو الجملة التي كلف سّر لهذه الجملة غير

أنَّ التعليل الذي في آخر الآية لكونه راجعاً إلى الجملتين أو الجملة الأخيرة يؤيد  
أنَّ الجملة الأولى موضوعة في الكلام تمهيداً للنهي الذي في الجملتين اللاحقتين .  
وأصل النهي عن التصرف المضار في أموال اليتامى كما تقدم بيانه توطئة وتمهيد  
لما سيذكر من أحكام الإرث ، ولما سيذكر في الآية التالية من حكم التزويج .

وأما قوله تعالى : « ولا تتبدلوا الخبيث بالطيب » أي لا تتبدلوا الخبيث من  
أموالكم بالطيب من أموالهم بأن يكون لهم عندكم مال طيب فتعزلوه لأنفسكم  
وتردوا إليهم ما يعادله من ردي أموالكم . ويمكن أن يكون المراد : لا تتبدلوا أكل  
الحرام من أكل الحلال - كما قيل - لكن المعنى الأول أظهر فإن الظاهر أن كلام الجملتين  
أعني قوله : ولا تتبدلوا أه وقوله : ولا تأكلوا أه بيان لنوع خاص من التصرف الغير  
الجائز وقوله : وآتوا اليتامى أه تمهيد لبيانها معاً . وأما قوله : إنه كان حوباً كبيراً  
الحوب الإثم مصدر واسم مصدر .

قوله تعالى : « وإن خفتم أن لا تقسطوا في اليتامى فانكحوا ما طاب لكم من  
النساء » قد مرَّت الإشارة فيما مرَّ إلى أنَّ أهل الجاهلية من العرب - وكانوا لا يخلون  
في غالب الأوقات عن الحروب والمقاتل والغيلة والغارة وكان يكثروا فيهم حوادث القتل -  
كان يكثروا فيهم الأيتام ، وكانت الصناديد والأقوياء منهم يأخذون إليهم يتامى النساء  
وأموالهن فيتزويجون بهنَّ ويأكلون أموالهنَّ إلى أموالهم ثم لا يقسطون فيهنَّ وربما  
أخرجوهن بعد أكل مالهن فيصرن عاطلات ذوات مسكنة لأمالهن يرتزقن به ولا راغب  
فيهنَّ فيتزويج بهنَّ وينفق عليهنَّ . وقد شدَّ القرآن الكريم النكير على هذا الدأب  
الخبيث والظلم الفاحش ، وأكَّد النهي عن ظلم اليتامى وأكل أموالهم كقوله تعالى :  
« إنَّ الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً إنَّهم يأكلون في بطونهم ناراً وسيصلون سعيراً »  
النساء : ١٠ . وقوله تعالى : وآتوا اليتامى أموالهم ولا تتبدلوا الخبيث بالطيب  
ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم إنه كان حوباً كبيراً الآية « النساء : ٢ » فأعقب ذلك  
أنَّ المسلمين أشفقوا على أنفسهم - كما قيل - وخافوا خوفاً شديداً حتَّى أخرجوا  
اليتامى من ديارهم خوفاً من الابتلاء بأموالهم والتفريط في حقهم . ومن أمسك يتيماً

عنده أفرز حفظه من الطعام والشراب وكان إذا فضل من غذائهم شيء لم يدنوا منه حتى يبقى ويفسد فاصبحوا متحرّجين من ذلك وسألوا رسول الله ﷺ عن ذلك وشكوا إليه فنزل : ويسألوك عن اليتامى قل إصلاح لهم خير وإن تخالطوهم فإخوانكم والله يعلم المفسد من المصلح ولو شاء الله لأغنتكم إن الله عزيز حكيم « البقرة : ٢٢٠ » فأجاز لهم أن يؤدوهم ويمسكوهم إصلاحاً لشأنهم وإن يخالطوهم فإنيهم إخوانهم فجعلني عنهم وفرّج همهم .

إذ أتاكم في ذلك ثم رجعت إلى قوله تعالى : وإن خفتم أن لا تقسطوا في اليتامى فانكحوا الخ وهو واقع عقيب قوله : وآتوا اليتامى أموالهم الآية اتضح لك أن الآية واقعة موقع الترقى بالنسبة إلى النهي الواقع في الآية السابقة والمعنى - والله أعلم - : اتقوا أمر اليتامى ، ولا تبدلوا خبيث أموالكم بطيب أموالهم ، ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم حتى أنكم إن خفتم أن لا تقسطوا في اليتيمات منهم ولم تطب نفوسكم أن تنكحوهن وتزوجوا بهن فدعوهن وانكحوا نساء غيرهن ما طاب لكم مشي وثلاث ورباع .

فالشرطية أعني قوله : إن خفتم أن لا تقسطوا في اليتامى فانكحوا ما طاب لكم من النساء اه في معنى قولنا إن لم تطب لكم اليتامى للخوف من عدم القسط فلا تنكحوهن وانكحوا نساء غيرهن فقلوه : فانكحوا سادس الجزء الحقوقي ، وقوله : ما طاب لكم اه يعني عن ذكر وصف النساء أعني لفظ غيرهن ؛ وقد قيل : ما طاب لكم ولم يقل : من طاب لكم إشارة إلى العدد الذي سيفصله بقوله : مشي وثلاث اه ، ووضع قوله : إن خفتم أن لا تقسطوا موضع عدم طيب النفس من وضع السبب موضع المسبب مع الإشعار بالمسبب في الجزء بقوله : ما طاب لكم . هذا .

وقد قيل في معنى الآية أمورا أخر غير مأمرة على ما ذكر في مطولات التفاسير وهي كثيرة . منها : أنه كان الرجل منهم يتزوج بالأربع والخمس وأكثر ويقول : ما يمنني أن أتزوج كما تزوج فلان ؛ فإذا فنى ماله مال إلى مال اليتيم الذي في حجره فنهاهم الله عن أن يتجاوزوا الأربع لئلا يحتاجوا إلى أخذ مال اليتيم ظلماً .

ومنها : أنهم كانوا يشددون في أمر اليتامى ولا يشددون في أمر النساء فيتزوَّجون منهنَّ عدداً كثيراً ولا يعدلون بينهنَّ فقال تعالى : إن كنتم تخافون أمر اليتامى فخافوا في النساء فانكحوا منهنَّ واحدة إلى أربع .

ومنها : أنهم كانوا يتحرَّجون من ولاية اليتامى وأكل أموالهم فقال سبحانه : إن كنتم تحرِّجتم من ذلك فكذلك تحرَّجوا من الزنا وانكحوا ما طاب لكم من النساء . ومنها : أن المعنى إن خفتُم أن لا تقسطوا في اليتيمة المربَّاة في حجوركم فانكحوا ما طاب لكم من النساء مما أحلَّ لكم من يتامى قرباتكم مثني وثلاث ورباع . ومنها : أن المعنى إن كنتم تتحرَّجون عن مواكبة اليتامى فتحرَّجوا من الجمع بين النساء وأن لا تعدلوا بينهنَّ ولا تتزوَّجوا منهنَّ إلاَّ من تأمنون معه الجور . فهذه وجوه ذكروها لكنك بصير بأن شيئاً منها لا ينطبق على لفظ الآية ذاك الانطباق فالمصير إلى ما قدَّمناه .

قوله تعالى : « مثني وثلاث ورباع » بناءً مفعول وفعل في الأعداد تدلُّان على تكرار المادة فمعنى مثني وثلاث ورباع اثنتان اثنتين وثلاثاً ثلاثاً وأربعاً أربعاً . ولما كان الخطاب متوجَّهاً إلى أفراد الناس وقد جيء بواو التفصيل بين مثني وثلاث ورباع الدالُّ على التخيير أفاد الكلام أن لكلِّ واحد من المؤمنين أن يتَّخذ لنفسه زوجتين أو ثلاثاً أو أربعاً فيصرن بالإضافة إلى الجميع مثني وثلاث ورباع .

وبذلك وبقرينة قوله بعده : وإن خفتُم أن لا تعدلوا فواحدة أو ما ملكت أيمانكم وكذا آية المحصنات بجميع ذلك يدفع أن يكون المراد بالآية أن تنكح الاثنتان بعقد واحد أو الثلاث بعقد واحد مثلاً أو يكون المراد أن تنكح الاثنتان معاً ثم الاثنتان معاً وهكذا ، وكذا في الثلاث والأربع ؛ أو يكون المراد اشتراك أزيد من رجل واحد في الزوجة الواحدة مثلاً فهذه محتملات لا تحتملها الآية .

على أن الضرورة قاضية أن الإسلام لا ينفذ الجمع بين أزيد من أربع نسوة أو اشتراك أزيد من رجل في زوجة واحدة .

وكذا يدفع بذلك احتمال أن يكون الواو للجمع في الكلام تجويز

الجمع بين تسع نسوة لأن مجموع الاثنتين والثلاث والأربع تسع ، وقد ذكر في المجمع : أن الجمع بهذا المعنى غير محتمل البتة فإن من قال : دخل القوم البلد مثنى وثلاث ورباع لم يلزم منه اجتماع الأعداد فيكون دخولهم تسعة تسعة ، ولأن لهذا العدد لفظاً موضوعاً وهو تسع فالعدول عنه إلى مثنى وثلاث ورباع نوع من العمى - جل كلامه عن ذلك وتقدس - .

**قوله تعالى :** « وإن خفتم أن لا تعدلوا فواحدة » أي فانكحوا واحدة لا أزيد . وقد علقه تعالى على الخوف من ذلك دون العلم لأن العلم في هذه الأمور - ولتسويل النفس فيها أثر يبين - لا يحصل غالباً فتفوت المصلحة .

**قوله تعالى :** « أو ما ملكت أيما نكح » وهي الإماء فمن خاف أن لا يقسط فيهن فعليه أن ينكح واحدة ، وإن أحب أن يزيد في العدد فعليه بالإماء إذ لم يشرع القسم في الإماء .

ومن هنا يظهر أن ليس المراد التحضيض على الإماء بتجوز الظلم والتعدي عليهن فإن الله لا يحب الظالمين وليس بظلام للعبيد بل لما لم يشرع القسم فيهن فأمر العدل فيهن أسهل ؛ ولهذه النكتة بعينها كان المراد بذكر ملك اليمين الاكتفاء باتخاذهن وإتيانهن بملك اليمين دون نكاحهن بما يبلغ العدد أو يكثر عليه فإن مسألة نكاحهن سيتعرض بها في ماسيجي . من قوله : ومن لم يستطع منكم طولاً أن ينكح المحصنات المؤمنات فمن ما ملكت أيما نكح من فتياتكم المؤمنات الآية « النساء : ٢٥ » .

**قوله تعالى :** « ذلك أدنى أن لا تعولوا » العول هو الميل أي هذه الطريقة على ما شرعت أقرب من أن لا تميلوا عن العدل ولا تتعدوا عليهن في حقوقهن . وربما قيل : إن العول بمعنى الثقل وهو بعيد لفظاً ومعنى .

وفي ذكر هذه الجملة التي تتضمن حكمة التشريع دلالة على أن أساس التشريع في أحكام النكاح على القسط ونفي العول والإجحاف في الحقوق .

**قوله تعالى :** « وآتوا النساء صدقاتهن نحلة » الصدقة بضم الدال وفتحها والصداق هو المهر ، والنحلة هي العطية من غير منامة .

وفي إضافة الصدقات إلى ضميرهنّ دلالة على أنّ الحكم بوجوب الإيتاء مبنيّ على المتداول بين الناس في سنن الازدواج من تخصيص شيء من المال أو أي شيء له قيمة مهراً لهنّ كأنّه يقابل به البضع مقابلته الثمن المبيع فإنّ المتداول بين الناس أن يكون الطالب الداعي للازدواج هو الرجل على ماسيأتي في البحث العلميّ التالي ، وهو الخطبة كما أنّ المشتري يذهب بالثمن إلى البائع ليأخذ سلعته ، وكيف كان ففي الآية إمضاء هذه العادة الجارية عند الناس .

ولعلّ إمكان توهم عدم جواز تصرف الزوج في المهر أصلاً حتّى يرضى من الزوجة هو الموجب للإتيان بالشرط في قوله : فإن طبن لكم عن شيء منه نفساً فكلوه هنيئاً مريئاً مع ما في اشتراط الأكل بطيب النفس من تأكيد الجملة السابقة المشتملة على الحكم ، والدلالة على أنّ الحكم وضعي لا تكليفيّ .

والهناء سهولة الهضم وقبول الطبع ويستعمل في الطعام ، والمرىء من الري وهو في الشراب كالهناء في الطعام غير أنّ الهناء يستعمل في الطعام والشراب معاً ؛ فإذا قيل : هنيئاً مريئاً اختصّ الهناء بالطعام والري بالشراب .

قوله تعالى : « ولاتنوّتا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قياماً » السفه خفة العقل ، وكأنّ الأصل في معناه مطلق الخفة فيما من شأنه أن لا يخفّ ومنه الزمام السفه أي كثير الاضطراب وثوب سفيه أي ردى النسيج ثمّ غلب في خفة النفس واختلف باختلاف الأغراض والمقاصد فقليل سفيه لخفيف الرأي في الأمور الدنيويّة وسفيه للفاسق الغير المطبالي في أمر دينه وهكذا .

وظاهر ما يتراءى من الآية أنّه نهي عن الإكثار في الإنفاق على السفهاء وإعطاؤهم من المال أزيد من حاجاتهم الضروريّة في الارتزاق . غير أنّ وقوع الآية في سياق الكلام في أموال التيامي التي يتولّى أمر إدارتها وإنماها الأولياء قرينة معيّنة لكون المراد بالسفهاء هم السفهاء من التيامي ، وأنّ المراد بقوله : أموالكم اه في الحقيقة أموالهم أضيف إلى الأولياء بنوع من العناية كما يشهد به أيضاً قوله بعد : وارزقوهم فيها واكسوهم اه وإن كان لابدّ من دلالة الآية على أمر سائر السفهاء غير التيامي فالمراد بالسفهاء ما يعمّ اليتيم وغير اليتيم لكنّ الأوّل أرجح .

وكيف كان فلو كان المراد بالسفهاء سفهاء اليتامى فالمراد بقوله : أموالكم اه  
أموال اليتامى وإنما أُضيفت إلى الأولياء المخاطبين بعناية أن مجموع المال والثروة  
الموجودة في الدنيا لمجموع أهلها وإنما اختص بعض أفراد المجتمع ببعض منه وآخر  
بآخر للصالح العام الذي يبتني عليه أصل الملك والاختصاص فيجب أن يتحقق الناس  
بهذه الحقيقة ويعلموا أنهم مجتمع واحد والمال كله لمجتمعهم ، وعلى كل واحد منهم  
أن يكلاه ويتحفظ به ولا يدعه يضيع بتبذير نفوس سفهاء ، وتبذير كل من لا يحسن  
التدبير كالصغير والمجنون ، وهذا من حيث الإضافة كقوله تعالى : ومن لم يستطع منكم  
طولاً أن ينكح المحصنات المؤمنات فمن ما ملكت أيمانكم من فتياتكم « النساء ٢٥ »  
ومن المعلوم أن المراد بالفتيات ليس الإماء اللاتي يملكها من يريد النكاح .

ففي الآية دلالة على حكم عام موجه إلى المجتمع وهو أن المجتمع ذو شخصية  
واحدة له كل المال الذي أقام الله به صلبه وجعله له معاشاً فيلزم على المجتمع أن يدبره  
ويصلحه ويعرضه معرض النماء ويرتزق به ارتزاقاً معتدلاً مقتصداً ويحفظه عن الضيعة  
والفساد ، ومن فروع هذا الأصل أنه يجب على الأولياء أن يتولوا أمر السفهاء فلا  
يؤتوهم أموالهم فيضيعوها بوضعها في غير ما ينبغي أن توضع فيه بل عليهم أن يحبسوها  
عنهم ويصلحوا شأنها ، وينموها بالكسب والاتجار والاسترباح ويرزقوا أولئك السفهاء  
من فوائدها ونماها دون أصلها حتى لا ينفد رويداً رويداً وينتهي إلى مسكنة صاحب  
المال وشقوته .

ومن هنا يظهر أن المراد بقوله : وارزقوهم فيها واكسوهم اه أن يرتزق السفهاء  
في المال بأن يعيش من نمائه ونتاجه وأرباحه لامن المال بأن يشرع في الأكل من  
أصله على ركود منه من غير جريان ودوران فينفد عن آخره ، وهذه هي النكسة في قوله :  
« فيها » دون أن يقول : « منها » كما ذكره الزمخشري .

ولا يبعد أن يستفاد من الآية عموم ولاية المحجور عليهم بمعنى أن الله لا يرضى  
بإهمال أمر هؤلاء بل على المجتمع الإسلامي تولي أمرهم فإن كان هناك واحد من الأولياء  
الأقربين كالأب والجدة فعليه التولي والمباشرة ، وإلا فعلى الحكومة الشرعية أو على  
المؤمنين أن يقوموا بالأمر على التفصيل المذكور في الفقه .



## ﴿كلام في ان جميع المال لجميع الناس﴾

هذه حقيقة قرآنية هي أصل لأحكام وقوانين هامة في الإسلام أعني ما تفيده هذه الآية : أن المال لله ملكاً حقيقياً جعله قياماً ومعاشاً للمجتمع الإنساني من غير أن يقفه على شخص دون شخص وفقاً لا يتغير ولا يتبدل وهبة ينسلب معها قدرة التصرف التشريعي ثم أذن في اختصاصهم بهذا الذي خوله الجميع على طبق نسب مشرعة كالورثة والحيازة والتجارة وغير ذلك وشرط لتصرفهم أموراً كالعقل والبلوغ ونحو ذلك .

والأصل الثابت الذي يراعى حاله ويتقدّر به فروعه هو كون الجميع للجميع فإتّما تراعى المصالح الخاصة على تقدير انحفاظ المصلحة العامة التي تعود إلى المجتمع وعدم المزاحمة ، وأتّما مع المزاحمة والمفاوطة فالمقدم هو صلاح المجتمع من غير تردد . ويتفرّع على هذا الأصل الأصل في الإسلام فروع كثيرة هامة كأحكام الإنفاق ومعظم أحكام المعاملات وغير ذلك وقد أيّده الله تعالى في موارد من كتابه كقوله تعالى : خلق لكم ما في الأرض جميعاً البقرة : ٢٩ ، وقد أوردنا بعض الكلام المتعلق بهذا المقام في البحث عن آيات الإنفاق من سورة البقرة فليراجع هناك .

قوله تعالى : « وارزقوهم فيها و اكسوهم و قولوا لهم قولهم قولاً معروفاً » قد تقدّم استيفاء الكلام في معنى الرزق في قوله تعالى : وترزق من تشاء بغير حساب آل عمران : ٢٧ .

وقوله : وارزقوهم فيها و اكسوهم اه كقوله : وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن البقرة : ٢٣٣ ، فالمراد بالرزق هو الغذاء الذي يغتذي به الإنسان والكسوة ما يلبسه مما يقيه الحر والبرد (غير أن لفظ الرزق والكسوة في عرف القرآن كالكسوة والنفقة في لساننا) كالكناية تكنى بها عن مجموع ما ترتفع به حوائج الإنسان المادية الحيوية فيدخل فيه سائر ما يحتاج إليه الإنسان كالمسكن ونحوه كما أن الأكل ذو معنى خاص

بحسب أصله ثم يكنى به عن مطلق التصرفات كقوله : فإن طبن لكم عن شيء منه نفساً فكلوه هنيئاً مريئاً الآية .

وأما قوله : « وقولوا لهم قولاً معروفاً » فإنما هو كلمة أخلاقية يصلح بها أمر الولاية فإن هؤلاء وإن كانوا سفهاء عجورين عن التصرف في أموالهم غير أنهم ليسوا حيواناً أعجم ولا من الأنعام السائمة بل بشر يجب أن يعامل معهم معاملة الإنسان فيكلّموا بما يكلم به الإنسان لابل المنكر من القول ويعاشروا بما يعاشره الإنسان . ومن هنا يظهر أن من الممكن أن يكون قوله : « وقولوا لهم قولاً معروفاً كناية عن المعاملة الحسنة والمعاشرة الممدوحة غير المذمومة كما في قوله تعالى : « وقولوا للناس حسناً » البقرة : ٨٣ .

قوله تعالى : « وابتلوا اليتامى حتى إذا بلغوا النكاح فإن آنستم منهم » إلى قوله : « أموالهم » الابتلاء الامتحان والمراد من بلوغ النكاح بلوغ أوانه ففيه مجاز عقلي والإيناس المشاهدة وفيه شوب من معنى الألفة فإن مادته الأنا ، والرشد خلاف الغي وهو الاهتداء إلى مقاصد الحياة ، ودفع مال اليتيم إليه كناية عن إعطائه إياه وإقباضه له كأن الولي يدفعه إليه ويبيعه من نفسه فهو على ابتذاله كناية لطيفة .

وقوله : حتى إذا بلغوا النكاح اه متعلق بقوله : « وابتلوا اه ففيه دلالة ما على الاستمرار بأن يشرع الولي بابتلائه من أول ما يأخذ بالتمييز ويصلح للابتلاء حتى ينتهي إلى أوان النكاح ويبلغ مبلغ الرجال ، ومن طبع هذا الحكم ذلك فإن إيناس الرشد لا يحصل بابتلاء الصبي في واقعة أو واقعتين بل يجب تكراره إلى أن يحصل الإيناس ويتمشى بالطبع في مدة مديدة حتى يبلغ الرهاق ثم النكاح .

وقوله : فإن آنستم اه تفريع على قوله : « وابتلوا والمعنى : وامتحانهم فإن آنستم منهم الرشد فادفعوا إليهم أموالهم ؛ والكلام يؤذن بأن بلوغ النكاح بمنزلة المقتضي لدفع المال إلى اليتيم واستقلاله بالتصرف في مال نفسه والرشد شرط لنفوذ التصرف ؛ وقد فصل الإسلام النظر في أمر البلوغ من الإنسان فاكتمى في أمر العبادات وأمثال الحدود والديات بمجرّد السن الشرعي الذي هو سن النكاح واشتراط في نفوذ التصرفات المالية

والأقارب ونحوها مما تفصيل بيانه في النقه مع بلوغ النكاح الرشد ، وذلك من لطائف سلوكه في مرحلة التشريع فإن إهمال أمر الرشد وإلغاءه في التصرفات المالية ونحوها مما يختل به نظام الحياة الاجتماعية في قبيل الأيتام ويكون نفوذ تصرفاته وأقاربه مفضياً إلى غرور الأفراد الفاسدة إيتاهم وإخراج جميع وسائل الحياة من أيديهم بأدنى وسيلة بالكلمات المزيفة والمواعيد الكاذبة والمعاملات الغريبة إلى ذلك فالرشد لا يحصى من اشتراطه في هذا النوع من الأمور ، وأما أمثال العبادات فعدم الحاجة فيها إلى الاشتراط ظاهر ، وكذا أمثال الحدود والديات فإن إدراك قبح هذه الجنيات والمعاصي وفهم وجوب الكف عنها لا يحتاج فيه إلى الرشد بل الإنسان يقوى على تفهم ذلك قبله ولا يختلف حاله في ذلك قبل الرشد وبعده .

**قوله تعالى :** « ولاتأكلوها إسرافاً وبداراً أن يكبروا » اه الإسراف هو التعمدي عن الاعتدال في العمل ، والبدار هو المبادرة إلى الشيء وقوله وبداراً أن يكبروا في معنى حذر أن يكبروا فلا يدعوكم أن تأكلوا ، وحذف النفي أو ما في معناه قبل أن وأن قياسي على ما ذكره النحاة قال تعالى : يبين الله لكم أن تضلوا « النساء : ١٧٦ » أي لئلا تضلوا أو حذر أن تضلوا .

والتقابل الواقع بين الأكل إسرافاً والأكل بداراً أن يكبروا يعطي أن الأكل إسرافاً هو التعمدي إلى أموالهم من غير حاجة ولا شائبة استحقاق بل إجحافاً من غير مبالاة والأكل بداراً أن يأكل الولي منها مثل ما يعد أجره لعمله فيها عادة غير أن اليتيم لو كبر أمكن أن يمنعه عن مثل هذا الأكل فالجميع ممنوع إلا أن يكون الولي فقيراً لا يحصى له من أن يشتغل بالاكْتِسَاب لسدّ جوعه أو يعمل لليتيم ويسدّ حاجته الضرورية من ماله وهذا بالحقيقة يرجع إلى ما يأخذ العامل للتجارة والبنية ونحوهما وهو الذي ذكره بقوله : ومن كان غنياً أي لا يحتاج في معاشه إلى الأخذ من مال اليتيم فليستعفف أي ليطلب طريق العفة و ليلزمه فلا يأخذ من أموالهم ومن كان فقيراً فليأكل منها بالمعروف . وذكر بعض المفسرين أن المعنى : فليأكل بالمعروف من مال نفسه لا من أموالهم وهو لا يلامم التفصيل بين الغني والفقير .

وأما قوله تعالى : « فإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ فَأَشْهَدُوا عَلَيْهِمْ » فتشريع للاستشهاد عند الدفع تحكيماً للأمر ورفعاً لغائلة الخلاف والنزاع فمن الممكن أن يدعي اليتيم بعد الرشد وأخذ المال من الولي عليه ؛ ثم ذيل الجميع بقوله تعالى : وكفى بالله حسيباً ربطاً للحكم بمنشأه الأصلي الأولي أعني محتد كل حكم من أسمائه وصفاته تعالى فإنّه تعالى لما كان حسيباً لم يكن ليخلّي أحكام عباده من غير حساب دقيق وهو تشريعه المحكم ، وتتميماً للتربية الدينيّة الإسلاميّة فإن الإسلام يأخذ في تربية الناس على أساس التوحيد إذ الإِشهاد وإن كان رافعاً غالباً للخلاف والنزاع لكن ربّما تخلف عنه لانحراف من الشهود في عدالتهم أو غير ذلك من متفرّقات العوامل لكنّ السبب الملعونيّ العالِيّ القويّ هو تقوى الله الّذي كفى به حسيباً فلو جعل الوليّ والشهود واليتيم الّذي دفع إليه المال هذا المعنى نصب أعينهم لم يقع هناك اختلاف ولا نزاع البتّة . فانظر إلى الآيتين كيف أبدعتا في البيان فقد بينتا أولاً رؤوس مسائل الولاية على أموال اليتامى والمحجور عليهم ومهمّاتها : من كيفيّة الأخذ والحفظ والإِئناء والتصرّف والردّ ووقت الأخذ والدفع وتحكيم مبناه ببيان وجه المصلحة العامّة في ذلك كلّهُ وهو أن المال لله جعله قياماً للإنسان على ما تقدّم بيانه .

وثانياً الأصل الأخلاقيّ الّذي يربّي الإنسان على وفق هذه الشرائع وهو الّذي ذكره تعالى بقوله : وقولوا لهم قولاً معروفاً .

ونالنا ببناء الجميع على أصل التوحيد الحاكم بوحدته في جميع الأحكام العمليّة والأخلاقيّة والباقي على حسن تأثيره في جميع الموارد لو فرض ضعف الأحكام العمليّة والدستورات الأخلاقيّة من حيث الأثر ، وهو الّذي ذكره بقوله : وكفى بالله حسيباً .

### ﴿ بحث روائي ﴾

في الدر المنثور في قوله تعالى : وآتوا اليتامى أموالهم الآية أخرج ابن أبي حاتم عن سعيد بن جبیر قال : إن رجلاً من عطفان كان معه مال كثير لابن أخ له يتيم فلمّا

بلغ اليتيم طلب ماله فمنعه عنه فخاصمه إلى النبي ﷺ فنزلت : وآتوا اليتامى أموالهم . الحديث .

وفي تفسير العياشي عن الصادق عليه السلام : لا يحل لماء الرجل أن يجري في أكثر من أربعة أرحام من الحرائر .

وفي الكافي عنه عليه السلام : إذا جمع الرجل أربعاً فطلق إحداهن فلا يتزوج الخامسة حتى تنقضي عدة المرأة التي طلق .  
اقول : والروايات في الباب كثيرة .

وفي العلل بإسناده عن محمد بن سنان : أن الرضا عليه السلام كتب إليه فيما كتب من جواب مسأله علة تزويج الرجل أربع نسوة وتحريم أن تتزوج المرأة أكثر من واحد لأن الرجل إذا تزوج أربع نسوة كان الولد منسوباً إليه ، والمرأة لو كان لها زوجان أو أكثر من ذلك لم يعرف الولد لمن هو ؛ إذ هم مشتركون في نكاحها وفي ذلك فساد الأنساب والمواثيق والمعارف ؛ قال محمد بن سنان : ومن علل النساء الحرائر <sup>(١)</sup> وتحليل أربع نسوة لرجل واحد أنهن أكثر من الرجال فلمّا نُظر - والله أعلم - يقول الله عز وجل : فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع فذلك تقدير قدّر الله تعالى ليتسع فيه الغني والفقير فيتزوج الرجل على قدر طاقته . الحديث .

وفي الكافي عن الصادق عليه السلام : في حديث قال : والغيرة للرجال ، ولذلك حرّم على المرأة إلا زوجها وأحلّ للرجل أربعاً فإن الله أكرم من أن يبتليهن بالغيرة ويحلّ للرجل معها ثلاثاً .

اقول : ويوضح ذلك أن الغيرة هي إحدى الأخلاق الحميدة والملكات الفاضلة وهي تغيّر الإنسان عن حاله المعتاد ، ونزوعه إلى الدفاع والانتقام عند تعدي الغير إلى بعض ما يحترمه لنفسه من دين أو عرض أو جاه ويعتقد كرامته عليه ، وهذه الصفة الغريزية لا يخلو عنها في الجملة إنسان أي إنسان فرض فهي من فطريات الإنسان ، والإسلام دين مبني على الفطرة تؤخذ فيها الأمور التي تقضي بها فطرة الإنسان فتعدل بقصرها فيما هو صلاح الإنسان في حياته ، ويحذف عنها ما لا حاجة إليه فيها من وجوه الخلل

والفساد كما في اقتناء المال والمأكل والمشرب والملبس والمنكح وغير ذلك .

فإذا فرض أن الله سبحانه أحل للرجل مع المرأة الواحدة ثلاثاً أخرى - والدين مبني على رعاية حكم الفطرة - كان لازم ذلك أن يكون ما يترأى من حال النساء وتغيرهن على الرجال في أمر الضرائر حسداً منهن لا غيراً وسيتضح مزيداً تضاح في البحث الآتي عن تعدد الزوجات أن هذا الحال حال عرضي طارعليهن لا غريزي فطري .

وفي الكافي بإسناده عن زرارة عن الصادق عليه السلام قال : لا يرجع الرجل في ما يب لا لمرأته ، ولا المرأة فيما تهب لزوجها جيزت أولم تجز أليس الله تبارك وتعالى يقول : ولا تأخذوا مما آتيتموهن شيئاً ؛ وقال : فإن طبن لكم عن شيء منه نفساً فكلوه هنيئاً مريئاً ؛ وهذا يدخل في الصداق والهبة .

وفي تفسير العياشي عن عبد الله بن القدرّاح عن أبي عبد الله عن أبيه عليهما السلام قال : جاء رجل إلى أمير المؤمنين عليه السلام فقال : يا أمير المؤمنين بي وجع في بطني فقال له أمير المؤمنين عليه السلام ألك زوجة ؟ قال : نعم قال : استوهب منها شيئاً طيبة به نفسها من مالها ثم اشتره عسلاً ثم اسكب عليه من ماء السماء ثم اشربه فإنني سمعت الله يقول في كتابه : وأنزلنا من السماء ماءً مباركاً ، وقال : يخرج من بطونها شراب مختلف ألوانه فيه شفاء للناس وقال : فإن طبن لكم منه شيئاً فكلوه هنيئاً مريئاً ؛ شفيت إن شاء الله تعالى . قال : ففعل ذلك فشفي .

أقول : ورواه أيضاً في الدر المنثور عن عبد بن حميد وابن المنذر وابن أبي حاتم عنه عليه السلام وهو نوع من الاستفادة لطيف ، وبناءؤه على التوسعة في المعنى ويوجد له نظائر في الأخبار المأثورة عن أئمة أهل البيت عليهم السلام سنورد بعضها في الموارد المناسبة له .

وفي الكافي عن الباقر عليه السلام : إذا حدثتكم بشيء فاسألوني من كتاب الله ، ثم قال في بعض حديثه : إن رسول الله ﷺ نهى عن القيل والقال ، وفساد المال ، وكثرة السؤال ؛ فقل له : يا بن رسول الله أين هذا من كتاب الله ؟ قال : إن الله عز وجل يقول : لا خير في كثير من نجوئهم إلا من أمر بصدقة أو معروف أو إصلاح بين الناس ، وقال : ولا

تؤتو السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قياماً، وقال: ولا تسألوا عن أشياء إن تبدل لكم تسؤكم.

وفي تفسير العياشي عن يونس بن يعقوب قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قول الله: ولا تؤتوا السفهاء أموالكم قال: من لا تثق به.

وفيه عن إبراهيم بن عبد الحميد قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن هذه الآية ولا تؤتوا السفهاء أموالكم قال: كل من يشرب الخمر فهو سفیه.

وفيه عن علي بن أبي حمزة عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن قول الله: ولا تؤتوا السفهاء أموالكم قال: هم اليتامى لا تعطوهم أموالهم حتى تعرفوا منهم الرشداً فقلت: فكيف يكون أموالهم أموالنا؟ قال: إذا كنت أنت الوارث لهم.

وفي تفسير القمي عن الباقر عليه السلام في الآية: فالسفهاء النساء والولد إذا علم الرجل أن امرأته سفیهة مفسدة وولده سفیهة مفسد لم ينبغ له أن يسلم واحداً منهما على ماله الذي جعل الله له قياماً يقول: معاشاً الحديث.

أقول: والروايات في هذه المعاني كثيرة، وهي تؤيد ما قد مناه أن السفه معنى وسيع ذو مراتب كالسفيه المحجور عليه والصبي قبل أن يرشد والمرأة المتلهية المتهوسة وشارب الخمر ومطلق من لا تثق به، وبحسب اختلاف هذه المصاديق تختلف معني إيتاء المال، وكذا معنى إضافة «أموالكم» وعليك بالتطبيق والاعتبار.

وقوله في رواية ابن أبي حمزة: إذا كنت أنت الوارث لهم إشارة إلى ما قد مناه أن المال كله للمجتمع بحسب الأصل ثم لكل من الأشخاص ثانياً وللمصالح الخاصة فإن اشتراك المجتمع في المال أولاً هو الموجب لانتقاله من واحد إلى آخر.

وفي الفقيه عن الصادق عليه السلام: انقطاع يتم اليتيم الاحتلام وهو أشده، وإن احتمل ولم يؤنس منه رشد وكان سفیهاً أضعفاً فليمسك عنه وليه ماله.

وفيه عنه عليه السلام في قوله تعالى: وابتلوا اليتامى الآية قال: يناس الرشداً حفظ المال.

أقول: وقد تقدم وجه دلالة الآية عليه.

وفي التهذيب عنه عليه السلام في قول الله: ومن كان فقيراً فليأكل بالمعروف قال: فذاك

رجل يحبس نفسه عن المعيشة فلا بأس أن يأكل بالمعروف إذا كان يصلح لهم فإن كان المال قليلاً فلا يأكل منه شيئاً .

وفي الدر المنثور أخرج أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه وابن أبي حاتم و النعمان في ناسخه عن ابن عمر : أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ فقال : ليس لي مال ولي يتيم فقال : كل من مال يتيمك غير مسرف ولا مبذر ولا متأنل مالا ومن غير أن تقي مالك بماله .

أقول : و الروايات في هذه المعاني كثيرة من طرق أهل البيت عليهم السلام وغيرهم ، وهناك مباحث فقهية وأخبار ناظرة إليها من أرادها فعليه بجوامع الحديث و كتب الفقه .

و في تفسير العياشي عن رفاة عنه عليه السلام في قوله تعالى : فليأكل بالمعروف قال عليه السلام : كان أبي يقول : إنها منسوخة .

وفي الدر المنثور أخرج أبو داود والنعمان كلاهما في النسخ وابن المنذر من طريق عطاء عن ابن عباس : ومن كان فقيراً فليأكل بالمعروف قال : نسختها : إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً الآية .

أقول : وكون الآية منسوخة لا يلزم ميزان النسخ إذ ليس بين الآيات الكريمة ما نسبتها إلى هذه الآية نسبة النسخة إلى المنسوخة ، وأمّا قوله تعالى : إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً الآية فهو لا ينافي بمضمونه مضمون هذه الآية فإن الأكل في هذه الآية المجوزة مقيد بالمعروف . وفي تلك الآية المحرمة بالظلم ولا تنافي بين تجويز الأكل بالمعروف وتحريم الأكل ظلماً ؛ فالحق أن الآية غير منسوخة ، والروايتان لاتوافقان الكتاب على ما فيهما من الضعف .

وفي تفسير العياشي عن عبد الله بن المغيرة عن جعفر بن محمد عليه السلام في قول الله : فإن آنتم منهم رشداً فادفعوا إليهم أموالهم قال : فقال : إذا رأيتموهم يحبون آل محمد فارفعوهم درجة .

أقول ، وهو من الجري من باطن التنزيل فإن أئمة الدين آباء المؤمنين والمؤمنون



أيتام المعارف عند انقطاعهم عنهم فإذا صح انتسابهم إليهم بالحبّ فليرفعوا درجة بتعليم المعارف الحقّة التي هي ميراث آبائهم .

## ﴿ بحث علمي في فصول ثلاثة ﴾

١- النكاح من مقاصد الطبيعة : أصل التواصل بين الرجل والمرأة مما تبيّنه الطبيعة الإنسانيّة بل الحيوانيّة بأبلغ بيانها ، والإسلام دين الفطرة فهو مجوّزه لا محالة .

وأمر الإيلاد والإفراخ الذي هو بغية الطبيعة وغرض الخلقة في هذا الاجتماع هو السبب الوحيد والعامل الأصليّ في قلب العمل في قالب الأزواج وإخراجه من مطلق الاختلاط للسفاد والمقاربة إلى شكل النكاح والملازمة ولهذا ترى أنّ الحيوان الذي يشترك في تربيته الوالدان معاً كالطيور في حضانة بيضها وتغذية أفرأخها و تربيتها كالحيوان الذي يحتاج في الولادة والتربية إلى وكر تحتاج الإناث منه في بناءه وحفظه إلى معاونة الذكور والإناث منه فيتواصلان عندئذ ويتشاركان في حفظ بيض الإناث وتديرها وإخراج الأفرأخ منها وهكذا إلى آخر مدّة تربية الأولاد ثمّ ينفصلان إن انفصلا ثمّ يتجدّد الأزواج وهكذا فعامل النكاح والأزواج هو الإيلاد وتربية الأولاد وأمّا إطفاء نائمة الشهوة أو الاشتراك في الأعمال الحيويّة كالكسب وجمع المال وتدير الأكل والشرب والأنث وإدارة البيت فأمر خارجة عن مستوى غرض الطبيعة والخلقة وإنّما هي أمور مقدّمية أو فوائد مترتبة .

ومن هنا يظهر أنّ الحرّيّة والاسترسال من الزوجين بأن يتواصل كلّ من الزوجين مع غير زوجه أينما أراد ومهما أراد من غير امتناع كالحيوان العجم الذي ينزوالذكور منه على الإناث أينما وجدها على ما يكاد يكون هو السنّة الجارية بين الملل المتمدّنة اليوم وكذا الزنا وخاصّة زنا المحصنة منه .

وكذا تثبتت الازدواج الواقع وتحريم الطلاق والانفصال بين الزوجين ، وترك الزوج واتخاذ زوج آخر مادامت الحياة تجمع بينهما .

وكذا إلغاء التوالد والتربية الأولاد وبناء الازدواج على أساس الاشتراك في الحياة المنزلية على ما هو المتداول اليوم بين الملل الراقية ونظيره إرسال المواليد إلى المعاهد العامة المعدة للرضاع والتربية كل ذلك على خلاف سنة الطبيعة وقد جهز الإنسان بما ينافي هذه السنن الحديثة على ما مرّت الإشارة إليه .

نعم الحيوان الذي لا حاجة في ولادته وتربيته إلى أزيد من حمل الأم إتياء و إرضاءها لها وتربيته بمصاحبتها فلا حاجة طبيعية فيه إلى الازدواج والمصاحبة والاختصاص فهذا النوع من الحيوان له حرّية السفاد بمقدار ما لا يضرّ بغرض الطبيعة من جهة حفظ النسل .

وإيّاك أن تتوهم أن الخروج عن سنة الخلقة وما تستدعيه الطبيعة لا بأس به بعد تدارك النواقص الطارئة بالفكر والروية مع ما فيه من لذائذ الحياة والتنعّم . فإنّ ذلك من أعظم الخطب فإنّ هذه البنات الطبيعية التي منها البنية الإنسانية مركّبات مؤلّفة من أجزاء كثيرة تستوجب بوقوع كل في موقعه الخاص على شرائطه المخصوصة به وضعا هو الملائم لغرض الطبيعة والخلقة وهو المناسب لكمال النوع كالمعاجين والمركّبات من الأدوية التي تحتاج إلى أجزاء بأوصاف ومقادير وأوزان وشرائط خاصّة لو خرج واحد منها عن هيئته الخاصّة أدنى خروج وانحراف سقط الأثر .

فإنّ الإنسان مثلاً موجود طبيعيّ تكوينيّ ذوا أجزاء مركّبة تركيباً خاصّاً يستتبع أوصافاً داخلية وخواصّ روحية تستعقب أفعالاً وأعمالاً فإذا حوّل بعض أفعاله وأعماله من مكانته الطبيعية إلى غيرها يستتبع ذلك انحرافاً وتغيّراً في صفاته وخواصّه الروحية وانحرف بذلك جميع الخواصّ والصفات عن مستوى الطبيعة و صراط الخلقة و بطل بذلك ارتباطه بكماله الطبيعي والغاية التي يبتغيها بحسب الخلقة .

وإذا بحثنا في المصائب العامة التي تستوعب اليوم الإنسانية وتحيط أعمال الناس ومساعدتهم لنيل الراحة والحياة السعيدة وتهدّد الإنسانية بالسقوط والانهدام وجدنا

أن أقوى العوامل فيها بطلان فضيلة التقوى وتمكّن الخرق والقسوة والشدّة والشره من نفوس الجوامع البشريّة وأعظم أسبابه وعلمه الحرّيّة والاسترسال والإهمال في نواميس الطبيعة في أمر الزوجيّة وتربية الأولاد فإن سنّة الاجتماع المنزليّ وتربية الأولاد اليوم تميت قرائح الرأفة والرحمة والعفة والحياء والتواضع من الإنسان من أوّل حين يأخذ في التمييز إلى آخر مايعيش .

وأما تدارك هذه النواقص بالفكر والروية فمبهمات ذلك فإنّما الفكر كسائر لوازم الحياة وسيلة تكوينيّة اتخذتها الطبيعة وسيلة لردّ ماخرج وانحرف عن صراط الطبيعة والتكوين إليه لا لإبطال سعي الطبيعة والخلقة وقتلها بنفس السيف الذي أعطته للإنسان لدفع الشرّ عنها، ولو استعمل الفكر الذي هو أحد وسائل الطبيعة في تأييد ما أفسد من شؤون الطبيعة عادت هذه الوسيلة أيضاً فاسدة منحرفة كسائر الوسائل ، ولذلك ترى أنّ الإنسان اليوم كلّما أصلح بقوة فكره واحداً من المفاصل العامّة التي تهدّد اجتماعه أنتج ذلك ما هو أمرٌ وأدهى وزاد البلاء والمصيبة شيوعاً وشمولاً .

نعم ربّما قال القائل من هؤلاء : إنّ الصفات الروحيّة التي تسمّى فضائل نفسانيّة هي بقايا من عهد الأساطير والتوحّش لا تلائم حياة الإنسان الراقي اليوم كالعفة والسخاء والحياء والرأفة والصدق فإنّ العفة تقييد للطبيعة النفس فيما تشتهي من غير وجه ، والسخاء إبطال لسعي الإنسان في جمعه المال وماقاساه من المحن في طريق اكتسابه على أنّه تعويد للمسكين بالبطالة في الاكتساب وبسط يده لذلّ السؤال ، والحياء إجمام يلجم الإنسان عن مطالبة حقوقه وإظهار ما في ضميره ، والرأفة تضعف القلب ، والصدق لا يلائم الحياة اليوميّة . وهذا الكلام بعينه من مصاديق الانحراف الذي ذكرناه .

ولم يدر هذا القائل أنّ هذه الفضائل في المجتمع الإنسانيّ من الواجبات الضروريّة التي لو ارتفعت من أصلها لم يعش المجتمع بعدها في حال الاجتماع ولاساعة . فلو ارتفعت هذه الخصال وتعدّى كلّ فرد إلى ما لكل فرد من مختصات الحقوق والأموال والأعراض ، ولم يسخ أحد ببذل ما مسّت إليه حاجة المجتمع ، ولم يفعل

أحد من مخالفة ما يجب عليه رعايته من القوانين ولم يرأف أحد بالعجزة الذين لا ذنب لهم في عجزهم كالأطفال ومن في تلوههم ، وكذب كل أحد لكل أحد في جميع ما يخبر به ويعده وهكذا تلاشى المجتمع الإنساني من حينه .

فينبغي لهذا القائل أن يعلم أن هذه الخصال لا ترتحل ولن ترتحل عن الدنيا ، وأن الطبيعة الإنسانية مستمسكة بها حافظة لحياتها مادامت داعية للإنسان إلى الاجتماع ، وإتاما الشأن كل الشأن في تنظيم هذه الصفات وتعديلها بحيث توافق غرض الطبيعة والخلقة في دعوتها الإنسان إلى سعادة الحياة . ولو كانت الخصال الدائرة في المجتمع المترقي اليوم فضائل للإنسانية معدلة بما هو الحري من التعديل لما أوردت المجتمع مورد الفساد والهلكة ولأقرّ الناس في مستقر أمن وراحة وسعادة . ولنعد إلى ما كنا فيه من البحث فنقول : الإسلام وضع أمر الأزواج فيما ذكرناه موضعه الطبيعي فأحلّ النكاح وحرّم الزنا والسفاح ، ووضع علاقة الزوجية على أساس جواز المفارقة وهو الطلاق ، ووضع هذه العلاقة على أساس الاختصاص في الجملة على ما سنشرحه ، ووضع عقد هذا الاجتماع على أساس التوالد والتربية . ومن الأحاديث النبوية المشهورة قوله ﷺ : تناكحوا تناسلوا تكثروا الحديث .

٢- استيلاء الذكور على الإناث : ثم إن التأمل في سفاد الحيوانات يعطي أن للذكور منها شامية استيلاء على الإناث في هذا الباب فإننا نرى أن الذكر منها كأنه يرى نفسه مالكاً للبضع مسلطاً على الأنثى ، ولذلك ما ترى أن الفحولة منها تتنازع وتتشاجر على الإناث من غير عكس فلا تشور الأنثى على مثلها إذا مال إليها الذكر بخلاف العكس ، وكذا ما يجري بينهما مجرى الخطبة من الإنسان إن ما يبدء من ناحية الذكر ان دون الإناث ، وليس إلا أنها ترى بالغريزة أن الذكر في هذا العمل كالفاعل المستعلي والإناث كالقابل الخاضع ، وهذا المعنى غير ما يشاهد من انحطوع من الذكور للإناث في مراعاة ماتميل إليه نفسها ويستلذه طبعها فإن ذلك راجع إلى مراعاة جانب العشق والشهوة واستزادة اللذة ، وأما نحو الاستيلاء والاستعلاء المذكور فإنه عائد إلى قوة الفحولة وإجراء ما يأمر به الطبيعة .

وهذا المعنى أعني لزوم الشدة والبأس لقبيل الذكور واللين والانفعال لقبيل الإناث مما يوجد الاعتقاد به قليلاً أو كثيراً عند جميع الأمم حتى سرى إلى مختلف اللغات فسمي كل ما هو شديد صعب الانقياد بالذكور وكل لين سهل الانفعال بالأنثى يقال : حديد ذكر وسيف ذكر ونبت ذكر ومكان ذكر وهكذا .

وهذا الأمر جاري في نوع الإنسان دائرين المجتمعات المختلفة والأمم المتنوعة في الجملة وإن كان ربما لم يدخل من الاختلاف زيادة ونقص .  
وقد اعتبره الإسلام في تشريعه قال الله تعالى : الرجال قوا أمن على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض « النساء : ٣٤ » فشرع وجوب إجابتها له إذا دعاها إلى المواقعة إن أمكنت لها .

٣- تعدد الزوجات : وأمر الوحدة والتعدد فيما نشاهده من أقسام الحيوان غير واضح ففيما كان بينها اجتماع منزلي تتأحد الإناث وتختص بالذكور لما أن الذكور في شغل شاغل في مشاركتها في تدبير المنزل وحضانة الأفرارح وتربيتها وربما تغير الوضع الجاري بينها بالصناعة والتدبير والكفالة أعني بالتأهيل والتربية كما يشاهد من أمر الديك والدجاج والحمام ونحوها .

وأما الإنسان فاتخاذ الزوجات المتعددة كانت سنة جارية في غالب الأمم القديمة كمصر والهند والصين والفرس بل والروم واليونان فإنهم كانوا ربما يضيفون إلى الزوجة الواحدة في البيت خدناً يصاحبونها بل وكان ذلك عند بعض الأمم لا ينتهي إلى عدد يقف عليه كاليهود والعرب فكان الرجل منهم ربما تزوج العشرة والعشرين وأزيد وقد ذكروا أن سليمان الملك تزوج مئآت من النساء .

وأغلب ما كان يقع تعدد الزوجات إنما هو في القبائل ومن يحذو حذوهم من سكان القرى والجبال فإن لرب البيت منهم حاجة شديدة إلى الجمع وكثرة الأعداء فكانوا يقصدون بذلك التكاثر في البنين بكثرة الاستيلا دايهون لهم أمر الدفاع الذي هو من لوازم عيشتهم وليكون ذلك وسيلة يتوسلون بها إلى الترفؤس والسودد في قومهم على ما في كثرة الأزواج من تكثير الأقرباء بالمصاهرة .

وما ذكره بعض العلماء أن العامل في تعدد الزوجات في القبائل وأهل القرى إنما هو كثرة المشاغل والأعمال فيهم كأعمال الحمل والنقل والرعي والزراعة والسقاية والصيد والطبخ والنسج وغير ذلك فهو إن كان حقاً في الجملة إلا أن التأمل في صفاتهم الروحية يعطي أن هذه الأعمال في الدرجة الثانية من الأهمية عندهم ، وما ذكرناه هو الذي يتعلق به قصد الإنسان البدوي أولاً وبالذات كما أن شيوع الادعاء والتبني أيضاً بينهم سابقاً كان من فروع هذا الغرض .

على أنه كان في هذه الأم عامل أساسي آخر لتداول تعدد الزوجات بينهم وهو زيادة عدد النساء على الرجال بما لا يتسامح فيه فإن هذه الأم السائرة بسيرة القبائل كانت تدوم فيهم الحروب والغزوات وقتل الفتك والغيلة فكان القتل يفني الرجال ، ويزيد عدد النساء على الرجال زيادة لا ترتفع حاجة الطبيعة معها إلا بتعدد الزوجات . هذا . والإسلام شرع الإزدواج بوحدة ، وأنفذ التكثير إلى أربع بشرط التمكن من القسط بينهم مع إصلاح جميع المحاذير المتوجّهة إلى التعدد على ما سنشير إليها قال الله تعالى : ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف « البقرة : ٢٢٨ » .

وقد استشكلوا على حكم تعدد الزوجات :

أولاً أنه يضع آثاراً سيئة في المجتمع فإنه يقرح قلوب النساء في عواطفهن ويغيب آمالهن ويسكن فورة الحب في قلوبهن فينعكس حس الحب إلى حس الانتقام فيهم لمن أمر البيت ويتناقلن في تربية الأولاد ويقابلن الرجال بمثل ما سأوا إليهن فيشيع الزنا والسفاح والخيانة في المال والعرض فلا يلبث المجتمع دون أن ينحط في أقرب وقت .

وثانياً : أن التعدد في الزوجات يخالف ما هو المشهود المتراعى من عمل الطبيعة فإن الإحصاء في الأم والأجيال يفيد أن قبيلي الذكورة والإناث متساويان عدداً تقريباً فالذي هيأته الطبيعة هو واحدة لواحد ، وخلاف ذلك خلاف غرض الطبيعة .

وثالثاً : أن في تشريع تعدد الزوجات ترغيباً للرجال إلى الشره والشهوة ، وتقوية لهذه القوة في المجتمع .

ورابعاً : أن في ذلك خطأ لوزن النساء في المجتمع بمعادلة الأربع منهن

بواحد من الرجال وهو تقويم جائر حتى بالنظر إلى مذاق الإسلام الذي سوي فيه بين مرأتين ورجل كما في الإرث والشهادة وغيرهما ، ولازمه تجويز التزوج بـ اثنتين منهن لا أزيد ففي تجويز الأربع عدول عن العدل على أي حال من غير وجه . وهذه الإشكالات مما اعترض بها النصارى على الإسلام أو من يوافقهم من المدنيسين المنتصرين لمسألة تساوي حقوق الرجال والنساء في المجتمع .

والجواب عن الأول ما تقدم غير مرة في المباحث المتقدمة أنه الإسلام وضع بنية المجتمع الإنساني على أساس الحياة العقلية دون الحياة الإحساسية فالتابع عنده هو الإصلاح العقلي في السنن الاجتماعية دون ما تهواه الإحساسات وتنجذب إليه العواطف . وليس في ذلك إهانة العواطف والإحساسات الرقيقة وإبطال حكم المواهب الإلهية والغرائز الطبيعية فإن من المسلم في الأبحاث النفسية أن الصفات الروحية والعواطف والإحساسات الباطنة تختلف كمّاً وكيفاً باختلاف التربية والعادة ، كما أن كثيراً من الآداب والرسوم الممدوحة عند الشرقيين مثلاً مذمومة عند الغربيين وبالعكس ، وكل أمة تختلف مع غيرها في بعضها .

والتربية الدينية في الإسلام تقيم المرأة الإسلامية مقاماً لا تتألم بأمثال ذلك عواطفها . نعم المرأة الغربية حيث اعتادت منذرون بالوحدة ولقنت بذلك جيلاً بعد جيل استحكمت في روحها عاطفة نفسانية تضاد التعدد . ومن الدليل على ذلك الاسترسال الفطيع الذي شاعت بين الرجال والنساء في الأمم المتقدمة ! اليوم .

أليس رجالهم يقضون أوطار الشهوة من كل من هوها وهوتهم من نسائهم من عارم وغيرها ومن بكر أو ثيب ومن ذات بعل أو غيرها ، حتى أن الإنسان لا يقدر أن يقف في كل ألف منهم بواحد قد سلم من الزنا سواء في ذلك الرجال والنساء ولم يقنعوا بذلك حتى وقعوا في الرجال وقوعاً قل ما يسلم منه فرد حتى بلغ الأمر مبلغاً رفعوا قبيل سنة إلى برلمان بريطانيا العظمى أن يبيح لهم اللواط سنة قانونية وذلك بعد شيوعه بينهم من غير رسمية ، وأما النساء وخاصة الأبقار وغير ذوات البعل من الفتيات فلا مرفهين أغرب وأفظع .

فليت شعري كيف لاتأسف النساء هناك ولا يتحرّجن ولا تنكسر قلوبهنّ ولا تتألّم عواطفهنّ حين يشاهدن كلّ هذه الفضائح من رجالهنّ ؟ وكيف لاتألّم عواطف الرجل و إحساساته حين يبني بفتاة ثمّ يجدها ثيباً فقدت بكارتها وافتشرت لالواحد والاثنين من الرجال ثمّ لا يلبث حتّى يباهي بين الأقران أنّ السيّدة ممّن توفّرت عليها رغبات الرجال وتنافس في القضاء منها العشرات والمئات !! وهل هذا إلّا أنّ هذه السيّئات تكرّرت بينهم ونزعة الحرّيّة تمكّنت من أنفسهم حتّى صارت عادة عريقة مألوّفة لا تمتنع منها العواطف والإحساسات ولا تستنكرها النفوس ؟ فليس إلّا أنّ السنن الجارية تميل العواطف والإحساسات إلى ما يوافقها ولا يخالفها .

وأما ما ذكروه من استلزام ذلك إهمالهنّ في تدبير البيت وتشاقلهنّ في تربية الأولاد وشيوع الزنا والخيانة فالذي أفادته التجربة خلاف ذلك فإنّ هذا الحكم جرى في صدر الإسلام وليس في وسع أحد من أهل الخبرة بالتاريخ أن يدّعي حصول وقفة من أمر المجتمع من جهته بل كان الأمر بالعكس .

على أنّ هذه النساء اللّاتي يتزوّج بهنّ على الزوجة الأولى في المجتمع الإسلاميّ وسائر المجتمعات الّتي ترى ذلك أعني الزوجة الثانية والثالثة والرابعة إنّما يتزوّج بهنّ عن رضا ورغبة منهنّ وهنّ من نساء هذه المجتمعات ، ولم يسترققهنّ الرجال من مجتمعات أخرى ، ولا جلبوهنّ للشكاح من غير هذه الدّنيا وإنّما رغبن في مثل هذا الأزواج لعلل اجتماعيّة ، فطباع جنس المرأة لا يمتنع عن مسألة تعدّد الزوجات ، ولا قلوبهنّ تتألّم منها بل لو كان شيء من ذلك فهو من لوازم أوعوارض الزوجيّة الأولى أعني أنّ المرأة إذا توحّدت للرجل لانهب أنّ ترد عليها وعلى بيتها أخرى لخوفها أن تميل عنها بعلمها أو تترأس عليها غيرها أو يختاف الأولاد ونحو ذلك فعدم الرضا والتألّم فيما كان إنّما منشاء حالة عرضيّة ( التوحّد بالبعل ) لا غريزة طبيعيّة .

والجواب عن الثاني أنّ الاستدلال بتسوية الطبيعة بين الرجال والنساء في العدد مختل من وجوه .

منها أنّ أمر الأزواج لا يتسكى على هذا الذي ذكروه فحسب بل هناك عوامل



وشرائط أخرى لهذا الأمر فأولاً الرشد الفكري والتهيؤ لمر النكاح أسرع إلى النساء منها إلى الرجال فالنساء وخاصة في المناطق الحارة إذا جزن التسع صلحن للنكاح ، والرجال لا يتهيؤون لذلك غالباً قبل الست عشرة من السنين ( وهو المذي اعتبره الإسلام للنكاح ) .

ومن الدلائل على ذلك السنة الجارية في فتيات الأمم المتقدمة فمن الشاذ النادر أن تبقى فتاة على بكراتها إلى سن البلوغ القانوني فليس إلا أن الطبيعة هيأتها للنكاح قبل تهيئتها الرجال لذلك .

ولازم هذه الخاصة أن لو اعتبرنا مواليدهن ست عشرة سنة من قوم ( والفرض تساوي عدد الذكور والإناث فيهم ) كان الصالح للنكاح في السنة السادسة عشر من الرجال وهي سنة أول الصلوح مواليدهن واحدة وهم مواليدهن السنة الأولى المفروضة ، والصالحة للنكاح من النساء مواليدهن سبع سنين وهي مواليدهن السنة الأولى إلى السابعة ، ولو اعتبرنا مواليدهن خمسة وعشرين سنة وهي سن بلوغ الأشد من الرجال حصل في السنة الخامسة والعشرين على الصلوح من الرجال مواليدهن عشرة سنين ومن النساء مواليدهن خمس عشرة سنة ، وإذا أخذنا بالنسبة الوسطى حصل لكل واحد من الرجال اثنتان من النساء بعمل الطبيعة .

وثانياً أن الإحصاء كما ذكره يبين أن النساء أطول عمراً من الرجال ولازمه أن تهيئ سنة الوفاة والموت عدداً من النساء ليس بعدائهن رجال .<sup>(١)</sup>

وثالثاً : أن خاصّة النسل والتوليد تدوم في الرجال أكثر من النساء فالأغلب

(١) ومما يؤيد ذلك ما نشره بعض الجرائد في هذه الايام ( جريدة الاطلاعات المنتشرة في طهران المورخة بالثلاثا ١١ ديماء سنة ١٣٣٥ ) حكاية عن دائرة الاحصاء في فرنسا ما حاصله : قد تحصل بحسب الاحصاء أنه يولد في فرنسا حذاء كل « ١٠٠ » مولودة من البنات « ١٠٥ » من البنين ، ومع ذلك فان الاناث يربو عدتهم على عدة الذكور بما يعادل « ١٧٦٥٠٠٠ » نسمة ، ونفوس المملكة « ٤٠ » مليوناً تقريباً والسبب فيه أن البنين أضعف مقاومة من البنات قبال الامراض ويهلك بها « ٥ ٪ » الزائد منهم الى سنة « ١٩ » من الولادة .

ثم يأخذ عدة الذكور في النقص ما بين ٢٥ - ٣٠ من السنين حتى إذا بلغوا سن ٦٠ - ٦٥ لم يبق تجاه كل « ١٥٠٠ » من الاناث إلا « ٧٥٠ » من الذكور .

على النساء أن يئسن من الحمل في سن الخمسين ويمكن ذلك في الرجال سنين عديدة بعد ذلك ، وربما بقي قابلية التوليد في الرجال إلى تمام العمر الطبيعي وهي مائة سنة فيكون عمر صلاحية الرجل للتوليد وهو ثمانون سنة تقريباً ضعفه في المرأة وهو أربعون تقريباً ، وإذا ضم هذا الوجه إلى الوجه السابق أنتج أن الطبيعة والخلقة أباح للرجال التعدد من الزوجة الواحدة إلى غيرها فلا معنى لتهمة قوة التوليد والمنع عن الاستيلاء من محل شأنه ذلك فإن ذلك مما تأباه سنة العدل والأسباب الجارية .

ورابعاً : أن الحوادث الطيبة لأفراد المجتمع من الحروب والمقاتل وغيرهما تحل بالرجال وتغنيهم أكثر منها بالنساء بما لا يقاس كما تقدم أنه كان أقوى العوامل لشيوع تعدد الزوجات في القبائل فهذه الأراذل والنساء العزل لا محيص لهن من قبول التعدد أو الزنا أو خيبة القوة المودعة في طبائعهن وبطلانها .

ومما يتأيد به هذه الحقيقة ما وقع في الألمان الغربي قبل عدة شهور من كتابة هذه الأوراق : أظهرت جمعية النساء العزل تهرجاً من فقدان البعولة وسألت الحكومة أن يسمح لهن بسنة تعدد الزوجات الإسلامية حتى يتزوج من شاء من الرجال بأزيد من واحدة ويرتفع بذلك غائلة الحرمان ؛ غير أن الحكومة لم تجبهن في ذلك وامتنعت الكنيسة من قبوله ورضيت بفشو الزنا وشيوعه وفساد النسل به .

ومنها أن الاستدلال بتسوية الطبيعة النوعية بين الرجال والنساء في العدد مع الغض عما تقدم إنما يستقيم فيما لو فرض أن يتزوج كل رجل في المجتمع بأكثر من الواحدة إلى أربع من النساء لكن الطبيعة لا تسمح بإعداد جميع الرجال لذلك ولا يسع ذلك بالطبع إلا لبعضهم دون جميعهم والإسلام لم يشرع تعدد الزوجات بنحو الفرض والوجوب على الرجال بل إنما أباح ذلك لمن استطاع أن يقيم القسط منهم ، ومن أوضح الدليل على عدم استلزام هذا التشريع حرجاً ولا فساداً أن سير هذه السنة بين المسلمين وكذا بين سائر الأمم الذين يرون ذلك لم يستلزم حرجاً من قسط النساء وإعوازهن على الرجال . بل بالعكس من ذلك أعدّ تحريم التعدد في البلاد التي فيها ذلك ألوفاً من النساء حرمن الأزواج والاجتماع المنزلي واكتفين بالزنا .

ومنها أن الاستدلال المذكور مع الإغماض عن ماسبق إنما يستقيم لولم يصلح هذا الحكم ولم يعدل بتقييده بقيود ترتفع بها المحاذير المتوهمة فقد شرط الإسلام على من يريد من الرجال التعدد أن يقيم العدل في معاشرتهم بالمعروف وفي القسم والفراس وفرض عليهم نفقة نفقتهم ثم نفقة أولادهم ولا يتيسر إلا بفاق على أربع نسوة مثلاً ومن يلدنه من الأولاد مع شريطة العدل في المعاشرة وغير ذلك إلا لبعض أولى الطول والسعة من الناس للجميعهم .

على أن هناك طرقاً دينية شرعية يمكن أن تستريح إليها المرأة فتلازم الزوج على الاقتصاد عليها والإغماض عن التكاثر .

والجواب عن الثالث : أنه مبني على عدم التدبر في نحو التريبة الإسلامية ومقاصد هذه الشريعة فإن التريبة الدينية للنساء في المجتمع الإسلامي الذي يرتضيه الدين بالستر والعفاف والحياء وعدم الخرق تنمي المرأة وشهوة النكاح فيها أقل منها في الرجل (على الرغم مما شاع أن شهوة النكاح فيها أزيد وأكثر واستدل عليه بتولعها المفرط بالزينة والجمال طبعاً) وهذا أمر لا يكاد يشك فيه رجال المسلمين ممن تزوج بالنساء الناشطات على التريبة الدينية فشهوة النكاح في المتوسط من الرجال تعادل ما في أكثر من امرأة واحدة بل والمرأتين والثلاث .

ومن جهة أخرى من غناية هذا الدين أن يرتفع الحرمان في الواجب من مقتضيات الطبع ومشتبهات النفس فاعتبر أن لا يختزن الشهوة في الرجل ولا يحرم منها فيدعوه ذلك إلى التعدي إلى الفجور والفحشاء والمرأة الواحدة ربما اعتذرت فيما يقرب من ثلث أوقات المعاشرة والمصاحبة كأ أيام العادة وبعض أيام الحمل والوضع والرضاع ونحو ذلك والإسراع في رفع هذه الحاجة الغريزية هو لازم ما تكرّر منها في المباحث السابقة من هذا الكتاب أن الإسلام يبني المجتمع على أساس الحياة التعقلية دون الحياة الإحساسية فبقاء الإنسان على حالة الإحساس الداعية إلى الاسترسال في الأهواء والخواطر السوء كحال التعزّب ونحوه من أعظم المخاطر في نظر الإسلام .

ومن جهة أخرى من أهم المقاصد عند شارع الإسلام تكثير نسل المسلمين

وعمارة الأرض بيد مجتمع مسلم عمارة صالحة ترفع الشرك والفساد .

فهذه الجهات وأمثالها هي التي اهتم بها الإسلام في تشريع تعدد الزوجات دون ترويج أمر الشهوة وترغيب الناس إلى الانكباب عليها ولأن نصف هؤلاء المستشكلون كان هذه السنن الاجتماعية المعروفة بين هؤلاء البانين للاجتماع على أساس التمتع المادي أولى بالرمي بترويج الفحشاء والترغيب إلى الشره من الإسلام الباني للاجتماع على أساس السعادة الدينية .

على أن في تجويز تعدد الزوجات تسكيناً لثورة الحرص التي هي من لوازم الحرمان فكل محروم حريص ، ولا هم للممنوع المحبوس إلا أن يهتك حجاب المنع والحبس فالمسلم وإن كان ذازوجة واحدة فإنه على سكن وطيب نفس من أنه ليس بممنوع عن التوسع في قضاء شهوته لو تعرجت نفسه يوماً إليه ، وهذا نوع تسكين لطيش النفس ، وإحصان لها عن الميل إلى الفحشاء وهتك الأعراض المحرمة .

وقد أنصف بعض الباحثين من الغربيين حيث قال : لم يعمل في إشاعة الزنا والفحشاء بين الملل المسيحية عامل أقوى من تحريم الكنيسة تعدد الزوجات .<sup>(١)</sup>

والجواب عن الرابع أنه ممنوع فقد بيننا في بعض المباحث السابقة عند الكلام في حقوق المرأة في الإسلام : أنه لم يحترم النساء ولم يراع حقوقهن كل المراعاة أي سنة من السنن الدينية أو الدنيوية من قديمها وحديثها بمثل ما احترامهن الإسلام وسنزيد في ذلك وضوحاً .

وأما تجويز تعدد الزوجات للرجل فليس بمبني على ما ذكر من إبطال الوزن الاجتماعي وإماتة حقوقهن والاستخفاف بموقفهن في الحياة وإنما هو مبني على جهات من المصالح تقدم بيان بعضها .

وقد اعترف بحسن هذا التشريع الإسلامي وما في منعه من المفاسد الاجتماعية والمآذير الحيوية جمع من باحثي الغرب من الرجال والنساء من أرادوا فليراجع إلى ملاحظته .

(١) رسالة المسترجان ديون بورت الانجليزي في الاعتذار إلى حضرة محمد والقرآن ترجمة الفاضل : السعيدى بالفارسية .

(٢) البحث العلمى من الجزء الثانى ص ٢٧٣ .

وأقوى ما تشبّث به مخالفوا سنة التعدّد من علماء الغرب وزوّقوه في أعين الناظرين ما هو مشهود في بيوت المسلمين تلك البيوت المشتعلة على زوجات عديدة : ضرّتان أضرّائرفان هذه البيوت لا تحتوي على حياة صالحة ولا عيشة هنيئة ، لا تلبث الضرّتان من أوّل يوم حلّتا البيت دون أن تأخذا في التحاسد حتّى أنهن سمّوا الحسد بداء الضرّاء وعندئذ تنقلب جميع العواطف والإحساسات الرقيقة الّتي جبلت عليها النساء من الحبّ ولين الجانب والرقّة والرأفة والشفقة والنصح وحفظ الغيب والوفاء والمودة والرحمة والإخلاص بالنسبة إلى الزوج وأولاده من غير الزوجة وبيتته وجميع ما يتعلّق به إلى أضدادها فينقلب البيت الّذي هو سكن للإنسان يستريح فيه من تعب الحياة اليومي وتألّم الروح والجسم من مشاق الأعمال والجهد في المكسب معركة قتال يستباح فيها النفس والعرض والمال والجاه ، لا يؤمن فيه من شيء لشيء ، ويتكدّر فيه صفوا العيش وترحل لذّة الحياة ، ويحلّ محلّها الضرب والشتم والسبّ واللّعن والسعاية والنميمة والرقابة والمكر والمكيدة ، واختلاف الأولاد وتشاجرهم ، وربما انجرّ الأمر إلى همّ الزوجة بإهلاك الزوج ، وقتل بعض الأولاد بعضاً أو أباهم ، وتبدّل القرابة بينهم إلى الأوتار الّتي تسحب في الأعقاب سفك الدماء وهلاك النسل وفساد البيت ، أضف إلى ذلك ما يسري من ذلك إلى المجتمع من الشقاء وفساد الأخلاق والقسوة والظلم والبغى والفحشاء وانسلاخ الأمن والوثوق وخاصّة إذا أضيف إلى ذلك جواز الطلاق فباحة تعدّد الزوجات والطلاق ينشئان في المجتمع رجالاً ذوّاقين مترفين لا همّ لهم إلّا اتّباع الشهوات والحرص والتولّع على أخذ هذه وترك تلك ، ورفع واحدة ووضع أخرى ، وليس فيه إلّا تضييع نصف المجتمع واشقاؤه وهو قبيل النساء ، وبذلك يفسد النصف الآخر .

هذا محصل ما ذكره ، وهو حقّ غير أنّه إنّما يرد على المسلمين لأعلى الإسلام وتعاليمه ، ومتى عمل المسلمون بحقيقة ما ألّفته إليهم تعاليم الإسلام حتّى يؤخذوا الإسلام بالمفاسد الّتي أعقبته أعمالهم ؟ وقد فقدوا منذ قرون الحكومة الصالحة الّتي تربّي الناس بالتعاليم الدينيّة الشريفة بل كان أسبق الناس إلى هتك الإستار الّتي أسدلها

الدين ونقض قوانينه وإبطال حدوده هي طبقة الحكّام والولاة على المسلمين ، والناس على دين ملوكهم ، ولو اشتغلنا بقصّ بعض السير الجارية في بيوت الملوك والقضائح التي كان يأتي بها ملوك الإسلام وولاته منذ تبدّلت الحكومة الدينية بالملك والسلطنة المستبدّة لجاء بحياه تاليفاً مستقلاً . وبالجمله لوورد الاشكال فهو وارد على المسلمين في اختيارهم لبيوتهم نوع اجتماع لا يتضمن سعادة عيشتهم ونحو سياسة لا يقدرّون على إنفاذها بحيث لا تنحرف عن مستقيم الصراط ، والذنب في ذلك عائد إلى الرجال دون النساء والأولاد وإن كان على كل نفس ما اكتسبت من إثم ، وذلك أن سيرة هؤلاء الرجال وتفديتهم سعادة أنفسهم وأهليهم وأولادهم وصفاء جو مجتمعتهم في سبيل شرهم وجهالتهم هو الأصل لجميع هذه المفاسد والمنبت لكل هذه الشقوة المبيدة .

وأما الإسلام فلم يشرّع تعدّد الزوجات على نحو الإيجاب والقرض على كلّ رجل ، وإنّما نظر في طبيعة الأفراد وما ربّما يعرضهم من العوارض الحادثة ، واعتبر المصالح القاطع في ذلك ( كما مرّ تفصيله ) ثم استقصى مفسدات الكثير ومعاذيره وأحصاها فأباح عند ذلك التعدّد حفظاً لمصلحة المجتمع الإنساني ، وقيده بما يرتفع معه جميع هذه المفاسد الشنيعة وهو وثوق الرجل بأنّه سيقسط بينهنّ ويعدل فمن وثق من نفسه بذلك ووثق له فهو الذي أباح له الدين تعدّد الزوجات ، وأما هؤلاء الذين لا عناية لهم بسعادة أنفسهم وأهليهم وأولادهم ولا كرامة عندهم إلا ترضية بطونهم وفروجهم ولا مفهوم للمرأة عندهم إلا أنّها مخلوقة في سبيل شهوة الرجل ولذّته فلا شأن للإسلام فيهم ، ولا يجوز لهم إلا الأزواج بواحدة لوجازلهم ذلك والحال هذه . على أنّ في أصل الإشكال خلطاً بين جهتين مفرقتين في الإسلام ، وهما جهتا التشريع والولاية .

توضيح ذلك أنّ المدار في القضاء بالصالح والفساد في القوانين الموضوعة والسنن الجارية عند الباحثين اليوم هو الآثار والنتائج المرضيّة أو غير المرضيّة العاصلة من جريانها في الجوامع وقبول الجوامع لها بفعليتها الموجودة وعدم قبولها ، وما ظنّ أنّهم على غفلة من أنّ المجتمع ربّما اشتمل على بعض سنن وعادات وعوارض لا تلائم الحكم

المبحوث عنه وأنه يجب تجهيز المجتمع بما لا ينافي الحكم أو السنة المذكورة حتى يرى إلى ما يصير أمره ؟ وماذا يبقى من الأثر خيراً أو شراً أو نفعاً أو ضرراً ؟ إلا أنهم يعتبرون في القوانين الموضوعية ما يريدونه ويستدعيه المجتمع بحاضر إرادته وظاهر فكرته كيفما كان ، فموافق إرادتهم ومستدعياتهم فهو القانون الصالح وماخالف ذلك فهو القانون غير الصالح .

ولذلك لما رأوا المسلمين تائهين في أردية الغي فاسدين في معاشهم ومعادهم نسبوا ما يشاهدونه منهم من الكذب والخيانة والخنى وهضم الحقوق وفشو البغي وفساد البيوت واختلال الاجتماع إلى القوانين الدينية الدائرة بينهم زعماً منهم أن السنة الإسلامية في جريانها بين الناس وتأثيرها أثرها كسائر السنن الاجتماعية التي تحمل على الناس عن إحساسات متراكمة بينهم ، ويستنتجون من ذلك أن الإسلام هو المولد لهذه المفاصل الاجتماعية ومنه ينشأ هذا البغي والفساد ( وفيهم أبغى البغي وأخنى الخنى ، وكل الصيد في جوف الفراء ) ولو كان ديناً واقعياً وكانت القوانين الموضوعية فيه جيدة متضمنة لصالح الناس وسعادتهم لانتشرت فيهم الآثار المسعدة الجميلة ، ولم ينقلب وبالأعلى عليهم ! .

ولكنهم خلطوا بين طبيعة الحكم الصالحة المصاحبة ، وبين طبيعة الناس الفاسدة المفسدة ، والإسلام مجموع معارف أصلية وأخلاقية وقوانين عملية متناسبة الأطراف مرتبطة الأجزاء إذا فسد بعض أجزائها أوجب ذلك فساد الجميع وانحرافها في التأثير كالأدوية والمعالجين المركبة التي تحتاج في تأثيرها الصحي إلى سلامة أجزائها وإلى محل معد مهيباً لورودها وعملها ، ولو أفسد بعض أجزائها أولم يعتبر في الإنسان المستعمل لها شرائط الاستعمال بطل عنها وصف التأثير ، وربما أثرت ما يصاد أثرها المترقب منها .

هب أن السنة الإسلامية لم تقو على إصلاح الناس ومحق الذمائم والردائل العامة لضعف مبانيها التقنية فمابال السنة الديموقراطية لاتنجع في بلادنا الشرقية أثرها في البلاد الأوروبية ؟ وما بالنا كلما أمعنا في السير والكدح بالغنا في الرجوع على أعقابنا قهقري ولا يشك شك أن الذمائم والردائل اليوم أشد تصلباً وتعرقاً فينا

ونحن مدنيون متنوّرون منها قبل نصف قرن ونحن همجيّون ، وليس لنا حظّ من العدل الاجتماعيّ و حياة الحقوق البشريّة والمعارف العامّة العالية وكلّ سعادة اجتماعيّة إلا أسماءاً نسمّيها وألفاظاً نسمّعها .

فهل يمكن لمعتذر عن ذلك إلا بأنّ هذه السنن المرضيّة إنّما لم تؤثّر أثرها لأنكم لا تعملون بها ، ولا تهتمّون بإجرائها فما بال هذا العذر يجري فيها وينجح ولا يجري في الإسلام ولا ينجح ؟ .

وهب إن الإسلام لو هن أساسها (والعياذ بالله) عجز عن التميّكن في قلوب الناس والنفوذ الكامل في أعماق المجتمع فلم تدم حكومته ولم يقدر على حفظ حياته في المجتمع الإسلاميّ فلم يلبث دون أن عادمه جوراً فما بال السنّة الديموقراطية وكانت سنّة مرضيّة عالميّة ارتحلت بعد الحرب العالميّة الكبرى الأولى عن روسيا وانمحت آثارها خلفتها السنّة الشيوعيّة ؟ وما بالها انقلبت إلى السنّة الشيوعيّة بعد الحرب العالميّة الكبرى الثانية في ممالك الصين ولتوني واستوني وليتواني ورومانيا والمجار ويوغوسلاوي وغيرها ، وهي تهدّد سائر الممالك وقد نفذت فيها نفوذاً ؟ .

وما بال السنّة الشيوعيّة بعد ما تمرّت ما يقرب من أربعين سنة ، وانبسطت وحكمت فيما يقرب من نصف المجتمع الإنسانيّ ولم يزل دعائها وأوليائها يتباهون في فضيلتها أنّها المشرعة الصافية الوحيدة التي لا يشوبها تحكّم الاستبداد والاستثمار الديموقراطية وأنّ البلاد التي تعرّقت فيها هي الجنّة الموعودة ثمّ لم يلبث هؤلاء الدعاة والأولياء أنفسهم دون أن انتهضوا قبل سنتين على تقييح حكومة قامدها الوحيد (إستالين) الذي كان يتولّى إمامتها وقيادتها منذ ثلاثين سنة ، وأوضحوا أنّ حكومته كانت حكومة تحكّم واستبداد واستعباد في صورة الشيوعيّة ، ولأحالة كان له التأثير العظيم في وضع القوانين الدائرة وإجرائها وسائر ما يعلّق بذلك فلم ينتش شيء من ذلك إلا عن إرادة مستبدّة مستعبدة وحكومة فريديّة تحيي أوفاً وتميت أوفاً وتسعد أقواماً وتشقى آخرين . والله يعلم من الذي يأتي بعد هؤلاء و يقضي عليهم بمثل ما قضاوا به على من كان قبلهم . والسنن والآداب والرسوم الدائرة في المجتمعات (أعمّ من الصحيحة والفاسدة)



ثم المرحلة عنها لعوامل متفرقة أقواها خيانة أوليائها وضعف إرادة الأفراد المستثنين بها كثيرة يعثر عليها من راجع كتب التواريخ .

فليت شعري ما الفارق بين الإسلام من حيث إنها سنة اجتماعية وبين هذه السنن المتقلبة المتبدلة حيث يقبل العذر فيها ولا يقبل في الإسلام ؟ نعم كلمة الحق اليوم واقعة بين قدرة هائلة غربية وجهالة تقليد شرقية فلا سماء تظلمها ولا أرض تقلها وعلى أي حال يجب أن يتنبه مما فصلناه أن تأثير سنة من السنن أثرها في الناس وعدمه وكذا بقاءها بين الناس وارتحالها لا يرتبط كل الارتباط بصحتها وفسادها حتى يستدل عليه بذلك بل لسائر العلل والأسباب تأثير في ذلك فما من سنة من السنن الدائرة بين الناس في جميع الأطوار والعهود إلا وهي تنتج يوماً وتعقم آخر وتقيم بين الناس برهة من الزمان وترحل عنهم في أخرى لعوامل مختلفة تعمل فيها ؛ وتلك الأيام نداولها بين الناس وليعلم الله المذنب آمنوا ويتخذ منكم شهداء .

وبالجملة القوانين الإسلامية والأحكام التي فيها ، تخالف بحسب المبنى والمشرب سائر القوانين الاجتماعية الدائرة بين الناس فإن القوانين الاجتماعية التي لهم تختلف باختلاف الأعصار وتتبدل بتبدل المصالح لكن القوانين الإسلامية لا تحتمل الاختلاف والتبدل من واجب أو حرام أو مستحب أو مكروه أو مباح غير أن الأفعال التي للفرد من المجتمع أن يفعلها أو يتركها وكل تصرف له أن يتصرف به أو يدعه فلو والي الأمر أن يأمر الناس بها أو ينهاهم عنها ويتصرف في ذلك كأن المجتمع فرد والوالي نفسه المتفكرة المريدة .

فلو كان للإسلام وال أمكنه أن يمنع الناس عن هذه المظالم التي يرتكبونها باسم تعدد الزوجات وغير ذلك من غير أن يتغير الحكم الإلهي بإباحته ، وإنما هو عزيمة إجرامية عامة لمصلحة نظير عزم الفرد الواحد على ترك تعدد الزوجات لمصلحة يراها لا لتغيير في الحكم بل لأنه حكم بإباحته أنه أن يعزم على تركه .

## ﴿ بحث علمي آخر ملحق به ﴾

﴿ ( في تعدد أزواج النبي ) ﴾

ومما اعترضوا عليه تعدد زوجات النبي ﷺ قالوا : إن تعدد الزوجات لا يخلو في نفسه عن الشره والاعتقاد لداعي الشهوة : وهو ﷺ لم يقنع بما شرعه لاهوته من الأربع حتى تعدى إلى التسع من النسوة .

والمسألة ترتبط بآيات متفرقة كثيرة في القرآن ، والبحث من كل جهة من جهاتها يجب أن يستوفى عند الكلام على الآية المربوطة بها ولذلك اخترنا تفصيل القول إلى محالته المناسبة له وإنما نشير ههنا إلى ذلك إشارة إجمالية .

فنقول : من الواجب أن يلفت نظر هذا المعترض المستشكل إلى أن قصة تعدد زوجات النبي ﷺ ليست على هذه السذاجة ( أنه ﷺ بالغ في حب النساء حتى أنهى عدة أزواجه إلى تسع نسوة ) بل كان اختياره لمن اختارها ممن على نهج خاص في مدى حياته فهو ﷺ كان تزوج - أول ما تزوج - بخديجة رضي الله عنها وعاش معها مقتصرًا عليها نيفاً وعشرين سنة ( وهي ثلثا عمره الشريف بعد الازدواج ) منها ثلاث عشرة سنة بعد نبوته قبل الهجرة من مكة ثم هاجر إلى المدينة وشرع في نشر الدعوة وإعلاء كلمة الدين وتزوج بعدها من النساء ممنه البكر ومنهن الثيب ومنهن الشابة ومنهن العجوز والمكتهلة وكان على ذلك ما يقرب من عشرة سنين ثم حرم عليه النساء بعد ذلك إلا من هي في حباله نكاحه . ومن المعلوم أن هذا الفعل على هذه الخصوصيات لا يقبل التوجيه بمجرد حب النساء والولوع بهن والولع بالقرب منهن فأول هذه السيرة وآخرها يناقضان ذلك .

على أننا لا نشك بحسب ما نشاهده من العادة الجارية أن المتولع بالنساء المطغرم بحبهن والخلاء بهن والصبوة إليهن مجذوب إلى الزينة عشيق للجمال مفتون بالغنج والدلال حنين إلى الشباب ونضارة السن وطراوة الخلقة ؛ وهذه الخواص أيضاً لا تنطبق على سيرته ﷺ فإنه بنى بالثيب بعد البكر وبالعجوز بعد الفتاة الشابة فقد بنى

بأُمّ سلمة وهي مسنّة ، وبنى بزئب بنت جحش وسنّها يومئذ يربو على خمسين بعدما تزوج بمثل عائشه وأُمّ حبيبة وهكذا .

وقد خيّر ﷺ نساءه بين التمتع والسراح الجميل وهو الطلاق إن كنّ يردن الدنيا وزينتها وبين الزهد في الدنيا وترك التزين والتجمل إن كنّ يردن الله ورسوله والدار الآخرة على ما يشهد به قوله تعالى في القصة :

يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِّأَزْوَاجِكَ إِن كُنْتُنَّ تُرِدْنَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعْكُنَّ وَأُسَرِّحْكُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا وَإِن كُنْتُنَّ تُرِدْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالدَّارَ الْآخِرَةَ فَإِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ لِلْمَحْسِنَاتِ مِنكُنَّ أَجْرًا عَظِيمًا «الأحزاب : ٢٩» وهذا المعنى أيضاً - كما ترى - لا ينطبق على حال رجل مغرم بجمال النساء صاب إلى وصلهنّ .

فلا يبقى حينئذ للباحث المتعمّق إذا أنصف إلّا أن يوجّه كثرة ازدواجه ﷺ فيما بين أوّل أمره وآخر أمره بعوامل أخر غير عامل الشره والشبق والتلهّي .

فقد تزوّج ﷺ ببعض هؤلاء الأزواج اكتساباً للقوّة وازدياداً للعضد والعشيرة ، وبعض هؤلاء استمالة للقلوب وتوقياً من بعض الشرور ، وبعض هؤلاء ليقوم على أمرها بالإفناق وإدارة المعاش وليكون سنّة جارية بين المؤمنين في حفظ الأرامل والعجائز من المسكنة والضيعة . وبعضها التثبيت حكم مشروع وإجرائه عملاً لكسر السنن المنحطّة والبدع الباطلة الجارية بين الناس كما في تزوّجه بزئب بنت جحش وقد كانت زوجة لزيد بن حارثة ثم طلقها زيد ، وقد كان زيد هذا يدعى ابن رسول الله ﷺ على نحو التبني وكانت زوجة المدعوّ ابناً عندهم كزوجة الابن الصليّ لا يتزوّج بها الأب فتزوّج بها النبيّ ﷺ ونزل فيها الآيات .

وكان ﷺ تزوّج لأوّل مرّة بعد وفات خديجة بسودة بنت زمعة وقد توفّي عنها زوجها بعد الرجوع من هجرة الحبشة الثانية ، وكانت سودة هذه مؤمنة مهاجرة و لورجعت إلى أهلها وهم يومئذ كفّار لفتنوها كما فتنوا غيرها من المؤمنين والمؤمنات بالزجر والقتل والإكراه على الكفر .

وتزوّج بزئب بنت خزيمة بعد قتل زوجها عبد الله بن جحش في أحد وكانت

من السيدات الفضليات في الجاهلية تدعى أم المساكين لكثرة برها للفقراء والمساكين وعطوفتها بهم فسان بازدواجها ماء وجهها .

وتزوج بأُم سلمة واسمها هند وكانت من قبل زوجة عبدالله أبي سلمة ابن عمّة النبي وأخيه من الرضاعة أوّل من هاجر إلى الحبشة وكانت زائدة فاضلة ذات دين ورأي فلمّا توفي عنها زوجها كانت مسنة ذات أيتام فتزوج بها النبي ﷺ .

وتزوج بصفية بنت حيّ بن أخطب سيّد بني النضير قتل زوجها يوم خيبر وقتل أبوها مع بني النضير ، وكانت في سبي خيبر فاصطفاها وأعتقها وتزوج بها فراقها بذلك من الذلّ وصل سببه ببني إسرائيل .

وتزوج بجويرية واسمها برّة بنت الحارث سيّد بني المصطلق بعد وقعة بني المصطلق وقد كان المسلمون أسروا منهم مئاتي بيت بالنساء والذاريّ ، فتزوج ﷺ بها فقال المسلمون هؤلاء أسهار رسول الله لا ينبغي أسرهم وأعتقوهم جميعاً فأسلم بنوا المصطلق بذلك ، ولحقوا عن آخرهم بالمسلمين وكانوا جمّة أغفراً وأثر ذلك أثر أحسن في سائر العرب . وتزوج بميمونة واسمها برّة بنت الحارث الهلالية وهي التي وهبت نفسها للنبي ﷺ بعد وفاة زوجها الثاني أبي رهم بن عبد العزّي فأعتقها النبي ﷺ وتزوج بها وقد نزل فيها القرآن .

وتزوج بأُم حبيبة واسمها رملة بنت أبي سفيان وكانت زوجة عبيد الله بن جحش وهاجر معها إلى الحبشة الهجرة الثانية فتنصّر عبيد الله هناك ونبتت هي على الإسلام وأبوها أبو سفيان يجمع الجموع على الإسلام يومئذ فتزوج بها النبي ﷺ وأحصنها . وتزوج بحفصة بنت عمر وقد قتل زوجها خنيس بن حذاقة ببدر وبقيت أرملة وتزوج بعائشة بنت أبي بكر وهي بكر .

فالتأمّل في هذه الخصوصيات مع ما تقدّم في صدر الكلام من جمل سيرته في أوّل أمره وآخره وماساربه من الزهد وترك الزينة وندبه نساءه إلى ذلك لا يبقّي للمتأمّل موضع شكّ في أن ازدواجه ﷺ بمن تزوّج بها من النساء لم يكن على حدّ غيره من عامّة الناس ، أضف إلى ذلك جهل صنائعهم ﷺ في النساء ، وإحياء ما كانت

قرون الجاهلية وأعصار الهمجية أماتت من حقوقهن في الحياة ، وأخسرت من وزنهن في المجتمع الإنساني حتى روي أن آخر ما تكلم به ﷺ هو توصيتهن لجامعة الرجال قال ﷺ : « الصلاة الصلاة ، وما ملكت أيمانكم لا تكلفوهم ما لا يطيقون ، الله الله في النساء فإنهن عون في أيديكم » الحديث .

وكانت سيرته ﷺ في العدل بين نسائه وحسن معاشرتهم ورعاية جانبهم مما يختص به ﷺ ( على ماسياتي شذرة منه في الكلام على سيرته في مستقبل المباحث إن شاء الله ) وكان حكم الزيادة على الأربع كصوم الوصال من مختصات التي منعت عنها الأمة ، وهذه الغصال وظهورها على الناس هي التي منعت أعداءه من الاعتراض عليه بذلك مع تربصهم الدوائر به .





لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا (٧) وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينُ فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا (٨) وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوْا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ فَلْيَتَّقُوا اللَّهَ وَلْيَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا (٩) إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا (١٠) .

### ﴿ بيان ﴾

شروع في تشريع أحكام الإرث بعد تمهيد مأمهت من المقدمات ، وقد قدّم بيان جملي لحكم الإرث من قبيل ضرب القاعدة لإبذان أن لأحرمان في الإرث بعد ثبوت الولادة أو القرابة حرماناً ثابتاً لبعض الأرحام والقرابات كتحريم صغار الورثة والنساء ، وزيد مع ذلك في التحذير عن تحريم الأيتام من الورثة فإنه يستلزم أكل سائر الورثة أموالهم ظلماً وقد شدد الله في النهي عنه . وقد ذكر مع ذلك مسألة رزق أُولَى الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِين إِذَا حَضَرُوا قِسْمَةَ التَّرَكَةِ ولم يكونوا ممن يرث تطفلاً .

قوله تعالى : « لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ » الآية . النصيب هو العظّم والسهم ، وأصله من النصب بمعنى الإقامة لأن كل سهم عند القسمة ينصب على حدته حتى لا يختلط بغيره . والتركة ما بقي من مال الميت بعده كأنه يتركه ويرتحل فاستعماله الأصلي استعمال استعاري ثم ابتدل . والأقربون هم القرابة الأذنون ، واختيار هذا اللفظ على مثل الأقرباء وأُولَى الْقُرْبَى ونحوهما لا يخلو من دلالة على أن الملاك في الإرث أقربيّة الميت من الوارث على ما سيحيي ، البعث عنه في قوله تعالى : آباءكم وأبنائكم لا تدرون أيتهم أقرب لكم نفعا « النساء : ١١ » والفرض قطع الشيء الصلب

وإفراز بعضه من بعض ، ولذا يستعمل في معنى الوجوب لكون إتيانه وامتنال الأمر به مقطوعاً معيّنناً من غير تردد ، والنصيب المفروض هو المقتطوع المعين .

وفي الآية إعطاء للمحكم الكلّيّ وتشريع لسنة جديدة غير مألوفة في أذهان المكلفين فإنّ حكم الوراثة على النحو المشروح في الإسلام لم يكن قبل ذلك مسبوقاً بالمثل وقد كانت العادات والرسوم على تحريم عدّة من الوراث عادت بين الناس كالطبيعة الثانية تثير النفوس وتحرك العواطف الكاذبة لوقوع بخلافها أسماعهم .

وقد مهّده في الإسلام أولاً بتحكيم الحب في الله والإيثار الدينيّ بين المؤمنين فعقد الأخوة بين المؤمنين ثمّ جعل التوارث بين الأخوين ، وانتسخ بذلك الرسم السابق في التوارث ، وانقلع المؤمنون من الأنفة والعصبيّة القديمة ثمّ لما اشتدّ عظم الدين وقام صلبه شرّع التوارث بين أولى الأرحام في حين كان هناك عدّة كافية من المؤمنين يلبّون لهذا التشريع أحسن التلبية .

وبهذه المقدّمة يظهر أنّ المقام مقام التصريح ورفع كلّ لبس متوهّم بضرب القاعدة الكلّيّة بقوله : للرجال نصيب ممّا ترك الوالدان والأقربون فالحكم مطلق غير مقيّد بحال أو وصف أو غير ذلك أصلاً كما أنّ موضوعه أغني الرجال عام غير مخصّص بشيء ، متّصل بالصغار ذرّوا نصيب كالكبار .

ثمّ قال : وللنساء نصيب ممّا ترك الوالدان والأقربون وهو كسابقه عام من غير شائبة تخصيص فيعمّ جميع النساء من غير تخصيص أو تقييد وقد أظهر في قوله ممّا ترك الوالدان والأقربون مع أنّ المقام مقام الإضمار إيفاءً لحقّ التصريح والتخصيص . ثمّ قال ممّا قلّ منه أو أكثر زيادة في التوضيح وأنّ لامجال للمساهمة في شيء منه قلّة وحقارة ثمّ قال : نصيباً النخ . وهو حال من النصيب لما فيه من المعنى المصدريّ ، وهو بحسب المعنى تأكيد على تأكيد وزيادة في التخصيص على أنّ السهام مقطوعة معيّنة لا تقبل الاختلاط والابهام .

وقد استدلّ بالآية على عموم حكم الإرث لمرّة النبيّ وغيره ، وعلى بطلان

قوله تعالى : « وإذا حضر القسمة أولوا القربى » الخ ظاهر الآية أن المراد من حضورهم القسمة أن يشهدوا قسمة التركة حينما يأخذ الورثة في اقتسامها لا ما ذكره بعضهم أن المراد حضورهم عند الميِّت حينما يوصي ونحو ذلك . وهو ظاهر .

وعلى هذا فالمراد من أولي القربى الفقراء منهم ، ويشهد بذلك أيضاً ذكرهم مع اليتامى والمساكين ، ولعن قوله : فارزقوهم منه وقولوا لهم قولاً معروفاً الظاهر في الاسترحام والاسترفاق ، ويكون الخطاب حينئذ لأولياء الميِّت والورثة .

وقد اختلف في أن الرزق المذكور في الآية على نحو الوجوب أو الندب ، وهو بحث فقهي خارج عن وضع هذا الكتاب ؛ كما اختلف في أن الآية هل هي محكمة أو منسوخة بآية المواريث ؛ مع أن النسبة بين الآيتين ليست نسبة التناقض لأن آية المواريث تعين فرائض الورثة ، وهذه الآية تدل على غيرهم وجوباً أو ندباً في الجملة من غير تعيين سهم فلا موجب للنسخ وخاصة بناءً على كون الرزق مندوباً كما أن الآية لا تخلو من ظهور فيه .

قوله تعالى : « وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافاً خافوا عليهم الآية » الخشية التأثير القلبي مما يخاف نزوله مع شائبة تعظيم وإكبار . وسداد القول وسدده كونه صواباً مستقيماً .

ولا يبعد أن تكون معنى الآية متعلقة نحو تعلق بقوله : للرجال نصيب الآية لاشتماله على إرث الأيتام الصغار بعمومه فيكون مسوقاً سوق التهديد لمن يسلك مسلك تحريم صغار الورثة من الإرث ، ويكون حينئذ قوله : وليقولوا قولاً سديداً كناية عن اتخاذ طريقة التحريم والعمل بها وهضم حقوق الأيتام الصغار ، والكناية بالقول عن الفعل للملازمة بينهما غالباً شائع في اللسان كقوله تعالى : وقولوا للناس حسناً الآية « البقرة : ٨٣ » ويؤيده توصيف القول بالسديد دون المعروف واللين ونحوهما فإن ظاهر السداد في القول كونه قابلاً للاعتقاد والعمل به لا قابلاً لأن يحفظ به كرامة الناس وحرمتهم . وكيف كان فظاهر قوله : الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافاً خافوا عليهم أنه تمثيل للرحمة والرأفة على الذرية الضعاف الذين لا ولي لهم يتكفل أمرهم ويدود



عنهم الذل والهوان ، وليس التخويف و التهديد المستفاد من الآية مخصوصاً بمن له ذرية ضعفاء بالفعل لمكان لو في قوله : لو تركوا اه ولم يقل : لو تركوا ذريتهم الضعاف بل هو تمثيل يقصد به بيان الحال . والمراد الذذين من صفتهم أنهم كذا أي أن في قلوبهم رحة إنسانية ورأفة وشفقة على ضعفاء الذرية الذين مات عنهم آباؤهم وهم الأيتام والذين من صفتهم كذا هم الناس وخاصة المسلمون المتأدبون بأدب الله المتخلطون بأخلاقه فيعود المعنى إلى مثل قولنا : وليخش الناس وليتقوا الله في أمر اليتامى فإنهم كأيتام أنفسهم في أنهم ذرية ضعاف يجب أن يخاف عليهم ويعتنى بشأنهم ولا يضطهدوا ولا يهضم حقوقهم فالكلام في مساق قولنا : من خاف الذل والامتهان فليشتغل بالكسب وكل يخاف ذلك .

ولم يؤمر الناس في الآية بالترحم والترؤف ونحو ذلك بل بالخشية واتقاء الله وليس إلا أنه تهديد بحلول ما أحلوا بأيتام الناس من إبطال حقوقهم وأكل مالهم ظلماً بأيتام أنفسهم بعدهم ، وارتداد المصائب التي أوردوها عليهم إلى ذريتهم بعدهم .  
و أمّا قوله : وليتقوا الله وليقولوا قولاً سديداً فقد تقدم أن الظاهر أن المراد بالقول هو الجري العملي ومن الممكن أن يراد به الرأي .

### ﴿ كلام في انعكاس العمل الى صاحبه ﴾

من ظلم يتيماً في ماله فإن ظلمه سيعود إلى الأيتام من أعقابه ، وهذا من الحقائق العجيبة القرآنية ، و هو من فروع ما يظهر من كلامه تعالى أن بين الأعمال الحسنة و السيئة وبين الحوادث الخارجية ارتباطاً ، وقد تقدم بعض الكلام فيه في البحث عن أحكام الأعمال في الجزء الثاني من هذا الكتاب .

الناس يتسلمون في الجملة أن الإنسان إنما يجني ثمر عمله وأن المحسن الخير من الناس يسعد في حياته ، و الظلوم الشرير لا يلبث دون أن يذوق وبال عمله ، وفي القرآن الكريم آيات تدل على ذلك بإطلاقها كقوله تعالى : من عمل صالحاً فلنفسه و من أساء فعليها «حم السجدة : ٤٦» وقوله : فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره ومن يعمل

مَثَقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ «الزلزال : ٨» وكذا قوله تعالى : قال أنا يوسف وهذا أخى قدمنَّ الله علينا إنه من يتق ويصبر فإن الله لا يضيع أجر المحسنين «يوسف : ٩٠» وقوله : له في الدنيا خزي «الحجج : ٩» وقوله : وما أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم الآية «الشورى : ٣٠» إلى غير ذلك من الآيات الدالة على أن الخير والشر من العمل له نوع انعكاس وارتداد إلى عامله في الدنيا .

والسابق إلى أذهاننا - المأنوسة بالأفكار التجريبية الدائرة في المجتمع - من هذه الآيات أن هذا الانعكاس إنما هو من عمل الإنسان إلى نفسه إلا أن هناك آيات دالة على أن الأمر أوسع من ذلك . وأن عمل الإنسان خيراً أو شراً ربما عاد إليه في ذريته وأعقابها قال تعالى : وأما الجدار فكان لفلان يتيمن في المدينة وكان تحته كنز لهما وكان أبوهما صالحاً فأراد ربك أن يبلغا أشدهما ويستحزجا كنزهما رحمة من ربك «الكهف : ٨٢» فظاهر الآية أن لصالح أبيهما دخلاً فيما أراد الله رحمة بهما ، وقال تعالى وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافاً خافوا عليهم الآية .

وعلى هذا فأمر انعكاس العمل أوسع وأعم ، و النعمة أو المصيبة ربما تحلان بالإنسان بما كسبت يدا شخصه أو أيدي آباءه .

والتدبر في كلامه تعالى يهدي إلى حقيقة السبب في ذلك فقد تقدم في الكلام على الدعاء في الجزء الثاني من هذا الكتاب في قوله تعالى : وإذا سألك عبادي عني «البقرة : ١٨٦» دلالة كلامه تعالى على أن جميع ما يهل الإنسان من جانبه تعالى إنما هو لمسألة سألها ربه ، وأن ما مهته من مقدمة وداخله من الأسباب سؤال منه لما ينتهي إليه من الحوادث والمسببات قال تعالى : يسأله من في السموات والأرض كل يوم هو في شأن «الرحمن : ٢٩» وقال تعالى : وآتاكم من كل ما سألتموه وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها «ابراهيم : ٣٤» ولم يقل : وإن تعدوا ولا تحصوها لأن فيما سألوه ما ليس بنعمة ، و المقام مقام الامتنان بالنعمة و اللوم على كفرها ولذا ذكر بعض ما سألوه وهو النعمة .

ثم إن ما يفعله الإنسان لنفسه و يوقعه على غيره من خير أو شر يرضيه لمن أوقع

عليه وهو إنسان مثله فليس إلا أنه يرتضيه لنفسه ويسأله لشخصه فليس هناك إلا الإنسانية ومن ههنا يتضح للإنسان أنه إن أحسن لأحد فإِنَّمَا سأل الله ذلك الإحسان لنفسه دعاءً مستجاباً وسؤالاً غير مردود ، وإن أساء على أحد أو ظلمه فإِنَّمَا طلب ذلك لنفسه وارتضاه لها وما يرتضيه لأولاد الناس و يتأملهم يرتضيه لأولاد نفسه ويسأله لهم من خير أو شر قال تعالى : و لكل وجهة هو موليها فاستبقوا الخيرات «البقرة : ١٤٨» فإن معناه أن استبقوا الخيرات لتكون وجهتكم خيراً .

والاشتراك في الدم و وحدة الرحم يجعل عمود النسب و هو العترة شيئاً واحداً فأى حال عرضت لجانب من جوانب هذا الواحد ، وأي نازلة نزلت في طرف من أطرافها فإِنَّمَا عرضت ونزلت على متنه وهو في حساب جميع الأطراف ، وقد مر شطر من الكلام في الرحم في أوّل هذه السورة .

فقد ظهر بهذا البيان أن ما يعامل به الإنسان غيره أو ذريّة غيره فلا محيص من أن ينعكس إلى نفسه أو ينقلب إلى ذريّته إلا أن يشاء الله ، وإنّما استثنينا لأنّ في الوجود عوامل و جهات غير محصورة لا يحيط بجمعها إحصاء الإنسان ، ومن الممكن أن تجري هناك عوامل وأسباب لم تنتبه بها أولم نطلع عليها توجب خلاف ذلك كما يشير إليه بعض الإشارة قوله تعالى : وما أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم ويعفو عن كثير «الشورى : ٣٠» .

**قوله تعالى : إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً إنّهم يأكلون في بطونهم ناراً :** الآية يقال : أكله وأكله في بطنه وهما بمعنى واحد غير أن التعبير الثاني أصرح والآية كسابقتها متعلّقة المضمون بقوله : للرجال نصيب الآية وهي تخويف وردع للناس عن هضم حقوق اليتامى في الإرث .

والآية معاً يدل على تجسّم الأعمال على مامر في الجزء الأوّل من هذا الكتاب في قوله تعالى : إن الله لا يستحيي أن يضرب مثلاً ما «البقرة : ٢٦» ولعل هذا مراد من قال من المفسرين أن قوله : إنّهم يأكلون في بطونهم ناراً كلام على الحقيقة دون المجاز وعلى هذا لا يرد عليه ما أورده بعض المفسرين : أن قوله : يأكلون أريد به الحال دون

الاستقبال بقرينة عطف قوله : وسيصلون سعيراً عليه وهو فعل دخل عليه حرف الاستقبال فلو كان المراد به حقيقة الأكل - ووقته يوم القيامة - لكان من اللازم أن يقال : سيأكلون في بطونهم ناراً ويصلون سعيراً فالحق أن المراد به المعنى المجازي ، وأنهم في أكل مال اليتيم كمن يأكل في بطنه ناراً انتهى ملخصاً وهو غفلة عن معنى تجسّم الأعمال .  
وأما قوله : وسيصلون سعيراً فهو إشارة إلى العذاب الأخروي ، والسعي من أسماء نار الآخرة يقال صلى النار يصلها صلى وصلياً أي احترق بها وقاسى عذابها .

### ﴿ بحث روائي ﴾

في المجمع في قوله تعالى : للرجال نصيب مما ترك الوالدان الآية : اختلف الناس في هذه الآية على قولين : أحدهما أنها محكمة غير منسوخة ، وهو المروي عن الباقر عليه السلام .

أقول : وعن تفسير علي بن إبراهيم أنها منسوخة بقوله تعالى : يوصيكم الله في أولادكم الآية ؛ ولا وجه له ، وقد ظهر في البيان السابق أن الآية بيان كلي لحكم الموارث ولا تنافي بينها وبين سائر آيات الإرث المحكمة حتى يقال بانتسائها بها .  
وفي الدر المنثور أخرج ابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم عن عكرمة في الآية قال : نزلت في أم كلثوم وابنة أم كحلثة وأرم كحلثة ونعلبة بن أوس وسويد وهم من الأنصار كان أحدهم زوجها والآخرون ولدها فقالت : يا رسول الله توفي زوجي وتركني وابنته فلم نورث من ماله فقال عم ولدها : يا رسول الله لا تركب فرساً ولا تنكي عدواً ويكسب عليها ولا تكتسب ؛ فنزلت : للرجال نصيب الآية .

أقول : وفي بعض الروايات عن ابن عباس أنها نزلت في رجل من الأنصار مات وترك ابنتين فجاء ابنا عمه وهما عصبته فقالت امرأته تزوجا بهما - وكان بهما دمامة - فأبيا فرفعت الأمر إلى رسول الله ﷺ فنزلت آيات الموارث . الرواية . ولا بأس بتعدد هذه الأسباب كما مر مراراً .

وفي المجمع في قوله تعالى : وإذا حضر القسمة أولوا القربى الآية : اختلف الناس

في هذه الآية على قولين : أحدهما أنها محكمة غير منسوخة قال : وهو المروي عن الباقر عليه السلام .

وفي نهج البيان للشيباني : أنه مروي عن الباقر والصادق عليهما السلام .  
أقول : وفي بعض الروايات أنها منسوخة بآية المواثيق ، وقد تقدم في البيان المتقدم أنها غير صالحة للنسخ .

وفي تفسير العياشي عن أبي عبد الله و أبي الحسن عليهما السلام : إن الله أوعد في مال اليتيم عقوبتين اثنتين : أمّا إحديهما فعقوبة الآخرة النار ، وأمّا الأخرى فعقوبة الدنيا قوله : وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافاً خافوا عليهم وليستقوا الله وليقولوا قولاً سديداً قال : يعني بذلك ليخش أن أخلفه في ذريته كما صنع بهؤلاء اليتامى .

أقول : وروى مثله في الكافي عن الصادق عليه السلام ، وفي المعاني عن الباقر عليه السلام .  
وفيه عن عبد الأعلى مولى آل سام قال أبو عبد الله عليه السلام مبتدئاً : من ظلم سلطاناً عليه من يظلمه أو على عقبه أو على عقب عقبه . قال : فذكرت في نفسي فقلت : يظلم هو فيسلط على عقبه وعقب عقبه ؟ فقال لي قبل أن أتكلم : إن الله يقول : وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافاً خافوا عليهم وليستقوا الله وليقولوا قولاً سديداً .  
وفي الدر المنثور أخرج عبد بن حميد عن قتادة قال : ذكر لنا أن نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : اتقوا الله في الضعيفين : اليتيم والمرأة أيتمه ثم أوصى به ، وابتلاه وابتلى به .  
أقول : والأخبار في أكل مال اليتيم وأنها كبيرة موبقة من طرق الفريقين كثيرة مستفيضة .



يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا الشُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ الشُّدُسُ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا فَرِيضَةٌ مِنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا (١١) وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلِكُمُ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَّ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ وَلَهُنَّ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَتُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّمُنُ مِمَّا تَرَكَتُمْ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ تُوصُونَ بِهَا أَوْ دَيْنٍ وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورِثُ كِلَاءَةً أَوْ امْرَأَةً وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا الشُّدُسُ فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ غَيْرِ مُضَارٍّ وَصِيَّةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَلِيمٌ (١٢) تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يَدْخُلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ (١٣) وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يَدْخُلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُّهِينٌ (١٤)

### ﴿بيان﴾

قوله تعالى: «يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ» الإيصاء و التوصية هو العهد والامر، وقال الراغب في مفردات القرآن: الوصية: التقدم إلى الغير بما يعمل به مقترباً بوعظ انتهى.

وفي العدول عن لفظ الأبناء إلى الأولاد دلالة على أن حكم السهم والسهمين مخصوص بما ولده الميِّت بلا واسطة، وأمّا أولاد الأولاد فمأزلاً فحكمهم حكم من يتصلون به فلبنّت الابن سهمان ولابن البنّت سهم واحد إذا لم يكن هناك من يتقدّم على مرتبتهم كما أن الحكم في أولاد الإخوة والأخوات حكم من يتصلون به، وأمّا لفظ الابن فلا يقضي بنفي الوساطة كما أن الأب أعمّ من الوالد.

وأمّا قوله تعالى في ذيل الآية: «آبأؤكم وأبنأؤكم لا تدرون أيّهم أقرب لكم نفعا» اه فسيجيء أن هناك عناية خاصّة تستوجب إختيار لفظ الأبناء على الأولاد.

وأمّا قوله: «للمذكر مثل حظّ الأنثيين» ففي انتخاب هذا التعبير إشعاراً بطلان ما كانت عليه الجاهليّة من منع توريث النساء فكأنّه جعل إرث الأنثى مقرّراً معروفاً وأخبر بأنّ للمذكر مثله مرتين أو جعله هو الأصل في التشريع وجعل إرث الذكر محمولاً عليه يعرف بالإضافة إليه، ولولا ذلك لقال: للأنثى نصف حظّ الذكر وإذن لا يفيد هذا المعنى ولا يلتئم السياق معه - كما ترى - هذا ما ذكره بعض العلماء ولا بأس به، وربما أيد ذلك بأنّ الآية لا تتعرّض بنحو التصريح مستقلاًّ إلّا لسهام النساء وإن صرّحت بشيء من سهام الرجال فمع ذكر سهامهنّ معه كما في الآية التالية والآية التي في آخر السورة.

وبالجملة قوله: للمذكر مثل حظّ الأنثيين في محلّ التفسير لقوله: يوصيكم الله في أولادكم، واللام في الذكر والأنثيين لتعريف الجنس أي إنّ جنس الذكر تعادل في السهم أنثيين، وهذا إنمّا يكون إذا كان هناك في الورث ذكر وأنثى معاً فللمذكر ضعفاً لأنثى سهماً ولم يقل: للمذكر مثل حظّي لأنثى أو مثلاً حظّ الأنثى ليدلّ الكلام على سهم الأنثيين إذا انفردتا بإيثار الإيجاز على ماسيجيء.

وعلى أيّ حال إذا تركّبت الورثة من الذكور والإناث كان لكلّ ذكر سهمان و لكلّ أنثى سهم إلى أيّ مبلغ بلغ عددهم.

قوله تعالى: «فإن كنّ نساءً فوق اثنتين فلهنّ ثلثا ما ترك» ظاهر وقوع هذا

الكلام بعد قوله : « للذكر مثل حظّ الأنثيين » أنّه على تقدير معطوف عليه محذوف كأنّه قيل : هذا إذا كانوا نساءً ورجالاً فإن كنّ نساءً إلخ وهو شائع في الاستعمال ومنه قوله تعالى : « وأتمّوا الحجّ والعمرة لله فإن أحصرتم فما استيسر من الهدي » البقرة : ١٩٦ ، وقوله : أياماً معدودات فمن كان منكم مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر » البقرة : ١٨٤ .

والضمير في كنّ راجع إلى الأولاد في قوله : في أولادكم اهـ وتأنيت الضمير لتأنيت الخبر ، و الضمير في قوله : ترك راجع إلى الميّت المعلوم من سياق الكلام .

**قوله تعالى** « وإن كانت واحدة فلها النصف » الضمير إلى الولد المفهوم من السياق وتأنيته باعتبار الخبر والمراد بالنصف نصف ماترك فاللأم عوض من المضاف إليه . ولم يذكر سهم الأنثيين فإنّه مفهوم من قوله : للذكر مثل حظّ الأنثيين فإن ذكرأ وأنثى إذا اجتمعا كان سهم الأنثى الثلث للآية وسهم الذكر الثلثين وهو حظّ الأنثيين فحظّ الأنثيين الثلثان فهذا المقدار مفهوم من الكلام إجمالاً وليس في نفسه متعيّناً للفهم إذ لا ينافي ما لو كان قيل بعده : وإن كانتا اثنتين فلهما النصف أو الجميع مثلاً لكن يعيّن السكوت عن ذكر هذا السهم والتصريح الذي في قوله : فإن كنّ نساءً فوق اثنتين اهـ فإنّه يشعر بالتعمّد في ترك ذكر حظّ الأنثيين .

على أن كون حظّهما الثلثين هو الذي عمل به النبي ﷺ وجرى العمل عليه منذ عهده ﷺ إلى عهدنا بين علماء الأئمة سوى ما نقل من الخلاف عن ابن عباس . وهذا أحسن الوجوه في توجيه ترك النصريح بسهم الأنثيين قال الكليني رحمه الله في الكافي : إن الله جعل حظّ الأنثيين الثلثين بقوله : للذكر مثل حظّ الأنثيين ، وذلك أنّه إذا ترك الرجل بنتاً و ابناً فللذكر مثل حظّ الأنثيين وهو الثلثان فحظّ الأنثيين الثلثان ، واكتفا بهذا البيان أن يكون ذكر الأنثيين بالثلثين . انتهى . ونقل مثله عن أبي مسلم المفسّر : أنّه يستفاد من قوله تعالى : للذكر مثل حظّ الأنثيين وذلك أن الذكر مع الأنثى الواحدة يرث الثلثين فيكون الثلثان هما حظّ الأنثيين انتهى . وإن كان ما نقل عنهما لا يخلو من قصور يحتاج في التتميم إلى ما أوضحناه آنفاً فليتمّمل فيه .



وهناك وجوه أخرى سخرت في ذكرها في توجيه الآية كقول بعضهم : إن المراد بقوله تعالى : فإن كن نساءً فوق اثنتين اه الإثنتان وما فوقهما فهذه الجملة تتضمن بيان حظ الأنثيين ، والنساء فوق اثنتين جميعاً . ومثل قول بعضهم : أن حكم البنيتين ههنا معلوم بالقياس إلى حكم الأختين في آخر آية من السورة حيث ذكرت لهما الثلثين إلى غير ذلك مما يجعل عن أمثالها كلامه تعالى .

قوله تعالى : « ولا بويه لكل واحد منهما السدس » إلى قوله : « فلائمه السدس » في عطف الأبوين في الحكم على الأولاد دلالة على أن الأبوين يشاركان الأولاد في طبقتهم ، وقوله : وورثه أبواه اه أي انحصر الوارث فيهما ، وفي قوله : فإن كان له إخوة النخ بعد قوله : فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه دلالة على أن الإخوة واقعة في طبقة ثانية لاحقة لطبقة الأبناء والبنات لا ترث مع وجودهم غير أن الإخوة تحجب الأم عن الثلث .

قوله تعالى : « من بعد وصية يوصي بها أودين » أما الوصية فهي التي تندب إليها قوله : كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيراً الوصية الآية « البقرة : ١٨٠ » ولا ينافي تقدّمها في الآية على الدين ما ورد في السنة أن الدين مقدّم على الوصية لأن الكلام ربّما يقدّم فيه غير الأهم على الأهم لأن الأهم ملكاته وقوة نبوته ربّما لا يحتاج إلى ما يحتاج إليه غيره من التأكيد والتشديد ، ومنه التقديم ، وعلى هذا فقوله : أودين في مقام الإضراب والترقي طبعاً .

وبذلك يظهر وجه توصيف الوصية بقوله : يوصي بها ففيه دلالة على التأكيد ، ولا يخلو مع ذلك من الإشعار بلزوم إكرام الميت ومراعاة حرمة فيما وصّى به كما قال تعالى : « فمن بدّ له بعد ما سمعه فإنما إثمه على الذين يبدّونه الآية « البقرة : ١٨١ » .

قوله تعالى : « آباؤكم وأبناءكم » لا تدرون أيّهم أقرب لكم نفعا الخطاب للورثة أعني لعامة المكلفين من حيث إنهم يرثون أمواتهم ، وهو كلام ملقى للإيماء إلى سرّ اختلاف السهام في وراثة الآباء والأبناء ونوع تعليم لهم خوطبوا به بلسان « لا تدرون » وأمثال هذه التعبيرات شائعة في اللسان .

على أنه لو كان الخطاب لغير الورثة أعني للناس من جهة أنهم سيموتون ويورثون آبائهم وأبناءهم لم يكن وجه لقوله : أقرب لكم نفعاً فإن الظاهر أن المراد بالانتفاع هو الانتفاع بالمال الموروث وهو إنما يعود إلى الورثة دون الميت .

وتقديم الآباء على الأبناء يشعر بكون الآباء أقرب نفعاً من الأبناء ، كما في قوله تعالى : إن الصفا والمروة من شعائر الله « البقرة : ١٥٨ » وقد مرّت الرواية عن النبي ﷺ أنه قال : أبداً بما بدء الله الحديث .

والأمر على ذلك بالنظر إلى آثار الرحم واعتبار العواطف الإنسانية فإن الإنسان أرأف بولده منه بوالديه وهو يرى بقاء ولده بقاءاً لنفسه دون بقاء والديه فأبواه الإنسان أقوى ارتباطاً وأمس وجوداً به من أبنائه ، وإذا بني الانتفاع الإرثي على هذا الأصل كان لازمه أن يذهب الإنسان إذا ورث أباه مثلاً بسهم أزيد منه إذا ورث ابنه مثلاً وإن كان ربّما يسبق إلى الذهن البدوي أن يكون الأمر بالعكس .

وهذه الآية أعني قوله : آباؤكم وأبناؤكم لا تدرون أيّهم أقرب لكم نفعاً من الشواهد على أنه تعالى بنى حكم الإرث على أساس تكويني خارجي كسائر الأحكام الفطرية الإسلامية .

على أن الآيات المطلقة القرآنية الناضرة إلى أصل التشريع أيضاً كقوله : فأقم وجهك للدين حنيفاً فطرة الله التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله ذلك الدين القيم « الروم : ٣٠ » تدلّ على ذلك ، وكيف يتصور مع وجود أمثال هذه الآيات أن يرد في الشريعة أحكام إلزامية وفراغ غير متغيرة وليس لها أصل في التكوين في الجملة .

وربّما يمكن أن يستشعر من الآية أعني قوله : آباؤكم وأبناؤكم اه تقدّم أولاد الأولاد على الأجداد والجدات فإن الأجداد والجدات لا يرثون مع وجود الأولاد وأولاد الأولاد .

قوله تعالى : « فريضة من الله » اه الظاهر أنه منصوب بفعل مقدّر والتقدير خذوا أو ألتزموا ونحو ذلك وتأکید بالغ أن هذه السهام المذكورة قدّمت إليكم وهي عفرزة معينة لا يتغير عنها وضعت عليه .

وهذه الآية متكفلة لبيان سهام الطبقة الأولى وهي الأولاد والأب والأم على جميع تقاديرها إما تصريحاً كسهم الأب والأم وهو السدس لكل واحد منهما مع وجود الأولاد، والسدس للأب والثلث أو السدس للأم مع عدمهم على ما ذكر في الآية وكسهم البنت الواحدة وهو النصف، وسهم البنات إذا تفر دن وهو الثلثان، وسهم البنين والبنات إذا اجتمعوا وهو للذكر مثل حظ الأنثيين، ويلحق بها سهم البنيتين وهو الثلثان كما تقدم.

وإما تلويحاً كسهم الابن الواحد فإنه يرث جميع المال لقوله: للذكر مثل حظ الأنثيين وقوله في البنت: وإن كانت واحدة فلها النصف، وكذا الأبناء إذا تفر دوا لم يفهم من قوله: للذكر مثل حظ الأنثيين أن الأبناء متساوون في السهام؛ وأمر الآية في إيجازها عجيب. واعلم أيضاً أن مقتضى إطلاق الآية عدم الفرق في إرث المال وإمتاع الورثة بين النبي ﷺ وبين سائر الناس وقد تقدم نظير هذا الإطلاق أو العموم في قوله تعالى: للرجال نصيب مما ترك الوالدان والأقربون وللنساء نصيب. الآية، وما دام قيل: إن خطابات القرآن العامة لا تشمل النبي ﷺ لجريانه على لسانه فهو مما لا ينبغي أن يصغى إليه.

نعم ههنا نزاع بين أهل السنة والشيعة في أن النبي هل يورث أو أن ماتركه صدقة ومنشأ الرواية التي رواها أبو بكر في قصة فذك والبحث فيه خارج عن وضع هذا الكتاب ولذلك نرى التعرض له ههنا فضلاً فليراجع محله المناسب له.

قوله تعالى: «ولكم نصف ماترك أزواجكم» إلى قوله: «توصون بها وأدين» المعنى ظاهر، وقد استعمل النصف بالإضافة فقيل: نصف ماترك، والربع بالقطع فقيل: ولهن الربع مما تركتم فإن القطع عن الإضافة يستلزم التميم بمن ظاهرة أو مقدرة، ومن هذه تفيد معنى الأخذ والشروع من الشيء وهذا المعنى يناسب كون مدخول من كالجزء التابع من الشيء المبتدء منه وكلما استهلك فيه، وهذا إنما يناسب ما إذا كان المدخول قليلاً أو ما هو كالقليل بالنسبة إلى المبتدء منه كالسدس والربع والثلث من المجموع دون مثل النصف والثلثين، ولذا قال تعالى: السدس مما ترك؛ وقال:

فلأَمِّهِ الثلث ؛ وقال : ولكم الربع بالقطع عن الإضافة في جميع ذلك ؛ وقال : ولكم نصف ماترك ؛ وقال : فلهن ثلثا ماترك بالإضافة ؛ وقال : فله النصف أي نصف ماترك فاللأم عوض عن المضاف إليه .

**قوله تعالى :** « وإن كان رجل يورث كلالة أو امرأة ، إلى آخر الآية أصل الكلالة مصدر بمعنى الإحاطة ، ومنه الإكليل لإحاطته بالرأس ومنه الكل - بضم الكاف - لإحاطته بالأجزاء ، ومنه الكل - بفتح الكاف - لنوع إحاطة منه ثقيلة على من هو كل عليه . قال الراغب : الكلالة اسم طاعدا الولد والوالدة من الورثة . قال : وروي أن النبي ﷺ سئل عن الكلالة فقال : من مات وليس له ولد ولا والد فجعله اسماً للميت . وكلا القولين صحيح فإن الكلالة مصدر يجمع الوارث والموروث جميعاً . انتهى .

**أقول :** وعلى هذا فلا مانع من كون كان ناقصة ورجل اسمها ويورث وصفاً للرجل وكلالة خبرها والمعنى : وإن كان الميت كلالة للوارث ليس أباً له ولا ابناً . ويمكن أن يكون كان تامة ورجل يورث فاعله وكلالة مصدر أوضع موضع الحال ، ويؤول المعنى أيضاً إلى كون الميت كلالة للورثة ، وقال الزجاج على ما نقل عنه : من قرأ يورث - بكسر الراء - فكلالة مفعول ، ومن قرأ يورث - بفتح الراء - فكلالة منصوب على الحال .

وقوله : غير مضار منصوب على الحال ، والمضارة هو الإضرار وظاهره أن المراد به الإضرار بالدين من قبل الميت كأن يعتمل بالدين للإضرار بالورثة وتحریمهم الإرث ، أو المراد المضارة بالدين كما ذكره بالوصية بما يزيده على ثلث المال .

**قوله تعالى :** « تلك حدود الله » إلى آخر الآيتين الحد هو الحاجز بين الشئين الذي يمنع اختلاط أحدهما بالآخر وارتفاع التمايز بينهما كحد الدار والبستان . والمراد بها أحكام الإرث والفرائض المبينة ، وقد عظم الله أمرها بما ذكر في الآيتين من الثواب على إطاعته وإطاعة رسوله فيها والعذاب المخال للمهيمن على المعصية .

## ﴿ كلام في الارث على وجه كلي ﴾

هاتان الآيتان أعني قوله تعالى : يوصيكم الله في أولادكم إلى آخر الآيتين ، والآية التي في آخر السورة : يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلاله إلى آخر الآية مع قوله تعالى : للرجال نصيب مما ترك الوالدان والآية ، ومع قوله تعالى : وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله والأحزاب : ٦ ، الأنفال : ٧٥ ، خمس آيات أوسنة هي الأصل القرآني للإرث في الإسلام والسنة تفسرها وأوضح تفسير وتفصيل .

والكليات المنتزعة المستفادة منها التي هي الأصل في تفاصيل الأحكام امور : منها : ما تقدم في قوله : آباؤكم وأبناءكم لا تدرون أيهم أقرب لكم نفعا ، ويظهر منها أن للمقرب والبعد من الميِّت تأثيراً في باب الإرث ، وإداضمت الجملة إلى بقية الآية أفادت أن ذلك مؤثر في زيادة السهم وقلته وعظمه وصغره ، وإداضمت إلى قوله تعالى : وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله أفادت أن الأقرب نسباً في باب الإرث يمنع الأبعد .

فأقرب الأقارب إلى الميِّت الأب والأم والابن والبنت إذ لا واسطة بينهم وبين الميِّت ، والابن والبنت يمنعان أولاد أنفسهم لأنهم يتصلون به بواسطتهم فإذا فقدت واسطتهم فهم يقومون مقامها .

وتتلوها المرتبة الثانية وهم إخوة الميِّت وأخواته وجدته وجدته فيتصلون بالميت بواسطة واحدة وهي الأب أو الأم ، وأولاد الأخ والأخت يقومون مقام أبيهم وأُمهم ، وكل بطن يمنع من بعده من البطون كما مر .

وتتلوها المرتبة مرتبة أعمام الميِّت وأخواله وعماته وخالاته مع جد الأب والأم وجدتهما فإن بينهم وبين الميِّت واسطتان وهما الجد أو الجدة ، والأب والأم ، والأمر على قياس ما مر .

ويظهر من مسألة القرب والبعد المذكورة أن ذا السبيين مقدّم على ذي السبب

الواحد ، ومن ذلك تقدّم كلاله الأبوين على كلاله الأب فلا ترث معها ، وأمّا كلاله الأمّ فلا ترث معها كلاله الأبوين .

ومنها : أنّه قد اعتبر في الوراث تقدّم وتأخّر من جهة أخرى فإنّ السهام ربّما اجتمعت فتزاحمت بالزيادة على أصل التركة فمنهم من عيّن له عند الزحام سهم آخر كالزوج يذهب بالنصف فإذا زاحه الولد عاد إلى الربع بعينه ومثله الزوجة في ربعها وثمنها وكالأمّ تذهب بالثلث فإذا زاحه ولد أو إخوة عادت إلى السدس والأب لا تزول عن سدسه مع وجود الولد وعدمه ؛ ومنهم من عيّن له سهم ثمّ إذا زاحه آخر سكّت عنه ولم يذكر له سهم بعينه كالبنات والبنات والأخت والأخوات يذهبن بالنصف والثلثين وقد سكّت عن سهامهم عند الزحام ، ويستفاد منه أنّ أولئك المقدّمين لا يزاحون ولا يرد عليهم نقص في صورة زيادة السهام على الأصل وإنّما يرد ما يرد من النقص على الآخرين المسكوت عن سهامهم عند الزحام .

ومنها : أنّ السهام قد تزيد على المال كما إذا فرض زوج وإخوة وأخوات من كلاله الأبوين فهناك نصف وثلثان وهو زائد على مخرج المال ، وكذا لو فرض أبوان وبناتان وزوج فتزيد السهام على أصل التركة فإنّها سدسان وثلثان وربع .

وكذلك قد تزيد التركة على الفريضة كما إذا كانت هناك بنت واحد أو بنتان فقط وهكذا السنة المأثورة التي لها شأن تفسير الكتاب على ما ورد من طرق أمّة أهل البيت عليهم السلام أنّه في صورة زيادة السهام على أصل المال يدخل النقص على هؤلاء الذين لم يعيّن لهم إلا سهم واحد وهم البنات والأخوات دون غيرهم وهو الأب والأمّ والزوج الذين عيّن الله فرائضهم بحسب تغيير الفروض ، وكذا في صورة زيادة أصل التركة على السهام يردّ الزائد على من يدخل عليه النقص في الصورة السابقة كما في بنت وأب فللأب السدس وللبنات نصف المال بالفريضة والباقي بالردّ .

وقد سنّ عمر بن الخطّاب أيام خلافته في صورة زيادة السهام العول وعمل الناس في الصدر الأوّل في صورة زيادة التركة بالتعصيب وسيجيء الكلام فيهما في البحث الروائي الآتي إن شاء الله تعالى .

ومنها : أن التأمّل في سهام الرجال والنساء في الإرث يفيد أن سهم المرأة ينقص عن سهم الرجل في الجملة إلا في الأبوين فإن سهم الأمّ قد يربو على سهم الأب بحسب الفريضة ولعلّ تغليب جانب الأمّ على جانب الأب أو تسويتهما لكونها في الإسلام أمّسّ رحماً بولدها ومقاساتها كلّ شديدة في حملها ووضعها وحضانتها وتربيته قال تعالى : ووَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ إِحْسَانًا حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهًا وَوَضَعَتْهُ كُرْهًا وَحَمْلُهُ وَفَصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا . الأحقاف : ١٥ ، وخروج سهمها عن نصف مال الرجل إلى حدّ المساواة أو الزيادة تغليب لجانبها قطعاً .

وأما كون سهم الرجل في الجملة ضعف سهم المرأة فقد اعتبر فيه فضل الرجل على المرأة بحسب تدبير الحياة عقلاً وكون الإنفاق اللازم على عهده قال تعالى : الرجال قوَّامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم «النساء : ٣٤» والقوام من القيام وهو إدارة المعاش ، والمراد بالفضل هو الزيادة في التعقّل فإنّ حياته حياة تعقّليّة وحياة المرأة إحساسيّة عاطفيّة ، وإعطاء زمام المال يدأ عاقلة مدبّرة أقرب إلى الصلاح من إعطائه يدأ ذات إحساس عاطفيّ وهذا الإعطاء والتخصيص إذا قيس إلى الثروة الموجودة في الدنيا المنتقلة من الجيل الحاضر إلى الجيل التالي يكون تدبير ثلثي الثروة الموجودة إلى الرجال وتدبير ثلثها إلى النساء فيغلب تدبير التعقّل على تدبير الإحساس والعواطف فيصلح أمر المجتمع وتسعد الحياة .

وقد تدورك هذا الكسر الوارد على النساء بما أمر الله سبحانه الرجل بالعدل في أمرها الموجب لاشتراكها مع الرجل فيما بيده من الثلثين فتذهب المرأة بنصف هذين الثلثين من حيث المصروف ، وعندها الثلث الذي تتملكها ويدها أمر ملكه ومصرفه . وحاصل هذا الوضع والتشريع العجيب أن الرجل والمرأة متعاكسان في الملك والمصرف فللرجل ملك ثلثي ثروة الدنيا وله مصرف ثلثها ، وللمرأة ملك ثلث الثروة ولها مصرف ثلثها ؛ وقد لوحظ في ذلك غلبة روح التعقّل على روح الإحساس والعواطف في الرجل ، والتدبير الماليّ بالحفظ والتبديل والإنتاج والاسترباح أنسب وأمسّ بروح التعقّل ، وغلبة العواطف الرقيقة والإحساسات اللطيفة على روح التعقّل في المرأة ،

وذلك بالمصرف أمس وألصق فهذا هو السرّ في الفرق الذي اعتبره الإسلام في باب الإرث والنفقات بين الرجال والنساء .

وينبغي أن يكون زيادة روح التعقل بحسب الطبع في الرجل ومزيتته على المرأة في هذا الشأن هو المراد بالفضل الذي ذكره الله سبحانه في قوله عزّ من قائل : الرجال قوَّامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض الآية دون الزيادة في البأس والشدة والصلافة فإن الغلظة والخشونة في قبيل الرجال وإن كانت مزية وجودية يمتاز بها الرجل عن المرأة وتترتب عليها في المجتمع الإنساني آثار عظيمة في أبواب الدفاع والحفظ والأعمال الشاقة وتحمل الشدائد والمحن والثبات والسكينة في الهزاهز والأحوال ، وهذه شؤون ضرورية في الحياة لا يقوم لها قبيل النساء بالطبع .

لكن النساء أيضاً مجتهزات بما يقابلها من الإحساسات اللطيفة والعواطف الرقيقة التي لا غنى للمجتمع عنها في حياته ، ولها آثار هامة في أبواب الأُنس والمحبة والسكن والرحمة والرأفة وتحمل أثقال التناسل والحمل والوضع والحضانة والتربية والتمريض وخدمة البيوت ، ولا يصلح شأن الإنسان بالخشونة والغلظة لولا اللينة والرقّة ، ولا بالغضب لولا الشهوة ، ولا أمر الدنيا بالدفع لولا الجذب .

وبالجملة هذان تعجيزان متعادلان في الرجل والمرأة يتعادل بهما كفتا الحياة في المجتمع المختلط المرّكب من القليلين ، وحاشاه سبحانه أن يحيف في كلامه أو يظلم في حكمه أم يخافون أن يحيف الله عليهم .<sup>(١)</sup> ولا يظلم ربك أحداً<sup>(٢)</sup> وهو القائل : بعضكم من بعض « آل عمران : ١٩٥ » وقد أشار إلى هذا الالتيام والبعضيّة بقوله في الآية : بما فضل الله بعضهم على بعض .

وقال أيضاً : ومن آياته أن خلقكم من تراب ثم إذا أنتم بشر تنتشرون ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودةً ورحمة إن في ذلك لآيات لقوم يتفكّرون « الروم : ٢١ » فانظر إلى عجيب بيان الآيتين حيث وصف

(١) سورة النور : ٥٠ .

(٢) سورة الكهف : ٤٩ .



الإنسان (وهو الرجل بقرينة المقابلة) بالانتشار وهو السعي في طلب المعاش ، وإليه يعود جميع أعمال اقتناء لوازم الحياة بالتوسل إلى القوة والشدة حتى ما في المغالبات والغزوات والغارات ولو كان للإنسان هذا الانتشار فحسب لانقسم أفراده إلى واحد يكرّ وآخر يفرّ.

لكن الله سبحانه خلق النساء وجهنّهنّ بما يوجب أن يسكن إليهما الرجال وجعل بينهم مودة ورحمة فاجتذب الرجال بالجمال والدلال والمودة والرحمة ، فالنساء هنّ الركن الأوّل والعامل الجوهرى للاجتماع الإنسانيّ .

ومن هنا ما جعل الإسلام الاجتماع المنزليّ وهو الازدواج هو الأصل في هذا الباب قال تعالى : يا أيّها الناس إنّنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إنّ أكرمكم عند الله أتقاكم « الحجرات : ١٣ » فبدأ بأمر ازدواج الذكر والأنثى وظهور التناسل بذلك ثمّ بنى عليه الاجتماع الكبير المتكوّن من الشعوب والقبائل .

ومن ذيل الآية يظهر أنّ التفضيل المذكور في قوله : الرجال قوامون على النساء بما فضّل الله بعضهم على بعض الآية إنّما هو تفضيل في التجهيز بما ينظم به أمر الحياة الدنيويّة أعني المعاش أحسن تنظيم ، ويصلح به حال المجتمع إصلاحاً جيّداً ، وليس المراد به الكرامة التي هي الفضيلة الحقيقيّة في الإسلام وهي القربى والزلفى من الله سبحانه فإنّ الإسلام لا يعبأ بشيء من الزیادات الجسمانيّة التي لا يستفاد منها إلّا للحياة الماديّة وإنّما هي وسائل يتوسل إليها لما عند الله .

فقد تحصّل من جميع ما قدّمنا أنّ الرجال فضّلوا على النساء بروح التعقّل الذي أوجب تفاوتاً في أمر الإرث وما يشبهه لكنّها فضيلة بمعنى الزيادة وأمّا الفضيلة بمعنى الكرامة التي يعتني بشأنها الإسلام فهي التقوى أينما كانت .

### ﴿ بحث روائى ﴾

في الدر المنثور أخرج عبد بن حميد والبخارى ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم والبيهقيّ - في سننه من طرق جابر بن

عبدالله - قال : عادني رسول الله ﷺ وأبو بكر في بني سلمة ماشين فوجدني النبي ﷺ لا أعقل شيئاً فدعا بماء فتوضأ منه ثم رش عليّ فأفقت فقلت : ماتأمرني أن أصنع في مالي يارسول الله ؟ فنزلت : يوصيكم الله في أولادكم للذكور مثل حظ الأنثيين .

**اقول :** قد تقدم مراراً أن أسباب النزول المروية لا تأبى أن تتعدد وتجتمع عدة منها في آية ، ولاتناني عدم انحصار عناية الآية النازلة فيها ولا أن يتصادف النزول فينطبق عليها مضمون الآية فلا يضر بالرواية ما فيها من قول جابر : ماتأمرني أن أصنع بمالي يارسول الله فنزلت النخ ؛ مع أن قسمة المال لم يكن عليه حتى يجاب بالآية ، وأعجب منه ما رواه أيضاً عن عبد بن حميد والحاكم عن جابر قال : كان رسول الله ﷺ يعودني وأنا مريض فقلت : كيف أقسم مالي بين ولدي ؟ فلم يرد عليّ شيئاً ونزلت : يوصيكم الله في أولادكم .

وفيه أخرج ابن جرير وابن أبي حاتم عن السدي قال : كان أهل الجاهلية لا يورثون الجوارى ، ولا الضعفاء من الغلمان ، لا يرث الرجل من والده إلا من أطاق القتال فمات عبد الرحمن أخو حسان الشاعر ، وترك امرأة له يقال لها : أم كحة وترك خمس جوارى فجهات الورثة فأخذوا ماله فشكت أم كحة ذلك إلى النبي ﷺ فأنزل الله هذه الآية : فإن كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك وإن كانت واحدة فلها النصف ثم قال في أم كحة : ولهن الربع مما تركتم إن لم يكن لكم ولد فإن كان لكم ولد فلهن الثمن .

وفيه أيضاً عنهما عن ابن عباس قال : لما نزلت آية الفرائض التي فرض الله فيها ما فرض للمولود الذكر والأنثى والأبوين كرهها الناس أو بعضهم وقالوا : تعطى المرأة الربع أو الثمن ، وتعطى الابنة النصف ، ويعطى الغلام الصغير ، وليس من هؤلاء أحديقاتل القوم ، ولا يحوز الغنيمة ، وكانوا يفعلون ذلك في الجاهلية لا يعطون الميراث إلا لمن قاتل القوم ويعطونه الأكبر فالأكبر .

**اقول :** وكان منه التعصيب وهو إعطاء الميراث عصبه الأب إذا لم يترك الميِّت ابناً كبيراً يطبق القتال ، وقد عمل به أهل السنة في الزائد على الفريضة فيما إذا لم يستوعب

السهم التركة ، و ربّما وجد شيء من ذلك في رواياتهم لكن وردت الروايات من طرق أهل البيت عليهم السلام بنفي التعصيب ، وأن الزائد على الفرائض يردّ على من ورد عليه النقص وهم الأولاد والإخوة من الأبوين أو الأب ؛ وإلى الأب في بعض الصور ، والذي يستفاد من الآيات يوافق ذلك على ما مرّ .

وفيه أخرج الحاكم والبيهقيّ عن ابن عباس قال : أوّل من أعال الفرائض عمر تدافعت عليه وركب بعضها بعضاً قال : والله ما أدري كيف أصنع بكم ؛ والله ما أدري أيكم قدم الله وأيكم أختّر ؛ وما أجد في هذا المال شيئاً أحسن من أن أقسمه عليكم بالعصص ؛ ثم قال ابن عباس : وأيم الله لو قدّم من قدّم الله وأختّر من أختّر الله ما عالت فريضة ؛ فقل له : وأيتها قدّم الله ؛ قال : كل فريضة لم يهبطها الله من فريضة إلا إلى فريضة فهذا ما قدّم الله ، وكل فريضة إذا زالت عن فرضها لم يكن لها إلا ما بقي فتلك التي أختّر الله فالذي قدّم كالزوجين والأُمّ ، والذي أختّر كالأخوات والبنات فإذا اجتمع من قدّم الله وأختّر بديء بمن قدّم فأعطي حقه كاملاً فإن بقي شيء كان لهنّ ، وإن لم يبق شيء فلا شيء لهنّ .

وفيه أيضاً أخرج سعيد بن منصور عن ابن عباس قال : أتروا الذي أحصى رمل عاليج عدداً جعل في المال نصفاً وثلاثاً وربعاً ؛ إنهما هو نصفان وثلاثة أثلاث وأربعة أرباع . وفيه أيضاً عنه عن عطاء قال : قلت لابن عباس : إن الناس لا يأخذون بقولي ولا بقولك ولومت أنا وأنت ما اقتسموا ميراثاً على ما تقول قال : فليجتمعا فلنضع أيدينا على الركن ثم نبتهل فنجعل لعنة الله على الكاذبين ما حكم الله بساقلوا .

اقول : وهذا المعنى منقول عن ابن عباس من طرق الشيعة أيضاً كما يأتي .

في الكافي عن الزهريّ عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة قال : جالست ابن عباس فعرض ذكر الفرائض من المواريث فقال ابن عباس : سبحان الله العظيم أتروا الذي أحصى رمل عاليج عدداً جعل في مال نصفاً ونصفاً وثلاثاً ؛ فهذا النصفان قد ذهب بالمال فأين موضع الثلث ؛ فقال له زفر بن أوس البصريّ : يا أبا العباس فمن أوّل من أعال هذه الفرائض ؛ فقال : عمر بن الخطّاب لما التفت عنده الفرائض ودفع بعضها بعضاً قال :

والله ما أدري أيكم قدّم الله وأيّكم أخّر؟ وما أجد شيئاً أوسع من أن أقسم عليكم هذا المال بالحصص وأدخل على كل ذي حقّ حقه فأدخل عليه من عول الفرائض .

وأيم الله لو قدّم من قدّم الله وأخّر من أخّر الله ما عالت الفريضة . فقال له زفر بن أوس : وأيّها قدّم وأيّها أخّر؟ فقال : كل فريضة لم يهبها الله عن فريضة إلا إلى فريضة فهذا ما قدّم الله ، وأما ما أخّر الله فكل فريضة إذا زالت عن فرضها لم يكن لها إلا ما بقي فتلك التي أخّر ؛ فأما التي قدّم فالزوج له النصف فإذا دخل عليه ما يزيله عنه رجع إلى الربع لا يزيله عنه شيء ، والزوجة لها الربع فإذا زالت إلى الثمن لا يزيلها عنه شيء ، والأُم لها الثلث فإذا زالت عنه صارت إلى السدس ولا يزيلها عنه شيء فهذه الفرائض التي قدّم الله عز وجل ، وأما التي أخّر ففريضة البنات والأخوات لها النصف والثلثان فإذا أزالتهنّ الفرائض عن ذلك لم يكن لها إلا ما بقي ، فتلك التي أخّر الله ؛ فإذا اجتمع ما قدّم الله وما أخّر بديء بما قدّم الله فأعطي حقه كاملاً فإن بقي شيء كان لمن أخّر وإن لم يبق شيء فلا شيء له ؛ فقال له زفر : فمأمنك أن تشير بهذا الرأي على عمر؟ فقال : هيئته .

أقول : وهذا القول من ابن عباس مسبوق بقول عليّ عليه السلام بنفي العول ، وهو مذهب أئمة أهل البيت عليهم السلام كما يأتي .

في الكافي عن الباقر عليه السلام في حديث قال : كان أمير المؤمنين عليه السلام يقول : إن الذي أحصى رمل عالج ليعلم أن السهام لاتعول على ستة لوتبصرون وجهها لم تجز ستة .

أقول : في الصحاح : إن عالج موضع بالبادية به رمل . وقوله عليه السلام : إن السهام لا تعول على ستة أي لاتعمل على الستة حتّى تغيّرّها إلى غيرها ، والستة هي السهام المصروفة بها في الكتاب وهي : النصف والثلث والثلثان والربع والسدس والثمن .

وفيه عن الصادق عليه السلام قال قال أمير المؤمنين عليه السلام : الحمد لله الذي لا مقدّم لما أخّر ولا مؤخّر لما قدّم . ثم ضرب بإحدى يديه على الأخرى ثم قال : يا أيّها الأئمة المتحيرة بعد نبيّها لو كنتم قد متّم من قدّم الله وأخّرتم من أخّر الله ، وجعلتم الولاية والوراثة حيث جعلها الله ما عال وليّ الله ، ولا عال سهم من فرائض الله ، ولا اختلف انّان في حكم الله ، ولا تنازعت الأئمة في شيء من أمر الله إلا وعند عليّ علمه من كتاب الله ، فذوقوا وبال أمركم

وما فرطتم فيما قدّمت أيديكم ، وما الله بظلام للعبيد ، وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون .

**اقول :** وتوضيح ورود النقص على حظوظ الورثة زيادة على مامراً أن الفرائض المذكورة في كلامه تعالى ست : النصف ، والثلاثان ، والثلث ، والسدس ، والرابع ، والثلث ؛ وهذه السهام قد يجتمع بعضها مع بعض بحيث يحصل التزاحم كما أنه قد يجتمع النصف والسدسان والرابع في الطبقة الأولى كبنت وأب وأم وزوج فتزيد السهام على الأصل ، وكذا الثلثان والسدسان والرابع كبنتين وأبوين وزوج فتتزاحم ، وكذلك يجتمع النصف والثلث والرابع والسدس في الطبقة الثانية كأخت وجدّين للأب والأم وزوج ، وكذا الثلثان والثلث والرابع والسدس كأختين وجدّين وزوج .

فإن أوردنا النقص على جميع السهام كان العول ، وإن حفظنا فريضة الأبوين والزوجين وكلالة الأم وهي الثلث والسدس والنصف والرابع والثلث عن ورود النقص عليها - لأن الله عيّن هذه السهام ولم يبيها في حال بخلاف سهام البنت الواحدة فما زادت والأخت الواحدة لأبوين أو لأب فما زادت وبخلاف سهام الذكر والأنثى عند الوحدة والكثرة - ورد النقص دائماً على الأولاد والإخوة والأخوات لمامراً .

وأما كيفية الردّ فليراجع فيها إلى جوامع الحديث وكتب الفقه .

وفي الدر المنثور أخرج الحاكم والبيهقي في سننه عن زيد بن ثابت : أنه كان يحجب الأم بالأخوين فقالوا له : يا أبا سعيد إن الله يقول : فإن كان له إخوة وأنت تحجبها بأخوين ؟ فقال : إن العرب تسمي الأخوين إخوة .

**اقول :** وهو المروي عن أئمة أهل البيت عليهم السلام وإن كان المعروف أن الإخوة جمع الأخ ولا يطلق الجمع على مادون الثلاثة .

وفي الكافي عن الصادق عليه السلام قال : لا يحجب الأم عن الثلث إلا أخوان أو أربع أخوات لأب وأم أو لأب .

**اقول :** والأخبار في ذلك كثيرة وأما الإخوة لأم فإنهم يتقرّبون بالأم وهي بوجودها تمنعهم ، وفي أخبار الفريقين أن الإخوة يحجبون الأم ولا يرون لوجود من

يتقدم عليهم في الميراث وهو الأبوان فحجب الإخوة الأم مع عدم إرثهم إنما هو نوع مراعاة لحال الأب من حيث رد الزائد على الفريضة إليه ، ومنه يعلم وجه عدم حجب الإخوة للأم فإنهم ليسوا عالة للأب .

وفي المجمع في قوله تعالى : من بعد وصية يوصي بها أودين عن أمير المؤمنين عليه السلام : إنكم تقرأون في هذه الآية الوصية قبل الدين ، وإن رسول الله ﷺ قضى بالدين قبل الوصية .

اقول : ورواه السيوطي في الدر المنثور عن عدة من أرباب الجوامع والتفاسير . وفي الكافي في معنى الكلاله عن الصادق عليه السلام : من ليس بوالد ولا ولد . وفيه عنه عليه السلام في قوله تعالى : وإن كان رجل يورث كلالة الآية إنما عني بذلك الإخوة والأخوات من الأم خاصة .

اقول : والأخبار في ذلك كثيرة وقد رواها أهل السنة ، وقد استفاضت الروايات بذلك وأن حكم كلالة الأب والأبوين هو المذكور في الآية الخاتمة للسورة : يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلاله الآية .

ومن الشواهد على ذلك أن الفرائض المذكورة للكلالة في آخر السورة تربو على ما ذكر لهم في هذه الآية زيادة ضعف أو أزيد ، ومن المستفاد من سياق الآيات وذكر الفرائض أنه تعالى يرجح سهم الرجال على النساء في الجملة ترجيح المثلين على المثل أو ما يقرب من ذلك مهما أمكن ، والكلالة إنما يتقرب إلى الميت من جهة الأم والأب أو أحدهما فالتفاوت المراعى في جانب الأب والأم يسري إليهم فيترجح لأحالة فرائض كلالة الأبوين أو الأب على كلالة الأم ويكشف بذلك أن القليل للكلالة الأم والكثير لغيره .

وفي المعاني بإسناده إلى محمد بن سنان : أن أبا الحسن الرضا عليه السلام كتب إليه فيما كتب من جواب مسائله علة إعطاء النساء نصف ما يعطى الرجال من الميراث : لأن المرأة إذا تزوجت أخذت والرجل يعطي فلذلك وقر على الرجال ؛ وعلة أخرى في إعطاء الذكر مثلي ما يعطى الأنثى لأن الأنثى من عيال الذكر إن احتاجت ، وعليه أن يعولها

وعليه نفقتها ، وليس على المرأة أن تعول الرجل ولا تؤخذ بنفقتها إن احتاج فوفر على الرجال لذلك ، وذلك قول الله عز وجل : الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم .

وفي الكافي بإسناده عن الأحول قال : قال ابن أبي العوجاء : ما بال المرأة المسكينة الضعيفة تأخذ سهماً واحداً وتأخذ الرجال سهمين ؟ فذكر ذلك بعض أصحابنا لأبي عبد الله عليه السلام فقال : إن المرأة ليس عليها جهاد ، ولا نفقة ، ولا معقلة فإنما ذلك على الرجال فلذلك جعل للمرأة سهماً واحداً ، وللرجل سهمين .

اقول : والروايات في هذا المعنى كثيرة وقد مر دلالة الكتاب أيضاً على ذلك .

## ( بحث علمي في فصول )

١- ظهور الارث : كأن الإرث أعني تملك بعض الأحياء المال الذي تركه الميت من أقدم السنن الدائرة في المجتمع الإنساني ، وقد خرج عن وسع ما بأيدينا من تواريخ الأمم والمملك والحصول على مبدء حصوله ، و من طبيعة الأمر أيضاً ذلك فإننا نعلم بالتأمل في طبيعة الإنسان الاجتماعية أن المال وخاصة لو كان مملوكاً عليه يحسن إليه الإنسان ويتوق إليه نفسه لصرفه في حوائجه ، وحيارته وخاصة فيما لا مانع عنه من دؤوبه الأولية القديمة ، والإنسان في ما كونه من مجتمعه همة أو مدنياً لا يستغني عن اعتبار القرب والولاية ( المنتجين للأقربى والأولوية ) بين أفراد المجتمع الاعتبار الذي عليه المدار في تشكّل البيت والوطن والعشيرة والقبيلة ونحو ذلك فلا مناص في المجتمع من كون بعض الأفراد أولى ببعض كالولد بالديه والرحم برحمه ، والصديق بصديقه ، والمولى بعبده ، وأحد الزوجين بالآخر ، والرئيس بمروءته حتى القوي بالضعيف وإن اختلفت المجتمعات في تشخيص ذلك اختلافاً شديداً يكاد لا تناله يد الضبط .

ولازم هذين الأمرين كون الإرث دامراً بينهم من أقدم العهود الاجتماعية .

٢- تحول الإرث تدريجاً : لم تزل هذه السنة كسائر السنن الجارية في المجتمعات الإنسانية تتحول من حال إلى حال وتلعب به يد التطور والتكامل منذ أول ظهورها غير أن الأمم الهمجية لما لم تستقر على حال منتظم تعمس الحصول في توارخهم على تحول المنتظم حصولاً يفيد وثوقاً به .

والقدر المتقن من أمرهم أنهم كانوا يحرمون النساء والضعفاء الإرث وإنما كان يختص بالأقوياء وليس إلا لأنهم كانوا يعاملون مع النساء والضعفاء من العبيد والصغار معاملة الحيوان المسخر والسلع والأمتعة التي ليس لها إلا أن ينتفع بها الإنسان دون أن تنتفع هي بالإنسان وما في يده أو تستفيد من الحقوق الاجتماعية التي لا تتجاوز النوع الإنساني .

ومع ذلك كان يختلف مصداق القوي في هذا الباب برهة بعد برهة فتارة مصداقه رئيس الطائفة أو العشيرة ، وتارة رئيس البيت ، وتارة أخرى أشجع القوم وأشدّهم بأساً ، وكان ذلك يوجب طبعاً تغيير سنة الإرث تغييراً جوهرياً .

ولكون هذه السنن الجارية لا تضمن ما تقترحه الفطرة الإنسانية من السعادة المقترحة كان يسرع إليها التغيير والتبدل حتى أن الملل المتقدمة التي كان يحكم بينهم القوانين أو ما يجري مجراها من السنن المعتادة الملية كان شأنهم ذلك كالروم واليونان ، وماعمرقانون من قوانين الإرث الدائرة بين الأمم حتى اليوم مثل ما عمرت سنة الإرث الإسلامية فقد حكمت في الأمم الإسلامية منذ أول ظهورها إلى اليوم ما يقرب من أربعة عشر قرناً .

٣- الوراثة بين الأمم المتقدمة : من خواص الروم أنهم كانوا يرون للبيت في نفسه استقلالاً مديناً يفصله عن المجتمع العام ويصونه عن نفوذ الحكومة العامة في جل ما يرتبط بأفراده من الحقوق الاجتماعية فكان يستقل في الأمر والنهي والجزاء والسياسة ونحو ذلك .

وكان رب البيت هو معبوداً لأهله من زوجة وأولاد وعبيد ؛ وكان هو المالك من بينهم ولا يملك دونه أحد مادام أحد أفراد البيت ؛ وكان هو الوالي عليهم القيم بأمرهم باختياره المطلق النافذ فيهم ؛ وكان هو يعبد رب البيت السابق من أسلافه .



وإذا كان هناك مال يرثه البيت كما إذا مات بعض الأبناء فيما ملكه بإذن رب البيت اكتساباً أو بعض البنات فيما ملكته بالازدواج صداقاً وأذن لها رب البيت أو بعض الأقارب فإنما كان يرثه رب البيت لأنه مقتضى ربوبيته وملكه المطلق للبيت وأهله . وإذا مات رب البيت فإنما كان يرثه أحد أبنائه أو إخوانه ممن في وسعه ذلك وورثه الأبناء فإن انفصلوا وأسسوا بيوتاً جديدة كانوا أربابها وإن بقوا في بيتهم القديم كان نسبهم إلى الرب الجديد ( أخيهام مثلاً ) هي النسبة السابقة إلى أبيهم من الورود تحت قيمومته وولايته المطلقة .

وكذا كان يرثه الأديعاء لأن الإديعاء والتبني كان دأماً عندهم كما بين العرب في الجاهلية .

وأما النساء كالزوجة والبنات والأم فلم يكن يرثن لئلا ينتقل مال البيت بانتقالهن إلى بيوت أخرى بالازدواج فإنهم ما كانوا يرون جواز انتقال الثروة من بيت إلى آخر ، وهذا هو الذي ربما ذكره بعضهم فقال : إنهم كانوا يقولون بالملكية الاشتراكية الاجتماعية دون الانفرادية الفردية وأظن أن مأخذ شيء آخر غير الملك الاشتراكي فإن الأقوام الهمجية المتوحشة أيضاً من أقدم الأزمنة كانوا يمتنعون من مشاركة غيرهم من الطوائف البدوية فيما حازوه من المراعي والأراضي الخصبة وحموه لأنفسهم وكانوا يحاربون عليه ويدفعون عن محمياتهم وهذا نوع من الملك العام الاجتماعي الذي مالكة هيئة المجتمع الإنساني دون أفراد ، وهو مع ذلك لا ينفي أن يملك كل فرد من المجتمع شيئاً من هذا الملك العام اختصاصاً .

وهذا ملك صحيح الاعتبار غير أنهم ما كانوا يحسنون تعديله أمره والاستدرا منه ، وقد أحترمه الإسلام كما ذكرناه فيما تقدم قال تعالى : خلق لكم مافي الأرض جميعاً «البقرة : ٢٩» فالمجتمع الإنساني وهو المجتمع الإسلامي ومن هوتحت ذمته هو المالك لثروة الأرض بهذا المعنى ثم المجتمع الإسلامي هو المالك لما في يده من الثروة ولذلك لا يرى الإسلام إرث الكافر من المسلم .

ولهذا النظر آثار و نماذج في بعض الملل المعاصرة حيث لا يرون جواز تملك

الأجانب شيئاً من الأراضي والأموال الغير المنقولة من أوطانهم ونحو ذلك .  
ولمّا كان البيت في الروم القديم ذا استقلال و تمام في نفسه كان قد استقر فيه  
هذه العادة القديمة المستقرّة في الطوائف والممالك المستقلّة .

وقد كان قد أنتج استقرار هذه العادة أو السنّة في بيوت الروم مع سنّتهم في  
التزويج من منع الازدواج بالمحارم أنّ القرابة انقسمت عندهم قسمين : أحدهما القرابة  
الطبيعيّة وهي الاشتراك في الدم ، وكان لازمها منع الازدواج في المحارم وجوازه  
في غيرهم ، والثاني القرابة الرسميّة وهي القانونيّة ولازمها الإرث وعدمه والنفقة والولاية  
وغير ذلك فكان الأبناء أقرباء ذوي قرابة طبيعيّة ورسميّة معاً بالنسبة إلى رب البيت  
ورئيسه وفي ما بينهم أنفسهم ، وكانت النساء جميعاً ذوات قرابة طبيعيّة لارسميّة فكانت  
المرأة لا ترث والدها ولا ولدها ولا أخاها ولا بعلها ولا غيرهم . هذه سنّة الروم القديم .  
وأما اليونان فكان وضعهم القديم في تشكّل البيوت قريباً من وضع الروم  
القديم ، وكان الميراث فيهم يرثه أرشد الأولاد الذكور ، ويحرم النساء جميعاً من زوجة  
وبنت وأخت ، ويحرم صغار الأولاد وغيرهم غير أنّهم كالروميين ربّما كانوا يحتالون  
لا يرث الصغار من أبائهم ومن أحبّوها وأشفقوا عليها من زوجاتهم وبناتهم وأخواتهم  
بحيل متفرقة تسهّل الطريق لامتاعهنّ بشيء من الميراث قليل أو كثير بوصيّة أو نحوها  
وسيجيء الكلام في أمر الوصيّة .

وأما الهند ومصر والصين فكان أمر الميراث في حرمان النساء منه مطلقاً وحرمان  
ضعفاء الأولاد أو بقاؤهم تحت الولاية والقيومة قريباً ممّا تقدّم من سنّة الروم واليونان .  
وأما الفارس فإنّهم كانوا يرون نكاح المحارم وتعدّد الزوجات كما تقدّم  
ويرون التبني ، وكانت أحبّ النساء إلى الزوج ربّما قامت مقام الابن بالادعاء وترث  
كما يرث الابن والدعي بالسويّة وكانت تحرم بقيّة الزوجات ، والبنت المزووجة لا ترث  
حزراً من انتقال المال إلى خارج البيت ، والّتي لم تزوّج بعد ترث نصف سهم الابن ؛  
فكانت الزوجات غير الكبيرة والبنت المزووجة محرومات ، وكانت الزوجة الكبيرة والابن  
والدعيّ والبنت الغير المزووجة بعد مرزوقين .

وأما العرب فقد كانوا يحرمون النساء مطلقاً والصغار من البنين ويمتنعون أرشد الأولاد ممن يركب الفرس ويدفع عن الحرمة ، فإن لم يكن فالعصبة .

هذا حال الدنيا يوم نزلت آيات الإرث ، ذكرها وتعرض لها كثير من توارخ آداب الملل ورسومهم والرحلات وكتب الحقوق وأمثالها من أراد الاطلاع على تفاصيل القول أمكنه أن يراجعها .

وقد تلخص من جميع ما مر أن السنة كانت قد استقرت في الدنيا يومئذ على حرمان النساء بعنوان أنهن زوجة أو أم أو بنت أو أخت إلا بعناوين أخرى مختلفة ، وعلى حرمان الصغار والأيتام إلا في بعض الموارد تحت عنوان الولاية والقيومة الدائمة غير المنقطعة .

٤- ماذا صنع الاسلام والظرف هذا الظرف ؟ : قد تقدم مراراً أن الإسلام يرى أن الأساس الحق للأحكام والقوانين الإنسانية هو الفطرة التي فطر الناس عليها ولا تبديل لخلق الله ، وقد بنى الإرث على أساس الرحم التي هي من الفطرة والخلقة الثابتة ، وقد ألغى إرث الأدياء حيث يقول تعالى : وما جعل أدياءكم أبناءكم ذلكم قولكم بأفواهكم والله يقول الحق وهو يهدي السبيل ادعوهم لأبائهم هو أقسط عند الله فإن لم تعلموا آبائهم فأخوانكم في الدين وهو اليكم « الأحزاب : ٥ » .

ثم أخرج الوصية من تحت عنوان الإرث وأفردها عنواناً مستقلاً يعطى به ويؤخذ وإن كانوا يسمون التملك من جهة الإيصال إراثاً ، وليس ذلك مجرد اختلاف في التسمية فإن لكل من الوصية والإرث ملاكاً آخر وأصلاً فطرياً مستقلاً فملاك الإرث هو الرحم ولا نفوذ لإرادة المتوفى فيها أصلاً ، وملاك الوصية نفوذ لإرادة المتوفى بعد وفاته (وإن شئت قل : حين ما يوصي) في ما يملكه في حياته واحترام مشيئته ، فلما دخلت الوصية في الإرث لم يكن ذلك إلا مجرد تسمية .

وأما ما كان يسميها الناس كالروم القديم مثلاً إراثاً فلم يكن لاعتبارهم في سنة الإرث أحد الأمرين إما الرحم وإما احترام إرادة الميت بل حقيقة الأمر أنهم كانوا يبنون الإرث على احترام الإرادة وهي إرادة الميت بقاء المال الموروث في البيت الذي

كان فيه تحت يد رئيس البيت وربّه أو إرادته انتقاله بعد الموت إلى من يحبّه الميّت ويشفق عليه فكان الإرث على أيّ حال يبتني على احترام الإرادة ولو كان مبتنياً على أصل الرحم واشتراك الدم لرزق من المال كثير من المحرومين منه ، وحرم كثير من المرزوقين .

ثم إنّّه بعد ذلك عمد إلى الإرث وعنده في ذلك أصلان جوهريان :  
أصل الرحم وهو العنصر المشترك بين الإنسان وأقربائه لا يختلف فيه الذكور والإناث والكبار والصغار حتّى الأجنّة في بطون أمّهاتهم وإن كان مختلف الأثر في التقدّم والتأخّر ، ومنع البعض للبعض من جهة قوّته وضعفه بالقرب من الإنسان والبعد منه ، وانتفاء الوسائط وتحقيقها قليلاً أو كثيراً كالولد والأخ والعم . وهذا الأصل يقضي باستحقاق أصل الإرث مع حفظ الطبقات المتقدّمة والمتأخّرة .

وأصل اختلاف الذكر والأنثى في نحو وجود القرامح الناشئة عن الاختلاف في تجهيزهما بالتعقل والإحساسات فالرجل بحسب طبعه إنسان التعقل كما أنّ المرأة مظهر العواطف والإحساسات اللطيفة الرقيقة ، وهذا الفرق مؤثّر في حياتيهما التأثير البارز في تدبير المال المملوك ، وصرفه في الحوامج ، وهذا الأصل هو الموجب للاختلاف في السهام في الرجل والمرأة وإن وقع في طبقة واحدة كالابن والبنت ، والأخ والأخت في الجملة على ما سنبيّه .

واستنتج من الأصل الأوّل ترتّب الطبقات بحسب القرب والبعد من الميّت لفقدان الوسائط وقتلها وكثرتها فالتبقة الأولى هي التي تتقرّب من الميّت بلا واسطة وهي الابن والبنت والأب والأمّ ، والثانية الأخ والأخت والجدّ والجدة وهي تتقرّب من الميّت بواسطة واحدة وهي الأب أو الأمّ أوهما معاً ؛ والثالثة العمّ والعمّة والخال والخالّة وجدّ الأب أو الأمّ أو جدّة أحدهما أو كليهما ، وهي تتقرّب من الميّت بواسطة اثنين وهما أب الميّت أو أمّه وجدّه أو جدّته ، وعلى هذا القياس ؛ والأولاد في كلّ طبقة يقومون مقام آبائهم ويمنعون الطبقة اللاحقة وروعي حال الزوجين لاختلاط دماهما بالزواج مع جميع الطبقات فلا يمنعهما طبقة ولا يمنعان طبقة .

ثم استنتج من الأصل الثاني اختلاف الذكر والأنثى في غير الأُمّ والكلالة المتقرّبة بالأُمّ بأنّ للذكر مثل حظّ الأنثيين .

والسهام الستة المفروضة في الإسلام ( النصف والثلاثان والثالث والرابع والسادس والثمن ) وإن اختلفت ، وكذا المال الذي ينتهي إلى أحد الوراث وإن تخلف عن فريضته غالباً بالردّ أو النقص الوارد وكذا الأب والأُمّ وكلالة الأُمّ وإن تخلفت فرائضهم عن قاعدة « للذكر مثل حظّ الأنثيين » ولذلك يعسر البحث الكلّي الجامع في باب الإرث إلا أنّ الجميع بحسب اعتبار النوع في تخليف السابق للأحق يرجع إلى استخلاف أحد الزوجين للآخر واستخلاف الطبقة المولّدة وهم الآباء والأمّهات للطبقة المولّدة وهم الأولاد ، والفريضة الإسلامية في كلّ من القبيلين أعني الأزواج والأولاد للذكر مثل حظّ الأنثيين .

وينتج هذا النظر الكلّي أنّ الإسلام يرى اقتسام الثروة الموجودة في الدنيا بالثلث والثلثين فلأنّ أنثى ثلث وللذكر ثلثان هذا من حيث التملك لكنّه لا يرى نظير هذا الرأى في الصرف للحاجة فإنّه يرى نفقة الزوجة على الزوج ويأمر بالعدل المقتضي للتساوي في المصروف ويعطي للمرأة استقلال الإرادة والعمل فيما تملكه من المال لا مداخله للرجل فيه ، وهذه الجهات الثلاث تنتج أنّ للمرأة أن تتصرّف في ثلثي ثروة الدنيا ( الثلث الذي تملكها ونصف الثلثين اللذين يملكهما الرجل ) وليس في قبال تصرّف الرجل إلا الثلث .

٥ - علام استقرار حال النساء واليتامى في الإسلام ؟ : أمّا اليتامى فهم يرون كالرجال الأقوياء ، ويربّون وينمى أموالهم تحت ولاية الأولياء كالأب والجد أو عامّة المؤمنين أو الحكومة الإسلامية حتّى إذا بلغوا النكاح وأنس منهم الرشد دفعت إليهم أموالهم واستووا على مستوى الحياة المستقلّة ، وهذا يعدل السنن المتصوّرة في حقّهم . وأمّا النساء فإنّهنّ بحسب النظر العامّ يملكن ثلث ثروة الدنيا ويتصرّفن في ثلثيها بما تقدّم من البيان ، وهنّ حرّات مستقلّات فيما يملكن لا يدخلن تحت قيمومة دائمة ولا موقّعة ولا جناح على الرجال فيما فعلن في أنفسهنّ بالمعروف .

فالمرأة في الإسلام ذات شخصية تساوي شخصية الرجل في حرية الإرادة والعمل من جميع الجهات ، ولا تفارق حالها حال الرجل إلا في ما تقتضيه صفاتها الروحية الخاصة المخالفة لصفة الرجل الروحية وهي أن لها حياة إحساسية وحياة الرجل تعقلية فاعتبر للرجل زيادة في الملك العام ليفوق تدبير التعقل في الدنيا على تدبير الإحساس والعاطفة ، وتدور ك ماورد عليها من النقص باعتبار غلبتها في التصرف . وشرعت عليها وجوب إطاعة الزوج في أمر المباشرة وتدور ك ذلك بالصدق ، وحرمت القضاء والحكومة والمباشرة للقتال لكونها أموراً يجب بناؤها على التعقل دون الإحساس ، وتدور ك ذلك بوجوب حفظ سمان والدفاع عن حريمهن على الرجال ، ووضع على عاتقهم أنقال طلب الرزق والإنفاق عليهما على الأولاد وعلى الوالدين ولها حق حضانة الأولاد من غير إيجاب ، وقد عدل جميع هذه الأحكام بأمرأ أخرى دعين إليها كالتحجب وقلة مخالطة الرجال وتدبير المنزل وتربية الأولاد .

وقد أوضح معنى امتناع الإسلام عن إعطاء التدابير العامة الاجتماعية كتدبير الدفاع والقضاء والحكومة للعاطفة والإحساس ووضع زمامها في يدها ، التماج اطرة التي بذوقها المجتمع البشري إثر غلبة الإحساس على التعقل في عصرنا الحاضر ، وأنت بالتأمل في الحروب العالمية الكبرى التي هي من هدايا المدنية الحاضرة ، وفي الأوضاع العامة الحاكمة على الدنيا ، وعرض هذه الحوادث على العقل والإحساس العاطفي تقف على تشخيص مامن الإغراء وما إليه النصح والله الهادي .

على أن الملل المتقدمة من الغربيين لم يألوا جهداً ولم يقصروا حرصاً منذ مئات السنين في تربية البنات مع الأناء في صف واحد ، وإخراج ما فيهن من استعداد الكمال من القوة إلى الفعل ، وأنت مع ذلك إذا نظرت في فهرس نوابغ السياسة ورجال القضاء والتقنين وزعماء الحروب وقوادها ( وهي الخلال الثلاث المذكورة : الحكومة ، القضاء ، القتال ) لم تجد فيه شيئاً يعتد به من أسماء النساء ولا عدداً يقبل المقائسة إلى المئات والألوف من الرجال ؛ وهذا في نفسه أصدق شاهد على أن طابع النساء لا تقبل الرشد والنماء في هذه الخلال التي لا حكومة فيها بحسب الطبع إلا للتعقل وكما زاد فيها ديب العواطف زادت خيبة وخسراناً .

وهذا وأمثاله من أقطع الأجوبة للنظرية المشهورة القائلة أن السبب الوحيد في تأخير النساء عن الرجال في المجتمع الإنساني هو ضعف التربية الصالحة فيهن منذ أقدم عهود الإنسانيّة، ولودامت عليهن التربية الصالحة الجيدة مع ما فيهن من الإحساسات والعواطف الرقيقة لحقن الرجال أو تقدّم من عليهم في جهات الكمال.

وهذا الاستدلال أشبه بالاستدلال بما ينتج نقيض المطلوب فإن اختصاصهنّ بالعواطف الرقيقة أو زيادتها فيهنّ هو الموجب لتأخرهنّ فيما يحتاج من الأمور إلى قوة التعقل وتسليطه على العواطف الروحية الرقيقة كالحكومة والقضاء، وتقدّم من يزيد عليهنّ في ذلك وهم الرجال فإن التجارب القطعيّة يفيد أن من اختصّ بقوة صفة من الصفات الروحية فإنما تنجح تربيته فيما يناسبها من المقاصد والمآرب، ولازمه أن تنجح تربية الرجال في أمثال الحكومة والقضاء وبمتازوا عنهنّ في نيل الكمال فيها، وأن تنجح تربيتهنّ فيما يناسب العواطف الرقيقة ويرتبط بها من الأمور كبعض شعب صناعة الطب والتصوير والموسيقى والنسج والطبخ وتربية الأطفال وتمريض المرضى وأبواب الزينة ونحو ذلك، ويتساوى القليلان فيما سوى ذلك.

على أن تأخرهنّ فيما ذكر من الأمور لو كان مستنداً إلى الاتفاق والصدفة كما ذكر لا تنقض في بعض هذه الأزمنة الطويلة التي عاش فيها المجتمع الإنساني وقد خدمتها بملايين من السنين كما أن تأخير الرجال فيما يختصّ من الأمور المختصة بالنساء كذلك ولو صحّ لنا أن نعدّ الأمور اللازمة للنوع الغير المنفكّة عن مجتمعهم وخاصة إذا ناسبت أموراً داخلية في البنية الإنسانيّة من الاتفاقيات لم يسع لنا أن نحصل على خلّة طبيعيّة فطريّة من خلال الإنسانيّة العامّة كميل طباعه إلى المدنيّة والحضارة، وحبّه للعلم، وبعثه عن أسرار الحوادث ونحو ذلك فإن هذه صفات لازمة لهذا النوع وفي بنية أفرادها ما يناسبها من القرائح نعدّها لذلك صفات فطريّة نظير ما نعدّ تقدّم النساء في الأمور الكمالية المستظرفة وتأخرهنّ في الأمور التعقّلية والأمور الهائلة والصعبة الشديدة من مقتضى قرائحهنّ، وكذلك تقدّم الرجال وتأخرهم في عكس ذلك.

فلا يبقى بعد ذلك كلّه إلّا انقباضهنّ من نسبة كمال التعقل إلى الرجال وكمال

الإحساس والتعطف إليهنّ، وليس في محله فإنّ التعقل والإحساس في نظر الإسلام موهبتان إلهيتان مودعتان في بنية الإنسان لمآرب إلهية حقّة في حياته لا مزيّة لا حديهما على الأخرى ولا كرامة إلاّ للتعوى، وأمّا الكمالات الأخر كائنة ما كانت فإنّما تنمو وتربو إذا وقعت في صراطه وإلاّ لم تعد إلاّ أوزاراً سيّئة .

٦- **قوانين الإرث الحديثة** : هذه القوانين والسنن وإن خالفت قانون الإرث الإسلاميّ كمّاً وكيفاً على ما سيمرّ بك إجمالاً غير أنّها استظهرت في ظهورها واستقرارها بالسنة الإسلامية في الإرث فكّم بين موقف الإسلام عند تشريع إرث النساء في الدنيا وبين موقفهنّ من الفرق .

فقد كان الإسلام يظهر أمراً ما كانت الدنيا تعرفه ولا قرعت أسماع الناس بمثله . ولا ذكرته أخلاف عن أسلافهم الماضين وآبائهم الأولين ، وأمّا هذه القوانين فإنّها أبدت وكلف بها أمّ حينما كانت استقرّت سنة الإسلام في الإرث بين الأمّ الإسلامية في معظم المعمورة بين مئات الملايين من الناس تواريخها الأخلاف من أسلافهم في أكثر من عشرة قرون ، ومن البديهيّات في أبحاث النفس أن وقوع أمر من الأمور في الخارج ثمّ ثبوتها واستقرارها نعم العون في وقوع ما يشابهها وكلّ سنة سابقة من السنن الاجتماعية مادّة فكرية للسنن اللاحقة المجانسة بل الأولى هي المادّة المتحوّلة إلى الثانية فليس لباحث اجتماعيّ أن ينكر استظهار القوانين الجديدة في الإرث بما تقدّمها من الإرث الإسلاميّ وتحوّله إليها تحوّلاً عادلاً أو جافراً .

فمن أغرب الكلام ما ربّما يقال - قاتل الله عصبية الجاهلية الأولى - : إنّ القوانين الحديثة إنّما استفادت في موادّها من قانون الروم القديمة . وأنّ قد عرفت ما كانت عليه سنة الروم القديمة في الإرث ، وما قدّمته السنة الإسلامية إلى المجتمع البشريّ ، وأنّ السنة الإسلامية متوسطة في الظهور والجريان العمليّ بين القوانين الرومية القديمة وبين القوانين الغربية الحديثة وكانت متعلّقة متعمّقة في مجتمع الملايين ومئات الملايين من النفوس الإنسانية قروناً متوالية متطاولة ، ومن المالح أن تبقى سدى وعلى جانب من التأثير في أفكار هؤلاء المقتنين .



وأغرب منه أن هؤلاء القائلين يذكرون أن الإرث الإسلامي مأخوذة من الإرث الرومي القديم ١ .

وبالجملة فالقوانين الحديثة الدائرة بين الملل الغربية وإن اختلفت في بعض الخصوصيات غير أنها كالمطبقة على تساوي الرجال والنساء في سهم الإرث فالبنت والبنون سواء ، والأمهات والآباء سواء في السهام وهكذا .

وقد رتبنا الطبقات في قانون فرنسا على هذا النحو : (١) البنون والبنت (٢) الآباء والأمهات والإخوة والأخوات (٣) الأجداد والجَدَّات (٤) الأعمام والعَمَّات والأخوال والخالات ؛ وقد أخرجوا علاقة الزوجية من هذه الطبقات وبنوها على أساس المحبة والعلاقة القلبية ولا يهتمنا التعرض لتفاصيل ذلك وتفاصيل الحال في سائر الطبقات من أرادها فليراجع إلى محلها .

والذي يهتمنا هو التأمل في نتيجة هذه السنته الجارية وهي اشتراك المرأة مع الرجل في ثروة الدنيا الموجودة بحسب النظر العام الذي تقدم غير أنهم جعلوا الزوجة تحت قيمومة الزوج لاحقاً لها في تصرف مالي في شيء من أموالها الموروثة إلا بإذن زوجها ، وعاد بذلك المال منصفاً بين الرجل والمرأة ملكاً ، وتحت ولاية الرجل تدبيراً وإدارة ؛ وهناك جمعيات منتهضة يبذلون مساعيهم لإعطاء النساء الاستقلال وإخراجهن من تحت قيمومة الرجال في أموالهن ولو وفقوا لما يريدون كانت الرجال والنساء متساويين من حيث الملك ومن حيث ولاية التدبير والتصرف .

٧- مقارنة هذه السنن بعضها إلى بعض : ونحن بعد ما قد منا خلاصة السنن الجارية بين الأمم الماضية وقرونها الخالية إلى الباحث الناقد نحيل إليه قياس بعضها إلى البعض والقضاء على كل منها بالتمام والنقص ونفعه للمجتمع الإنساني وضرره من حيث وقوعه في صراط السعادة ثم قياس ماسننه شارع الإسلام إليها والقضاء بما يجب أن يقضى به .

والفرق الجوهرية بين السنن الإسلامية والسنن غيرها في الغاية والغرض ، ففرض الإسلام أن تنال الدنيا صلاحها ، وغرض غيره أن تنال ما تشتهيها ، وعلى هذين

الأصلين يتفرّع مايتفرّع من الفروع قال تعالى : وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم وعسى أن تحبّوا شيئاً وهو شرّ لكم والله يعلم وأنتم لا تعلمون « البقرة : ٢١٦ » وقال تعالى : وعاشروهنّ بالمعروف فإن كرهتموهنّ فعسى أن تكرهوا شيئاً ويجعل الله فيه خيراً كثيراً « النساء : ١٩ » .

٨- الوصية : قد تقدّم أنّ الإسلام أخرج الوصيّة من تحت الوراثة وأفردها عنواناً مستقلاًّ فيها من المالك المستقلّ وهو احترام إرادة المالك بالنسبة إلى ما يملكه في حياته ، وقد كانت الوصيّة بين الأمم المتقدّمة من طرق الاحتيال لدفع الموصي ماله أو بعض ماله إلى غير من تحكّم السنّة الجارية بآرئنه كالأب ورئيس البيت ولذلك كانوا لا يزالون يضعون من القوانين ما يحدّها ويسدّ بنحو هذا الطريق المؤدّي إلى إبطال حكم الإرث ولا يزال يجري الأمر في تحديدّها هذا المجرى حتّى اليوم .

وقد حدّها الإسلام بنفوذها إلى ثلث المال فهي غير نافذة في الزائد عليه ، وقد تبعته في ذلك بعض القوانين الحديثة كقانون فرنسا غير أنّ النظريّن مختلفان ، ولذلك كان الإسلام يحدّ إليها والقوانين تردع عنها أو هي ساكتة .

والذي يفيد التدبّر في آيات الوصيّة والصدقات والزكاة والخمس ومطلق الإنفاق أنّ في هذه التشريعات تسهيل طريق أن يوضع ما يقرب من نصف رغبة الأموال والثلاثان من منافعها للخيرات والمبرّات وحوائج طبقة الفقراء والمساكين لتقرب بذلك الطبقات المختلفة في المجتمع ، ويرتفع الفواصل البعيدة من بينهم ، وتقام به أصلاّب المساكين مع ما في القوانين الموضوعّة بالنسبة إلى كيفيّة تصرّف المثرين في ثروتهم من تقريب طبقتهم من طبقة المساكين ، ولتفصيل هذا البحث محلّ آخر سيمرّ بك إن شاء الله تعالى .



وَاللَّاتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ فَإِنْ شَهِدُوا فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَفَّاهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا (١٥) وَالَّذَانِ يَأْتِيَانِهَا مِنْكُمْ فَأَذُوهُمَا فَإِنْ تَابَا وَأَصْلَحَا فَأَعْرِضُوا عَنْهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ تَوَّابًا رَحِيمًا (١٦) .

### ( بيان )

قوله تعالى : « واللّاتي يأتين الفاحشة » إلى قوله : « منكم » يقال : أتاه وأتى به أي فعله . والفاحشة من الفحش وهو الشناعة فهي الطريقة الشنيعة ، وقد شاع استعمالها في الزنا ، وقد أطلقت في القرآن على اللواط أو عليه وعلى السحق معافي قوله تعالى : إنكم لتأتون الفاحشة ما سبقكم بها من أحد من العالمين « العنكبوت : ٢٨ » .

والظاهر أن المراد بها ههنا الزنا على ما ذكره جمهور المفسرين ، ورووا أن النبي ﷺ ذكر عند نزول آية الجلد أن الجلد هو السبيل الذي جعله الله لهن إذا زنين ، ويشهد بذلك ظهور الآية في أن هذا الحكم سينسخ حيث يقول تعالى : أو يجعل الله لهن سبيلاً ؛ ولم ينقل أن السحق نسخ حده بشيء آخر ، ولا أن هذا الحد أجري على أحد من اللاتي يأتينه وقوله : أربعة منكم اه يشهد بأن العدد من الرجال .

قوله تعالى : « فإن شهدوا فأمسكوهن في البيوت » إلى آخر الآية رتب الإمساك وهو الحبس المخلّد على الشهادة لأعلى أصل تحقيق الفاحشة وإن علم به إذا لم يشهد عليه الشهود وهو من من الله سبحانه على الأمة من حيث السماحة والإغماض .

والحكم هو الحبس الدائم بقرينة الغاية المذكورة في الكلام أعني قوله : حتّى يتوفّاهنّ الموت غير أنّه لم يعبر عنه بالحبس والسجن بل بالإمساك لهنّ في البيوت ، وهذا أيضاً من واضح التسهيل والسماحة بالإغماض . وقوله : حتّى يتوفّاهنّ الموت أو يجعل الله لهنّ سبيلاً أي طريقاً إلى التخلّص من الإمساك الدائم والنجاة منه .

وفي التردد إشعار بأن من المرجو أن ينسخ هذا الحكم ، وهكذا كان فإن حكم الجلد نسخه فإن من الضروري أن الحكم الجارى على الزانيات في أواخر عهد النبي ﷺ والمعمول به بعده بين المسلمين هو الجلد دون الإمساك في البيوت فالآية على تقدير دلالتها على حكم الزانيات منسوخة بآية الجلد والسييل المذكور فيها هو الجلد بالاريب .

قوله تعالى : « وَالَّذَانِ يَأْتِيَانِهِمَا فَآذُوهُمَا » اه الآيتان متناسبتان مضموناً والضمير في قوله : يأتياها اه راجع إلى الفاحشة قطعاً ، وهذا يؤيد كون الآيتين جميعاً مسوقتين لبيان حكم الزنا ، وعلى ذلك فالآية الثانية متممة الحكم في الأولى فإن الأولى لم تتعرض إلا للنساء من الحكم ، والثانية تبيّن الحكم فيهما معاً وهو الإيذاء فيحصل من مجموع الآيتين حكم الزاني والزانية معاً وهو إيذاؤهما وإمساك النساء في البيوت .

لكن لا يلام ذلك قوله تعالى بعد : فإن تابا وأصلحا فأعرضوا عنهما اه فإنه لا يلام الحبس المخلّد فلا بد أن يقال : إن المراد بالإعراض الإعراض عن الإيذاء دون الحبس فهو بحاله .

ولهذا ربما قيل تبعاً لما ورد في بعض الروايات ( وسنقلها ) إن الآية الأولى لبيان حكم الزنا في الثيب ، والثانية مسوقة لحكم الأبكار وإن المراد بالإيذاء هو الحبس في الأبكار ثم تخليهن سبيلهن مع التوبة والإصلاح ؛ لكن يبقى أولاً الوجه في تخصيص الأولى بالثيبات والثانية بالأبكار من غير دليل يدل عليه من جهة اللفظ ، وثانياً وجه تخصيص الزانية بالذكر في الآية الأولى ، وذكرهما معاً في الآية الثانية : « وَالَّذَانِ يَأْتِيَانِهِمَا مِنْكُمْ » .

وقد عزي إلى أبي مسلم المفسر أن الآية الأولى لبيان حكم السحق بين النساء ، والآية الثانية تبيّن حكم اللواط بين الرجال ، والآيتان غير منسوختين .

وفساده ظاهر : أمّا في الآية الأولى فلما ذكرناه في الكلام على قوله : « وَاللّٰتِي يَأْتِيَنِ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِّسَائِكُمْ » ، وأمّا في الآية الثانية فلما ثبت في السنة من أن الحد

في اللواط القتل ، وقد صحَّ عن النبي ﷺ أنه قال : من عمل منكم عمل قوم لوط فاقتلوا الفاعل والمفعول ، وهذا إمّا حكم ابتدائي غير منسوخ ، وإمّا حكم ناسخ لحكم الآية ، وعلى أي حال يبطل قوله .

والذي ينبغي أن يقال في معنى الآيتين نظراً إلى الظاهر السابق إلى الذهن من الآيتين ، والقراءن المحفوف بها الكلام ، وماتقدّم من الإشكال فيما ذكره من المعنى - والله أعلم - : أن الآية متضمنة لبيان حكم زنا المحصنات ذوات الأزواج ، ويدل عليه تخصيص الآية النساء بالذكر دون الرجال ، وإطلاق النساء على الأزواج شامع في اللسان وخاصة إذا أضيفت إلى الرجال كما في قوله : نسائكم ؛ قال تعالى : وآتوا النساء صدقاتهن نحلة النساء : ٤ ، وقال تعالى : من نسائكم اللاتي دخلتم بهن النساء : ٢٣ .

وعلى هذا فقد كان الحكم الأوليّ المؤجلّ لهنّ الإمساك في البيوت ثمّ شرع لهنّ الرجم ، وليس نسخاً للكتاب بالسنة على ما استدلّ به الجبائيّ فإنّ النسخ إنّما هو رفع الحكم الظاهر بحسب الدليل في التأييد ، وهذا حكم مقرون بما يشعر بأنّه مؤجلّ سينقطع بانقطاعه وهو قوله : أو يجعل الله لهنّ سبيلاً لظهوره في أنّ هناك حكماً سيطلع عليهنّ . ولو سمّي هذا نسخاً لم يكن به بأس فإنّه غير متضمّن لما يلزم نسخ الكتاب بالسنة من الفساد فإنّ القرآن نفسه مشعر بأنّ الحكم سيرتفع بانقطاع أمده ، والنبي ﷺ مبين مرادات القرآن الكريم .

و الآية الثانية متضمنة لحكم الزنا من غير إحصان وهو الإيذاء سواء كان المراد به الحبس أو الضرب بالنعال أو التعيير بالقول أو غير ذلك ، والآية على هذا منسوخة بآية الجلد من سورة النور ؛ وأمّا ما ورد من الرواية في كون الآية متضمنة لحكم الأبكار فمن الآحاد وهي مع ذلك مرسلّة ضعيفة بالإرسال . والله أعلم .

قوله تعالى : « فإن تابا وأصلحا فأعرضوا عنهما » إلخ تقييد التوبة بالإصلاح لتحقيق حقيقة التوبة ، وتبيين أنّها ليست مجرد لفظ أوحالة مندوفة .

## ﴿بحث روائي﴾

في الصافي عن تفسير العياشي عن الصادق عليه السلام في قوله تعالى: واللاتي يأتين الفاحشة الآية هي منسوخة، والسبيل هي الحدود.

وفيه عن الباقر عليه السلام سئل عن هذه الآية فقال: هي منسوخة، قيل: كيف كانت؟ قال: كانت المرأة إذا فجرت فقام عليها أربعة شهود أدخلت بيتاً ولم تحدث، ولم تكلم، ولم تجالس، وأوتيت بطعامها وشرابها حتى تموت أو يجعل الله لهن سبيلاً. قال: جعل السبيل الجلد والرجم.

قيل: قوله: والذان يأتيانها منكم؟ قال: يعني البكر إذا أتت الفاحشة التي أتناها هذه الشيب. فأذوهما؟ قال: تحبس. الحديث.

أقول: القصة أعني كون الحكم المجري عليهن في صدر الإسلام الإمساك في البيوت حتى الوفاة مما رويت بعده من طرق أهل السنة عن ابن عباس وقتادة ومجاهد وغيرهم، ونقل عن السدي أن الحبس في البيوت كان حكماً للثيبات، والايذاء الواقع في الآية الثانية كان حكماً للجواري والفتيان الذين لم ينكحوا. وقد عرفت ما ينبغي أن يقال في المقام.



إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَ بِجَهَالَةٍ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِنْ قَرِيبٍ فَأُولَئِكَ يَتُوبُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا (١٧) وَلَيْسَ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ حَتَّى إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ إِنِّي تُبْتُ الْآنَ وَلَا الَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ أُولَئِكَ أَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا (١٨) .

### ﴿ بيان ﴾

مضمون الآيتين لا يخلو عن ارتباط بما تقدّمهما من الآيتين فإنّهما قد اختتمتا بذكر التوبة فمن الممكن أن يكون هاتان نزلتا مع تينك . وهاتان الآيتان مع ذلك متضمنتان لمعنى مستقلّ في نفسه ، وهو إحدى الحقائق العالية الإسلامية والتعاليم الراقية القرآنية ، وهي حقيقة التوبة وشأنها وحكمها .

قوله تعالى : « إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَ بِجَهَالَةٍ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِنْ قَرِيبٍ » التوبة هي الرجوع ، وهي رجوع من العبد إلى الله سبحانه بالندامة والانصراف عن الإعراض عن العبوديّة ، ورجوع من الله إلى العبد رحمة بتوفيقه للرجوع إلى ربه أو بغفران ذنبه ، وقد مرّ مراراً أنّ توبة واحدة من العبد محفوفة بتوبتين من الله سبحانه على ما يفيد القرآن الكريم .

وذلك أنّ التوبة من العبد حسنة تحتاج إلى قوّة والحسنات من الله ، والقوّة لله جميعاً فمن الله توفيق الأسباب حتّى يتمكّن العبد من التوبة ويتمشّى له الانصراف عن التوغّل في غمرات البعد والرجوع إلى ربه ثمّ إذا وفق للتوبة والرجوع احتاج في التطهّر من هذه الألوات ، وزوال هذه القذرات ، والورود والاستقرار في ساحة القرب إلى رجوع آخر من ربه إليه بالرحمة والحنان والعفو والمغفرة .

وهذان الرجوعان من الله سبحانه هما التوبتان المحافتان لتوبة العبد ورجوعه

قال تعالى : ثم تاب عليهم ليتوبوا « التوبة : ١١٨ » وهذه هي التوبة الأولى ، وقال تعالى : فأولئك أنوب عليهم « البقرة : ١٦٠ » وهذه هي التوبة الثانية ، وبين التوبتين منه تعالى توبة العبد كما سمعت .

وأما قوله : على الله للذين اه لفظه على واللام تفيدان معنى النفع والضرر كما في قولنا : دارت الدائرة لزيد على عمرو ، وكان السباق لفلان على فلان ، ووجه إفادة على واللام معنى الضرر والنفع أن على تفيد معنى الاستعلاء ، واللام معنى الملك والاستحقاق ، ولازم ذلك أن المعاني المتعلقة بطرفين ينتفع بها أحدهما ويتضرر بها الآخر كالحرب والقتال والنزاع ونحوها فيكون أحدهما الغالب والآخر المغلوب ينطبق على الغالب منهما معنى الملك وعلى المغلوب معنى الاستعلاء ، وكذا ما أشبه ذلك كمعنى التأثير بين المتأثر والمتأثر ، ومعنى العهد والوعد بين المتعهد والمتعهد له ، والواعد والموعود له وهكذا ، فظهر أن كون على واللام لمعنى الضرر والنفع إنما هو أمر طارئ من ناحية مورد الاستعمال لامن ناحية معنى اللفظ .

ولما كان نجاح التوبة إنما هو لوعده وعده الله عباده فأوجبها بحسبه على نفسه لهم قال ههنا : إنما التوبة على الله للذين يعملون السوء بجهالة فيجب عليه تعالى قبول التوبة لعباده لكن لا على أن يغيره أن يوجب عليه شيئاً أو يكلفه بتكليف سواء سمى ذلك الغير بالعقل أو نفس الأمر أو الواقع أو الحق أو شيئاً آخر ؛ تعالى عن ذلك وتقدس بل على أنه تعالى وعد عباده أن يقبل توبة التائب منهم وهو لا يخلف الوعد ، فهذا معنى وجوب قبول التوبة على الله فيما يجب ، وهو أيضاً معنى وجوب كل ما يجب على الله من الفعل .

وظاهر الآية أولاً أنها لبيان أمر التوبة التي لله أعني رجوعه تعالى بالرحمة إلى عبده دون توبة العبد وإن تيسر بذلك أمر توبة العبد بطريق اللزوم فإن توبة الله سبحانه إذا تمت شرائطها لم ينفك ذلك من تمام شرائط توبة العبد ، وهذا أعني كون الآية في مقام بيان توبة الله سبحانه لا يحتاج إلى مزيد توضيح .

وثانياً : أنها تبين أمر التوبة أعمّ إذا تاب العبد من الشرك والكفر بالإيمان



أوتاب من المعصية إلى الطاعة بعد الإيمان فإن القرآن يسمي الأمرين جميعاً بالتوبة قال تعالى : الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَحْمَةً وَعِلْماً فَاغْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا وَاتَّبَعُوا سَبِيلَكَ الْمُؤْمِنُ : ٧ . يريد : للذين آمنوا بقرينة أوّل الكلام فسمي الإيمان توبة ، وقال تعالى : ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمُ التَّوْبَةُ : ١١٨ .

والدليل على أن المراد هي التوبة أعم من أن تكون من الشرك أو المعصية التعميم الموجود في الآية التالية : وليست التوبة النخ فإنها تتعرض لحال الكافر والمؤمن معاً ، وعلى هذا فالمراد بقوله : يعملون السوء اه ما يعم حال المؤمن والكافر معاً فالكافر كالمؤمن الفاسق ممن يعمل السوء بجهالة إما لأن الكفر من عمل القلب ، والعمل أعم من عمل القلب والجوارح ، ولأن الكفر لا يخلو من أعمال سيئة من الجوارح فالمراد من الذين يعملون السوء بجهالة الكافر والفاسق إذالم يكونا معاندين في الكفر والمعصية .

وأما قوله تعالى : بجهالة اه فالجهل يقابل العلم بحسب الذات غير أن الناس لما شاهدوا من أنفسهم أنهم يعملون كلاً من أعمالهم الجارية عن علم وإرادة ، وأن الإرادة إنما تكون عن حب ما وشوق ما سواء كان الفعل ممّا ينبغي أن يفعل بحسب نظر العقلاء في المجتمع أو ممّا لا ينبغي أن يفعل لكن من له عقل مميّز في المجتمع عندهم لا يقدم على السيئة المذمومة عند العقلاء فأذعنوا بأن من اقترف هذه السيئات المذمومة لهوى نفساني وداعية شهوية أو غضبية خفي عليه وجه العلم ، وغاب عنه عقله المميّز الحاكم في الحسن والقبيح والممدوح والمذموم ، وظهر عليه الهوى وعندئذ يسمي حاله في علمه وإرادته 'جهالة' في عرفهم وإن كان بالنظر الدقيق نوعاً من العلم لكن لما لم يؤثر ما عنده من العلم بوجه قبح الفعل وذمّه في ردعه عن الوقوع في القبح والشناعة ألحق بالعدم فكان هو جاهلاً عندهم حتى أنهم يسمون الإنسان الشاب الحدث السن قليل التجربة جاهلاً لغلبة الهوى وظهور العواطف والإحساسات النية على نفسه ، ولذلك أيضاً تراهم لا يسمون حال مقترف السيئات إذا لم ينفعل في اقتراف السيئة عن الهوى والعاطفة جهالة بل يسمونها عناداً وعمداً وغير ذلك .

فتبين بذلك أن الجهالة في باب الأعمال إتيان العمل عن الهوى وظهور الشهوة والغضب من غير عناد مع الحق، ومن خواص هذا الفعل الصادر عن جهالة أن إذا سكنت ثورة القوى وخمد لهيب الشهوة أو الغضب باقتراف للسيئة أو بحلول مانع أو بمرور زمان أضعف القوى بشيب أو مزاج عاد الإنسان إلى العلم وزالت الجهالة، وبانت الندامة بخلاف الفعل الصادر عن عناد وتعمد ونحو ذلك فإن سبب صدره لما لم يكن طغيان شيء من القوى والعواطف والأهوال النفسانية بل أمراً يسمى عندهم بخبث الذات ورداءة الفطرة لا يزول بزوال طغيان القوى والأهوال سريعاً أو بطيئاً بل دام نوعاً بدوام الحياة من غير أن يلحقه ندامة من قريب إلا أن يشاء الله .

نعم ربما يتفق أن يرجع المعاند اللجوج عن عناده ولجاجه واستعلائه على الحق فيتواضع للحق ويدخل في ذل العبودية فيكشف ذلك عندهم عن أن عناده كان عن جهالة، وفي الحقيقة كل معصية جهالة من الإنسان، وعلى هذا لا يبقى للمعاند مصداق إلا من لا يرجع عن سوء عمله إلى آخر عهده بالحياة والعافية .

ومن هنا يظهر معنى قوله تعالى : ثم يتوبون من قريب أي إن عامل السوء بجهالة لا يقيم عاكفاً على طريقته ملازماً لها مدى حياته من غير رجاء في عدوله إلى التقوى والعمل الصالح كما يدوم عليه المعاند اللجوج بل يرجع عن عمله من قريب فالمتراد بالقريب العهد القريب أو الزمان القريب وهو قبل ظهور آيات الآخرة وقدم الموت .

وكل معاند لجوج في عمله إذا شاهد ما يسوؤه من جزاء عمله ووبال فعله ألزمته نفسه على الندامة والتبري من فعله لكنّه بحسب الحقيقة ليس بنادم عن طبعه وهداية فطرته بل إنما هي حيلة يحتالها نفسه الشريرة للتخلص من وبال الفعل، والدليل عليه أنه إذا اتفق تخلفه من الوبال المخصوص عاد ثانياً إلى ما كان عليه من سيئات الأعمال قال تعالى : ولوردوا لعادوا لما نهوا عنه وإنهم لكاذبون « الأنعام : ٢٨ » .

والدليل على أن المراد بالتقريب في الآية هو ما قبل ظهور آية الموت قوله تعالى في الآية التالية : وليست التوبة إلى قوله : قال إنني تبت الآن .

وعلى هذا يكون قوله : ثم يتوبون من قريب كناية عن المساهلة المفضية إلى فوت الفرصة .  
 ويتبين مما مرَّ أنَّ القيدَين جميعاً أعني قوله : بجهالة وقوله : ثم يتوبون من قريب احترازان يراد بالأول منهما أن لا يعمل السوء عن عناد و استعلاء على الله ، و الثاني منهما أن لا يؤخر الإنسان التوبة إلى حضور موته كسلاً وتوانياً و مماطلة إذ التوبة هي رجوع العبد إلى الله سبحانه بالعبودية فيكون توبته تعالى أيضاً قبول هذا الرجوع ، ولا معنى للعبودية إلا مع الحياة الدنيوية التي هي ظرف الاختيار و موطن الطاعة والمعصية ، ومع طلوع آية الموت لا اختيار تتمشي معه طاعة أو معصية ؛ قال تعالى : يوم يأتي بعض آيات ربك لا ينفع نفساً إيمانها لم تكن آمنت من قبل أو كسبت في إيمانها خيراً « الأنعام : ١٥٨ » وقال تعالى : فلمّا رأوا بأسنا قالوا آمنا بالله وحده و كفرنا بما كنّا به مشركين فلم يك ينفعهم إيمانهم لمّا رأوا بأسنا سنّة الله التي قد دخلت في عباده وخسر هنالك الكافرون « المؤمن : ٨٥ » إلى غير ذلك من الآيات .

وبالجملة يعود المعنى إلى أن الله سبحانه إنما يقبل توبة المذنب العاصي إذا لم يقترب المعصية استكباراً على الله بحيث يطل منه روح الرجوع والتذلل لله ، ولم يتساهل ويتسامح في أمر التوبة تساهلاً يؤدي إلى فوت الفرصة بحضور الموت .

ويمكن أن يكون قوله : بجهالة قيداً توضيحياً ، ويكون المعنى : للذين يعملون السوء ولا يكون ذلك إلا عن جهل منهم فإنّه مخاطرة بالنفس وتعرض لعذاب أليم ، أولاً يكون ذلك إلا عن جهل منهم بكنه المعصية وما يترتب عليها من المحذور ، ولازمه كون قوله : ثم يتوبون من قريب إشارة إلى ما قبل الموت لا كناية عن المساهلة في أمر التوبة فإن من يأتي بالمعصية استكباراً ولا يخضع لسلطان الربوبية يخرج على هذا الفرض بقوله : ثم يتوبون من قريب لا بقوله : بجهالة وعلى هذا لا يمكن الكناية بقوله : ثم يتوبون اه عن التكاهل والتواني فافهم ذلك ، ولعل الوجه الأول أوفق لظاهر الآية .  
 وقد ذكر بعضهم : أن المراد بقوله : ثم يتوبون من قريب أن تحقق التوبة في زمان قريب من وقت وقوع المعصية عرفاً كزمان الفراغ من إتيان المعصية أو ما بعد عرفاً متصلاً به لا أن يمتد إلى حين حضور الموت كما ذكر .

وهو فاسد لإفساده معنى الآية التالية فإنّ الآيتين في مقام بيان ضابط كلّيّ لتوبة الله سبحانه أي لقبول توبة العبد على ما يدلّ عليه الحصر الوارد في قوله : إنّما التوبة على الله للذين اه ، و الآية الثانية تبين الموارد التي لا تقبل فيها التوبة ، ولم يذكر في الآية إلا موردان هما التوبة للمسيء المتسامح في التوبة إلى حين حضور الموت ، والتوبة للكافر بعد الموت ، ولو كان المقبول من التوبة هو ما يعدّ عرفاً قريباً متصلاً بزمان المعصية لكان للتوبة الغير المقبولة مصاديق آخر لم تذكر في الآية .

**قوله تعالى :** « فأولئك يتوب الله عليهم وكان الله عليماً حكيماً » الإتيان باسم الإشارة الموضوع للبعيد لا يخلو من إشارة إلى ترفيع قدرهم وتعظيم أمرهم كما يدلّ قوله : يعملون السوء بجهالة اه على المساهلة في إحصاء معاصيهم على خلاف ما في الآية الثانية : وليست التوبة للذين يعملون السيئات اه .

وقد اختير لختام الكلام قوله : وكان الله عليماً حكيماً دون أن يقال : وكان الله غفوراً رحيماً للدلالة على أنّ فتح باب التوبة إنّما هو لعلمه تعالى بحال العباد وما يؤدّبهم إليه ضعفهم وجهالتهم ، ولحكمته المقتضية لوضع ما يحتاج إليه إتقان النظام وإصلاح الأمور وهو تعالى لعلمه وحكمته لا يغرّه ظواهر الأحوال بل يختبر القلوب ، ولا يستزله مكر ولا خديعة فعلى التائب من العباد أن يتوب حقّ التوبة حتّى يجيبه الله حقّ الإجابة .

**قوله تعالى :** « وليست التوبة للذين يعملون السيئات » اه في عدم إعادة قوله : على الله مع كونه مقصوداً ما لا يخفى من التلويح إلى انقطاع الرحمة الخاصة والعناية الإلهية عنهم كما أنّ إيراد السيئات بلفظ الجمع يدلّ على العناية بإحصاء سيئاتهم وحفظها عليهم كما تقدّمت الإشارة إليه .

وتقييد قوله : يعملون السيئات بقوله : حتّى إذا جاء أحدهم الموت المفيد لاستمرار الفعل إمّا لأنّ المساهلة في المبادرة إلى التوبة وتسويقها في نفسه معصية مستمرّة متكرّرة ، أو لأنّه بمنزلة المداومة على الفعل ، أو لأنّ المساهلة في أمر التوبة لا تخلو غالباً عن تكرّر معاص مجانسة للمعصية الصادرة أو مشابهة لها .

وفي قوله : حتّى إذا جاء أحدهم الموت اه دون أن يقال : حتّى إذا جاءهم الموت

دلالة على الاستهانة بالأمر والاستحقاق له أي حتى يكون أمر التوبة هيئاً هذا الهوان سهلاً هذه السهولة حتى يعمل الناس ما يهونونه ويختاروا ما يشاؤون ولا يباليون وكما عارض لأحدهم عارض الموت قال : إنني تبت الآن فتندفع مخاطر الذنوب ومهلكة مخالفة الأمر الإلهي بمجرد لفظ يردده ألسنتهم أو يخطر ببالهم في آخر الأمر .

ومن هنا يظهر معنى تقييد قوله : قال إنني تبت بقوله : الآن فإنه يفيد أن حضور الموت ومشاهدة هذا القائل سلطان الآخرة هما الموجدان له أن يقول تبت سواء ذكره أو لم يذكره فالمعنى : إنني تأمب لما شاهدت الموت الحقّ والجزاء الحقّ ، وقد قال تعالى في نظيره حاكياً عن المجرمين يوم القيامة : ولوترى إذ المجرمون ناكسوا رؤسهم عند ربهم ربنا أبصرنا وسمعنا فارجعنا لعمل صالحاً إننا موقنون « السجدة : ١٢ » .

فهذه توبة لا تقبل من صاحبها لأن اليأس من الحياة الدنيا و هول المطلع هما اللذان أجبراه على أن يندم على فعله ويعزم على الرجوع إلى ربه ولات حين رجوع حيث لا حياة دنيوية ولا خيرة علمية .

قوله تعالى : « ولا الذين يموتون وهم كفار » هذا مصداق آخر لعدم قبول التوبة وهو الإنسان يتمادى في الكفر ثم يموت وهو كافر فإن الله لا يتوب عليه فإن إيمانه و هو توبته لا ينفعه يومئذ ، وقد تكرر في القرآن الكريم أن الكفر لا نجاة معه بعد الموت ، وأنهم لا يجابون وإن سألوا ؛ قال تعالى : « إلا الذين تابوا وأصلحوا وبينوا فأولئك أتوب عليهم وأنا التواب الرحيم » إن الذين كفروا وماتوا وهم كفار أولئك عليهم لعنة الله والملائكة والناس أجمعين خالدين فيها لا يخفف عنهم العذاب ولا هم ينظرون « البقرة : ١٦٢ » وقال تعالى : « إن الذين كفروا وماتوا وهم كفار فلن يقبل من أحدهم ملء الأرض ذهباً ولو افتدى به أولئك لهم عذاب أليم ومالهم من ناصرين » آل عمران : ٩١ « ونفي الناصرين نفى للشفاعة في حقهم كما تقدم في الكلام على الآية في الجزء الثاني من الكتاب .

و تقييد الجملة بقوله : وهم كفار يدل على التوبة للعاصي المؤمن إذا مات على المعصية من غير استكبار ولا تساهل فإن التوبة من العبد بمعنى رجوعه إلى عبودية

الاختيارية وإن ارتفع موضوعها بالطوبى كما تقدم لكن التوبة منه تعالى بمعنى الرجوع بالمغفرة والرحمة يمكن أن يتحقق بعد الطوبى لشفاعاة الشافعين . وهذا في نفسه من الشواهد على أن المراد بالآيتين بيان حال توبة الله سبحانه لعباده لا بيان حال توبة العبد إلى الله إلا بالتبعية .

قوله تعالى : « أولئك أعتدنا لهم عذاباً أليماً » اسم الإشارة يدل على بعدهم من ساحة القرب والتشريف ؛ والاعتداد : الإعداد أو الوعد .

### ﴿ كلام فى التوبة ﴾

التوبة بتمام معناها الوارد في القرآن من التعاليم الحقيقية المختصة بهذا الكتاب السماوي فإن التوبة بمعنى الإيمان عن كفر وشرك وإن كانت دائرة في سائر الأديان الإلهية كدين موسى وعيسى عليهما السلام لكن لامن جهة تحليل حقيقة التوبة ، وتسريتها إلى الإيمان بل باسم أن ذلك إيمان .

حتى أنه بلوح من الأصول التي بنوا عليها الديانة المسيحية المستقلة عدم نفع التوبة واستحالة أن يستفيد منها الإنسان كما يظهر مما أورده في توجيه الصلب و الفداء ، وقد تقدم نقله في الكلام على خلقة المسيح في الجزء الثالث من هذا الكتاب . هذا وقد أنجز أمر الكنيسة بعد إلى الإفراط في أمر التوبة إلى حيث كانت تباع أوراق المغفرة وتتجر بها ، و كان أولياء الدين يغفرون ذنوب العاصين فيما اعترفوا به عندهم ! لكن القرآن حلل حال الإنسان بحسب وقوع الدعوة عليه و تعلق الهداية به فوجده بالنظر إلى الكمال والكرامة والسعادة الواجبة له في حياته الأخرى عند الله سبحانه التي لاغنى له عنها في سيره الاختياري إلى ربه فقيراً كل الفقر في ذاته صفر الكف بحسب نفسه قال تعالى : يا أيها الناس أنتم الفقراء إلى الله و الله هو الغني « فاطر : ١٥ » وقال : ولا يملكون لأنفسهم ضراً ولا نفعاً ولا يملكون موتاً ولا حياةً ولا نشوراً « الفرقان : ٣ » .

فهو واقع في مهبط الشقاء ومنحط البعد ومنعزل المسكنة كما يشير إليه قوله تعالى : لقد خلقنا الإنسان في أحسن تقويم ثم رددناه أسفل سافلين « التين : ٥ » وقوله : وإن منكم إلا واردها كان على ربك حتماً مقضياً ثم ننجي الذين اتقوا ونذر الظالمين فيها جثياً « مريم : ٧٢ » وقوله : فلا يخرجنكما من الجنة فتشقى « طه ١١٧ » . وإذا كان كذلك فوروده منزلة الكرامة واستقراره في مستقر السعادة يتوقف على انصرافه عما هو فيه من مهبط الشقاء ومنحط البعد وانقلاعه عنه برجوعه إلى ربه ، وهو توبته إليه في أصل السعادة وهو الإيمان ، وفي كل سعادة فرعية وهي كل عمل صالح أعني التوبة والرجوع عن أصل الشقاء وهو الشرك بالله سبحانه ، وعن فروعات الشقاء وهي سيئات الأعمال بعد الشرك . فالتوبة بمعنى الرجوع إلى الله والانخلاع عن ألوات البعد والشقاء يتوقف عليها الاستقرار في دار الكرامة بالإيمان ، والتنعم بأقسام نعم الطاعات والقربات ، وبعبارة أخرى يتوقف القرب من الله ودار كرامته على التوبة من الشرك ومن كل معصية ؛ قال تعالى : وتوبوا إلى الله جميعاً أيها المؤمنون لعلكم تفلحون « النور : ٣١ » فالتوبة بمعنى الرجوع إلى الله تعم التوبتين جميعاً بل تعمهما وغيرهما على ما سيجيء ، إن شاء الله .

ثم إن الإنسان لما كان فقيراً في نفسه لا يملك لنفسه خيراً ولا سعادة قط إلا بربه كان محتاجاً في هذا الرجوع أيضاً إلى عناية من ربه بأمره ، وإعانة منه له في شأنه فيحتاج رجوعه إلى ربه بالعبودية والمسكنة إلى رجوع من ربه إليه بالتوفيق والإعانة ، وهو توبة الله سبحانه لعبده المتقدمة على توبة العبد إلى ربه كما قال تعالى : ثم تاب عليهم ليتوبوا « التوبة : ١١٨ » وكذلك الرجوع إلى الله سبحانه يحتاج إلى قبوله بمغفرة الذنوب وتطهيره من القذارات وألوات البعد ، وهذه هي التوبة الثانية من الله سبحانه المتأخرة عن توبة العبد إلى ربه كما قال تعالى : فأولئك يتوب الله عليهم الآية .

وإذا تأملت حتى التأمل وجدت أن التعدد في توبة الله سبحانه إنما عرضها من حيث قياسها إلى توبة العبد ، وإلا فهي توبة واحدة هي رجوع الله سبحانه إلى عبده بالرحمة ، ويكون ذلك عند توبة العبد رجوعاً إليه قبلها وبعدها ، وربما كان مع عدم

توبة من العبد كما تقدم استفادة ذلك من قوله : ولا الذين يموتون وهم كفّار ؛ وأنّ قبول الشفاعة في حقّ العبد المذنب يوم القيامة من مصاديق التوبة ومن هذا الباب قوله تعالى : « والله يريد أن يتوب عليكم ويريد الذين اتبعوا الشهوات أن تميلوا ميلاً عظيماً » .

وكذلك القرب والبعد كما كانا نسبين أمكن أن يتحقّق البعد في مقام القرب بنسبة بعض مواقفه ومراحلِهِ إلى بعض ، ويصدق حينئذ معنى التوبة على رجوع بعض المقرّ بين من عباد الله الصالحين من موقفه الذي هو فيه إلى موقف أرفع منه وأقرب إلى ربّه ، كما يشهد به ما يحكيه تعالى من توبة الأنبياء وهم معصومون بنصر كلامه كقوله تعالى : فتلقّى آدم من ربّه كلمات فتاب عليه « البقرة : ٣٧ » وقوله تعالى : وإذ يرفع إبراهيم القواعد من البيت وإسماعيل - إلى قوله - : وتب علينا إنّك أنت التوّاب الرحيم « البقرة : ١٢٨ » وقوله تعالى : حكاية من موسى عليه السلام : سبحانك تبت إليك وأنا أول المؤمنين « الأعراف : ١٤٣ » وقوله تعالى خطاباً لنبيه ﷺ : فاصبر إنّ وعد الله حقّ واستغفر لذنبك وسبّح بحمد ربك بالعشي والإبكار « المؤمن : ٥٥ » وقوله تعالى : لقد تاب الله على النبي والمهاجرين والأَنْصار الذين اتبعوه في ساعة العسرة « التوبة : ١١٧ » .

وهذه التوبة العامة من الله سبحانه هي التي يدلّ عليه إطلاق آيات كثيرة من كلامه تعالى كقوله تعالى : غافر الذنب وقابل التوب « المؤمن : ٣ » وقوله تعالى : يقبل التوبة عن عباده « الشورى : ٢٧ » إلى غير ذلك .

فتلخص ممّا مرّ أولاً أنّ نشر الرحمة من الله سبحانه على عبده لمغفرة ذنوبه ، وإزالة ظلمة المعاصي عن قلبه - سواء في ذلك الشرك ومادونه - توبة منه تعالى لعبده وأنّ رجوع العبد إلى ربّه لمغفرة ذنوبه وإزالة معاصيه - سواء في ذلك الشرك وغيره - توبة منه إلى ربّه .

ويتبيّن به أنّ من الواجب في الدعوة الحقّة أن تعني بأمر المعاصي كما تعني بأصل الشرك ؛ وتندب إلى مطلق التوبة الشامل للتوبة عن الشرك والتوبة عن المعاصي . وثانياً : أنّ التوبة من الله سبحانه لعبده أعمّ من المبتدئة واللاحقة فضل منه



كسائر النعم التي يتنعم بها خلقه من غير إلزام وإيجاب يرد عليه تعالى من غيره ، وليس معنى وجوب قبول التوبة عليه تعالى عقلاً إلا ما يدل عليه أمثال قوله تعالى : وقابل التوب « غافر : ٣ » وقوله : وتوبوا إلى الله جميعاً أيها المؤمنون « النور : ٣١ » وقوله : إن الله يحب التوابين الآية « البقرة : ٢٢٢ » وقوله : فأولئك يتوب الله عليهم « الآية من الآيات المتضمنة لتوصيفه تعالى بقبول التوبة ، والنادبة إلى التوبة ، الداعية إلى الاستغفار والابانة وغيرها المشتملة على وعد القبول بالمطابقة أو الالتزام ، والله سبحانه لا يخالف الميعاد .

ومن هنا يظهر أن الله سبحانه غير مجبور في قبول التوبة بل له الملك من غير استثناء يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد فله أن يقبل ما يقبل من التوبة على ما وعد ويرد ما يرد منها كما هو ظاهر قوله تعالى : إن الذين كفروا بعد إيمانهم ثم ازدادوا كفراً لن تقبل توبتهم « آل عمران : ٩٠ » ويمكن أن يكون من هذا الباب قوله تعالى : إن الذين آمنوا ثم كفروا ثم آمنوا ثم كفروا ثم ازدادوا كفراً لم يكن الله ليغفر لهم ولا ليهديهم سبيلاً « النساء : ١٣٧ » .

ومن عجيب ما قيل في هذا الباب قول بعضهم في قوله تعالى في قصة غرق فرعون وتوبته : حتى إذا أدركه الغرق قال آمنت أنه لا إله إلا الذي آمنت به بنوا إسرائيل وأنا من المسلمين الآن وقد عصيت قبل وكنت من المفسدين « يونس : ٩١ » .

قال ما حصله : أن الآية لا تدل على رد توبته ، وليس في القرآن أيضاً ما يدل على هلاكه الأبدى ، وإنه من المستبعد عند من يتأمل سعة رحمة الله وسبقتها غضبه أن يجوز عليه تعالى أنه يرد من التجأ إلى باب رحمته وكرامته متذليلاً مستكيناً بالخيبة واليأس ، والواحد من إذا أخذ بالخلق الإنسانية الفطرية من الكرم والجود والرحمة ليرحم أمثال هذا الإنسان النادم حقيقة على ما قدم من سوء الفعل فكيف بمن هو أرحم الراحمين وأكرم الأكرمين وغيث المستغيثين ؟ .

وهو مدفوع بقوله تعالى : « وليست التوبة للذين يعملون السيئات حتى إذا جاء أحدهم الموت قال إنني تبت الآن » الآية وقد تقدم أن الندامة حينئذ ندم كاذب يسوق إلى الإنسان إلى إظهاره مشاهدته وبال الذنب ونزول البلاء .

ولو كان كل ندم توبة وكل توبة مقبولة لدفع ذلك قوله تعالى حكاية لحال المجرمين يوم القيامة : وأسروا الندامة لما رأوا العذاب « سبأ : ٣٣ » إلى غير ذلك من الآيات الكثيرة الحاكية لندمهم على ما فعلوا وسؤالهم الرجوع إلى الدنيا ليعملوا صالحاً ، والرد عليهم بأنهم لوردوا لعادوا لما نهوا عنه وإنهم لكاذبون .

وإيتاك أن تنوهم أن الذي سلكه القرآن الكريم من تحليل التوبة على ما تقدم توضيحه تحليل ذهني لأبرة به في سوق الحقائق . وذلك أن البحث في باب السعادة والشقاء والصالح والصلاح الإنسانيين لا ينتج غير ذلك فإننا إذا اعتبرنا حال الإنسان العادي في المجتمع على ما نراه من تأثير التعليم والتربية في الإنسان وجدناه خالياً في نفسه عن الصالح والصلاح الاجتماعيين قابلاً للأمرين جميعاً ثم إذا أراد أن يتحلى بعملية الصلاح ، ويتلبس بلباس التقوى الاجتماعي لم يمكن له ذلك إلا بتوافق الأسباب على خروجه من الحال الذي هو فيه ، وذلك يحاذي التوبة الأولى من الله سبحانه في باب السعادة المعنوية ثم انتزاعه وانصراف نفسه عما هو فيه من رثا الحال وقيد التنبط والإهمال ، وهو توبة بمنزلة التوبة من العبد فيما نحن فيه . ثم زوال هيئة الفساد ووصف الرذالة المستولية على قلبه حتى يستقر فيه وصف الكمال ونور الصلاح فإن القلب لا يسع الصلاح والصلاح معاً ، وهذا يحاذي قبول التوبة والمغفرة فيما نحن فيه وكذلك يجري في مرحلة الصلاح الاجتماعي الذي يسير فيه الإنسان بفطرته جميع ما اعتبره الدين في باب التوبة من الأحكام والآثار جرياً على الفطرة التي فطر الله الناس عليها .

وثالثاً : أن التوبة كما يستفاد من مجموع ما تقدم من الآيات المنقولة وغيرها إنما هي حقيقة ذات تأثير في النفس الإنسانية من حيث إصلاحها وإعدادها للصالح الإنساني الذي فيه سعادة دنياه وآخرته وبعبارة أخرى التوبة إنما تنفع - إذا نفعت - في إزالة السيئات النفسانية التي تجر إلى الإنسان كل شقاء في حياته الأولى والأخرى وتمنعه من الاستقرار على أريكة السعادة ، وأما الأحكام الشرعية والقوانين الدينية فهي بحالها لا ترتفع عنه بتوبة كما لا ترتفع عنه بمعصية .

نعم ربّما ارتبط بعض الأحكام بها فارتفعت بالتوبة بحسب مصالح الجعل ، وهذا غير كون التوبة رافعة لحكم من الأحكام قال تعالى : واللذان يأتيانها منكم فآذوهما فإن تابا وأصلحا فأعرضوا عنهما إن الله كان تواباً رحيماً « النساء : ١٦ » وقال تعالى : إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم إلا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم فاعلموا أن الله غفور رحيم « المائدة : ٣٤ » إلى غير ذلك .

ورابعاً : أن الملاك الذي شرّعت لأجله التوبة على ماتبتين مما تقدّم هو التخلّص من هلاك الذنب وبوار المعصية لكونها وسيلة الفلاح ومقدّمة الفوز بالسعادة كما يشير إليه قوله تعالى : وتوبوا إلى الله جميعاً أيّها المؤمنون لعلكم تفلحون « النور : ٣١ » ومن فوائد ما مضافة إلى ذلك أن فيها حفظ الروح الرجاء من الانخماد والركود فإن الإنسان لا يستقيم سيره الحيوي إلا بالخوف والرجاء المتعادلين حتّى يندفع عما يضرّه وينجذب إلى ما ينفعه ، ولولا ذلك لهلك ؛ قال تعالى : قل يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم لا تقنطوا من رحمة الله إن الله يغفر الذنوب جميعاً إنّه هو الغفور الرحيم وأنبيوا إلى ربكم « الزمر : ٥٤ » ولا يزال الإنسان على ما نعرف من غريزته على نشاط من الروح الفعّالة وجدّ في العزيمة والسعي مالم تخسر صفقته في متجر الحياة ، وإذا بدا له ما يخسر عمله ويخيّب سعيه ويبطل أمنيّته استولى عليه اليأس وانسلّت به أركان عمله وربّما انصرف بوجهه عن مسيره آتسماً من النجاح خائباً من الفوز والفلاح ، والتوبة هي الدواء الوحيد الذي يعالج داءه ، ويحيى به قلبه وقد أشرف على الهلكة والردى .

ومن هنا يظهر سقوط ما ربّما يتوهّم أن في تشريع التوبة والدعوة إليها إغراء بالمعصية ، وتحريضاً على ترك الطاعة فإن الإنسان إذا يقن أن الله يقبل توبته إذا اقترف أيّ معصية من المعاصي لم يخلف ذلك في نفسه أثراً دون أن تزيد جرأته على هتك حرّمات الله والانغمار في لجاج المعاصي والذنوب فيدقّ باب كلّ معصية قاصداً أن يذنب ثمّ يتوب .

وجه سقوطه : أن التوبة إنما شرعت مضافاً إلى توقّف التحلّي بالكرامات على غفران الذنوب : للمتحفّظ على صفة الرجاء وتأثيره حسن أثره ، وأماماً ذكر من استلزامه أن يقصد الإنسان كلّ معصية بنيّة أن يعصي ثمّ يتوب فقد فاته أن التوبة بهذا النعت لا يتحقّق معها حقيقة التوبة فإنّها انقلاص عن المعصية ، والانقلاص في هذا السّذي يأتي به ، والدليل عليه أنّه كان عازماً على ذلك قبل المعصية ومع المعصية وبعد المعصية ، ولا معنى للندامة ( أعني التوبة ) قبل تحقّق الفعل بل مجموع الفعل والتوبة في أمثال هذه المعاصي مأخوذ فعلاً واحداً مقصود بقصد واحد مكرراً وخديعة يخدع بهارب العالمين ، ولا يحيق المكر السيّء ، إلاّ بأهله .

وخامساً : أن المعصية وهي الموقف السيّء من الإنسان ذوات سيّء في حياته لا يقاب منها ولا يرجع عنها إلّا مع العلم والإيقان بمساءتها ، ولا ينفك ذلك عن الندم على وقوعها أولاً ، والندم تأثر خاصّ باطني من فعل السيّء . ويتوقّف على استقرار هذا ، الرجوع ببعض الأفعال الصالحة المتنافية لتلك السيّئة الدالّة على الرجوع والتوبة ثانياً . وإلى هذا يرجع جميع ما اعتبر شرعاً من آداب التوبة كالندم والاستغفار والتلبّس بالعمل الصالح ، والانقلاص عن المعصية إلى غير ذلك ممّا وردت به الأخبار ، وتعرّض له كتب الأخلاق .

وسادساً : أن التوبة وهي الرجوع الاختياري عن السيّئة إلى الطاعة والعبوديّة إنّما تتحقّق في ظرف الاختيار وهو الحياة الدنيا الّتي هي مستوى الاختيار ، وأمّا فيما لا اختيار للعبد هناك في انتخاب كلّ من طريقي الصلاح والطلاص والسعادة والشقاوة فلا مسرح للتوبة فيه ، وقد تقدّم ما يتّضح به ذلك .

ومن هذا الباب التوبة فيما يتعلّق بحقوق الناس فإنّها إنّما تصلح ما يتعلّق بحقوق الله سبحانه ، وأمّا ما يتعلّق من السيّئة بحقوق الناس ممّا يحتاج في زواله إلى رضاهم فلا يتدارك بها البتّة لأنّ الله سبحانه أحترم للناس بحقوق جعلها لهم في أموالهم وأعراضهم ونفوسهم ، وعدّ التعديّ إلى أحدهم في شيء من ذلك ظلماً وعدواناً ، وحاشاه أن يسلبهم شيئاً ممّا جعله لهم من غير جرم صدر منهم ، فيأتي هو نفسه بما ينهي عنه ويظلمهم بذلك ، وقد قال عزّ من قائل : إن الله لا يظلم الناس شيئاً « يونس . ٤٤ » .

إِلَّا أَنَّ الْإِسْلَامَ وَهُوَ التَّوْبَةُ مِنَ الشَّرِكِ يَمْحُو كُلَّ سَيِّئَةٍ سَابِقَةٍ وَتَبِعَةٍ مَاضِيَةٍ مُتَعَلِّقَةٍ  
بِالْفُرُوعِ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ ﷻ : الْإِسْلَامُ يَجِبُ مَا قَبْلَهُ ، وَبِهِ تَفْسِيرُ الْآيَاتِ الْمَطْلُوقَةِ  
الدَّالَّةِ عَلَى غُفْرَانِ السَّيِّئَاتِ جَمِيعاً كَقَوْلِهِ تَعَالَى : قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ  
لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذَّنُوبَ جَمِيعاً إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ وَأَنِيبُوا إِلَى  
رَبِّكُمْ وَأَسْلَمُوا لَهُ « الزمر : ٥٤ » .

وَمِنْ هَذَا الْبَابِ أَيْضاً تَوْبَةٌ مِنْ سَنَةِ سَيِّئَةٍ أَوْ أَضَلَّ النَّاسُ عَنْ سَبِيلِ الْحَقِّ  
وَقَدْ وَرَدَتْ الْأَخْبَارُ أَنَّ عَلَيْهِ مِثْلَ أَوْزَارٍ مِنْ عَمَلٍ بِهَا أَوْضَلَّ عَنْ الْحَقِّ فَإِنَّ حَقِيقَةَ الرَّجُوعِ  
لَا تَحْتَقِقُ فِي أَمْثَالِ هَذِهِ الْمَوَارِدِ لِأَنَّ الْعَاصِيَ أَحْدَثَ فِيهَا حَدَثاً لَهُ آثَارٌ يَبْقَى بِبَقَائِهَا ،  
وَلَا يُمْكِنُ مِنْ إِزَالَتِهَا كَمَا فِي الْمَوَارِدِ الَّتِي لَا تَجَاوِزُ الْمَعْصِيَةَ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ رَبِّهِ عَزَّ اسْمُهُ .  
وَسَابِعاً : أَنَّ التَّوْبَةَ وَإِنْ كَانَتْ تَمْحُو مَا تَمْحُوهُ مِنَ السَّيِّئَاتِ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ  
تَعَالَى : فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ « البقرة : ٢٧٥ » ،  
عَلَى مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْبَيَانِ فِي الْجُزْءِ الثَّانِي مِنْ هَذَا الْكِتَابِ . بَلْ ظَاهِرُ قَوْلِهِ تَعَالَى : الْإِيمَانُ  
تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا فَأُولَئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا  
وَمَنْ تَابَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَإِنَّهُ يَتُوبُ إِلَى اللَّهِ مَتَابًا « الفرقان : ٧١ » وَخَاصَّةً بِمُلاحَظَةِ  
الْآيَةِ الثَّانِيَةِ أَنَّ التَّوْبَةَ بِنَفْسِهَا أَوْ بِضَمِيمَةِ الْإِيمَانِ وَالْعَمَلِ الصَّالِحِ تَوْجِبُ تَبْدِيلَ السَّيِّئَاتِ  
حَسَنَاتٍ إِلَّا أَنْ اتَّقَى السَّيِّئَةَ أَفْضَلَ مِنْ اقْتِرَافِهَا ثُمَّ إِحْمَالِهَا بِالتَّوْبَةِ فَإِنَّ اللَّهَ سَبَّحَانَهُ أَوْضَحَ  
فِي كِتَابِهِ أَنَّ الْمَعَاصِيَ كَيْفَمَا كَانَتْ إِنَّهَا تَنْتَهِي إِلَى وَسْوَاسِ شَيْطَانِيَّةٍ نَوْعِ انْتِهَاءٍ ثُمَّ عَبَّرَ عَنْ  
الْمُخْلِصِينَ الْمُعْصُومِينَ عَنْ زَلَّةِ الْمَعَاصِيَ وَعَثَرَةِ السَّيِّئَاتِ بِمَا لَا يَعَادِلُهُ كُلُّ مَدْحٍ وَرَدَّ فِي غَيْرِهِمْ  
قَالَ تَعَالَى : قَالَ رَبِّ بِمَا أَغْوَيْتَنِي لَأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ إِلَّا عَبْدَكَ  
مِنْهُمْ الْمُخْلِصِينَ قَالَ هَذَا صِرَاطُ عَلِيِّ مُسْتَقِيمٍ إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانُ الْآيَاتِ  
« الحجر : ٤٢ » وَقَالَ تَعَالَى حِكَايَةً عَنْ إِبْلِيسَ أَيْضاً فِي الْقِصَّةِ : وَلَا تَجِدُ أَكْثَرَهُمْ شَاكِرِينَ  
« الأعراف : ١٧ » .

فَهَؤُلَاءِ مِنَ النَّاسِ مُخْتَصِمُونَ بِمَقَامِ الْعِبُودِيَّةِ التَّشْرِيفِيَّةِ اخْتِصَاصاً لَا يَشَارِكُهُمْ فِيهِ  
غَيْرُهُمْ مِنَ الصَّالِحِينَ الثَّانِيينَ .

## ﴿ بحث روائى ﴾

في الفقيه قال رسول الله ﷺ في آخر خطبة خطبها : من تاب قبل موته بسنة تاب الله عليه . ثم قال : إن السنة لكثيرة ومن تاب قبل موته بشهر تاب الله عليه . ثم قال : وإن الشهر لكثيرة ومن تاب قبل موته بيوم تاب الله عليه . ثم قال : وإن اليوم لكثيرة ومن تاب قبل موته بساعة تاب الله عليه . ثم قال : وإن الساعة لكثيرة من تاب وقد بلغت نفسه هذه - وأهوى ييده إلى حلقه - تاب الله عليه .

وسئل الصادق عليه السلام عن قول الله عز وجل : « وليست التوبة للذين يعملون السيئات حتى إذا حضر أحدهم الموت قال إني تبت الآن » قال : ذلك إذا عاين أمر الآخرة .  
أقول : الرواية الأولى رواها في الكافي مسنداً عن الصادق عليه السلام ، وهي مروية من طرق أهل السنة وفي معناها روايات أخر .

والرواية الثانية تفسر الآية وتفسر الروايات الواردة في عدم قبول التوبة عند حضور الموت بأن المراد من حضور الموت العلم به ومشاهدة آيات الآخرة ولا توبة عندهم ، وأما الجاهل بالأمور فلا مانع من قبول توبته ، ونظيره بعض ما يأتي من الروايات .  
وفي تفسير العياشي عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال : إذا بلغت النفس هذه - وأهوى ييده إلى حنجرته - لم يكن للعالم توبة ، وكانت للمجاهل توبة .

وفي الدر المنثور أخرج أحمد والبخاري في التاريخ والحاكم وابن مردويه عن أبي ذر : أن رسول الله ﷺ قال : إن الله يقبل توبة عبده أو يغفر لعبده ما لم يقع الحجاب . قيل : وما وقوع الحجاب ؟ قال : تخرج النفس وهي مشركة .

وفيه أخرج ابن جرير عن الحسن قال : بلغني أن رسول الله ﷺ قال : إن إبليس لما رأى آدم أجوف قال : وعزتك لا أخرج من جوفه مادام فيه الروح فقال الله تبارك وتعالى : وعزتي لا أحول بينه وبين التوبة مادام الروح فيه .

وفي الكافي عن علي الأحمسي عن أبي جعفر عليه السلام قال : والله ما ينجو من

الذنوب إلّا من أقرّ بها . قال : وقال أبو جعفر عليه السلام : كفى بالندم توبة .

وفيه بطريقتين عن ابن وهب قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : إذا تاب العبد توبة نصوحاً أحبّه الله تعالى فستر عليه فقلت : وكيف يستر عليه ؟ قال : ينسي ملكه ما كان يكتبان عليه ثمّ يوحى الله إلى جوارحه وإلى بقاع الأرض : أن اكنمى عليه ذنوبه فيلقى الله حين يلقاه وليس شيء يشهد عليه بشيء من الذنوب .

وفيه عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليهما السلام قال : يا محمد بن مسلم ذنوب المؤمن إذا تاب عنها مغفورة له فليعمل المؤمن لما يستأنف بعد التوبة والمغفرة أما والله إنّها ليست إلّا لأهل الإيمان . قلت : فإن عاد بعد التوبة والاستغفار في الذنوب وعاد في التوبة ؟ فقال : يا محمد بن مسلم أترى العبد المؤمن يندم على ذنبه فيستغفر الله منه ويتوب ثمّ لا يقبل الله توبته ؟ قلت : فإن فعل ذلك مراراً يذنب ثمّ يتوب ويستغفر ؟ فقال : كلما عاد المؤمن بالاستغفار والتوبة عاد الله تعالى عليه بالمغفرة ، وإنّ الله غفور رحيم يقبل التوبة ، ويعفو عن السيئات فأياك أن تقط المؤمنين من رحمة الله .

وفي تفسير العياشي عن أبي عمرو الزبيري عن أبي عبد الله عليه السلام في قوله تعالى : وإنسي لغفارك من تاب وآمن وعمل صالحاً ثمّ اهتدى قال : لهذه الآية تفسير يدلّ على ذلك التفسير أن الله لا يقبل من عبد عملاً إلّا لمن لقيه بالوفاء منه بذلك التفسير ، وما اشترط فيه على المؤمنين وقال : إنّما التوبة على الله للذين يعملون السوء بجهالة يعني كلّ ذنب عمله العبد وإن كان به عالماً فهو جاهل حين خاطر بنفسه في معصية ربّه ، وقد قال في ذلك يحكي قول يوسف لإخوته « هل علمتم ما فعلتم بيوسف وأخيه إذ أنتم جاهلون » فنسبهم إلى الجهل لمخاطرتهم بأنفسهم في معصية الله .

أقول : والرواية لا تخلو عن اضطراب في المتن والظاهر أن المراد بالصدر أن

العمل إنّما يقبل إذا وفى به العبد ولم ينقضه فالتوبة إنّما تقبل إذا كانت زاجرة ناهية عن الذنب ولو حيناً . وقوله : وقال : إنّما التوبة الخ كلام مستأنف أراد به بيان أن قوله : « بجهالة » قيد توضيحي ، وأنّ في مطلق المعصية جهالة على أحد التفسيرين السابقين في ما تقدّم ، وقد روى هذا الذيل في المجمع أيضاً عنه عليه السلام .



يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرِهًا وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ لِتَذْهَبُوا بِبَعْضِ مَا آتَيْتُمُوهُنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيِّنَةٍ وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا (١٩) وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَكَانَ زَوْجٍ وَآتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنْطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا اتَّخَذُوهُنَّ بُهْتَانًا وَإِنَّمَا مُبِينًا (٢٠) وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ وَأَخَذْنَ مِنْكُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا (٢١) وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَمَقْتًا وَسَاءَ سَبِيلًا (٢٢) .

### ﴿ بيان ﴾

رجوع إلى أمر النساء بذكر بعض آخر مما يتعلق بهن والآيات مع ذلك مشتملة على قوله : وعاشروهن بالمعروف فإن كرهتموهن فعسى أن تكرهوا شيئاً ويجعل الله فيه خيراً كثيراً فإنه أصل قرآني لحياة المرأة الاجتماعية .

قوله تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ » إلى قوله : « كَرِهًا » كان أهل الجاهلية - على مافي التاريخ والرواية - يعدّون نساء الموتى من التركة - إذا لم تكن المرأة أمّاً للوارث - فيرثونها مع التركة فكان أحد الوراث يلقى ثوباً على زوجة الميت ويرثها فإن شاء تزوج بها من غير مهر بل بالوراثه وإن كره نكاحها حبسها عنده فإن شاء زوجها من غيره فانتفع بمهرها ، وإن شاء عضلها ومنعها النكاح وحبسها حتى تموت فيرثها إن كان لها مال .

والآية وإن كان ظاهرها أنها تنهى عن سنّة دائمة بينهم ، وهي التي ذكرناها من إرث النساء فتكون مسوقة للردع عن هذه السنّة السيئة على ما ذكره بعض المفسرين إلا أن قوله في ذيل الجملة : « كَرِهًا » لا يلائم ذلك سواء أخذ قيداً توضيحياً أو احترازياً .



فإنه لو كان قيداً توضيحياً أفاد أن هذه الورثة تقع دائماً على كره من النساء وليس كذلك ، وهو ظاهر ، ولو كان قيداً احترازياً أفاد أن النهي إنما هو إذا كانت الورثة على كره من النساء دون ما إذا كان على رضى منهن ، وليس كذلك .

نعم الكره أمر متحقق في العضل عن الازدواج طمعاً في ميراثهن دائماً أو غالباً بعد القبض عليهن بالإرث فالظاهر أن الآية في مقام الردع عن هذا الإرث على كره وأما نكاحهن بالإرث فاطمئرض للنهي عنه قوله تعالى فيما سيأتي : ولا تنكحوا ما نكح آبؤكم من النساء الآية وأما تزويجهن من الغير والذهاب بمهرهن فينهي عنه مثل قوله تعالى : وللنساء نصيب مما اكتسبن « النساء : ٣٢ » وبذل على الجميع قوله تعالى : فلا جناح عليكم فيما فعلن في أنفسهن بالمعروف « البقرة : ٢٣٤ » .

و أما قوله بعد : ولا تعضلوهن لتذهبوا الخ فهو غير هذا العضل عن الازدواج للذهاب بالمال إرثاً لما في تذييله بقوله : لتذهبوا ببعض ما آتيتموهن اه من الدلالة على أن المراد به الذهاب ببعض المهر الذي آتاه الزوج العاضل دون المال الذي امتلكته من غير طريق هذا المهر . وبالعجالة الآية تنهى عن وراثة أموال النساء كرهاً منهن دون وراثة أنفسهن بإضافة الإرث إلى النساء إنما هي بتقدير الأموال أو يكون مجازاً عقلياً .

قوله تعالى : « ولا تعضلوهن لتذهبوا » إلى قوله : « مبينة » إنما معطوف على قوله : ترنوا اه والتقدير : ولا أن تعضلوهن اه وإما نهى معطوف على قوله : لا يحل لكم اه لكونه في معنى النهي . والعضل هو المنع والتضييق والتشديد . والفاحشة الطريقة الشنيعة كثر استعمالها في الزنا . والمبينة المبينة ، وقد نقل عن سيبويه : أن أبان واستبان وبيّن وتبيّن بمعنى واحد ، تعدى ولا تعدى يقال : أبان الشيء واستبان وبيّن وتبيّن ويقال : أبنت الشيء واستبنته وبينته وتبينته .

والآية تنهى عن التضييق عليهن بشيء من وجوه التضييق ليضطرن إلى بذل شيء من الصداق لفك عقدة النكاح والتخلص من ضيق العيشة فالتضييق بهذا القصد محرّم على الزوج إلا أن يأتي الزوجة بفاحشة مبينة فله حينئذ أن يعضلها ويضيّق

عليها لتفارقة بالبذل ، والآية لاتنافي الآية الأخرى في باب البذل : ولا يحلّ لكم أن تأخذوا ممّا آتيتموهنّ شيئاً إلّا أن يخافا ألا يقيما حدود الله فإن خفتم ألا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما افتدت به «البقرة : ٢٢٩» ، وإنما هو التخصيص . تخصّص هذه الآية آية البقرة بصورة إتيان الفاحشة ، وأمّا البذل الذي في آية البقرة فإنّما هو واقع على تراض منهما فلا تخصّص بها هذه الآية .

قوله تعالى : « وعاشروهنّ بالمعروف » إلى آخر الآية المعروف هو الأمر الذي يعرفه الناس في مجتمعهم من غير أن ينكروه ويجهلوه ، وحيث قيّد به الأمر بالمعاشرة كان المعنى الأمر بمعاشرتهنّ المعاشرة المعروفة بين هؤلاء المأمورين .  
و المعاشرة التي يعرفها الرجال و يتعارفونه بينهم أنّ الواحد منهم جزء مقوم للمجتمع يساوي سائر الأجزاء في تكوينه المجتمع الإنساني لغرض التعاون والتعاقد العموميّ النوعيّ فيتوجّه على كلّ منهم من التكليف أن يسعى بما في وسعه من السعي فيما يحتاج إليه المجتمع فيقتني ما ينتفع به فيعطي ما يستغني عنه ويأخذ ما يحتاج إليه فلو عومل مع واحد من أجزاء المجتمع غير هذه المعاملة ، وليس إلّا أن يضطهد با بطل استقلاله في الجزئية فيؤخذ تابعاً ينتفع به ولا ينتفع هو بشيء يحاذيه ، وهذا هو الاستثناء .

وقد بيّن الله تعالى في كتابه أنّ الناس جميعاً - رجالاً و نساءً - فروع أصل واحد إنسانيّ ، وأجزاء و أبعاد لطبيعة واحدة بشرية ، والمجتمع في تكوينه محتاج إلى هؤلاء كما هو محتاج إلى أولئك على حدّ سواء كما قال تعالى : بعضكم من بعض « النساء : ٢٥ »

ولا ينافي ذلك اختصاص كلّ من الطائفتين بخصلة تختصّ به كاختصاص الرجال بالشدة والقوّة نوعاً ، واختصاص النساء بالرقّة والعاطفة طبعاً فإنّ الطبيعة الإنسانية في حياتها التكوينية و الاجتماعية جميعاً تحتاج إلى بروز الشدة و ظهور القوّة كما تحتاج إلى سريان المودّة والرحمة ، و الخصلتان جميعاً مظهر الجذب و الدفع العامّين في المجتمع الإنسانيّ .

فالطائفتان متعادلتان وزناً وأثراً كما أن أفراد طائفة الرجال متساوية في الوزن والتأثير في هذه البنية المكوّنة مع اختلافهم في شؤونهم الطبيعية والاجتماعية من قوّة وضعف، وعلم وجهل، وكماسة وبلادة، وصغرو كبير، و رئاسة و مرؤوسية، و مخدومية وخادمية، وشرف وخساسة وغير ذلك .

فهذا هو الحكم الذي ينبعث من ذوق المجتمع المتوسط الجاري على سنة الفطرة من غير انحراف، وقد قوّم الإسلام أود الاجتماع الإنسانيّ وأقام عوجه فلامناس من أن يجري فيه حكم التسوية في المعاشرة وهو الذي نعبر عنه بالحرية الاجتماعية، وحرية النساء كالرجال، وحقيقتها أن الإنسان بما هو إنسان ذو فكر وإرادة له أن يختار ما ينفعه على ما يضرّه مستقلاً في اختياره، ثم إذا ورد المجتمع كان له أن يختار ما يختار - مالم يزاحم سعادة المجتمع الإنسانيّ - مستقلاً في ذلك من غير أن يمنع عنه أو يتبع غيره من غير اختيار .

وهذا كما عرفت لا ينافي اختصاص بعض الطبقات أو بعض الأفراد من طبقة واحدة بمزايا أو محروميته عن مزايا كاختصاص الرجال في الإسلام بالقضاء والحكومة والجهاد وجوب نفقتهم على الرجال وغير ذلك، وكجرمان الصبيان غير البالغين عن نفوذ الإقرار والمعاملات وعدم توجّه التكليف إليهم ونحو ذلك فجميع ذلك خصوصيات أحكام تعرض الطبقات وأشخاص المجتمع من حيث اختلاف أوزانهم في المجتمع بعد اشتراكهم جميعاً في أصل الوزن الإنسانيّ الاجتماعيّ الذي ملاكه أن الجميع إنسان ذو فكر وإرادة .

ولا تختص هذه الاختصاصات بشريعة الإسلام المقدّسة بل توجد في جميع القوانين المدنية بل في جميع السنن الإنسانية حتّى الهمجية قليلاً أو كثيراً على اختلافها . والكلمة الجامعة لجميع هذه المعاني هي قوله تعالى : وعاشروهن بالمعروف على ما تبين .

وأمّا قوله تعالى : « فإن كرهتموهن فعسى أن تكرهوا شيئاً ويجعل الله فيه خيراً كثيراً » فهو من قبيل إظهار الأمر المعلوم في صورة المشكوك المحتمل اتقاءً من

تَقِظْ غَرِيْزَةَ التَّعَصُّبِ فِي الْمَخَاطَبِ نَظِيرَ قَوْلِهِ تَعَالَى : قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ قُلْ اللَّهُ وَإِنَّا أَوْيَاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ قُلْ لَا تَسْأَلُونَ عَمَّا أُجْرِمْنَا وَلَا نَسْأَلُ عَمَّا تَعْمَلُونَ « سبأ : ٢٥ » .

فقد كان المجتمع الإنساني يومئذ ( عصر نزول القرآن ) لا يوقف النساء في موقفها الإنساني الواقعي ، ويكره ورودها في المجتمع ورود البعض الملقوم بل المجتمعات القائمة على ساقها يومئذ بين ما بعد هن طفيليات خارجة لاحقة ينتفع بوجودها ، وما بعد هن إنساناً ناقصاً في الإنسانية كالصبيان والمجانين إلا أنهم لا يبلغن الإنسانية أبداً فيجب أن يعشن تحت الانبعاث والاستيلاء دائماً ، ولعل قوله تعالى : فإن كرهتموهن اه حيث نسب الكراهة إلى أنفسهن دون نكاحهن إشارة إلى ذلك .

**قوله تعالى :** « وإن أردتم استبدال زوج مكان زوج » إلى آخر الآية الاستبدال استفعال بمعنى طلب البديل ، وكأنه بمعنى إقامة زوج مقام زوج أو هو من قبيل التضمين بمعنى إقامة امرأة مقام أخرى بالاستبدال ، ولذلك جمع بين قوله . أردتم وبين قوله : استبدال اه مع كون الاستبدال مشتملاً على معنى الإرادة والطلب ، وعلى هذا فالمعنى : وإن أردتم أن تقيموا زوجاً مقام أخرى بالاستبدال .

والبهتان ما بهت الإنسان أي جعله متحيراً ، ويغلب استعماله في الكذب من القول وهو في الأصل مصدر ، وقد استعمل في الآية في الفعل الذي هو الأخذ من المهر ، وهو في الآية حال من الأخذ وكذا قوله : إنما اه ، والاستفهام إنكاري . والمعنى : إن أردتم أن تطلقوا بعض أزواجكم وتزوجوا بأخرى مكانها فلا تأخذوا من الصداق الذي آتيتموها شيئاً وإن كان ما آتيتموها مالا كثيراً ، وما تأخذونه قليلاً جداً .

**قوله تعالى :** « وكيف تأخذونه وقد أفضى بعضكم إلى بعض » إلى آخر الآية الاستفهام للتعجب ، والإفضاء هو الاتصال باللماسة ، وأصله الفضاء بمعنى السعة . ولما كان هذا الأخذ إنما هو بالبغي والظلم ، ومورده مورد الاتصال والاتحاد أوجب ذلك صحة التعجب حيث إن الزوجين يصيران بسبب ما أوجبه الزدواج من

الإفشاء والاقتراب كشخص واحد ، ومن العجيب أن يظلم شخص واحد نفسه ويؤذيه  
أويؤذي بعض أجزائه بعضاً .

وأما قوله : « وأخذن منكم ميثاقاً غليظاً » فالظاهر أن المراد بالميثاق الغليظ  
هو العلقه التي أبرمها الرجل بالعقد ونحوه ، ومن لوازمها الصداق الذي يسمى عند  
النكاح وتستحقه المرأة من الرجل .

وربما قيل : إن المراد بالميثاق الغليظ العهد المأخوذ من الرجل للمرأة من إمساك  
بمعروف أو تسريح بإحسان على ما ذكره الله تعالى ؛ وربما قيل : إن المراد به حكم  
الحليلة المجمعول شرعاً في النكاح . ولا يخفى بعد الوجهين جميعاً بالنسبة إلى لفظ الآية .

### ﴿ بحث روائي ﴾

في تفسير العياشي عن هاشم بن عبدالله عن السري البجلي قال : سألته عن قوله :  
ولا تعضلوهن لتذهبوا ببعض ما آتيتهموهن قال : فحكي كلاماً ثم قال : كما يقول النبطية  
إذا طرح عليها الثوب عضلها فلا تستطيع تزويج غيره ، وكان هذا في الجاهلية .

وفي تفسير القمي في رواية أبي الجارود عن أبي جعفر عليه السلام في قوله تعالى : يا أيها  
الذين آمنوا لا يحل لكم أن ترثوا النساء كرهاً فإنه كان في الجاهلية في أول ما أسلموا  
من قبائل العرب إذا مات حميم الرجل وله امرأة ألقى الرجل ثوبه عليها فورث نكاحها  
بصداق حميمه الذي كان أصدقها يرث نكاحها كما يرث ماله ؛ فلما مات أبوقيس بن  
الأسات ألقى محصن بن أبي قيس ثوبه على امرأة أبيه ، وهي كبيشة بنت معمر بن معبد  
فورث نكاحها ، ثم تركها لا يدخل بها ولا ينفق عليها ، فأنت رسول الله ﷺ فقالت :  
يا رسول الله مات أبوقيس بن الأسات فورث محصن ابنه نكاحي فلا يدخل علي ، ولا ينفق  
علي ، ولا يخلني سبيلي فألحق بأهلي فقال رسول الله ﷺ : ارجعي إلى بيتك فإن  
يحدث الله في شأنك شيئاً أعلمتك فنزل : ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء إلا

ما قد سلف إنه كان فاحشة ومقتاً وساء سبيلاً؛ فلحققت بأهلها، وكانت نساء في المدينة قد ورت نكاحهن كما ورت نكاح كبيشة غير أنه ورنهن من الأبناء فأنزل الله: يا أيها الذين آمنوا لا يحل لكم أن ترثوا النساء كرهاً.

**أقول:** آخر الرواية لا يخلو عن اضطراب في المعنى وقد وردت هذه القصة ونزول الآيات فيها في عدة من روايات أهل السنة أيضاً، غير أن الروايات أو معظمها تذكر نزول قوله تعالى: يا أيها الذين آمنوا لا يحل لكم أن ترثوا الآية في القصة، وقد عرفت في البيان السابق عدم مساعدة السياق على ذلك.

ومع ذلك فتحقق القصة وارتباط الآيات بوجه بها وبالعادة الجارية فيما بينهم عند النزول في الجملة لا ريب فيه، فالمعول في ذلك ما قد مناه في البيان السابق. وفي المجمع في قوله تعالى: إلا أن يأتين بفاحشة مبينة الآية قال: الأولى حل الآية على كل معصية. قال: وهو المروي عن أبي جعفر عليه السلام.

وفي تفسير البرهان عن الشيباني: الفاحشة يعنى الزنا، وذلك إذا طلع الرجل منها على فاحشة فله أخذ الفدية وهو المروي عن أبي جعفر عليه السلام.

وفي الدر المنثور أخرج ابن جرير عن جابر أن رسول الله ﷺ قال: اتقوا الله في النساء فإنكم أخذتموهن بأمانة الله، واستحللتم فروجهن بكلمة الله، وإن لكم عليهن أن لا يوطئن فرشكم أحد أكرهونه، فإن فعلن ذلك فاضربوهن ضرباً غير مبرح، ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف.

وفيه أخرج ابن جرير عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: يا أيها الناس إن النساء عندكم عوان أخذتموهن بأمانة الله، واستحللتم فروجهن بكلمة الله، ولكم عليهن حق، ومن حقكم عليهن أن لا يوطئن فرشكم أحد، ولا يعصينكم في معروف، وإذا فعلن ذلك فلهن رزقهن وكسوتهن بالمعروف.

**أقول:** وقد تقدم ما يتيقن به معنى هذه الروايات.

وفي الكافي وتفسير العياشي عن أبي جعفر عليه السلام في قوله تعالى: وأخذن منكم ميثاقاً غليظاً قال: الميثاق الكلمة التي عقد بها النكاح الرواية.

وفي المجمع قال : الميثاق الغليظ هو العقد المأخوذ على الزوج حالة العقد من إمساك بمعروف أو تسريح بإحسان قال : وهو المروى عن أبي جعفر عليه السلام .

اقول : وهذا المعنى منقول عن عدة من مفسري السلف كابن عباس وقتادة وأبي مليكة ، والآية لانتباهه بالنظر إلى أن ذلك حكم يصدق عليه أنه ميثاق مأخوذ على الرجال للنساء ؛ وإن كان الأظهر أن يكون المراد هو العقد المجرى حين الازدواج .

وفي الدر المنثور أخرج الزبير بن بكار في الموفقيات عن عبد الله بن مصعب قال : قال عمر : لا تزيدوا في مهور النساء على أربعين أوقية ؛ فمن زاد أقيمت الزيادة في بيت المال ، فقالت امرأة : ماذا لك قال : ولم ؟ قالت : لأن الله يقول : وآتيتم إحداهن قنطاراً الآية فقال عمر : امرأة أصابت ورجل أخطأ .

اقول : ورواه أيضاً عن عبد الرزاق وابن المنذر عن عبد الرحمن السلمي ، وأيضاً عن سعيد بن منصور وأبي يعلى بسند جيد عن مسروق ، وفيه أربع مائة درهم مكان أربعين أوقية ؛ وأيضاً عن سعيد بن منصور وعبد بن حميد عن بكر بن عبد الله المزني ، والروايات متقاربة المعنى .

وفيه أخرج ابن جرير عن عكرمة في قوله : ولا تنكحوا ما نكح آبؤكم من النساء قال : نزلت في أبي قيس بن الأسلت خلف على أم عبيد بنت ضمرة كانت تحت الأسلت أبيه ، وفي الأسود بن خلف وكان خلف على بنت أبي طلحة بن عبد العزيز بن عثمان بن عبد الدار وكانت عند أبيه خلف ، وفي فاختة ابنة الأسود بن المطالب بن أسد كانت عند أمية بن خلف فخلف عليها صفوان بن أمية ، وفي منظور بن رباب وكان خلف على مليكة ابنة خارجه وكانت عند أبيه رباب بن سيار .

وفيه أخرج ابن سعد عن محمد بن كعب القرظي قال : كان الرجل إذا توفي عن امرأة كان ابنه أحق بها أن ينكحها إن شاء إن لم يكن أمه أو ينكحها من شاء فلمّا مات أبو قيس بن الأسلت قام ابنه محصن فورث نكاح امرأته ولم ينفق عليها ولم يورثها من المال شيئاً فأنت النبي ﷺ فذكرت ذلك له ، فقال : ارجعي لعل الله ينزل فيك

شيئاً فنزلت : ولاتنكحوا مانكح آبائكم من النساء الآية ونزلت : لا يحلّ لكم أن  
تزنوا النساء كرهاً .

اقول : وقد تقدّم ما يدلّ على ذلك من روايات الشيعة .

وفيه أخرج ابن جرير وابن المنذر عن ابن عباس قال : كان أهل الجاهلية يحرمون  
ما حرم الله إلا المرأة الأب والجمع بين الأختين فأنزل الله : ولاتنكحوا مانكح آبائكم  
من النساء وأن تجمعوا بين الأختين .  
اقول : وفي معناه أخبار أخر .







حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبنَاتُ  
 الْأَخِ وَبنَاتُ الْأُخْتِ وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُم مِّنَ الرَّضَاعَةِ وَأُمَّهَاتُ  
 نِسَائِكُمْ وَرَبَائِبُكُمُ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ مِّنْ نِّسَائِكُمُ اللَّاتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَإِنْ لَّمْ  
 تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ وَأَنْ  
 تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا (٢٣) وَالْمُحْصَنَاتُ  
 مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ أَنْ  
 تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ  
 فَرِيضَةً وَلِأَجْنَحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرْضَيْتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيضَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا  
 (٢٤) وَمَنْ لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مَا مَلَكَتْ  
 أَيْمَانُكُمْ مِنْ فَتَيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِكُمْ بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ فَانكِحُوهُنَّ  
 بِأَذْنِ أَهْلِهِنَّ وَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ مُحْصَنَاتٍ غَيْرَ مُسَافِحَاتٍ وَلَا مُتَخَدَّاتٍ  
 أَخْدَانٍ فَإِذَا أَحْصَيْتُمْ أَنْ تَبْتَغُوا فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَلْيُفْرِضْنَ نِصْفَ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ  
 ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ الْعَنَتَ مِنْكُمْ وَأَنْ تَصْبِرُوا خَيْرٌ لَّكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ (٢٥) يُرِيدُ  
 اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنْنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ  
 (٢٦) وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدَ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ أَنْ تَمِيلُوا مِيلًا  
 عَظِيمًا (٢٧) يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا (٢٨) .

### ﴿ بيان ﴾

آيات محكمة تعدّ محرّمات النكاح وما أحلّ من نكاح النساء ، والآية السابقة  
 عليها المبيّنة لحرمة نكاح ما نكح الآباء وإن كانت بحسب المضمون من جملةتها إلا أن  
 ظاهر سياقها لما كان من تتمّة السياق السابق أوردناها في جملة الآيات السابقة مع كونها  
 بحسب المعنى ملحقة بها .

وبالجملة جملة الآيات متضمنة لبيان كل محرّم نكاحي من غير تخصيص أو تقييد ، وهو الظاهر من قوله تعالى بعد تعداد المحرّمات : وأحلّ لكم ما وراء ذلكم الآية ، ولذلك لم يختلف أهل العلم في الاستدلال بالآية على حرمة بنت الابن والبنت وأُمّ الأب أو الأُمّ وكذا على حرمة زوجة الجدّ بقوله تعالى : ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم الآية ، وبه يستفاد نظر القرآن في تشخيص الأبناء والبنيات بحسب التشريع على ما سيحيي ، إن شاء الله .

**قوله تعالى :** « حرّمت عليكم أمهاتكم وبناتكم وأخواتكم وعمّاتكم وخالاتكم وبنات الأخ وبنات الأخت » هؤلاء هنّ المحرّمات بحسب النسب وهي سبعة أصناف ، والأُمّ من اتّصل إليها نسب الإنسان بالولادة كمن ولدته من غير واسطة أو بواسطة كوالدة الأب أو الأُمّ فصاعدة ، والبنت من اتّصل نسبها بالإِنسان بسبب ولادتها منه كالملودة من صلبه بلا واسطة ، وكبنت الابن والبنت فإزالة . والأخت من اتّصل نسبها بالإِنسان من جهة ولادتهما معاً من الأب أو الأُمّ أو منهما جميعاً بلا واسطة ، والعمّة أخت الأب وكذا أخت الجدّ من جهة الأب أو الأُمّ ، والخالة أخت الأُمّ وكذا أخت الجدّة من جهة الأب أو الأُمّ .

والمراد بتحريم الأمّهات وما يتلوها من الأصناف حرمة نكاحهنّ على ما يفيد الإِطلاق من مناسبة الحكم والموضوع كما في قوله تعالى : حرّمت عليكم الميئة والدم « المائدة : ٣ » أي أكليهما : وقوله تعالى : فإنّها محرّمة عليهم « المائدة : ٢٦ » أي سكنى الأرض ، وهذا مجاز عقليّ شائع ؛ هذا .

ولكنّه لا يلائم ما سيأتي من قوله تعالى : « إلّا ما ملكت أيمانكم » فإنّه استثناء من الوطء دون علقه النكاح على ما سيحيي ، وكذا قوله تعالى : أن تبغوا بأموالكم محصنين غير مسافحين على ما سيحيي ، فالحقّ أنّ المقدّر هو ما يفيد معنى الوطء دون علقه النكاح ، وإنّما لم يصرّح تأدّباً وصوناً للسان على ما هو دأب كلامه تعالى .

واختصاص الخطاب بالرجال دون أن يقال : حرّم عليهنّ أبناهنّ إلخ أو يقال مثلاً : لانكاح بين المرأة وولدها إلخ لما أنّ الطلب والخطبة بحسب الطبع إنّما يقع من جانب الرجال فحسب .

وتوجيه الخطاب إلى الجمع مع تعليق الحرمة بالجمع كالأُمّهات والبنات  
إلخ تفيد الاستغراق في التوزيع أي حرّمت على كلّ رجل منكم أُمّه وبنته إذ لا معنى  
لتحريم المجموع على المجموع ، ولالتحريم كلّ أُمّ وبنّت لكلّ رجل مثلاً على كلّ رجل  
لأوله إلى تحريم أصل النكاح فمآل الآية إلى أن كلّ رجل يحرم عليه نكاح أُمّه وبنته  
وأخته إلخ .

قوله تعالى : « وأُمّهاتكم اللّاتي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة » شروع  
في بيان المحرّمات بالسبب ، وهي سبع ستّ منها ما في هذه الآية ، وسابقتها ما يتضمّنه  
قوله : ولا تنكحوا ما نكح آبائكم من النساء الآية .

و الآية بسياقها تدلّ على جعل الأُمومة والبنوة بين المرأة ومن أرضعته وكذا  
الأخوة بين الرجل وأخته من الرضاعة حيث أرسل الكلام فيها إرسال المسكّن فالرضاعة  
تكوّن الروابط النسبية بحسب التشريع ، وهذا ممّا يختصّ بالشرعة الإسلامية على  
ما سيبيح ، الإشارة إليه .

وقد صحّ عن النبيّ ﷺ فيما رواه الفريقان أنّه قال : إنّ الله حرّم من الرضاعة  
ما حرّم من النسب ولازمه أن تنتشر الحرمة بالرضاع فيما يعاذهي محرّمات النسب من  
الأصناف ، وهي الأُمّ والبنّت والأخت والعمة والخالة و بنت الأخ و بنت الأخت ،  
سبعة أصناف .

وأما ما به يتحقّق الرضاع و ماله في نشره الحرمة من الشرائط من حيث الكمّ  
والكيف والمدّة وما يلحق بها من الأحكام فهو ممّا يتبيّن في الفقه ، والبحث فيه خارج  
عن وضع هذا الكتاب . وأما قوله : وأخواتكم من الرضاعة فالمراد به الأخوات المملّقة  
بالرجل من جهة إرضاع أُمّه إياها بلبن أبيه وهكذا .

قوله تعالى : « وأُمّهات نسائكم » سواء كانت النساء أي الأزواج مدخولاً  
بها أو غير مدخول بها فإنّ النساء إذا أُضيفت إلى الرجال دلّت على مطلق الأزواج ، و  
الدليل على ذلك التقييد الّذي في قوله تعالى : من نسائكم اللّاتي دخلتم بهنّ فإنّ  
لم تكونوا دخلتم بهنّ الآية .

**قوله تعالى :** « وربائبكم اللاتي في حجوركم » إلى قوله : « فلاجناح عليكم » الربائب جمع الربوبة وهي بنت زوجة الرجل من غيره لأن تدبير أمر من مع المرأة من الولد إلى زوجها فهو الذي يرثها ويرثها في العادة الغالبة وإن لم يكن كذلك دائماً . وكذلك كون الربيبة في حجر الزوج أمر مبني على الغالب وإن لم يجر الأمر عليه دائماً ، ولذلك قيل : إن قوله : اللاتي في حجوركم قيد مبني على الغالب فالربيبة محرمة سواء كانت في حجر زوج أمها أو لم يكن ، فالقيد توضيحي لا احترازي .  
و من الممكن أن يقال : إن قوله : اللاتي في حجوركم إه إشارة إلى ما استفاد من حكمة تشريع الحرمة في محرمات النسب والسبب على ماسيجي ، البحث عنه ، وهو الاختلاط الواقع المستقر بين الرجل وبين هؤلاء الأصناف من النساء والمصاحبة الغالبة بين هؤلاء في المنازل والبيوت فلولا حكم الحرمة المؤبدة لم يمكن الاحتراز من وقوع الفحشاء بمجرّد تحریم الزنا (على ماسيجي، بيانه) .

فيكون قوله : « اللاتي في حجوركم » مشيراً إلى أن الربائب لكونهن غالباً في حجوركم وفي صحابتكم تشارك سائر الأصناف في الاشتمال على ملاك التحريم وحكمته . وكيفما كان ليس قوله : اللاتي في حجوركم قيداً احترازياً يتقيد به التحريم حتى تحل الربيبة لربها إذا لم تكن في حجره كالبنات الكبيرة يتزوج الرجل بأمتها ، والدليل على ذلك المفهوم المصرح به في قوله تعالى : « فإن لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم » حيث ذكر فيه ارتفاع قيد الدخول لكون الدخول دخيلاً في التحريم ، ولو كان الكون في الحجور مثله لكان من اللازم ذكره ، وهو ظاهر .  
و قوله : فلاجناح عليكم أي في أن تنكحوهن حذف إشاراً للاختصار لدلالة السياق عليه .

**قوله تعالى :** « وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم » الحلائل جمع حليلة قال في المجمع : والحلائل جمع الحليلة ، وهي بمعنى المحللة مشتقة من الحلال والذكر حليل ، وجمعه أحلّة كعزیز وأعزة سميّا بذلك لأن كلّ واحدة منهما يحلّ له مباشرة صاحبه ، وقيل هو من الحلول لأن كلّ واحد منهما يحالّ صاحبه أي يحلّ معه في الفراش . انتهى .

والمراد بالأبناء من اتصل بالإنسان بولادة سواء كان ذلك بلا واسطة أو بواسطة ابن أو بنت ، وتقييده بقوله : « الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ » احتراز عن حليمة من يدعى ابناً بالتبني دون الولادة .

**قوله تعالى :** « وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ » المراد به بيان تحريم نكاح أخت الزوجة مادامت الزوجة حيّة باقية تحت حباله الزوجيّة فهو أوجز عبارة وأحسنها في تأدية المراد ، وإطلاق الكلام ينصرف إلى الجمع بينهما في النكاح في زمان واحد ، فلامانع من أن ينكح الرجل إحدى الأختين ثم يتزوج بالأخرى بعد طلاق الأولى أو موتها ، ومن الدليل عليه السيرة القطعيّة بين المسلمين المتصلة بزمان النبي ﷺ .

وأما قوله : « إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ » فهو كمنظيره المتقدم في قوله : « وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ » ناظر إلى ما كان معمولاً به بين عرب الجاهليّة من الجمع بين الأختين ، والمراد به بيان العفو عمّا سلف من عملهم بالجمع بين الأختين قبل نزول هذه الآية دون مالو كان شيء من ذلك في زمان النزول بنكاح سابق فإن الآية تدلّ على منعه لأنّه جمع بين الأختين بالفعل كما يدلّ عليه أيضاً ماتقدّم نقله من أسباب نزول قوله : « وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ » الآية حيث فرق النبي ﷺ بعد نزول الآية بين الأبناء وبين نساء آبائهم مع كون النكاح قبل نزول الآية .

و رفع التحريم - وهو الجواز - عن نكاح سالف لا يبتلى به بالفعل ، والعفو عنه من حيث نفس العمل المنقضي وإن كان لغواً لأنّ أثره لكنّه لا يخلو عن الفائدة من حيث آثار العمل الباقية بعده كطهارة المولد واعتبار القرابة مع الاستيلاء ونحو ذلك .

وبعبارة أخرى لامعنى لتوجيه الحرمة أو الإباحة إلى نكاح سابق قد جمع بين الأختين إذا ماتتا مثلاً أو ماتت إحداهما أو حلّ الطلاق بهما أو بإحديهما لكن يصحّ رفع الإلغاء والتحريم عن مثل هذا النكاح باعتبار ما استتبعه من الأولاد - من حيث الحكم بطهارة مولدهم ، و وجود القرابة بينهم وبين آبائهم المولّدين لهم وسائر قرابات الآباء ، المؤثّر ذلك في الإرث والنكاح وغير ذلك .

وعلى هذا فقله : « إلاً ماقد سلف ، استثناء من الحكم باعتبار آثاره الشرعية لا باعتبار أصل تعلقه بعمل قد انقضى قبل التشريع ، ومن هنا يظهر أن الاستثناء متصل لامنقطع كما ذكره المفسرون .

ويمكن أن يرجع الاستثناء إلى جميع الفقرات المذكورة في الآية من غير أن يختص بقله : « وأن تجمعوا بين الأختين » فإن العرب وإن كانت لا تتركب من هذه المحرمات إلاً الجمع بين الأختين ، ولم تكن تقترف نكاح الأمهات والبنات وسائر ما ذكرت في الآية إلاً أن هناك أمماً كانت تنكح أقسام المحارم كالفرس والروم وسائر الأمم المتمدنة وغير المتمدنة يوم نزول الآيات على اختلافهم فيه ، والإسلام يعتبر صحة نكاح الأمم الغير المسلمة الدائر بينهم على مذاهبهم فيحكم بطهارة مولدهم ، ويعتبر صحة قرابتهم بعد الدخول في دين الحق ، هذا . لكن الوجه الأول أظهر .

قوله تعالى : « إن الله كان غفوراً رحيماً » تعليل راجع إلى الاستثناء ، وهو من الموارد التي تعلقت فيها المغفرة بآثار الأعمال في الخارج دون الذنوب والمعاصي .

قوله تعالى : « والمحصنات من النساء إلاً ماملكتم أيمانكم » المحصنات بفتح الصاد اسم مفعول من الإحصان وهو المنع ، ومنه الحصن الحصين أى المنيع يقال : أحصنت المرأة إذا عفت فحفظت نفسها و امتنعت من الفجور قال تعالى : التي أحصنت فرجها « التحريم : ١٢ » أي عفت ويقال : أحصنت المرأة - بالبناء للفاعل والمفعول - إذا تزوجت فأحصن زوجها أو التزوج إياها من غير زوجها ، و يقال : أحصنت المرأة إذا كانت حرة فمنعها ذلك من أن يمتلك الغير بضعتها أو منعها ذلك من الزنا لأن ذلك كان فاشياً في الإماء .

والظاهر أن المراد بالمحصنات في الآية هو المعنى الثاني أي المتزوجات دون الأول والثالث لأن الممنوع المحرم في غير الأصناف الأربعة عشر المعدودة في الآيتين هو نكاح المزوجات فحسب فلا منع من غيرها من النساء سواء كانت عفيفة أو غيرها ، و سواء كانت حرة أو مملوكة فلا وجه لأن يراد بالمحصنات في الآية العفاف مع عدم اختصاص حكم المنع بالعفاف ثم يتركب تقييد الآية بالتزويج ، أو حمل اللفظ على

إرادة الحرائر مع كون الحكم في الإماء أيضاً مثلهنّ ثم ارتكاب التقييد بالتزويج فإنّ ذلك أمر لا يرتضيه الطبع السليم .

فالمراد بالمحصنات من النساء المزوّجات وهي التي تحت حباله التزويج ، وهو عطف على موضع أمّتهاتكم ، والمعنى : حرّمت عليكم المزوّجات من النساء مادامت مزوّجة ذات بعل .

وعلى هذا يكون قوله : « إلاما ملكت أيمانكم » رفعاً لحكم المنع عن محصنات الإماء على ماورد في السنّة أنّ ملوئ الأمة المزوّجة أن يحول بين مملوكته و زوجها ثم ينالها عن استبراء ثم يردّها إلى زوجها .

وأما ما ذكره بعض المفسّرين أنّ المراد بقوله : « إلاما ملكت أيمانكم » إمّا ملكت أيمانكم بالنكاح أو بملك الرقبة من العفائف فالمراد بالملك ملك الاستمتاع و التسلّط على المباشرة فيه أوّلاً أنّه يتوقّف على أن يراد بالمحصنات العفائف دون المزوّجات وقد عرفت ما فيه . وثانياً أنّ المعبود من القرآن إطلاق هذه العبارة على عبّر هذا المعنى ، وهو ملك الرقبة دون التسلّط على الانتفاع ونحوه .

وكذا ما ذكره بعض آخر أنّ المراد بما ملكته الأيمان الجوّاري المسبيات إذا كنّ ذوات أزواج من الكفّار ، و أيّد ذلك بما روي عن أبي سعيد الخدريّ : أنّ الآية نزلت في سبي أوطاس حيث أصاب المسلمون نساء المشركين ، وكانت لهنّ أزواج في دار الحرب فلمّا نزلت نادى منادي رسول الله ﷺ : ألا لانوطاً الحبالي حتّى يضعن ولا غير الحبالي حتّى يستبرأن .

وفيه مضافاً إلى ضعف الرواية أنّ ذلك تخصيص للآية من غير مخصّص ، فالصير إلى ما ذكرناه .

قوله تعالى : « كتاب الله عليكم » أي ألزموا حكم الله المكتوب المقضيّ عليكم وقد ذكر المفسّرون أنّ قوله : « كتاب الله عليكم » منصوب مفعولاً مطلقاً لفعل مقدّر ، والتقدير : كتب الله كتاباً عليكم ثم حذف الفعل وأضيف المصدر إلى فاعله و

أقيم مقامه ، ولم يأخذوا لفظ عليكم اسم فعل لما ذكره النحويون أنه ضعيف العمل لا يتقدم معموله عليه ؛ هذا .

قوله تعالى : « وأحلّ لكم ماوراء ذلكم » ظاهر التعبير بما الظاهرة في غير أولى العقل ، وكذا الإشارة بذلكم الدال على المفرد المذكّر ، وكذا قوله بعده : أن تبتغوا بأموالكم اه أن يكون المراد بالموصول واسم الإشارة هو المقدّر في قوله : حرّمت عليكم أمّياتكم اه المتعلّق به التحريم من الوطء والنيل أو ما هو من هذا القبيل ، والمعنى : وأحلّ لكم من نيلهنّ ما هو غير ما ذكر لكم ، وهو النيل بالنكاح في غير من عدّ من الأصناف الخمسة عشر أو بملك اليمين ، وحينئذ يستقيم بدليّة قوله : أن تبتغوا بأموالكم اه من قوله : وأحلّ لكم ماوراء ذلكم كل الاستقامة .

وقد ورد عن المفسّرين في هذه الجملة من الآية تفاسير عجيبة كقول بعضهم : إن معنى قوله : « وأحلّ لكم ماوراء ذلكم » : أحلّ لكم ماوراء ذات المحارم من أقاربكم . وقول بعض آخر : إن المراد : أحلّ لكم ما دون الخمس وهي الأربع فما دونها أن تبتغوا بأموالكم على وجه النكاح . وقول بعض آخر : إن المعنى أحلّ لكم ماوراء ذلكم ممّا ملكت أيما نكحتم . وقول بعض آخر : معناها أحلّ لكم ماوراء ذات المحارم والزيادة على الأربع أن تبتغوا بأموالكم نكاحاً أو ملك يمين .

وهذه وجوه سخيفة لا دليل على شيء منها من قبل اللفظ في الآية . على أنّها تشترك في حل لفظة ما في الآية على أولى العقل ، ولا موجب له كما عرفت آنفاً . على أن الآية في مقام بيان المحرّم من نيل النساء من حيث أصناف النساء لا من حيث عدد الأزواج فلا وجه لتحميل إرادة العدد على الآية . فالحق أن الجملة في مقام بيان جواز نيل النساء فيما سوى الأصناف المحدودة منهنّ في الآيتين السابقتين بالنكاح أو بملك اليمين .

قوله تعالى : « أن تبتغوا بأموالكم محصنين غير مسافحين » بدل أو عطف بيان من قوله : « ماوراء ذلكم » يتبيّن به الطريق المشروع في نيل النساء ومباشرتهنّ ، وذلك أن الذي يشمل قوله : « وأحلّ لكم ماوراء ذلكم » من المصداق ثلاثة : النكاح



وملك اليمين والسفاح وهو الزنا فيبين بقوله : « أن تبتغوا بأموالكم » اه المنع عن السفاح وقصر العمل في النكاح وملك اليمين نم اعتبر الابتغاء بالأموال وهو في النكاح المهر والأجرة - ركن من أركانه - وفي ملك اليمين الثمن - وهو الطريق الغالب في تملك الإماء - فيؤول معنى الآية إلى مثل قولنا : أحل لكم فيما سوى الأصناف المعدودة أن تطلبوا مباشرة النساء ونيهلن بائفاق أموالكم في أجرة المنكوحات من النساء نكاحاً من غير سفاح أو نفاقها في ثمن الجواني والإماء .

ومن هنا يظهر أن المراد بالإحصان في قوله : « محصنين غير مسافحين » إحصان العفة دون إحصان التزويج وإحصان الحرية فإن المراد بابتغاء الأموال في الآية أعم مما يتعلق بالنكاح أو بملك اليمين ولادليل على قصرها في النكاح حتى يحمل الإحصان على إحصان التزويج ، وليس المراد بإحصان العفة الاحتراز عن مباشرة النساء حتى ينافي المورد بل ما يقابل السفاح أعني التعدي إلى الفحشاء بأي وجه كان بقصر النفس في ما أحل الله ، وكفها عما حرم الله عن الطرق العادية في التمتع المباشر الذي أودع النزوع إليها في جبلّة الإنسان وفطرته .

وبما قدّمناه يظهر فساد ما ذكره بعضهم : أن قوله « أن تبتغوا بأموالكم » اه بتقدير لام الغاية أو ما يؤدّي معناها ، والتقدير لتبتغوا اه أو إرادة أن تبتغوا اه . وذلك أن مضمون قوله : أن تبتغوا اه بوجه عين ما أريد بقوله : « ما وراء ذلكم » لا أنه أمر مترتب عليه مقصود لأجله . وهو ظاهر .

وكذا ما يظهر من كلام بعضهم : أن المراد بالمسافحة مطلق سفح الماء وصبه من غير أن يقصد به الغاية التي وضع الله سبحانه هذه الداعية الشهوية الفطرية في الإنسان لأجلها ، وهي غرض تكوين البيت وإيجاد النسل والولد ، وبالمقابلة يكون الإحصان هو الازدواج الدائم الذي يكون الغرض منه التوالد والتماسل ؛ هذا .

وإنني لست أرى هذا القائل إلا أنه اختلط عليه طريق البحث فخلط البحث في ملاك الحكم المسمّى بحكمة التشريع بالبحث عن نفس الحكم فلزمه ما لا يسعه الالتزام به من اللوازم .

وأحد البعثن وهو البحث عن الملاك عقليّ، والآخر وهو البحث عن الحكم الشرعيّ وماله من الموضوع والمتعلّق والشرائط والموانع لفظيّ يتبع في السعة والضيق البيان اللّفظيّ من الشارع . وإنا لانشكّ أنّ جميع الأحكام المشرّعة تتبع مصالح وملاكات حقيقيّة، وحكم النكاح الّذي هو أيضاً أحدها يتبع في تشريعه مصلحة واقعيّة وملاكاً حقيقيّاً، وهو التوالد والتناسل، ونعلم أنّ نظام الصنع والإيجاد أراد من النوع الإنسانيّ البقاء النوعيّ ببقاء الأفراد ما شاء الله، ثمّ احتيل إلى هذا الغرض بتجهيز البنية الإنسانيّة بجهاز التناسل الّذي يفصل أجزاء أمنه فيربيه ويكوّنه إنساناً جديداً يخلف الإنسان القديم فتتمدّد به سلسلة النوع من غير انقطاع، واحتيل إلى تسخير هذا الجهاز للعمل والإنتاج بإيداع القوّة الشهوانيّة الّتي يعنّ به أحد القليلين - الذكور والأنثى - من الأفراد إلى الآخر، وينجذب به كلّ إلى صاحبه بالوقوع عليه والنيل، ثمّ كتملّ ذلك بالعقل الّذي يمنع من إفساد هذا السبيل الّذي يندب إليه نظام الخلقة .

وفي عين أنّ نظام الخلقة بالغ أمره وواجد غرضه الّذي هو بقاء النوع لسنان نجد أفراد هذه الاتّصالات المباشريّة بين الذكر والأنثى ولاصنافها موصلة إلى غرض الخلقة دائماً بل إنّما هي مقدّمة غالبية، فليس كلّ ازدواج مؤدّياً إلى ظهور الولد، ولا كلّ عمل تناسليّ كذلك، ولا كلّ ميل إلى هذا العمل يؤثّر هذا الأثر، ولا كلّ رجل أو كلّ امرأة، ولا كلّ ازدواج يهدي هداية اضطراريّة إلى الذواق فالاستيلاء، فالجميع أمور غالبية .

فالتجهيز التكوينيّ يدعو الإنسان إلى الازدواج طلباً للنسل من طريق الشهوة، والعقل المودوع فيه يضيف إلى ذلك التحرّز وحفظ النفس عن الفحشاء المفسد لسعادة العيش، الهادم لأساس البيوت، القاطع للنسل .

وهذه المصلحة المركّبة أعني مصلحة الاستيلاء والأمن من ديب الفحشاء هي الملاك الغالب الّذي بني عليه تشريع النكاح في الإسلام غير أنّ الأغلبية من أحكام الملاك، وأمّا الأحكام المشرّعة لموضوعاتها فهي لا تقبل إلّا الدوام .

فليس من الجائز أن يقال : إن النكاح أو المباشرة يتبعان في جوازهما الغرض و الملاك المذكور وجوداً و عدماً فلا يجوز نكاح إلا بنيسة التوالد ، ولا يجوز نكاح العقيم ولا نكاح العجوز التي لا ترى الحمرة ، ولا يجوز نكاح الصغيرة ، ولا يجوز نكاح الزاني ولا يجوز مباشرة الحامل ، ولا مباشرة من غير إنزال ، ولا نكاح من غير تأسيس بيت ، ولا يجوز ... ولا يجوز ...

بل النكاح سنة مشروعة بين قبيلي الذكر والأنثى لها أحكام دائمية ، وقد أريد بهذه السنة المشروعة حفظ مصلحة عامة غالبية كما عرفت فلا معنى لجعل سنة مشروعة تابعة لتحقيق الملاك وجوداً و عدماً ، والمنع عما لا يتحقق به الملاك من أفراد أو أحكامه .

قوله تعالى : « فما استمتعتم به منهن فآتوهن أجورهن فريضة » كأن الضمير في قوله : « به » راجع إلى ما يدل عليه قوله : وأحلّ لكم ما وراء ذلكم « وهو النيل أو ما يؤدي معناه ، فيكون « ما » للتوقيت ، وقوله « منهن » متعلقاً بقوله : « استمتعتم » والمعنى : مهما استمتعتم بالنيل منهن فآتوهن أجورهن فريضة .

ويمكن أن يكون ما موصول ، واستمتعتم صلة لها ، وضمير به راجعاً إلى الموصول وقوله « منهن » بياناً للموصول ، والمعنى : ومن استمتعتم به من النساء إلخ .

والجملة أعني قوله : فما استمتعتم إلخ تفريع لما تقدّمها من الكلام - لمكان الفاء - تفريع البعض على الكل أو تفريع الجزئي على الكلّي بلا شك فإنّ ما تقدّم من الكلام أعني قوله « أن تبتغوا بأموالكم محصنين غير مسافحين » كما تقدّم بيانه شامل لما في النكاح و ملك اليمين ، فنتفريع قوله : فما استمتعتم به منهن فآتوهن أجورهن عليه يكون من تفريع الجزء على الكل أو تفريع بعض الأقسام الجزئية على المقسم الكلّي .

و هذا النوع من التفريع كثير الورد في كلامه تعالى كقوله عزّ من قائل : أياها معدودات فمن كان منكم مريضاً أو على سفر الآية « البقرة : ١٨٤ » وقوله : فإذا أمنتهم فمن تمتع بالعمرة إلى الحج الآية « البقرة : ١٩٦ » وقوله لا إكراه في الدين

قد تبين الرشد من الغي فمن يكفر بالطاغوت و يؤمن بالله الآية « البقرة ٢٥٦ » إلى غير ذلك .

والمراد بالاستمتاع المذكور في الآية نكاح المتعة بلاشك فإن الآية مدنية نازلة في سورة النساء في النصف الأول من عهد النبي ﷺ بعد الهجرة على ما يشهد به معظم آياتها ، وهذا النكاح أعني نكاح المتعة كانت دائمة بينهم معمولة عندهم في هذه البرهة من الزمان من غير شك - وقد أطبقت الأخبار على تسلم ذلك - سواء كان الإسلام هو المشرع لذلك أولم يكن فأصل وجوده بينهم بمرمى من النبي ﷺ ومسمع منه لاشك فيه ، و كان اسمه هذا الاسم ولا يعبر عنه إلا بهذا اللفظ فلا مناص من كون قوله : « فما استمتعتم به منهن » محمولاً عليه مفهوماً منه هذا المعنى كما أن سائر السنن و العادات والرسوم الدائرة بينهم في عهد النزول بأسمائها المعروفة المعهودة كلما نزلت آية متعلقة بحكم متعلق بشيء من تلك الأسماء بإمضاء أو رد أو أمر أو نهي لم يكن بد من حمل الأسماء الواردة فيها على معانيها المسمّاة بها من غير أن تحمل على معانيها اللغوية الأصلية .

وذلك كالبيع والربح والربح والغنمة و سائر ما هو من هذا القبيل فلم يمكن لأحد أن يدعي أن المراد ببيع البيت قصده ، وهكذا . وكذلك ما أتى به النبي ﷺ من الموضوعات الشرعية ثم شاع الاستعمال حتى عرفت بأسمائها الشرعية كالصلاة والصوم والزكاة وحج التمتع وغير ذلك لا مجال بعد تحقق التسمية لحمل ألفاظها الواقعة في القرآن الكريم على معانيها اللغوية الأصلية بعد تحقق الحقيقة الشرعية أو المتشرعية فيها .

فمن المتعين أن يحمل الاستمتاع المذكور في الآية على نكاح المتعة لدورانه بهذا الاسم عندهم يوم نزول الآية سواء قلنا بنسخ نكاح المتعة بعد ذلك بكتاب أو سنة أولم نقل فإنما هو أمر آخر .

وجملة الأمر أن المفهوم من الآية حكم نكاح المتعة ، وهو المنقول عن القدماء من مفسري الصحابة و التابعين كابن عباس وابن مسعود و أبي بن كعب و قتادة و

مجاهد والسدي وابن جبير والحسن وغيرهم ، وهو مذهب أئمة أهل البيت عليهم السلام .  
ومنه يظهر فساد ما ذكره بعضهم في تفسير الآية أن المراد بالاستمتاع هو النكاح  
فإن إيجاد علاقة النكاح طلب للتمتع منها هذا ، وربما ذكر بعضهم أن السين والتاء  
في استمتعتم للتأكيد ، والمعنى : تمتعتم .

وذلك لأن تداول نكاح المتعة ( بهذا الاسم ) ومعروفيته بينهم لا يدع مجالاً  
لخطور هذا المعنى اللغوي ذهن المستمعين .

على أن هذا المعنى على تقدير صحته وانطباق معنى الطلب على المورد أو كون  
استمتعتم بمعنى تمتعتم لا يلائم الجزاء المترتب عليه أعني قوله : « فآتوهن أجورهن »  
فإن المهر يجب بمجرد العقد ، ولا يتوقف على نفس التمتع ولا على طلب التمتع  
الصادق على الخطبة وإجراء العقد والملاعبة والمباشرة وغير ذلك بل يجب نصفه بالعقد  
ونصفه الآخر بالدخول .

على أن الآيات النازلة قبل هذه الآية قد استوفت بيان وجوب إتياء المهر على  
جميع تقاديره فلا وجه لتكرار بيان الوجوب ، وذلك كقوله تعالى : « وآتوا النساء صدقاتهن  
نحلة الآية ٤ النساء » وقوله تعالى : « وإن أردتم استبدال زوج مكان زوج و آتيتن  
إحداهن قنطاراً فلا تأخذوا منه شيئاً الآية ٢٠ النساء » وقوله تعالى : « لا جناح  
عليكم إن طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضا لهن فريضة ومتعوهن على الموسع  
قدره وعلى المقتر قدره - إلى أن قال - : « وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد  
فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم الآية ٢٣٨ البقرة » .

وما احتمله بعضهم أن الآية أعني قوله « فما استمتعتم به منهن فآتوهن  
أجورهن فريضة » مسوقة للتأكيد يرد عليه أن سياق ما نقل من الآيات وخاصة سياق  
ذيل قوله : « وإن أردتم استبدال » الآيتين أشد وأكيد لحناً من هذه الآية فلا وجه  
لكون هذه مؤكدة لتلك .

وأما النسخ فقد قيل : إن الآية منسوخة بآية المؤمنين : « والذين هم لفروجهم  
حافظون إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فإنهم غير ملومين ومن ابتغى وراء ذلك

فأولئك هم العادون « المؤمنون : ٧ » وقيل منسوخة بآية العدة : يأيتها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن « لعدتهن » الطلاق : ١ » و المطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ، الآية « البقرة : ٢٢٨ » حيث إن انفصال الزوجين إنما هو بطلاق وعدة وليس في نكاح المتعة . وقيل : منسوخة بآية الميراث : ولكم نصف ما ترك أزواجكم الآية « النساء : ١٢ » حيث لا إرث في نكاح المتعة ، وقيل منسوخة بآية التحريم : « حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم » الآية فإنها في النكاح وقيل : منسوخة بآية العدد : فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع الآية « النساء : ٣ » وقيل : منسوخة بالسنة نسخها رسول الله ﷺ عام خيبر وقيل : عام الفتح ، وقيل : في حجة الوداع . وقيل : أبيحت متعة النساء ثم حرمت مرتين أو ثلاثاً ، وآخر ما وقع واستقر عليه من الحكم الحرمة . أما النسخ بآية المؤمنون ففيه أنها لا تصلح للنسخ فإنها مكينة و آية المتعة مدنية ، ولا تصلح المدنية لنسخ المدنية . على أن عدم كون المتعة نكاحاً والمتمتع بها زوجة ممنوع ، و ناهيك في ذلك ما وقع في الأخبار النبوية و في كلمات السلف من الصحابة و التابعين من تسميتها نكاحاً ، و الإشكال عليه بلزوم التوارث و الطلاق و غير ذلك سيأتي الجواب عنه .

وأما النسخ بسائر الآيات كآية الميراث و آية الطلاق و آية العدد ففيه أن النسبة بينها و بين آية المتعة ليست نسبة الناسخ والمنسوخ بل نسبة العام والمخصص أو المطلق والمقيّد فإن آية الميراث مثلاً يعمّ الأزواج جميعاً من كلّ دأب ومنقطع والسنة تخصّها بإخراج بعض أفرادها و هو المنقطع من تحت عمومها ، وكذلك القول في آية الطلاق و آية العدد . وهو ظاهر . ولعلّ القول بالنسخ ناش من عدم التمييز بين النسبتين .

نعم ذهب بعض الأصوليين فيما إذا ورد خاص ثمّ عقبه عام يخالفه في الإثبات و النفي إلى أن العام ناسخ للخاص . لكن هذا مع ضعفه على ما بيّن في محله غير منطبق على مورد الكلام ، وذلك لوقوع آيات الطلاق (وهي العام) في سورة البقرة ، وهي أول سورة مدنية نزلت قبل سورة النساء المشتعلة على آية المتعة ، وكذلك آية

العدد واقعة في سورة النساء متقدمة على آية المتعة . وكذلك آية الميراث واقعة قبل آية المتعة في سياق واحد متصل في سورة واحدة فالخاص أعني آية المتعة متأخر عن العام على أي حال .

وأما النسخ بآية العدة فبطلانه أوضح فإن حكم العدة جارٍ في المتقطعة كالدائمة وإن اختلفتا مدة فيؤول إلى التخصيص أيضاً دون النسخ .

وأما النسخ بآية التحريم فهو من أعجب ما قيل في هذا المقام أما أولاً فلأن مجموع الكلام الدال على التحريم والدال على حكم نكاح المتعة كلام واحد مسرود متسق الأجزاء متصل الأبعاض فكيف يمكن تصور تقدم ما يدل على المتعة ثم نسخ ما في صدر الكلام لذيله ؛ و أما ثانياً فلأن الآية غير صريحة ولا ظاهرة في النهي عن الزوجية غير الدائمة بوجه من الوجوه ، وإنما هي في مقام بيان أصناف النساء المحرمة على الرجال ثم بيان جواز نيل غيرها بنكاح أو بملك يمين ، ونكاح المتعة نكاح على ما تقدم . فلانسبة بين الأمرين بالمباينة حتى يؤول إلى النسخ .

نعم ربّما قيل : إن قوله تعالى : « وأحلّ لكم ما وراء ذلكم أن تبتغوا بأموالكم محصنين غير مسافحين » حيث قيد حليّة النساء بالمهر وبالإحصان من غير سفاح ، ولا إحصان في النكاح المنقطع . ولذلك لا يرجع الرجل المتمتع إذا زنا لعدم كونه عصناً . يدفع كون المتعة مرادة بالآية .

لكن يرد عليه ما تقدم أن المراد بالإحصان في قوله « محصنين غير مسافحين » هو إحصان العفة دون إحصان التزوّج لكون الكلام بعينه شاملاً لملك اليمين كشموله النكاح ، ولو سلم أن المراد بالإحصان هو إحصان التزوّج عاد الأمر إلى تخصيص الرجم في زنا المحصن بزنا المتمتع المحصن بحسب السنّة دون الكتاب فإن حكم الرجم غير مذكور في الكتاب من أصله .

وأما النسخ بالسنّة ففيه - مضافاً إلى بطلان هذا القسم من النسخ من أصله لكونه مخالفاً للأخبار المتواترة الآمرة بعرض الأخبار على الكتاب وطرح ما خالفه ، والرجوع إلى الكتاب - ماسياتي في البحث الروائي .

قوله تعالى : «ومن لم يستطع منكم طولاً أن ينكح المحصنات المؤمنات» اه الطول الغنى و الزيادة في القدرة ، وكلا المعنيين يلائمان الآية ، و المراد بالمحصنات الحرائر بقرينة مقابلته بالفتيات ، و هذا بعينه يشهد على أن ليس المراد بها العفائف ، و إلا لم تقابل بالفتيات بل بها وبغير العفائف ، وليس المراد بها ذوات الأزواج إذ لا يقع عليها العقد ولا المسلمات و إلا لاستغنى عن التقييد بالمؤمنات .

والمراد بقوله « فمما ملكت أيما نكم » ماملكته أيما المؤمنين غير من يريد الازدواج و إلا فتزويج الإنسان بملك يمين نفسه باطل غير مشروع ، وقد نسب ملك اليمين إلى المؤمنين وفيهم المرید للتزوج بعد الجميع واحداً غير مختلف لاتحادهم في الدين ، و اتحاد مصالحهم ومنافعهم كأنهم شخص واحد .

و في تقييد المحصنات وكذا الفتيات بالمؤمنات إشارة إلى عدم جواز تزويج غير المؤمنات من كنيّة و مشرّكة ، و لهذا الكلام تتمّة ستمرّ بك إن شاء الله العزيز في أوائل سورة المائدة .

ومحصل معنى الآية أن من لم يقدر منكم على أن ينكح الحرائر المؤمنات لعدم قدرته على تحمّل أقال المهر و النفقة فله أن ينكح من الفتيات المؤمنات من غير أن يتعزّج من فقدان القدرة على الحرائر ، ويعرض نفسه على خطرات الفحشاء ومعترض الشقاء .

فالمراد بهذا النكاح هو النكاح الدائم ، والآية في سياق التنزّل أي إن لم يمكنكم كذا فيمكنكم كذا ، وإنما قصر الكلام في صورة التنزّل على بعض أفراد المنزل عنه أعني على النكاح الدائم الذي هو بعض أفراد النكاح الجائز لكون النكاح الدائم هو المتعارف المتعين بالطبع في نظر الإنسان المرید تأسيس البيت و إيجاد النسل و تخليف الولد ، و نكاح المتعة تسهيل ديني خفف الله به عن عباده لمصلحة سدّ طريق الفحشاء ، وقطع منابت الفساد .

وسوق الكلام على الجهة الغالبة أو المعروفة السابقة إلى الذهن وخاصة في مقام تشريع الأحكام والقوانين كثير شائع في القرآن الكريم كقوله تعالى : فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر « البقرة ١٨٥ » مع أن العذر



لا ينحصر في المرض والسفر ؛ وقوله تعالى : وإن كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماءً فتيتموها صعيداً طيباً « النساء : ٤٣ » والأعذار وقود الكلام كما ترى مبنيّة على الغالب المعروف ، إلى غير ذلك من الآيات .

هذا على ما ذكره من حمل الآية على النكاح الدائم ، ولا يوجب ذلك من حيث اشتماله على معنى التنزّل والتوسعة اختصاص الآية السابقة بالنكاح الدائم وكون قوله : فما استمتعتم به منهنّ أه غير مسوق لبيان حكم نكاح المتعة كما توهمه بعضهم لأنّ هذا التنزّل والتوسعة واقع بطرفيه ( المنزّل عنه والمنزّل إليه ) في نفس هذه الآية أعني قوله : فمن لم يجد منكم طولاً الخ .

على أنّ الآية بلفظها لاتأبى عن الحمل على مطلق النكاح الشامل للدائم والمنقطع كما سيأتي بوضوح بالكلام على بقرينة فقراتها .

**قوله تعالى :** « والله أعلم بإيمانكم بعضكم من بعض » لما كان الإيمان المأخوذ في متعلق الحكم أمراً قلبياً لا سبيل إلى العلم بحقيقته بحسب الأسباب ، وربما أوهم تعليقاً بالمتعذّر أو المتعسر ، وأوجب تحرّج المكلفين منه بين تعالى أنّه هو العالم بإيمان عباده المؤمنين وهو كناية عن أنّهم إنّما كفّلوا الجري على الأسباب الظاهرية الدالة على الإيمان كالشهادتين والدخول في جماعة المسلمين والإتيان بالوظائف العامة الدينية فظاهر الإيمان هو الملاك دون باطنه .

وفي هداية هؤلاء المكلفين غير المستطيعين إلى الازدواج بالإماء نقص و قصور آخر في الوقوع موقع التأثير والقبول ، وهو أنّ عامّة النّاس يرون لطبقة المملوكين من العبيد والإماء هواناً في الأمر وخسّة في الشأن ونوع ذلّة وانكسار فيوجب ذلك انقباضهم وجماع نفوسهم من الاختلاط بهم والمعاشرة معهم وخاصّة بالازدواج الذي هو اشتراك حيوي وامتزاج باللحم والدم .

فأشار سبحانه بقوله « بعضكم من بعض » إلى حقيقة صريحة يندفع بالتأمل فيها هذا التوهم الفاسد فالرقيق إنسان كما أنّ الحرّ إنسان لا يتميّزان في ما به يصير الإنسان واجداً لشؤون الإنسانية ، وإنّما يفترقان بسلسلة من أحكام موضوعة يستقيم

بها المجتمع الإنساني في إنتاجه سعادة الناس ، ولا عبرة بهذه التمييزات عند الله ، والذي به العبرة هو التقوى الذي به الكرامة عند الله . فلا ينبغي للمؤمنين أن ينفعوا عن أمثال هذه الخطرات الوهمية التي تبعدهم عن حقائق المعارف المتضمنة سعادتهم وفلاحهم فإن الخروج عن مستوى الطريق المستقيم وإن كان حقيراً في بادئ أمره لكنه لا يزال يبعد الإنسان من صراط الهداية حتى يورده أودية الهلكة .

ومن هنا يظهر أن الترتيب الواقع في صدر الآية في صورة الاشتراط و التّنزّل أعني قوله : « ومن لم يستطع منكم طويلاً أن ينكح المحصنات المؤمنات فمما ملكت أيمانكم » إنما هو جري في الكلام على مجرى الطبع و العادة ، و ليس إلزاماً للمؤمنين على الترتيب بمعنى أن يتوقف جواز نكاح الأمة على فقدان الاستطاعة على نكاح الحرّة بل لكون الناس بحسب طباعهم سالكين هذا المسلك خاطبهم أن لو لم يقدرُوا على نكاح الحرّاء فلمهم أن يقدموا على نكاح الفتيات من غير انقباض ، ونبهه مع ذلك على أن الحرّ والرقّ من نوع واحد بعض أفرادهم يرجع إلى بعض .

ومن هنا يظهر أيضاً فساد ما ذكره بعضهم في قوله تعالى في ذيل الآية « وأن تصبروا خير لكم » أن المعنى وصبركم عن نكاح الإماء مع العفة خير لكم من نكاحهن لموافيه من الذلّ والمهانة والابتذال . هذا ، فإن قوله : « بعضكم من بعض » ينا في ذلك قطعاً .

قوله تعالى : « فانكحوهنّ بأذن ألهنّ » إلى قوله : « أخذان » المراد بالمحصنات العفاف فإنّ ذوات البعولة لا يقع عليها نكاح ، والمراد بالمسافحات ما يقابل متخذات الأخدان ، و الأخدان جمع خدن بكسر الخاء و هو الصديق ، يستوي فيه المذكّر والمؤنث والمفرد والجمع ، وإنّما أثبت به بصيغة الجمع للدلالة على الكثرة نصّاً فمن يأخذ صديقاً للفحشاء لا يقنع بالواحد والاثنين فيه لأنّ النفس لا تنف على حدّ إذا أطيعت فيما تهواه .

وبالنظر إلى هذه المقابلة قال من قال : إنّ المراد بالسفاح الزنا جهراً وباتخاذ الخدن الزنا سرّاً ، وقد كان اتّخاذ الخدن متداولاً عند العرب حتّى عند الأحرار و الحرّاء لا يعاب به مع ذمّهم زنا العلن لغير الإماء .

فقوله « فانكحوهنّ بإذن أهلهنّ » إرشاد إلى نكاح الفتيات مشروطاً بأن يكون بإذن مواليهنّ فإنّ زمام أمرهنّ إنّما هو بيد الموالى لا غير ، وإِنَّمَا عَبَّرَ عَنْهُم بِقَوْلِهِ «أَهْلَهُنَّ» جرياً على ما يقتضيه قوله قبل : «بعضكم من بعض» فالفتاة واحدة من أهل بيت مولاها ومولاها أهلها .

والمراد بإتيانهنّ أجورهنّ بالمعروف توفيتهنّ مهور نكاحهنّ وإتيان الأجور إتيانهنّ إعطاؤها مواليهنّ ، وقد أُرشد إلى الإِعطاء بالمعروف عن غير بخس ومماثلة وإيذاء .  
قوله تعالى : « فَإِذَا أُحْصِنَ فَإِنَّ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفٌ مَّا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ » قرىءَ أُحْصِنَ بِضَمِّ الهمزة بالبناء للمفعول و بفتح الهمزة بالبناء للفاعل ، و هو الأَرَجَحُ .

الإحصان في الآية إن كان هو إحصان الأزواج كان أخذه في الشرط لمجرد كون مورد الكلام في ما تقدم أزواجهنّ ، وذلك أن الأمة تعذب نصف عذاب الحرّة إذا زنت سواء كانت محصنة بالأزواج أولاً من غير أن يؤثر الإحصان فيها شيئاً زائداً . وأما إذا كان إحصان الإسلام كما قيل - ويؤيده قراءة فتح الهمزة - تمّ المعنى من غير مؤونة زائدة ، و كان عليهنّ إذا زنن نصف عذاب الحرائر سواء كنّ ذوات بعولة أولاً .

والمراد بالعذاب هو الجلد دون الرجم لأنّ الرجم لا يقبل الانتصاف وهو الشاهد على أنّ المراد بالمحصنات الحرائر غير ذوات الأزواج المذكورة في صدر الآية . واللّام للمعهد فمعنى الآية بالجملة أن الفتيات المؤمنات إذا أتين بفاحشة وهو الزنا فعليهنّ نصف حدّ المحصنات غير ذوات الأزواج ، وهو جلد خمسين سوطاً .

ومن الممكن أن يكون المراد بالإحصان إحصان العفة ، وتقريره أنّ الجوّاري يومئذ لم يكن لهنّ الاشتغال بكلّ ما تهووا أنفسهنّ من الأعمال بما لهنّ من اتباع أوامر مواليهنّ وخاصّة في الفاحشة والفجور وكانت الفاحشة فيهنّ - لو اتفقت - بأمر من مواليهنّ في سبيل الاستغلال بهنّ والاستدراج من عرضهنّ كما يشعر به النهي الوارد في قوله تعالى : ولا تكرر هو فتياتكم على البغاء إن أردن تحصناً «النور : ٣٣» . فالتماسهنّ

الفجور واشتغالهن بالفحشاء بآتيها عادة ومكسباً كان فيما كان بأمر مواليهن من دون أن يسع لهن الاستنكاف والتمرد ، وإذا لم يكرههن الموالي على الفجور فالمؤمنات منهن على ظاهر تقوى الإسلام ، وعفة الإيمان ، وحينئذ إن أتين بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب ، وهو قوله تعالى : فإذا أحصن فإن أتين بفاحشة النح .

ومن هنا يظهر أن المفهوم لهذه الشرطية على هذا المعنى و ذلك أنهن إذا لم يحصن ولم يعففن كن مكروهات من قبل مواليهن مؤتمرات لأمرهم كما للمفهوم لقوله تعالى : ولا تکرهوا فتیاتکم على البغاء إن أردن تحصناً « النور : - ٣٣ » حيث إنهن إن لم يردن التحصن لم يكن موضوع لا كراههن من قبل الموالي لرضاهن بذلك فافهم . قوله تعالى : « ذلك لمن خشي العنت منكم » العنت الجهد والشدة و الهلاك ، وكأن المراد به الزنا الذي هو نتيجة وقوع الإنسان في مشقة الشبق وجهد شهوة النكاح وفيه هلاك الإنسان . والإشارة على ما قيل : إلى نكاح الجوارى المذكور في الآية ، وعليه فمعنى قوله « وأن تصبروا خير لكم » أن تصبروا عن نكاح الإماء أو عن الزنا خير لكم . ويمكن أن يكون ذلك إشارة إلى وجوب نكاح الإماء أو وجوب مطلق النكاح لو استفيد شيء منهما من سابق سياق الآية والله أعلم .

وكيف كان فكون الصبر خيراً إن كان المراد هو الصبر عن نكاح الإماء إنما هو لما فيه من حقوق مواليهن وفي أولادهن على ما فصل في الفقه ، وإن كان المراد الصبر عن الزنا إنما هو لما في الصبر من تهذيب النفس و تهيئة ملكة التقوى فيها بترك اتباع هواها في الزنا من غير ازدواج أو معه ، والله غفور رحيم يمهو بمغفرته آثار خطرات السوء عن نفوس المتقين من عباده ويرحمهم برحمته .

قوله تعالى : « يريد الله ليبين لكم » إلى آخر الآية بيان وإشارة إلى غاية تشريع ما سبق من الأحكام في الآيات الثلاث و المصالح التي تترتب عليها إذا عمل بها فقوله : يريد الله ليبين لكم أي أحكام دينه مما فيه صلاح دنياكم وعقباكم ، وما في

ذلك من المعارف والحكم وعلى هذا فمعمول قوله : يبين اه محذوف للدلالة على فخامة أمره وعظم شأنه ، ويمكن أن يكون قوله : يبين لكم ، وقوله : ويهديكم متنازعين في قوله ؛ سنن الذين اه .

قوله تعالى : « ويهديكم سنن الذين من قبلكم » أي طرق حياة السابقين من الأنبياء والأئم الصالحة ، الجارين في الحياة الدنيا على مرضاة الله ، الحائزين به سعادة الدنيا والآخرة ، والمراد بسننهم على هذا المعنى سننهم في الجملة لاسننهم بتفاصيلها وجميع خصوصياتها فلا يرد عليه أن من أحكامهم ما تنسخه هذه الآيات بعينها كازدواج الإخوة بالأخوات في سنة آدم ، والجمع بين الأختين : في سنة يعقوب عليه السلام وقد جمع عليهما بين الأختين ليا أم يهودا وراحيل أم يوسف على ما في بعض الأخبار . هذا .

وهنا معنى آخر قيل به ، وهو أن المراد الهداية إلى سنن جميع السابقين سواء كانوا على الحق أو على الباطل ، يعني أننا يبيننا لكم جميع السنن السابقة من حق وباطل لتكونوا على بصيرة فتأخذوا بالحق منها وتدعوا الباطل .

وهذا معنى لا بأس به غير أن الهداية في القرآن غير مستعمل في هذا المعنى ، وإنما استعمل فيما استعمل في الإيصال إلى الحق أو إرادة الحق كقوله : إنك لا تهدي من أحببت ولكن الله يهدي من يشاء القصص : ٥٦ ، وقوله : إنما هدينه السبيل إنما شاكراً وإمّا كفوراً « الإنسان : ٣ » والأوفق بمذاق القرآن أن يعبر عن أمثال هذه المعاني بلفظ التبيين والقصص ونحو ذلك .

نعم لو جعل قوله يبين اه وقوله : ويهديكم اه متنازعين في قوله : « سنن الذين من قبلكم » وقوله : ويتوب عليكم اه أيضاً راجعاً إليه ، وآل المعنى إلى أن الله يبين لكم سنن الذين من قبلكم ، ويهديكم إلى الحق منها ، ويتوب عليكم فيما ابتليتم به من باطلها كان له وجه فإن الآيات السابقة فيها ذكر من سنن السابقين والحق والباطل منها ، والتوبة على ما قد سلف من السنن الباطلة .

قوله تعالى : « ويتوب عليكم والله عليم حكيم » التوبة المذكورة هو رجوعه إلى عبده بالنعمة والرحمة ، وتشريع الشريعة ، وبيان الحقيقة ، والهداية إلى طريق الاستقامة

كل ذلك توبة منه سبحانه كما أن قبول توبة العبد ورفع آثار المعصية توبة .  
 وتذليل الكلام بقوله : والله عليم حكيم ليكون راجعاً إلى جميع فقرات الآية ،  
 ولو كان المراد رجوعه إلى آخر الفقرات لكان الأنسب ظاهراً أن يقال : والله غفور رحيم .  
**قوله تعالى :** « والله يريد أن يتوب عليكم ويريد الذين » النخ كأن تكرر ذكر  
 توبته للمؤمنين للدلالة على أن قوله : « ويريد الذين يتبعون الشهوات أن تميلوا ميلاً  
 عظيماً » إنما يقابل من الفقرات الثلاث في الآية السابقة الفقرة الأخيرة فقط إذ لوضوح  
 قوله : ويريد الذين النخ إلى الآية السابقة من غير تكرار قوله : والله يريد النخ أفاد المقابلة  
 في معنى جميع الفقرات ولغى المعنى قطعاً .

والمراد بالميل العظيم هتك هذه الحدود الإلهية المذكورة في الآيات بآتيان  
 المحارم ، وإلغاء تأثير الأنساب والأسباب ، واستباحة الزنا والمنع عن الأخذ بما سنه الله  
 من السنة القويمة .

**قوله تعالى :** « يريد الله أن يخفف عنكم وخلق الإنسان ضعيفاً » كون الإنسان  
 ضعيفاً لما ركب الله فيه القوى الشهوية التي لاتزال تنازعه في ماتعلق به من المشتبهات ،  
 وتبعته إلى غشيانها فمن الله عليهم بتشريع حليمة ماتنكسر به سورة شهوته بتجوزيز النكاح  
 بما يرتفع به غائلة الحرج حيث قال : « وأحل لكم ما وراء ذلكم » وهو النكاح وملك  
 اليمين فهداهم بذلك سنن الذين من قبلهم ، وزادهم تخفيفاً منه لهم لتشريع نكاح  
 المتعة إذ ليس معه كلفة النكاح وما يستتبعه من أثقال الوظائف من صدقات ونفقة  
 وغير ذلك .

وربما قيل : إن المراد به إباحة نكاح الإماء عند الضرورة تخفيفاً . وفيه : أن نكاح  
 الإماء عند الضرورة كان معمولاً به بينهم قبل الإسلام على كراهة وذم ، والذي ابتدئته  
 هذه الآيات هو التسبب إلى نفي هذه الكراهة والنفرة ببيان أن الأمة كالحرّة  
 إنسان لانفاوت بينهما ، وأن الرقيصة لا توجب سقوط صاحبها عن لياقة المصاحبة والمعاشرة .  
 وظاهر الآيات - بما لا ينكر - أن الخطاب فيها متوجّه إلى المؤمنين من هذه  
 الأمة فالتخفيف المذكور في الآية تخفيف على هذه الأمة ، والمراد به ما ذكرناه .

وعلى هذا فتعليل التخفيف بقوله : « وخلق الإنسان ضعيفاً » مع كونه وصفاً مشتركاً بين جميع الأمم - هذه الأمة والمّذين من قبلهم - وكون التخفيف مخصوصاً بهذه الأمة إنّما هو من قبيل ذكر المقتضي العامّ والسكوت عمّا يتمّ به في تأثيره فكأنّه قيل : إنّنا خففنا عنكم لكون الضعف العامّ في نوع الإنسان سبباً مقتضياً للتخفيف لولا المانع لكن لم تزل الموانع تمنع عن فعليّة التخفيف وانبساط الرحمة في سائر الأمم حتّى وصلت النوبة إليكم فعمّتكم الرحمة ، وظهرت فيكم آثاره فبرز حكم السبب المذكور وشرّع فيكم حكم التخفيف وقد حرمت الأمم السابقة من ذلك كما يدلّ عليه قوله : ربّنا ولا تحمل علينا إصراً كما حملته على الّذين من قبلنا « البقرة : ٢٨٦ » وقوله : هو اجتباكم وما جعل عليكم في الدين من حرج « الحجّ : ٧٨ » .

ومن هنا يظهر أنّ النكتة في هذا التعليل العامّ بيان ظهور تمام النعم الإلهيّة في هذه الأمة .

### ﴿ بحث روائى ﴾

عن النبيّ ﷺ : إنّ الله حرّم من الرضاة ما حرّم من النسب . وعنه ﷺ : الرضاة لحمة كلحمه النسب .

وفي الدر المنثور أخرج مالك وعبد الرزّاق عن عائشة قالت : كان فيما أنزل من القرآن عشر رضعات معلومات فنسخن بخمس معلومات فتوفّي رسول الله ﷺ وهنّ فيما يقرأ من القرآن .

أقول : وروي فيه عنها ما يقرب منه بطرق أخرى ، وهي من روايات التحريف مطروحة بمخالفة الكتاب .

وفيه أخرج عبد الرزّاق وعبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر والبيهقي في سننه من طريقين عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه عن النبيّ ﷺ قال : إذا نكح الرجل

المرأة فلا يحلّ له أن يتزوج أمّها دخل بالابنة أو لم يدخل ، وإذا تزوّج الأمّ فلم يدخل بها ثمّ طلقها فإن شاء تزوّج الابنة .

اقول : وهذا المعنى مروى من طرق الشيعة عن أمّة أهل البيت عليهم السلام . وهو مذهبيهم وهو المستفاد من الكتاب كما مرّ في البيان المتقدم وقدروي من طرق أهل السنة عن عليّ عليه السلام : أن أمّ الزوجة لا بأس بنكاحها قبل الدخول بالبنات ، وأنها بمنزلة الربيبة ، وأن الربيبة إذا لم تكن في حجر زوج أمّها لم تحرم عليه نكاحها . وهذه أمور يدفعها المروى عنهم عليهم السلام من طرق الشيعة .

وفي الكافي بإسناده عن منصور بن حازم قال : كنت عند أبي عبد الله عليه السلام فأثاه رجل فسأله عن رجل تزوّج امرأة فماتت قبل أن يدخل بها أيتزوج بأُمّها ؟ فقال أبو عبد الله عليه السلام : قد فعله رجل منّا فلم يره بأساً ، فقلت جعلت فداك ماتت فخر الشيعة إلا بقضاء عليّ عليه السلام في هذا في المشيخة<sup>(١)</sup> التي أفثاه ابن مسعود أنّه لا بأس به بذلك .

ثمّ أتى عليّاً عليه السلام فسأله فقال له عليّ عليه السلام : من أين يأخذها ؟<sup>(٢)</sup> فقال من قول الله عزّ وجلّ : و ربّائكم اللّاتي في حجوركم من نسائكم اللّاتي دخلتم بهنّ فإن لم تكونوا دخلتم بهنّ فلا جناح عليكم « فقال عليّ عليه السلام : إنّ هذه مستثناة وهذه مرسلّة . فقال أبو عبد الله عليه السلام للرجل : أما تسمع ما يروى هذا عن عليّ عليه السلام ؟ .

فلما قمت ندمت وقلت : أيّ شيء صنعت ؟ يقول : قد فعله رجل منّا ولم يره بأساً ، وأقول أنا : قضى عليّ عليه السلام فيها ! فلقيته بعد ذلك وقلت : جعلت فداك مسألة الرجل إنّما كان الذي قلت كان زلّة منّي فماتقول فيها ؟ فقال : يا شيخ تخبرني أنّ عليّاً عليه السلام قضى فيها ، وتساألني ماتقول فيها ؟ .

اقول : وقصة قضائه عليه السلام في فتوى ابن مسعود على ما رواه في الدر المنثور عن سنن البيهقي وغيره : أن رجلاً من بني شمع تزوّج امرأة ولم يدخل بها ثمّ رأى أمّها

(١) لعل الصحيح : الشخى لما في بعض أخبار أهل السنة أنّه كان رجلاً من بني شمع ؛ أو الصحيح

في الشخية التي أفثى ابن مسعود .

(٢) نسخة الوافي : من أين أخذها .



فأعجبته فاستفتى ابن مسعود فأمره أن يفارقها ثم يتزوج أمها ففعل و ولدت له أولاداً ،  
ثم أتى ابن مسعود المدينة ف قيل له لا تصلح فلما رجع إلى الكوفة قال للرجل : إننا  
علمك حرام ففارقها .

لكن لم ينسب القول فيه إلى عليّ عليه السلام بل ذكر : أنه سأل عنه أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم ،  
وفي لفظ : أنه سأل عنه عمر وفي بعض الروايات : فأخبر أنه ليس كما قال ، وأن الشرط  
في الربائب .

وفي الاستبصار بإسناده عن إسحاق بن عمار عن جعفر عن أبيه : أن علياً عليه السلام  
كان يقول : الربائب عليكم حرام مع الأمهات اللاتي دخلتم بهن في الحجور وغير الحجور  
سواء ، والأمهات مبهمات دخل بالبنات أم لم يدخل ، فحرّموا وأبهموا ما أبهم الله .  
أقول : وقد عزي إليه عليه السلام في بعض الروايات من طرق أهل السنة اشترط  
الحجور في حرمة الربائب لكن الروايات المأثورة عن أئمة أهل البيت عليهم السلام  
تدفعه ، وهو الموافق لما يستفاد من الآية كما تقدم .

والمبهمات من البهمة وهي كون الشيء ذا لون واحد لا يختلط به لون آخر ولا  
يختلف في لونه سمّي به من طبقات النساء المحرّمة من كانت حرمة نكاحها مرسلة غير  
مشروطة ، وهي الأمهات والبنات والأخوات والعلمات والخالات وبنات الأخ وبنات  
الأخت وما كان من الرضاعة ، وأمّهات النساء ، وحلائل الأبناء .

وفيه بإسناده عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال : سألته عن الرجل تكون له  
الجارية فيصيب منها . أله أن ينكح ابنتها ؟ قال : لا هي كما قال الله تعالى : وربائبكم  
اللّاتي في حجوركم .

وفي تفسير العياشي عن أبي عون قال سمعت أبا صالح الحنفيّ قال : قال عليّ عليه السلام  
ذات يوم : سلوني ؛ فقال ابن الكوا أخبرني عن بنت الأخت من الرضاعة ، وعن المملوكتين  
الأختين ، فقال : إنك لذهاب في التيه سل عمّا يعنيك أو ينفعك ، فقال ابن الكوا إنما  
نسألك عمّا لا نعلم وأمّا ما نعلم فلا نسألك عنه ، ثم قال : أمّا الأختان المملوكتان أحلتهمما  
آية و حرّمتهمما آية ؛ ولا أحله ولا أحرمه ، ولا أفعله أنا ولا واحد من أهل بيتي .

وفي التهذيب بإسناده عن معمر بن يحيى بن سالم قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عما يروي الناس عن أمير المؤمنين عليه السلام عن أشياء لم يكن يأمر بها ولا ينهى إلا نفسه و ولده فقلت : كيف يكون ذلك ؟ قال : قد أحلتها آية و حرّمها آية أخرى . فقلنا : الأول أن يكون إحداهما نسخت الأخرى أم هما محكمتان ينبغي أن يعمل بهما ؟ فقال : قديين لهم إذ نهى نفسه و وولده . قلنا : ما منعه أن يبيّن ذلك للناس ؟ قال : خشى أن لا يطاع ، فلو أن أمير المؤمنين ثبتت قدماء أقام كتاب الله كلّهُ والحقّ كلّهُ .

أقول : والرواية المنقولة عنه عليه السلام هي التي نقلت عنه عليه السلام من طرق أهل السنة كما رواها في الدر المنثور عن البيهقي وغيره عن علي بن أبي طالب قال في الأختين المملوكتين : أحلتهما آية ، و حرّمتهما آية ، ولا آمر ولا أنهي ، ولا أحل ولا أحرّم ، ولا أفعله أنا ولا أهل بيتي .

وروى فيه أيضاً عن قبيصة بن ذؤيب أن رجلاً سأله عليه السلام عن ذلك فقال : لو كان إلى من الأمر شيء ثم وجدت أحداً فعل ذلك لجعلته نكالا .

وفي التهذيب بإسناده عن عبد الله بن سنان قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : إذا كانت عند الإنسان الأختان المملوكتان فنكح إحداهما ثم بداله في الثانية فليس ينبغي له أن ينكح الأخرى حتّى تخرج الأولى من ملكه يهبها أو يبيعها ، فإن وهبها لولده يجزيه .

وفي الكافي وتفسير العياشي عن محمد بن مسلم قال سألت أبا جعفر عليه السلام عن قوله عزّ وجلّ : والمحصنات من النساء إلا ما ملكت أيمانكم قال : هو أن يأمر الرجل عبده وتحتة أمته فيقول له : اعتزل امرأتك ولا تقربها ثم يحبسها عنه حتّى تحيض ثم يمسه فإذا حاضت بعد مسه إياها ردّها عليه بغير نكاح .

وفي تفسير العياشي عن ابن مسكان عن أبي بصير عن أحدهما عليهما السلام في قول الله : والمحصنات من النساء إلا ما ملكت أيمانكم قال : هن ذوات الأزواج إلا ما ملكت أيمانكم إن كنت زوجت أمتك غلامك نزعتهما منه إذا شئت ؛ فقلت : رأيت إن زوج غير غلامه ؟ قال : ليس له أن ينزع حتّى تباع فإن باعها صار بضعها في يد غيره فإن شاء المشتري فرق ، وإن شاء أقر .

وفي الدر المنثور أخرج أحمد وأبوداود والترمذي - وحسنه - وابن ماجه عن فيروز الديلمي : أنه أدركه الإسلام وتحتة أختان ، فقال له النبي ﷺ : طلق أيتهما شئت . وفيه أخرج ابن عبد البر في الاستذكار عن أبياس بن عامر قال : سألت علي بن أبي طالب فقلت : إن لي أختين ممّا ملكت يميني اتخذت إحديهما سرية وولدت لي أولاداً ثمّ رغبت في الأخرى فما أصنع ؟ قال : تعتق التي كنت تطأين تطأ الأخرى .  
ثمّ قال : إنّه يحرم عليك ممّا ملكت يمينك ما يحرم عليك في كتاب الله من الحرائر إلا العدد أو قال : إلا الأربع ، ويحرم عليك من الرضاع ما يحرم عليك في كتاب الله من النسب .

**اقول :** ورواه بطرق آخر غير هذا الطريق عنه .

وفي صحيح البخاري ومسلم عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : لا يجمع بين المرأة وعمتها ، ولا بين المرأة وخالتها .

**اقول :** وهذا المعنى مروى بغير الطريقين من طرق أهل السنة ، لكن المروى من طرق أئمة أهل البيت خلاف ذلك ، والكتاب يساعده .

وفي الدر المنثور أخرج الطيالسي وعبدالرزاق والفريابي وابن أبي شيبة وأحمد وعبد بن حميد ومسلم وأبوداود والترمذي والنسائي وأبو يعلى وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم والطحاوي وابن حبان والبيهقي في سننه عن أبي سعيد الخدري : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث يوم حنين جيشاً إلى أوطاس فلقوا عدوّاً فقاتلوهم فظهروا عليهم وأصابوا لهم سبايا فكان ناساً من أصحاب رسول الله ﷺ تحرّجوا من غشيانهم من أجل أزواجهن من المشركين فأنزل الله في ذلك : « والمحصنات من النساء إلا ما ملكت أيما نكم » يقول : إلا ما أفاء الله عليكم ، فاستعملنا بذلك فروجهن .

**اقول :** وروى ذلك عن الطبراني عن ابن عباس .

وفيه أخرج عبد بن حميد عن عكرمة : أن هذه الآية التي في سورة النساء : « والمحصنات من النساء إلا ما ملكت أيما نكم » نزلت في امرأة يقال لها معاذة ، وكانت تحت شيخ من بني سدوس يقال له : شجاع بن الحارث ، وكان معها ضرة لها قد ولدت

لشجاع أولاداً رجالاً، وإن شجاعتاً انطلق يميأهله من هجر، فمر بمعاذة ابن عم لها فقالت له : احملني إلى أهلي فإنه ليس عندهذا الشيخ خير، فاحتملها فانطلق بها فوافق ذلك جيمة الشيخ، فانطلق إلى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله وأفضل العرب، إنني خرجت أبغيها الطعام في رجب، فتولت وألقت بالذنب، وهي شر غالب لمن غلب، رأيت غلاماً واركاً على قتب، لها وله أرب؛ فقال رسول الله ﷺ : عليّ عليّ، فإن كان الرجل كشف بهائوباً فارجموها، وإلا فردوا إلى الشيخ أمراته؛ فانطلق مالك بن شجاع وابن ضرته فطلبها فجاء بها، ونزلت بيتهما.

اقول : وقدم مراراً أن أمثال هذه الأسباب المروية للنزول وخاصة فيما كانت متعلقة بأبعض الآيات وأجزائها تطبيقات من الرواة وليست بأسباب حقيقية .  
في الفقيه سئل الصادق عليه السلام عن قول الله عز وجل : والمحصنات من النساء قال : هن ذوات الأزواج، فقيل : والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم قال : هن العفاف .

اقول : ورواه العباسي أيضاً عنه عليه السلام .

وفي المجمع في قوله تعالى : ومن لم يستطع منكم طولاً أي من لم يجد منكم غنى قال : وهو المروى عن أبي جعفر عليه السلام .

وفي الكافي عن الصادق عليه السلام قال : لا ينبغي أن يتزوج الحر المملوكة اليوم، إنما كان ذلك حيث قال الله عز وجل : ومن لم يستطع منكم طولاً، والطول المهر، ومهر الحرّة اليوم مهر الأمة أو أقل .

اقول : الغنى أحد مصاديق الطول كما تقدّم، والرواية لا تدلّ على أزيد من الكراهة .

وفي التهذيب بإسناده عن أبي العباس البقباق قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : يتزوج الرجل الأمة بغير علم أهلها؟ قال : هو زنا إن الله تعالى يقول : فانكحوهنّ بإذن أهلنّ .

وفيه بإسناده عن أحمد بن محمد بن أبي نصر قال : سألت الرضا عليه السلام يتمتع بالأمة

بإذن أهلها؟ قال : نعم إن الله عز وجل يقول : فانكحوهن بإذن أهلهم .  
وفي تفسير العياشي عن محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام قال : سألته عن  
قول الله في الإماء «فإذا أحصن» ما أحصنهن؟ قال : يدخل بهن . قلت : فإن لم يدخل  
بهن ما عليهن حد؟ قال : بلى .

وفيه عن حريز قال : سألته عن المحصن فقال : الذي عنده ما يغنيه .  
وفي الكافي بإسناده عن محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام قال : قضى أمير المؤمنين  
عليه السلام في العبيد والإماء إذا زنا أحدهم أن يعجلد خمسين جلدة إن كان مسلماً أو كافراً  
أو نصرانياً ، ولا يرحم ولا ينفى .

وفيه بإسناده عن أبي بكر الحضرمي عن أبي عبد الله عليه السلام عن عبد مملوك قذف  
حرّاً قال : يعجلد ثمانين ، هذا من حقوق الناس فأما ما كان من حقوق الله عز وجل فأنته  
يضرب نصف الحد .

قلت : الذي من حقوق الله عز وجل ما هو؟ قال : إذا زنا أو شرب خمر أفنداه من  
الحقوق التي يضرب عليها نصف الحد .

وفي التهذيب بإسناده عن بريد العجلي عن أبي جعفر عليه السلام في الأمة تزني قال :  
تجلد نصف الحد كان لها زوج أو لم يكن .

وفي الدر المنثور أخرج ابن جرير عن ابن عباس قال : المسافحات المعلنات بالزنا  
المتخذات أخذان ذات الخليل واحد . قال : كان أهل الجاهلية يحرّمون مظاهر من  
الزنا ويستحلّون ما خفي ، يقولون : أمّا مظهر منه فهو لؤم ، وأمّا ما خفي فلا بأس بذلك .  
فأنزل الله : ولا تقربوا الفواحش مظهر منها وما باطن .

أقول : والروايات فيما تقدّم من المعاني كثيرة اقتصرنا منها على نموذج يسير .

## ﴿ بحث آخر روائي ﴾

في الكافي بإسناده عن أبي بصير قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن المتعة ، فقال : نزلت في القرآن : فما استمتعتم به منهن فآتوهن أجورهن فريضة ولا جناح عليكم فيما تراضيتن بهن بعد الفريضة .

وفيه بإسناده عن ابن أبي عمير عمن ذكره عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إنما نزلت : فما استمتعتم به منهن إلى أجل مسمى فآتوهن أجورهن فريضة .

أقول : وروى هذه القراءة العياشي عن أبي جعفر عليه السلام ، ورواها الجمهور بطرق عديدة عن أبي بن كعب وعبد الله بن عباس كما سيأتي ، ولعل المراد بأمثال هذه الروايات الدلالة على المعنى المراد من الآية دون النزول اللفظي .

وفيه بإسناده عن زرارة قال : جاء عبد الله بن عمر الليثي إلى أبي جعفر عليه السلام فقال له : ما تقول في متعة النساء ؟ فقال : أحلها الله في كتابه وعلى لسان نبيه فهي حلال إلى يوم القيامة ، فقال : يا أبا جعفر مثلك يقول هذا وقد حرّمها عمر ونهى عنها ؟ فقال : وإن كان فعل . فقال : إنني أعيذك بالله من ذلك أن تحل شيئاً حرّمه عمر .

قال : فقال له : فأنت على قول صاحبك ، وأنا على قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فهلّم ألاعنك أن القول ما قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وأن الباطل ما قال صاحبك ، فأقبل عبد الله بن عمر فقال : أيسرك أن نساءك وبناتك وأخواتك وبنات عمّك يفعلن ؟ قال : فأعرض عنه أبو جعفر عليه السلام حين ذكر نساءه وبنات عمّه .

وفيه بإسناده عن أبي مريم عن أبي عبد الله عليه السلام قال : المتعة نزل بها القرآن وجرت بها السنة من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم .

وفيه بإسناده عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله قال : سمعت أبا حنيفة يسأل أبا عبد الله عليه السلام عن المتعة . فقال : أي المتعتين تسأل ؟ قال : سألتك عن متعة الحج فأنيئني عن متعة النساء أحق شيء ؟ فقال : سبحان الله أما قرأت كتاب الله عزّ وجلّ : فما استمتعتم به منهن فآتوهن أجورهن فريضة فقال : والله كأنها آية لم أقرأها قط .

وفي تفسير العياشي عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال : قال جابر بن عبد الله عن رسول الله ﷺ : إنهم غزوا معه فأحلّ لهم الممتعة ولم يحرمها ، وكان عليّ يقول : لولا ما سبقني به ابن الخطّاب - يعني عمر - ما زني إلا شقي<sup>(١)</sup> . وكان ابن عباس يقول : فما استمتعتم به منهنّ إلى أجل مسمى فآتوهنّ أجورهنّ فريضة ، وهؤلاء يكفرون بها ، ورسول الله ﷺ أحلّها ولم يحرمها .

وفيه عن أبي بصير عن أبي جعفر عليه السلام في الممتعة قال : نزلت هذه الآية : فما استمتعتم به منهنّ فآتوهنّ أجورهنّ فريضة ولا جناح عليكم فيما تراضيتنّ بهنّ بعد الفريضة . قال : لا بأس بأن تزيدنها وتزيدك إذا انقطع الأجل فيما بينكما ؛ يقول : استحلّمتك بأجل آخر برضى منها ، ولا تحلّ لغيرك حتّى تنقضي عدّتها ، وعدّها حيضتان .

وعن الشيبانيّ في قوله تعالى : « ولا جناح عليكم فيما تراضيتنّ بهنّ بعد الفريضة » عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام أنّهما قالا : هو أن يزيدنها في الأجرة ، وتزيده في الأجل .

أقول : والروايات في المعاني السابقة مستفيضة أو متواترة عن أئمة أهل البيت عليهم السلام ، وإنّما أوردنا طرفاً منها ، وعلى من يريد الاطلاع عليها جميعاً أن يرجع جوامع الحديث .

❦ وفي الدّر المنثور أخرج ابن أبي حاتم عن ابن عباس قال : كان متعة النساء في أوّل الإسلام ، كان الرجل يقدم البلدة ليس معه من يصلح له ضيعته ، ولا يحفظ متاعه فيتزوّج المرأة إلى قدر ما يرى أنّه يفرغ من حاجته فتنظر له متاعه ، وتصلح له ضيعته ، وكان يقرأ : « فما استمتعتم به منهنّ إلى أجل مسمى » نسختها : محصنين غير مسافحين ، وكان الإحصان بيد الرجل يمسك متى شاء ، ويطلق متى شاء .

و في مستدرک الحاكم بإسناده عن أبي نضرة قال : قرأت على ابن عباس : فما استمتعتم به منهنّ فآتوهنّ أجورهنّ فريضة قال ابن عباس : فما استمتعتم به منهنّ

(١) وفي نسخة : الا لا شقي .

\* أخبار في قراءة : إلى أجل مسمى .

إلى أجل مسمى ؛ فقلت : ما نقرأها كذلك فقال ابن عباس : والله لا نزلها الله كذلك .  
 أقول : ورواه في الدر المنثور عنه وعن عبد بن حميد و ابن جرير و ابن الأثير في المصاحف .

وفي الدر المنثور أخرج عبد بن حميد و ابن جرير عن قتادة قال : في قراءة أبي بن كعب : فما استمتعتم به منهن إلى أجل مسمى .

و في صحيح الترمذي عن محمد بن كعب عن ابن عباس قال : إنما كانت المتعة في أوّل الإسلام كان الرجل يقدم البلدة ليس له بها معرفة فيتزوج المرأة بقدر ما يرى أنه يقيم فيحفظ له متاعه و يصلح له شيء حتى إذا نزلت الآية : « إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم » قال ابن عباس فكل فرج سوى هذين فهو حرام .  
 أقول : ولازم الخبر أنها نسخت بمكة لأن الآية مكّية .

و في مستدرك الحاكم عن عبد الله بن أبي مليكة : سألت عائشة رضي الله عنها عن متعة النساء فقالت : بيني و بينكم كتاب الله . قال : و قرأت هذه الآية : و الذين هم لفروجهم حافظون إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فإنهم غير ملومين فمن ابتغى وراء ما زوج الله أو ملكه فقد عدا .

✽ و في الدر المنثور أخرج أبو داود في ناسخه و ابن المنذر والنحاس من طريق عطاء عن ابن عباس في قوله : فما استمتعتم به منهن فاتوهن أجورهن فريضة قال : نسختها : يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن و المطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء و اللامي يسنن من المحيض من نسائكم إن ارتبتم فعدّتهن ثلاثة أشهر .  
 و فيه أخرج أبو داود في ناسخه و ابن المنذر والنحاس والبيهقي عن سعيد بن المسيّب قال : نسخت آية الميراث المتعة .

وفيه أخرج عبد الرزاق و ابن المنذر والبيهقي عن ابن مسعود قال : المتعة منسوخة نسخها الطلاق والصدقة والعدة و الميراث .

وفيه أخرج عبد الرزاق و ابن المنذر عن عليّ قال : نسخ رمضان كل صوم ، و نسخت

\* جملة من الاخبار الدالة على نسخ آية المتعة بالكتاب .



الزكاة كل صدقة ، ونسخ المتعة الطلاق والعدة والميراث ، ونسخت الضحية كل ذبيحة .  
 \* وفيه أخرج عبدالرزاق وأحمد ومسلم عن سيرة الجهنّي قال : أذن لنا رسول الله ﷺ عام فتح مكة في متعة النساء فخرجت أنا ورجل من قومي ، ولي عليه فضل في الجمال ، وهو قريب من الدمامة مع كل واحد منا برد ، أما بردي فخلق ، وأما برد ابن عمّي فبرد جديد غضّ حتى إذا كنّا بأعلى مكة تلقّتنا فتاة مثل البكرة العنطنطة فقلنا : هل لك أن يستمتع منك أحدها ؟ قالت : وما تبدلان ؟ فنشر كل واحد منا برده فجعلت تنظر إلى الرجلين ، فإذا رآها صاحبي قال : إن برد هذا خلق ، وبردي جديد غضّ فتقول : وبرد هذا لأبأس به ، ثم استمتعت منها ، فلم نخرج حتى حرّمها رسول الله ﷺ .

و فيه أخرج مالك و عبدالرزاق و ابن أبي شيبة و البخاري و مسلم و الترمذي و النسائي و ابن ماجة عن علي بن أبي طالب : أن رسول الله ﷺ نهى عن متعة النساء يوم خيبر ، وعن أكل لحوم الحمر الأنسية .

و فيه أخرج ابن أبي شيبة و أحمد و مسلم عن سلمة بن الأكوع قال رخص لنا رسول الله ﷺ في متعه النساء عام أوطاس ثلاثة أيّام ثم نهى عنها بعدها .

وفي شرح ابن العربي لصحيح الترمذي عن إسماعيل عن أبيه عن الزهري : أن سيرة روى أن النبي ﷺ نهى عنها في حجة الوداع ؛ خرّجه أبو داود قال : وقد رواه عبدالعزيز بن عمر بن عبدالعزيز عن الربيع بن سبرة عن أبيه فذكر فيه : أنه كان في حجة الوداع بعد الإحلال ، وأنه كان بأجل معلوم ، وقد قال الحسن : إنها في عمرة القضاء . وفيه عن الزهري : أن النبي ﷺ جمع المتعة في غزوة تبوك .

اقول : و الروايات كما ترى تختلف في تشخيص زمان نهيه ﷺ بين قائمة أنّه كان قبل الهجرة ، وقائمة بأنّه بعد الهجرة بنزول آيات النكاح والطلاق والعدة والميراث أو بنهي النبي ﷺ عام خيبر أو زمن عمرة القضاء أو عام أوطاس أو عام الفتح أو عام تبوك أو بعد حجة الوداع ، ولذا حمل على تكرّر النهي عنها مرّات عديدة ، وأنّ كلّاً من الروايات

تحدث عن مرة منها لكن جلالته بعض روايتها كعليّ وجابر وابن مسعود مع ملازمتهم للنبي ﷺ وخبرتهم بالخطير واليسير من سيرته تأبى أن يخفى عليهم نواهيهِ ﷺ . وفي الدر المنثور أخرج البيهقي عن عليّ قال : نهى رسول الله ﷺ عن المتعة ، وإنما كانت لمن لم يجد فلمّا نزل النكاح والطلاق والعدة والميراث بين الزوج والمرأة نسخت .

وفيه أخرج النحاس عن عليّ بن أبي طالب : أنّه قال لابن عباس : إنّك رجل تائه إنّ رسول الله ﷺ نهى عن المتعة .

وفيه أخرج البيهقي عن أبي ذرّ قال : إنّما أحلت لأصحاب رسول الله ﷺ المتعة ثلاثة أيام ثمّ نهى عنه رسول الله ﷺ .

وفي صحيح البخاريّ عن أبي جمرة قال : سئل ابن عباس عن متعة النساء فرخص فيها فقال له هولي له : إنّما كان ذلك في النساء قلّة والحال شديد ، فقال ابن عباس نعم . وفي الدر المنثور أخرج البيهقي عن عمر أنّه خطب فقال : ما بال رجال ينكحون هذه المتعة ، وقد نهى رسول الله ﷺ عنها لا أوّتى بأحد نكحها إلا رجّمته .

وفيه أخرج ابن أبي شيبة وأحمد ومسلم عن سبرة قال : رأيت رسول الله ﷺ قائماً بين الركن والباب وهو يقول : يا أيّها الناس إنّني كنت أذنت لكم في الاستمتاع ألا وإنّ الله حرّمها إلى يوم القيامة فمن كان عنده منهن شيء فليخلّ سبيلها ، ولا تأخذوا ممّا آتيتموهن شيئاً .

وفيه أخرج ابن أبي شيبة عن الحسن قال : والله ما كانت المتعة إلا ثلاثة أيام أذن لهم رسول الله ﷺ فيها ، ما كانت قبل ذلك ولا بعد .

✽ وفي تفسير الطبري عن مجاهد : فما استمتعتم به منهنّ قال : يعني نكاح المتعة . وفيه عن السديّ في الآية قال : هذه المتعة ، الرجل ينكح المرأة بشرط إلى أجل مسمّى فإذا انقضت المدّة فليس له عليها سبيل ، وهي منه بريئة ، وعليها أن تستبرى . هافي رحمها ، وليس بينهما ميراث ، ليس يرث واحد منهما صاحبه .

وفي صحيح البخاري ومسلم ورواه في الدر المنثور عن عبدالرزاق وابن أبي شيبة عن ابن مسعود قال : كنّا نفزوا مع رسول الله ﷺ وليس معنا نسأؤنا ، فقلنا : ألا نستحضي ؟ فنهانا عن ذلك ، و رخص لنا أن نتزوج المرأة بالثوب إلى أجل ، ثم قرأ عبدالله : يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم .

وفي الدر المنثور أخرج ابن أبي شيبة عن نافع أن ابن عمر سئل عن المتعة فقال : حرام فقيّل له : إن ابن عباس يفتي بها ، قال فهل أترمم بها في زمان عمر .

وفي الدر المنثور أخرج ابن المنذر والطبراني والبيهقي من طريق سعيد بن جبير قال : قلت لابن عباس : ماذا صنعت ؟ ذهب الركب بفتياك ، وقالت فيه الشعراء ، قال : وما قالوا : قلت : قالوا :

أقول للشيخ لما طال مجلسه \* ياصاح هل لك في فتيا ابن عباس ؟

هل لك في رخصة الأطراف آنسة \* تكون مثواك حتى مصدر الناس ؟

فقال : إن الله وإنما إليه راجعون ، لا والله ما بهذا أفتيت ، ولا هذا أردت ، ولا أحللتها إلا للمضطر ، ولا أحللت منها إلا ما أحل الله من الميتة والدم ولحم الخنزير .

وفيه أخرج ابن المنذر من طريق عمار مولى الشريد قال : سألت ابن عباس عن المتعة أسفاح هي أم نكاح ؟ فقال : لاسفاح ولانكاح ، قلت : فما هي ؟ قال : هي المتعة كما قال الله ، قلت : هل لها من عدة ؟ قال : عدتها حيضة ، قلت : هل يتوارثان قال : لا .

وفيه أخرج عبدالرزاق وابن المنذر ، من طريق عطاء عن ابن عباس قال : يرحم الله عمر ما كانت المتعة إلا رحمة من الله رحم بها أمة محمد ، ولولا نهيها عنها ما احتاج إلى الزنا إلا شقي . قال : وهي التي في سورة النساء : فما استمتعتم به منهن إلى كذا وكذا من الأجل فليس بينهما وراثة ، فإن بدا لهما أن يتراضيا بعد الأجل فنعيم ، وإن تفرقا فنعيم وليس بينهما نكاح ، وأخبر : أنه سمع ابن عباس : أنه يراها الآن حلالاً .

وفي تفسير الطبري ورواه في الدر المنثور عن عبدالرزاق وأبي داود في ناسخه عن الحكم أنه سئل عن هذه الآية أمسوخة ؟ قال : لا ، وقال علي : لولا أن عمر نهى عن المتعة مازنى إلا شقي .

❖ وفي صحيح مسلم عن جابر بن عبد الله قال : كنّا نستمتع بالقبضة من التمر و الدقيق الأيام على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر حتى نهى عنه عمر في شأن عمرو بن حريث .  
اقول : ونقل عن جامع الأصول لابن أنير وزاد المعاد لابن القيم وفتح الباري لابن حجر وكنز العمال .

و في الدر المنثور أخرج مالك و عبد الرزاق عن عروة بن الزبير أن خولة بنت حكيم دخلت على عمر بن الخطاب ، فقالت : إن ربيعة بن أمية استمتع بامرأة مولدة فحملت منه ، فخرج عمر بن الخطاب يجر رداءه فرعاً ، فقال : هذه المتعة ، ولو كنت تقدّمت فيها لرجمت .

اقول : ونقل عن الشافعي في كتاب الأم والبيهقي في السنن الكبرى .  
وعن كنز العمال عن سليمان بن يسار عن أم عبد الله ابنة أبي خيثمة أن رجلاً قدم من الشام فنزل عليها ، فقال : إن العزبة قد اشتدّت عليّ فأبغيني امرأة أتمتع معها ، قالت : فدلّته عليّ امرأة فشارطها وأشهدوا عليّ ذلك عدولاً ، فمكث معها ما شاء الله أن يمكث ، ثم إنّه خرج فأخبر عن ذلك عمر بن الخطاب ، فأرسل إليّ فسألني أحقّ ما حدثت ؟ قلت : نعم قال : فإذا قدم فأذنيني ، فلمّا قدم أخبرته فأرسل إليه فقال : ما حملك على الذي فعلته ؟ قال : فعلته مع رسول الله ﷺ ثم لم ينهنا عنه حتّى قبضه الله ثمّ مع أبي بكر فلم ينهنا عنه حتّى قبضه الله ، ثمّ معك فلم تحدث لنا فيه نهياً ، فقال عمر : أما والذي نفسي بيده لو كنت تقدّمت في نهى لرجمتك ، بيّنوا حتّى يعرف النكاح من السفاح .  
وفي صحيح مسلم ومسند أحمد عن عطاء : قدم جابر بن عبد الله معتمراً فجمّناه في منزله فسأله القوم عن أشياء ثمّ ذكروا المتعة فقال : استمتعنا على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر ؛ وفي لفظ أحمد : حتّى إذا كان في آخر خلافة عمر رضي الله عنه .  
وعن سنن البيهقي عن نافع عن عبد الله بن عمر : أنّه سئل عن متعة النساء فقال : حرام أما إن عمر بن الخطاب رضي الله عنه لو أخذ فيها أحداً لرجمه بالحجارة .  
وعن امرأة الزمان لابن الجوزي : كان عمر رضي الله عنه يقول : والله لا أوتى برجل أباح المتعة إلّا رجمته .

وفي بداية المجتهد لابن رشد عن جابر بن عبد الله : تمتعنا على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر ونصفاً من خلافة عمر ثم نهى عنها عمر الناس .

وفي الإصابة أخرج ابن الكلبي : أن سلمة بن أمية بن خلف الجمحي استمتع من سلمى مولاة حكيم بن أمية بن الأوقص الأسلمي فولدت له فجعده ولدها ، فبلغ ذلك عمر فنهى المتعة .

وعن زاد المعاد عن أيوب قال عروة لابن عباس : ألا تتقي الله ترخص في المتعة ؟ فقال ابن عباس : سل أمك يا عروة فقال عروة : أمّا أبو بكر وعمر فلم يفعلوا ، فقال ابن عباس : والله ما أراكم منتهين حتى يعتز بكم الله ، نعتككم عن النبي ﷺ ، و تحدثونا عن أبي بكر وعمر .

أقول : وأمّ عروة أسماء بنت أبي بكر تمتع منها الزبير بن عوام فولدت له عبد الله بن الزبير .

وفي المحاضرات للراغب : عتبر عبد الله بن الزبير عبد الله بن عباس بتحليله المتعة فقال له : سل أمك كيف سطعت المجامر بينها وبين أيديك ؟ فسألها فقالت : ما ولدتك إلا في المتعة .

وفي صحيح مسلم عن مسلم القرني قال : سألت ابن عباس عن المتعة فرخص فيها ، وكان ابن الزبير ينهى عنها ، فقال : هذه أمّ ابن الزبير تحدث أن رسول الله رخص فيها فادخلوا عليها فاسألوها ، قال : فدخلنا عليها فإذا امرأة ضخمة عمياء فقالت : قد رخص رسول الله فيها .

أقول : وشاهد الحال المحكي يشهد أن السؤال عنها كان في متعة النساء وتفسره الروايات الأخر أيضاً .

وفي صحيح مسلم عن أبي نضرة قال كنت عند جابر بن عبد الله فأتاه آت فقال : ابن عباس وابن الزبير اختلفا في المتعتين ، فقال جابر : فعلناهما مع رسول الله ﷺ ، ثم نهانا عنهما عمر فلم نعتلها .

أقول : ورواه البيهقي في السنن على ما نقل ، وروي هذا المعنى في صحيح مسلم

في مواضع ثلاث بالفاظ مختلفة ، و في بعضها ( قال جابر ) : فلمّا قام عمر قال : إن الله كان يحلّ رسولُه ما شاء بما شاء ، فأتمّوا الحجّ و العمرة كما أمر الله ، وانتهوا عن نكاح هذه النساء ، لا أتوى برجل نكح امرأة إلى أجل إلّا رجّمته .

وروى هذا المعنى البيهقيّ في سننه وفي أحكام القرآن للجصاص وفي كنز العمال وفي الدرر المنثور وفي تفسير الرازيّ ومسند الطيالسيّ .

وفي تفسير القرطبيّ عن عمر : أنّه قال في خطبة : متعتان كانتا على عهد رسول الله عليه السلام ، وأنا أنهى عنهما وأعاقب عليهما : متعة الحجّ ومتعة النساء .

أقول : وخطبته هذه ممّا تسالم عليه أهل النقل ، وأرسلوه إرسال المسلمات كما عن تفسير الرازيّ ، والبيان والقيمين ، وزاد المعاد ، وأحكام القرآن ، والطبريّ ، وابن عساكر وغيرهم .

وعن المستبين المطبريّ عن عمر : أنّه قال : ثلاث كنّ على عهد رسول الله ﷺ أنامحرّ من ومعاقب عليهنّ : متعة الحجّ ، ومتعة النساء ، وحيّ على خير العمل في الأذان . وفي تاريخ الطبريّ عن عمران بن سودة قال : صليت الصبح مع عمر فقرأ سبحانه وسورة معها ، ثمّ أنصرف وقمت معه ، فقال : أحاجة ؟ قلت : حاجة قال : فالحق . قال : فلهقت فلمّا دخل أذن لي فإذا هو على سرير ليس فوقه شيء ، فقلت : نصيحة . فقال : مرحباً بالناصح غدوْ أو عشياً ؟ قلت . عابت أُمّتك أربعاً . قال : فوضع رأس درّته في ذقنه ، ووضع أسفلها في فخذه ، ثمّ قال : هات . قلت : ذكروا أنّك حرّمت العمرة في أشهر الحجّ ولم يفعل ذلك رسول الله ﷺ ، ولا أبو بكر رضي الله عنه ، وهي حلال . قال : هي حلال ؛ لو أنّهم ائتمروا في أشهر الحجّ رأوها مجزية من حجّهم فكانت قائمة قوب عامها فقرع حجّهم ، وهو بهاء من بهاء الله ، وقد أصبت .

قلت : وذكروا أنّك حرّمت متعة النساء ، وقد كانت رخصة من الله ، نستمتع بقبضة ونفارق عن ثلاث . قال : إنّ رسول الله ﷺ أحلّها في زمان ضرورة ثمّ رجع الناس إلى السعة ، ثمّ لم أعلم أحداً من المسلمين عمل بها ولا عاد إليها فالآن من شاء نكح بقبضة ، وفارق عن ثلاث بطلاق . وقد أصبت .

قال : قلت : واعتقت الأمة إن وضعت ذا بطنها بغير عتاقة سيدها . قال : ألحقت حرمة بحرمة ، وما أردت إلا الخير ، واستغفر الله . قلت : وتشكو منك نهر الرعيّة ، و عنف السياق . قال : فشرع الدرّة ثم مسحها حتى أتى على آخرها ، ثم قال : أنا زميل نجل - وكان زامله في غزوة قرقرة الكدر - فوالله إنّي لأرتع فأشبع ، وأسقي فأروي وأنهر اللّفوف ، وأزجر العروص ، وأذبّ قدري ، وأسوق خطوي ، وأضمّ العنود ، وألحق القطوف ، وأكثر الزجر ، وأقلّ الضرب ، وأشهر العصا ، وأدفع باليد لولا ذلك لأعذرت .

قال : فبلغ ذلك معاوية فقال : كان والله عالماً برعيّتهم .

أقول : ونقله ابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة عن ابن قتيبة .

هذه عدّة من الروايات الواردة في أمر متعة النساء ، والنّاظر المتأمّل الباحث يرى مافيها من التباين والتضارب ، ولا يتحصّل للمباحث في مضامينها غير أنّ عمر بن الخطّاب أيتام خلافته حرّمها ونهى عنها لرأى رآه في قصص عمرو بن حريث ، وربيعة بن أميّة بن خلف الجمهمي وأما حديث النسخ بالكتاب أو السنّة فقد عرفت عدم رجوعهما إلى محصّل . على أنّ بعض الروايات يدفع البعض في جميع مضامينها إلّا في أنّ عمر بن الخطّاب هو الناهي عنها المجرى للمنع ، المقرّر حرمة العمل وحده الرجم لمن فعل - هذا أولاً -

وأنتها كانت سنّة معمولاً بها في زمن النبيّ في الجملة بتجويز منه ﷺ : إمّا إمضاء أو إمّا تأسيساً ، وقد عمل بها من أصحابه من لا يتوهم في حقّه السفاح كجابر ابن عبد الله ، وعبد الله بن مسعود ، والزبير بن العوّام ، وأسماء بنت أبي بكر ، وقد ولدت بها عبد الله بن الزبير - وهذا ثانياً -

وأنّ في الصحابة والتابعين من كان يرى إباحتها كابن مسعود وجابر وعمر بن حريث وغيرهم ومجاهد والسديّ وسعيد بن جبير وغيرهم - وهذا ثالثاً - .

وهذا الاختلاف الفاحش بين الروايات هو المفضي للعلماء من الجمهور بعد الخلاف فيها من حيث أصل الجواز والحرمة أولاً ، إلى الخلاف في نحو حرمتها وكيفية منعها

ثانياً وذهابهم فيها إلى أقوال مختلفة عجيبة ربّما أنهي إلى خمسة عشر قولاً .  
 وإنّ للمسألة جهات من البحث لا يهتمنا إلّا الورود من بعضها فهناك بحث كلامي  
 دائرين الطائفتين : أهل السنة والشيعة ، وبحث آخر فقهيّ فرعيّ ينظر فيها إلى حكم  
 المسألة من حيث الجواز والحرمه ، وبحث آخر تفسيريّ من حيث النظر في قوله تعالى :  
 فما استمتعتم به منهنّ فاتوهنّ أجورهنّ فريضة الآية : هل مفاده تشريع نكاح المتعة ؟  
 وهل هو بعد الفراغ عن دلّالته على ذلك منسوخ بشيء من الآيات كآية المؤمنين أو آيات  
 النكاح والتحرّيم والطلاق والعدّة والميراث ؟ وهل هو منسوخ بسنة نبويّة ؟ وهل هو على  
 تقدير تشريعه يشرّع حكماً ابتدائياً أو حكماً إمضائياً ؟ إلى غير ذلك .

وهذا النحو الثالث من البحث هو الذي نعقبه في هذا الكتاب ، وقد تقدّم  
 خلاصة القول في ذلك فيما تقدّم من البيان ، ونزيده الآن توضيحاً بإلغات النظر إلى  
 بعض ما قيل في المقام على دلالة الآية على نكاح المتعة وتسنيها ذلك بما ينافي مأمراً في  
 البيان المتقدّم .

قال بعضهم بعد إصراره على أنّ الآية إنّما سيقّت لبيان إبقاء المهر في النكاح  
 الدائم : وذهبت الشيعة إلى أنّ المراد بالآية نكاح المتعة ، وهو نكاح المرأة إلى أجل  
 معيّن كيوم أو أسبوع أو شهر مثلاً ، واستدلّوا على ذلك بقراءة شاذّة رويت عن أبي  
 وابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهم ، وبالأخبار والآثار التي رويت في المتعة .

قال : فأمّا القراءة فهي شاذّة لم تثبت قرآناً . وقد تقدّم أنّ ما صحّت فيه  
 الرواية من مثل هذا آحاداً فالزيادة فيه من قبيل التفسير ، وهو فهم لصاحبه ، وفهم  
 الصحابيّ ليس حجة في الدين لاسيّما إذا كان النظم والأسلوب يأباه كما هنا فإن المتمتّع  
 بالنكاح الموقّت لا يقصد الإحصان دون المسافحة بل يكون قصده الأوّل المسافحة ، فإن  
 كان هناك نوعٌ ما من إحصان نفسه و منعها من التثقل في زمن الزنا فإنّه لا يكون  
 فيه شيءٌ ما من إحصان المرأة التي توجر نفسها كلّ طائفة من الزمن لرجل فتكون  
 كما قيل :

كرة حذف بصوالجة      فتلقاها رجل رجل



أقول : أمّا قوله : إنهم استدلّوا على ذلك بقراءة ابن مسعود وغيره فكلّ مراجع يراجع كلامهم يرى أنّهم لم يستدلّوا بها استدلالهم بحجّة معتبرة قاطعة كيف وهم لا يرون حجّية القراءة الشاذّة حتّى الشواذّ المنقولة عن أمّتهم ، فكيف يمكن أن يستدلّوا بما لا يرونه حجّة على من لا يراه حجّة ؟ فهل هذا إلّا أضحوكة ؟!

بل إنّما هو استدلال بقول من قرأ بها من الصحابة بما أنّه قول منهم بكون المراد بالآية ذلك سواء كان ذلك منهم قراءة مصطلحة ، أو تفسيراً دالّاً على أنّهم فهموا من لفظ الآية ذلك .

وذلك ينفعهم من جهتين : إحداهما : أنّ عدّة من الصحابة قالوا بما قال به هؤلاء المستدلّون ، وقد قال به - على ما نقل - جمّ غفير من صحابة النبي ﷺ والتابعين ويمكن المراجع في الحصول على صحة ذلك أن يراجع مظانّه .

والثانية : أنّ الآية دالّة على ذلك وبدل على ذلك قراءة هؤلاء من الصحابة كما يدلّ ما ورد عنهم في نسخ الآية أيضاً أنّهم تسلّموا دلالتها على نكاح المتعة حتّى رأوا نسخها أو رروا نسخها ، وهي روايات كثيرة تقدّمت عدّة منها فالشيعة يستفيدون من روايات النسخ كما يستفيدون من القراءة الشاذّة المذكورة على حدّ سواء من دون أن يقولوا بحجّية القراءة الشاذّة كما لا يلزمهم القول بوقوع النسخ ، وإنّما يستفيدون من الجميع من جهة الدلالة على أنّ هؤلاء القراء والرواة كانوا يرون دلالة الآية على نكاح المتعة .

وأما قوله : لاسيّما إذا كان النظم والأسلوب يأباه كما هنا ، فكلامه يعطي أنّه جعل المراد من المسافحة مجرّد سفح الماء وصبّه - أخذاً بالأصل اللغويّ المشتقّ منه - ثمّ جمّله أمراً منوطاً بالقصد ، ولزمه أنّ الأزواج الموقّتة بقصد قضاء الشهوة وصبّ الماء سفاح لا نكاح ، وقد غفل عن أنّ الأصل اللغويّ في النكاح أيضاً هو الوقاع ففي لسان العرب : قال الأزهريّ : أصل النكاح في كلام العرب البوط ولازم ما سلكه أن يكون النكاح أيضاً سفاحاً ، ويختلّ به المقابلة بين النكاح والسفاح .

على أنّ لازم القول بأنّ قصد صبّ الماء يجعل الأزواج الموقّتة سفاحاً أن يكون

النكاح 'الدائم' بقصد قضاء الشهوة وصب الماء سفاحاً ، وهل يرضى رجل مسلم أن يفتي بذلك ؟ فإن قال : بين النكاح الدائم والمؤجل في ذلك فرق ، فإن النكاح الدائم موضوع بطبعه على قصد الإحصان بالازدواج وإيجاد النسل ، وتشكيل البيت بخلاف النكاح المؤجل . فهذا منه مكابرة فإن جميع ما يترتب على النكاح الدائم من الفوائد كصون النفس عن الزنا ، والتوقي عن اختلال الأنساب ، وإيجاد النسل والولد ، وتأسيس البيت يمكن أن يترتب على النكاح المؤجل ، ويختص بأن فيه نوع تسهيل وتخفيف على هذه الأمة ، يصون به نفسه من لا يقدر على النكاح الدائم لفقره أو لعدم قدرته على نفقة الزوجة ، أو لغربة ، أو لعوامل مختلفة أخر تمنعه عن النكاح الدائم .

وكذا كل ما يترتب على النكاح المؤجل - مما عده ملاكاً للسفاح - كقصد صب الماء وقضاء الشهوة فإنه جائز الترتيب على النكاح الدائم ، ودعوى أن النكاح الدائم بالطبع موضوع للفوائد السابقة ، ونكاح المتعة موضوع بالطبع لهذه المضار اللاحقة - على أن تكون مضاراً - دعوى واضحة الفساد .

وإن قال : إن نكاح المتعة لما كان سفاحاً كان زناً يقابل النكاح رد عليه : بأن السفاح الذي فسره بصب الماء أعم من الزنا ، وربما شمل النكاح الدائم ولاسيما إذا كان بقصد صب الماء .

وأما قوله : فإن كان هناك نوع ما من إحصان نفسه اه فمن عجيب الكلام ، وليت شعري ما الفرق الفارق بين الرجل والمرأة في ذلك حتى يكون الرجل المتمتع يمكنه أن يحصن نفسه بنكاح المتعة من الزنا ، وتكون المرأة لا يصح منها هذا القصد ؟ وهل هذا إلا مجازفة ؟ .

وأما ما أنشده من الشعر في بحث حقيقتي تعرّض لكشف حقيقة من الحقائق الدينية التي تنفرع عليها آثارها من حيوية دينوية وأخروية لا يستهان بها - سواء كان نكاح المتعة محرماً أو مباحاً - .

فماذا ينفع الشعر وهو نسيج خيالي ، الباطل أعرف عنده من الحق ، والغواية أمس به من الهداية .

وهل أنشده في ذيل ماسر من الروايات ، ولا سيما في ذيل قول عمر في رواية الطبري المتقدم : « فالآن من شاء نكح بقبضة وفارق عن ثلاث بطلاق » .

وهل لهذا الطعن غرض يتوجه إليه إلا الله ورسوله في أصل تشريع هذا النوع من النكاح تأسيساً أو إمضاءً وقد كان دائراً بين المسلمين في أول الإسلام بمرمى من النبي ﷺ ومسمع بلاشك ؟ .

فإن قال : إنه ﷺ إنما أذن فيه اقيام الضرورة عليه من شمول الفقرو إكباب الفاقة على عامة المسلمين ، وعروض الغزوات كما يظهر من بعض الروايات المتقدمة . قلنا : مع فرض تداوله في أول الإسلام بين الناس وشهرته باسم نكاح المتعة والاستمتاع لامناس من الاعتراف بدلالة الآية على جوازه مع إطلاقها ، وعدم صلاحية شيء من الآيات والروايات على نسخها فالقول بارتفاع إباحته تأوّل في دلالة الآية من غير دليل .

سلمنا أن إباحته كانت بإذن من النبي ﷺ لمصلحة الضرورة لكننا نسأل أن هذه الضرورة هل كانت في زمن النبي ﷺ أشد وأعظم منها بعده ، ولا سيما في زمن الراشدين ، وقد كان يسير جيوش المسلمين إلى مشارق الأرض ومغاربها بالألوف بعد الألوف من الغزاة ؟ وأي فرق بين أوائل خلافة عمر وأواخره من حيث تحول هذه الضرورة من فقر وغزوة واغتراب في الأرض وغير ذلك ؟ وما هو الفرق بين الضرورة والضرورة ؟ . وهل الضرورة المبيحة اليوم وفي جو الإسلام الحاضر أشد وأعظم أو في زمن النبي ﷺ والنصف الأول من عهد الراشدين ؟ وقد أظلّ الفقر العام على بلاد المسلمين ، وقد مصّت حكومات الاستعمار والدول القاهرة المستعيلة والفراغة من أولياء أمور المسلمين كل لبن في ضرعهم ، وحصدوا الرطب من زرعهم واليابس .

وقد ظهرت الشهوات في مظاهرها ، وازينت بأحسن زينتها وأجملها ، ودعت إلى اقترافها بأبلغ دعوتها ولا يزال الأمر يشتد ، والبليّة تعم البلاد والنفوس ، وشاعت الفحشاء بين طبقات الشبان من المتعلمين والجنديين وعملة المعامل ، وهم الذين يكوّنون المعظم من سواد الإنسانية ، و نفوس المعمورة .

ولا يشكّ شكّ ولن يشكّ في أنّ الضرورة الموقعة لهم في فحشاء الزناء واللواط وكلّ انخلاع شهوانيّ عمدتها العجز من تهيئة نفقة البيت ، والمشاكل الموقّعة المؤجلة المانعة من اتّخاذ المنزل والنكاح الدائم بغربة أو خدمة أو دراسة ونحو ذلك . فمابال هذه الضرورات تبيح في صدر الإسلام - وهي أقلّ وأهون عند القياس - نكاح المتعة لكنها لا تقوم للإباحة في غير ذلك العهد وقد أحاطت البليّة وعظمت الفتنة ؟ .

ثم قال : ثم إنّّه ينافي ما تقرّر في القرآن بمعنى هذا كقوله عزّ وجلّ في صفة المؤمنين : والذين هم لفروجهم حافظون إلّا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فإنّهم غير ملومين فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك هم العادون «المؤمنون : ٧» أي المتجاوزون ما أحلّ الله لهم إلى ما حرّم عليهم ، وهذه الآيات لا تعارض الآية التي نفسّرناها يعني قوله : فما استمتعتم به الآية بل هي بمعناها فلا نسخ ، والمرأة المتمتّع بها ليست زوجة فيكون لها على الرجل مثل المذي عليها بالمعروف كما قال الله تعالى . وقد نقل عن الشيعة أنفسهم أنّهم لا يعطونها أحكام الزوجة ولو أزمها ، فلا يعدّونها من الأربع المكوّنة لحلّ الرجل أن يجمع بينها مع عدم الخوف من الجور بل يجوزون للرجل أن يتمتّع بالكثير من النساء ، ولا يقولون برجم الزاني المتمتّع إذ لا يعدّونه محصناً ، وذلك قطع منهم بأنّه لا يصدق عليه قوله تعالى في المستمتعّين : «محصنين غير مسافحين» وهذا تناقض صريح منهم .

ونقل عنهم بعض المفسّرين : أنّ المرأة المتمتّع بها ليس لها إرث ولا نفقة ولا طلاق ولا عدّة ، والحاصل أنّ القرآن بعيد من هذا القول ، ولادليل في هذه الآية ولا شبه دليل عليه البتّة .

اقول : أمّا قوله : ثم إنّّه ينافي ما تقرّر في القرآن بمعنى هذا الخ محصّله : أنّ آيات المؤمنين : والذين هم لفروجهم حافظون الآيات تقصر الحلّ في الأزواج ، والمتمتّع بها ليست زوجة فالآيات مانعة من حلّية المتعة أوّلاً ، ومانعة من شمول قوله : فما استمتعتم به منهنّ الآية لها ثانياً .

فأمّا أنّ الآيات تحرّم المتعة فقد أغمض فيه عن كون الآيات مكّيّة ، والمتعة كانت دائمة بعد الهجرة فهل كان رسول الله ﷺ يبيح ما حرّمه القرآن بإجازته

المتعة ؛ وقوله ﷺ حجة بنص القرآن فيعود ذلك إلى التناقض في نفس القرآن ،  
أو أن إباحته كانت ناسخة لآيات الحرمة : «والذين هم » الآيات ، ثم منع عنها القرآن  
أو النبي ﷺ فحييت بذلك الآيات بعد موتها ، واستحكمت بعد نسخها ؛ وهذا أمر  
لا يقال به ، ولا فال به أحد من المسلمين ، ولا يمكن أن يقال به .

وهذا في نفسه نعم الشاهد على أن المتمتع بها زوجة ، وأن المتعة نكاح . وأن  
هذه الآيات تدل على كون المتمتع تزوجاً ، وإلازم أن تنسخ بترخيص النبي ﷺ  
فلا آيات حجة على جواز المتمتع دون حرمة .

وبتقرير آخر : آيات المؤمنون والمعارج : والذين هم لغروهم حافظون إلا على  
أزواجهم الآيات أقوى دلالة على حلية المتعة من سائر الآيات فمن المتفق عليه بينهم  
أن هذه الآيات محكمة غير منسوخة وهي مكينة ، ومن الضروري بحسب النقل أن  
النبي ﷺ رخص في المتعة ، ولو لا كون المتمتع بها زوجة كان الترخيص بالضرورة  
ناسخاً للآيات وهي غير منسوخة ، فالمتمتع زوجية مشرعة فإذا تمت دلالة الآيات  
على تشريعها فما يدعى من نهي النبي ﷺ عنها فاسداً أيضاً لمنافاته الآيات ، واستلزامه  
نسخها ، وقد عرفت أنها غير منسوخة بالاتفاق .

وكيف كان فالمتمتع بها على خلاف ما ذكره زوجة والمتعة نكاح ، وناهيك في  
ذلك ما وقع فيما نقلناه من الروايات من تسمية في لسان الصحابة والتابعين بنكاح المتعة  
حتى في لسان عمر بن الخطاب في الروايات المشتملة على نهيه كرواية البيهقي عن عمر  
في خطبته ، ورواية مسلم عن أبي نضرة ، حتى ما وقع من لفظه في رواية كنز العمال عن  
سليمان بن يسار : « يئسوا حتى يعرف النكاح من السفاح » فإن معناه أن المتعة نكاح  
لا يتبين من السفاح ، وأنه يجب عليكم أن تدينوه منه فأتوا بنكاح يبين ويتميز منه ،  
والدليل على ذلك قوله : يئسوا اه .

وبالجملة كون المتعة نكاحاً وكون المتمتع بها زوجة في عرف القرآن ولسان  
السلف من الصحابة ومن تلاهم من التابعين مما لا ينبغي الارتياح فيه ، وإنما تعين

اللفظان ( النكاح والتزويج ) في النكاح الدائم بعد نهي عمر ، وانتساخ العمل به بين الناس فلم يبق مورد لصدق اللفظين إِنْ النكاح الدائم ، فصار هو المتبادر من اللفظ إلى الذهن كسائر الحقائق المتشعبة .

ومن هنا يظهر سقوط ما ذكره بعد ذلك فإن قوله : وقد نقل عن الشيعة أنفسهم أنهم لا يعطونها أحكام الزوجة ولو أزمها النخ يسأل عنه فيه : ما هو المراد بالزوجة ؟ أمّا الزوجة في عرف القرآن فإنهم يعطونها أحكامها من غير استثناء ، وأمّا الزوجة في عرف المتشعبة - كما ذكر - المعروفة في الفقه فإنهم لا يعطونها أحكامها ولا محذور .

وأما قوله : وذلك قطع منهم بأنه لا يصدق عليه أي على الزاني المتمتع قوله تعالى : « محصنين غير مسافحين » وهذا تناقض صريح منهم اه ففيه أننا ذكرنا في ذيل الآية فيما تقدم أن ظاهرها من جهة شمو لها ملك اليمين أن المراد بالإحصان إحصان التعفف دون الأزواج ، ولو سلم أن المراد بالإحصان إحصان الأزواج فلا آية شاملة لنكاح المتعة ، وأمّا عدم رجم الزاني المتمتع (مع أن الرجم ليس حكماً قرآنياً) فإنما هو لبيان أول تخصيص من السنة كسائر أحكام الزوجية من الميراث و النفقة و الطلاق والعدد .

وتوضيح ذلك أن آيات الأحكام إن كانت مسوقة على الإهمال لكونها واردة مورد أصل التشريع فما يطرأ عليها من القيود بيانات من غير تخصيص ولا تقييد ، وإن كانت عمومات أو إطلاقات كانت البيانات الواردة في السنة مخصصات أو مقيّدات من غير محذور والتناقض والمرجع في ذلك علم أصول الفقه .

وهذه الآيات أعني آيات الإرث والطلاق والنفقة كسائر الآيات لا تخلو من التخصيص والتقييد كالإرث والطلاق في المرتدة والطلاق عند ظهور العيوب المجوزة لفسخ العقد والنفقة عند النشوز فلتخصيص بالمتعة ، فالبيانات المخرجة للمتعة عن حكم الميراث والطلاق والنفقة مخصصات أو مقيّدات ، وتعيّن ألفاظ التزويج والنكاح والإحصان ونحو ذلك في الدوام من جهة الحقيقة المتشعبة دون الحقيقة الشرعية فلا محذور أصلاً كما توهمه فإذا قال الفقيه مثلاً : الزاني المحصن يجب رجمه ، ولا رجم في الزاني

المتمتع لعدم إحصائه فإنما ذلك لكونه يصطلح بالإحصان على دوام النكاح ذي الآثار الكذائية ، ولا ينافي ذلك كون الإحصان في عرف القرآن موجوداً في الدائمة والمنقطعة معاً ، وله في كل منهما آثار خاصة .

وأما نقله عن بعضهم أن الشيعة لا تقول في المتعة بالعدة ففريضة بيّنة فهذه جوامع الشيعة ، وهذه كتبهم الفقهية مملوءة بأن عدة المتمتع بها حيضتان ، وقد تقدّم بعض الروايات في ذلك بطرق الشيعة عن أئمة أهل البيت عليهم السلام .

ثم قال : وأما الأحاديث والآثار المروية في ذلك فمجموعها يدل على أن النبي ﷺ كان يرخص لأصحابه فيها في بعض الغزوات ثم نهاهم عنها ثم رخص فيها مرة أو مرتين ثم نهاهم عنها نهياً مؤبداً .

وأن الرخصة كانت للعلم بمشقة اجتناب الزنا مع البعد من نسائهم فكانت من قبيل ارتكاب أخف الضررين فإن الرجل إذا عقد على امرأة خلية نكاحاً مؤقتاً ، وأقام معها ذلك الزمن الذي عيشه فذلك أهون من تصديه للزنا بآية امرأة يمكنه أن يستميلها .

أقول : ما ذكره أن مجموع الروايات تدل على الترخيص في بعض الغزوات ثم النهي ثم الترخيص فيها مرة أو مرتين ثم النهي المؤبد لا ينطبق على ما تقدّم من الروايات على ما فيها من التدافع والتطارد فعليك بالرجوع إليها ( وقد تقدّم أكثرها ) حتى ترى أن مجموعها يكذب ما ذكره من وجه الجمع حرفاً حرفاً .

ثم قال : ويرى أهل السنة أن الرخصة في المتعة مرة أو مرتين يقرب من التدريج في منع الزنا منعاً باتناً كما وقع التدريج في تحريم الخمر ، وكلتا الفاحشتين كانتا فاشيتين في الجاهلية ، ولكن فشو الزنا كان في الإماء دون الحرّاء .

أقول : أمّا قوله : إن الرخصة في المتعة نوع من التدرج في منع الزنا فمحصله أن المتعة كانت عندهم من أنواع الزنا ، وقد كانت كسامر الزنا فاشية في الجاهلية فتدرج النبي ﷺ في المنع عن الزنا بالرفق ليقع موقع القبول من الناس فمنع عن غير المتعة من أقسامه ، وأبقى زنا المتعة فرخص فيه ثم منع ثم رخص حتى تمكّن من المنع البات فمنعه منعاً مؤبداً .

ولعمري إنه من فضيح اللّعب بالتشريعات الدينيّة الطاهرة التي لم يرد الله بها إلا تطهير هذه الأمّة ، وإتمام النعمة عليهم .

ففيه أولا . ما تقدّم أنّ نسبة المنع ثمّ الترخيص ثمّ المنع ثمّ الترخيص في المتعة إلى النبي ﷺ مع فرض دلالة آيات سورتي المعارج والمؤمنون : « والذين هم لفروجهم حافظون » الآيات - وهي مكّيّة - على حرمة المتعة على ما أصرّ عليه هذا القائل ليس إلا نسبة نسخ الآيات إلى النبي ﷺ بالترخيص ثمّ نسخ هذا النسخ وإحكام الآيات ثمّ نسخ الآيات ثمّ إحكامها وهكذا ، وهل هذا إلا نسبة اللّعب بكتاب الله إليه ﷺ .

وثانياً : أنّ الآيات الناهية عن الزنا في كتاب الله تعالى هي قوله في سورة الإسراء : ولا تقرّبوا الزنا إنّه كان فاحشة ومقتوّساً سيّلاً « أسرى : ٣٢ » وأي لسان أصرح من هذا اللسان ، والآية مكّيّة واقعة بين آيات المناهي . وكذا قوله : قل تعالوا أتتل ما حرّم ربكم عليكم - إلى أن قال : ولا تقرّبوا الفواحش ما ظهر منها وما بطن « الأنعام : ١٥١ » كلمة الفواحش جمع محملي باللام واقعة في سياق النهي مفيدة لاستغراق النهي كلّ فاحشة وزنا ، والآية مكّيّة ، وكذا قوله : قل إنّما حرّم ربّي الفواحش ما ظهر منها وما بطن « الأعراف : ٣٣ » والآية أيضاً مكّيّة ، وكذا قوله : والذين هم لفروجهم حافظون إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فإنهم غير ملومين فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك هم العادون « المؤمنون : ٧ » ، المعارج : ٣١ « والسورتان مكّيتان ، والآيات تحرّم المتعة على قول هذا القائل كما تحرّم سائر أقسام الزنا .

فهذه جلّ الآيات الناهية عن الزنا المحرّمة للفاحشة ، وجميعها مكّيّة صريحة في التحريم فأين ما ذكره من التدرّج في التحريم والمنع ؟ أو أنّه يقول - كما هو اللازم الصريح لقوله بدلالة آيات المؤمنون على الحرمة - : إنّ الله سبحانه حرّمها تحريماً باتاً ، ثمّ النبي ﷺ تدرّج في المنع عملاً بالرخصة بعد الرخصة مداهنة لمصلحة الإيقاع موقع القبول ، وقد شدّد الله تعالى على نبيّه ﷺ في هذه الخلّة بعينها قال تعالى : وإن كادوا ليفتنونك عن الذي أوحينا إليك لتفتري علينا غيره وإذا لا تأخذوك



خليلاً ولولا أن ثبتناك لقد كدت تركن إليهم شيئاً قليلاً إذاً لاذقناك ضعف الحياة وضعف الممات ثم لانجد لك علينا نصيراً «أسرى : ٧٥» .

وثالثاً : أن هذا الترخيص المنسوب إلى النبي ﷺ مرة بعد مرة إن كان ترخيصاً من غير تشريع للحل ، و الفرض كون الممتعة زناً و فاحشة كان ذلك مخالفة صريحة منه ﷺ لربه لو كان من عند نفسه ، وهو معصوم بعصمة الله تعالى ، و لو كان من عند ربه كان ذلك أمراً منه تعالى بالفحشاء ، وقد رده تعالى بصريح قوله خطاباً لنبيه : قل إن الله لا يأمر بالفحشاء الآية «الأعراف : ٢٨» .

وإن كان ترخيصاً مع تشريع للحل لم تكن زناً وفاحشة فإنها سنة مشروعة محدودة بحدود محكمة لانجامع الطبقات المحرمة كالنكاح الدائم ومعها فريضة المهر كالنكاح الدائم ، و العدة المانعة عن اختلاط المايه و اختلال الأنساب ، و معها ضرورة حاجة الناس إليها فامعنى كونها فاحشة وليست الفاحشة إلا العمل المنكر الذي يستقبحه المجتمع لخالعته من الحدود وإخلاله بالمصلحة العامة ومنعه عن القيام بحاجة المجتمع الضرورية في حياتهم .

و رابعاً : أن القول بكون التمتع من أنواع الزنا الدائرة في الجاهلية اختلاق في التاريخ ، واصطناع لا يرجع إلى مدرك تاريخي ، إذ لا عين منه في كتب التاريخ ولا أثر بل هو سنة مبتكرة إسلامية وتسهيل من الله تعالى على هذه الأمة لإقامة أودهم ، ووقايتهم من انتشار الزنا وسائر الفواحش بينهم لو أنهم كانوا وفقوا لإقامة هذه السنة وإذا لم تكن الحكومات الإسلامية تغض في أمر الزنا وسائر الفواحش هذا الإغماض الذي ألحقها تدريجاً بالسنن القانونية ، و امتلأت بها الدنيا فساداً ووبالاً .

وأما قوله : « و كلنا الفاحشتين كانتا فاشيتين في الجاهلية ، ولكن فشو الزنا كان في الإماء دون الحرائر » ظاهره أن مراده بالفاحشتين الزنا وشرب الخمر ، وهو كذلك إلا أن كون الزنا فاشياً في الإماء دون الحرائر ممّا لأصل له يركن إليه فإن الشواهد التاريخية المختلفة المتفرقة تؤيد خلاف ذلك كالأشعار التي قيلت في ذلك ، وقد تقدم في رواية ابن عباس أن أهل الجاهلية لم تكن ترى بالزنا بأساً إذا لم يكن عليناً .

ويدلّ عليه أيضاً مسألة الإِدْعاء والتبذير الدائر في الجاهليّة فإنّ الإِدْعاء لم يكن بينهم مجرد تسمية ونسبة بل كان ذلك أمراً دافعاً بينهم ببتغي به أقوى أوهم تكثير العدة والقوّة بالإلحاق ، ويستندون فيه إلى زنا ارتكبوه مع الحرائر حتّى ذوات الأزواج منهنّ ، وأمّا الإماء فهم ولاسيّما أقوى أوهم يعيبون الاختلاط بهنّ ، والمعاشقة والمغازلة معهنّ ، وإنّما كانت شأن الإماء في ذلك أنّ مواليهنّ يقيمونهنّ ذلك الملقام اكتساباً واسترباحاً .

ومن الدليل على ما ذكرناه ماورد من قصص الإلحاق في السير والآثار كقصّة إلحاق معاوية بن أبي سفيان زياد بن أبيه لأبيه أبي سفيان ، وما شهد به شاهد الأمر عند ذلك . وغيرها من القصص المنقولة .

نعم ربّما يستشهد على عدم فشو الزنا بين الحرائر في الجاهليّة بقول هندلمنيّ صلى الله عليه وآله وسلم عند البيعة : وهل الحرّة تزني ؟ لكنّ الرجوع إلى ديوان حسان ، والتأمّل فيما هاجا به هنداً بعد وقعتي بدر وأحد يرفع اللبس ويكشف ما هو حقيقة الأمر . ثم قال بعد كلام له في تنقيح معنى الأحاديث ، ورفعه التدافع الواقع بينها على زعمه : والعمدة عند أهل السنّة في تحريمها وجوه : أوّلها : ما علمت من منافاتها لظاهر القرآن في أحكام النكاح والطلاق والعدة إنّ لم نقل لنصوصه وثانيها : الأحاديث المصرّحة بتحريمها تحريماً مؤبّداً إلى يوم القيامة - إلى أن قال - : وثالثها : نهى عمر عنها وإشارته بتحريمها على المنبر ، وإقرار الصحابة له على ذلك وقد علم أنّهم ما كانوا يقرّون على منكر ، وأنّهم كانوا يرجعون إذا أخطأ .

ثم اختار أنّ تحريمه لها لم يكن عن اجتهاد منه ، وإنّما كان استناداً إلى التحريم الثابت بنهي النبي ﷺ ، وإنّما يسند إليه التحريم من جهة أنّه مبين للحرمة أو منفذ لها كما يقال : حرّم الشافعيّ النيبذ وأحلّه أبو حنيفة .

أقول : أمّا الوجه الأوّل والثاني فقد عرفت آنفاً وفي البيان المتقدم حقيقة القول فيهما بما لا مزيد عليه ، وأمّا الوجه الثالث فتحريم عمر لها سواء كان ذلك باجتهاد منه أو باستناده إلى تحريم النبي ﷺ كما يدّعيه هذا القائل ، وسواء كان سكوت

الصحابة عنه هيبة له وخوفاً من تهديده ، أو إقراراً له في تحريمه كما ذكره ، وأول عدم وقوعه موقع قبول الناس منهم كما يدل عليه الروايات عن عليّ وجابر وابن مسعود وابن عباس فتحريره وحلفه على رجم مستحلّها وفاعلها لا يؤثّر في دلالة الآية عليها ، وعدم انشال هذه الحكمة بكتاب أوسنة فدلالة الآيات وإحكامها ممّا لا غبار عليه .

وقد أغرب بعض الكتاب حيث ذكر أنّ المتعة سنّة جاهليّة لم تدخل في الإسلام قطّ حتّى يحتاج إلى إخراجها منه وفي نسخها إلى كتاب أوسنة وما كان يعرفها المسلمون ولا وقعت إلّا في كتب الشيعة .

اقول : وهذا الكلام المبنيّ على الصفح ممّا يدلّ عليه الكتاب والحديث والإجماع والتاريخ يتمّ به تحوّل الأقوال في هذه المسألة تحوّلها العجيب فقد كانت سنّة قائمة في عهد النبيّ ﷺ ثمّ نهى عنها في عهد عمر ونفذ النهي عند عامّة الناس ، ووجّه النهي بانتساح آية الاستمتاع بآيات أخرى أو بنهي النبيّ عنها وخالف في ذلك عدّة من الأصحاب<sup>(١)</sup> وجم غفير ممن تبعهم من فقهاء الحجاز واليمن وغيرهم حتّى مثل ابن جريح من أئمّة الحديث « وكان يبالغ في التمتع حتّى تمتع بسبعين امرأة<sup>(٢)</sup> » ومثل مالك أحد أئمّة الفقه الأربعة<sup>(٣)</sup> هذا . ثمّ أعرض المتأخرون من أهل التفسير عن دلالة آية الاستمتاع على المتعة ، وراموا تفسيرها بالنكاح الدائم ، وذكروا أنّ المتعة كانت سنّة من النبيّ ﷺ ثمّ نسخت بالحديث ، ثمّ راموا في هذه الأواخر أنّها كانت من أنواع الزنا في الجاهليّة رخص فيها النبيّ ﷺ رخصة بعد رخصة ثمّ نهى عنها نبياً مؤبداً إلى يوم القيامة ، ثمّ ذكر هذا القائل الأخير : أنّها زنا جاهليّ محض لا خبر عنها في الإسلام قطّ إلّا ما وقع في كتب الشيعة والله أعلم بما يصير إليه حال المسألة في مستقبل الزمان .

(١) ومن عجيب الكلام ما ذكره الزجاج في هذه الآية : أن هذه آية غلط فيها قوم غلطا عظيما لجهلهم باللغة ، وذلك أنهم ذكروا أن قوله : « فما استمتعتم به منهن » من المتعة التي قد أجمع أهل العلم أنها حرام . ثم ذكر أن معنى الاستمتاع هو النكاح ، وليتني أدري أن أي فصل من كلامه يقبل الإصلاح ؟ أرميه أمثال ابن عباس و أبي و غيره بالجهل باللغة ؟ أم دعوا اجماع أهل العلم على الحرمة ؟ أم دعوا الخبرة باللغة وقد جعل الاستمتاع بمعنى النكاح ؟

(٢) راجع ترجمة ابن جريح في تهذيب التهذيب وميزان الاعتدال .

(٣) راجع للحصول على هذه الاقوال الكتب الفقهية ، وفي تفصيل أبحاثها الفقهية والكلامية ما ألفه أساتذة الفن من القدماء والمتأخرين وخاصة اعلام العصر الحاضر من نظائر باحثي الحجج .

## ﴿ بحث علمي ﴾

رابطة النسب - وهي الرابطة التي تربط الفرد من الإنسان بالفرد الآخر من جهة الولادة وجامع الرحم - هي في الأصل رابطة طبيعية تكوينية تكون الشعوب والقبائل ، وتحمل الخصال المنبعثة عن الدم فتسري بها حسب تسرية الدم ، وهي المبدء للآداب والرسوم والسنن القومية بما تختلط وتمتزج بسائر الأسباب والعلل المؤثرة . وللمجتمعات الإنسانية المتروكية وغير المتروكية نوع اعتناء بها في السنن والقوانين الاجتماعية في الجملة : في نكاح وإرث وغير ذلك ، وهم مع ذلك لا يزالون يتصرفون في هذه الرابطة النسبية توسعة وتضييقاً بحسب المصالح المنبعثة عن خصوصيات مجتمعهم كما سمعت في المباحث السابقة أن غالب الأمم السالفة كانوا لا يرون للمرأة قرابة رسمياً وكانوا يرون قرابة الدعي وبنوته ، وكما أن الإسلام ينفي القرابة بين الكافر المحارب والمسلم ، ويلحق الولد للفراش وغير ذلك .

ولما اعتبر الإسلام للنساء القرابة بما أعطاهن من الشركة التامة في الأموال ، والحرية التامة في الإرادة والعمل على ما سمعت في المباحث السابقة ، وصار بذلك الابن والبنت في درجة واحدة من القرابة والرحم الرسمي ، وكذلك الأب والأم ، والأخ والأخت ، والجدة والجدة ، والعم والعمّة ، والخال والخالة صار عمود النسب الرسمي متنزلاً من ناحية البنات كما كان يتنزل من ناحية البنين فصار ابن البنت ابناً للإنسان كبنوة ابن الابن وهكذا مانزل ، وكذا صار بنت الابن وبنت البنت بنتين للإنسان على حد سواء ، وعلى ذلك جرت الأحكام في المناكح والمواثيق ، وقد عرفت فيما تقدم أن آية التحريم « حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم » الآية دالة على ذلك . وقد قصر السلف من باحثينا في هذه المسألة وأشباهاها ( وهي مسألة اجتماعية وحقوقية ) فحسبوها مسألة لغوية يستراح فيها إلى قضاء اللغة ، فاشتد النزاع بينهم فيما وضع له لفظ الابن مثلاً فمن معتم ومن مخصص ، وكل ذلك من الخطأ . وقد ذكر بعضهم : أن الذي تعرفه اللغة من البنوة ما يجري من ناحية الابن ،

وأما ابن البنت وكل ما يجري من ناحيتها فللحق هؤلاء بآبائهم لا بجدّهم الأمّيّ لا يعدّهم العرب أبناءاً للإنسان ؛ وأما قول رسول الله ﷺ للمحسنين : ابناي هذان إمامان قاما أو قعدا وغير ذلك فهذا الإطلاق إطلاق تشريفيّ ؛ وأنشد في ذلك قول القائل .

بنونا بنو أبائنا وبناتنا بنوهنّ أبناء الرجال الأباعد ونظيره قول الآخر :

وانما أمّهات الناس أوعية مستودعات وللأبناء آباء

أقول : وقد اختلط عليه طريق البحث فحسبه بحثاً لغويّاً زعم فيه أنّ العرب لو وضعت لفظ الابن لما شمل ابن البنت تغيّرت بذلك نتيجة البحث ، وهو غفلة عن أنّ الآثار والأحكام المترتبة في المجتمعات المختلفة البشريّة على الأبوة والبنوة ونحوهما لا تتبع اللغات ، وإنما تتبع نوع بنية المجتمع والسنن الدائرة فيها ، وربما تغيّرت هذه الأحكام والآثار بتغيّر السنّة الاجتماعيّة في المجتمع مع بقاء اللّغة على حالها ، وهذا يكشف عن كون البحث اجتماعيّاً أو عائداً إليه لالفظيّاً لغويّاً .

وأما ما أنشد من الشعر فليس يسوي الشعر في سوق الحقائق شيئاً - وليس إلّا زخرفة خياليّة وتزويقاً وهميّاً - حتّى يستدلّ بكلّ ما تقوله شاعر لاغ ولاسيّما فيما يداخله القرآن الّذي هو قول فصل وليس بالهزل .

وأما مسألة لحوق الأبناء بآبائهم دون الأجداد من جانب الأمّهات فهي على أنّها ليست مسألة لفظيّة لغويّة ليست من فروع النسب حتّى يستلزم لحوق الابن والبنت بالأب انقطاع نسبهما من جهة الأمّ ، بل من فروع قيمومة الرجل على البيت من حيث الإنفاق ، وتربية الأولاد ونحوها .

وبالجملة فالأمّ تنقل رابطة النسب إلى أولادها من ذكور أو إناث كما ينقلها الأب ، ومن آثاره البارزة في الإسلام الميراث وحرمة النكاح ؛ نعم هناك أحكام ومساوئل أخرها ملاكات خاصّة كالحقوق الولد والنفقة ومسألة سهم أُولي القربى من السادات وكلّ تتبع ملاكها الخاص بها .

## ﴿ بحث علمي آخر ﴾

النكاح والازدواج من السنن الاجتماعية التي لم تزل دائرة في المجتمعات الإنسانية أي مجتمع كان على ما يبدنا من تاريخ هذا النوع إلى هذا اليوم ، وهو في نفسه دليل على كونه سنة فطرية .

على أن من أقوى الدليل على ذلك كون الذكر والأنثى مجهزين بحسب البنية الجسمانية بوسائل التناسل والتوالد كما ذكرناه مراراً ، والطائفتان (الذكر والأنثى) في ابتغاء ذلك شرع سواء وإن زيدت الأنثى بجهاز الإرضاع والعواطف الفطرية الملائمة لتربية الأولاد .

ثم إن هناك غرائز إنسانية تنعطف إلى محبة الأولاد ، وتقبل قضاء الطبيعة بكون الإنسان باقياً ببقاء نسله ، وتدفع بكون المرأة سكناً للرجل وبالعكس ، وتحترم أصل الورثة بعد احترامها لأصل الملك والاختصاص ، وتحترم لزوم تأسيس البيت .

والمجتمعات التي تحترم هذه الأصول والأحكام الفطرية في الجملة لا مناص لها من الإذعان بسنة النكاح على نحو الاختصاص بوجه بمعنى أن لا يختلط الرجال والنساء على نحو يبطل الأنساب وإن فرض التحفظ عن فساد الصحة العامة وقوة التوالد الذي يوجب شيوع الزنا والفحشاء .

هذه أصول معتبرة عند جميع الأمم الجارية على سنة النكاح في الجملة سواء خصوا الواحد بالواحد ، أو جوزوا الكثير من النساء للواحد من الرجال أو بالعكس أو الكثير منهم للكثير منهم على اختلاف هذه السنن بين الأمم فإنهم مع ذلك يعتبرون النكاح بخاصته التي هي نوع ملازمة ومصاحبة بين الزوجين .

فالفحشاء والسفاح الذي يقطع النسل ويفسد الأنساب أول ما تبغضه الفطرة الإنسانية القاضية بالنكاح ، ولا تزال ترى لهذه المباغضة آثاراً بين الأمم المختلفة والمجتمعات المتنوعة حتى الأمم التي تعيش على الحرية التامة في الرجال والنساء

في المواصلات والمخاطبات الشهوية فإنهم متوحشون من هذه الخلاعات المسترسلة ، وتراهم يعيشون بقوانين تحفظ لهم أحكام الأنساب بوجه .

والإنسان مع إذعانه بسنة النكاح لا يتقيّد فيه بحسب الطبع ، ولا يحرم على نفسه ذاقرة أو أجنبيّاً ، ولا يجتنب الذكر من الإنسان أمّاً ولا أختاً ولا بنتاً ولا غيرهنّ ، ولا أنثى منه أباً ولا أخاً ولا ابناً بحسب الداعية الشهوية فالتاريخ والنقل يثبت نكاح الأمّهات والأخوات والبنات وغيرهنّ في الأمّ العظيمة الراقية والمنحطة ، والأخبار تحقّق الزنا الفاشي في الملل المتمدّنة اليوم بين الإخوة والأخوات ، والآباء والبنات وغيرهنّ فطاغية الشهوة لا يقوم لها شيء ، وما كان بين هذه الأمّ من اجتناب نكاح الأمّهات والأخوات والبنات وما يلحق بهنّ فإنّما هو سنة موروثة ربّما انتهت إلى بعض الآداب والرسوم القومية .

وإنّك إذا قايست القوانين المشرّعة في الإسلام لتنظيم أمر الأزواج بسائر القوانين والسنن الدائرة في الدنيا وتأملت فيها منصفاً وجدتها أدقّ وأضمن لجميع شؤون الاحتياط في حفظ الأنساب وسائر المصالح الإنسانية الفطرية ، وجميع ما شرّعه من الأحكام في أمر النكاح وما يلحق به يرجع إلى حفظ الأنساب وسدّ سبيل الزنا . فالذي روعي فيه مصلحة حفظ الأنساب من غير واسطة هو تحريم نكاح الماحصنات من النساء ، وبذلك يتمّ إلغاء ازدواج المرأة بأكثر من زوج واحد في زمان واحد فإنّ فيه فساد الأنساب كما أنّه هو الملاك في وضع عدّة الطلاق بتربّص المرأة بنفسها ثلاثة قروء تحرّراً من اختلاط المياه .

وأما سائر أصناف النساء المحرّم نكاحها وهي أربعة عشر صنفاً المعدودة في آيات التحريم فإنّ الملاك في تحريم نكاحهنّ سدّ باب الزنا فإنّ الإنسان - وهو في المجتمع المنزلي - أكثر ما يعاشر ويختلط ويستترسل ويديم في المصاحبة إنّما هو مع هذه الأصناف الأربعة عشر ، ودوام المصاحبة ومساس الاسترسال يوجب كمال توجّه النفس وركوز الفكر فيهنّ بما يهدى إلى تنبيه الميول والعواطف الحيوانية وهيجان دواعي الشهوة ، وبعثها إلى إنسان إلى ما يستلذّ طبعه ، وتوقّ له نفسه ، ومن يحرم حول الحمى أو شك أن يقع فيه .

فكان من الواجب أن لا يقتصر على مجرد تحريم الزنا في هذه الموارد فإن دوام المصاحبة، وتكرّر هجوم الوسواس النفسانية وورود الهم بعد الهم لا يدع للإنسان مجال التحفظ على نهى واحد من الزنا .

بل كان يجب أن تحرّم هؤلاء تحريماً مؤبّداً ، وتقع عليه التربية الدينية حتّى يستقرّ في القلوب اليأس التامّ من بلوغهنّ والنيل منهنّ ، ويميت ذلك تعلق الشهوة بهنّ ويقطع منبتها ويقلمها من أصلها ، وهذا هو الذي نرى من كثير من المسلمين حتّى في المتوغّلين في الفحشاء المسترسّلين في المنكرات منهم أنّهم لا يخطر ببالهم الفحشاء بالمحارم ، وهتك ستر الأمّهات والبنات ، ولولا ذلك لم يكديخلو بيت من البيوت من فاحشة الزنا ونحوه .

وهذا كما أنّ الإسلام سدّ باب الزنا في غير المحارم بإيجاب الحجاب ، والمنع عن اختلاط الرجال بالنساء والنساء بالرجال ، ولولا ذلك لم ينجح النهي عن الزنا في العجز بين الإنسان وبين هذا الفعل الشنيع فهناك أحد أمرين : إمّا أن يمنع الاختلاط كما في طائفة ، وإمّا أن يستقرّ اليأس من النيل بالمرّة بحرمة مؤبّدة يترتب عليها الإنسان حتّى يستوى على هذه العقيدة ، لا يبصر مثاله فيما يبصر ، ولا يسمعه فيما يسمع فلا يخطر بباله أبداً .

وتصديق ذلك ما نجده من حال الأمم الغربية فإنّ هؤلاء معاشر النصارى كانت ترى حرمة الزنا ، وتعدّد تعدّد الزوجات في تلو الزنا أباحت اختلاط النساء بالرجال فلم تلبث حتّى فشا الفحشاء فيها فشوّاً لا يكاد يوجد في الألف منهم واحد يسلم من هذا الداء ، ولا في ألف من رجالهم واحد يستيقن بكون من ينتسب إليه من أولاده من صلبه ، ثمّ لم يمكث هذا الداء حتّى سرى إلى الرجال مع معارمهم من الأخوات والبنات والأمّهات ، ثمّ إلى ما بين الرجال والغلمان ثمّ الشبان أنفسهم ثمّ ... ونمّ ... آل الأمر إلى أن صارت هذه الطائفة التي ما خلقها الله سبحانه إلا سكناً للبشر ، ونعمة يقيم بها صلب الإنسانية ، ويطيب بها عيشة النوع مصيدة يصطاد بها في كلّ شأن سياسي واقتصاديّ



وإجتماعيٍّ ووسيلة للنيل إلى كلِّ غرض يفسد حياة المجتمع و الفرد ، وعادت الحياة الإنسانية أُمّية تخيلية ، و لعباً و لهواً بتمام معنى الكلمة ، وقد اتسع الخرق على الرائق .

هذا هو الذي بنى عليه الإسلام مسألة تحريم المحرمات من المبهلمات وغيرها في باب النكاح إلا المحصنات من النساء على ما عرفت .

و تأثير هذا الحكم في المنع عن فشو الزنا وتسربُّه في المجتمع المنزليّ كتأثير حكم الحجاب في المنع عن ظهور الزنا وسريان الفساد في المجتمع المدنيّ على ما عرفت . وقد تقدّم أنّ قوله تعالى : و ربائبكم اللاتي في حجوركم الآية لا تخلو عن إشارة إلى هذه الحكمة ، ويمكن أن تكون الإشارة إليه بقوله تعالى في آخر آيات التحريم : يريد الله أن يخفف عنكم وخلق الإنسان ضعيفاً « النساء : ٢٨ » فإنّ تحريم هذه الأصناف الأربعة عشر من الله سبحانه تحريماً باتّناً يرفع عن كاهل الإنسان ثقل الصبر على هوانٍ و الميل إليهنّ و النيل منهنّ على إمكان من الأمر ، وقد خلق الإنسان ضعيفاً في قبال الميل النفسانيّة ، والدواعي الشهوانيّة ، وقد قال تعالى : إنّ كيد كنّ عظيم « يوسف : ٢٨ » فإنّ من أمرّ الصبر أن يعيش الإنسان مع واحدة أو أكثر من النساء الأجنبية ، ويصاحبهنّ في الخلوة و الجلوة ، و يتصل بهنّ ليلاً و نهاراً ويمتليء سمعه و بصره من لطيف إشاراتهنّ و حلول حرّكاتهنّ حيناً بعد حين ثم يصبر على ما يوسوسه نفسه في أمرهنّ ولا يجيبها في ماتوق إليه ، والحاجة إحدى الحاجتين الغذاء و النكاح ، وما سواهما فضل يعود إليهما ، وكأنّه هو الذي أشار إليه وَاللَّهُ وَاسِعٌ بقوله : « من تزوّج أحرز نصف دينه فليتّق الله في النصف الآخر » .<sup>(١)</sup>



يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ  
تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا (٢٩) وَمَنْ يَفْعَلْ  
ذَلِكَ عُدُوْنَا وظَلَمًا فَنُصِيفُ نَصْلِيهِ نَارًا وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا (٣٠)

### ﴿ بَيَان ﴾

في الآية شبه اتصال بما سبقتها حيث إنها تتضمن النهي عن أكل المال بالباطل  
و كانت الآيات السابقة متضمنة للنهي عن أكل مهور النساء بالعضل والتعدي ففي  
الآية انتقال من الخصوص إلى العموم .

قوله تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ » إلى قوله : « مِنْكُمْ »  
الأكل معروف وهو إنفاذ ما يمكن أن يتغذى به بالتقاهم و بلعه مثلاً ، ولما فيه من  
معنى التسلط والإنفاد يقال : أكلت النار الحطب شبه فيه إعدام النار الحطب بإحراقه  
بإنفاذ الأكل الغذاء بالتناول والبلع ، ويقال أيضاً : أكل فلان المال أي تصرف فيه  
بالتسلط عليه ، وذلك بعناية أن العمدة في تصرف الإنسان في الأشياء هو التغذي بها  
لأنه أشد ما يحتاج إليه الإنسان في بقائه وأمنه منه ، ولذلك سمي التصرف أكلاً  
لكن لا كل تصرف بل التصرف عن تسلط يقطع تسلط الغير على المال بالتملك ونحوه  
كأنه ينفده ببسط سلطته عليه والتصرف فيه كما ينفذ الأكل الغذاء بالأكل .

والباطل من الأفعال ما لا يشتمل على غرض صحيح عقلائي . والتجارة هي التصرف  
في رأس المال طلباً للربح على ما ذكره الراغب في مفرداته قال : و ليس في كلامهم تاء  
بعدها جيم غير هذا اللفظ انتهى . فتنطبق على المعاملة بالبيع والشرى .

وفي تقييد قوله : «لأنّا كلوا أموالكم» بقوله : «بينكم» الدالّ على نوع اجتماعهم على المال ووقوعه في وسطهم إشعاراً أو دلالة بكون الأكل المنهي عنه بنحو إدارته فيما بينهم ونقله من واحد إلى آخر بالتعاور والتداول ، فتفيد الجملة أعني قوله : لأنّا كلوا أموالكم بينكم بعد تقييدها بقوله : بالباطل النهي عن المعاملات الناقلة التي لا تسوق المجتمع إلى سعادته ونجاحه بل تضرّها وتجرحّها إلى الفساد والهلاك ، وهي المعاملات الباطلة في نظر الدين كالربا والقمار والبيع والغريبة كالبيع بالحصة والنواة وما أشبه ذلك .

وعلى هذا فالاستثناء الواقع في قوله : إلّا أن تكون تجارة عن تراض منكم استثناء منقطع جيء به لدفع الدخّل فإنّه لما نهى عن أكل المال بالباطل - و نوع المعاملات الدائرة في المجتمع الفاسد التي يتحقّق بها النقل و الانتقال الماليّ كالربويّات و الغريّبات و القمار و أضرابها باطلة بنظر الشرع - كان من الجائز أن يتوهّم أن ذلك يوجب انهدام أو كان المجتمع وتلاشي أجزائها وفيه هلاك الناس فأجيب عن ذلك بذكر نوع معاملة في وسعها أن تنظم شتات المجتمع ، و تقيم صلبه ، وتحفظه على استقامته ، وهي التجارة عن تراض ومعاملة صحيحة رافعة لمعاجة المجتمع ، وذلك نظير قوله تعالى : يوم لا ينفع مال ولا بنون إلّا من أتى الله بقلب سليم « الشعراء : ٨٩ » فإنّه لما نفى النفع عن المال والبنين يوم القيامة أمكن أن يتوهّم أن لا نجاح يومئذ ولا فلاح فإنّ معظم ما ينتفع به الإنسان إنّما هو المال والبنون فإذا سقطا عن التأثير لم يبق إلّا اليأس والخيبة فأجيب أن هناك أمراً آخر نافعاً كلّ النفع وإن لم يكن من جنس المال والبنين ، وهو القلب السليم .

وهذا الذي ذكرناه من انقطاع الاستثناء هو الأوفق بسياق الآية وكون قوله : بالباطل قيداً أصلياً في الكلام نظير قوله تعالى : ولأنّا كلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها إلى الحكام لتأكلوا فريقاً من أموال الناس الآية « البقرة : ١٨٨ » وعلى هذا لا تخصّص الآية بسائر المعاملات الصحيحة والأموال المشروعة غير التجارة ممّا يوجب التملّك ويبيح التصرف في المال كالهبة والصلح والجمالة وكلاهما وارث ونحوها .

وربّما يقال : إنّ الاستثناء متصل وقوله : بالباطل قيد توضيحي جيء به لبيان

حال المستثنى منه بعد خروج المستثنى وتعلق النهي ؛ والتقدير : لا تأكلوا أموالكم بينكم إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم فإنتكم إن أكلتموها من غير طريق التجارة كان أكلاً بالباطل منهيّاً عنه كقولك : لا تضرب اليتيم ظمناً إلا تأديباً ، وهذا النحو من الاستعمال وإن كان جائزاً معروفاً عند أهل اللسان إلا أنك قد عرفت أن الأوفق لسياق الآية هو انقطاع الاستثناء .

وربما قيل : إن المراد بالنهي المنع عن صرف المال فيما لا يرضاه الله ، وبالتجارة صرفه فيما يرضاه . وربما قيل : إن الآية كانت تنهى عن مطلق أكل مال الغير بغير عوض ، وإنه كان الرجل منهم يتعرج عن أن يأكل عند أحد من الناس بعد ما نزلت هذه الآية حتى نسخ ذلك بقوله في سورة النور : ولا على أنفسكم أن تأكلوا من بيوتكم - إلى قوله - : أن تأكلوا جميعاً وأشتاتاً « النور : ٦١ » وقد عرفت أن الآية بمعزل عن الدلالة على أمثال هذه المعاني .

ومن غريب التفسير ما رام به بعضهم توجيه اتصال الاستثناء مع أخذ قوله : بالباطل قيداً احترازياً فقال ما حاصله : إن المراد بالباطل أكل المال بغير عوض يعادله فالجملة المستثنى منها تدل على تحريم أخذ المال من الغير بالباطل ومن غير عوض ثم استثنى من ذلك التجارة مع كون غالب مصاديقها غير خالية عن الباطل فإن تقدير العوض بالقسطاس المستقيم بحيث يعادل المعوض عنه في القيمة حقيقة متعسر جداً ألوم يكن متعذراً .

فالمراد بالاستثناء التسامح بما يكون فيه أحد العوضين أكبر من الآخر ، وما يكون سبب التعاض فيه براءة التاجر في تزوين سلعته وترويجها بزخرف القول من غير غش ولا خداع ولا تغرير كما يقع ذلك كثيراً إلى غير ذلك من الأسباب .

وكل ذلك من باطل التجارة أباحتها الشريعة مسامحة وتسهلاً لأهلها ، ولولم يجوز ذلك في الدين بالاستثناء لما رغب أحد من أهلها في التجارة واختل نظام المجتمع الديني . انتهى ملخصاً .

وفساده ظاهر مما قد مناه فإن الباطل على ما يعرفه أهل اللغة لا يترتب عليه أثره المطلوب منه ، وأثر البيع والتجارة تبدل المالكين وتغيير محل المالكين لرفع حاجة

كل واحد من اليبّعين إلى مال الآخر بأن يحصل كل منهما على ما يرغب فيه وينال إربه بالمعادلة ، وذلك كما يحصل بالتعادل في القيمتين كذلك يحصل بمقابلة القليل الكثير إذا انضم إلى القليل شيء من رغبة الطالب أو رهبته أو مصلحة أخرى يعادل بانضمامها الكثير ، والكاشف عن جميع ذلك وقوع الرضا من الطرفين ، ومع وقوع التراضي لا تعدّ المبادلة باطلّة البتّة .

على أن المستأنس بأسلوب القرآن الكريم في بياناته لا يرتاب في أن من المحال أن يعدّ القرآن أمراً من الأمور باطلاً ثم يأمر به ويهدي إليه وقد قال تعالى في وصفه : يهدي إلى الحق وإلى طريق مستقيم « الأحقاف : ٣٠ » وكيف يهدي إلى الحق ما يهدي إلى الباطل ؟ .

على أن لازم هذا التوجيه أن يهتدي الإنسان اهتداءً حقاً فطرياً إلى حاجته إلى المبادلة في الأموال ثم يهتدي اهتداءً أحقاً فطرياً إلى المبادلة بالموازنة ثم لا يكون ما يهتدي إليه وافيًا لرفع حاجته حقاً حتّى ينضم إليه شيء من الباطل وكيف يمكن أن تهتدي الفطرة إلى أمر لا يكفي في رفع حاجتها ، ولا يفي إلا بيمض شأنها ؟ وكيف يمكن أن تهتدي الفطرة إلى باطل وهل الفارق بين الحق والباطل في الأعمال إلا اهتداء الفطرة وعدم اهتدائها ؟ فلا مفرّ مان يجعل الاستثناء متصلاً من أن يجعل قوله : بالباطل قيده توضيحياً .

وأعجب من هذا التوجيه ما نقل عن بعضهم أن النكته في هذا الاستثناء المنقطع هي الإشارة إلى أن جميع ما في الدنيا من التجارة وما في معناها من قبيل الباطل لأنّه لا ثبات له ولا بقاء فينبغي أن لا يشغل به العاقل عن الاستعداد للدار الآخرة التي هي خير وأبقى انتهى .

وهو خطأ فإنّه على تقدير صحته نكته للاستثناء المتصل بالاستثناء المنقطع . على أن هذه المعنويات من الحقائق إنّما يصحّ أن يذكر لمثل قوله تعالى : « وما هذه الحياة الدنيا إلا لهو ولعب وإن الدار الآخرة لهي الحيوان » العنكبوت : ٦٤ ، وقوله تعالى : « ما عندكم ينفد وما عند الله باق » النحل : ٩٦ ، وقوله تعالى : قل ما عند الله خير

من اللّهُو ومن التجارة « الجمعة : ١١ » وأما مانحن فيه فجزريان هذه النكته توجب تشريع الباطل ، ويجل القرآن عن الترخيص في الباطل بأي وجه كان .

قوله تعالى : « ولا تقتلوا أنفسكم » ظاهر الجملة أنها نهي عن قتل الإنسان نفسه لكن مقارنتها قوله : لا تأكلوا أموالكم بينكم اه حيث إن ظاهره أخذ مجموع المؤمنين كنفس واحدة لها مال يجب أن تأكلها من غير طريق الباطل ربما أشعرت أودلت على أن المراد بالأنفس جميع نفوس المجتمع الديني المأخوذة كنفس واحدة نفس كل بعض هي نفس الآخر فيكون في مثل هذا المجتمع نفس الإنسان نفسه ونفس غيره أيضاً نفسه فلو قتل نفسه أو غيره فقد قتل نفسه . وبهذه العناية تكون الجملة أعني قوله : ولا تقتلوا أنفسكم مطلقة تشمل الانتحار - الذي هو قتل الإنسان نفسه - و قتل الإنسان غيره من المؤمنين .

وربما أمكن أن يستفاد من ذيل الآية أعني قوله : إن الله كان بكم رحيماً أن المراد من قتل النفس المنهي عنه ما يشمل إلقاء الإنسان نفسه في مخاطرة القتل والتسبب إلى هلاك نفسه المؤدي إلى قتله ، وذلك أن تعليل النهي عن قتل النفس بالرحمة لهذا المعنى أوفق وأنسب كما لا يخفى ، ويزيد على هذا معنى الآية عموماً واتساعاً . وهذه الملائمة بعينها تؤيد كون قوله : إن الله كان بكم رحيماً تعليلاً لقوله : ولا تقتلوا أنفسكم فقط .

قوله تعالى : « ومن يفعل ذلك عدواناً وظلماً » الآية العدوان مطلق التجاوز سواء كان جائزاً ممدوحاً أو محظوراً مذموماً قال تعالى : فلا عدوان إلا على الظالمين « البقرة : ١٩٣ » وقال تعالى : « وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان » « المائدة : ٢ » فهو أعم موردأ من الظلم ، ومعناه في الآية تعدي الحدود التي حدّها الله تعالى . والإصلاء بالنار الإحراق بها .

و في الآية من حيث اشتمالها على قوله : « ذلك » التفات عن خطاب المؤمنين إلى خطاب رسول الله ﷺ تلويحاً إلى أن من فعل ذلك منهم - وهم نفس واحدة والنفس الواحدة لا ينبغي لها أن تريد هلاك نفسها - فليس من المؤمنين ، فلا يخاطب في مجازاته

المؤمنون ، وإنما يخاطب فيها الرسول المخاطب في شأن المؤمنين وغيرهم ، ولذلك بني الكلام على العموم فقول : ومن يفعل ذلك عدواناً وظلماً فسوف نصليه اه ولم يقل : ومن يفعل ذلك منكم اه .

و ذيل الآية أعني قوله : و كان ذلك على الله يسيراً يؤيد أن يكون المشار إليه بقوله : ذلك هو النهي عن قتل النفس بناءً على كون قوله : إن الله كان بكم رحيمًا ناظرًا إلى تعليل النهي عن القتل فقط لما من المناسبة التامة بين الذيلين فإن الظاهر أن المعنى هو أن الله تعالى إنما ينهاكم عن قتل أنفسكم رحمة بكم ورأفة ، وإلا فمجازاته لمن قتل النفس بإصلائه النار عليه يسير غير عسير ، ومع ذلك فعود التعليل وكذا التهديد إلى مجموع الفقرتين في الآية الأولى أعني النهي عن أكل المال بالباطل والنهي عن قتل النفس لاضيرفيه .

وأما قول بعضهم : إن التعليل والتهديد أو التهديد فقط راجع إلى جميع ما ذكر من المناهي من أوّل السورة إلى هذه الآية ، وكذا قول آخرين : إن ذلك إشارة إلى جميع ما ذكر من المناهي من قوله : يا أيها الذين آمنوا لا يحلّ لكم أن ترثوا النساء كرهًا الآية (آية ١٧ من السورة) إلى هنا لعدم ذكر جزاء للمناهي الواقعة في هذه الآيات فمما لا دليل على اعتباره .

وتغيير السياق في قوله : فسوف نصليه نارا بالخصوص عن سياق الغيبة الواقع في قوله : إن الله كان بكم رحيمًا إلى سياق التكلم تابع للالتفات الواقع في قوله : «ذلك» عن خطاب المؤمنين إلى خطاب الرسول ؛ ثم الرجوع إلى الغيبة في قوله : و كان ذلك على الله يسيراً إشعاراً بالتعليل أي وذلك عليه يسيراً لله هو الله عز اسمه .

### ﴿بحث روائي﴾

في المجمع في قوله تعالى : بالباطل قولان : أحدهما أنه الربا والقمار والبخس والظلم قال : وهو المروي عن الباقر عليه السلام .

وفي نهج البيان عن الباقر والصادق عليهما السلام : أنه القمار والسحت والربا والأيمان .

وفي تفسير العيّاشي عن أسباط بن سالم : قال : كنت عند أبي عبد الله عليه السلام فجاءه رجل فقال له : أخبرني عن قول الله : يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل قال : عنى بذلك القمار ، وأما قوله : ولا تقتلوا أنفسكم عنى بذلك الرجل من المسلمين يشد على المشركين وحده يجيء في منازلهم فيقتل فنهاهم الله عن ذلك .

**أقول :** الآية عامة في الأكل بالباطل ، وذكر القمار وما أشبهه من قبيل عدد المصاديق وكذا تفسير قتل النفس بما ذكر في الرواية تعميم للآية لا تخصيص بما ذكر . وفيه عن إسحاق بن عبد الله بن محمد بن علي بن الحسين قال : حدثني الحسن بن زيد عن أبيه عن علي بن أبي طالب عليه السلام قال : سألت رسول الله ﷺ عن الجبائر تكون على الكسير كيف يتوضأ صاحبها ؟ وكيف يغتسل إذا أجنب ؟ قال : يجزيه المسح بالماء عليها في الجنابة والوضوء . قلت : فإن كان في برد يخاف على نفسه إذا أفرغ الماء على جسده ؟ فقرأ رسول الله ﷺ : ولا تقتلوا أنفسكم إن الله كان بكم رحيماً .

وفي الفقيه قال الصادق عليه السلام : من قتل نفسه متعمداً فهو في نار جهنم خالداً فيها قال الله تعالى : ولا تقتلوا أنفسكم إن الله كان بكم رحيماً ومن يفعل ذلك عدواناً وظلماً فسوف نصليه ناراً وكان ذلك على الله يسيراً .

**أقول :** والروايات كما ترى تعم معنى قوله : ولا تقتلوا أنفسكم الآية كما استفدناه فيما تقدم . وفي معنى ما تقدم روايات أخر .

وفي الدر المنثور أخرج ابن ماجه وابن المنذر عن ابن سعيد قال : قال رسول الله ﷺ إنما البيع عن تراض .

وفيه أخرج ابن جرير عن ابن عباس : أن النبي ﷺ باع رجلاً ثم قال له : اختر فقال : قد اخترت فقال : هكذا البيع .

وفيه أخرج البخاري والترمذي والنسائي عن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ : البيعان بالخيار ما لم يتفرقا أو يقول أحدهما للآخر : اختر .

**أقول :** قوله : البيعان بالخيار ما لم يتفرقا مروي من طرق الشيعة أيضاً . و قوله : أو يقول أحدهما للآخر : اختر لتحقيق معنى التراضي .





إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ تُكْفِرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَ نُدْخِلْكُمْ مَدْخَلًا كَرِيمًا (٣١) .

### ﴿بيان﴾

الآية غير عادمة الارتباط بما قبلها فإن فيما قبلها ذكراً من المعاصي الكبيرة .  
قوله تعالى : « إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ » - إلى قوله : - « سَيِّئَاتِكُمْ »  
الاجتناب أصله من الجنب و هو الجارحة بني منها الفعل على الاستعارة فإن الإنسان إذا أراد شيئاً استقبله بوجهه ومقادير بدنه ، وإذا أعرض عنه وتركه وليه بجنبه فاجتنبه ، فالاجتناب هو الترك ؛ قال الراغب : وهو أبلغ من الترك . انتهى . وليس إلا أنه مبني على الاستعارة . ومن هذا الباب الجانب والجنبية والأجنبي .

و التكفير من الكفر وهو الستر وقد شاع استعماله في القرآن في العفو عن السيئات والكبائر جمع كبيرة وصف وضع موضع الموصوف كالمعاصي ونحوها ، والكبر معنى إضافي لا يتحقق إلا بالقياس إلى صغر ، ومن هنا كان المستفاد من قوله : كبائر ما تنهون عنه أن هناك من المعاصي المنهي عنها ماهي صغيرة ، فيتبين من الآية أو لا : أن المعاصي قسمان : صغيرة وكبيرة . و ثانيا : أن السيئات في الآية هي الصغائر لما فيها من دلالة المقابلة على ذلك .

نعم العصيان والتمرّد كيفما كان كبيراً وأمرٌ عظيم بالنظر إلى ضعف المخلوق المربوب في جنب الله عظم سلطانه غير أن القياس في هذا الاعتبار إنما هو بين الإنسان وربّه لا بين معصية ومعصية فلا منافاة بين كون كل معصية كبيرة باعتبار وبين كون بعض المعاصي صغيرة باعتبار آخر .

وكبر المعصية إنما يتحقق بأهميّة النهي عنها إذا قيس إلى النهي المتعلق بغيرها ولا يخلو قوله تعالى : ما تنهون عنه اه من إشعار أو دلالة على ذلك ، والدليل على أهميّة

النهي تشديد الخطاب بإصرار فيه أو تهديد بعذاب من النار ونحو ذلك .

قوله تعالى : «وندخلكم مدخلا كريماً» المدخل بضم الميم وفتح الخاء اسم مكان والمراد منه الجنة أو مقام القرب من الله سبحانه وإن كان مرجعها واحداً .

### ﴿ كلام في الكبائر والصغائر وتكفير السيئات ﴾

لا ريب في دلالة قوله تعالى : إن تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم الآية على انقسام المعاصي إلى كبائر وصغائر سميت في الآية بالسيئات ، و نظيرها في الدلالة قوله تعالى : ووضع الكتاب فترى المجرمين مشفقين مما فيه ويقولون ياويلتنا مال هذا الكتاب لا يغادر صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها الآية «الكهف : ٤٩» إذ إشفاقهم مما في الكتاب يدل على أن المراد بالصغيرة والكبيرة صغائر الذنوب وكبائرها .

وأما السيئة فهي بحسب ما تعطيه مادة اللفظ وهيئة هي الحادثة أو العمل الذي يحمل المساءة ، ولذلك ربّما يطلق لفظها على الأمور والمصائب التي يسوء الإنسان وقوعها كقوله تعالى : وما أصابك من سيئة فمن نفسك الآية «النساء : ٧٩» وقوله تعالى : ويستعجلونك بالسيئة الآية «الرعد : ٦» وربّما أطلق على نتائج المعاصي وآثارها الخارجية الدنيوية والأخرية كقوله تعالى : فأصابهم سيئات ما كسبوا الآية «النحل : ٣٤» وقوله تعالى : سيصيبهم سيئات ما كسبوا «الزمر : ٥١» وهذا بحسب الحقيقة يرجع إلى المعنى السابق . وربّما أطلق على نفس المعصية كقوله تعالى : وجزاء سيئة سيئة مثلها الآية «الشورى : ٤٠» . والسيئة بمعنى المعصية ربّما أطلق على مطلق المعاصي أعم من الصغائر والكبائر كقوله تعالى : «أم حسب الذين اجترحوا السيئات أن يجعلهم كالذين آمنوا وعملوا الصالحات سواء محياهم ومماتهم ساء ما يحكمون» «الجاثية : ٢١» إلى غير ذلك من الآيات .

وربّما أطلق على الصغائر خاصة كقوله تعالى : إن تجتنبوا كبائر ما تنهون

عنه نكفر عنكم سيئاتكم الآية إذ مع فرض اجتناب الكبائر لا يبقى للسيئات إلا الصغائر .

وبالجملة دلالة الآية على انقسام المعاصي إلى الصغائر والكبائر بحسب القياس الدائر بين المعاصي أنفسها مما لا ينبغي أن يرتاب فيه .

وكذا لا ريب أن الآية في مقام الامتنان ، وهي تقرر أسماع المؤمنين بعناية لطيفة إلهية أنهم إن اجتنبوا البعض من المعاصي كفر عنهم البعض الآخر فليس إغراءً على ارتكاب المعاصي الصغار فإن ذلك لا معنى له لأن الآية تدعو إلى ترك الكبائر بلا شك ، وارتكاب الصغيرة من جهة أنها صغيرة لا يعابها ويتهاون في أمرها يعود مصداقاً من مصايد الطغيان والاستهانة بأمر الله سبحانه ، وهذا من أكبر الكبائر بل الآية تعد تكفير السيئات من جهة أنها سيئات لا يخلو الإنسان المخلوق على الضعف المبنى على الجهالة من ارتكابها بغلبة الجهل والهوى عليه ، فمساق هذه الآية مساق الآية الداعية إلى التوبة التي بعد غفران الذنوب كقوله تعالى : « قل يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم لا تقنطوا من رحمة الله إن الله يغفر الذنوب جميعاً إنه هو الغفور الرحيم وأنبيوا إلى ربكم الآية » الزمر : ٥٤ فكما لا يصح أن يقال هناك : إن الآية تغري إلى المعصية بفتح باب التوبة وتطبيب النفوس بذلك فكذا همنا بل أمثال هذه الخطابات إحياء للقلوب الآئسة بالرجاء . ومن هنا يعلم أن الآية لا تمنع عن معرفة الكبائر بمعنى أن يكون المراد بها اتقاء جميع المعاصي مخافة الوقوع في الكبائر والابتلاء بارتكابها فإن ذلك معنى بعيد عن مساق الآية بن المستفاد من الآية أن المخاطبين هم يعرفون الكبائر ويميزون هؤلاء الموبقات من النهي المتعلق بها ، ولا أقل من أن يقال : إن الآية تدعو إلى معرفة الكبائر حتى يهتم المكلفون في الاتقاء منها كل الاهتمام من غير تهاون في جنب غيرها فإن ذلك التهاون كما عرفت إحدى الكبائر الموبقة .

وذلك أن الإنسان إذا عرف الكبائر وميزها وشخصها عرف أنها حرامات لا يغض من هتكها بالتكفير إلا عن ندامة قاطعة وتوبة نصوح ونفس هذا العلم مما يوجب تنبيه الإنسان وانصرافه عن ارتكابها .

وَأَمَّا الشَّفَاعَةُ فَإِنَّهَا وَإِنْ كَانَتْ حَقَّةً إِلَّا أَنَّكَ قَدْ عَرَفْتَ فِيمَا تَقْدِّمُ مِنْ مِبَاحِثِهَا أَنَّهَا لَا تَنْفَعُ مِنْ اسْتِهَانٍ بِأَمْرِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَاسْتِهْزَاءٍ بِالتَّوْبَةِ وَالنَّدَامَةِ . واقتِرافُ المعصية بالاعتماد على الشَّفَاعَةِ تَسَاهُلٌ وَتَهَاوُنٌ فِي أَمْرِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَهُوَ مِنَ الْكِبَائِرِ الْمَوْبُوقَةِ الْقَاطِعَةِ لِسَبِيلِ الشَّفَاعَةِ قَطْعاً .

وَمِنْ هُنَا يَتَضَحَّحُ مَعْنَى مَا تَقْدِّمُ أَنَّ كِبَرَ الْمَعْصِيَةِ إِنَّمَا يَعْلَمُ مِنْ شِدَّةِ النَّهْيِ الْوَاقِعِ عَنْهَا بِإِصْرَارٍ أَوْ تَهْدِيدٍ بِالْعَذَابِ كَمَا تَقْدِّمُ .

وَمِمَّا تَقْدِّمُ مِنَ الْكَلَامِ يَظْهَرُ حَالُ سَائِرِ مَا قِيلَ فِي مَعْنَى الْكِبَائِرِ ، وَهِيَ كَثِيرَةٌ : مِنْهَا مَا قِيلَ : إِنَّ الْكَبِيرَةَ كُلَّ مَا أَوْعَدَ اللَّهُ عَلَيْهِ فِي الْآخِرَةِ عِقَاباً وَوَضَعَ لَهُ فِي الدُّنْيَا حَدّاً . وَفِيهِ أَنَّ الْإِصْرَارَ عَلَى الصَّغِيرَةِ كَبِيرَةٌ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : لَا كَبِيرَةَ مَعَ الْاسْتِغْفَارِ ، وَلَا صَغِيرَةَ مَعَ الْإِصْرَارِ . رَوَاهُ الْفَرِيقَانِ مَعَ عَدَمِ وَضْعِ حَدِّ فِيهِ شَرْعاً ، وَكَذَا وَلَا يَلَايَةُ الْكُفَّارِ وَأَكْلُ الرِّبَا مَعَ أَنَّهُمَا مِنْ كِبَائِرِ مَا نَهَى عَنْهُ فِي الْقُرْآنِ .

وَمِنْهَا قَوْلُ بَعْضِهِمْ : إِنَّ الْكَبِيرَةَ كُلَّ مَا أَوْعَدَ اللَّهُ عَلَيْهِ بِالنَّارِ فِي الْقُرْآنِ ، وَرَبَّمَا أَضَافَ إِلَيْهِ بَعْضُهُمُ السَّنَةَ . وَفِيهِ أَنَّهُ لَا دَلِيلَ عَلَى انْعِكَاسِهِ كَلِمِيّاً . وَمِنْهَا قَوْلُ بَعْضِهِمْ : إِنَّهَا كُلُّ مَا يَشْعُرُ بِالِاسْتِهْزَاءِ بِالْدِّينِ وَعَدَمِ الْاِكْتِرَافِ بِهِ قَالَ بِهِ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ وَاسْتَحْسَنَهُ الرَّازِي . وَفِيهِ أَنَّهُ عَنَوَانُ الطُّغْيَانِ وَالْاِعْتِدَاءِ وَهِيَ إِحْدَى الْكِبَائِرِ وَهَنَاقْ ذُنُوبَ كَبِيرَةٌ مَوْبُوقَةٌ وَإِنْ لَمْ تَقْتَرَفْ بِهَذَا الْعَنَوَانِ كَأَكْلِ مَالِ الْيَتِيمِ وَزِنَا الْمَحَارِمِ وَقَتْلِ النَّفْسِ الْمُؤْمِنَةِ مِنْ غَيْرِ حَقٍّ .

وَمِنْهَا قَوْلُ بَعْضِهِمْ : إِنَّ الْكَبِيرَةَ مَا حَرَمَتْ لِنَفْسِهَا لِالْعَارِضِ ، وَهَذَا كَالْمُقَابِلِ لِلْقَوْلِ السَّابِقِ . وَفِيهِ أَنَّ الطُّغْيَانِ وَالِاسْتِهْزَاءَ وَنَحْوَ ذَلِكَ مِنْ أَكْبَرِ الْكِبَائِرِ وَهِيَ عَنَاوِينُ طَارِيَةِ ، وَبَطَرُهَا عَلَى مَعْصِيَةٍ وَعَرُوضُهَا لَهَا تَصِيرُ مِنَ الْكِبَائِرِ الْمَوْبُوقَةِ .

وَمِنْهَا قَوْلُ بَعْضِهِمْ : إِنَّ الْكِبَائِرَ مَا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ آيَاتُ سُورَةِ النَّسَاءِ مِنْ أَوَّلِ السُّورَةِ إِلَى تَمَامِ ثَلَاثِينَ آيَةٍ ، وَكَأَنَّ الْمُرَادَ أَنَّ قَوْلَهُ : إِنْ تَجَنَّبُوا كِبَائِرَ مَا نَهَوْنَ عَنْهُ الْآيَةُ إِشَارَةٌ إِلَى الْمَعَاصِي الْمُبِينَةِ فِي الْآيَاتِ السَّابِقَةِ عَلَيْهِ كَقَطِيعَةِ الرَّحِمِ وَأَكْلِ مَالِ الْيَتِيمِ وَالزُّنَا وَنَحْوَ ذَلِكَ . وَفِيهِ أَنَّهُ يَنَاقِضُ إِطْلَاقَ الْآيَةِ .

ومنها قول بعضهم ( وينسب إلى ابن عباس ) : كل ما نهى الله عنه فهو كبيرة ، ولعله لكون مخالفته تعالى أمراً عظيماً . وفيه أنك قد عرفت أن انقسام المعصية إلى الكبيرة والصغيرة إنما هو بقياس بعضها إلى بعض ، وهذا الذي ذكره مبني على قياس حال الإنسان في مخالفته - وهو عبد - إلى الله سبحانه - وهو رب كل شيء - ومن الممكن أن يميل إلى هذا القول بعضهم بتوهم كون الإضافة في قوله تعالى : كبائر ما تنهون عنه اهـ يمانية . لكنّه فاسد لرجوع معنى الآية حينئذ إلى قولنا : إن تحتنبوا المعاصي جميعاً نكفّر عنكم سيئاتكم ولا سيئة مع اجتنب المعاصي ، وإن أريد تكفير سيئات المؤمنين قبل نزول الآية اختصت الآية بأشخاص من حضر عند النزول ، وهو خلاف ظاهر الآية من العموم ، ولو عمت الآية عاد المعنى إلى أنكم إن عزمتم على اجتنب جميع المعاصي واجتنبتموها كفّرنا عنكم سيئاتكم السابقة عليه ، وهذا أمر نادر شاذ المصداق أو عديمه لا يحمل عليه عموم الآية لأن نوع الإنسان لا يخلو عن السيئة واللّم إلا من عصمه الله بعصمته فافهم ذلك .

ومنها : أن الصغيرة مانقص عقابه عن ثواب صاحبه ، والكبيرة مايكبر عقابه عن ثوابه . نسب إلى المعتزلة وفيه أن ذلك أمر لا يدلّ عليه هذه الآية ولا غيرها من آيات القرآن نعم من الثابت بالقرآن وجود الحبط في بعض المعاصي في الجملة لا في جميعها سواء كان على وفق ما ذكره أو لا على وفقه ، وقد مرّ البحث عن معنى الحبط مستوفى في الجزء الثاني من هذا الكتاب .

وقالوا أيضاً : يجب تكفير السيئات والصغائر عند اجتنب الكبائر ولا تحسن المأخذة عليها . وهذا أيضاً أمر لا تدلّ الآية عليه البتة .

ومنها : أن الكبير والصغير اعتباران يعرضان لكل معصية فالمعصية التي يقتربها الإنسان استهانة لأمر الربوبية واستهزاء أو عدم مبالاة به كبيرة ، وهي بعينها لو اقتربت من جهة استشاط غضب أو غلبة جبن أو ثورة شهوة كانت صغيرة مغفورة بشرط اجتنب الكبائر .

ولما كان هذه العناوين الطارئة المذكورة يجمعها العناد والاعتداء على الله أمكن

أن يختص الكلام بأن كل واحدة من المعاصي المنهي عنها في الدين إن أتى بها عناداً واعتداءً فهي كبيرة وإلا فهي صغيرة مغفورة بشرط اجتناب العناد والاعتداء .

قال بعضهم : إن في كل سيئة وفي كل نهى خاطب الله به كبيرة أو كباير وصغيرة أو صغائر ، وأكبر الكبائر في كل ذنب عدم المبالاة بالنهي والأمر واحترام التكليف ، ومنه الإصرار فإن المصّر على الذنب لا يكون عتروماً ولا مبالياً بالأمر والنهي فله تعالى يقول : إن تحتنبوا كبائر ما تنهون عنه أي الكبائر التي يتضمنها كل شيء تنهون عنه نكفّر عنكم سيئاتكم أي نكفّر عنكم صغيرة فلا تؤاخذكم عليه .

وفيه : أن استلزام اقتران كل معصية مقترفة بما يوجب كونها طغياناً واستعلاءً على الله سبحانه صيرورتها معصية لا يوجب كون الكبير دأراً مدار هذا الاعتبار حتى لا يكون بعض المعاصي كبيرة في نفسها مع عدم عروض شيء من هذه العناوين عليه فإن زنا المحارم بالنسبة إلى النظر إلى الأجنبيّة وقتل النفس المحرّمة ظلماً بالنسبة إلى الضرب كبيرتان عرض لهما عارض من العناوين أم لم يعرض ؛ نعم كلما عرض شيء من هذه العناوين المهلكة اشتدّ النهي بحسبه وكبرت المعصية وعظم الذنب فما الزنا عن هوى النفس وغلبة الشهوة والجهالة كالزنا بالاستباحة .

على أن هذا المعنى ( إن تحتنبوا في كل معصية معصية كبائرنا نكفّر عنكم صغائرها ) معنى ردي لا يحتمله قوله تعالى : إن تحتنبوا كبائرنا تنهون عنه نكفّر عنكم سيئاتكم الآية بحسب مالها من السياق على ما لا يخفى لكل من استأنس قليل استيناس بأساليب الكلام .

ومنها : ما يترأى من ظاهر كلام الغزالي على ما نقل عنه <sup>(١)</sup> من الجمع بين الأقوال وهو أن بين المعاصي بقياس بعضها إلى بعض كبيرة وصغيرة كزنا المحصنة من المحارم بالنسبة إلى النظر إلى الأجنبيّة وإن كانت بعض المعاصي يكبر بانطباق بعض العناوين المهلكة المطبقة عليه كالإصرار على الصغائر فبذلك تصير المعصية كبيرة بعدما لم تكن .

فبهذا يظهر أن المعاصي تنقسم إلى صغيرة وكبيرة بحسب قياس البعض إلى البعض

بالنظر إلى نفس العمل وجرم الفعل ، ثم هي مع ذلك تنقسم إلى القسمين بالنظر إلى أثر الذنب ووباله في إحباطه للثواب بغلبته عليه أو نقصه منه إذا لم يغلبه فيزول الذنب بزوال مقدار يعادله من الثواب فإن لكل طاعة تأثيراً حسناً في النفس يوجب رفعة مقامها وتخلصها من قذارة البعد وظلمة الجهل كما أن لكل معصية تأثيراً سيئاً فيها يوجب خلاف ذلك من انحطاط محلها وسقوطها في هاوية البعد وظلمة الجهل .

فإذا اقترف الإنسان شيئاً من المعاصي وقد هيأ لنفسه شيئاً من النور والصفاء بالطاعة فلا بد من أن يتصادم ظلمة المعصية ونور الطاعة فإن غلبت ظلمة المعصية ووبال الذنب نور الطاعة وظهرت عليه أحبطته ، وهذه هي المعصية الكبيرة ، وإن غلبت الطاعة بما لها من النور والصفاء أزال ظلمة الجهل وقذارة الذنب ببطلان مقدار يعادل ظلمة الذنب من نور الطاعة ، ويبقى الباقي من نورها وصفائها تتنور وتصفو به النفس ، وهذا معنى التحابط ، وهو بعينه معنى غفران الذنوب الصغيرة وتكفير السيئات ، وهذا النوع من المعاصي هي المعاصي الصغيرة .

وأما تكافؤ السيئة والحسنة بما لهما من العقاب والثواب فهو وإن كان ممكناً يحتمله العقل في بادئ النظر ، ولازمه صحة فرض إنسان أعزل لا طاعة له ولا معصية ، ولا نور لنفسه ولا ظلمة لكن يبطله قوله تعالى : « فريق في الجنة وفريق في السعير » . انتهى ملخصاً .

وقدره الرازي بأنه يبتني على أصول المعتزلة الباطلة عندنا ، وشدّد النكير على الرازي في المنار قائلاً :

وإذا كان هذا ( يعني انقسام المعصية إلى الصغيرة والكبيرة في نفسها ) صريحاً في القرآن فهل يعقل أن يصحّ عن ابن عباس إنكاره ؛ لابل روى عبدالرزاق عنه أنه قيل له : هل الكبائر سبع ؟ فقال : هي إلى السبعين أقرب ؛ و روى ابن جبير : أنه قال : هي إلى السبعمائة أقرب ، وإنما عزي القول بإنكار تقسيم الذنوب إلى صغائر وكبائر إلى الأنشريعة .

وكان القائلين بذلك منهم أرادوا أن يخالفوا به المعتزلة ولو بالتأويل كما يعلم

من كلام ابن فورك فإنه صحّح كلام الأشعرية وقال : معاصي الله كلّها كبائر ، وإنّما يقال لبعضها : صغيرة وكبيرة بإضافة ،<sup>(١)</sup> وقالت المعتزلة : الذنوب على ضربين : صفائر وكبائر ، وهذا ليس بصحيح انتهى ؛ وأوّل الآية تأويلاً بعيداً .

وهل يؤوّل الآيات والأحاديث لأجل أن يخالف المعتزلة ولو فيما أصابوا فيه ؟ لا يبعد ذلك فإنّ التعصّب للمذاهب هو الذي صرف كثيراً من العلماء الأركياء عن إفادة أنفسهم وأمّتهم بفطنتهم ، وجعل كتبهم فتنة للمسلمين اشتغلوا بالجدل فيها عن حقيقة الدين ، وسرى ما ينقله الرازي عن الغزالي ، ويردّه لأجل ذلك ، وأين الرازي من الغزالي ، وأين معاوية من عليّ . انتهى . ويشير في آخر كلامه إلى ما نقلناه عن الغزالي والرازي .

وكيف كان فمّا ذكره الغزالي وإن كان وجيهاً في الجملة لكنّه لا يخلو عن خلل من جهات .

الأولى : أن ما ذكره من انقسام المعاصي إلى الصفائر والكبائر بحسب تعاطي الثواب والعقاب لا ينطبق دائماً على ما ذكره من الانقسام بحسب نفس المعاصي ومتون الذنوب في أوّل كلامه فإنّ غالب المعاصي الكبيرة المسلمة في نفسها يمكن أن يصادف في فاعله نواباً كبيراً يغلب عليها وكذا يمكن أن تفرض معصية صغيرة تصادف من الثواب الباقي في النفس ما هو أصغر منها وأنقص ، وبذلك يختلف الصغيرة والكبيرة بحسب التقسيمين فمن المعاصي ما هي صغيرة على التقسيم الأوّل كبيرة بحسب التقسيم الثاني ، ومنها ما هي بالعكس فلا تطابق كلياً بين التقسيمين .

والثانية : أن التصادم بين آثار المعاصي والطاعات وإن كان ثابتاً في الجملة لكنّه ممّا لم يثبت كلياً من طريق الظواهر الدينية من الكتاب والسنة أبداً . وأي دليل من طريق الكتاب والسنة يدلّ على تحقّق التزايل والتحابط بنحو الكليّة بين عقاب المعاصي ونواب الطاعات ؟ .

والذي أجرى تفصيل البحث فيه من الحالات الشريفة النورية النفسانية و

(١) أي الاضافة بحسب قصود المعاصي المختلفة لاضافة بعض المعاصي الى بعضها في نفسها .



الحالات الأخرى الخسيسة الظلمانية كذلك أيضاً فإنها وإن كانت تتصادم بحسب الغالب وتزاييل وتتفانى لكن ذلك ليس على وجه كليٍّ دائمٍ بل ربّما يثبت كلٌّ من الفضيلة والرذيلة في مقامها وتتصالح على البقاء ، وتقتسم النفس كأن شيئاً منهما للفضيلة خاصّة ، وشيئاً منها للرذيلة خاصّة فترى الرجل المسلم مثلاً يأكل الربا ولا يلوي عن ابتلاع أموال الناس ، ولا يصغي إلى استغاثة المظلوم المستأصل المظلوم ، و يجتهد في الصلوات المفروضة ، ويبالغ في خضوعه وخشوعه ؛ أو أنّه لا يبالي في إهراق الدماء وهتك الأعراض والإفساد في الأرض ويخلص لله أي إخلاص في أمور من الطاعات والقربات وهذا هو الذي يسمّيه علماء النفس اليوم بازدواج الشخصية بعد تعدّدّها وتنازعها ، وهو أن تتنازع الميول المختلفة النفسانية وتثور بعضها على بعض بالتراحم والتعارض ، ولا يزال الإنسان في تعب داخليٍّ من ذلك حتّى تستقرّ الملكتان فتزدوجان وتتصالحان ويغيب كلٌّ عند ظهور الأخرى وانتهاضها وإمساكها على فريستها كما عرفت من الأمثال المذكور آنفاً .

والثالثة : أن لازم ما ذكره أن يلغو اعتبار الاجتناب في تكفير السيئات فإن من لا يأتي بالكبائر لآلئّه يكفّ نفسه عنها مع القدرة و التماثل النفسانيّ عليها بل لعدم قدرته عليها وعدم استطاعته منها فإن سيئاته تنحبط بالطاعات لغلبة ثوابه على الفرض على ما له من العقاب وهو تكفير السيئات فلا يبقى لاعتبار اجتناب الكبائر وجه مرضيٌّ . قال الغزاليّ في الإحياء : اجتناب الكبيرة إنّما يكفّر الصغيرة إذا اجتنبها مع القدرة والإرادة كمن يتمكّن من امرأة ومن موافقتها فيكفّ نفسه عن الوقاع فيقتصر على نظراً لمس فإن مجاهدة نفسه بالكفّ نفسه عن الوقاع أشدّ تأثيراً في تنوير قلبه من إقدامه على النظر في إظلامه فهذا معنى تكفيره ، فإن كان غنيّاً أو لم يكن امتناعه إ بالضرورة للعجز أو كان قادراً ولكن امتنع لخوف أمر الآخرة فهذا لا يصلح للتكفير أصلاً ، وكلّ من لا يشتهي الخمر بطبعه ولو أبيع له لما شربه فاجتنابه لا يكفّر عنه الصغائر التي هي من مقدّماته كسماع الملاهي والأوتار نعم من يشتهي الخمر وسماع الأوتار فيمسك نفسه بالمجاهدة عن الخلق ويطلقها في السماء فمجاهدته النفس بالكفّ

ربما يمحو عن قلبه الظلمة التي ارتفعت إليه من معصية السماع فكل هذه أحكام أخروية . انتهى .

وقال أيضاً في حل آخر : كل ظلمة ارتفعت إلى القلب لا يمحوها إلا نور يرتفع إليها بحسنة تضادها ، والمتضادات هي المتناسبات فلذلك ينبغي أن تمحى كل سيئة بحسنة من جنسها لكي تضادها فإن البياض يزال بالسواد بالحرارة والبرودة وهذا التدريج والتحقيق من التلطّف في طريقة المحو ؛ فالرجاء فيه أصدق والثقة به أكثر من أن يواظب على نوع واحد من العبادات وإن كان ذلك أيضاً مؤثراً في المحو . انتهى كلامه . وكلامه كما ترى يدل على أن المحيط للسيئات هو الاجتناب الذي هو الكف مع أنه غير لازم على هذا القول .

والكلام الجامع الذي يمكن أن يقال في المقام مستظهِراً بالآيات الكريمة هو أن الحسنات والسيئات متحابطة في الجملة غير أن تأثير كل سيئة في كل حسنة و بالعكس بنحو النقص منه أو إفناءه ممّا لا دليل عليه ؛ ويدل عليه اعتبار حال الأخلاق والحالات النفسانية التي هي نعم العون في فهم هذه الحقائق القرآنية في باب الثواب والعقاب .

وأما الكبائر والصغائر من المعاصي فظاهر الآية كما عرفت هو أن المعاصي بقياس بعضها إلى بعض كقتل النفس المحترمة ظلماً بالقياس إلى النظر إلى الأجنبية وشرب الخمر بالاستحلال بالقياس إلى شربها بهوى النفس بعضها كبيرة وبعضها صغيرة من غير ظهور ارتباط ذلك بمسألة الإحباط والتكفير بالكليّة .

ثم إن الآية ظاهرة في أن الله سبحانه يعد لمن اجتنب الكبائر أن يكفر عنه سيئاته جميعاً ما تقدّم منها وما تأخّر على ما هو ظاهر إطلاق الآية ؛ ومن المعلوم أن الظاهر من هذا الاجتناب أن يأتي كل مؤمن بما يمكنه من اجتناب الكبائر وما يصدق في موارده الاجتناب من الكبائر لأن يجتنب كل كبيرة بالكف عنها فإن الملتفت أدنى التفات إلى سلسلة الكبائر لا يرتاب في أنه لا يتحقق في الوجود من يميل إلى جميعها و يقدر عليها عامة أو يندر ندرة ملحقة بالعدم ، وتنزيل الآية هذه المنزلة لا يرتضيها الطبع المستقيم .

فالمراد أن من اجتنب ما يقدر عليه من الكبائر وتوق نفسه إليه منها وهي الكبائر التي يمكنه أن يجتنبها كفر الله سيئاته سواء جانسها أو لم يجانسها .

وأما أن هذا التكفير للاجتناب بأن يكون الاجتناب في نفسه طاعة مكفرة للسيئات كما أن التوبة كذلك أو أن الإنسان إذا لم يقترب الكبائر خلّى ما بينه وبين الصغائر والطاعات الحسنة فالحسنات يكفرن سيئاته وقد قال الله تعالى : إن الحسنات يذهبن السيئات « هود : ١١٤ » ظاهر الآية ( إن تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم الآية ) أن للاجتناب دخلاً في التكفير ، وإلا كان الأنسب بيان أن الطاعات يكفرن السيئات كما في قوله : إن الحسنات الآية ؛ أو أن الله سبحانه يغفر الصغائر مهما كانت من غير حاجة إلى سرد الكلام جملة شرطية .

والدليل على كبر المعصية هو شدة النهي الوارد عنها أو الإبعاد عليها بالنار أو ما يقرب من ذلك سواء كان ذلك في كتاب أو سنة من غير دليل على الحصر .

### ﴿ بحث روائي ﴾

في الكافي عن الصادق عليه السلام : الكبائر ، التي أوجب الله عليها النار .  
و في الفقيه و تفسير العياشي عن الباقر عليه السلام في الكبائر قال : كل ما أوعده الله عليها النار .

وفي نواب الأعمال عن الصادق عليه السلام : من اجتنب ما أوعده الله عليه النار إذا كان مؤمناً كفر الله عنه سيئاته و يدخله مدخلاً كريماً ، و الكبائر السبع الموجبات : قتل النفس الحرام ، وعقوق الوالدين ، وأكل الربا ، و التعرّب بعد الهجرة ، و قذف المحصنة ، و أكل مال اليتيم ، والفرار من الزحف .

أقول : والروايات من طرق الشيعة وأهل السنة في عدد الكبائر كثيرة سيمرّ بك بعضها و قد عدّ الشرك بالله فيما نذكر منها إحدى الكبائر السبع إلا في هذه الرواية و لعلّه عليه السلام أخرجه من بينها لكونه أكبر الكبائر ويشير إليه قوله : إذا كان مؤمناً .

وفي المجمع : روى عبدالعظيم بن عبدالله الحسني عن أبي جعفر محمد بن علي عن أبيه علي بن موسى الرضا عن موسى بن جعفر عليهم السلام قال : دخل عمرو بن عبيد البصري على أبي عبدالله جعفر بن محمد الصادق عليه السلام فلما سلم وجلس تلا هذه الآية : الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كِبَارَ الْأَثَمِ وَالْفَوَاحِشِ ثُمَّ آمَنُوا بِرَبِّهِمْ وَأَقْرَبُوا اللَّهَ أَفْزَلُوا إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ الْأَمْرِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ ، وقال : ومن يشرك بالله فقد حرّم الله عليه الجنة ومأواه النار ؛ وبعده اليأس من روح الله لأن الله يقول : ولا يئس من روح الله إلا القوم الكافرون ؛ ثم الأمان من مكر الله لأن الله يقول : ولا يئس من مكر الله إلا القوم الخاسرون ؛ ومنها عقوق الوالدين لأن الله تعالى جعل العاق جباراً شقيماً في قوله : وبرّاً بوالدتي ولم يجعلني جباراً شقيماً ، ومنها قتل النفس التي حرّم الله إلا بالحق لأنه يقول : ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً فيها الآية ؛ وقذف المحصنات لأن الله يقول : إِنَّ الَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ الْغَافِلَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ لَعُنُوا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ؛ وأكل مال اليتيم لقوله : الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْماً الآية ؛ والفرار من الزحف لأن الله يقول : ومن يؤت بهم يومئذ دبره إلا متحرفاً لقتال أو متحيزاً إلى فئة فقد باء بغضب من الله ومأواه جهنم وبئس المصير ؛ وأكل الربا لأن الله يقول : الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ، ويقول : فإن لم تفعلوا فأذنبوا بحرب من الله ورسوله ؛ والسحر لأن الله يقول : ولقد علموا لمن اشتراه ماله في الآخرة من خلاق ؛ والزنا لأن الله يقول : ومن يفعل ذلك يلقى أثاماً يضاعف له العذاب يوم القيامة ويخلد فيه مهاناً ؛ واليمين الغموس لأن الله يقول : إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَئِكَ لَا خَلَاقَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ الآية ؛ والغلول قال الله : ومن يغلل يأت بما غل يوم القيامة ؛ ومنع الزكاة المفروضة لأن الله يقول : يوم يحمى عليها في نار جهنم فتكوى بها جباههم وجنوبهم وظهورهم الآية ؛ وشهادة الزور وكتمان الشهادة لأن الله يقول : ومن يكتمها فإنه آثم قلبه ؛ وشرب الخمر لأن الله عدل بها عبادة الأوثان ؛ وترك الصلاة متعمداً وشيئاً مما فرض الله تعالى لأن رسول الله ﷺ يقول : من ترك الصلاة متعمداً

فقد برى، من ذمّة الله وذمّة رسوله ؛ ونقض العهد وقطعية الرحم لأنّ الله يقول : أولئك لهم اللعنة ولهم سوء الدار .

قال : فخرج عمرو بن عبّيد له صراخ من بكائه وهو يقول : هلك من قال برأيه ، ونازعكم في الفضل والعلم .

أقول : وقد روي من طرق أهل السنّة ما يقرب منه عن ابن عبّاس . ويتبيّن بالرواية أمران :

الاول : أنّ الكبيرة من المعاصي ما شدّ النهي عنها إمّا بالإصرار وبالبلوغ في النهي أو بالإيعاد بالنار ، من الكتاب أو السنّة كما يظهر من موارد استدلاله عليه السلام ، ومنه يظهر معنى ما مرّ في حديث الكافي : أنّ الكبيرة ما أوجب الله عليها النار ، وما مرّ في حديث الفقيه وتفسير العياشي : أنّ الكبيرة ما أوعده الله عليها النار فالمراد بإيجابها وإيعادها أعمّ من التصريح والتلويح في كلام الله أو حديث النبي صلى الله عليه وآله .

وأظنّ أنّ ما نقل في ذلك عن ابن عبّاس أيضاً كذلك فمراده بالإيعاد بالنار أعمّ من التصريح والتلويح في قرآن أو حديث . ويشهد بذلك ما في تفسير الطبري عن ابن عبّاس قال : الكبائر كلّ ذنب ختمه الله بنار أو غضب أو لعنة أو عذاب . ويتبيّن بذلك أنّ ما نقل عنه أيضاً في تفسير الطبري وغيره : كلّ ما نهى الله عنه فهو كبيرة ليس خلافاً في معنى الكبيرة وإنّما هو تكبير للمعاصي جميعاً بقياس حقارة الإنسان إلى عظمة ربّه كما مرّ .  
والثاني . أنّ حصر المعاصي الكبيرة في بعض ما تقدّم وما يأتي من الروايات ، أو في ثمانية ، أو في تسع كما في بعض الروايات النبويّة المطروية من طرق السنّة ، أو في عشرين كما في هذه الرواية أو في سبعين كما في روايات أخرى كلّ ذلك باعتبار اختلاف مراتب الكبائر في المعصية كما يدلّ عليه ما في الرواية من قوله عند تعداد الكبائر : وأكبر الكبائر الشرك بالله .

وفي الدر المنثور أخرج البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي وابن أبي حاتم عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : اجتنبوا السبع الموبقات قالوا : وما هنّ يا رسول الله ؟ قال : الشرك بالله ، وقتل النفس التي حرّم الله إلاّ بالحقّ ، والسحر ، وأكل الربا ، وأكل

مال اليتيم ، والتولي يوم الزحف ، وقذف المحصنات الغافلات المؤمنات .  
وفيه أخرج ابن حبان و ابن مردويه عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن  
أبيه عن جده قال : كتب رسول الله ﷺ إلى أهل اليمن كتاباً فيه الفرائض والسنن  
والديات ، وبعث به مع عمرو بن حزم .  
قال : وكان في الكتاب أن أكبر الكبائر عند الله يوم القيامة إشرارك بالله وقتل  
النفس المؤمنة بغير حق ، والفرار يوم الزحف ، وعقوق الوالدين ، ورمي المحصنة ، وتعلم  
السحر ، وأكل الربا ، وأكل مال اليتيم .  
وفيه أخرج عبد الله بن أحمد في زوائد الزهد عن أنس : سمعت النبي ﷺ يقول :  
ألا إن شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي . ثم تلا هذه الآية : إن تجتنبوا كبائر ما تنهون  
عنه نكفر عنكم سيئاتكم الآية .





وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا كَتَبُوا  
وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا كَتَبْنَ وَاسْأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا  
(٣٣) وَلِكُلٍّ جَعَلْنَا مَوَالِيًّا مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلَّذِينَ عَقَدْتَ أَيْمَانُكُمْ  
فَاتَوْهُمْ نَصِيْبُهُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدًا (٣٣) الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى  
النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ فَالصَّالِحَاتُ قَانِتَاتٌ  
حَافِظَاتٌ لِمَ غَيْبِ بِمَا حَفَظَ اللَّهُ وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَاهْجُرُوهُنَّ  
فِي الْمَضَاجِعِ وَاضْرِبُوهُنَّ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا  
كَبِيرًا (٣٤) وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا  
إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا خَبِيرًا (٣٥).

### ﴿ بيان ﴾

الآيات مرتبطة بما تقدم من أحكام الموارث وأحكام النكاح يؤكدها أمراً الأحكام السابقة، ويستنتج منها بعض الأحكام الكلية التي تصالح بعض الخلال العارضة في المعاشرة بين الرجال والنساء.

**قوله تعالى:** « وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ » التمني قول الإنسان: ليت كذا كان كذا، والظاهر أن تسمية القول بذلك من باب توصيف اللفظ بصفة المعنى، وإنما التمني إنشاء نحو تعلق من النفس نظير تعلق الحب بماتراه متعذراً أو كالمتعذر سواء اظهر ذلك بلفظ أولم يظهر.

وظاهر الآية أنها مسوقة للنهي عن تمنّي فضل وزيادة موجودة ثابتة بين الناس، وأنه ناس عن تلبس بعض طائفتي الرجال والنساء بهذا الفضل، وأنه ينبغي الإعراض عن التعلق بمن له الفضل، والتعلق بالله بالسؤال من الفضل الذي عنده تعالى، وبهذا

يتعيّن أن المراد بالفضل هو المزية التي رزقها الله تعالى كلاً من طائفتي الرجال والنساء بتشريع الأحكام التي شرّعت في خصوص مايتعلّق بالطائفتين كليهما كمزية الرجال على النساء في عدد الزوجات ، وزيادة السهم في الميراث ، ومزية النساء على الرجال في وجوب جعل المهر لهنّ ، ووجوب نفقتهنّ على الرجال .

فالنهي عن تمنّي هذه المزية التي اختصّ بها صاحبها إنّما هو لقطع شهرة الشرّ والفساد من أصلها فإنّ هذه المزايا ممّا تتعلّق به النفس الإنساني لما أودعه الله في النفوس من حبّها والسمي لها العمارة هذه الدار ، فيظهر الأمر أوّلاً في صورة التمنّي فإذا تكرّر تبدّل حسداً مستبطناً فإذا أديم عليه فاستقرّ في القلب سرى إلى مقام العمل والفعل الخارجيّ ثمّ إذا انضمت بعض هذه النفوس إلى بعض كان ذلك بلوى يفسد الأرض ، ويهلك الحرث والنسل .

ومن هنا يظهر أن النهي عن التمنّي نهى إرشاديّ يعود مصلحته إلى مصلحة حفظ الأحكام المشرّعة المذكورة ، وليس بنهي مولويّ .

وفي نسبة الفضل إلى فعل الله سبحانه ، والتعبير بقوله : بعضكم على بعض إيقاظ لصفة الخضوع لأمر الله بإيمانهم به ، وغريزة الحبّ المثارّة بالتنبّه حتّى يقنّبّه المفضلّ عليه أن المفضلّ بعض منه غير مبان .

**قوله تعالى :** « للرجال نصيب ممّا اكتسبوا وللنساء نصيب ممّا اكتسبن » ذكر الراغب : أن الاكتساب إنّما يستعمل فيما استفاده الإنسان لنفسه ، والكسب أعمّ ممّا كان لنفسه أو لغيره . والبيان المتقدم ينتج أن يكون هذه الجملة مبيّنة للنهي السابق عن التمنّي وبمنزلة التعليل له أي لا تتمنّوا ذلك فإنّ هذه المزية إنّما وجدت عند من يختصّ بها لأنّه اكتسبها بالانسيّة التي له أو بعمل بدنه فإنّ الرجال إنّما اختصّوا بجواز اتّخاذ أربع نسوة مثلاً وحرّم ذلك على النساء لأنّ موقعهم في المجتمع الإنسانيّ موقع يستدعي ذلك دون موقع النساء ، وخصّوا في الميراث بمثل حظّ الأنثيين لذلك أيضاً ، وكذلك النساء خصّصن بنصف سهم الرجل وجعل نفقتهنّ على الرجال وخصّصن بالمهر لاستدعاء موقعهنّ ذلك ، وكذلك ما اكتسبته إحدى الطائفتين من المال بتجارة



أو طريق آخر هو الموجب للاختصاص ، وما الله يريد ظلماً للعباد .  
ومن هنا يظهر أن المراد بالاكتساب هو نوع من الحيازة والاختصاص أعم من أن يكون بعمل اختياري كالإكتساب بصنعة أو حرفة أو لا يكون بذلك لكنّه ينتهي إلى تلبّس صاحب الفضل بصفة توجب له ذلك كتلبّس الإنسان بذكورية أو أنوثة توجب له سهماً ونصيباً كذا .

وأئمة اللغة وإن ذكروا في الكسب والاكتساب أنهما يختصان بما يحوزه الإنسان بعمل اختياري كالطلب ونحوه لكنّهم ذكروا أن الأصل في معنى الكسب هو الجمع ، وربما جاز أن يقال : اكتسب فلان بجماله الشهرة ونحو ذلك ، وفسر الاكتساب في الآية بذلك بعض المفسرين ، وليس من البعيد أن يكون الاكتساب في الآية مستعملاً فيما ذكر من المعنى على سبيل التشبيه والاستعارة .

وأما كون المراد من الاكتساب في الآية ما يتحرّاه الإنسان بعمله ، ويكون المعنى : للرجال نصيب ممّا استفادوه لأنفسهم من المال بعملهم وكذا النساء ويكون النهي عن التمتني نهياً عن تمنّي ما يبدل الناس من المال الذي استفادوه بصنعة أو حرفة ، فهو وإن كان معنى صحيحاً في نفسه لكنّه يوجب تضيق دائرة معنى الآية ، وانقطاع رابطتها مع ما تقدّم من آيات الإرث والنكاح .

وكيف كان فمعنى الآية على ما تقدّم من المعنى : ولا تتمنّوا الفضل والمزينة المالي وغير المالي الذي خصّ الله تعالى به أحد القميين من الرجال والنساء ففضّل به بعضكم على بعض فإن ذلك الفضل أمر خصّ به من خصّ به لا أنه أحرزه بنفسيته في المجتمع الإنساني أو بعمل يده بتجارة ونحوها ، وله منه نصيب ، وإنما ينال كل نصيبه ممّا اكتسبه .

قوله تعالى : « واسألوا الله من فضله » اه الإيعام على الغير بشيء ممّا عند المنعم ممّا كان غالباً بما هو زائد لاجابة للمنعم إليه سمّي فضلاً . ولمّا صرف الله تعالى وجوه الناس عن العناية بما أوتي أرباب الفضل من الفضل والرغبة فيه ، وكان حبّ المزاي الحويّة بل التفرّد بها والتقدّم فيها والاستعلاء من فطريّات الإنسان لا يسلب عنه حيناً صرفهم تعالى إلى نفسه ، ووجه وجوههم نحوه فضله ، وأمرهم أن يعرضوا عمّا

في أيدي الناس ، ويقبلوا إلى جنبه ، ويسألوا من فضله فإنَّ الفضل بيد الله ، وهو الذي أعطى كل ذي فضل فضله فله أن يعطيكم ما تريدون به وتفضلون بذلك على غيركم ممن ترغبون فيما عنده ، وتمنّون ما أعطيه .

وقدأ بهم هذا الفضل الذي يجب أن يسأل منه بدخول لفظة «من» عليه ، وفيه من الفائدة أولا التعليم بأدب الدعاء والمسألة من جنبه تعالى فإنَّ الأليق بالإنسان المبنى على الجهل بما ينفعه ويضرّه بحسب الواقع إذا سأل ربّه العالم بحقيقة ما ينفع خلقه وما يضرّهم ، القادر على كل شيء أن يسأله الخير فيما تنوq نفسه إليه ، ولا يظن في تشخيص ما يسأله منه وتعيين الطريق إلى وصوله ؛ فكثيراً ما رأينا من كانت تنوq نفسه إلى حاجة من العوائج الخاصة كمال أو ولد أو جاء ومنزلة أو صحة وعافية وكان يلح في الدعاء والمسألة لأجلها لا يريد سواها ثمّ لما استجيب دعاؤه ، وأعطى مسأله كان في ذلك هلاكه وخيبة سعيه في الحياة .

وثانيا : الإشارة إلى أن يكون المسؤول ما يبطل به الحكمة الإلهية في هذا الفضل الذي قرّره الله تعالى بتشريع أو تكوين ، فمن الواجب أن يسألوا شيئا من فضل الله الذي اختص به غيرهم فلو سأل الرجال ما للنساء من الفضل أو بالعكس ثمّ أعطاهم الله ذلك بطلت الحكمة وفسدت الأحكام والقوانين المشرعة فافهم .

فينبغي للإنسان إذا دعا الله سبحانه عند ما ضاقت نفسه لحاجة أن لا يسأله ما في أيدي الناس ممّا يرفع حاجته بل يسأله ممّا عنده وإذا سأله ممّا عنده أن لا يعلم لربّه الخير بحاله طريق الوصول إلى حاجته بل يسأله أن يرفع حاجته بما يعلمه خيراً من عنده .

وأما قوله تعالى : « إنَّ الله كان بكل شيء عليمًا » فتعليل للنهي في صدر الآية أي لا تمنّوا ما أعطاه الله من فضله من أعطاه إنَّ الله بكل شيء عليم لا يجهل طريق المصلحة ولا يخطئ في حكمه .

## ﴿ كلام فى حقيقة قرآنية ﴾

اختلاف القرائح والاستعدادات فى اقتناء مزايا الحياة فى أفراد الإنسان ممّا ينتهى إلى أصول طبيعىّة تكوينيّة لامناص عن تأثيرها فى فعليّة اختلاف درجات الحياة وعلى ذلك جرى الحال فى المجتمعات الإنسانية من أقدم عهودها إلى يومنا هذا فيما نعلم .

فقد كانت الأفراد القويّة من الإنسان يستعبدون الضعفاء ويستخدمونهم فى سبيل مشتهياتهم وهوى نفوسهم من غير قيد أو شرط ، وكان لايسع لأولئك الضعفاء المساكين إلا الانقياد لأوامرهم ، ولا يهتمدون إلا إلى إجاباتهم بما يشتهونه ويريدونه منهم لكنّ القلوب ممتلئة غيظاً وحنقاً والنفوس متربصة ولا يزال الناس على هذه السنّة التي ابتدأت سنّة شيوخية وانتهت إلى طريقة ملوكية وامبراطوريّة .

حتى إذا وفقّ النوع الإنسانى بالنهضة بعد النهضة على هدم هذه البنية المتغلّبة وإلزام أولياء الحكومة والمملك على اتّباع الدساتير والقوانين الموضوعّة لصالح المجتمع وسعادته فارتفعت بذلك حكومة الإرادات الجزافيّة ، وسيطرة السنن الاستبداديّة ظاهراً وارتفع اختلاف طبقات الناس وانقسامهم إلى مالك حاكم مطلق العنان ومملوك محكوم مأخوذ بزمامه غير أن شجرة الفساد أخذت فى النموّ فى أرض غير الأرض ، ومنظر غير منظره السابق ، والثمرة هي الثمرة ، وهو تمايز الصفات باختلاف الثروة بتراكم المال عند بعض ، وصفادة الكفّ عند آخر ، وبعد ما بين القليلين بعد ألا يتمالك به المشرى الواجد من نفسه إلا أن ينفذ بشروته فى جميع شؤون حياة المجتمع ، ولا المسكين المعدم إلا أن ينهض للبراز ويقاوم الاضطهاد .

فاستتبع ذلك سنّة الشيوعية القائمة بالاشتراك فى موادّ الحياة وإلغاء المالكية ، وإبطال رؤوس الأموال ، وإن لكل فرد من المجتمع أن يتمتّع بما عملته يداؤه وهيباه كماله النفسانيّ الذي اكتسبه فانقطع بذلك أصل الاختلاف بالثروة والجدة غير أنّه

أورث من وجوه الفساد ما لا يكاد تصيبه رمية السنّة السابقة وهو بطلان حرّية إرادة الفرد، وانسلاخ اختياره، والطبيعة تدفع ذلك، والخلقة لا توافقه، وهيئات أن يعيش ما يرغم الطبيعة ويضطهد الخلقة.

على أن أصل الفساد مع ذلك مستقرّ على قراره فإنّ الطبيعة الإنسانية لا تنشط إلاّ لعمل فيه إمكان التمييز والسبق، ورجاء التقدّم والفخر ومع إلغاء التمايزات تبطل الأعمال، وفيه هلاك الإنسانية، وقد احتالوا لذلك بصرف هذه التمايزات إلى الغايات والمقاصد الافتخارية التشرifiّة غير المادّيّة، وعاد بذلك المحذور جذعاً فإنّ الإنسان إن لم يذعن بحقيقتها لم يخضع لها، وإن أذعن بها كان حال التمايز بها حال التمايز المادّيّ. وقد احتالت الديموقراطية لدفع ما تسرّب إليها من الفساد بإيضاح مفساد هذه السنّة بتوسعة التبليغ وبضرب الضرائب الثقيلة التي تذهب بجانب عظيم من أرباح المكاسب والمتاجر، ولما ينفعهم ذلك فظهور ديب الفساد في سنّة مخالفيهم لا يسدّ طريق هجوم الشرّ على سنّتهم أنفسهم ولا ذهاب جلّ الربح إلى بيت المال يمنع المترفين عن إترافهم ومظالمهم، وهم يحيلون مساعيهم لمقاصدهم من تملك المال إلى التسلّط وتداول المال في أيديهم فالمال يستفاد من التسلّط ووضع اليد عليه وإدارته ما يستفاد من ملكه.

فلا هؤلاء عالجوا الداء ولا أولئك، ولادواء بعد الكي، وليس إلاّ لأنّ الذي جعله البشرغاية وبغية لمجتمع، وهو التمتع بالحياة المادّيّة بوصلة تهدي إلى قطب الفساد، ولن تنقلب عن شأنها أينما حوّلت، ومهما نصبت.

والذي يراه الإسلام لقطع منابت هذا الفساد أن حرّر الناس في جميع ما يهدبهم إليه الفطرة الإنسانية، ثمّ قرّب ما بين الطبقتين برفع مستوى حياة الفقراء بما وضع من الضرائب الماليّة ونحوها، وخفض مستوى حياة الأغنياء بالمنع عن الإسراف والتبذير والتظاهر بما يبعدهم من حاقّ الوسط، وتعديل ذلك بالتوحيد والأخلاق، وصرف الوجوه عن المزايا المادّيّة إلى كرامة التقوى وابتغاء ما عند الله من الفضل.

وهو الذي يشير إليه قوله تعالى : واسألوا الله من فضله الآية وقوله : إنّ

أكرمكم عند الله أتقاكم «الحجرات : ١٣» وقوله : ففرّوا إلى الله «الذاريات : ٥٠» . وقد بينت فيما تقدم أن صرف وجوه الناس إلى الله سبحانه يستتبع اعتناءهم بأمر الأسباب الحقيقية الواقعية في تحري مقاصدهم الحيوية من غير أن يستتبع البطالة في اكتساب معيشة أو الكسل في ابتغاء سعادة فليس قول القائل : إن الإسلام دين البطالة والخمود عن ابتغاء المقاصد الحيوية الإنسانية الآرامية من غير مرمى جهلاً ؛ هذا ملخص القول في هذا المقصد ، وقد تكرّر الكلام في أطرافه تفصيلاً فيما تقدم من مختلف المطبّات من هذا الكتاب .

قوله تعالى : «ولكلّ جعلنا موالى ممّا ترك الوالدان والأقربون» الآية الموالى جمع مولى ، وهو الولي وإن كثر استعماله في بعض المصاديق من الولاية كالمولى لسيّد العبد لولايته عليه ، والمولى للناصر لولايته على أمر المنصور ، والمولى لابن العمّ لولايته على نكاح بنت عمّه ، ولا يبعد أن يكون في الأصل مصدراً ميميّاً أو اسم مكان أريد به الشخص المتلبّس به بوجه كما نطلق اليوم الحكومة والمحكمة ونريد بهما الحاكم والعقد مقابل الحلّ ، واليمين مقابل اليسار ، واليمين اليد اليمنى ، واليمين الحالف وله غير ذلك من المعاني .

ووقوع الآية مع قوله قبل : ولا تتمنّوا ما فضل الله به بعضكم على بعض اه في سياق واحد ، واشتمالها على التوصية بإعطاء كلّ ذي نصيب نصيبه ، وأنّ الله جعل لكلّ موالى ممّا ترك الوالدان والأقربون يؤيّد أن تكون الآية أعني قوله : ولكلّ جعلنا اه بضميمة الآية السابقة تلخيصاً لأحكام والأوامر التي في آيات الإرث ، ووصية إجمالية لما فيها من الشرائع التفصيلية كما كان قوله قبل آيات الإرث : للرجال نصيب ممّا ترك الوالدان والأقربون الآية تشريعاً إجمالياً كضرب القاعدة في باب الإرث تعود إليه تفاصيل أحكام الإرث .

ولازم ذلك أن ينطبق من أجمال ذكره من الوراث والمورثين على من ذكرهم تفصيلاً في آيات الإرث فالمراد بالموالي جميع من ذكر وارثاً فيها من الأولاد والأبوين والإخوة والأخوات وغيرهم .

والمراد بالأصناف الثلاث المذكورين في الآية بقوله : الوالدان والأقربون  
والذين عقدت أيمانكم الأصناف المذكورة في آيات الإبر، وهم ثلاثة : الوالدان  
والأقربون والزوجان فينطبق قوله : الذين عقدت أيمانكم على الزوج والزوجة .  
فقوله : « ولكل » أي ولكل واحد منكم ذكراً أو أنثى . جعلنا موالى أي أولياء  
في الوراثة يرثون ما تركتم من المال ، وقوله : مما ترك أه من فيه للإبتداء متعلق بالموالى  
كأن الولاية نشأت من المال ، أو متعلق بمحذوف أي يرثون أو يرثون مما ترك ، ومما ترك  
هو المال الذي تركه الميت المورث الذي هو الوالدان والأقربون نسباً والزوج  
والزوجة .

وإطلاق « الذين عقدت أيمانكم » على الزوج والزوجة إطلاق كنائي فقد كان  
دأبهم في المعاهدات والمعاهدات أن يضافوا فكان أيمانهم التي يضافون بها هي التي  
عقدت العقود ، وأبرمت العقود فالمراد : الذين أوجدتم بالعقد سببية الازدواج  
بينكم وبينهم .

وقوله : « فآتوهم نصيبهم » الضمير للموالى ، والمراد بالنصيب ما يمين في آيات  
الإبر، والفاء للتفريع ، والعجالة متفرعة على قوله تعالى : ولكل جعلنا موالى أه ،  
ثم أكد حكمه بإيتاء نصيبهم بقوله : إن الله كان على كل شيء شهيداً .  
وهذا الذي ذكرناه من معنى الآية أقرب المعاني التي ذكروها في تفسيرها ،  
وربما ذكروا أن المراد بالموالى العصبه دون الورثة الذين هم أولى بالميراث ، ولادليل  
عليه من جهة اللفظ بخلاف الورثة .

وربما قيل : إن « من » في قوله مما ترك الوالدان والأقربون أه يمانية ، والمراد  
بما الورثة الأولياء والمعنى : ولكل منكم جعلنا أولياء يرثونه ، وهم الذين تركهم  
وخلفهم الوالدان والأقربون .

وربما قيل : إن المراد بالذين عقدت أيمانكم الحلفاء فقد كان الرجل في الجاهلية  
يعاقد الرجل فيقول : دمي دمك ، وحربي حربك ، وسلمي سلمك ، وترثني وأرثك ،  
وتعقل عني وأعقل عنك ، فيكون للحليف السدس من مال الحليف .

وعلى هذا فالجملة مقطوعة عما قبلها ، والمعنى : والحلفاء آتوهم سدسهم ، ثم نسخ ذلك بقوله : وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض . وقيل : إن المراد : آتوهم نصيبهم من النصر والعقل والرغد ، ولأميرات ، وعلى هذا فلانسخ في الآية .

وربما قيل : إن المراد بهم الذين آخابينهم رسول الله ﷺ في المدينة ، وكانوا يتوارثون بذلك بينهم ثم نسخ ذلك بآية الميراث .

وربما قيل : أريد بهم الأدياء الذين كانوا يتبنونهم في الجاهلية فأمروا في الاسلام أن يوصوا لهم بوصية ، وذلك قوله تعالى : فآتوهم نصيبهم اهـ .

وهذه معان لا يساعدها سياق الآية ولا لفظها على ما لا يخفى للباحث المتأمل ، ولذلك أضربنا عن الإطناب في البحث عما يرد عليها .

**قوله تعالى : « الرجال قوامون على النساء بما فضل الله به بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم »** القيم هو الذي يقوم بأمر غيره ، والقوام والقيام مبالغة منه . والمراد بما فضل الله بعضهم على بعض هو ما يفضل ويزيد فيه الرجال بحسب الطبع على النساء ، وهو زيادة قوة التعقل فيهم ، وما يتفرع عليه من شدة البأس والقوة والطاقة على الشدائد من الأعمال ونحوها فإن حياة النساء حياة إحساسية عاطفية مبنية على الرقة واللطفة ، والمراد بما أنفقوا من أموالهم ما أنفقوه في مهورهن ونفقاتهن . وعموم هذه العلة يعطي أن الحكم المبني عليها أعني قوله : « الرجال قوامون على النساء » غير مقصور على الأزواج بأن يختص القوامية الرجال على زوجته بل الحكم مجعول لقييل الرجال على قبييل النساء في الجهات العامة التي ترتبط بها حياة القبيلين جميعاً فالجهات العامة الاجتماعية التي ترتبط بفضل الرجال كجهتي الحكومة والقضاء مثلاً اللذين يتوقف عليهما حياة المجتمع ، وإنما يقومان بالتعقل الذي هو في الرجال بالطبع أزيد منه في النساء ، وكذا الدفاع العربي الذي يرتبط بالشدة وقوة التعقل كل ذلك مما يقوم به الرجال على النساء .

وعلى هذا فقوله : الرجال قوامون على النساء ذو إطلاق تام ، وأما قوله بعد : فالصالحات قانتات الخ الظاهر في الاختصاص بما بين الرجل وزوجه علي ماسياتي فهو

فرع من فروع هذا الحكم المطلق وجزمي من جزمياته مستخرج منه من غير أن يتقيّد به إطلاقه .

قوله تعالى : « فالصالحات قانتات حافظات للغيب بما حفظ الله » المراد بالصالح معناه اللّغويّ ، وهو ما يعبر عنه بلباقة النفس . والقنوت هو دوام الطاعة والخضوع .

ومقابلتها لقوله : « واللاتي يخافون نشوزهنّ » اه تفيد أنّ المراد بالصالحات الزوجات الصالحات ، وأنّ هذا الحكم مضروب على النساء في حال الازدواج لا مطلقاً ، وأنّ قوله : قانتات حافظات - الّذي هو إعطاء للأمر في صورة التوصيف أي ليقنّتن وليحفظن - حكم مربوط بشؤون الزوجيّة والمعاشرة المنزليّة ، وهذا مع ذلك حكم يتبع في سعته وضيقه علته أعني قيمومة الرجل على المرأة قيمومة زوجيّة فعليها أن تقنّت له وتحفظه فيما يرجع إلى ما بينهما من شؤون الزوجيّة .

وبعبارة أخرى كما أنّ قيمومة قبيل الرجال على قبيل النساء في المجتمع إنّما تتعلّق بالجهات العامّة المشتركة بينهما المرتبطة بزيادة تعقّل الرجل وشدّة في البأس وهي جهات الحكومة والقضاء والحرب من غير أن يبطل بذلك مال المرأة من الاستقلال في الإرادة الفرديّة وعمل نفسها بأن تريد ما أحبّت وتفعل ما شاءت من غير أن يحقّ للرجل أن يعارضها في شيء من ذلك في غير المنكر فلا جناح عليهم فيما فعلن في أنفسهنّ بالمعروف كذلك قيمومة الرجل لزوجته ليست بأن لا تنفذ للمرأة في ما تملكه إرادة ولا تصرف ، ولا أن لا تستقل المرأة في حفظ حقوقها الفرديّة والاجتماعيّة ، والدفاع عنها ، والتوسّل إليها بالمقدّمات الموصلة إليها بل معناها أنّ الرجل إذا كان ينفق ما ينفق من ماله بإزاء الاستمتاع فعليها أن تطاوعه وتطيعه في كلّ ما يرتبط بالاستمتاع والمباشرة عند الحضور ، وأن تحفظه في الغيب فلا تخونه عند غيبته بأن توطىء فراشه غيره ، وأن تمتّع بغيره من نفسها ما ليس لغير الزوج التمتعّ منها بذلك ، ولا تخونه فيما وضعه تحت يدها من المال ، وسلّطها عليه في ظرف الازدواج والاشتراك في الحياة المنزليّة .

فقوله : فالصالحات قانتات اه أي ينبغي أن يتّخذن لأنفسهنّ وصف الصلاح ،



وإذا كنَّ صالحات فهنَّ لامحالة قانتات اه أي يجب أن يقنطن ويطنن أزواجهنَّ إطاعة دائمة فيما أرادوا منهنَّ ممَّا له مساس بالتمتع ، ويجب عليهنَّ أن يحفظن جانبهم في جميع ما لهم من الحقوق إذا غابوا .

وأما قوله : « بما حفظ الله » فالظاهر أن ماصدريَّة ، والباء للآلة والمعنى : إنهنَّ قانتات لأزواجهنَّ حافظات للغيب بما حفظ الله لهم من الحقوق حيث شرَّع لهم القيمومة ، وأوجب عليهنَّ الإطاعة وحفظ الغيب لهم .

ويمكن أن يكون الباء للمقابلة ، والمعنى حينئذ : أنه يجب عليهنَّ القنوت وحفظ الغيب في مقابلة ما حفظ الله من حقوقهنَّ ؛ حيث أحيأ أمرهنَّ في المجتمع البشري ، وأوجب على الرجال لهنَّ المهر والنفقة . والمعنى الأول أظهر .

وهناك معان ذكروها في تفسير الآية أضربنا عن ذكرها لكون السياق لا يساعد شيئاً منها .

قوله تعالى : « واللاتي تخافون نشوزهنَّ فعظوهنَّ » اه النشوز العصيان والاستكبار عن الطاعة ، والمراد بخوف النشوز ظهور آياته وعلامته ، ولعلَّ التفريع على خوف النشوز دون نفسه لمراعاة حال العظة من بين العلاجات الثلاث المذكورة فإنَّ الوعظ كما أن له محلاً مع تحقُّق العصيان كذلك له محلٌّ مع بدو آثار العصيان وعلامته . والأمر الثلاثة أعني ما يدلُّ عليه قوله : « فعظوهنَّ واهجروهنَّ » في المضاجع واضربوهنَّ » وإن ذكرت معاً وعطف بعضها على بعض بالواو فهي أمور مترتبة تدريجية : فالموعظة ، فإن لم تنجح فالهجرة ، فإن لم تنفع فالضرب ؛ ويدلُّ على كون المراد بها التدرُّج فيها أنها بحسب الطبع وسائل للزجر مختلفة آخذة من الضعف إلى الشدَّة بحسب الترتيب المأخوذ في الكلام ، فالترتيب مفهوم من السياق دون الواو .

وظاهر قوله : واهجروهنَّ في المضاجع أن تكون الهجرة مع حفظ المضاجعة كالاستدبار وترك الملاعبة ونحوها ، وإن أمكن أن يراد بمثل الكلام ترك المضاجعة لكنَّه بعيد ، وربما تأييد المعنى الأول بآيتين المضاجع بلفظ الجمع فإنَّ المعنى الثاني لا حاجة فيه إلى إفادة كثرة المضجع ظاهراً .

**قوله تعالى :** فَإِنْ أَطَعْتُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِمْ سَبِيلًا ، إِنْخَ أَي لَا تَتَّخِذُوا عَلَيْهِمْ عِلَّةً تَعْتَلُونَ بِهَافِي إِذْأَتَهُمْ مَعَ إِطَاعَتِهِمْ لَكُمْ ، ثُمَّ عِلَّةٌ هَذَا النَّهْيُ بِقَوْلِهِ : إِنْ كَانَ اللَّهُ كَانَ عَلِيًّا كَبِيرًا ، وَهُوَ إِذْأَن لَّهُمْ أَنَّ مَقَامَ رَبِّهِمْ عَلِيٌّ كَبِيرٌ فَلَا يَغَرُّهُمْ مَا يَجِدُونَهُ مِنَ الْقُوَّةِ وَالشَّدَّةِ فِي أَنْفُسِهِمْ فَيُظْلَمُونَ بِالْإِسْتِعْلَاءِ وَالْإِسْتِكْبَارِ عَلَيْهِمْ .

**قوله تعالى :** « وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُوا » اه الشقاق البيّنونة والعداوة ، وقد قرّر الله سبحانه بعث الحكمين ليكون أبعد من الجور والتحكّم . وقوله : « إِنْ يَرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا » أَي إِنْ يَرِدُ الزَّوْجَانِ نَوْعًا مِنَ الْإِصْلَاحِ مِنْ غَيْرِ عُنَادٍ وَاجْجَاجٍ فِي الْإِخْتِلَافِ ، فَإِنْ سَلَبَ الْإِخْتِيَارَ مِنْ أَنْفُسِهِمَا وَإِلْقَاءَ زَهَامِ الْأَمْرِ إِلَى الْحَكَمَيْنِ الْمَرْضِيَّيْنِ يُوْجِبُ وَفَاقَ الْبَيْنِ .

واسند التوفيق إلى الله مع وجود السبب العادي الذي هو إرادتهما الإصلاح ، والمطاوعة لما حكم به الحكمان لأنّه تعالى هو السبب الحقيقي الذي يربط الأسباب بالمسببات وهو المعطي لكلّ ذي حقّ حقه . ثُمَّ تَمَّ كَلَامُ بَقَوْلِهِ : إِنْ كَانَ اللَّهُ كَانَ عَلِيًّا خَيْرًا ، وَمُنَاسِبَتُهُ ظَاهِرَةٌ .

### ﴿ كَلَامٌ فِي مَعْنَى قِيَمُومَةِ الرِّجَالِ عَلَى النِّسَاءِ ﴾

تقوية القرآن الكريم لجانب العقل الإنسانيّ السليم ، وترجيحه إتياء على الهوى واتّباع الشهوات ، والخضوع لحكم العواطف والإحساسات الحادثة وحضّه وترغيبه في اتّباعه ، وتوصيته في حفظ هذه الودعة الإلهيّة عن الضيعة ممّا لا ستر عليه ، ولا حاجة إلى إبراد دليل كتابيّ يؤدّي إليه فقد تضمّن القرآن آيات كثيرة متكشّرة في الدلالة على ذلك تصرّيحاً وتلويحاً وبكلّ لسان وبيان .

ولم يهمل القرآن مع ذلك أمر العواطف الحسنة الطاهرة ، ومهام آثارها الجميلة التي يتربّى بها الفرد ، ويقوم بها صلب المجتمع كقوله : أشدّاء على الكفّار رحماء بينهم « الفتح : ٢٩ » وقوله : لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودةً ورحمة « الروم : ٢١ » وقوله : قل من حرّم زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق « الأعراف : ٣٢ »

لكنه عدلها بالموافقة لحكم العقل فصار اتباع حكم هذه العواطف والميول اتباعاً لحكم العقل .

وقد مرّ في بعض المباحث السابقة أنّ من حفظ الإسلام لجانب العقل وبنائه أحكامه المشرّعة على ذلك أنّ جميع الأعمال والأحوال والأخلاق التي تبطل استقامة العقل في حكمه ، وتوجب خبطه في قضاؤه وتقويمه لشؤون المجتمع كشرب الخمر والقمار وأقسام المعاملات الفرديّة والكذب والبهتان والافتراء والغيبة كلّ ذلك محرّمة في الدين . والباحث المتأمل يحدس من هذا المقدار أنّ من الواجب أن يفوض زمام الأمور الكلّيّة والجهات العامّة الاجتماعيّة - التي ينبغي أن تدبرها قوّة التعقل ويجتنب فيها من حكومة العواطف والميول النفسانيّة كجهات الحكومة والقضاء والحرب - إلى من يمتاز بمزيد العقل ويضعف فيه حكم العواطف ، وهو قبيل الرجال دون النساء . وهو كذلك ؛ قال الله تعالى : « الرجال قوّة أمون على النساء » والسنة النبويّة التي هي ترجمان البيانات القرآنيّة بيّنت ذلك كذلك ، وسيرته ﷺ جرت على ذلك أيام حياته فلم يول امرأة على قوم ولا أعطى امرأة منصب القضاء ولا دعاهن إلى غزاة بمعنى دعوتهن إلى أن يقاتلن .

وأما غيرها من الجهات كجهات التعليم والتعلّم والمكاسب والتمريض والعلاج وغيرها ممّا لا ينافي نجاح العمل فيها مداخله العواطف فلم تمنعهنّ السنّة ذلك ، والسيرة النبويّة تمضي كثيراً منها ، والكتاب أيضاً لا يخلو من دلالة على إجازة ذلك في حقهنّ فإنّ ذلك لازم ما أُعطين من حرّيّة الإرادة والعمل في كثير من شؤون الحياة إذ لا معنى لإخراجهنّ من تحت ولاية الرجال ، وجعل الملك لهنّ بحيلالهنّ ثمّ النهي عن قيامهنّ بإصلاح مملكته أيديهنّ بأيّ نحو من الإصلاح ، وكذا لا معنى لجعل حقّ الدعوى أو الشهادة لهنّ ثمّ المنع عن حضورهنّ عند الوالي أو القاضي وهكذا .

اللهمّ إلّا فيما يراحم حقّ الزوج فإنّ له عليها قيمومة الطاعة في الحضور ، والحفظ في الغيبة ، ولا يمتضى لها من شؤونها الجائزة ما يراحم ذلك .

## ﴿ بحث روائى ﴾

في المجمع في قوله تعالى : ولا تتمنوا ما فضل الله الآية : أى لا يقل أحدكم : ليت ما أعطى فلان من النعمة والمرأة الحسنى كان لي فإن ذلك يكون حسداً ، ولكن يجوز أن يقول : اللهم أعطني مثله . قال : وهو المروى عن أبي عبد الله عليه السلام .

اقول : وروى العياشي في تفسيره عن الصادق عليه السلام مثله .

في تفسير البرهان عن ابن شهر آشوب عن الباقر والصادق عليهما السلام في قوله تعالى : ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء من عباده ، وفي قوله : ولا تتمنوا ما فضل الله به بعضكم على بعض أنهما نزلتا في علمي عليه السلام .

اقول : والرواية من باب الجري والتطبيق .

وفي الكافي وتفسير القمي عن إبراهيم بن أبي البلاد عن أبيه عن أبي جعفر عليه السلام قال : ليس من نفس إلا وقد فرض الله لها رزقها حلالاً يأتيها في عافية ، وعرض لها بالحرام من وجه آخر ، فإن هي تناولت شيئاً من الحرام قاصتها به من الحلال الذي فرض لها وعند الله سواهما فضل كثير ، وهو قول الله عز وجل : واسألوا الله من فضله .

اقول : ورواه العياشي عن إسماعيل بن كثير رفعه إلى النبي صلى الله عليه وآله ، وروى هذا المعنى أيضاً عن أبي الهذيل عن الصادق عليه السلام ، وروى قريباً منه أيضاً القمي في تفسيره عن الحسين بن مسلم عن الباقر عليه السلام .

وقد تقدم كلام في حقيقة الرزق وفرضه وانقسامه إلى الرزق الحلال والحرام في ذيل قوله : والله يرزق من يشاء بغير حساب « البقرة : ٢١٢ » في الجزء الثالث فراجع . وفي صحيح الترمذي عن ابن مسعود قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : سلوا الله من فضله فإن الله يحب أن يسأل .

وفي الدر المنثور أخرج ابن جرير من طريق حكيم بن جبير عن رجل لم يسمه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : سلوا الله من فضله فإن الله يحب أن يسأل ، وإن من أفضل العبادة انتظار الفرج .

وفي التهذيب بإسناده عن زرارة قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : « ولكل جعلنا موالى مما ترك الوالدان والأقربون » قال : عنى بذلك أولى الأرحام في المواريث ، ولم يعن أولياء النعمة فأولاهم بالميت أقربهم إليه من الرحم التي تجرّه إليها .  
وفيه أيضاً بإسناده عن إبراهيم بن عزر قال : سأل أبا جعفر عليه السلام رجل وأنا عنده قال : فقال رجل لامرأته : أمرك بيدك . قال : أنتى يكون هذا والله يقول : الرجال قوَّامون على النساء ؛ ليس هذا بشيء .

وفي الدر المنثور أخرجه بن أبي حاتم من طريق أشعث بن عبد الملك عن الحسن قال : جاءت امرأة إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم تستعدي على زوجها أنه لطمها . فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : القصاص ؛ فأنزل الله : الرجال قوَّامون على النساء الآية فرجعت بغير قصاص .  
أقول : ورواه بطرق أخرى عنه صلى الله عليه وآله وسلم ، وفي بعضها : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : أردت أمراً وأراد الله غيره ولعل المورّد كان من موارد النشوز ، وإلا فذيل الآية : « فإن أطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلاً » ينفي ذلك .

وفي ظاهر الروايات إشكال آخر من حيث إن ظاهرها أن قوله صلى الله عليه وآله وسلم : القصاص بيان للحكم عن استفتاء من السائل لا قضاء فيما لم يحضر طرف الدعوى ، ولازمه أن يكون نزول الآية تخطئة للنبي صلى الله عليه وآله وسلم في حكمه وتشريعه وهو ينافي عصمته ، وليس بنسخ فإنه رفع حكم قبل العمل به ، والله سبحانه وإن تصرف في بعض أحكام النبي صلى الله عليه وآله وسلم وضعاً أو رفعاً لكن ذلك إنما هو في حكمه ورأيه في موارد ولايته لا في حكمه فيما شرعه لأمرته فإن ذلك تخطئة باطلة .

وفي تفسير القمى : في رواية أبي الجارود عن أبي جعفر عليه السلام في قوله : قانتات يقول : مطيعات .

وفي المجمع في قوله تعالى : فعظوهنّ واهجروهنّ في المضاجع واضربوهنّ الآية عن أبي جعفر عليه السلام قال : يحول ظهره إليها . وفي معنى الضرب عن أبي جعفر عليه السلام أنه الضرب بالسواك .

وفي الكافي بإسناده عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام في قوله : « فابعثوا حكماً

من أهله وحكمًا من أهلها » قال : الحكمان يشترطان إن شاءا فرقا ، وإن شاءا جمعا فإن فرقا فجائز ، وإن جمعا فجائز .

اقول : وروي هذا المعنى وما يقرب منه بعدة طرق أخر فيه وفي تفسير العياشي . وفي تفسير العياشي عن ابن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال : قضى أمير المؤمنين عليه السلام في امرأة تزوجها رجل ، وشرط عليها وعلى أهلها إن تزوج عليها امرأة وهجرها أو أتى عليها سرية فأنه طالق ؛ فقال : شرط الله قبل شرطكم إن شاء وفي بشرطه ، وإن شاء أمسك امرأته ونكح عليها وتسرى عليها وهجرها إن أتت سبيل ذلك ؛ قال الله في كتابه : « فأنكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع » وقال : « أحل لكم مما ملكت أيمانكم » وقال : « واللاتي يخافون نشوزهن فعضوهن واهجروهن في المضاجع واضربوهن فإن أطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلا إن الله كان عليا كبيرا » .

وفي الدر المنثور أخرج البيهقي عن أسماء بنت يزيد الأنصارية أنها أتت النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهوين أصحابه فقالت : يا بني أنت وأمي إنني وافدة النساء إليك ، واعلم نفسي لك الفداء أنه ما من امرأة كائنة في شرق ولا غرب سمعت بمخرجي هذا إلا وهي على مثل رأيي .

إن الله بعثك بالحق إلى الرجال والنساء فأمنّا بك وبأهلك الذي أرسلك ، وإنّا معشر النساء محصورات مقسورات ، قواعد بيوتكم ، ومقضى شهواتكم ، وحاملات أولادكم ، وإنّكم معاشر الرجال فضّلتم علينا بالجمعة والجماعات ، وعيادة المرضى ، وشهود الجنائز ، والحج بعد الحج ، وأفضل من ذلك الجهاد في سبيل الله ، وإن الرجل منكم إذا خرج حاجّا أو معتمرا أو مرابطا حفظنا لكم أموالكم ، وغزلنا لكم أنوابكم ، وربينا لكم أموالكم ، <sup>(١)</sup> فما نشاركم في الأجر يا رسول الله ؟ فالتفت النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى أصحابه بوجهه كلّهم ، ثم قال : هل سمعتم مقالة امرأة قط أحسن من مساءلتها في أمر دينها من هذه ؟ فقالوا : يا رسول الله ما ظننّا أن امرأة تهتدي إلى مثل هذا ؛ فالتفت النبي صلى الله عليه وآله وسلم إليها ثم قال لها : انصري أيتها المرأة وأعلمي من خلفك من النساء : أن

حسن تبعّل إحداكن لزوجها، وطلبها مرضاته، واتباعها موافقته يعدل ذلك كله؛ فأدبرت المرأة وهي تهمل وتكبر استبشاراً.

اقول : والروايات في هذا المعنى كثيرة مروية في جوامع الحديث من طرق الشيعة وأهل السنة، ومن أجمل ما روي فيه ما رواه في الكافي عن أبي إبراهيم موسى بن جعفر عليه السلام : « جهاد المرأة حسن التبعّل ». ومن أجمع الكلمات لهذا المعنى مع اشتماله على أسّ ما بني عليه التشريع ما في نهج البلاغة، ورواه أيضاً في الكافي بإسناده عن عبدالله بن كثير عن الصادق عليه السلام، وبإسناده أيضاً عن الأصبع بن نباتة عنه عليه السلام في رسالته إلى ابنه : أن المرأة ربحانة، وليست بقهرمانة.

وما روي في ذلك عن النبي ﷺ : « إنما المرأة لعبة من اتخذها فلا يضيّعها » وقد كان يتعجب رسول الله ﷺ : كيف تعانق المرأة بيد ضربت بها؛ ففي الكافي أيضاً بإسناده عن أبي مريم عن أبي جعفر عليه السلام قال : قال رسول الله ﷺ : « يضرب أحدكم المرأة ثم يظلّ معانقها ؟! » وأمثال هذه البيانات كثيرة في الأحاديث، ومن التأمل فيها يظهر رأي الإسلام فيها.

ولنرجع إلى ما كنّا فيه من حديث أسماء بنت يزيد الأَنْصَارِيَّة فنقول : يظهر من التأمل فيه وفي نظائره الحاكية عن دخول النساء على النبي ﷺ، وتكليمهن إياه فيما يرجع إلى شرائع الدين، ومختلف مآقرره الإسلام في حقّهنّ أنهنّ على احتجابهنّ واختصاصهنّ بالأُمُور المنزليّة من شؤون الحياة غالباً لم يكنّ ممنوعات من المرافقة إلى وليّ الأمر، والسعي في حلّ ما ربّما كان يشكل عليهنّ، وهذه حرّية الاعتقاد التي باحثنا فيها في ضمن الكلام في المرباطة الإسلاميّة في آخر سورة آل عمران.

ويستفاد منه ومن نظائره أيضاً أولاً أن الطريقة المرضيّة في حياة المرأة في الإسلام أن تشتغل بتدبير أُمُور المنزل الداخليّة وتربية الأولاد، وهذه وإن كانت سنة مسنونة غير مفروضة لكنّ الترغيب والتعريض النديب - والظرف ظرف الدين، والجوّ جوّ التقوى وابتغاء مرضاة الله، وإيثار مشوبة الآخرة على عرض الدنيا والتربية على الأخلاق الصالحة

للنساء كالعفة والحياء ومحبة الأولاد والتعلق بالحياة المنزلية - كانت تحفظ هذه السنة .  
 وكان الاشتغال بهذه الشؤون والاعتكاف على إحياء العواطف الطاهرة المودعة  
 في وجودهن يشغلن عن الورد في مجامع الرجال ، واختلاطن بهم في حدود ما أباح  
 الله لهن ، ويشهد بذلك بقاء هذه السنة بين المسلمين على ساقها قروناً كثيرة بعد ذلك  
 حتى نفذ فيهن الاسترسال الغربي المسمى بعريّة النساء في المجتمع فجرت إليهن  
 وإلتهن هلاك الأخلاق ، وفساد الحياة وهم لا يشعرون ، وسوف يعلمون ، ولو أن أهل  
 القرى آمنوا واتقوا لفتح الله عليهم بركات من السماء ، وأكلوا من فوقهم ومن تحت  
 أرجلهم ولكن كذبوا فأخذوا .

وثانياً : أن من السنة المفروضة في الإسلام منع النساء من القيام بأمر الجهاد  
 كالقضاء والولاية .

وثالثاً : أن الإسلام لم يهمل أمر هذه العرمانات كحرمان المرأة من فضيلة  
 الجهاد في سبيل الله دون أن تداركها ، وجبر كسرهما بما يعادلها عنده بمزايا وفضائل  
 فيها مفاخر حقيقية كما أنه جعل حسن التبعل مثلاً جهاداً للمرأة ، وهذه الصنائع  
 والمكارم أوشك أن لا يكون لها عندنا - وظرفنا هذا الظرف الحيوي الفاسد - قدر لكن  
 الظرف الإسلامي الذي يقوم الأمور بقيمتها الحقيقية ، ويتنافس فيه في الفضائل  
 الإنسانية المرضية عند الله سبحانه ، وهو يقدّر لها حق قدرها بقدر سلوك كل إنسان  
 مسلكه الذي ندب إليه ، ولزومه الطريق الذي خطّه ، من القيمة ما يتعادل فيه أنواع  
 الخدمات الإنسانية وتتوازن أعمالها فلا فضل في الإسلام للشهادة في معركة القتال  
 والسماحة بدماء المهيج - على ما فيه من الفضل - على لزوم المرأة وظيفتها في الزوجية ،  
 وكذا لافخار لوال يدبر رحي المجتمع الحيوي ، ولا لقاض يتسكى على مسند القضاء ،  
 وهما منصبان ليس للمتمقّد بهما في الدنيا لو عمل فيما عمل بالحقّ وجرى فيما جرى على  
 الحقّ إلا تحمّل أثقال الولاية والقضاء ، والتعرض لمهلك ومخاطر تهدّهما حيناً بعد  
 حين في حقوق من لاحامي له إلّاربّ العالمين - وإن ربك لبالمُرصاد - فأني فخر لهؤلاء  
 على من منعه الدين الورد موردهما ، وخطّله خطأً وأشار إليه بلزومه وسلوكه .



فهذه المفاهيم إنما يقيم صلبها بإيثار الناس لها نوع المجتمع الذي يربى أجزاءه على ما يندب إليه من غير تناقض ، واختلاف الشؤون الاجتماعية والأعمال الإنسانية بحسب اختلاف المجتمعات في أجوائها مما لا يسع أحداً إنكاره .

هوذا الجندي الذي يلقي بنفسه في أخطر المهالك ، وهو الموت في منفجر القنابل المبيدة ابتغاء ما يراه كرامة ومزيداً ، وهو زعمه أن سيد كرامته في فهرس من فدا نفسه وطنه ويفتخر بذلك على كل ذي فخر في عين ما يعتقد أن الموت فوت وبطلان ، وليس إلا بغية وهمية ، وكرامة خرافية . وكذلك ماتوا هذه الكواكب الظاهرة في سماء السينما آت ويعظم قدرهن بذلك الناس تعظيماً لا يكاد يناله رؤساء الحكومات السامية وقد كان ما يتورنه من الشغل وما يعطين من أنفسهم للملا دهرًا طويلاً في المجتمعات الإنسانية أعظم ما يسقط به قدر النساء ، وأشنع ما يعيرن به ، فليس ذلك كله إلا أن الظرف من ظروف الحياة يعين ما يعينه على أن يقع من سواد الناس مرقع القبول ويعظم الحقيير ، ويهون الخطير فليس من المستبعد أن يعظم الإسلام أُموراً نستحقها ونحن في هذه الظروف المضطربة ، أو يحقر أُموراً نستعظمها ونتنافس فيها فلم يكن الظرف في صدر الإسلام إلا ظرف التقوى وإيثار الآخرة على الأولى .





وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَبِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ  
وَالْمَسْكِينِ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَالْجَارِ الْجُنُبِ وَالصَّاحِبِ بِالْجَنبِ وَابْنِ السَّبِيلِ  
وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ مُخْتَلًا فُخُورًا (٣٦) الَّذِينَ يَخْلَوْنَ  
وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبَخْلِ وَيَكْتُمُونَ مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَاعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ  
عَذَابًا مُهِينًا (٣٧) وَالَّذِينَ يَنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ رِئَاءَ النَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا  
بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَنْ يَكُنِ الشَّيْطَانُ لَهُ قَرِينًا فَسَاءَ قَرِينًا (٣٨) وَمَاذَا عَلَيْهِمْ لَوْ آمَنُوا  
بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَانْفَقُوا مِمَّا رَزَقَهُمُ اللَّهُ وَكَانَ اللَّهُ بِهِمْ عَلِيمًا (٣٩) إِنَّ اللَّهَ  
لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِنْ تَكَ حَسَنَةً يضاعفها وَيُؤْتِ مِنْ لَدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا (٤٠)  
فَكَتِيفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَىٰ هَؤُلَاءِ شَهِيدًا (٤١) يَوْمَئِذٍ  
يُودُّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَعَصُوا الرَّسُولَ لَوْ تُسَوَّىٰ بِهِمُ الْأَرْضُ وَلَا يَكْتُمُونَ لِلَّهِ  
حَدِيثًا (٤٢) .

### ﴿بيان﴾

آيات سبع فيها حث على الإحسان والإنفاق في سبيل الله ووعد جميل عليه ،  
وذم على تركه إما بالبخل أو بالإنفاق وراء آفة للناس .

قوله تعالى : « واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً » هذا هو التوحيد غير أن  
المراد به التوحيد العملي ، وهو إتيان الأعمال الحسنة - ومنها الإحسان الذي هو مورد  
الكلام - طلباً لمرضاة الله وابتغاءً لثواب الآخرة دون اتباع الهوى والشرك به .

والدليل على ذلك أنه تعالى عقب هذا الكلام أعني قوله : واعبدوا الله ولا تشركوا  
به شيئاً اهـ وعلله بقوله : إن الله لا يحب من كان مختلاً فخوراً اهـ وذكر أنه البخل بماله  
والمنفق لرماء الناس ، فهم الذين يشركون بالله ولا يعبدونه وحده ، ثم قال : وماذا عليهم

لو آمنوا بالله واليوم الآخر وأنفقوا اه وظهر بذلك أن شرّهم عدم إيمانهم باليوم الآخر، وقال تعالى : ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله إن الذين يضلّون عن سبيل الله لهم عذاب شديد بما نسوا يوم الحساب \* ص : ٢٦ ، فيبين أن الضلال باتباع الهوى - وكلّ شرك ضلال - إنّما هو بنسيان يوم الحساب ، ثم قال : أفرأيت من اتخذ إلهه هواه وأضله الله على علم \* الجانية : ٢٣ ، فيبين أن اتباع الهوى عبادة له وشرك به . فتبين بذلك كلّهُ أن التوحيد العملي أن يعمل الإنسان ابتغاءً ماثوبة الله وهو على ذكر من يوم الحساب الذي فيه ظهور المثوبات والعقوبات ، وأنّ الشرك في العمل أن ينسى اليوم الآخر - ولو آمن به لم ينسه - وأن يعمل عمله لاطلب ماثوبة بل لما يزيّنه له هواه من التعلّق بالمال أو حمد الناس ونحو ذلك ، فقد اشخص هذا الإنسان هواه تجاه ربّه ، وأشرك به .

فالمراد بعبادة الله والإخلاص له فيها أن يكون طلباً لمرّاته ، وابتغاءً لمثوبته لا لاتباع الهوى .

**قوله تعالى :** « وبالوالدين إحساناً » إلى قوله : « أيما نكم » الظاهر أن قوله : إحساناً مفعول مطلق لفعل مقدّر ، تقديره : وأحسنوا بالوالدين إحساناً ، والإحسان يتعدّى بالباء وإلى معاً يقال : أحسنت به وأحسنيت إليه . وقوله : وبذي القربى اه هو وما بعده معطوف على الوالدين ، وذو القربى القرابة . وقوله : والجار ذي القربى والجار الجنب قرينة المقلابة في الوصف تعطي أن يكون المراد بالجار ذي القربى الجار القريب داراً ، وبالجار الجنب - وهو الأجنبي - الجار البعيد داراً ، وقد روي عن النبي ﷺ : تحديد الجوار بأربعين ذراعاً ، وفي رواية : أربعون داراً ، ولعلّ الروايتين ناظرتان لجار ذي القربى والجار الجنب .

وقوله : والصاحب بالجنب هو الذي يصاحبك ملازماً لجنبك ، وهو بمفهومه يعمّ مصاحب السفر من رفقة الطريق ومصاحب الحضر والمنزل وغيرهم . وقوله : وابن السبيل هو الذي لا يعرف من حاله إلّا أنه سالك سبيل كأنه ليس له من ينتسب إليه إلّا السبيل فهو ابنه ، وأمّا كونه فقيراً ذا مسكنة عادماً لزيد أو راحلة فكانه خارج من مفهوم

اللفظ . وقوله : وماملكت أيمانكم المراد به العبيد والإماء بقرينة عدّه في عداد من يحسن إليهم ، وقد كثر التعبير عنهم بماملكتهم الأيمان دون من ملكته .

قوله تعالى : « إن الله لا يحب من كان مختالاً فخوراً » المختال التائه المتبختر المسخر لخياله ، ومنه الخيل للفرس لأنّه يتبختر في مشيته ، والفخور كثير الفخر ، والوصفان أعني الاختيال وكثرة الفخر من لوازم التعلّق بالمال والجاه ، والإفراط في حبّهما ، ولذلك لم يكن الله ليحبّ المختال الفخور لتعلّق قلبه بغيره تعالى ، وما ذكره تعالى في تفسيره بقوله : الذين يبخلون اه وقوله : والذين ينفقون أموالهم رماء الناس اه يبيّن كون الطائفتين معروضتين للخيلاء والفخر : فالطائفة الأولى متعلّقة القلب بالمال ، والثانية بالجاه وإن كان بين الجاه والمال تلازم في الجملة .

وكان من طبع الكلام أن يشتغل بذكر أعمالهما من البخل والكتمان وغيرهما لكن بدأ بالوصفين ليدلّ على السبب في عدم الحب كما لا يخفى .

قوله تعالى : « الذين يبخلون ويأمرون الناس بالبخل » الآية . أمرهم الناس بالبخل إنمّا هو بسيرتهم الفاسدة وعملهم به سواء أمروا به لفظاً أو سكّتوا فإن هذه الطائفة لكونهم أولى ثروة ومال يتقرّب إليهم الناس ويخضعون لهم لما في طباع الناس من الطمع ففعلهم أمر وزاجر كقولهم ، وأمّا كتمانهم ما آتاهم الله من فضله فهو تظاهرهم بظاهر الفاقد المعدم للمال لتأذّيهم من سؤال الناس ما في أيديهم ، وخوفهم على أنفسهم لومنعوا وخشيتهم من توجّه النفوس إلى أموالهم ، والمراد بالكافرين الساترون لنعمة الله الّتي أنعم بها ، ومنه الكافر المعروف لستره على الحقّ بإنكاره .

قوله تعالى : « والذين ينفقون أموالهم رماء الناس » اه . أي طراء آتهم ، وفي الآية دلالة على أن الرماء في الإنفاق - أو هو مطلقاً - شرك بالله كشف عن عدم الإيمان به لاعتماد المرامي على نفوس الناس واستحسانهم فعله ، وشرك من جهة العمل لأن المرامي لا يريد بعمله ثواب الآخرة ، وإنمّا يريد ما يرجوه من نتائج إنفاقه في الدنيا ، وعلى أن المرامي قرين الشيطان وساء قريناً .

قوله تعالى : « وماذا عليهم لو آمنوا » الآية استفهام للتأسّف أو التعجّب ،

وفي الآية دلالة على أن الاستنكاف عن الإنفاق في سبيل الله ناش من فقدان التلبس بالإيمان بالله وباليوم الآخر حقيقة وإن تلبس به ظاهراً .

وقوله : « وكان الله بهم عليمًا » تمهيد لما في الآية التالية من البيان ، والأمر لهذه الجملة بحسب المعنى أن تكون حالاً وإن ذكر النحاة أن الجملة الحالية المصدرية بالماضي يجب أن تقترب بقدر نحو رأيت زيداً وقد كان راكباً .

**قوله تعالى :** « إن الله لا يظلم مثقال ذرة » الآية . المثلث هو الزنة ، والذرة هو الصغير من النمل الأحمر ، وهو الواحد من الهباء المبعوث في الهواء الذي لا يكاد يرى صغراً . وقوله : مثقال ذرة نائب نائب المفعول المطلق أي لا يظلم ظلاماً يعدل مثقال ذرة وزناً .

وقوله : وإن تك حسنة أه قرئ برفع حسنة وب نصبها فعلى تقدير الرفع كان تامة ، وعلى تقدير النصب ، تقديره : وإن تكن المثلث المذكور حسنة يضاعفها ، وتأنيث الضمير في قوله : إن تك أه إمّا من جهة تأنيث الخبر أو لكسب المثلث التأنيث بالإضافة إلى ذرة . والسياق يفيد أن تكون الآية بمنزلة التعليل للاستفهام السابق ، والتقدير : ومن الأسف عليهم أن لم يؤمنوا ولم ينفقوا فيما نهم لو آمنوا وأنفقوا والله عليهم لم يكن الله ليظلمهم في مثقال ذرة أنفقوها بالإهمال وترك الجزاء ، وإن تك حسنة يضاعفها . والله أعلم .

**قوله تعالى :** « فكيف إذا جئنا من كل أمة بشهيد » الآية . قد تقدّم بعض الكلام في معنى الشهادة على الأعمال في تفسير قوله تعالى : لتكونوا شهداء على الناس « البقرة : ١٤٣ » من الجزء الأول من هذا الكتاب ، وسيجيء بعض آخر في محله المناسب له .

**قوله تعالى :** « يومئذ يود الذين كفروا وعصوا الرسول » الآية . نسبة المعصية إلى الرسول يشهد أن المراد بها معصية أو أمره ﷺ الصادرة عن مقام ولايته لامعصية الله تعالى في أحكام الشريعة ، وقوله : لوتسوى بهم الأرض كناية عن الموت بمعنى بطلان الوجود نظير قوله تعالى : ويقول الكافر يا ليتني كنت تراباً « النبا : ٤٠ » .

وقوله : « ولا يكتُمون الله حديثاً » ظاهر السياق أنه معطوف على موضع قوله :  
يود الذين كفروا اه وفائدته الدلالة بوجه على ما عُلِّل به تمنّيهم الموت ، وهو أنهم  
بارزون يومئذ لا يخفى عليه منهم شيء لظهور حالهم عليه تعالى بحضور أعمالهم ، وشهادة  
أعضائهم وشهادة الأنبياء والملائكة وغيرهم عليهم ، والله من ورائهم محيط فيودون عند  
ذلك أن لو لم يكونوا ، وليس لهم أن يكتُموه تعالى حديثاً مع ما يشاهدون من ظهور  
مساوي أعمالهم وقبائح أفعالهم .

وأما قوله تعالى : يوم يبعثهم الله جميعاً فيحلفون له كما يحلفون لكم « المجادلة : ١٨ »  
فسيجيء إن شاء الله تعالى أن ذلك إنما هو لا يجاب ملكة الكذب التي حصلوها في  
الدنيا لا للاخفاء وكتمان الحديث يوم لا يخفى على الله منهم شيء .

### ﴿ بحث روائي ﴾

في تفسير العياشي في قوله تعالى : وبالوالدين إحساناً الآية عن سلام الجعفي  
عن أبي جعفر عليه السلام وأبان بن تغلب عن أبي عبد الله عليه السلام : نزلت في رسول الله ﷺ وفي  
عليه السلام .

ثم قال : وروى مثل ذلك في حديث ابن جبلة . قال : قال : وروى عن النبي ﷺ  
أنا وعلي أبو هذه الأمة .

أقول : وقال البحراني في تفسير البرهان بعد نقل الحديث : قلت : وروى ذلك  
صاحب الفائق .

وروى العياشي هذا المعنى عن أبي بصير عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليه السلام ، و  
رواه ابن شهر آشوب عن أبان عن أبي جعفر عليه السلام . والذي تعرّض له الخبر هو من  
بطن القرآن بالمعنى الذي بحثنا عنه في مبحث المحكم والمتشابه في الجزء الثالث من  
هذا الكتاب إذ الأب أو الوالد هو المبدء الإنساني لوجود الإنسان والمربي له ، فمعلم  
الإنسان ومربيّه للكمال أبوه فمثل النبي والوليّ عليهما أفضل الصلاة أحق أن يكون  
أباً للمؤمن المهتدي به ، المقتبس من أنوار علومه ومعارفه من الأب الجسماني الذي

لا شأن له إلا المبدئية والتربية في الجسم فالنبي والولي أبوان ، والآيات القرآنية التي توصي الأولاد بوالديه تشملهما بحسب الباطن وإن كانت بحسب ظاهرها لاتعدو الأبوين الجسمانيّين .

وفي تفسير العياشي أيضاً عن أبي صالح عن أبي العباس في قول الله : و الجار ذي القربى و الجار الجنب قال : الذي ليس بينك وبينه قرابة ، و المصاحب بالجنب قال : المصاحب في السفر .

أقول : قوله : الذي ليس بينك اه تفسير الجار ذي القربى والجنب معاً وإن أمكن رجوعه إلى الجار الجنب فقط . وقوله : المصاحب في السفر لعلّه من قبيل ذكر بعض المصاديق .

وفيه عن مسعدة بن صدقة عن جعفر بن محمد عن جده قال : قال أمير المؤمنين عليه السلام في خطبة يصف هول يوم القيامة : ختم على الأفواه فلا تكلم ، وتكلمت الأيدي ، و شهدت الأرجل ، وأُنطقت الجلود بما عملوا فلا يكتمون الله حديثاً .

و اعلم أن الأخبار كثيرة من طرق أهل السنة في أن الآيات نازلة في حق اليهود ، وهي وإن كان يؤيدها ما ينتهي إليه ذيل الآيات من التعرض لحال أهل الكتاب من اليهود في بخلهم وولعهم بجمع المال وادّخاره وكذا وسوستهم للمؤمنين وترغيبهم على الكف عن الإنفاق في سبيل الله وتفتينهم إيتاهم وإخزائهم لهم ، وإفساد الأمر على رسول الله ﷺ لكن الأخبار المذكورة مع ذلك أشبه بالتطبيق النظري منها بنقل السبب في النزول كما هو الغالب في الأخبار المناقلة لأسباب النزول ، و لذلك تركنا نقلها على كثرتها .

و اعلم أيضاً أن الأخبار الواردة عن النبي وآله ﷺ في إحسان الوالدين وذي القربى واليتامى وغيرهم من الطوائف المذكورة في الآية فوق حد الإحصاء على معرفتها وشهرتها ، وهو الملوجب للإغماص عن إيرادها ههنا على أن لكل منها وحده مواقع خاصة في القرآن . ذكرها يخصصها من الأخبار هناك أنسب .



يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ  
وَلَا جُنْبًا إِلَّا غَيْرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ  
أَحَدُكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا  
فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفْوًا غَفُورًا (٤٣)

### ﴿ بيان ﴾

قد تقدّم في الكلام على قوله تعالى : يسألونك عن الخمر والميسر «البقرة : ٢١٩»  
أن الآيات المتعرّضة لأمر الخمر خمس طوائف ، وأنّ ضمّ هذه الآيات بعضها إلى بعض  
يفيد أن هذه الآية : « يا أيّها الذين آمنوا لا تقربوا » الآية نزلت بعد قوله تعالى :  
تتخذون منه سكراً ورزقاً حسناً «النحل : ٦٧» وقوله : قل إنّما حرّم ربّي الفواحش  
ما ظهر منها وما بطن والإثم «الأعراف : ٣٣» وقبل قوله تعالى : يسألونك عن الخمر و  
الميسر قل فيها إثم كبير ومنافع للناس وإثمهما أكبر من نفعهما «البقرة : ٢١٩» وقوله  
تعالى : يا أيّها الذين آمنوا إنّما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل  
الشیطان فاجتنبوه «المائدة : ٩٠» وهذه آخر الآيات نزولاً .

ويمكن بوجه أن يتصور الترتيب على خلاف هذا الذي ذكرناه فتكون النازلة  
أولاً آية النحل ثم الأعراف ثم البقرة ثم النساء ثم المائدة فيكون ما يفيد هذا الترتيب  
من قصّة النهي القطعي عن شرب الخمر على خلاف ما يفيد الترتيب السابق فيكون ما في سورة  
الأعراف نهياً من غير تفسير ثم الذي في سورة البقرة نهياً باتّناً لكنّ المسلمين كانوا  
يتعلّمون في الاجتناب حتّى نهوا عنها نهياً جازماً في حال الصلاة في سورة النساء ، ثم نهياً  
مطلقاً في جميع الحالات في سورة المائدة ولعلّك إن تدبّرت في مضامين الآيات رجعت  
الترتيب السابق على هذا الترتيب ، ولم تجوز بعد النهي الصريح الذي في آية البقرة



النهي الذي في آية النساء المختص بحال الصلاة فهذه الآية قبل آية البقرة ؛ إلا أن نقول إن النهي عن الصلاة في حال السكر كناية عن الصلاة كسلان كما ورد في بعض الروايات الآتية .

وأما وقوع الآية بين ما تقدّمها وما تأخّر عنها من الآيات فهي كالمختلطة المعترضة إلا أن ههنا احتمالاً ربّما صحّح هذا النحو من التخلّل والاعتراض - وهو غير عزيز في القرآن - وهو جواز أن تنزل عدّة من الآيات ذات سياق واحد متصل منسجم تدريجاً في خلال أيام ثمّ تمس الحاجة إلى نزول آية أو آيات وطمأنمت الآيات النازلة على سياق واحد فتقع الآية بين الآيات كالمعترضة المختلطة وليست بأجنبية بحسب الحقيقة وإنما هي كالكلام بين الكلام لرفع توهّم لام الدفع ، أو مسّ حاجة إلى إبراده نظير قوله تعالى : بل الإنسان على نفسه بصيرة ولو ألقى معاذيره لا تحرك به لسانك لتعجل به إن علينا جمعه وقرآنه فإذا قرأناه فاتبع قرآنه ثم إن علينا بيانه كلّاً بل تحبّون العاجلة الآيات «القيامة : ٢٠» انظر إلى موضع قوله : لا تحرك إلى قوله : «بيانه» .

وعلى هذا فلا حاجة إلى التكلّف في بيان وجه ارتباط الآية بما قبلها ، وارتباط ما بعدها بها . على أن القرآن إنما نزل نجوماً ، ولا موجب لهذا الارتباط إلا في السور النازلة دفعة أو الآيات الواضحة الاتّصال الكاشف ذلك عن الارتباط بينها .

**قوله تعالى :** « يا أيّها الذين آمنوا » إلى قوله : « ما تقولون » المراد بالصلاة المسجد ، والدليل عليه قوله : ولا جنباً إلا عابري سبيل اه والمقتضي لهذا التجوّز قوله حتّى تعلموا ماتقولون إذ لو قيل : لا تقربوا المسجد وأنتم سكارى لم يستقم تعليله بقوله : « حتّى تعلموا ماتقولون » أو أفاد التعليل معنى آخر غير مقصود مع أن المقصود إفادة أنكم في حال الصلاة تواجهون مقام العظمة والكبرياء وتخاطبون ربّ العالمين فلا يصلح لكم أن تسكروا وتبطلوا عقولكم برجس الخمر فلا تعلموا ماتقولون ، وهذا المعنى كما ترى - يناسب النهي عن اقتراب الصلاة لكن الصلاة لما كانت أكثر ما تقع تقع في المسجد جماعة - على السنة - وكان من القصد أن تذكر أحكام الجنب في دخوله المسجد أوجز في المقال وسبك الكلام على ما ترى .

وعلى هذا فقلوه : حتى تعلموا ماتقولون في مقام التعليل للنهي عن شرب الخمر  
بحيث يبقى سكرها إلى حال دخول الصلاة أي نهيناكم عنه لغاية أن تعلموا ماتقولون وليس  
غاية للحكم بمعنى أن لاتقربوا إلى أن تعلموا ماتقولون فإذا علمتم ماتقولون فلا بأس .  
قوله تعالى : « ولا جنباً إلا عابري سبيل » إلى آخر الآية سيأتي الكلام في  
الآية في تفسير قوله تعالى : يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة « المائدة : ٦ » .

### ﴿ بحث روائي ﴾

في تفسير العياشي عن محمد بن الفضل عن أبي الحسن عليه السلام في قول الله : « لاتقربوا  
الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ماتقولون » قال : هذا قبل أن تحرّم الخمر .  
اقول : ينبغي أن تحمل الرواية على أن المراد بتحريم الخمر توضيح تحريمها ،  
وإلا فهي مخالفة للكتاب فإنّ آية الأعراف تحرّم الخمر بعنوان أنه إنم صريعاً ، وآية  
البقرة تصرّح بأنّ في الخمر إنمأكبيراً فقد حرّمت الخمر في مكّة قبل الهجرة المكون  
سورة الأعراف مكّية ولم يختلف أحد في أن هذه الآية ( آية النساء ) مدنيّة ، ومثل  
هذه الرواية عدّة روايات من طرق أهل السنّة تصرّح بكون الآية نازلة قبل تحريم  
الخمر ، ويمكن أن تكون الرواية ناظرة إلى كون المراد بالآية عن الصلاة كسلان .  
وفيه عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال : لاتقم إلى الصلاة متكاسلاً ولا متناعساً  
ولا متناقلاً فإنّها من خلل النفاق فإنّ الله نهى المؤمنين أن يقوموا إلى الصلاة وهم  
سكارى يعني من النوم .

اقول : قوله : فإنّها من خلل النفاق استفاد عليه السلام ذلك من قوله تعالى : يا أيها  
الذين آمنوا اه فالتمرّد عن هذا الخطاب منافق غير مؤمن . وقوله : يعني من النوم  
يحتمل أن يكون من كلام الراوي ويحتمل أن يكون من كلامه عليه السلام ويكون تفسيراً  
للآية من قبيل بطن القرآن ، ويمكن أن يكون من الظاهر .

وقد وردت روايات أخرى في تفسيره بالنوم رواها العياشي في تفسيره عن الحلبي في  
روايتين ، والكليني في الكافي بإسناده عن زيد الشحام عن الصادق عليه السلام ، وإسناده عن زرارة  
عن الباقر عليه السلام ، وروى هذا المعنى أيضاً البخاري في صحيحه عن أنس عن رسول الله صلى الله عليه وآله .

\*\*\*

أَلَمْ تَرَأِ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِّنَ الْكِتَابِ يَشْتَرُونَ الضَّلَالَةَ وَيُرِيدُونَ أَن  
تَضِلُّوا السَّبِيلَ (٤٤) وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِأَعْدَائِكُمْ وَكَفَى بِاللَّهِ نَصِيرًا  
(٤٥) مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يَحْرَفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ وَيَقُولُونَ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا  
وَأَسْمَعُ غَيْرَ مَسْمُوعٍ وَرَاعِنَالِيًّا بِالنِّسْتِهِمْ وَطَعْنَا فِي الدِّينِ وَلَوْ أَنَّهُمْ قَالُوا سَمِعْنَا  
وَاطْعْنَا وَأَسْمَعُ وَانْظُرْنَا لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَأَقْوَمَ وَلَكِن لَّعَنَهُمُ اللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَلَا  
يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا (٤٦) يَا أَيُّهَا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ آمِنُوا بَمَا نَزَّلْنَا مُصَدِّقًا لِّمَا  
مَعَكُمْ مِّن قَبْلُ أَن نُّظْمِسَ وُجُوهًا فَنَزِدَّهَا عَلَىٰ أَبْجَارِهَا أَوْ نَلْعَنَهُمْ كَمَا لَعَنَّا  
أَصْحَابَ النَّبْتِ وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ مَفْعُولًا (٤٧) إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ  
مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ وَمَن يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ افْتَرَىٰ إِثْمًا عَظِيمًا (٤٨) أَلَمْ تَرَأِ إِلَى  
الَّذِينَ يُزَكُّونَ أَنفُسَهُمْ بَلِ اللَّهُ يُزَكِّي مَن يَشَاءُ وَلَا يُظْلَمُونَ قَلِيلًا (٤٩) انْظُرْ  
كَيْفَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَكَفَىٰ بِهِ إِثْمًا مُّبِينًا (٥٠) أَلَمْ تَرَأِ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا  
نَصِيبًا مِّنَ الْكِتَابِ يُؤْمِنُونَ بِالْجِبْتِ وَالطَّاغُوتِ وَيَقُولُونَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا هَؤُلَاءِ  
أَهْدَىٰ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا سَبِيلًا (٥١) أُولَٰئِكَ الَّذِينَ لَعَنَهُمُ اللَّهُ وَمَن يَلْعَنِ اللَّهُ فَلَن  
تَجِدَ لَهُ نَصِيرًا (٥٢) أَمْ لَهُمْ نَصِيبٌ مِّنَ الْمُلْكِ فَإِذَا لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا (٥٣)  
أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَىٰ مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ فَقَدْ آتَيْنَا آلَ إِبْرَاهِيمَ الْكِتَابَ  
وَالْحِكْمَةَ وَآتَيْنَاهُم مَّلَكًا عَظِيمًا (٥٤) فَمِنْهُمْ مَّنْ آمَنَ بِهِ وَمِنْهُمْ مَّنْ صَدَعْنَاهُ وَكَفَىٰ  
بِجَهَنَّمَ سَعِيرًا (٥٥) إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِنَا سَوْفَ نُصْلِيهِمْ نَارًا كَلَّمًا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ  
بَدَلْنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا لِيَذُوقُوا الْعَذَابَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَزِيزًا حَكِيمًا (٥٦) وَالَّذِينَ  
آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ  
فِيهَا أَبَدًا لَهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُّطَهَّرَةٌ وَنُدْخِلُهُمْ ظِلًّا ظَلِيلًا (٥٧) إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ  
أَنْ تَوَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ  
إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا (٥٨) .

## ﴿ بيان ﴾

آيات متعرضة لحال أهل الكتاب ، وتفصيل لمظالمهم وخياناتهم في دين الله ، وأوضح ما تنطبق على اليهود ، وهي ذات سياق واحد متصل ، والآية الأخيرة : « إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها » الآية وإن ذكر بعضهم أنها مكّية ، واستثنائها في آيتين من سورة النساء المدنية ، وهي هذه الآية وقوله تعالى : يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة الآية « النساء : ١٧٦ » على ما في المجمع لكن الآية ظاهرة الارتباط بمقابلها من الآيات ، وكذا آية الاستفتاء فإنها في الإرث ، وقد شرع في المدينة .

قوله تعالى : « ألم تر إلى الذين أوتوا نصيباً من الكتاب » الآية . قد تقدم في الكلام على الآيات (٣٦-٤٢) أنها مرتبطة بعض الارتباط بهذه الآيات ، وقد سمعت القول في نزول تلك الآيات في حق اليهود .

وبالجملة يلوح من هذه الآيات أن اليهود كانوا يلقون إلى المؤمنين المودة ويظهرون لهم النصيح فيفتنّونهم بذلك ، ويأمر ونهم بالبخل والإمساك عن الإنفاق ليمنعوا بذلك سعيهم عن النجاح ، وجدّهم في التقدّم والتعالي ، وهذا لازم كون تلك الآيات نازلة في حق اليهود أو في حق من كان يسار اليهود ويصادقهم ثم ينحرف عن الحق بتحريفهم ، ويميل إلى حيث يميلونه فيبخل ثم يأمر بالبخل .

وهذا هو الذي يستفاد من قوله : ويريدون أن تضلّوا السبيل والله أعلم بأعدائكم إلى آخر الآية .

فمعنى الآيتين - والله أعلم - أن ما نبينه لكم تصديق ما يبينه لكم من حال الممسك عن الإنفاق في سبيل الله بالاختيال والفخر والبخل والرماء أنك ترى اليهود الذين أوتوا نصيباً من الكتاب أي حظاً منه لاجمعه كما يدعون لأنفسهم يشقرون الضلالة ويختارونه على الهدى ، ويريدون أن تضلّوا السبيل فإنهم وإن لقوكم ببشر الوجه ،

وظهروا لكم في زيّ الصّلاح ، واتصلوا بكم اتّصال الأولياء الناصرين فذكروا لكم ما ربّما استحسنته طباعكم ، واستصوبته قلوبكم لكنّهم ما يريدون إلّا ضلالكم عن السبيل كما اختاروا لأنفسهم الضلالة ، والله أعلم منكم بأعدائكم ، وهم أعداؤكم فلا يغرنّكم ظاهرماتشاهدون من حالهم فأياكم أن تطيعوا أمرهم أو تصغوا إلى أقوالهم المزوّقة واللقاء آتهم المزخرفة وأنتم تقدرون أنّهم أولياؤكم وأنصاركم . فأنتم لا تحتاجون إلى ولايتهم الكاذبة ، ونصرتهم المرجوة وكفى بالله وليّاً . وكفى بالله نصيراً ؛ فأيّ حاجة مع ولايته ونصرته إلى ولايتهم ونصرتهم .

قوله تعالى : « من الذين هادوا يحرّفون الكلم عن مواضعه » إلى قوله : « في الدين » « من » في قوله : من الذين اه بيانيّة ، وهويان لقوله في الآية السابقة : الذين أوّتوا نصيباً من الكتاب اه أولقوله : بأعدائكم ؛ وربّما قيل : إنّ قوله : من الذين هادوا خبر لمبتدأ محذوف وهو الموصوف المحذوف لقوله يحرّفون الكلم ، و التقدير : من الذين هادوا قوم يحرّفون اه أو من الذين هادوا من يحرّفون اه ؛ قالوا : وحذف الموصوف شائع كقول ذي الرّمّة :

فظّلوا ومنهم دمه سابق له      وآخر يشني دمه العين بالمل

يريد : ومنهم قوم دمه اه أو ومنهم من دمه اه .

وقد وصف الله تعالى هذه الطائفة بتحريف الكلم عن مواضعه ، وذلك إمّا بتغيير مواضع الألفاظ بالتقديم والتأخير والإسقاط والزيادة كما ينسب إلى التوراة الموجودة ، وإمّا بتفسير ماورد عن موسى ﷺ في التوراة وعن سائر الأنبياء بغير ما قصد منه من المعنى الحقّ كما أوّلوا ماورد في رسول الله ﷺ من بشارات التوراة ، ومن قبل أوّلوا ماورد في المسيح ﷺ من البشارة ، وقالوا : إنّ الموعود لم يجرى بعد ، وهم ينتظرون قدومه إلى اليوم .

ومن الممكن أن يكون المراد بتحريف الكلم عن مواضعه ما سيذكره تعالى بقوله : ويقولون سمعنا وعصينا اه فتكون هذه الجملة معطوفة على قوله : يحرّفون اه ويكون المراد حينئذ من تحريف الكلم عن مواضعه استعمال القول بوضعه في غير

المحل الذي ينبغي أن يوضع فيه ، فقول القائل . سمعنا من حقه أن يوضع في موضع الطاعة فيقال : سمعنا وأطعنا لأن يقال : سمعنا وعصينا ؛ أو يوضع : سمعنا موضع التهكم والاستهزاء ، وكذا قول القائل : اسمع ينبغي أن يقال فيه : اسمع أسمعك الله لأن يقال : اسمع غير مسمع أي لا أسمعك الله وراعنا ، وهو يفيد في لغة اليهود معنى اسمع غير مسمع .

وقوله : « لِيَسَّ بِالْأَسْنَتِمْ وَطَعْنًا فِي الدِّينِ » أصل اللَّيَّ القتل أي يميلون بالسنتهم فيظهرون الباطل من كلامهم في صورة الحق ، والإزراء والإهانة في صورة التأدب والاحترام فإن المؤمنين كانوا يخاطبون رسول الله ﷺ حين ما كانوا يكلمونه بقولهم : راعنا يارسول الله ؛ ومعناه : انظرنا واسمع منا حتى نوفي غرضنا من كلامنا . فاعتنمت اليهود ذلك فكانوا يخاطبون رسول الله ﷺ بقولهم : راعنا وهم يريدون به ما عندهم من المعنى المستهجن غير الحري بمقامه ﷺ فذموا به في هذه الآية ، وهو قوله تعالى : « ويحرِّقون الكلم عن مواضعه » ثم فسره بقوله : « ويقولون سمعنا وعصينا واسمع غير مسمع » ثم عطف عليه كعطف التفسير قوله : « وراعنا » ثم ذكر أن هذا الفعل المذموم منهم لي بالأسن ، وطعن في الدين فقال : « لِيَسَّ بِالْأَسْنَتِمْ وَطَعْنًا فِي الدِّينِ » والمصدران في موضع الحال والتقدير : لاوين بالأسنتهم ، وطاعين في الدين .

قوله تعالى : « ولوأنهم قالوا سمعنا وأطعنا لكان خيراً لهم وأقوم » كون هذا القول منهم وهو مشتمل على أدب الدين ، والخضوع للحق خيراً وأقوم مما قالوه ( مع اشتماله على اللَّيِّ والطعن المذمومين ولاخبر فيه ولاقوام ) مبني على مقايضة الأثر الحق الذي في هذا الكلام الحق على ما يظنونه من الأثر في كلامهم وإن لم يكن له ذلك بحسب الحقيقة ، فالمقايضة بين الأثر الحق وبين الأثر المظنون حقاً ، والمعنى : أنهم لو قالوا : سمعنا وأطعنا لكان فيه من الخير والقوام أكثر مما يقدرون في أنفسهم لهذا اللَّيِّ والطعن فالكلام يجري مجرى قوله تعالى : « وإذا رأوا تجارة أو لهواً انفضوا إليها وتركوك قائماً قل ما عند الله خير من اللهو ومن التجارة والله خير الرازقين » الجمعة : ١١ .

قوله تعالى : « ولكن لعنهم الله بكفرهم فلابؤمونون إلا قليلاً » تأييد للسامعين

من أن تقول اليهود سمعنا وأطعنا فإنه كلمة إيمان وهؤلاء ملعونون لا يوفّقون للإيمان ،  
ولذلك قيل : لو أنتم قالوا اه الدالّ على التّمنّي المشعر بالاستحالة .

والظاهر أن الباء في قوله : « بكفرهم » للسببية دون الآلة فإن الكفر يمكن  
أن يزاح بالإيمان فهو لا يوجب بما هو كفر لعنة تمنع عن الإيمان منعاً قاطعاً لكنهم لما  
كفروا ( وسيشرح الله تعالى في آخر السورة حال كفرهم ) لعنهم الله بسبب ذلك لعناً  
ألزم الكفر عليهم إلزاماً لا يؤمنون بذلك إلا قليلاً فافهم ذلك .

وأما قوله : فلا يؤمنون إلا قليلاً فقد قيل : إن « قليلاً » حال ، والتقدير : إلا وهم  
قليل أي لا يؤمنون إلا في حال هم قليل ، وربما قيل : إن « قليلاً » صفة لموصوف  
محذوف ، والتقدير : فلا يؤمنون إلا إيماناً قليلاً ، وهذا الوجه كسابقه لا بأس به لكن  
يجب أن يزاد فيه أن اتّصاف الإيمان بالقلّة إنّما هو من قبيل الوصف بحال المتعلّق أي  
إيماناً ملوّحاً به قليل .

وأما ما ذكره بعض المفسّرين أن المراد به قليل الإيمان في مقابل كامله ، وذكر  
أن الطّعن : فلا يؤمنون إلا قليلاً من الإيمان لا يعتدّ به إذ لا يصلح عمل صاحبه ، ولا يزكّي  
نفسه ، ولا يرقّي عقله فقد أخطأ فإن الإيمان إنّما يتّصف بالمستقرّ والمستودع ، والكامل  
والناقص في درجات ودراتب مختلفة ، وأما القلّة وتقابلها الكثرة فلا يتّصف بهما ،  
وخاصّة في مثل القرآن الذي هو أبلغ الكلام .

على أن المراد بالإيمان المذكور في الآية إمّا حقيقة الإيمان القلبيّ في مقابل  
النفاق أو صورة الإيمان الّتي ربّما يطلق عليها الإسلام ؛ واعتباره على أيّ معنى من  
معانيه ، والاعتناء به في الإسلام ممّا لا ريب فيه ، والآيات القرآنيّة ناصّة فيه ؛ قال تعالى :  
ولا تقولوا لمن أتى إليكم السلام ممّا لا ريب فيه ، « النساء : ٩٤ » مع أن الّذي يستثني الله  
تعالى منه قوله : ولكن لعنهم الله بكفرهم اه كان يكفي فيه أقلّ درجات الإيمان أو الإسلام  
الظاهريّ بحفظهم الظاهر بقولهم : سمعنا وأطعنا كسائر المسلمين .

والّذي أوقعه في هذا الخطأ ما توهّمه أن لعنه تعالى إيّاهم بكفرهم لا يجوز

أن يتخلف عن التأثير بإيمان بعضهم فقد رَأَى القلَّة وصف الإيمان وهي مالا يعتدُّ به من الإيمان حتَّى يستقيم قوله : « لعنهم الله بكفرهم » وقد غفل عن أن هذه الخطابات وما تشتمل عليه من صفات الذمِّ والمؤاخذات والتوبيخات كل ذلك متوجهة إلى المجتمعات من حيث الاجتماع ؛ فالذي لحقه اللعن والغضب والمؤاخذات العامة الأخرى إنما هو المجتمع اليهودي من حيث إنه مجتمع مكوّن فلا يؤمنون ولا يسعدون ولا يفلحون ، وهو كذلك إلى هذا اليوم وهم على ذلك إلى يوم القيامة .

وأما الاستثناء فإِنما هو بالنسبة إلى الأفراد ، وخروج بعض الأفراد من الحكم المطعون على المجتمع ليس نقضاً لذلك الحكم ، والمحدوج إلى هذا الاستثناء أن الأفراد بوجههم المجتمع فقله : « فلا يؤمنون » حيث نفى فيه الإيمان عن الأفراد - وإن كان ذلك نفيّاً عنهم من حيث جهة الاجتماع - وكان يمكن فيه أن يتوهم أن الحكم شامل لكل واحد واحد منهم بحيث لا يتخلّص منه أحد استثنى فقيل : إلا قليلاً فالآية تجري مجرى قوله تعالى : ولو أننا كتبنا عليهم أن يقتلوا أنفسهم أو أخرجوا من دياركم ما فعلوه إلا قليل منهم « النساء : ٦٦ » .

قوله تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا بَازِغُوا بِنَازِلِنَا هَذَا الطَّمَسُ مَحْوَانِرُ الشَّيْءِ ، وَالْوَجْهَ مَا يَسْتَقْبَلُكَ مِنَ الشَّيْءِ ، وَيُظْهِرُ مِنْهُ ، وَهُوَ مِنَ الْإِنْسَانِ الْجَانِبُ الْمَقْدَمُ الظَّاهِرُ مِنَ الرَّأْسِ وَمَا يَسْتَقْبَلُكَ مِنْهُ ، وَيَسْتَعْمَلُ فِي الْأُمُورِ الْمَعْنَوِيَّةِ كَمَا يَسْتَعْمَلُ فِي الْأُمُورِ الْحَسَنِيَّةِ ، وَالْأَذْبَارِ جَمْعُ دَبْرٍ بِضَمِّتَيْنِ وَهُوَ الْقَفَا ، وَالْمُرَادُ بِأَصْحَابِ السَّبْتِ قَوْمٌ مِنَ الْيَهُودِ كَانُوا يَبْعُدُونَ فِي السَّبْتِ فَلَعَنَهُمُ اللَّهُ وَمَسَخَهُمْ قَالَ تَعَالَى : وَاسْأَلْهُمْ عَنِ الْقَرْيَةِ الَّتِي كَانَتْ حَاضِرَةَ الْبَحْرِ إِذْ يَبْعُدُونَ فِي السَّبْتِ إِذْ تَأْتِيهِمْ حِيتَانُهُمْ يَوْمَ سَبْتِهِمْ شُرَّعًا وَيَوْمَ لَا يَسْبِتُونَ لَا تَأْتِيهِمْ « الْأَعْرَافُ : ١٦٣ » وَقَالَ تَعَالَى : وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ فَجَعَلْنَاهَا نَكَالًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهَا وَمَا خَلْفَهَا « الْبَقَرَةُ : ٦٦ » .

وقد كانت الآيات السابقة - كما عرفت - متعرّضة لحال اليهود وأعمال طائفة من اليهود ، وانجرّ القول إلى أنهم بإزاء ما خانوا الله ورسوله ، وأفسدوا صالح دينهم ابتلوا بلعنة من الله لحق جمعهم ، وسلبهم التوفيق للإيمان إلا قليلاً فعمّ الخطاب لجميع



أهل الكتاب - على ما يفيد قوله : يا أيها الذين آمنوا اتقوا الكتاب - ودعاهم إلى الإيمان بالكتاب الذي نزل به مصداقاً لما معهم ، وأوعدهم بالسخط الذي يلحقهم لو تمردوا واستكبروا من غير عذر من طمس أولعن يتبعانهم اتباعاً لا ريب فيه .

وذلك ما ذكره بقوله : من قبل أن نطمس وجوهاً فنردّها على أدبارها اه فطمس الوجوه محو هذه الوجوه التي يتوجّه بها البشر نحو مقاصدها الحيويّة ممّا فيه سعادة الإنسان المترقّبة والمرجوة لكن لا المحو الذي يوجب فناء الوجوه وزوالها وبطلان آثارها بل محواً يوجب ارتداد تلك الوجوه على أدبارها فهي تقصد مقاصدها على الفطرة التي فطر عليها لكن لما كانت منصوبة إلى الأفقية ومردودة على الأدبار لا تقصد إلا ما خلفته وراءها ، ولا تمشي إليه إلا قهري .

وهذا الإنسان - وهو بالطبع والفطرة متوجّه نحو ما يراه خيراً وسعادة لنفسه - كلّما توجّه إلى ما يراه خيراً لنفسه ، وصالحاً لدينه أولديناه لم ينل إلا شراً وفساداً ، وكلّما بالغ في التقدّم زاد في التأخّر ، وليس يفلح أبداً .  
وأما لعنهم كلعن أصحاب السبت فظاهره المسخ على ماتقدّم من آيات أصحاب السبت التي تخبر عن مسخهم قرده .

وعلى هذا لفظة «أو» في قوله : أو نلعنهم اه على ظاهرها من إفادة الترديد ، والفرق بين الوعيدين أن الأول أعني الطمس يوجب تغيير مقاصد المغضوب عليهم من غير تغيير الخلقة إلا في بعض كيفياتها ، والثاني أعني اللعن كلعن أصحاب السبت يوجب تغيير المقصد بتغيير الخلقة الإنسانية إلى خلقة حيوانية كالقردة .

فهؤلاء إن تمردوا عن الامتثال - وسوف يتمردون على ما يفيد خاتمة الآية - كان لهم إحدى سخطتين إمّا طمس الوجوه ، وإمّا اللعن كلعن أصحاب السبت لكن الآية تدلّ على أن هذه السخطة لا تعمهم جميعهم حيث قال : « وجوهاً » فأتى بالجمع المنكر ، ولو كان المراد هو الجميع لم ينكر ؛ ولتشكيك الوجوه وعدم تعيينه نكتة أخرى هي أن المقام لما كان مقام الإبعاد والتهديد ، وهو إبعاد الجماعة بشر لا يلحق إلا ببعضهم كان إبهام الأفراد الذين يقع عليهم السخط الإلهي أوقع في الإنذار والتخويف لأن

وصفهم على إبهامه يقبل الانطباق على كل واحد واحد من القوم فلا يأمن أحدهم أن يمسه هذا العذاب البئيس ، وهذه الصناعة شائعة في اللسان في مقام التهديد والتخويف ، وفي قوله تعالى : « أو نلعنهم » حيث أرجع فيه ضمير «هم» الموضوع لأولي العقل إلى قوله : « وجوهاً » كما هو الظاهر تلويحاً أو تصريحاً بأن المراد بالوجوه الأشخاص من حيث استقبالهم مقاصدهم ، وبذلك يضعف احتمال أن يكون المراد بطمس الوجوه وردها على أدبارها تحويل وجوه الأبدان إلى الأفقية كما قال به بعضهم ، ويقوى بذلك احتمال أن المراد من تحويل الوجوه إلى الأدبار تحويل النفوس من حال استقامة الفكر ، وإدراك الواقعيات على واقعيتها إلى حال الاعوجاج والانحطاط الفكري بحيث لا يشاهد حقاً إلا أعرض عنه واشمأز منه ، ولا باطلاً إلا مال إليه وتولع به .

وهذا نوع من التصرف الإلهي مقتاً ونقمة نظير ما يدل عليه قوله تعالى : « وتقلب أفئدتهم وأبصارهم كما لم يؤمنوا به أول مرة » ونذرهم في طغيانهم يعمهون « الأنعام : ١١٠ »

فتبين مما مر أن المراد بطمس الوجوه في الآية نوع تصرف إلهي في النفوس يوجب تغيير طباعها من مطاوعة الحق وتجنب الباطل إلى اتباع الباطل والاحتراز عن الحق في باب الإيمان بالله وآياته كما يؤيده صدر الآية : آمنوا بما نزلنا مصداقاً لما معكم من قبل أن نطمس إه . وكذا تبين أن المراد باللعن المذكور فيها المسخ .

وربما قيل : إن المراد بالطمس تحويل وجوه قوم إلى أقيمتهم ويكون ذلك في آخر الزمان أو يوم القيامة ، وفيه : أن قوله : « أو نلعنهم » ينافي ذلك كما تقدم بيانه . وربما قيل : إن المراد بالطمس الخذلان الديني فلا يزالون على ذلّة ونكبة لا يقصدون غاية ذات سعادة إلا بدلها الله عليهم سراباً لا خير فيه ، وفيه : أنه وإن كان لا يبعد كل البعد لكن صدر الآية - كما تقدم - ينافية .

وربما قيل : إن المراد به إجلاؤهم وردّهم ثانياً إلى حيث خرجوا منه ، وقد

أخرجوا من الحجاز إلى أرض الشام و فلسطين ، وقد جاؤوا منهما ، وفيه أن صدر الآية بسياقه يؤيد غير ذلك كما عرفته .

نعم من الممكن أن يقال : إن المراد به تقليب أفئدتهم ، و طمس وجوه باطنهم من الحق إلى نحو الباطل فلا يفلحون بالإيمان بالله و آياته ؛ ثم إن الدين الحق لما كان هو الصراط الذي لا ينجح إنسان في سعادة حياته الدنيا إلا بركوبه و الاستواء عليه ، وليس للناكب عنه إلا الوقوع في كانون الفساد ، و السقوط في مهابط الهلاك قال تعالى : ظهر الفساد في البر و البحر بما كسبت أيدي الناس ليذيقهم بعض الذي عملوا « الروم : ٤١ » و قال تعالى : و لو أن أهل القرى آمنوا و اتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء و الأرض و لكن كذبوا فأخذناهم « الأعراف : ٩٦ » و لازم هذه الحقيقة أن طمس الوجوه عن المعارف الحقّة الدينيّة طمس لها عن حقائق سعادة الحياة الدنيا بجميع أقسامه فالمحروم من سعادة الدين محروم من سعادة الدنيا من استقرار الحال و تمهيد الأمن و وسود الاستقلال و الملك ، و كل ما يطيب به العيش ، و يدرّ به ضرع العمل اللهم إلا على قدر ماتسرب المواد الدينيّة في مجتمعهم و على هذا فلا بأس بالجمع بين الوجوه المذكورة جلّها أو كلّها .

قوله تعالى : « و كان أمر الله مفعولاً » إشارة إلى أن الأمر لا محالة واقع ، و قد وقع على ما ذكره الله في كتابه من لعنهم و إنزال السخط عليهم ، و إلقاء العداوة و البغضاء بينهم إلى يوم القيامة ، و غير ذلك في آيات كثيرة .

قوله تعالى : « إن الله لا يغفر أن يشرك به و يغفر ما دون ذلك لمن يشاء » ظاهر السياق أن الآية في مقام التعليل للحكم المذكور في الآية السابقة أعني قوله : آمنوا بما نزلنا مصداقاً لما معكم من قبل أن نطمس أوهامهم المعنى إلى مثل قولنا : فإنكم إن لم تؤمنوا به كنتم بذلك مشركين ، و الله لا يغفر أن يشرك به فيحل عليكم غضبه و عقوبته فيطمس وجوهكم بردها على أدبارها أو يلعنكم فنتيجة عدم المغفرة هذه ترتب آثار الشرك الدنيويّة من طمس أولعن عليه .

وهذا هو الفرق بين مضمون هذه الآية ، و قوله تعالى : إن الله لا يغفر أن يشرك

به ويغفر مادون ذلك لمن يشاء ومن يشرك بالله فقد ضلّ ضلالاً بعيداً « النساء : ١١٦ »  
فإنّ هذه الآية ( آية ٤٨ ) تهدّد بآثار الشرك الدينيّة ، وتلك ( آية ١١٦ ) تهدّد  
بآثاره الأخرويّة ، وذلك بحسب الانطباق على المورد وإن كانتا بحسب الإطلاق كلتاهما  
شاملتين لجميع الآثار .

و مغفرته سبحانه و عدم مغفرته لا يقع شيء منهما وقوعاً جزافياً بل على وفق  
الحكمة ، و هو العزيز الحكيم ؛ فأما عدم مغفرته للشرك فإنّ الخلقة إنّما تثبت على  
ما فيها من الرحمة على أساس العبوديّة والربوبيّة قال تعالى : وما خلقت الجنّ والإنس  
إلاّ ليعبدون « الذاريات : ٥٦ » ولا عبوديّة مع شرك ؛ وأما مغفرته لسائر المعاصي و  
الذنوب التي دون الشرك فبشفاعة من جعل له الشفاعة من الأنبياء والأولياء والملائكة  
والأعمال الصالحة على ما مرّ تفصيله في بحث الشفاعة في الجزء الأوّل من هذا  
الكتاب .

وأما التوبة فالآية غير متعلّقة لشأنها من حيث خصوص مورد الآية لأنّ موردها  
عدم الإيمان ولا توبة معه . على أنّ التوبة يغفر معها جميع الذنوب حتّى الشرك قال  
تعالى : قل يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم لا تقنطوا من رحمة الله إنّ الله يغفر الذنوب  
جميعاً إنّّه هو الغفور الرحيم وأنّيبوا إلى ربّكم « الزمر : ٥٤ » .

والمراد بالشرك في الآية ما يعمّ الكفر لامحالة فإنّ الكافر أيضاً لا يغفر له البتّة  
وإن لم يصدق عليه المشرك بعنوان التسمية بناءً على أنّ أهل الكتاب لا يسمّون في  
القرآن مشركين وإن كان كفرهم بالقرآن و بما جاء به النبيّ شركاً منهم أشركوا به  
( راجع تفسير آية ٢٢١ من البقرة ) وإذا لم يؤمن أهل الكتاب بما نزل الله مصداقاً  
لما معهم فقد كفروا به ، وأشركوا ما في أيديهم بالله سبحانه فإنّ شيء لا يريد الله على  
الصفة التي أخذوه بها فال مؤمن بموسى عليه السلام إذا كفر بالمسيح عليه السلام فقد كفر بالله و  
أشرك به موسى ؛ ولعلّ ما ذكرناه هو النكته لقوله تعالى : أن يشرك به دون أن يقول :  
المشرك أو المشركين .

وقوله تعالى : « لمن يشاء » تقييد للكلام لدفع توهم أنّ لأحد من الناس تأثيراً

فيه تعالى يوجب به عليه المغفرة فيحكم عليه تعالى حاكم أو يقهره قاهر، وتعلق الأمور الثابتة في القرآن على المشيئة كثير و الوجه في كلها أو جلها دفع ما ذكرناه من التوهم كقوله تعالى : خالدين فيها مادامت السموات و الأرض إلا ما شاء ربك عطاءاً غير مجذوذ « هود : ١٠٨ »

على أن من الحكمة أن لا يغفر لكل مذنب ذنبه وإلا لغى الأمر والنهي ، وبطل التشريع ، وفسد أمر التربية الإلهية ، وإليه الإشارة بقوله : لمن يشاء ، ومن هنا يظهر أن كل واحد من المعاصي لا بد أن لا يغفر بعض أفرادها وإلا لغى النهي عنه ، وهذا لا ينافي عموم لسان آيات أسباب المغفرة فإن الكلام في الوقوع دون الوعد على وجه الإطلاق ، ومن المعاصي ما يصدر ممن لا يغفر له بشرك و نحوه .

فمعنى الآية أنه تعالى لا يغفر الشرك من كافر ولا مشرك ، ويغفر سائر الذنوب دون الشرك بشفاعته شافع من عباده أو عمل صالح ، و ليس هو تعالى مقهوراً أن يغفر كل ذنب من هذه الذنوب لكل مذنب بل له أن يغفر و له أن لا يغفر ؛ كل ذلك لحكمة .

قوله تعالى : « ألم تر إلى الذين يزكون أنفسهم » قال الراغب : أصل الزكاة النمو الحاصل من بركة الله تعالى - إلى أن قال - : وتزكية الإنسان نفسه ضربان : أحدهما : بالفعل و هو محمود ؛ وإليه قصد بقوله : قد أفلح من تزكى ؛ والثاني بالقول كتزكية لعدل غيره ، و ذلك مذموم أن يفعل الإنسان بنفسه ، وقد نهى الله تعالى عنه فقال : لا تزكوا أنفسكم ؛ ونهيه عن ذلك تأديب لقمح مدح الإنسان نفسه عقلاً و شرعاً ، ولهذا قيل لحكيم : ما الذي لا يحسن وإن كان حقاً ؟ فقال : مدح الرجل نفسه . انتهى كلامه . و لما كانت الآية في ضمن الآيات المسرودة للتعريض لحال أهل الكتاب كان الظاهر أن هؤلاء المزكّين لأنفسهم هم أهل الكتاب أو بعضهم ، ولم يوصفوا بأهل الكتاب لأن العلم بالله وآياته لا ينبغي لهم أن يتلبسوا بأمثال هذه الرذائل فلا يصرار عليها انسلاخ عن الكتاب و علمه .

ويؤيده ما حكاه الله تعالى عن اليهود من قولهم : نحن أبناء الله وأحبناؤه « المائدة : ١٨ »

وقولهم : لن تمسنا النار إلا أيتاماً معدودة « البقرة : ٨٠ » وزعمهم الولاية كما في قوله تعالى : قل يا أيها الذين هادوا إن زعمتم أنكم أولياء لله من دون الناس « الجمعة : ٦ » فالآية تكسني عن اليهود ، وفيها استشهاد لما تقدم ذكره في الآيات السابقة من استكبارهم عن الخضوع للحق واتباعه . والإيمان بآيات الله سبحانه ، واستقرار اللمن الإلهي فيهم ، وأن ذلك من لوازم إعجابهم بأنفسهم وتزكيتهم لها .

**قوله تعالى :** « بل الله يزكّي من يشاء ولا يظلمون شيئاً » إضراب عن تزكيتهم لأنفسهم ، ورد لهم فيما زكّوه ، وبيان أن ذلك من شؤون الربوبية يختص به تعالى فإنّ الإنسان وإن أمكن أن يتصف بفضائل ، ويتلبس بأنواع الشرف والسودد والمعنوي غير أن اعتناؤه بذلك واعتماده عليه لا يتم إلا بإعطائه لنفسه استغناءً واستقلالاً وهو في معنى دعوى الألوهية والشركة مع رب العالمين ، وأين الإنسان الفقير الذي لا يملك لنفسه ضرراً ولا نفعاً ولا موتاً ولا حياة ولا استغناء عن الله سبحانه في خير أو فضيلة ؟ والإنسان في نفسه وفي جميع شؤون نفسه ، والخير الذي يزعم أنه يملكه ، وجميع أسباب ذلك الخير ، مملوك لله سبحانه محضاً من غير استثناء ؛ فماذا يبقى للإنسان ؟

وهذا الغرور والإعجاب الذي يبعث الإنسان إلى تزكية نفسه هو العجب الذي هو من أمتهات الرذائل ، ثم لا يلبث هذا الإنسان المغرور والمعتمد على نفسه دون أن يمسّ غيره فيتولد من رذيلته هذه رذيلة أخرى ، وهي رذيلة التكبر ويتمّ تكبره في صورة الاستعلاء على غيره من عباد الله فيستعبد به عباد الله سبحانه ، ويجري به كلّ ظلم وبغي بغير حقّ و هتك محارم الله و بسط السلطة على دماء الناس و أعراضهم و أموالهم .

وهذا كلّهُ إذا كان الوصف وصفاً فردياً وأما إذا تعدّى الفرد و صار خلقاً اجتماعياً وسيرة قومية فهو الخطر الذي فيه هلاك النوع و فساد الأرض ، وهو الذي يحكيه تعالى عن اليهود إذ قالوا : ليس علينا في الأمّتين سبيل « آل عمران ٧٥٠ » .

فما كان لبشر أن يذكر لنفسه من الفضيلة ما يمدحها به سواء كان صادقاً فيما يقول أو كاذباً لأنّه لا يملك ذلك لنفسه لكنّ الله سبحانه ممّا كان هو المالك لما ملكه ، والمعطى

الفضل لمن يشاء وكيف يشاء كان له أن يزكّي من شاء تزكيةً عمليةً بإعطاء الفضل وإفاضة النعمة ، وأن يزكّي من يشاء تزكيةً قوليةً يذكره بما يمتدح به ، ويشرفه بصفات الكمال كقوله في آدم ونوح : إن الله اصطفى آدم ونوحاً « آل عمران : ٢٣ » وقوله في إبراهيم وإدريس : إنّه كان صدقاً نبيّاً « مريم : ٤١ ، ٥٦ » وقوله في يعقوب : وإنّه لذو علم لماء لمناه « يوسف : ٦٨ » وقوله في يوسف : إنّه من عبادنا المخلصين « يوسف : ٢٤ » وقوله في حق موسى : إنّه كان مخلصاً وكان رسولاً نبيّاً « مريم : ٥١ » وقوله في حق عيسى : وجيهاً في الدنيا والآخرة ومن المقربين « آل عمران : ٤٥ » وقوله في سليمان وأيوب : نعم العبد إنّه أواب « ص : ٣٠ ، ٤٤ » وقوله في محمد ﷺ : قل إن وليّ الله الذي نزل الكتاب وهو يتولى الصالحين « الأعراف : ١٩٦ » وقوله : إنك لعلى خلق عظيم « القلم : ٤ » وكذا قوله تعالى في حق عدّة من الأنبياء ذكرهم في سور الأنعام ومريم والأنبياء والصافات وص وغيرها .

وبالجملة فالتزكية لله سبحانه حق لا يشاركه فيه غيره إذ لا يصدر عن غيره إلا من ظلم وإلى ظلم ، ولا يصدر عنه تعالى إلا حقاً وعدلاً يقدر بقدره لا يفرط ولا يفرط ، ولذا ذيل قوله : بل الله يزكّي من يشاء بقوله - وهو في معنى التعليل - : ولا يظلمون فتيلاً . وقد تبين ممّا مرّ أنّ تزكيته تعالى وإن كانت مطلقة تشمل التزكية العملية والتزكية القولية لكنّها تنطبق بحسب مورد الكلام على التزكية القولية .

**قوله تعالى : « ولا يظلمون فتيلاً »** الفتيّل فاعيل بمعنى المفعول من الفتل وهو اللّيّ قيل : المراد به ما يكون في شقّ النواة . وقيل : هو ما في بطن النواة ، وقد ورد في روايات عن أئمة أهل البيت عليهم السلام : أنّه النقطة التي على النواة . والنقيمرافي ظهرها ، والقطمير قشرها . وقيل : هو ما فتلت بين إصبعيك من الوسخ ، وكيف كان هو كناية عن الشيء الحقير الذي لا يعتدّ به .

وقد بان بالآية الشريفة أمران : أحدهما : أن ليس لصاحب الفضل أن يعجبه فضله ويمدح نفسه بل هو ممّا يختصّ به تعالى فإنّ ظاهر الآية أن الله يختصّ به أن يزكّي كلّ من جاز أن يتلبّس بالتزكية فليس لغير صاحب الفضل أيضاً أن يزكّيه إلا بمازكاه

الله به ، وينتج ذلك أن الفضائل هي التي مدحها الله وزكاها فلا قدر لفضل لا يعرفه الدين ولا يسميه فضلاً ، ولا يستلزم ذلك أن تبطل آثار الفضائل عند الناس فلا يعرفوا لصاحب الفضل فضله ، ولا يعظموا قدره بل هي شعائر الله وعلامته ، وقد قال تعالى : ومن يعظم شعائر الله فإنها من تقوى القلوب « الحج : ٣٢ » فعلى الجاهل أن يخضع للعالم ويعرف له قدره فإنّه من اتباع الحق وقد قال تعالى : هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون « الزمر : ٩ » وإن لم يكن للعالم أن يتبجح بعلمه ويمدح نفسه ، والأمر في جميع الفضائل الحقيقية الإنسانية على هذا الحال .

وثانيهما : أن ما ذكره بعض باحثينا ، واتبعوا في ذلك ما ذكره المغاربة أن من الفضائل الإنسانية الاعتماد بالنفس أمر لا يعرفه الدين ، ولا يوافق مذاق القرآن ، والذي يراه القرآن في ذلك هو الاعتماد بالله والتعزّز بالله قال تعالى : الذين قال لهم الناس إن الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم فزادهم إيماناً وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل « آل عمران : ١٧٣ » وقال : أن القوة لله جميعاً « البقرة : ١٦٥ » وقال : إن العزة لله جميعاً « يونس : ٦٥ » إلى غير ذلك من الآيات .

**قوله تعالى :** « انظر كيف يفترون على الله الكذب » اه فتنز كيتهم أنفسهم بنبوّة الله وحبّه وولايته ونحو ذلك افتراء على الله إذ لم يجعل الله لهم ذلك . على أن أصل التزكية افتراء وإن كانت عن صدق فإنّه - كما تقدّم بيانه - إسناد شريك إلى الله وليس له في ملكه شريك قال تعالى : ولم يكن له شريك في الملك « الإسراء : ١١١ » .

وقوله : وكفى به إثمًا مبیناً أي لو لم يكن في التزكية إلا أنه افتراء على الله لكفى في كونه إثمًا مبیناً . والتعبير بالإثم - وهو الفعل المذموم الذي يمنع الإنسان من نيل الخيرات ويبطئها - هو المناسب لهذه المعصية لكونه من أشراك الشرك وفروعه ، يمنع نزول الرحمة ، وكذا في شرك الكفر الذي يمنع المغفرة كما وقع في الآية السابقة : ومن يشرك بالله فقد افترى إثماً عظيماً بعد قوله : إن الله لا يغفر أن يشرك به اه .

**قوله تعالى :** « ألم تر إلى الذين أوْتوا نصيباً من الكتاب يؤمنون بالجبت والطاغوت » اه الجبت والجبس كل ما لا خيره فيه ، وقيل : وكل ما يعبد من دون الله سبحانه ،



والطاغوت مصدر في الأصل كالطغيان يستعمل كثيراً بمعنى الفاعل ، وقيل : هو كل معبود من دون الله . والآية تكشف عن وقوع واقعة قضى فيها بعض أهل الكتاب للذين كفروا على الذين آمنوا بأن سبيل المشركين أهدى من سبيل المؤمنين ، وليس عند المؤمنين إلا دين التوحيد المنزّل في القرآن المصدّق لما عندهم ، ولا عند المشركين إلا الإيمان بالجبت والطاغوت فهذا القضاء اعتراف منهم بأن للمشركين نصيباً من الحق ، وهو الإيمان بالجبت والطاغوت الذي نسبته الله تعالى إليهم ثمّ لعنهم الله بقوله : أولئك الذين لعنهم الله الآية .

وهذا يؤيد ماورد في أسباب النزول أن مشركي مكّة طلبوا من أهل الكتاب أن يحكموا بينهم وبين المؤمنين فيما يمتحلونه من الدين فقضوا لهم على المؤمنين ، وسيأتي الرواية في ذلك في البحث الروائي الآتي .

وقد ذكر كونهم ذوي نصيب من الكتاب ليكون أوقع في وقوع الذمّ واللوم عليهم فإن إيمان علماء الكتاب بالجبت والطاغوت وقديين لهم الكتاب أمرهما أشنع وأفظع .

قوله تعالى : « أم لهم نصيب من الملك » إلى قوله : « نقيراً » النقيير فعيل بمعنى المفعول وهو المقدار اليسير الذي يأخذه الطير من الأرض بنقر منقاره ، وقد مرّ له معنى آخر في قوله : ولا يظلمون فتيلاً الآية .

وقد ذكروا أن « أم » في قوله : أم لهم نصيب من الملك اه منقطعة والمعنى : بل ألهم نصيب من الملك اه والاستفهام إنكاري أي ليس لهم ذلك .

وقد جوز بعضهم أن تكون « أم » متصلة ، وقال : إن التقدير : أهم أولى بالنبوة أم لهم نصيب من الملك ؛ ورد بأن حذف الهمزة إنهما يجوز في ضرورة الشعر ، ولا ضرورة في القرآن ، والظاهر أن أم متصلة وأن الشق المحذوف ما يدل عليه الآية السابقة : ألم تر إلى الذين أتوا نصيباً من الكتاب الآية ، والتقدير : ألهم كل ما حكموا به من حكم أم لهم نصيب من الملك أم يحسدون الناس ؛ وعلى هذا تستقيم الشقوق وتترتب ، ويتصل الكلام في سوقه .

والمراد بالملك هو السلطنة على الأمور المادية والمعنوية فيشمل ملك النبوة والولاية والهداية وملك الرقاب والثروة ، وذلك أنه هو الظاهر من سياق الجمل السابقة واللاحقة فإن الآية السابقة تسمى ، إلى دعواهم أنهم يملكون القضاء والحكم على المؤمنين ، وهو مسانخ للملك على الفضائل المعنوية وذيل الآية : « فإذن لا يؤتون الناس نقيراً » يدل على ملك الماديّات أو ما يشمل ذلك فالمراد به الأعم من ملك الماديّات والمعنويّات .

فيؤول معنى الآية إلى نحو قولنا : أم لهم نصيب من الملك الذي أنعم الله به على نبيه بالنبوة والولاية والهداية ونحوه ، ولو كان لهم ذلك لم يؤتوا الناس الأقل القليل الذي لا يعتد به لبخلهم وسوء سريرتهم ؛ فالآية قريبة المضمون من قوله تعالى : قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربّي إذا لمسكنكم خشية الإنفاق « الإسراء : ١٠٠ » .

قوله تعالى : « أم يحسدون الناس على ما آتاهم الله من فضله » وهذا آخر الشقوق الثلاثة المذكورة ، ووجه الكلام إلى اليهود جواباً عن قضائهم على المؤمنين بأن دين المشرّكين أهدى من دينهم .

والمراد بالناس على ما يدلّ عليه هذا السياق هم الذين آمنوا ، وبما آتاهم الله من فضله هو النبوة والكتاب والمعارف الدينية . غير أن ذيل الآية : فقد آتينا آل إبراهيم إلخ يدلّ على أن هذا الذي أطلق عليه الناس من آل إبراهيم ، فالمراد بالناس حينئذ هو النبي ﷺ ، وما نسب على غيره من هذا الفضل المذكور في الآية فهو من طريقه وببركانه العالية ، وقد تقدّم في تفسير قوله تعالى : إن الله اصطفى آدم ونوحاً وآل إبراهيم الآية « آل عمران : ٢٣ » أن آل إبراهيم هو النبي وآله .

وإطلاق الناس على المفرد لاضيفه فإنه على نحو الكناية كقولك لمن يتعرّض لك ويؤذيك : لا تتعرّض للناس ، ومالك وللمناس ؟ تريد نفسك أي لا تتعرّض لي .

قوله تعالى : « فقد آتينا آل إبراهيم الكتاب والحكمة ، الجملة إثبات لهم في حسدهم ، وقطع لرجائهم زوال هذه النعمة ، وانقطاع هذا الفضل بأن الله قد أعطى آل إبراهيم من فضله ما أعطى ، وآتاهم من رحمته ما آتى فليمتوا بغیظهم فلن ينفعهم الحسد شيئاً .

ومن هنا يظهر أن المراد بآل إبراهيم إنما النبي وآله من أولاد إسماعيل أو مطلق آل إبراهيم من أولاد إسماعيل وإسحاق حتى يشمل النبي ﷺ الذي هو المحسود عند اليهود بالحقيقة ، وليس المراد بآل إبراهيم بني إسرائيل من نسل إبراهيم فإن الكلام على هذا التقدير يعود تقريراً لليهود في حسدهم النبي أو المؤمنين لمكان النبي ﷺ فيهم فيفسد معنى الجملة كما لا يخفى .

وقد ظهر أيضاً كما تقدمت الإشارة إليه أن هذه الجملة : فقد آتينا آل إبراهيم الخ تدلّ على أن الناس المحسودين هم من آل إبراهيم ، فيتأيد به أن المراد بالناس النبي ﷺ وأما المؤمنون به فليسوا جميعاً من ذرية إبراهيم ، ولا كرامة لذريته من المؤمنين على غيرهم حتى يحمل الكلام عليهم ، ولا يوجب مجرد الإيمان واتساع ملّة إبراهيم تسمية المتبعين بأنهم آل إبراهيم . وكذا قوله تعالى : « إن أولى الناس بإبراهيم للذين اتبعوه وهذا النبي والذين آمنوا الآية » آل عمران : ٦٨ لا يوجب تسمية الذين آمنوا بآل إبراهيم لمكان الأولوية فإن في الآية ذكراً من الذين اتبعوا إبراهيم ، وليسوا يسمون آل إبراهيم قطعاً . فالمراد بآل إبراهيم النبي أو هو وآله ﷺ وإسماعيل جدّه ومن في حذوه .

**قوله تعالى :** « وآتيناهم ملكاً عظيماً » قد تقدم أن مقتضى السياق أن يكون المراد بالملك ما يعمّ الملك المعنوي الذي منه النبوة والولاية الحقيقية على هداية الناس وإرشادهم ويؤيده أن الله سبحانه لا يستعظم الملك الدنيوي لو لم ينته إلى فضيلة معنوية ومنقبة دينية ، ويؤيد ذلك أيضاً أن الله سبحانه لم يعد في ماعدّه من الفضل في حق آل إبراهيم النبوة والولاية إذ قال : فقد آتينا آل إبراهيم الكتاب والحكمة فيقوى أن يكون النبوة والولاية مندرجتين في إطلاق قوله : وآتيناهم ملكاً عظيماً .

**قوله تعالى :** « فمنهم من آمن به ومنهم من صد عنه » الصدّ الصرف وقد قبل الإيمان بالصدّ لأن اليهود ما كانوا يقنعوا على مجرد عدم الإيمان بما أنزل على النبي ﷺ دون أن يبذلوا مبلغ جهدهم في صدّ الناس عن سبيل الله والإيمان بما نزل له من الكتاب . وربما كان الصدّ بمنى الإعراض وحينئذ يتمّ التقابل من غير عناية زائدة .

**قوله تعالى :** « وكفى بجهنم سعيراً » تهديد لهم بسعير جهنم في مقابل ما صدوا عن الإيمان بالكتاب وسعروا نار الفتنة على النبي صلى الله عليه وآله والذين آمنوا معه .

ثم يبين تعالى كفاية جهنم في أمرهم بقوله : إن الذين كفروا بآياتنا إلى آخر الآية وهويان في صورة التعليل ، ثم عقبه بقوله : والذين آمنوا وعملوا الصالحات إلى آخر الآية ليمتصن الفرق بين الطائفتين : من آمن به ، ومن صد عنه ، و يظهر أنهما في قطبين متخالفين من سعادة الحياة الأخرى وشقاءها : دخول الجنات وظلمها الظليل ، وإحاطة سعير جهنم والاصطلاء بالنار - أعادنا الله - ومعنى الآيتين واضح .

**قوله تعالى :** « إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم » اه الفقرة الثانية من الآية : « وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل » ظاهرة الارتباط بالآيات السابقة عليها فإن البيان الإلهي فيها يدور حول حكم اليهود للمشركين بأنهم أهدى سبيلاً من المؤمنين ، وقد وصفهم الله تعالى في أول بيانه بأنهم أوتوا نصيباً من الكتاب والذي في الكتاب هو تبيين آيات الله والمعارف الإلهية ، وهي أمانات مأخوذ عليها المطابق أن تدين للناس ، ولا تنكم عن أهله .

وهذا الذي ذكر من القرائن يؤيد أن يكون المراد بالأمانات ما يعم الأمانات المالية وغيرها من المعنويات كالعلوم والمعارف الحققة التي من حقها أن يبلغها حاملوها أهلها من الناس .

وبالجملة لما خانت اليهود الأمانات الإلهية المودعة عندهم من العلم بمعارف التوحيد وآيات نبوة محمد ﷺ فكتموها ولم يظهروها في واجب وقتها ، ثم لم يقنعوا بذلك حتى جادوا في الحكم بين المؤمنين والمشركين فحكموا للوثنية على التوحيد قال أمرهم فيه إلى اللعن الإلهي وجر ذلك إليهم إلى عذاب السعير فلمّا كان من أمرهم ما كان ، غير سبحانه سياق الكلام من التكلم إلى الغيبة فأمر الناس بتأدية الأمانات إلى أهلها ، وبالعدل في الحكم فقال : إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس الخ .

والذي وسّعنا به معنى تأدية الأمانات والعدل في الحكم هو الذي يقضي به السياق على ما عرفت ، فلا يرد عليه أنه عدول عن ظاهر لفظ الأمانة والحكم فإنّ المتبادر في مرحلة التشريع من مضمون الآية وجوب ردّ الأمانة المالية إلى صاحبها ، وعدل القاضي وهو الحكم في مورد القضاء الشرعي ؛ وذلك أنّ التشريع المطلق لا يتقيّد بما يتقيّد به موضوعات الأحكام الفرعية في الفقه بل القرآن مثلاً يبيّن وجوب ردّ الأمانة على الإطلاق ، وجوب العدل في الحكم على الإطلاق فما كان من ذلك راجعاً إلى الفقه من الأمانة المالية والقضاء في المرافعات راجعه فيه الفقه ، وما كان غير ذلك استفاد منه فنّ أصول المعارف ، وهكذا .

### ﴿ بحث روائي ﴾

في الدر المنثور أخرج ابن إسحاق و ابن جرير و ابن المنذر و ابن أبي حاتم و البيهقي في الدلائل عن ابن عباس قال : كان رفاعه بن زيد بن التابوت من عظماء اليهود إذا كلم رسول الله ﷺ لوى لسانه ، وقال : ارعنا سمعك يا محمد حتّى نفهمك ، ثمّ طعن في الإسلام وعابه فأنزل الله فيه : ألم تر إلى الذين أتوا نصيباً من الكتاب يشترون الضلالة إلى قوله : فلا يؤمنون إلّا قليلاً .

وفيه أخرج ابن جرير و ابن أبي حاتم عن السدي في قوله تعالى : يا أيّها الذين أتوا الكتاب الآية قال : نزلت في مالك بن الصيف ، و رفاعه بن زيد بن التابوت من بني قينقاع .

وفيه أخرج ابن إسحاق و ابن جرير و ابن المنذر و ابن أبي حاتم و البيهقي في الدلائل عن ابن عباس قال : كلم رسول الله ﷺ رؤساء من أحبار اليهود منهم عبد الله بن سوريا ، وكعب بن أسد فقال لهم : يا معشر يهود اتقوا الله وأسلموا فوالله إنكم لتعلمون أنّ الذي جئتمكم به لحقّ فقالوا : ما نعرف ذلك يا محمد فأنزل الله فيهم : يا أيّها الذين أتوا الكتاب آمنوا بما نزلنا الآية .

اقول : ظاهر الآيات الشريفة على ما تقدّم في البيان السابق وإن كان نزولها

في اليهود من أهل الكتاب إلا إن ما نقلناه من سبب النزول لا يزيد على أنه حكم تطيقي كغالب نظائره من الأخبار الحاكية لأسباب النزول . والله أعلم .

وفي تفسير البرهان عن النعماني بإسناده عن جابر عن الباقر عليه السلام في حديث طويل يصف فيه خروج السفيناني ، وفيه : قال : و ينزل أمير جيش السفيناني البيداء فينادي مناد من السماء : يا بيداء أيدي بالقوم فيخسف بهم فلا يفلت منهم إلا ثلاثة نفر - يحول الله وجوههم إلى أفقيتهم ، وهم من كلب ، وفيهم نزلت هذه الآية : يا أيها الذين أتوا الكتاب آمنوا بما نزلنا مصداقاً لما معكم من قبل أن نطمس وجوهاً فنردّها على أديبارها الآية .

اقول : ورواه عن المفيد أيضاً بإسناده عن جابر عن الباقر عليه السلام في نظير الخبر في قصة السفيناني .

وفي الفقيه بإسناده عن ثوير عن أبيه : أن علياً عليه السلام قال : ما في القرآن آية أحب إليّ من قوله عز وجل : إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء . اقول : ورواه في الدر المنثور عن الفريابي والترمذي وحسنه عن علي .

وفي الدر المنثور أخرج ابن جرير و ابن أبي حاتم عن ابن عمر قال لما نزلت : يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم الآية فقام رجل فقال : والشرك يا نبي الله ؟ فكره ذلك النبي صلى الله عليه وآله فقال : إن الله لا يغفر أن يشرك به الآية .

وفيه أخرج ابن المنذر عن أبي مجاز قال : لما نزلت هذه الآية . يا عبادي الذين أسرفوا الآية قام النبي صلى الله عليه وآله على المنبر فتلاها على الناس فقام إليه رجل فقال : والشرك بالله ؟ فسكت - مرتين أو ثلاثاً - فنزلت هذه الآية : إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء فأثبتت هذه في الزمر ، وأثبتت هذه في النساء .

اقول : وقد عرفت فيما تقدم أن آية الزمر ظاهرة بحسب ما تنعقبه من الآيات في المغفرة بالتوبة ، ولاريب أن التوبة يغفر معها كل ذنب حتى الشرك ، وأن آية النساء مورده غير مورد التوبة فلا تنافي بين الآيتين مضموناً حتى تكون إحداهما ناسنحة أو مخصصة للأخرى .

وفي المجمع عن الكلبي في الآية : نزلت في المشركين وحشي وأصحابه ، وذلك أنه لما قتل حمزة ، وكان قد جعل له على قتله أن يعتق فلم يوف له بذلك ، فلما قدم مكة ندم على صنيعه هو وأصحابه فكتبوا إلى رسول الله ﷺ : أننا قد ندمنا على الذي صنعناه ، و ليس يمنعنا عن الإسلام إلا أننا سمعناك تقول وأنت بمكة : والذين لا يدعون مع الله إلهاً آخر ولا يقتلون النفس التي حرم الله إلا بالحق ولا يزنون إلا يثنان ، وقد دعونا مع الله إلهاً آخر ، وقتلنا النفس التي حرم الله ، وزيننا ، فلولا هذه لا تبعناك فنزلت الآية : إلا من تاب وعمل عملاً صالحاً الآية فبعث بهما رسول الله ﷺ إلى وحشي وأصحابه ، فلما قرأهما كتبوا إليه : أن هذا شرط شديد نخاف أن لا نعمل عملاً صالحاً فلا نكون مع أهل هذه الآية فنزلت : إن الله لا يغفر الآية فبعث بها إليهم فقرأوها فبعثوا إليه : إنا نخاف أن لا نكون من أهل مشيئته فنزلت : يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم لا تقنطوا من رحمة الله إن الله يغفر الذنوب جميعاً فبعث بها إليهم فلما قرؤوها دخل هو وأصحابه في الإسلام . ورجعوا إلى رسول الله ﷺ فقبل منهم ، ثم قال لوحشي أخبرني كيف قتلت حمزة ؟ فلما أخبره قال : ويحك غيب شخصك عني فلهق وحشي : بعد ذلك بالشام ، وكان بها إلى أن مات .

اقول : وقد ذكر هذه الرواية الرازي في تفسيره عن ابن عباس والتأمل في موارد هذه الآيات التي تذكر الرواية أن رسول الله ﷺ كان يراجع بها وحشياً لا يدع للمتأمل شكاً في أن الرواية موضوعة قد أراد واضعها أن يقدّر أن وحشياً وأصحابه مغفور لهم وإن ارتكبوا من المعاصي كل كبيرة وصغيرة فقد التقط آيات كثيرة من مواضع مختلفة من القرآن للاستثناء من موضع ، والمستثنى من موضع مع أن كلاً منها واقعة في محل مخوفة بأطراف لها معها ارتباط واتصال ، وللمجموع سياق لا يحتمل التقطيع والتفصيل فقطعها ثم رتبها ونضدها نضداً يناسب هذه المراجعة العجيبة بين النبي ﷺ وبين وحشي .

ولقد أجاد بعض المفسرين حيث قال بعد الإشارة إلى الرواية : كأنهم يثبتون أن الله سبحانه كان يداعب وحشياً ! .

فواضع الرواية لم يرد إلّا أن يشرف وحشياً بمغفرة محتومة مختومة لا يضره معها أيّ ذنب أذنب وأيّ فظيعة أتى بها ، وعقب ذلك ارتفاع المجازاة على المعاصي ، ولازمه ارتفاع التكليف عن البشر على ما يراه النصرانية بل أشنع فإنهم إنما رفعوا التكليف بتفدية مثل عيسى المسيح ، وهذا يرفعه اتباعاً لهوى وحشي .

ووحشيّ هذا هو عبد لابن مطعم قتل حمزة بأحد ثم لحق مكّة ثم أسلم بعد أخذ الطائف ، وقال له النبي ﷺ : غيب شخصك عني فلحق بالشام و سكن حصاً و اشتغل في عهد عمر بالكتابة في الديوان ، ثم أخرج منه لكونه يدمن الخمر ، وقد جلد لذلك غير مرة ، ثم مات في خلافة عثمان ، قتله الخمر على ماروي .

روى ابن عبد البرّ في الاستيعاب بإسناده عن ابن إسحاق عن عبد الله بن الفضل عن سليمان بن يسار عن جعفر بن عمرو بن أمية الضمريّ قال : خرجت أنا وعبد الله بن عديّ ابن الخيار فمررنا بحمص و بها وحشيّ ، فقلنا : لو أتينا و سألناه عن قتله حمزة كيف قتله ، فلقينا رجلاً و نحن نسأل عنه فقال : إنّه رجل قد غلبت عليه الخمر فإن تجده صاحياً تجده رجلاً عربياً يحدّ ثكماً ما شتتاً من حديث ، و إن تجده على غير ذلك فانصرف عنه ؛ قال : فأقبلنا حتّى انتهينا إليه . الحديث . و فيه ذكر كيفية قتله حمزة يوم أحد .

وفي المجمع روى مطرف بن شخير عن عمر بن الخطّاب قال : كنّا على عهد رسول الله ﷺ إذا مات الرجل منا على كبيرة شهدنا بأنّه من أهل النار حتّى نزلت الآية فأمسكنا عن الشهادات .

وفي الدر المنثور أخرج ابن المنذر من طريق المعتمر بن سليمان عن سليمان بن عتبة البارقيّ قال : حدّثنا إسماعيل بن ثوبان قال : شهدت في المسجد قبل الداء الأعظم فسمعتهم يقولون : من قتل مؤمناً إلى آخر الآية فقال المهاجرون والأنصار : قد أوجب له النار فلمّا نزلت : إن الله لا يغفر أن يشرك به و يغفر ما دون ذلك لمن يشاء قالوا : ما شاء الله ، يصنع الله ما يشاء .

اقول : و روي ما يقرب من الروایتين عن ابن عمر بغير واحد من الطرق ، وهذه



الروايات لا تغلو من شيء فلا نطن بعامة أصحاب رسول الله ﷺ أن يجهلوا أن هذه الآية : إن الله لا يغفر أن يشرك به لا تزيد في مضمونها على آيات الشفاعة شيئاً كما تقدم بيانه ، وأن يغفلوا عن أن معظم آيات الشفاعة مكّية كقوله تعالى في سورة الزخرف : ولا يملك الذين يدعون من دونه الشفاعة إلا من شهد بالحق وهم يعلمون « الزخرف : ٨٦ » و مثلها آيات الشفاعة الواقعة في سورة يونس ، والأنبياء ، وطه ، والسبا والنجم ، والمدثر كلها آيات مكّية تثبت الشفاعة على ما مرّ بيانه ، وهي عامة لجميع الذنوب و مقيدة في جانب المشفوع له بالدين المرضي وهو التوحيد ونفي الشريك وفي جانب الله تعالى بالمشيئة ، فمحصل مفادها شمول المغفرة لجميع الذنوب إلا الشرك على مشيئة من الله ، وهذا بعينه مفاد هذه الآية : « إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء » .

وأما الآيات التي توعّد قاتل النفس المحترمة بغير حق ، وآكل الربا ، وقاطع الرحم بجزاء النار الخالد كقوله تعالى : و من يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً فيها الآية « النساء : ٩٣ » وقوله في الربا : ومن عاد فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون « البقرة : ٢٧٥ » وقوله في قاطع الرحم : أولئك لهم اللعنة ولهم سوء الدار « الرعد : ٢٥ » وغير ذلك من الآيات فهذه الآيات إنما توعّد بالشرّ و تنبئ عن جزاء النار ، وأما كونه جزاءً محتوماً لا يقبل التغيير والارتفاع فلا صراحة لها فيه .

وبالجملة لا يترجّح آية « إن الله لا يغفر » على آيات الشفاعة بأمر زائد في مضمونها يمهّد لهم ما ذكره .

فليس يسعهم أن يفهموا من آيات الكبار تعتمّن النار حتى يجوز لهم الشهادة على مرتكبها بالنار ، ولا يسعهم أن يفهموا من آية المغفرة ( إن الله لا يغفر أن يشرك به اه ) أمراً ليس يفهم من آيات الشفاعة حتى يوجب لهم القول بنسخها أو تخصيصها أو تقييدها آيات الكبار .

ويومىء إلى ذلك ما ورد في بعض هذه الروايات ، وهو ما رواه في الدر المنثور عن ابن الضريس و أبي يعلى وابن المنذر و ابن عديّ بسند صحيح عن ابن عمر قال : كنّا

نمسك عن الاستغفار لأهل الكبائر حتى سمعنا من نبيِّنا ﷺ : إنَّ الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء ؛ وقال : إنِّي أدّخرت دعوتي شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي . فأمسكنا عن كثير ممّا كان في أنفسنا ثم نطقنا بعد ورجونا .

فظاهر الرواية أنَّ السّذي فهموه من آية المغفرة فهموا مثله من حديث الشفاعة لكن يبقى عليه سؤال آخر ، وهو أنّه ما بالهم فهموا جواز مغفرة الكبائر من حديث الشفاعة ، ولم يكونوا يفهمونه من آيات الشفاعة المكيّة على كثرتها ودلالاتها و طول العهد ؟ ما أدري !

وفي الدرّ المنثور في قوله : ألم تر إلى الذين أوتوا نصيباً من الكتاب إلى قوله : سبيلاً أخرج البيهقيّ في الدلائل وابن عساكر في تاريخه عن جابر بن عبد الله قال : لمّا كان من أمر النبيّ ﷺ ما كان اعتزل كعب بن الأشرف ولحق بمكّة وكان بها ، وقال : لا أعين عليه ولا أقاتله ؛ ف قيل له بمكّة : يا كعب أديننا خير أم دين محمد وأصحابه ؟ قال : دينكم خير وأقدم ، ودين محمد حديث ؛ فنزلت فيه : ألم تر إلى الذين أوتوا نصيباً من الكتاب الآية .

اقول : وفي سبب نزول الآية روايات على وجوه مختلفة أسلمها ما أوردناه غير أنّ الجميع تشترك في أصل القصّة وهو أنّ بعضاً من اليهود حكموا لقريش على النبيّ ﷺ بأنّ دينهم خير من دينه .

وفي تفسير البرهان في قوله تعالى : أم يحسدون الناس على ما آتاهم الله من فضله الآية عن الشيخ في أماليه بإسناده عن جابر عن أبي جعفر عليه السلام : أم يحسدون الناس على ما آتاهم الله من فضله قال : نحن الناس .

وفي الكافي بإسناده عن بريد عن الباقر عليه السلام في حديث : « أم يحسدون الناس على ما آتاهم الله من فضله » نحن الناس المحسودون . الحديث .

اقول : وهذا المعنى مروى عن أئمّة أهل البيت عليهم السلام مستفيضاً بطرق كثيرة مودعة في جوامع الشيعة كالكافي والتهذيب والمعاني والبصائر وتفسير القميّ والعياشي وغيرها .

وفي معناها من طرق أهل السنة ما عن ابن المغازلي يرفعه إلى محمد بن علي الباقر عليهما السلام في قوله تعالى : « أم يحسدون الناس على ما آتاهم الله من فضله » قال : نحن الناس والله .

ومافي الدر المنثور عن ابن المنذر والطبراني من طريق عطاء عن ابن عباس في قوله : « أم يحسدون الناس » قال : نحن الناس دون الناس . وقد روى فيه أيضاً تفسير الناس برسول الله ﷺ عن عكرمة ومجاهد ومقاتل وأبي مالك ؛ وقد مر فيما قدّمناه من البيان : أن الظاهر كون المراد بالناس رسول الله ﷺ وأهل بيته ملحقون به . وفي تفسير العياشي عن حمران عن الباقر عليه السلام : « فقد آتينا آل إبراهيم الكتاب » قال : النبوة . « والحكمة » قال : الفهم والقضاء . « وملكاً عظيماً » قال : الطاعة .

اقول : المراد بالطاعة الطاعة المفترضة على ما ورد في سائر الأحاديث ، والأخبار في هذه المعاني أيضاً كثيرة ، وفي بعضها تفسير الطاعة المفترضة بالإمامة و الخلافة كما في الكافي بإسناده عن بريد عن الباقر عليه السلام .

وفي تفسير القمي في قوله تعالى : « إن الذين كفروا بآياتنا الآية » قال : قال : الآيات أمير المؤمنين والأئمة عليهم السلام .

اقول : وهو من الجري .

وفي مجالس الشيخ بإسناده عن حفص بن غياث القاضي قال : كنت عند سيد الجعافرة جعفر بن محمد عليهما السلام لما قدمه المنصور فأتاه ابن أبي العوجاء وكان ملحداً فقال : ما تقول في هذه الآية : « كلما نضجت جلودهم بدلناهم جلوداً غيرها ليذوقوا العذاب » ؟ هب هذه الجلود عصت فعذبت فما بال الغير ؟ قال أبو عبد الله عليه السلام : ويحك هي هي وهي غيرها . قال : أعقلني هذا القول . فقال له : أرأيت لو أن رجلاً عمداً إلى لبنة فكسرها ثم صب عليها الماء وجبلها ثم ردها إلى هيئتها الأولى ألم تكن هي هي وهي غيرها ؟ فقال : بلى أمتع الله بك .

اقول : ورواه في الاحتجاج أيضاً عن حفص بن غياث عنه عليه السلام ، والقمي في تفسيره مراسلاً ؛ ويعود حقيقة الجواب إلى أن وحدة المادة محفوظة بوحدة الصورة فبدن الإنسان

كأجزاء بدنه باق على وحدته مادام الإنسان هو الإنسان وإن تغير البدن بأيّ تغيير حدث فيه .

وفي الفقيه قال : سئل الصادق عليه السلام عن قول الله عزّ وجلّ لهم فيها أزواج مطهرة قال : الأزواج المطهرة اللاتي لا يعضن ولا يحدثن .

وفي تفسير البرهان في قوله تعالى : إن الله يأمركم أن تؤدّوا الأمانات الآية عن محمد بن إبراهيم النعمانيّ بإسناده عن زرارة عن أبي جعفر محمد بن عليّ عليهما السلام قال : سألته عن قول الله عزّ وجلّ : إن الله يأمركم أن تؤدّوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل فقال : أمر الله الإمام أن يؤدّي الأمانة إلى الإمام الذي بعده ، ليس له أن يزويها عنه . ألا تسمع قوله : « وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل إن الله نعمًا يعظكم به » هم الحكماء يزرارة ، إنّه خاطب بها الحكماء .

اقول : وصدر الحديث مرويّ بطرق كثيرة عنهم عليهم السلام ، وذيله يدلّ على أنّه من باب الجري ، وأنّ الآية نازلة في مطلق الحكم وإعطاء ذي الحقّ حقّه فينطبق على مثل ما تقدّم سابقاً .

وفي معناه ما في الدر المنثور عن سعيد بن منصور والفرّابيّ وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم عن عليّ بن أبي طالب قال : حقّ على الإمام أن يحكم بما أنزل الله وأن يؤدّي الأمانة فإذا فعل ذلك فحقّ على الناس أن يسمعوا له وأن يطيعوا وأن يجيبوا إذا دعوا .



يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا (٥٩) أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا نُزِّلَ إِلَيْكَ وَمَا نُزِّلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا (٦٠) وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَ الْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنْكَ صُدُودًا (٦١) فَكَيْفَ إِذَا أَصَابَتْهُمُ مُصِيبَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ثُمَّ جَاءُوكَ يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا إِحْسَانًا وَتَوْفِيقًا (٦٢) أُولَئِكَ الَّذِينَ يَعْلَمُ اللَّهُ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَعِظْهُمْ وَقُلْ لَهُمْ فِي أَنْفُسِهِمْ قَوْلًا بَلِيغًا (٦٣) وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا (٦٤) فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيَسْلُمُوا تَسْلِيمًا (٦٥) وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنْ اقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ أَوْ أَخْرِجُوا مِنْ دِيَارِكُمْ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيتًا (٦٦) وَإِذَا لَا تَيْنَاهُمْ مِنْ لَدُنَّا أَجْرًا عَظِيمًا (٦٧) وَلَهْدَيْنَاهُمْ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا (٦٨) وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا (٦٩) ذَلِكَ الْفَضْلُ مِنَ اللَّهِ وَكَفَى بِاللَّهِ عَلِيمًا (٧٠)

﴿بيانات﴾

الآيات - كماترى - غير عادية الارتباط بما تقدمها من الآيات فإن آيات السورة  
أخذة من قوله تعالى : واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً اهـ كأنها مسوقة لترغيب الناس

في الإنفاق في سبيل الله ، وإقامة صلب طبقات المجتمع وأرباب الحوائج من المؤمنين وذمّ الذين يصدّون الناس عن القيام بهذا المشروع الواجب ، ثمّ ألحثّ على إطاعة الله وإطاعة الرسول وأولي الأمر ، وقطع منابت الاختلاف والتجنّب عن التشاجر والتنازع ، وإرجاعه إلى الله ورسوله لوائتفق ، والتحرّز عن النفاق ، ولزوم التسليم لأوامر الله ورسوله وهكذا إلى أن تنتهي إلى الآيات النادرة إلى الجهاد المبيّنة أحكامه أو الأمرة بالنفر في سبيل الله ؛ فجميع هذه الآيات مجهزة للمؤمنين للجهاد في سبيل الله ، ومنظمة لنظام أمورهم في داخلهم ، وربما تخلّلها آية أو آيتان بمنزلة الاعتراض في الكلام لا يخلّ باتّصال الكلام كما تقدّم الإيماء إليه في قوله تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى » الآية ٤٣ من السورة .

**قوله تعالى :** « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ » ممّا فرغ من الندب إلى عبادة الله وحده لا شريك له وبثّ الإحسان بين طبقات المؤمنين وذمّ من يعيب هذا الطريق المحمود أوصدّ عنه صدوراً عاد إلى أصل المقصود بلسان آخر يفرّغ عليه فروع آخر ، بها يستحكم أساس المجتمع الإسلاميّ وهو التحضيض والترغيب في أخذهم بالاتّفاق والاتّفاق ، ورفع كلّ تنازع واقع بالردّ إلى الله ورسوله . ولا ينبغي أن يرتاب في أنّ قوله : أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ اه جملة سيقت تمهيداً وتوطئة للأمر برّد الأمر إلى الله ورسوله عند ظهور التنازع ، وإن كان مضمون الجملة أساس جميع الشرائع والأحكام الإلهيّة .

فإنّ ذلك ظاهر تفرّيع قوله : فإنّ تنازعتم في شئٍ فردّوه إلى الله والرسول اه ثمّ العود بعد العود إلى هذا المعنى بقوله : ألم تر إلى الذين يزعمون اه وقوله : وما أرسلنا من رسول إلّا ليطاع بإذن الله اه وقوله : فلا وربك لا يؤمنون حتّى يحكّموك فيما شجر بينهم اه .

ولا ينبغي أن يرتاب في أنّ الله سبحانه لا يريد بإطاعته إلّا إطاعته في ما يوحيه إلينا من طريق رسوله من المعارف والشرائع ، وأمّا رسوله ﷺ فله حيثيتان : إحداهما : حيثيّة التشريع بما يوحيه إليه ربّه من غير كتاب ، وهو ما يبيّنه للناس من

تفاصيل مايشتمل على إجماله الكتاب ومايتعلق ويرتبط بها كما قال تعالى : وأنزلنا اليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم «النحل : ٤٤» والثانية : مايراه من صواب الرأي وهو الذي يرتبط بولايته الحكومة والقضاء قال تعالى : لتحكم بين الناس بماأراك الله «النساء : ١٠٥» وهذا هو الرأي الذي كان يحكم به على ظواهر قوانين القضاء بين الناس ، وهو الذي كان <sup>عنه</sup> ~~عنه~~ <sup>عنه</sup> يحكم به في عزام الأمور ، وكان الله سبحانه أمره في اتخاذ الرأي بالمشاورة فقال : «وشاورهم في الأمر فأذعزت فتوكل على الله» آل عمران : ١٥٩ « فشاركهم في المشاورة ووحده في العزم .

إذا عرفت هذا علمت أن لا طاعة الرسول معنى ولا طاعة الله سبحانه معنى آخر وإن كان طاعة الرسول طاعة الله بالحقيقة لأن الله هو المشرع لوجوب إطاعته كما قال : « وما أرسلنا من رسول إلا ليطاع بإذن الله » فعلى الناس أن يطيعوا الرسول فيما يبينه بالوحي ، وفيما يراه من الرأي .

وهذا المعنى ( والله أعلم ) هو الموجب لتكرار الأمر بالطاعة في قوله : وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول اه لا ما ذكره المفسرون : أن التكرار للتأكيد فإن القصد لو كان متعلقاً بالتأكيد كان ترك التكرار كما لو قيل : وأطيعوا الله والرسول أدل عليه وأقرب منه فإنه كان يفيد أن طاعة الرسول عين طاعة الله سبحانه وأن الإطاعتين واحدة ، وما كل تكرار يفيد التأكيد .

وأما أولوا الأئمة فهم - كائنين من كانوا - لانصيب لهم من الوحي ، وإنما شأنهم الرأي الذي يستصوبونه فلم افتراض الطاعة نظير ما للرسول في رأيهم وقولهم ، ولذلك لما ذكر وجوب الرد والتسليم عند المشاجرة لم يذكرهم بل خص الله والرسول فقال : فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر اه وذلك أن المخاطبين بهذا الرد هم المؤمنون المخاطبون بقوله في صدر الآية : يا أيها الذين آمنوا اه والتنازع تنازعهم بلا ريب ، ولا يجوز أن يفرض تنازعهم مع أولي الأمر مع افتراض طاعتهم بل هذا التنازع هو ما يقع بين المؤمنين أنفسهم ، وليس في أمر الرأي بل من حيث حكم الله في القضية المتنازع فيها بقرينة الآيات التالية الدالة لمن يرجع

إلى حكم الطاغوت دون حكم الله ورسوله، وهذا الحكم يجب الرجوع فيه إلى أحكام الدين المبيّنة المقررة في الكتاب والسنة، والكتاب والسنة حجتان قاطعتان في الأمر لمن يسعه فهم الحكم منهما، وقول أولي الأمر في أن الكتاب والسنة يحكمان بكذا أيضاً حجة قاطعة فإن الآية تقرّ بافتراض الطاعة من غير أي قيد أو شرط، والجميع راجع بالأخيرة إلى الكتاب والسنة .

ومن هنا يظهر أن ليس لأولي الأمر هؤلاء - كائنين من كانوا - أن يضعوا حكماً جديداً، ولا أن يسخروا حكماً ثابتاً في الكتاب والسنة، وإلا لم يكن لوجوب إرجاع موارد التنازع إلى الكتاب والسنة والرد إلى الله والرسول معنى على ما يدل عليه قوله : وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم ومن يعص الله ورسوله فقد ضلّ ضلالاً مبيناً « الأحزاب : ٣٦ » قضاء الله هو التشريع وقضاء رسوله إمّا ذلك وإمّا الأعم . وإنما الذي لهم أن يروا رأيهم في موارد نفوذ الولاية، وأن يكشفوا عن حكم الله ورسوله في القضايا والموضوعات العامة .

وبالجملة لمّا لم يكن لأولي الأمر هؤلاء خيرة في الشرائع، ولا عندهم إلا ماله ورسوله من الحكم أعني الكتاب والسنة لم يذكرهم الله سبحانه ثانياً عند ذكر الردّ بقوله : فإن تنازعتم في شئ فردّوه إلى الله والرسول اه فلكم تعالى إطاعة واحدة، وللرسول وأولي الأمر إطاعة واحدة، ولذلك قال : أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم .

ولا ينبغي أن يرتب في أن هذه الإطاعة المأمور بها في قوله : أطيعوا الله وأطيعوا الرسول اه إطاعة مطلقة غير مشروطة بشرط، ولا مقيدة بقيد وهو الدليل على أن الرسول لا يأمر بشيء، ولا ينهى عن شيء، يخالف حكم الله في الواقعة وإلا كان فرض طاعته تناقضاً منه تعالى وتقدّس ولا يتم ذلك إلا بعصمة فيه ﷺ .

وهذا الكلام بعينه جار في أولي الأمر غير أن وجود قوة العصمة في الرسول لمّا قامت عليه الحجج من جهة العقل والنقل في حدّ نفسه من غير جهة هذه الآية دون أولي الأمر ظاهراً أمكن أن يتوهّم متوهّم أن أولي الأمر هؤلاء لا يجب فيهم العصمة ولا يتوقّف عليها الآية في استقامة معناها .



بيان ذلك أن الذي تقرّره الآية حكم مجعول لمصلحة الأمة يحفظ به مجتمع المسلمين من تسرب الخلاف والتشتت فيهم وشق عصاهم فلا يزيد على الولاية المعهودة بين الأمم والمجتمعات ، تعطى للواحد من الإنسان افتراض الطاعة ونفوذ الكلمة ، وهم يعلمون أنه ربّما يعصي وربّما يغلط في حكمه ، لكن إذا علم بمخالفته القانون في حكمه لا يطاع فيه ، وينبّه فيما أخطأ ، وفيما يحتمل خطأه ينفذ حكمه وإن كان مخطئاً في الواقع ولا يبالي بخطأه فإن مصلحة حفظ وحدة المجتمع والتحرّز من تشتت الكلمة مصلحة بتدارك بها أمثال هذه الأغلاط والاشتباكات .

وهذا حال أولي الأمر الواقع في الآية في افتراض طاعتهم ؛ فرض الله طاعتهم على المؤمنين فإن أمروا بما يخالف الكتاب والسنة فلا يجوز ذلك منهم ولا ينفذ حكمهم لقول رسول الله ﷺ : « لا طاعة لمخلوق في معصية خالق » وقد روى هذا المعنى الفريقان وبه يقيّد إطلاق الآية ، وأمّا الخطأ والغلط فإن علم به ردّ إلى الحق وهو حكم الكتاب والسنة ، وإن احتمل خطأه نفذ فيه حكمه كما فيما علم عدم خطأه ، ولا بأس بوجوب القبول وافتراض الطاعة فيما يخالف الواقع هذا النوع لأن مصلحة حفظ الوحدة في الأمة وبقاء السوداء والأبسة تتدارك بها هذه المخالفة ، ويعود إلى مثل ما تقرّر في أصول الفقه من حجّية الطرق الظاهرية مع بقاء الأحكام الواقعية على حالها ، وعند مخالفة مؤدّاهما للواقع تتدارك المفسدة اللازمة بمصلحة الطريق .

وبالجملة طاعة أولي الأمر مفترضة وإن كانوا غير معصومين يجوز عليهم الفسق والخطأ فإن فسقوا فلا طاعة لهم ، وإن أخطؤوا ردّ وإلى الكتاب والسنة إن علم منهم ذلك ، ونفذ حكمهم فيما لم يعلم ذلك ، ولا بأس بإفناء ما يخالف حكم الله في الواقع دون الظاهر رعاية لمصلحة الإسلام والمسلمين ، وحفظاً لوحدة الكلمة .

وأنت بالتأمّل فيما قدّمناه من البيان تعرف سقوط هذه الشبهة من أصله ، وذلك أن هذا التقريب من الممكن أن نساعد في تقييد إطلاق الآية في صورة الفسق بما ذكر من قول النبي ﷺ : « لا طاعة لمخلوق في معصية خالق » وما يؤدّي هذا المعنى

من الآيات القرآنية كقوله : **إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ** « الأعراف : ٢٨ » ، وما في هذا المعنى من الآيات .

وكذا من الممكن بل الواقع أن يجعل شرعاً نظير هذه الحجية الظاهرية المذكورة كفرض طاعة أمراء السرايا الذين كان ينصبهم عليهم رسول الله ﷺ ، وكذا الحكماء الذين كان يوليهم على البلاد كمكة وبمن أويخلفهم بالمدينة إذا خرج إلى غزاة ، وكهجية قول المجتهد على مقلده وهكذا لكنّه لا يوجب تقيّد الآية فكون مسألة من المسائل صحيحة في نفسه أمر وكونها مدلولاً عليها بظاهر آية قرآنية أمر آخر .

فالآية تدلّ على افتراض طاعة أولي الأمر هؤلاء ، ولم تقيده بقيد ولا شرط ، وليس في الآيات القرآنية ما يقيّد الآية في مدلولها حتّى يعود معنى قوله « وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم » إلى مثل قولنا : وأطيعوا أولي الأمر منكم فيما لم يأمروا بمعصية أولم تعلموا بخطأهم فإن أمر وكم بمعصية فلا طاعة عليكم ، وإن علمتم خطأهم فقوموهم بالردّ إلى الكتاب والسنة فما هذا معنى قوله : وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم .

مع أن الله سبحانه أبان ما هو أوضح من هذا القيد فيما هو دون هذه الطاعة المفترضة كقوله في الوالدين : **وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَسَنًا** وإن جاهدك لتشرك بي ما ليس لك به علم فلا تطعهما الآية « العنكبوت : ٨ » ، فما باله لم يظهر شيئاً من هذه القيود في آية تشتمل على أسّاس الدين ، وإليها تنتهي عامة أعراق السعادة الإنسانية .

على أن الآية جمع فيها بين الرسول وأولي الأمر ، وذكر لهما معاً طاعة واحدة فقال : **وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ** ، ولا يجوز على الرسول أن يأمر بمعصية أو يغلط في حكم فلو جاز شيء من ذلك على أولي الأمر لم يسع إلا أن يذكر القيد الوارد عليهم فلا مناص من أخذ الآية مطلقة من غير أيّ تقييد ، ولازمه اعتبار العصمة في جانب أولي الأمر كما اعتبر في جانب رسول الله ﷺ من غير فرق .

ثم إن المراد بالأمر في أولي الأمر هو الشأن الراجع إلى دين المؤمنين المخاطبين

بهذا الخطاب أودنيهم على ما يؤيدّه قوله تعالى : وشاورهم في الأمر « آل عمران : ١٥٩ » وقوله في مدح المتقين : وأمرهم شورى بينهم « الشورى : ٣٨ » وإن كان من الجائز بوجه أن يراد بالأمر ما يقابل النهي لكنّه بعيد .

وقد قيّد بقوله : « منكم » وظاهره كونه ظرفاً مستقراً أي أولى الأمر كائنين منكم وهو نظير قوله تعالى : هو الذي بعث في الأمميّين رسولا منهم « الجمعة : ٢ » وقوله في دعوة إبراهيم : « ربنا ابعث فيهم رسولا منهم » البقرة : ١٢٩ » وقوله : « رسلاً منكم يقصّون عليكم آياتي » الأعراف : ٣٥ » وبهذا يندفع ما ذكره بعضهم : أن تقييد أولى الأمر بقوله : « منكم » يدلّ على أن الواحد منهم إنسان عاديّ مثلنا وهم متساوون من غير مزية عصمة إلهية .

ثم إن أولى الأمر لما كان اسم جمع يدلّ على كثرة جمعية في هؤلاء المسمّين بأولى الأمر فهذا لا شك فيه لكن يحتمل في بادئ النظر أن يكونوا أحاداً يلي الأمر ويتلبّس باقتراض الطاعة واحد منهم بعد الواحد فينسب اقتراض الطاعة إلى جميعهم بحسب اللفظ ، والأخذ بجامع المعنى . كقولنا : صل فراضك وأطع سادتك وكبراء قومك .

و من عجيب الكلام ما ذكره الرازي : أن هذا المعنى يوجب حمل الجمع على المفرد ، وهو خلاف الظاهر ؛ وقد غفل عن أن هذا استعمال شائع في اللغة ، والقرآن مليء به كقوله تعالى : فلا تطع المكذّبين « القلم : ٨ » وقوله : فلا تطع الكافرين « الفرقان : ٥٢ » وقوله : إنّنا أطمعنا ساداتنا وكبراءنا « الأحزاب : ٦٧ » وقوله : ولا تطيعوا أمر المفسرين « الشعراء : ١٥١ » وقوله : حافظوا على الصلوات « البقرة : ٢٣٨ » وقوله : واخفض جناحك للمؤمنين « الحجر : ٨٨ » إلى غير ذلك من الموارد المختلفة بالإثبات والنفي ، والإخبار والإنشاء .

والذي هو خلاف الظاهر من حمل الجمع على المفرد هو أن يطلق لفظ الجمع ويراد به واحد من أحاده لأن يوقع حكم على الجمع بحيث ينحلّ إلى أحكام متعدّدة بتمتدّ الآحاد ؛ كقولنا : أكرم علماء بلدك أي أكرم هذا العالم ، وأكرم ذاك العالم ، وهكذا .

ويحتمل أيضاً أن يكون المراد بأولي الأمر - هؤلاء الذين هم متعلق افتراض الطاعة - الجمع من حيث هو جمع أي الهيئة الحاصلة من عدة معدودة كل واحد منهم من أولي الأمر ، و هو أن يكون صاحب نفوذ في الناس ، و ذاتاً في أمورهم كرؤساء الجنود والسرايا والعلماء وأولياء الدولة ، وسراة القوم ؛ بل كما ذكره في المنارهم أهل الحل والعقد الذين تشق بهم الأمة من العلماء والرؤساء في الجيش والمصالح العامة كالتيجارة والصناعات والزراعة وكذا رؤساء العمال والأحزاب ، ومديرو الجرائد المحترمة ، ورؤساء تحريرها ؛ فهذا معنى كون أولي الأمر هم أهل الحل والعقد ، وهم الهيئة الاجتماعية من وجوه الأمة لكن الشأن في تطبيق مضمون تمام الآية على هذا الاحتمال .

الآية دالة - كما عرفت - على عصمة أولي الأمر وقد اضطررنا إلى قبول ذلك القائمون بهذا المعنى من المفسرين .

فهل المتصف بهذه العصمة أفراد هذه الهيئة فيكون كل واحد واحد منهم معصوماً فالجميع معصوم إذ ليس المجموع إلا الآحاد ؛ لكن من البديهي أن لم يمر بهذه الأمة يوم يجتمع فيه جماعة من أهل الحل والعقد كلهم معصومون على إنفاذ أمر من أمور الأمة و من المحال أن يأمر الله بشيء لا مصداق له في الخارج . وأن هذه العصمة - وهي صفة حقيقية - قائمة بتلك الهيئة قيام الصفة بموصوفها وإن كانت الأجزاء والأفراد غير معصومين بل يجوز عليهم من الشرك والمعصية ما يجوز على سائر أفراد الناس فالرأي الذي يراه الفرد يجوز فيه الخطأ وإن يكون داعياً إلى الضلال والمعصية بخلاف ما إذا رآته الهيئة المذكورة لعصمتها ؛ وهذا أيضاً محال وكيف يتصور اتصاف موضوع اعتباري بصفة حقيقية أعني اتصاف الهيئة الاجتماعية بالعصمة .

أو أن عصمة هذه الهيئة ليست وصفاً لأفرادها ولا لنفس الهيئة بل حقيقته أن الله يصون هذه الهيئة أن تأمر بمعصية أو ترى رأياً فتخطيء فيه ، كما أن الخبر المتواتر مصون عن الكذب ؛ ومع ذلك ليست هذه العصمة بوصف لكل واحد من المخبرين ولا للهيئة الاجتماعية بل حقيقته أن العادة جارية على امتناع الكذب فيه ، و بعبارة

أخرى هو تعالى يصون الخبر الذي هذا شأنه عن وقوع الخطأ فيه و تسرب الكذب عليه ؛ فيكون رأي أولي الأمر مما لا يقع فيه الخطأ البتة و إن لم يكن آحادهم ولا هيئتهم متصفة بصفة زائدة بل هو كالخبر المتواتر مصون عن الكذب والخطأ وليكن هذا معنى العصمة في أولي الأمر ، والآية لا تدل على أزيد من أن رأيهم غير خابط بل مصيب يوافق الكتاب والسنة ، وهو من عناية الله على الأمة ، وقد روي عن النبي ﷺ : أنه قال : لا تجتمع أمتي على خطأ .

أما الرواية فهي أجنبية عن المورد فإنها إن صححت فإنما تنفي اجتماع الأمة على خطأ ، ولانفي اجتماع أهل الحل والعقد منهم على خطأ ، وللأمة معنى ولأهل الحل والعقد معنى آخر ، ولادليل على إرادة معنى الثاني من لفظ الأول ، وكذا لانفي الخطأ عن اجتماع الأمة بل تنفي الاجتماع على خطأ ؛ وبينهما فرق .

ويعود معنى الرواية إلى أن الخطأ في مسألة من المسائل لا يستوعب الأمة بل يكون دائماً فيهم من هو على الحق : إما كلهم أو بعضهم ولو معصوم واحد ، فيوافق ما دل من الآيات والروايات على أن دين الإسلام وملة الحق لا يرتفع من الأرض بل هو باق إلى يوم القيامة ؛ قال تعالى : فإن يكفر بها هؤلاء فقد وكلنا بها قوماً ليسوا بها بكافرين « الأنعام : ٨٩ » وقوله : وجعلها كلمة باقية في عقبه « الزخرف : ٢٨ » وقوله : إننا نحن نزلنا الذكر وإننا له لحافظون « الحجر : ٩ » وقوله : وإنه لكتاب عزيز لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه « فصلت : ٤٢ » إلى غير ذلك من الآيات .

وليس يختص هذا بأمة محمد بل الصحيح من الروايات تدل على خلافه ، وهي الروايات الواردة من طرق شتى عن النبي ﷺ الدالة على افتراق اليهود على إحدى وسبعين فرقة والنصارى على اثنتين وسبعين فرقة ، والمسلمين على ثلاث وسبعين فرقة كلهم هالك إلا واحدة ؛ وقد نقلنا الرواية في المبحث الروائي الموضوع في ذيل قوله تعالى : واعتصموا بحبل الله جميعاً « آل عمران : ١٠٣ » .

وبالجمل لا كلام على متن الرواية إن صح سندها فإنها أجنبية عن مورد الكلام ،

وإنما الكلام في معنى عصمة أهل الحل والعقد من الأمة لو كان هو المراد بقوله : وأولي الأمر منكم .

ما هو العامل الموجب لعصمة أهل الحل والعقد من المسلمين فيما يرويه من الرأي ؟ هذه العصابة التي شأنها الحل والعقد في الأمور غير مختصة بالأمة المسلمة بل كل أمة من الأمم العظام بل الأمم الصغيرة بل القبائل والعشائر لانفقد عدة من أفرادها لهم مكانة في مجتمعهم ذات قوة وتأثير في الأمور العامة ، وأنت إذا فحصت التاريخ في الحوادث الماضية وما في عصرنا من الأمم والأجيال وجدت موارد كثيرة اجتمعت أهل الحل والعقد منهم في مهام الأمور وعزائمها على رأي استصوبه ثم عقبوه بالعمل ، وربما أصابوا وربما أخطؤوا ؛ فالخطأ وإن كان في الآراء الفردية أكثر منه في الآراء الاجتماعية لكن الأداء الاجتماعية ليست بحيث لا تقبل الخطأ أصلاً فهذا التاريخ وهذه المشاهدة يشهدان منه على مصاديق وموارد كثيرة جداً .

فلو كان الرأي الاجتماعي من أهل الحل والعقد في الإسلام مصوناً عن الخطأ فإنما هو بعامل ليس من سنخ العوامل العادية بل عامل من سنخ العوامل المعجزة الخارقة للعادة ، ويكون حينئذ كرامة باهرة تختص بها هذه الأمة تقيم صلبهم ، وتحفظ سمائمهم وتقيمهم من كل شريدب في جماعتهم ووحدتهم وبالأخرة سبباً معجزاً إلهياً يتلو القرآن الكريم ، ويعيش ما عاش القرآن ، نسبته إلى حياة الأمة العملية نسبة القرآن إلى حياتهم العلمية فكان من اللازم أن يبين القرآن حدوده وسعة دائرته ، ويمتنع الله به كما امتنع بالقرآن وبمحمد ﷺ ، ويبين لهذه العصابة وظيفتهم الاجتماعية كما بين لنبيه ذلك ، وأن يوصي به النبي ﷺ أمته ، ولاسيما أصحابه الكرام وهم الذين صاروا بعده أهلاً للحل والعقد ، وتقلدوا ولاية أمور الأمة . وأن يبين أن هذه العصابة المسماة بأولي الأمر ما حقيققتها ، وما حدتها وما سعة دائرتها عملها ، وهل يتشكل هيئة حاكمة واحدة على جميع المسلمين في الأمور العامة لجميع الأمة الإسلامية ؟ أو تنعقد في كل جمعية إسلامية جمعية أولى الأمر فيحكم في نفوسهم وأعراضهم وأموالهم ؟ .

ولكن من اللازم أن يهتم به المسلمون ولاسيما الصحابة فيسألوا عنه ويبحثوا فيه . وقد سألوا عن أشياء لا قدر لها بالنسبة إلى هذه المهمة كالأهلة ، وماذا ينفقون ، والأنفال ؛ قال تعالى : « يسألونك عن الأهلة » و « يسألونك ماذا ينفقون » و « يسألونك عن الأنفال » فما بالهم لم يسألوا ؛ أو أنهم سألوا ثم لعبت به الأيدي فخفي علينا ؛ فليس الأمر مما يخالف هوى أكثرية الأمة الجارية على هذه الطريقة حتى يقضوا عليه بالإعراض فالترك حتى ينسى .

ولكن من الواجب أن يحتج به في الاختلافات والفتن الواقعة بعد ارتحال النبي ﷺ حيناً بعد حين ، فما لهذه الحقيقة لا توجد لها عين ولا أثر في احتجاجاتهم ومناظراتهم ، وقد ضبطها النقلة بكلماتها وحرورها ، ولا توجد في خطاب ولا كتاب ؛ ولم تظهر بين قدماء المفسرين من الصحابة والتابعين حتى ذهب إليه شاذة من المتأخرين : الرازي وبعض من بعده ! .

حتى أن الرازي أورد على هذا الوجه بعد ذكره : بأنه مخالف للإجماع المركب فإن الأقوال في معنى أولي الأمر لا تجاوز أربعة : الخلفاء الراشدون ، وأئمة السرايا ، والعلماء ، والأئمة المعصومون ؛ فالقول الخامس خرق للإجماع . ثم أجاب بأنه في الحقيقة راجع إلى القول الثالث فأفسد على نفسه ما كان أصلحه فهذا كله يقضي بأن الأمر لم يكن بهذه المثابة ، ولم يفهم منه أنه عطية شريفة وموهبة عزيزة من معجزات الإسلام وكراماته الخارقة لأهل الحل والعقد من المسلمين .

أويقال : إن هذه العصمة لا تنتهي إلى عامل خارق للعادة بل الإسلام بنى تربيته العامة على أصول دقيقة تنتج هذه النتيجة : إن أهل الحل والعقد من الأمة لا يغفلون فيما اجتمعوا عليه ، ولا يعرضهم الخطأ فيما رأوه .

وهذا الاحتمال مع كونه باطلاً من جهة منافاته للناموس العام وهو أن إدراك الكل هو مجموع إدراكات الأبعاض ، وإذا جاز الخطأ على كل واحد واحد جاز على الكل يرد عليه أن رأي أولي الأمر بهذا المعنى لو اعتمد في صحته وعصمته على مثل هذا العامل غير المغلوب لم يتخلف عن أثره فإلى أين تنتهي هذه الأباطيل والفسادات التي ملأت العالم الإسلامي ؟ .

وكم من متندى إسلامي بعد رحلة النبي ﷺ اجتمع فيه أهل الحل والعقد من المسلمين على ما اجتمعوا عليه ثم سلكوا طريقاً يهديهم إليه رأيهم فلم يزدوا إلا ضلالاً ولم يزد إسعادهم المسلمين إلا شقاءاً ولم يمكث الاجتماع الديني بعد النبي ﷺ دون أن عاد إلى إمبراطورية ظالمة حاطمة؛ فليبحث الباحث الناقد في الفتن الناشئة منذ قبض رسول الله ﷺ، وما استتبعته من دماء مسفوكة، وأعراض مهتوكة وأموال منهوبة، وأحكام عطلت، وحدوداً بطلت؛ ثم ليبعث في منشئها ومحتدها، وأصولها وأوراقها هل تنتهي الأسباب العاملة فيها إلا إلى مآلاته أهل الحل والعقد من الأمة ثم حملوا مآزوه على أكتاف الناس؟.

فهذا حال هذا الركن الركين الذي يعتمد عليه بناية الدين أعني رأي أهل الحل والعقد لو كان هو المراد بأولي الأمر المعصومين في رأيهم.

فلا مناص على القول بأن المراد بأولي الأمر أهل الحل والعقد من أن نقول بجواز خطأهم وأنهم على حد سائر الناس يصيبون ويخطئون غير أنهم لما كانوا عصابة فاضلة خيرة بالأمور مدبر بين معجر بين يقل خطوهم جداً، وأن الأمر بوجوب طاعتهم مع كونهم ربما يغلطون ويخطئون من باب المسامحة في موارد الخطأ نظر إلى المصلحة الغالبة في مداخلتهم فلو حكموا بما يغير حكم الكتاب والسنة، ويطابق ما شخّصوه من مصالحة الأمة بتفسير حكم من أحكام الدين بغير ما كان يفسر سابقاً أو تغيير حكم بما يوافق صلاح الوقت أو طبع الأمة أو وضع حاضر الدنيا كان هو المتبع، وهو الذي يرضيه الدين لأنه لا يريد إلا سعادة المجتمع ورفقه في اجتماعه كما هو الظاهر المتراعى من سير الحكومات الإسلامية في صدر الإسلام ومن دونهم فلم يمنع حكم من الأحكام الدائرة في زمن النبي ﷺ ولم يقض على سيرة من سيره وسننه إلا علل ذلك بأن الحكم السابق يراحم حقاً من حقوق الأمة، وأن صلاح حال الأمة في إنفاذ حكم جديد يصلح شأنهم. أوسن سنة حديثة توافق آمالهم في سعادة الحياة، وقد صرح بعض الباحثين<sup>(١)</sup> أن الخليفة له أن يعمل بما يخالف صريح الدين حفظاً لصلاح الأمة.

(١) صاحب فجر الإسلام فيه.



وعلى هذا فيكون حال الأمة الإسلامية حال سائر المجتمعات الفاضلة المدنية في أن فيها جمعية منتخبة تحكم على قوانين المجتمع على حسب ما تراه وتشاهده من مقتضيات الأحوال ، وموجبات الأوضاع .

و هذا الوجه أو القول - كما ترى - قول من يرى أن الدين سنة اجتماعية سبكت في قالب الدين ، وظهرت في صورته فهو محكوم بما يحكم على متون الاجتماعات البشرية وهياكلها بالتطور في أطوار الكمال التدريجي ، ومثال عال لا ينطبق إلا على حياة الإنسان الذي كان يعيش في عصر النبوة وما يقاربه .

فهي حلقة متضمنة من حلق هذه السلسلة المسماة بالمجتمع الإنساني لا ينبغي أن يبحث عنها اليوم إلا كما يبحث علماء طبقات الأرض (الجيولوجيا) عن السلع المستخرجة من تحت أطباق الأرض .

والذي يذهب إلى مثل هذا القول لا كلام لنا معه في هذه الآية : أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم الآية فإن القول يمتني على أصل مؤثر في جميع الأصول والسنن الماثورة من الدين من معارف أصلية ونواميس أخلاقية وأحكام فرعية ولوحمل على هذا ما وقع من الصحابة في زمن النبي وفي مرض موته ثم الاختلافات التي صدرت منهم وما وقع من تصرف الخلفاء في بعض الأحكام وبعض سير النبي ﷺ ثم في زمن معاوية ومن تلاه من الأمويين ثم العباسيين ثم الذين يلونهم والجميع أمور متشابهة أنتج نتيجة باهتة .

ومن أعجب الكلام المتعلق بهذه الآية ما ذكره بعض المؤلفين أن قوله تعالى : «أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم» لا يدل على شيء مما ذكره المفسرون على اختلاف أقوالهم .

أمّا أولاً فلا نَفَرُض طاعة أولي الأمر كائنين من كانوا لا يدل على فضل ومزية لهم على غيرهم أصلاً كما أن طاعة الجبابة والظلام واجبة علينا في حال الاضطراب اتقاءً من شرهم ، ولن يكونوا بذلك أفضل منا عند الله سبحانه .

وأما ثانياً فلا نَفَرُض الحكم المذكور في الآية لا يزيد على سائر الأحكام التي تتوقف

فعليتها على تحقق موضوعاتها نظير وجوب الإيفاء على الفقير وحرمة إعاقة الظالم فليس يجب علينا أن نوجد فقيراً حتى ننفق عليه أو ظالماً حتى لا نعيه .

والوجهان اللذان ذكرهما ظاهراً الفساد . مضافاً إلى أن هذا القائل قد رآه المراد بأولي الأمر في الآية الحكماء والسلاطين وقد تبين فساد هذا الاحتمال .

أمّا الوجه الأول فلا نته غفل عن أن القرآن مملوء من النهي عن طاعة الظالمين والمفسرين والكافرين ، ومن المحال أن يأمر الله مع ذلك بطاعتهم ثم يزيد على ذلك فيقرن طاعتهم بطاعة نفسه ورسوله ، ولو فرض كون هذه الطاعة طاعة تقيّة لعبّر عنها بإذن ونحو ذلك كما قال تعالى : **إِلَّا أَنْ تَقِصُوا مِنْهُمْ تَقَاةً** « آل عمران ٢٨ » لا بالأمر بطاعتهم صريحاً حتى يستلزم كلّ محذور شنيع .

وأمّا الوجه الثاني فهو مبنيّ على الوجه الأول من معنى الآية أمّا لو فرض افتراض طاعتهم لكونهم ذاشاناً في الدين كانوا معصومين لما تقدّم تفصيلاً ، ومحال أن يأمر الله بطاعة من لا مصادق له ، أوله مصادق اتّفاقيّ في آية تتضمّن أسّ أساس المصالح الدينية وحكماً لا يستقيم بدونه حال المجتمع الإسلاميّ أصلاً ، وقد عرفت أن الحاجة إلى أولي الأمرين الحاجة إلى الرسول وهي الحاجة إلى ولاية أمر الأمّة وقد تكلّمنا فيه في بحث المحكم والمتشابه .

ولنرجع إلى أوّل الكلام في الآية :

ظهر لك من جميع ماقدّمناه أن لا معنى لحمل قوله تعالى : **« وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ »** على جماعة المجمعين من أهل الحلّ والعقد ، وهي الهيئة الاجتماعيّة بأيّ معنى من المعاني فسّرناه فليس إلّا أن المراد بأولي الأمر آحاد من الأمّة معصومون في أقوالهم مفترض طاعتهم فتحتمل معرفتهم إلى تنصيب من جانب الله سبحانه من كلامه أو بلسان نبيّه فينطبق على ما روي من طرق أمّة أهل البيت عليهم السلام أنّهم هم .

وأمّا ما قيل : إن أولي الأمر هم الخلفاء الراشدون أو أمراء السرايا أو العلماء المتبعون في أقوالهم وآرائهم فيدفع ذلك كلّهُ أولاً : أن الآية تدلّ على عصمتهم ولا عصمة

في هؤلاء الطبقات بلا إشكال إلا ما تعتقده طائفة من المسلمين في حق عليّ عليه السلام . وثانياً : أن كلاً من الأقوال الثلاث قول من غير دليل يدل عليه .

وأما ما ورد على كون المراد به أئمة أهل البيت المعصومين عليهم السلام : أولاً : أن ذلك يحتاج إلى تعريف صريح من الله ورسوله ، ولو كان ذلك لم يختلف في أمرهم ان كان بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم .

وفيه : أن ذلك منصوص عليه في الكتاب والسنة كآية الولاية وآية التطهير وغير ذلك ، وسيأتي بسط الكلام فيها ، وكحديث السفينة : « مثل أهل بيتي كمثل سفينة نوح من ركبها نجا ، ومن تخلف عنها غرق » وحديث الثقلين : « إني تارك فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي أهل بيتي ما إن تمسكتهم بهما لن تضلوا بعدي أبداً » وقد مرّ في بحث المحكم والمتشابه في الجزء الثالث من الكتاب ، وكأحاديث أولي الأمر والروية من طرق الشيعة وأهل السنة ، وسيجيء بعضها في البحث الروائي التالي .

وثانياً : أن طاعتهم مشروطة بمعرفتهم فإنها من دون معرفتهم تكليف بما لا يطاق وإذا كانت مشروطة فالآية تدفعه لأنها مطلقة .

وفيه : أن الإشكال منقلب على المستشكل فإن الطاعة مشروطة بالمعرفة مطلقاً ، وإتباع الفرق أن أهل الحل والعقد يعرف مصداقهم على قوله من عند أنفسنا من غير حاجة إلى بيان من الله ورسوله ، والإمام المعصوم يحتاج معرفته إلى معرفّ يعرفه ، ولا فرق بين الشرط والشرط في منافاته الآية .

على أن المعرفة وإن عدت شرطاً لكنها ليست من قبيل سائر الشروط فإنها راجعة إلى تحقيق بلوغ التكليف فلا تكليف من غير معرفة به وبموضوعه ومتعلّقه ، وليست راجعة إلى التكليف والمكلف به ، ولو كانت المعرفة في عداد سائر الشرائط كالاستطاعة في الحج ، ووجدان الماء في الوضوء مثلاً لم يوجد تكليف مطلق أبداً إذ لا معنى لتوجيه التكليف إلى مكلف سواء علم به أو لم يعلم .

وثالثاً : أننا في زماننا هذا عاجزون عن الوصول إلى الإمام المعصوم وتعلم العلم والدين منه ، فلا يكون هو الذي فرض الله طاعته على الأمة إذ لا سبيل إليه .

وفيه : أن ذلك مستند إلى نفس الأمة في سوء فعالها وخيانتها على نفسها لا إلى الله ورسوله فالتكليف غير مرتفع كما لو قتلت الأمة نبيها ثم اعتذرت أنها لا تقدر على طاعته . على أن الإشكال مقلوب عليه فإننا لا نقدر اليوم على أمة واحدة في الإسلام ينفذ فيها ما استصوبته لها أهل الحل والعقد منها .

ورابعاً : أن الله تعالى يقول : « فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول » اهـ ولو كان المراد من أولي الأمر الإمام المعصوم لوجب أن يقال : فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الإمام .

وفيه : أن جوابه تقدم في مامر من البيان ؛ والمراد بالرد الرد إلى الإمام بالتقريب الذي تقدم .

وخامساً : أن القائمين بالإمام المعصوم يقولون : إن فائدة اتباعه إنقاذ الأمة من ظلمة الخلاف ، وضرر التنازع والتفرق وظاهر الآية يبين حكم التنازع مع وجود أولي الأمر ، وطاعة الأمة بهم كأن يختلفوا ولو الأمر في حكم بعض النوازل والوقائع ، والخلاف و التنازع مع وجود الإمام المعصوم غير جائز عند القائمين به لأنه عندهم مثل الرسول ﷺ فلا يكون لهذه الزيادة فائدة على رأيهم .

وفيه : أن جوابه ظاهر مما تقدم أيضاً فإن التنازع المذكور في الآية إنما هو تنازع المؤمنين في أحكام الكتاب والسنة دون أحكام الولاية الصادرة عن الإمام في الوقائع والحوادث ، وقد تقدم أن لاحكم إلا الله ورسوله فإن تمكن المتنازعون من فهم الحكم من الكتاب والسنة كان لهم أن يستنبطوه منهما ، أو يسألوا الإمام عنه وهو معصوم في فهمه ، وإن لم يتمكنوا من ذلك كان عليهم أن يسألوا عنه الإمام ، وذلك نظير ما كان لمن يعاصر رسول الله ﷺ كانوا يتفقون فيما يتمكنون منه أو يسألون عنه رسول الله ﷺ ، ويسألونه فيما لا يتمكنون من فهمه بالاستنباط .

فحكم أولي الأمر في الطاعة حكم الرسول على ما يدل عليه الآية ، وحكم التنازع هو الذي ذكره في الآية سواء في ذلك حضور الرسول كما يدل عليه الآيات التالية ، وغيبته كما يدل عليه الأمر في الآية بإطلاقه ؛ فالرد إلى الله والرسول المذكور في الآية

مختص بصورة تنازع المؤمنين كما يدل عليه قوله : تنازعتموه ولم يقل : فإن تنازع أولوا الأمر ، ولا قال : فإن تنازعوا ؛ والرد إلى الله والرسول عند حضور الرسول هو سؤال الرسول عن حكم المسألة أو استنباطه عن الكتاب والسنة للمتمكن منه ، وعند غيبته أن يسأل الإمام عنه أو الاستنباط كما تقدم بيانه ، فلا يكون قوله : فإن تنازعتم في شيء الخ زائداً من الكلام مستغنى عنه كما ادّعاء المستشكل .

فقد تبين من جميع ما تقدم : أن المراد بأولي الأمر في الآية رجال من الأمة حكم الواحد منهم في العصمة وافتراض الطاعة حكم الرسول ﷺ ، وهذا مع ذلك لا ينافي عموم مفهوم لفظ أولي الأمر بحسب اللغة ، وإرادته من اللفظ فإن قصد مفهوم من المفاهيم من اللفظ شيء وإرادة المصداق الذي ينطبق عليه المفهوم شيء آخر ، وذلك كما أن مفهوم الرسول معنى عام كلي وهو المراد من اللفظ في الآية لكن المصداق المقصود هو الرسول محمد ﷺ .

**قوله تعالى :** « فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول » إلى آخر الآية تفريع على الحصر المستفاد من المورد فإن قوله : أطيعوا الله الخ حيث أوجب طاعة الله ورسوله ، هذه الطاعة إنما هي في المواد الدينية التي تتكفل رفع كل اختلاف مفروض ، وكل حاجة ممكنة لم يبق مورد تمس الحاجة الرجوع إلى غير الله ورسوله ، وكان معنى الكلام : أطيعوا الله ولا تطيعوا الطاغوت ، وهو ما ذكرناه من الحصر .

وتوجه الخطاب إلى المؤمنين كاشف عن أن المراد بالتنازع هو تنازعهم بينهم لا تنازع مفروض بينهم وبين أولي الأمر ، ولا تنازع مفروض بين أولي الأمر فإن الأول أعني التنازع بينهم وبين أولي الأمر لا يلائم افتراض طاعة أولي الأمر عليهم ، وكذا الثاني أعني التنازع بين أولي الأمر فإن افتراض الطاعة لا يلائم التنازع الذي أحد طرفيه على الباطل . على أنه لا يناسب كون الخطاب متوجّهاً إلى المؤمنين في قوله : فإن تنازعتم في شيء فردوه اه .

ولفظ الشيء وإن كان يعم كل حكم وأمر من الله ورسوله وأولي الأمر كما أن ما كان لكن قوله بعد ذلك : فردوه إلى الله والرسول يدل على أن المفروض هو النزاع

في شيء ليس لأولي الأمر الاستقلال والاستبداد فيه من أوامرهم في دائرة ولايتهم كأمرهم بنفراً وحرب أو صلح أو غير ذلك ؛ إذ لا معنى لإيجاب الردّ إلى الله والرسول في هذه الموارد مع فرض طاعتهم فيها .

فالآية تدلّ على وجوب الردّ في نفس الأحكام الدينية التي ليس لأحد أن يحكم فيها بإفاد أو نسخ إلهي ورسوله ، والآية كالصريح في أنه ليس لأحد أن يتصرف في حكم ديني شرّعه الله ورسوله ، وأولوا الأمر ومن دونهم في ذلك سواء .

وقوله : إن كنتم آمنتم بالله أهدى إليكم السبيل في الحكم وإشارة إلى أن مخالفتهم إنما تنتشئ من فساد في مرحلة الإيمان فالحكم يرتبط به ارتباطاً فالمخالفة تكشف عن التظاهر بصفة الإيمان بالله ورسوله ، واستبطان للكفر ، وهو النفاق كما يدلّ عليه الآيات التالية .

وقوله : ذلك خير وأحسن تأويلاً أي الردّ عند التنازع أو إطاعة الله ورسوله وأولي الأمر ، والتأويل هو المصلحة الواقعية التي ينشأ منها الحكم ثم تترتب على العمل وقد تقدّم البحث عن معناه في ذيل قوله تعالى : واتبعوا تأويله وما يعلم تأويله إلا الله والآية « آل عمران : ٧ » في الجزء الثالث من الكتاب .

قوله تعالى : « ألم تر إلى الذين يزعمون أنهم آمنوا بما أنزل إليك » إلى آخر الآية الزعم هو الاعتقاد بكذا سواء طابق الواقع أم لا ؛ بخلاف العلم فإنه الاعتقاد المطابق للواقع ، ولكون الزعم يستعمل في الاعتقاد في موارد لا يطابق الواقع ربّما يظنّ أن عدم مطابقة الواقع مأخوذ في مفهومه وليس كذلك . والطاغوت مصدر بمعنى الطغيان كالرهيبة والجبروت والملوكوت غير أنه ربّما يطلق ويراد به اسم الفاعل مبالغة يقال : طفئ الماء إذا تعدّى ظرفه لوفوره وكثرته ، وكان استعماله في الإنسان أولاً على نحو الاستعارة ثم أبتذل فلحق بالحقيقة وهو خروج الإنسان عن طوره الذي حدّه له العقل أو الشرع ؛ فالطاغوت هو الظالم الجبار ، والمتمرد عن وظائف عبودية الله استعلاءً عليه تعالى وهكذا ؛ وإليه يعود ما قيل : إن الطاغوت كلّ معبود من دون الله .

وقوله : بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك أهدى إلى السبيل أن يقال : بما أنزل الله على

رسله . ولم يقل : آمنوا بك وبآلذين من قبلك لأن الكلام في وجوب الرد إلى كتاب الله وحكمه ، وبذلك يظهر أن المراد بقوله : « وقد أمر وأن يكفروا به » الأمر في الكتب السماوية ، والوحي النازل على الأنبياء : محمد ومن قبله صلى الله عليه وآله وعليهم . وقوله : ألم تر أه الكلام بمنزلة دفع الدخول كأنه قيل : ما وجه ذكر قوله : أطيعوا الله وأطيعوا الرسول الخ ؛ فقيل : ألم تر إلى تخلفهم من الطاعة حيث يريدون التحاكم إلى الطاغوت ؟ . والاستفهام للتأسف والمعنى : من الأسف ما رأيته أن بعض الناس ، وهم معتقدون أنهم مؤمنون بما أنزل إليك من الكتاب وإلى سائر الأنبياء ، والكتب السماوية إنما أنزلت لتحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه ، وقد بينه الله تعالى لهم بقوله : كان الناس أمة واحدة فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين وأنزل معهم الكتاب بالحق ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه « البقرة : ٢١٣ » يتحاكمون عند التنازع إلى الطاغوت وهم أهل الطغيان والمتمردون عن دين الله المتمدنون على الحق ، وقد أمروا في هذه الكتب أن يكفروا بالطاغوت ، وكفى في منع التحاكم إليهم أنه إلغاء لكتب الله وإبطال لشرائعه .

وفي قوله « ويريد الشيطان أن يضلهم ضلالاً بعيداً ، دلالة على أن تحاكمهم إنما هو بإلقاء الشيطان وإغوائه ، والوجهة فيه الضلال البعيد . قوله تعالى : « وإذ قيل لهم تعالوا » إلى آخر الآية ، تعالوا بحسب الأصل أمر من التعالي وهو الارتفاع ، وصد عنه يصد صدوداً أي أعرض وقوله : إلى ما أنزل الله وإلى الرسول أه بمنزلة أن يقال : إلى حكم الله ومن يحكم به . وفي قوله : يصدون عنك أه إنما خص الرسول بالإعراض مع أن الذي دعوا إليه هو الكتاب والرسول معاً لا الرسول وحده لأن الأسف إنما هو من فعل الذين يزعمون أنهم آمنوا بما أنزل الله فهم ليسوا بكافرين حتى يتجاهروا بالإعراض عن كتاب الله بل منافقون بالحقيقة يتظاهرون بالإيمان بما أنزل الله لكنهم يعرضون عن رسوله .

ومن هنا يظهر أن الفرق بين الله ورسوله بتسليم حكم الله والتوقف في حكم الرسول نفاق البتة .

قوله تعالى : « فكيف إذا أصابتهم مصيبة » اه إيدان بأنّ هذا الإعراض والانصراف عن حكم الله ورسوله ، والإقبال إلى غيره وهو حكم الطاغوت سيعقب مصيبة تصيبهم لاسبب لها إلا هذا الإعراض عن حكم الله ورسوله ، والتحاكم إلى الطاغوت ، وقوله : ثمّ جاؤوك يحلفون بالله اه حكاية لمعذرتهم أنّهم ما كانوا يريدون بركونهم إلى حكم الطاغوت سوءاً ؛ والمعنى - والله أعلم - : فإذا كان حالهم هذا الحال كيف صنيعهم إذا أصابهم بفعالهم هذا وباله السيئ ثمّ جاؤوك يحلفون بالله قائلين ما أردنا بالتحاكم إلى غير الكتاب والرسول إلا الإحسان والتوفيق وقطع المشاجرة بين الخصوم ؟ .

قوله تعالى : « أولئك الذين يعلم الله ما في قلوبهم » اه تكذيب لقولهم فيما اعتذروا به ، ولم يذكر حال ما في قلوبهم ، وأنّه ضمير فاسد لدلالة قوله : « فأعرض عنهم وعظّمهم » على ذلك إذ لو كان ما في قلوبهم غير فاسد كان قولهم صدقاً وحقّاً ولا يؤمر بالاعراض عمّن يقول الحقّ ويصدق في قوله .

وقوله : « قل لهم في أنفسهم قولاً بليغاً أي قولاً يبلغ في أنفسهم ما تريد أن ينفقوا عليه ويفقهوه من مفاسد هذا الصنيع ، وأنّه نفاق لو ظهر نزل بهم الويل من سخط الله تعالى .

قوله تعالى : « وما أرسلنا من رسول إلا ليطاع بإذن الله » اه ردّ مطلق لجميع ما تقدّم من حكايته من هؤلاء المنافقين من التحاكم إلى الطاغوت ، والإعراض عن الرسول ، والحلف والاعتذار بالإحسان والتوفيق . فكلّ ذلك مخالفة للرسول بوجه سواء كانت مصاحبة لمعذريته أم لا ، وقد أوجب الله طاعته من غير قيد وشرط فإنّه لم يرسله إلا ليطاع بإذن الله ، وليس لأحد أن يتمخّل أن المتبّع من الطاعة طاعة الله ، وإنّما الرسول بشر ممّن خلق إنّما يطاع لحيازة الصلاح فإذا أحرز صلاح من دون طاعته فلا بأس بالاستبداد بإحرازه ، وترك الرسول في جانب ، وإلا كان إشراكاً بالله ، وعبادة لرسوله معه ، وربّما كان يلوح ذلك في أمور يكلمون فيها رسول الله ﷺ يقول قائلهم له إذا عزم عليهم في مهمّة : أبأمر من الله أم منك ؟ .

فذكر الله سبحانه أن وجوب طاعة النبي ﷺ وجوب مطلق ، وليست بالإطاعة



الله فإنها بإذنه نظير ما يفيدته قوله تعالى : من يطع الرسول فقد أطاع الله الآية « النساء : ٨٠ » .

ثم ذكر أنهم لو رجعوا إلى الله ورسوله بالتوبة حين ما خالفوا الرسول بالإعراض لكان خيراً لهم من أن يحلفوا بالله ، ويلفقوا أعذاراً غير موجّهة لاتنفع ولا ترضي رسول الله ﷺ لأن الله سبحانه يخبره بحقيقة الأمر ، وذلك قوله : ولو أنهم إذ ظلموا أنفسهم جاؤوك إلى آخر الآية .

قوله تعالى : فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك اه الشجر - بسكون الجيم - والشجور : الاختلاط يقال : شجر شجراً وشجوراً أي اختلط ، ومنه التشاجر والمشاجرة كأن الدعوى أو الأقوال اختلط بعضها مع بعض ، ومنه قيل للشجر : شجر لا اختلاط غصونها بعضها مع بعض . والخرج الضيق .

وظاهر السياق في بدء النظر أنه ردّ لزعم المنافقين أنهم آمنوا بالنبي ﷺ مع تحاكمهم إلى الطاغوت فالمعنى : فليس كما يزعمون أنهم يؤمنون مع تحاكمهم إلى الطاغوت بل لا يؤمنون حتى يحكموك إلخ .

لكن شمول حكم الغاية أعني قوله : حتى يحكموك إلخ لغير المنافقين ، وكذا قوله بعد ذلك : « ولو أننا كتبنا عليهم » إلى قوله : « ما فعلوه إلا قليل منهم » يؤيدان الرد لا يختص بالمنافقين بل بعمّهم وغيرهم من جهة أن ظاهر حالهم أنهم يزعمون أن مجرد تصديق ما أنزل من عند الله بما يتضمنه من المعارف والأحكام إيمان بالله ورسوله وبما جاء به من عند ربه حقيقة ، وليس كذلك بل الإيمان تسليم تام باطنياً وظاهراً فكيف يتأتى لمؤمن حقاً أن لا يسلم للرسول حكماً في الظاهر بأن يعرض عنه ويخالفه ، أو في باطن نفسه بأن يتحرّج عن حكم الرسول إذا خالف هوى نفسه وقد قال الله تعالى لرسوله : لتحكم بين الناس بما أراك الله « النساء : ١٠٥ » .

فلو تحرّج متحرّج بما قضى به النبي ﷺ فمن حكم الله تحرّج لأنه السذي شرّفه بافتراض الطاعة ونفوذ الحكم .

وإذا كانوا سلّموا حكم الرسول ، ولم يتحرّج قلوبهم منه كانوا مسلمين لحكم الله

قطعاً سواء في ذلك حكمه التشريعي والتكويني ، وهذا موقف من مواقف الإيمان يتلبس فيه المؤمن بعدة من صفات الفضيلة أوجهها : التسليم لأمر الله ، ويسقط فيه التعرُّج والاعتراض والرد من لسان المؤمن وقلبه ، وقد أطلق في الآية التسليم إطلاقاً . ومن هنا يظهر أن قوله : فلا وربك إلى آخر الآية وإن كان مقصوداً على التسليم لحكم النبي ﷺ بحسب اللفظ لأن مورد الآيات هو تحاكمهم إلى غير رسول الله ﷺ مع وجوب رجوعهم إليه إلا أن المعنى عام لحكم الله ورسوله جميعاً ، ولحكم التشريع والتكوين جميعاً كما عرفت .

بل المعنى يعم الحكم بمعنى قضاء رسول الله ﷺ وكل سيرة سار بها أو عمل عمل بها لأن الأثر مشترك فكل ما ينسب بوجه إلى الله ورسوله بأي نحو كان لا يتأتى لمؤمن بالله حق إيمانه أن يردّه أو يعترض عليه أو يملكه أو يسوؤه بوجه من وجوه المساءة فكل ذلك شرك على مراتبه ، وقد قال تعالى : وما يؤمن أكثرهم بالله إلا وهم مشركون « يوسف - ١٠٦ » .

**قوله تعالى :** « ولو أننا كذبنا عليهم » إلى قوله : « مافعلوه إلا قليل منهم » قد تقدّم في قوله : ولكن لعنهم الله بكفرهم فلا يؤمنون إلا قليلاً « آية ٤٦ من السورة » أن هذا التركيب يدل على أن الحكم للهيئة الاجتماعية من الأفراد وهو المجتمع ، وأن الاستثناء لدفع توهم استغراق الحكم واستيعابه لجميع الأفراد ، ولذلك كان هذا الاستثناء أشبه بالمتصل منه بالمتصل أو هو برزخ بين الاستثنائين : المتصل والمتفصل لكونه ذا جانبين .

على هذا فقوله « مافعلوه إلا قليل منهم » وارد مورد الإخبار عن حال الجملة المجتمعة أنهم لا يمثلون الأحكام والتكاليف الحرجية الشاقة التي تماس ما يتعلق به قلوبهم تعلق الحب الشديد كنفوسهم وديارهم ، واستثناء القليل لدفع التوهم .

فالمعنى : ولو أننا كذبنا أي فرضنا عليهم قتل أنفسهم والخروج من ديارهم وأوطانهم المألوفة لهم مافعلوه أي لم يمثلوا أمرنا . ثم لما استشعر أن قوله : مافعلوه يوهنهم أن ليس فيهم من هو مؤمن حقاً مسلم لحكم الله حقيقة دفع ذلك باستثناء القليل منهم ، ولم

يكن يشملهم الحكم حقيقة لأنّ الإخبار عن حال المجتمع من حيث إنّهُ مجتمع ولم تكن الأفراد داخلة فيه إلاّ بتبع الجملة .

ومن هنا يظهر أنّ المراد قتل الجملة الجملة وخروج الجملة وجلّأهم من جملة ديارهم كالبلدة والقرية دون قتل كلّ واحد نفسه ، وخروجه من داره كما في قوله تعالى : فتوبوا إلى بارئكم فاقتلوا أنفسكم « البقرة : ٥٤ » فإنّ المقصود بالخطاب هو الجماعة دون الأفراد .

قوله تعالى : « ولوأنتهم فعلوا ما يوعظون به لكان خيراً لهم وأشدّ تثبيتاً » في تبديل الكتابة في قوله : ولوأنا كتبنا عليهم اه بالوعظ في قوله : ما يوعظون به إشارة إلى أنّ هذه الأحكام الظاهرة في صورة الأمر والقرض ليست إلاّ إشارات إلى مافيه صلاحهم وسعادتهم فهي في الحقيقة مواعظ ونصائح يراد بها خيرهم وصلاحهم .

وقوله : لكان خيراً لهم أي في جميع ما يتعلق بهم من أولاهم وأخراهم ، وذلك أنّ خير الآخرة لا ينفك من خير الدنيا بل يستتبعه ، وقوله : « وأشدّ تثبيتاً » أي لنفوسهم وقلوبهم بالإيمان لأنّ الكلام فيه ؛ قال تعالى : يثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت الآية « إبراهيم : ٢٧ » .

قوله تعالى : « وإذآلآتيناهم من لدنا أجراً عظيماً » أي حين تثبتوا بالإيمان الثابت ؛ والكلام في إبهام قوله : « أجراً عظيماً » كالكلام في إطلاق قوله : « لكان خيراً لهم » .

قوله تعالى : « ولهديناهم صراطاً مستقيماً » قدمضى الكلام في معنى الصراط المستقيم في ذيل قوله : إهدنا الصراط المستقيم « الحمد : ٦ » في الجزء الأوّل من الكتاب .  
قوله تعالى : « ومن يطع الله والرسول » إلى قوله : « وحسن أولئك رفيقاً » جمع بين الله والرسول في هذا الوعد الحسن مع كون الآيات السابقة متعرّضة لإطاعة الرسول والتسليم لحكمه وقضائه ، لتخلّل ذكره تعالى بينها في قوله : ولوأنا كتبنا عليهم إلخ فالطاعة المفترضة طاعته تعالى وطاعة رسوله ، وقد بدأ الكلام على هذا النحو في قوله : وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول الآية .

وقوله : فأولئك مع الذين أنعم الله عليهم اه يدلّ على اللّٰحق دون الصيرورة فهؤلاء ملحّون بجماعة المنعم عليهم ، وهم أصحاب الصراط المستقيم الذي لم ينسب في كلامه تعالى إلى غيره إلّا إلى هذه الجماعة في قوله تعالى : اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم « الحمد : ٧ » وبالجمله فهم ملحّون بهم غير صامرين منهم كما لا يخلو قوله : « وحسن أولئك رفيقاً » من تلويح إليه ، وقد تقدّم أن المراد بهذه النعمة هي الولاية .

وأما هؤلاء الطوائف الأربع أعني النبيّين والصديقين والشهداء والصالحين فالنبيّون هم أصحاب الوحي الذين عندهم نبال الغيب ، ولاخبرة لنا من حالهم بأزيد من ذلك إلّا من حيث الآثار ، وقد تقدّم أن المراد بالشهداء الأعمال فيما يطلق من لفظ الشهيد في القرآن دون المستشّهدين في معركة القتال ، وأن المراد بالصالحين هم أهل اللياقة بنعم الله .

وأما الصديقون فالذي يدلّ عليه لفظه هو أنّه مبالغة من الصدق ، ومن الصدق ماهو في القول ، ومنه ماهو في الفعل ، وصدق الفعل هو مطابقته للقول لأنّه حاك عن الاعتقاد فإذا صدق في حكميته كان حاكياً لما في الضمير من غير تخلف ، وصدق القول مطابقته لما في الواقع ، وحيث كان القول نفسه من الفعل بوجه كان الصادق في فعله لا يخبر إلّا بما يعلم صدقه وأنّه حقّ ، ففي قوله الصدق الخبري والمخبري جميعاً .

فالصديق الذي لا يكذب أصلاً هو الذي لا يفعل إلّا ما يراه حقّاً من غير اتباع لهوى النفس ، ولا يقول إلّا ما يرى أنّه حقّ ، ولا يرى شيئاً إلّا ما هو حقّ فهو يشاهد حقائق الأشياء ، ويقول الحقّ ، ويفعل الحقّ .

وعلى ذلك فيترتب المراتب فالنبيّون وهم السادة ، ثمّ الصديقون وهم شهداء الحقائق والأعمال ، والشهداء وهم شهداء الأعمال ، والصالحون وهم المتهيّون للكرامة الإلهيّة . وقوله تعالى : « وحسن أولئك رفيقاً » أي من حيث الرفاقة فهو تميز ؛ قيل : ولذلك لم يجمع ، وقيل : المعنى : حسن كلّ واحد منهم رفيقاً ، وهو حال نظير قوله : ثمّ نخرجكم طفلاً « الحج : ٥ » .

**قوله تعالى :** « ذلك الفضل من الله وكفى بالله علماً » تقديم « ذلك » وإتيانه بصيغة الإشارة الدالة على البعيد ودخول اللام في الخبر يدل على تفخيم أمر هذا الفضل كأنه كل الفضل ، وختم الآية بالعلم لكون الكلام في درجات الإيمان التي لا سبيل إلى تشخيصها إلا العلم الإلهي .

واعلم أن في هذه الآيات الشريفة موارد عديدة من الالتفات الكلامي متشابه بعضها مع بعض فقد أخذ المؤمنون في صدر الآيات مخاطبين ثم في قوله : « ولو أننا كتبنا عليهم » كما مر غائبين ، وكذلك أخذ تعالى نفسه في مقام الغيبة في صدر الآيات في قوله : « أطيعوا الله الآية » ، ثم في مقام المتكلم مع الغير في قوله : « وما أرسلنا من رسول الآية » ، ثم الغيبة في قوله : « بإذن الله الآية » ، ثم المتكلم مع الغير في قوله : « ولو أننا كتبنا الآية ثم الغيبة في قوله : « ومن يطع الله والرسول الآية » .

وكذلك الرسول أخذ غائباً في صدر الآيات في قوله : « وأطيعوا الرسول الآية » ، ثم مخاطباً في قوله : « ذلك خير الآية » ، ثم غائباً في قوله : « واستغفر لهم الرسول الآية » ، ثم مخاطباً في قوله : « فلا وربك الآية » ، ثم غائباً في قوله : « ومن يطع الله والرسول الآية » ، ثم مخاطباً في قوله : « وحسن أولئك الآية » . فهذه عشر موارد من الالتفات الكلامي ، والنكات المختصة بكل مورد مورد ظاهرة للمتدبر .

### ﴿ بحث روائي ﴾

في تفسير البرهان عن ابن بابويه بإسناده عن جابر بن عبد الله الأنصاري : لما أنزل الله عز وجل على نبيه محمد ﷺ : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ » قلت : يا رسول الله عرفنا الله ورسوله فمن أولو الأمر الذين قرن الله طاعتهم بطاعتك ؟ فقال ﷺ : هم خلفائي بإجماع وأئمة المسلمين من بعدي : أولهم علي بن أبي طالب ، ثم الحسن ، ثم الحسين ، ثم علي بن الحسين ، ثم محمد بن علي المعروف في التوراة بالباقر ستدر كه بإجماع فإذ القيته فاقرأه مني السلام ، ثم الصادق جعفر بن محمد ، ثم موسى بن جعفر ، ثم علي بن موسى ، ثم محمد بن علي ، ثم علي بن محمد ، ثم الحسن بن

عليّ، ثمّ سمّيتي محمد وكنيتي حجة الله في أرضه وبقيته في عباده ابن الحسن بن عليّ  
 ذلك الذي يفتح الله تعالى ذكره على يديه مشارق الأرض ومغاربها، ذلك الذي يغيب  
 عن شيعته وأوليائه غيبة لا يثبت فيه على القول بإمامته إلا من امتحن الله قلبه للإيمان .  
 قال جابر : فقلت له : يا رسول الله فهل يقع لشيعته الانتفاع به في غيبته فقال ﷺ :  
 إي والذي بعثني بالنبوة إنهم يستضيئون بنوره ، وينتفعون بولايته في غيبته كانتفاع  
 الناس بالشمس وإن تجلّأها سحب ؛ يا جابر هذا من مكنون سرّ الله ومخزون علم الله  
 فاحتمه إلا عن أهله .

**اقول :** وعن النعمانيّ بإسناده عن سليم بن قيس الهلاليّ عن عليّ عليه السلام ما في معنى  
 الرواية السابقة ، ورواها عليّ بن إبراهيم بإسناده عن سليم عنه عليه السلام ، وهناك روايات  
 أخر من طرق الشيعة وأهل السنة ، وفيها ذكر إمامتهم بأسمائهم من أراد الوقوف عليها  
 فعليه بالرجوع إلى كتاب ينابيع المودة وكتاب غاية المرام للبحرانيّ وغيرهما .  
 وفي تفسير العيّاشيّ عن جابر الجعفيّ قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن هذه الآية :  
 « أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم » قال : الأوصياء .  
**اقول :** وفي تفسير العيّاشيّ عن عمر بن سعيد عن أبي الحسن عليه السلام مثله ، وفيه :  
 عليّ بن أبي طالب والأوصياء من بعده .

وعن ابن شهر آشوب : سأل الحسن بن صالح عن الصادق عليه السلام عن ذلك فقال :  
 الأئمة من أهل بيت رسول الله ﷺ .  
**أقول :** وروى مثله الصدوق عن أبي بصير عن الباقر عليه السلام وفيه : قال : الأئمة  
 من ولد عليّ وفاطمة إلى أن تقوم الساعة .

وفي الكافي بإسناده عن أبي مسروق عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قلت له : إننا  
 نكلّم أهل الكلام فنحتجّ عليهم بقول الله عزّ وجلّ : « أطيعوا الله وأطيعوا الرسول  
 وأرسله الأمر منكم » فيقولون : نزلت في المؤمنين ، ونحتجّ عليهم بقول الله عزّ وجلّ :  
 « قل لا أسألكم عليه أجراً إلا المودة في القربى » فيقولون : نزلت في قريّ المسلمين  
 قال : فلم أدع شيئاً ممّا حضرنى ذكره من هذا وشبهه إلا ذكرته ، فقال لي : إذا كان ذلك

فادعهم إلى المباهلة ، قلت : وكيف أصنع ؛ فقال : أصلح نفسك ثلاثاً وأطبه ؛ قال : وصم واغتسل وابرز أنت وهو إلى الجبال فتشبهك أصابعك من يدك اليمنى في أصابعه ثم أنصفه ، وابدأ بنفسك ، وقل : اللهم رب السموات السبع ورب الأرضين السبع عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم إن كان أبو مسروق جحد حقاً وادّعى باطلاً فأنزل عليه حساباً من السماء وعذاباً أليماً ؛ ثم رد الدعوة عليه فقل : وإن جحد حقاً وادّعى باطلاً فأنزل عليه حساباً من السماء وعذاباً أليماً .

ثم قال لي : فإنك لا تلبث أن ترى ذلك فيه ؛ فوالله ما وجدت خلقاً يجيبني إليه . وفي تفسير العياشي عن عبد الله بن عجلان عن أبي جعفر عليه السلام في قوله : « أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم » قال : هي في علي وفي الأئمة جعلهم الله مواضع الأنبياء غير أنهم لا يحلون شيئاً ولا يحرّمونه . أقول : والاستثناء في الرواية هو الذي قدّمنا في ذيل الكلام على الآية أنها تدل على أن لاحكم تشريعاً إلا لله ورسوله .

وفي الكافي بإسناده عن بريد بن معاوية قال : تلا أبو جعفر عليه السلام : أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم فإن خفتم تنازعاً في الأمر فارجعوه إلى الله وإلى الرسول وإلى أولي الأمر منكم .

قال : كيف يأمر بطاعتهم ويرخص في منازعتهم إنما قال ذلك للمارقين الذين قيل لهم : أطيعوا الله وأطيعوا الرسول .

أقول : الرواية لا تدل على أزيد من كون ما تلاه عليه السلام تفسيراً للآية وبياناً للمراد منها ، وقد تقدّم في البيان السابق توضيح دلالتها على ذلك ، وليس المراد هو القراءة كما ربما يستشعر من قوله : تلا أبو جعفر عليه السلام .

ويدل على ذلك اختلاف اللفظ الموجود في الروايات كما في تفسير القمي بإسناده عن حريز عن أبي عبد الله عليه السلام قال : نزلت : « فإن تنازعتم في شيء فارجعوه إلى الله وإلى الرسول وإلى أولي الأمر منكم » .

وما في تفسير العياشي عن بريد بن معاوية عن أبي جعفر عليه السلام ( وهو رواية الكافي

السابقة ) وفي الحديث : ثم قال للناس : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ، فجمع المؤمنين إلى يوم القيامة » أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم ، إيانا عنى خاصة « فإن ختمتم تنازعاً في الأمر فارجعوا إلى الله وإلى الرسول وأولي الأمر منكم » هكذا نزلت ، وكيف يأمرهم بطاعة أولي الأمر ويرخص لهم في منازعتهم إنما قيل ذلك للمأمورين الذين قيل لهم : « أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم » .

وفي تفسير العياشي : في رواية أبي بصير عن أبي جعفر عليه السلام قال : نزلت (ومني آية أطيعوا الله اه) في علي بن أبي طالب عليه السلام قلت له : إن الناس يقولون لنا : فما منعنا أن نسمي علياً وأهل بيته في كتابه ؟ فقال أبو جعفر عليه السلام : قولوا لهم : إن الله أنزل على رسوله الصلاة ولم يسم ثلاثاً ولا أربعاً حتى كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هو الذي فسر ذلك ( لهم ) وأنزل الحج ولم ينزل طوفوا أسبوعاً حتى فسر ذلك لهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، والله أنزل : « أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم » نزلت في علي والحسن والحسين عليهم السلام ، وقال في علي : من كنت مولاه فعلي مولاه ، وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : أوصيكم بكتاب الله وأهل بيته إنني سألت الله أن لا يفرق بينهما حتى يوردهما علي الحوض فأعطاني ذلك ، وقال : فلا تعلموهم فإنهم أعلم منكم ، إنهم لن يخرجوكم من باب هدى ، ولن يدخلوكم في باب ضلال ، ولو سكت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولم يبين أهلها لادّعى آل عباس وآل عقيل وآل فلان ، ولكن أنزل الله في كتابه : « إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيراً » فكان علي والحسن والحسين وفاطمة عليهم السلام تأويل هذه الآية ؛ فأخذ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بيد علي وفاطمة والحسن والحسين صلوات الله عليهم فأدخلهم تحت الكساء في بيت أم سلمة وقال : اللهم إن لكل نبي ثقلًا وأهلًا فهو لاء ثقلي وأهلي ؛ وقالت أم سلمة : ألسنت من أهلك ؟ قال : إنك إلى خير ، ولكن هؤلاء ثقلي وأهلي . الحديث .

أقول : وروي في الكافي بإسناده عن أبي بصير عنه عليه السلام مثله مع اختلاف يسير في اللفظ .

وفي تفسير البرهان عن ابن شهر آشوب عن تفسير مجاهد : إنها نزلت في أمير المؤمنين



حين خلفه رسول الله ﷺ بالمدينة فقال : يا رسول الله أتخلفني على النساء والصبيان ؟ فقال : يا أمير المؤمنين أما ترى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى ؟ حين قال له : « اخلفني في قومي وأصلح » فقال الله : وأولي الأمر منكم .

قال : علي بن أبي طالب ولّاه الله أمر الأمة بعد محمد ، وحين خلفه رسول الله ﷺ بالمدينة فأمر الله العباد بطاعته وترك خلافه .

وفيه عنه عن إبانة الفلكي : إنها نزلت حين شك أبو بريدة من علي عليه السلام . الخبر .

وفي العبارات عن كتاب ينابيع المودة للشيخ سليمان بن إبراهيم البليخي عن المناقب عن سليم بن قيس الهلالي عن علي في حديث : قال : وأما أدنى ما يكون به العبد ضالا أن لا يعرف حجة الله تبارك وتعالى وشاهده على عبادته ، الذي أمر الله عبادته بطاعته ، وفرض ولايته .

قال سليم : قلت : يا أمير المؤمنين صفهم لي . قال : الذين قرّنههم الله بنفسه ونيبته فقال : « يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم » فقلت له : جعلني الله فداك أوضح لي . فقال : الذين قال رسول الله ﷺ في مواضع وفي آخر خطبته يوم قبضه الله عز وجل إليه : إنني تركت فيكم أمرين لن تضلّوا بعدي إن متمسكتم بهما : كتاب الله عز وجل ، وعترتي أهل بيتي ؛ فإن اللطيف الخبير قد عهد إلي أنهما لن يفترقا حتى يردا علي الحوض كهاتين - وجمع بين مسبّحته - ولا أقول : كهاتين - وجمع مسبّحته والوسطى - فتمسكوا بهما ولا تنفدّ موهم فضلكوا .

**أقول :** والروايات عن أئمة أهل البيت عليهم السلام في المعاني السابقة كثيرة جداً ، وقد اقتصرنا فيما نقلناه على إيراد نموذج من كل صنف منها ، وعلى من يطلبها أن يراجع جوامع الحديث .

وأما الذي روي عن قدماء المفسرين فهي ثلاثة أقوال : الخلفاء الراشدون ، وأمراء السرايا ، والعلماء ؛ وما نقل عن الضحاك أنهم أصحاب النبي ﷺ فهو يرجع إلى القول الثالث فإن اللفظ المنقول منه : أنهم أصحاب رسول الله ﷺ هم الدعاة

الرواة ؛ وظاهر أنه تعليل بالعلم فيرجع إلى التفسير بالعلماء .  
واعلم أيضاً أنه قد نقل في أسباب نزول هذه الآيات أمور كثيرة ، وقصص مختلفة  
شتى لكن التأمل فيها لا يدع ريباً في أنها جميعاً من قبيل التطبيق النظري من روايتها ،  
ولذلك تركنا إيرادها لعدم الجدوى في نقلها ، وإن شئت تصديق ذلك فعليك بالرجوع  
إلى الدر المنثور وتفسير الطبري وأشباههما .

وفي عاصم البرقي بإسناده عن أبي الجارود عن أبي جعفر عليه السلام في قول الله تعالى :  
فلا وربك لا يؤمنون الآية قال : التسليم ، الرضا ، والقنوع بقضائه .

وفي الكافي بإسناده عن عبدالله الكاهلي قال : قال أبو عبدالله عليه السلام : لو أن قوماً  
عبدوا الله وحده لا شريك له ، وأقاموا الصلاة ، وآتوا الزكاة ، وحجّوا البيت ، وصاموا  
شهر رمضان ثم قالوا لشيء صنع الله وصنع رسوله صلى الله عليه وآله وسلم : لم صنع هكذا وكذا ؛ ولو صنع  
خلاف الذي صنع ، أو وجدوا ذلك في قلوبهم لكنوا بذلك مشركين ؛ ثم تلا هذه الآية :  
« فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً  
مما قضيت ويسلموا تسليماً » ثم قال أبو عبدالله عليه السلام : عليكم بالتسليم .

وفي تفسير العياشي عن عبدالله بن يحيى الكاهلي عن أبي عبدالله عليه السلام قال : سمعته  
يقول : والله لو أن قوماً عبدوا الله وحده لا شريك له وأقاموا الصلاة ، وآتوا الزكاة ،  
وحجّوا البيت ، وصاموا شهر رمضان ثم قالوا لشيء صنع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : لم صنع  
كذا وكذا ؛ ووجدوا ذلك في أنفسهم لكنوا بذلك مشركين ؛ ثم قرأ : فلا وربك لا يؤمنون  
حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً - مما قضى محمد وآل  
محمد - ويسلموا تسليماً .

أقول : وفي معنى الروايتين روايات أخر ، والذي ذكره عليه السلام تعميم في الآية من  
جهة الملاك من جهتين : من جهة أن الحكم لا يفرق فيه بين أن يكون حكماً تشريعياً  
أو تكوينياً ، ومن جهة أن الحاكم بالحكم لا يفرق فيه بين أن يكون هو الله أو رسوله .  
واعلم أن هناك روايات تطبق الآيات أعني قوله : فلا وربك لا يؤمنون إلى  
آخر الآيات على ولاية علي عليه السلام أو علي ولاية أئمة أهل البيت عليهم السلام ، وهو من

مصاديق التطبيق على المصاديق ، فإن الله سبحانه ورسوله ﷺ والأئمة من أهل البيت ﷺ مصاديق الآيات وهي جارية فيهم .

وفي أمالي الشيخ بإسناده إلى علي بن أبي طالب عليه السلام قال : جاء رجل من الأنصار إلى النبي ﷺ فقال : يا رسول الله ما أستطيع فراقك ، وإنني لا أدخل منزلي فأذكرك فأترك ضيعتي وأقبل حتى أنظر إليك حبياً لك ، فذكرت إذا كان يوم القيامة فأدخلت الجنة فرفعت في أعلى عليين فكيف لي بك يا نبي الله ؟ فنزل : « ومن يطع الله والرسول فأولئك مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقاً » فدعا النبي ﷺ الرجل فقرأها عليه وبشره بذلك .

أقول : وهذا المعنى مروى من طرق أهل السنة أيضاً رواه في الدر المنثور عن الطبراني وابن مردويه وأبي نعيم في الحلية والضياء المقدسي في صفة الجنة وحسنه عن عائشة ؛ وعن الطبراني وابن مردويه من طريق الشعبي عن ابن عباس ؛ وعن سعيد بن منصور وابن المنذر عن الشعبي ؛ وعن ابن جرير عن سعيد بن جبير .

وفي تفسير البرهان عن ابن شهر آشوب عن أنس بن مالك عن سمى عن أبي صالح عن ابن عباس في قوله تعالى : « ومن يطع الله والرسول فأولئك مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين » يعني تحمداً « والصديقين » يعني علياً وكان أول من صدق « والشهداء » يعني علياً وجعفرأ وحمزة والحسن والحسين عليهم السلام .

أقول : وفي هذا المعنى أخبار آخر .

وفي الكافي عن الباقر عليه السلام قال : أعينونا بالورع فإنه من لقي الله بالورع كان له عند الله فرحاً فإن الله عز وجل يقول : « ومن يطع الله والرسول ، وتلا الآية ثم قال : فمننا النبي ومننا الصديق ومننا الشهداء والصالحون .

وفيه عن الصادق عليه السلام : المؤمن مؤمنان : مؤمن وفا الله بشروطه التي اشترطها عليه فذلك مع النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقاً ، وذلك ممن يشفع ولا يشفع له ، وذلك ممن لا يصيبه أهوال الدنيا ولا أهوال الآخرة ؛ ومؤمن

زَلَّتْ به قدم فذلك كخامة الزرع كيفما كفأته الريح انكفأ، وذلك ممن يصيبه أهوال الدنيا و أهوال الآخرة ويشفع له ، وهو على خير .

أقول : في الصحاح : الخامة : الغضة الرطبة من النبات انتهى . ويقال : كفأت فلاناً فانكفأ أي صرفته فانصرف ورجع . وهو ~~الذي~~ يشير في الحديث إلى ما تقدم في تفسير قوله : صراط الذين أنعمت عليهم « الفاتحة : ٧ » أن المراد بالنعمة الولاية فينطبق على قوله تعالى : أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَاخَوْفَ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ « يونس : ٦٣ » ولا سبيل لأهوال الحوادث إلى أولياء الله الذين ليس لهم إلا الله سبحانه .





يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اخذُوا حِذْرَكُمْ فَانفِرُوا ثُبَاتٍ أَوْ انفِرُوا جَمِيعاً (٧١) وَإِنْ مِنْكُمْ لَمَنْ لِيَسْطِثَنَّ فَإِنْ أَصَابَتْكُمْ مُصِيبَةٌ قَالُوا قَدْ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْنَا إِذْ لَمْ أَكُنْ مَعَهُمْ شَهِيداً (٧٢) وَلَئِنْ أَصَابَكُمْ فُضْلٌ مِنَ اللَّهِ لَيَقُولُنَّ كُنَّا لَمَنْ تَكُنْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ مَوَدَّةٌ يَأْتِيَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزاً عَظِيماً (٧٣) فَلْيُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يَشْرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ وَمَنْ يُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلْ أَوْ يَغْلِبْ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْراً عَظِيماً (٧٤) وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا وَاجْعَلْ لَنَا مِمَّا لَدُنْكَ وَلِيّاً وَاجْعَلْ لَنَا مِمَّا لَدُنْكَ نَصِيراً (٧٥) الَّذِينَ آمَنُوا يَقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ الطَّاغُوتِ فَقَاتِلُوا أَوْلِيَاءَ الشَّيْطَانِ إِنَّ كَيْدَ الشَّيْطَانِ كَانَ ضَعِيفاً (٧٦) .

### ﴿بيان﴾

الآيات بالنسبة إلى ماتقدمها - كما ترى - بمنزلة ذي المقدمة بالنسبة إلى المقدمة وهي تحت وتستنهض المؤمنين للجهاد في سبيل الله ، وقد كانت المحنة شديدة على المؤمنين أيام كانت تنزل هذه الآيات ، وهي كأنها الربع الثاني من زمن إقامة رسول الله ﷺ بالمدينة كانت العرب هاجت عليهم من كل جانب لإطفاء نور الله ، وهدم ما ارتفع من بناية الدين يغزور رسول الله ﷺ مشركي مكة وطواغيت قريش ، ويسري السرايا إلى أقطار الجزيرة ، ويرفع قواعد الدين بين المؤمنين ، وفي داخلهم جمع المنافقين وهم ذوقوة وشوكة ، وقد بان يوم أحد أن لهم عدداً لا ينقص من نصف

عدّة المؤمنين بكثير، <sup>(١)</sup> وكانوا يقلّبون الأمور على رسول الله ﷺ، ويتربصون به الدوائر، ويتبسطون المؤمنين وفيهم مرضى القلوب سمّاعون لهم، وحولهم اليهود يفتنون المؤمنين ويغزونهم، وكانت عرب المدينة تحترمهم، وتعظم أمرهم من قديم عهدهم فكانوا يلقون إليهم من باطل القول ومضلات الأحاديث ما يبطل به صادق إرادتهم، وينتقض به مبرم جدّهم، ومن جانب آخر كانوا يشجعون المشركين عليهم، ويطيّبون نفوسهم في مقاومتهم، والبقاء والثبات على كفرهم وجحودهم، وتفقيّن من عندهم من المؤمنين.

فلاّيات السابقة كالسوقة لإبطال كيد اليهود للمسلمين، وإمحاء آثار إلقاءاتهم على المؤمنين، وما في هذه الآيات من حديث المنافقين هو كتميم إرشاد المؤمنين، وتكميل تعريفهم حاضراً الحال ليكونوا على بصيرة من أمرهم، وعلى حذر من الداء المستكنّ الذي دبّ في داخلهم، ونفذ في جمعهم، وليبطل بذلك كيد أعدائهم الخارجين المحيطين بهم، ويرتدّ أنفاسهم إلى صدورهم، وليتمّ نور الدين في سطرعه، والله متمّ نوره ولو كره المشركون والكافرون.

قوله تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا خذُوا حِذْرَكُمْ فَانفِرُوا بَأْسًا وَاجْتِمَاعًا» الحذر بالكسر فالسكون ما يحذره وهو آلة الحذر كالسلاح، وربّما قيل: إنّه مصدر كالحذر بفتح الحين، والنفير هو السير إلى جهة مقصودة، وأصله الفرع؛ فالنفر من محلّ السير فزع عنه وإلى محلّ السير فزع إليه؛ والثبات جمع ثبة، وهي الجماعة على تفرقة؛ فالثبات الجماعة بعد الجماعة بحيث تنفصل ثانية عن أولى، وثالثة عن ثانية، ويؤيد ذلك مقابلة قوله: «فانفروا بَأْسًا وَاجْتِمَاعًا».

والتفريع في قوله: فانفروا بَأْسًا وَاجْتِمَاعًا على قوله: خذُوا حِذْرَكُمْ اه بظا هره يؤيد كون المراد بالحذر ما به الحذر على أن يكون كناية عن التهيؤ والتأتمّ للخروج إلى الجهاد ويكون المعنى: خذُوا أَسْلِحَتَكُمْ أَيْ أَعِدُّوا لِلْخُرُوجِ وَاخْرُجُوا إِلَى عَدُوِّكُمْ فِرْقَةً فِرْقَةً (سرايا) أو اخرجوا إليهم جميعاً (عسكرياً).

(١) قد تقدم في أحاديث أحد أن النبي صلى الله عليه وآله خرج إلى إحدى ألف ثم رجع منهم ثلاثمائة من المنافقين مع عبدالله بن أبي، وبقي مع النبي سبعة مائة.

ومن المعلوم أنَّ التَّهْيِئَةَ والإعداد يختلف باختلاف عدَّة العدوِّ وقوَّته فالترديد في قوله : «أوأنفروا» ليس تخييراً في كَيْفِيَّةِ الخروج وإنَّما التردد بحسب تردّد العدوِّ من حيث العدَّة والقوَّة أي إذا كان عددهم قليلاً فثَبَّة ، وإن كان كثيراً فجمعياً . فيؤول المعنى - وخاصةً بملاحظة الآية التالية : «وإن منكم من ليبطئن» اه - إلى نهيهم عن أن يضعوا أسلحتهم ، وينسلخوا عن الجِدِّ وبذل الجهد في أمر الجهاد فيموت عزمهم ويفتقد نشاطهم في إقامة أعلام الحق ، ويتكاسلوا أو يتبطؤوا أو يتشبَّطوا في قتال أعداء الله ، وتطهير الأرض من قذارتهم .

قوله تعالى : «وإن منكم من ليبطئن» اه قيل : إنَّ اللَّامَ الأولى لام الابتداء لدخولها على اسم إنَّ ، واللَّامُ الثانية لام القسم لدخولها على الخبر وهي جملة فعلية مؤكَّدة بنون التأكيد الثقيلة ، والتبَطُّؤُة والإبطاء بمعنى ، وهو التأخير في العمل . وقوله : «وإن منكم» اه يدلُّ على أنَّ هؤلاء من المؤمنين المخاطبين في صدر الآية بقوله : يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اه على ما هو ظاهر كلمة «منكم» كما يدلُّ عليه ماسياتي من قوله : أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كَفُّوا أَيْدِيَكُمْ اه فَإِنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ هؤلاء أيضاً كانوا من المؤمنين ، مع قوله تعالى بعد ذلك : فَلَمَّا كَتَبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَخْشَوْنَ النَّاسَ اه وقوله : وَإِنْ تَصْبِهِمْ حَسَنَةً إِنْخِ وَكَذَا قوله : فَلْيُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ اه وقوله : وَمَالَكُمْ لَا يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ اه ، وقوله : الَّذِينَ آمَنُوا يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ اه ، كلُّ ذلك تحريض واستنهاض للمؤمنين وفيهم هؤلاء المبطِّؤون على ما يلوِّح إليه اتصال الآيات .

على أنَّه ليس في الآيات ما يدلُّ بظاهره على أنَّ هؤلاء المبطِّئين من المنافقين الَّذِينَ لم يؤمنوا إلَّا بظاهر من القول ، مع أنَّ في بعض ما حكى الله عنهم دلالة ما على إيمانهم في الجملة كقوله تعالى : فَإِنْ أَصَابَكُمْ مَصِيبَةٌ قَالُوا نَعْمَ اللَّهُ عَلَيْنَا اه وقوله تعالى : رَبَّنَا لَمْ كَتَبْتَ عَلَيْنَا الْقِتَالَ إِنْخِ .

نعم ذكر المفسِّرون أنَّ المراد بقوله : «وإن منكم من اه المنافقون ، وأنَّ معنى كونهم منهم دخولهم في عددهم ، أو اشتراكهم في النسب فهم منهم نسباً أو اشتراكهم مع المؤمنين

في ظاهر حكم الشريعة بحقن الدماء والإبرث ونحو ذلك لتظاهرهم بالشهادتين ، و قد عرفت أنّ ذلك تصرف في ظاهر القرآن من غير وجه .

وإنّ مادعاهم إلى هذا التفسير حسن الظن بالمسلمين في صدر الإسلام ( كل من لقي النبي ﷺ وآمن به ) والبحث التحليلي فيما ضبطه التاريخ من سيرتهم وحياتهم مع النبي ﷺ وبعد يضعف هذا الظن ، والخطابات القرآنية الحادة في خصوصهم يوهن هذا التقدير .

ولم تسمح الدنيا حتّى اليوم بأمة أو عصابة طاهرة تألّفت من أفراد طاهرة من غير استثناء مؤمنة واقفة على قدم صدق من غير عثرة قطّ ( إلّا ما نقل في حديث الطّف ) بل مؤمنو صدر الإسلام كسائر الجماعات البشرية فيهم المنافق والمريض قلبه والمتبع هواه والظاهر سرّه .

والذي يمتاز به الصدر الأوّل من المسلمين هو أنّ مجتمعهم كان مجتمعاً فاضلاً يقدمهم رسول الله ﷺ ، ويغشاهم نور الإيمان ، ويحكم فيهم سيطرة الدين ؛ هذا حال مجتمعهم من حيث إنّهم مجتمع ، وإن كان يوجد بينهم من الأفراد الصالح والطالح جميعاً ، وفي صفاتهم الروحية الفضيلة والرذيلة معاً وكلّ لون من ألوان الأخلاق والملكات .

وهذا هو الذي يذكره القرآن من حالهم ، ويبيّنه من صفاتهم قال تعالى : تجلّ رسول الله ﷺ والتّذين معه أشدّاء على الكفّار رحماء بينهم تراهم ركعاً سجداً يبتغون فضلاً من الله ورضواناً سيماهم في وجوههم من أثر السجود - إلى أن قال - : وعد الله التّذين آمنوا وعملوا الصّالحات منهم مغفرة وأجرًا عظيماً «الفتح : ٢٩» فقد بدأ تعالى بذكر صفاتهم وفضائلهم الاجتماعية مطلقة ، وختم بذكر المغفرة والأجر لأفرادهم مشروطة . قوله تعالى : « فإن أصابتكم مصيبة » أي من قتل أو جرح « قال قد أنعم الله عليّ إذ لم أكن معهم شهيداً » حتّى أبتلي بمثل ما ابتلى به المؤمنون .

قوله تعالى : « ولئن أصابكم فضل من الله » من قبيل غنيمة الحرب ونحوها ، و الفضل هو المال وما يماثله ، وقوله : ليقولنّ كأن لم تكن بينكم وبينه مودة باليتني



كنت معهم اه تشبيهه و تمثيل لحالهم فإنهم مؤمنون ، و المسلمون يد واحدة يربط بعضهم ببعض أقوى الروابط ، وهو الإيمان بالله و آياته الذى يحكم على جميع الروابط الأخر من نسب أو ولاية أوبيعة أو مودة لكنهم لضعف إيمانهم لا يرون لأنفسهم أدنى ربط يربطهم بالمؤمنين فيتمنّون الكون معهم والحضور في جهادهم كما يتمنى الأجنبيّ فضلاً ناله أجنبيّ فيقول أحدهم : ياليتني كنت معهم فأفوز فوزاً عظيماً ، ومن علامات ضعف إيمانهم إكبارهم أمر هذه الغنائم ، و عدّهم حيازة الفضل و المال فوزاً عظيماً ، و كلّ مصيبة أصابت المؤمنين في سبيل الله من قتل أو جرح أو تعب نقمة .

**قوله تعالى :** « فليقاتل في سبيل الله الذين يشرون » اه قال في المجمع : يقال شريت أي بعث ، و اشتريت أي ابتعت . فالمراد بقوله يشرون الحياة الدنيا بالآخرة أي يبيعون حياتهم الدنيا و يبدّلونها بالآخرة .

والآية تفريع على ما تقدّم من الحثّ على الجهاد ، وذمّ من يبطئ في الخروج إليه ففيها تجديد للحثّ على القتال في سبيل الله بتذكير أن هؤلاء جميعاً مؤمنون ، و قد شروا بإسلامهم لله تعالى الحياة الدنيا بالآخرة كما قال : إن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأنّ لهم الجنة « التوبة : ١١١ » ثمّ صرّح على فائدة القتال الحسنة و أنّها الأجر العظيم على أيّ حال بقوله : و من يقاتل في سبيل الله الخ .

فبيّن أن أمر المقاتل في سبيل الله ينتهي إلي إحدى عاقبتين محمودتين : أن يقتل في سبيل الله ، أو يغلب عدو الله ، وله على أيّ حال أجر عظيم ، ولم يذكر ثالث الاحتمالين - وهو الانهزام - تلويحاً إلى أن المقاتل في سبيل الله لا ينهزم .

وقدّم القتل على الغلبة لأنّ ثوابه أجزل وأثبت فإنّ المقاتل الغالب على عدو الله و إن كان يكتب له الأجر العظيم إلّا أنّه على خطر العبط باقتراف بعض الأعمال الملوّجة لحيطة الأعمال الصالحة ، و استتباع السيئة بعد الحسنة بخلاف القتل إذ لا حياة بعده إلّا حياة الآخرة فالمقتول في سبيل الله يستوفي أجره العظيم حتماً ، وأمّا الغالب في سبيل الله فأمره مراعى في استيفاء أجره .

**قوله تعالى :** « و مالكم لا تقاتلون في سبيل الله و المستضعفين » الخ عطف على

موضع لفظ الجلالة ، والآية تشتمل على حثّ وتحريض آخر على القتال في لفظ الاستفهام بتذكير أنّ قتالكم قتال في سبيل الله سبحانه ، وهو الذي لا بغية لكم في حياتكم السعيدة إلا رضوانه ، ولا سعادة أسعد من قربته ، وفي سبيل المستضعفين من رجالكم ونساءكم ولدانكم .

ففي الآية استنهاض وتهيج لكافة المؤمنين وإغراء لهم : أمّا المؤمنون خالصو الإيمان وطاهرو القلوب فيكفيهم ذكر الله جلّ ذكره في أن يقوموا على الحقّ ويلبّوا نداء ربّهم و يجيبوا داعيه ، وأمّا من دونهم من المؤمنين فإن لم يكفهم ذلك فليكفهم أنّ قتالهم هذا على أنّه قتال في سبيل الله قتال في سبيل من استضعفه الكفار من رجالهم ونساءهم وذرائعهم فليغيروا لهم وليتعبصوا .

والإسلام وإن أبطل كلّ نسب وسبب دون الإيمان إلا أنّه أمضى بعد التلبّس بالإيمان الأنساب والأسباب القومية فعلى المسلم أن يفدي عن أخيه المسلم المتّصل به بالسبب الذي هو الإيمان ، وعن أقربائه من رجاله ونسائه وذرائعهم إذا كانوا على الإسلام فإنّ ذلك يعود بالأخيرة إلى سبيل الله دون غيره .

وهؤلاء المستضعفون الذين هم أبعاضهم وأفلاذهم مؤمنون بالله سبحانه بدليل قوله : الذين يقولون ربّنا الخ ، وهم مع ذلك مذلولون معذبون يستصرون ويستغيثون بقولهم : ربّنا أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها ، وقد أطلق الظلم ، ولم يقل : الظالم أهلها على أنفسهم ، وفيه إشعار بأنّهم كانوا يظلمونهم بأنواع التعذيب والإيذاء وكذلك كان الأمر .

وقد عبر عن استغاثتهم واستنصارهم بأجمل لفظ وأحسن عبارة : فلم يحك عنهم أنّهم يقولون : يا للرجال . يا للسرّة . يا قوماه . يا عشيرته بل حكى أنّهم يدعون ربّهم ، ويستغيثون بمولاهم الحقّ فيقولون : ربّنا أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها ثمّ يشيرون إلى النبي ﷺ وإلى من معه من المؤمنين المجاهدين بقولهم : واجعل لنا من لدنك وليّاً واجعل لنا من لدنك نصيراً ، فهم يتمنّون وليّاً ، ويتمنّون نصيراً لكن لا يرضون دون أن يسألوا ربّهم الوليّ والنصير .

## ﴿كلام في الغيرة والعصبية﴾

انظر إلى هذا الأدب البارع الإلهي الذي أتى به الكتاب العزيز وقسه إلى ما عندنا من ذلك بحسب قضاء الطبع ترعجياً .

لا شك أن في البنية الإنسانية ما يبعثه إلى الدفاع عما يحترمه ويعظمه كالذراري والنساء والجاه وكرامة المحتد ونحو ذلك وهو حكم توجبه الفطرة الإنسانية وتلهمه إياه لكن هذا الدفاع ربما كان محموداً إذا كان حقاً وللحق ، وربما كان مذموماً يستتبع الشقاء وفساد أمور الحياة إذا كان باطلاً وعلى الحق .

والإسلام يحفظ من هذا الحكم أصله وهو الملقطة ، ويبطل تفاصيله أولاً ثم يوجهه إلى جهة الله سبحانه بصرفه عن كل شيء ثم يعود به إلى موارد الكثرة فيسبك الجميع في قالب التوحيد بالإيمان بالله فيندب الإنسان أن يتعصب لرجاله ونسائه وذريته ولكل حق بإرجاع الجميع إلى جانب الله فلا إسلام يؤيد حكم الفطرة ، ويهذب به عن شوب الأهواء والأمانى الفاسدة ويصفي أمره في جميع الموارد ، ويجعلها جميعاً شريعة إنسانية يسلكها الإنسان على الفطرة ، ويخلصها من ظلمة التناقض إلى نور التوافق والتسالم ؛ فما يدعو إليه الإسلام ويشرعه لاتناقض ولا تضاد بين أجزائه وأطرافه ، يشترك جميعها في أنها من شؤون التوحيد ، ويجتمع كلها في أنها اتباع للحق فيعود جميع الأحكام حينئذ كلية ودائمة وثابتة من غير تخلف واختلاف .

قوله تعالى : « الَّذِينَ آمَنُوا يقاتلون في سبيل الله » إلى قوله : « الطاغوت » مقايسة بين الذين آمنوا والذين كفروا من جهة وصف قتالهم ، وبعبارة أخرى من جهة نية كل من الطائفتين في قتالهم ليعلم بذلك شرف المؤمنين على الكفار في طريقتهم وأن سبيل المؤمنين ينتهي إلى الله سبحانه ويعتمد عليه بخلاف سبيل الكفار ليكون ذلك محرراً آخر للمؤمنين على قتالهم .

قوله تعالى : « فقاتلوا أولياء الشيطان إن كيد الشيطان كان ضعيفاً » الذين

كفر والوقوعهم في سبيل الطاغوت خارجون عن ولاية الله ، فلامولى لهم إلا ولي الشريك وعبادة غير الله تعالى ، وهو الشيطان فهو وليهم ، وهم أولياؤه .

وإنما استضعف كيد الشيطان لأنه سبيل الطاغوت الذي يقابل سبيل الله ، والقوة لله جميعاً فلا يبقى لسبيل الطاغوت الذي هو مكيدة الشيطان إلا الضعف ، ولذلك حرص المؤمنون عليهم ببيان ضعف سبيلهم ، وشجعهم على قتالهم ، ولا ينافي ضعف كيد الشيطان بالنسبة إلى سبيل الله قوته بالنسبة إلى من اتبع هواه ، وهو ظاهر .

### ﴿ بحث روائى ﴾

في المجمع في قوله تعالى : يا أيها الذين آمنوا خذوا حذركم الآية قال : سمى الأسلحة حذراً لأنها الآلة التي بها يتقى الحذر . قال : وهو المروى عن أبي جعفر عليه السلام . قال : وروى عن أبي جعفر عليه السلام : أن المراد بالثبات السرايا ، وبالجميع العسكر .

وفي تفسير العياشي عن سليمان بن خالد عن أبي عبد الله عليه السلام : يا أيها الذين آمنوا فسموهم مؤمنين وليس هم بمؤمنين ولا كرامة . قال : يا أيها الذين آمنوا خذوا حذركم فانفروا ثبات أو انفروا جميعاً إلى قوله : فافوز فوزاً عظيماً ، ولأن أهل السماء والأرض قالوا : قد أنعم الله علي إذ لم أكن مع رسول الله ﷺ لكانوا بذلك مشركين . وإذا أصابهم فضل من الله قال : ياليتني كنت معهم فأقاتل في سبيل الله .

اقول : وروى هذا المعنى الطبرسي في المجمع والقمي في تفسيره عنه عليه السلام والمراد بالشرك في كلامه عليه السلام الشرك المعنوي لا الكفر الذي يسلب ظاهراً أحكام الإسلام عما تلبس به ، وقد تقدم بيانه .

وفيه عن حمران عن الباقر عليه السلام في قوله تعالى : والمستضعفين من الرجال الآية قال : نحن أولئك .

اقول : ورواه أيضاً عن سماعة عن الصادق عليه السلام ، ولفظه : فأما قوله : والمستضعفين

الآية فأولئك نحن . الحديث ، والروايتان في مقام التطبيق والشكوى من بغي الباغين من هذه الأمة ، وليستاني مقام التفسير .

وفي الدر المنثور أخرج أبو داود في ناسخه وابن المنذر وابن أبي حاتم والبيهقي في سننه من طريق عطاء عن ابن عباس : في سورة النساء « خذوا حذرکم فانفروا نبات أو انفروا جميعاً » عصباً وفرقاً . قال : نسخها : « وما كان المؤمنون لينفروا كافة » الآية . أقول : الآيتان غير متنافيتين حتى يحكم بنسخ الثانية للأولى . وهو ظاهر بل لو كان فإنما هو التخصيص أو التقييد . والحمد لله



رقم الايات	موضوع البحث	نوع البحث رقم الصفحة
	❖ (سورة آل عمران) ❖	
١٣٠ - ١٣٨	تعليم القرآن وقرانه العلم بالعمل .	١٦ بحث قرآني
١٣٩ - ١٤٨	كلام في الامتحان وحقيقته .	٢٠ »
١٤٩ - ١٥٥	معنى العفو والمغفرة في القرآن .	٥٣ »
١٧٢ - ١٧٥	كلام في التوكل .	٦٧ »
» »	فهرس أسامي شهداء أحد	٧٧ بحث تاريخي
١٩٠ - ١٩٩	مقايمة بين القرآن والتوراة في أمر النساء .	٩٤ » فلسفي
٢٠٠	كلام في الماربة في المجتمع الإسلامي في فصول :	
»	١ - الإنسان والاجتماع .	٩٧ بحث قرآني
»	٢ - الإنسان ونموه في اجتماعه .	٩٨ »
»	٣ - الإسلام وعنايته بالاجتماع .	٩٩ »
»	٤ - اعتبار الإسلام رابطة الفرد و المجتمع .	١٠١ »
»	٥ - هل تقبل سنة الإسلام الاجتماعية	
١٠٤ »	الإجراء والبقاء ؟	١٠٤ »
١١٤ »	٦ - بماذا يتكوّن ويعيش الاجتماع الإسلامي ؟	١١٤ »
١١٩ »	٧ - منطقان منطق التعقل ومنطق الإحساس	١١٩ »
»	٨ - ما معنى ابتغاء الأجر عند الله والإعراض	
١٢١ »	عن غيره ؟	١٢١ »
١٢٣ »	٩ - ما معنى الحرية في الإسلام ؟	١٢٣ »
»	١٠ - ما هو الطريق إلى التحول و التكامل	
١٢٥ »	في المجتمع الإسلامي ؟	١٢٥ »
»	١١ - هل الدين يفي بإسعاد هذه الحياة	
١٢٧ »	الحاضرة ؟	١٢٧ »

رقم الايات	موضوع البحث	نوع البحث	رقم الصفحة
٢٠٠	١٢ - من الذي يتقلد ولاية المجتمع في الإسلام؟ وما سيرته؟	بحث قرآني	١٢٩
•	١٣ - نعر المملكة الإسلامية هو الاعتقاد دون الحدود الطبيعية أو الاصطلاحية.	•	١٣٢
»	١٤ - الإسلام اجتماعي بجميع شؤونه.	•	١٣٤
•	١٥ - الدين هو الغالب على الدنيا بالآخرة.	•	١٤٠
	﴿سورة النساء﴾		
١	في عمر النوع الإنساني والإنسان الأولي.	•	١٤٨
•	في أن النسل الحاضر ينتهي إلى آدم وزوجته.	•	١٥٠
•	في أن الإنسان نوع مستقل غير متحول من نوع آخر.	•	١٥٣
•	في تناسل الطبقة الثانية من الإنسان.	•	١٥٤
٦-٢	في الجاهلية الأولى.	•	١٦٢
•	كيف ظهرت الدعوة الإسلامية؟	•	١٦٦
•	في أن جميع المال لجميع الناس ثم الاختصاص.	•	١٨٣
•	بحث علمي في فصول ثلاثة :		
١ -	النكاح من مقاصد الطبيعة.	بحث علمي	١٩١
•	٢ - استيلاء الذكور على الإناث.	•	١٩٤
•	٣ - تعدد الزوجات.	•	١٩٥
•	في تعدد أزواج النبي ﷺ	•	٢٠٨
١٠-٧	في رجوع العمل إلى صاحبه.	بحث قرآني	٢١٥
١٤-١١	كلام في الإرث على وجه كلي.	•	٢٢٧
•	بحث علمي في فصول :	بحث علمي	٢٣٧

رقم الايات	موضوع البحث	نوع البحث	رقم الصفحة
١٤-١١	١ - ظهور الإِثْر .	بحث علمي	٢٣٧
"	٢ - تحوّل الإِثْر تدريجاً .	"	٢٣٨
"	٣ - الوراثية بين الأمّ المتمدّنة .	"	"
"	٤ - ماذا صنع الإسلام والظرف هذاالظرف؟	"	٢٤١
"	٥ - علام استقرّ حال النساء و الأيتام في الإسلام؟	"	٢٤٣
"	٦ - قوانين الإِثْر الحديثة .	"	٢٤٦
"	٧ - مقايسة ما بين هذه السنن .	"	٢٤٧
"	٨ - الوصيّة .	"	٢٤٨
١٨-١٧	كلام في التوبة وفيه أبحاث .	بحث قرآني	٢٦٠
٢٨-٢٣	كلام في معنى الابن شرعاً .	" علمي	٣٣٠
"	في حكمة تحريم عرّ مات النكاح .	"	٣٣٢
٣١	كلام في الكبائر والصغائر وتكفير السيئات .	بحث قرآني	٣٤٤
٣٥-٣٢	كلام في حقيقة قرآنيّة .	"	٣٦١
"	كلام في معنى قيمومة الرجال على النساء .	"	٣٦٨
٧٦-٧١	كلام في الغيرة والعصبيّة .	"	٤٤٩



## ﴿إعلان﴾

قد بالغنا في تصحيح هذا الجزء من الكتاب وإحصاء ما وقع فيه من الأغلط - والحمد لله - والقارئ الكريم إن سمح بالنظر وطبق هذا الجزء على الجزء الذي يتقدمه وجد أن مقدار الأغلط الواقعة في هذا الجزء أقل منه في الجزء السابق بنسبة ستين في المائة ( ٦٠ ٪ ) والغالب عليها مع ذلك الأغلط الهيئنة .

ونرجو من فضله تعالى أن يوفقنا في الجزء التالي لما هو أَرْضَى صحة و أكمل تنقيحاً وأقرب من رضى القراء الكرام .

رقم الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب	رقم الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٢	١٢	يشاء	يشاء ويعذب من يشاء	٦٦	١٦	أصر	أصر
٣	١	كالذكر	كاذكر	»	٢١	سيؤذون	سيؤذون
١١	١٢	ثلاثة	ثلاثة	٦٨	٤	ولا تثبت	ولا يثبت
١٤	١٦	النذر	النذر	»	١٦	هو أعلم	علم
١٨	١٠	التلازم	التلازم	»	١٧	لم يرهم	لم ير
٢١	٣	مقايسة	مقايسة	٢٦	٢٠	المؤثر	المؤثر
٢٢	١١	ليميز	ليميز	»	٢٢	يردون	يروون
٢٣	٤	يبتهل	يبتهل	٧٩	١٢	خليف	خليف
٢٥	١١	(١٢٥)	(١٤٥)	٨٣	١٨	تنشعب	ينشعب
٢٥	١٣	(١٣٦)	(١٤٦)	٨٤	١١	به	بها
٢٥	١٣	قولهم	قولهم	٨٧	١٧	للكتاب	للكتاب
٢٧	٤	أظلا	أظلا	٩١	٨	إنى	أنى
د	٦	كما مر	كما مر -	١٠١	١٢	الأمر	الأمر
»	١٦	فتختلف	فيختلف	١٠٦	٣	هذه	هذا
»	»	استعمالها	استعماله	»	١٨	الانسانى	الانسان
٢٨	٧	ظهور	ظهور	١٠٧	٢٢	يستنبع	تستنبع
٣٠	٣	يكون	ان يكون	١١٢	٢٠	متقدرة	متقدرة
٣٢	٥	«الشرية»	(الشرية)	»	٢٣	لا برار	الابرار
٣٣	٢	نزعة	نزعا	١١٣	٥	هذه	هذا
»	٣	شركات منه	شركات له	١١٥	١٢	ركزه	ركزها
٣٧	١٣	قهقرى	القهقرى	»	٢٣	وترى	ويرى
٤٠	٦	منها	منهم	١٢٠	١٨	تساوى	تساوى
٤٣	١٠	ذلكم	ذلكم	١٢٥	٦	إن	أن
٤٩	٢٢	السنة	السنة	١٢٦	١١	سيرها	سيره
٥٠	٤	شىء	من شىء	١٢٦	١٦	تستلذ	يستلذ
»	٧	باق	باقى	١٢٩	٣	واتنظامات	والإتنظامات
»	١٨	إن	أن	١٣٦	٢٣	تلقتن	يلقتن
»	٢٣	»	»	»	٢٤	تعد	يعد
٥١	٢٢	بالشىء	للشىء	١٣٨	٦	صراط	الصراط
»	٢٣	بما	لما	١٤٣	١	النساء	النساء مدينة
٥٢	٦	والله	إن الله	١٤٤	٢٤	فهو	فهى
٥٥	٩	ينصره كم	ينصره كم	١٤٧	١٥	فهذه	فهذا
٥٧	٦	خير	ورحة خير	١٥٣	٢١	وهذا	وهذه
٦٠	١١	وإن الله	وأن الله	١٥٧	٢٠	تريد	تزيد
٦١	٩	مقايسة	مقايسة	١٥٨	٣	فيما يرضى	فما يرضى
٦٣	٧	وإن الله	وأن الله	١٦١	٢	وآتوا	وآتوا
				»	٥	»	»

رقم الصحيفة	السطر	الخطأ	الصواب	رقم الصحيفة	السطر	الخطأ	الصواب
١٦١	١٤	التزويج	التزويج	٢٢٧	٢٠	واسطتان	واسطتين
١٦٣	٢٣	الشرق	الجنوب	٢٢٨	٦	لاتزول	لا يزول
١٦٤	٩	في الاوصاف	وفي الاوصاف	٢٢٨	٦	واحمه	زاحمها
١٦٦	٢٠	اليها	اليه	٢٣١	٥	اليها	اليهن
١٧١	٧	بعمومه	بعمومها	٢٣١	١٧	اليها	بها
١٧٦	١١	اكده	اكته	٢٣٢	٦	قدم	قدم
١٧٥	٢٤	العاندين	الماندين	٢٣٩	٢٤	و نماذج	و نماذج
١٨٠	١٦	بها	لها	٢٤٤	٢٢	المقاسة	المقايسة
١٨١	١٩	اعطاؤهم	اعطاهم	٢٤٧	١	مأخوذة	مأخوذ
١٨٣	١٥	لهم قولهم	لهم	٢٤٧	١٨	مقاسة	مقايسة
١٨٤	١٦	بابتلايه	في ابتلايه	٢٤٨	١٣	اليها	عليها
١٨٤	١٦	بالتمييز	في التمييز	٢٥٧	٢٢	ان تحقق	ان تتحقق
١٨٥	٣	تصرفاته وأقاريره	تصرفاتهم و أقاريرهم	٢٥٨	١٩	حفظهما	حفظها
١٨٦	٩	العالي	العالي	٢٦١	١	الاختيارية	اختيارية
١٨٦	٢٤	عطفان	عطفان	٢٦١	١٣	اورده	اورده
١٨٧	٢٣	فيها	فيه	٢٦٢	١٥	عليه	عليها
١٨٩	١٥	تختلف	يختلف	٢٦٩	١٢	تقط	تقنط
١٩٢	٨	لها	له	٢٧٥	١	ويؤذيه	و يؤذيها
١٩٦	٥	الادعاء	الادعاء	٢٧٧	٣	بكار	بكثار
١٩٨	١٢	من أمر	في امر	٢٧٩	١٢	محصنات	محصنات
٢٠٠	٩	من	عن	٢٧٩	١٣	المحصنات	المحصنات
٢٠٥	٦	اردية	أودية	٢٨١	٢٢	بها	بهن
٢٠٥	٢٤	قهقرى	القهقرى	»	»	»	»
٢٠٦	٧	إن	أن	٢٨٢	٢	الربوبة	الربوبية
٢٠٦	١٨	(استالين)	ستالين	٢٨٥	٤	الزوجات	كل مزوجة
٢٠٦	١٩	يتولي	يتولى	٢٨٥	»	إذ	»
٢٠٦	٢٠	واستعبا	واستعباد	٢٨٥	١٢	عير	غير
٢١٤	١٦	فتكون معنى الآية	فتكون الآية	٢٨٧	٦	او نفاقها	او إنفاقها
٢١٤	١٧	فيكون مسوقا	فتكون مسوقة	»	١٣	اليها	اليه
٢١٤	١٨	تحريم	حریم	٢٨٨	٩	به	بها
٢١٧	١٨	: الآية	الاية	»	١٠	»	»
٢٢٠	٨	دين	دين	٢٩١	٦	ذهن	بذهن
٢٢٠	١٠	أو	أو	٢٩٦	١٧	عليها	عليهن
٢٢١	١٨	تعادل	يعادل	٣٠٠	١٤	شهوته	شهوتهن
٢٢٤	٢٤	لا يتغير	لا يتغير	٣٠٤	٥	وولده	وولده
٢٢٥	١٣	لجريانه	لجريانها	٣٠٥	١٨	فكان	فكان
				٣٠٧	١٦	بالزناه	بالزنا

## جدول خطأ وصواب الجزء الرابع من تفسير الميزان

رقم الصحيفة	السطر	الخطأ	الصواب	رقم الصحيفة	السطر	الخطأ	الصواب
٣١٣	٢	نفزوا	نفزوا	٣٦٨	١	فلا نبغوا	فلا تبغوا
»	٣	الانستحضى	الانستخصى	٣٧٠	١٨	الجزء الثالث	الجزء الثانى
٣١٦	٢	رسوله	لرسوله	٣٧٣	٦	أن	بأن
٣١٧	٨	برعتهم	برعتهم	٣٧٦	٨	يوت	يوت
٣٢٠	٦	يترقب	يترب	٣٧٧	٢٠	لجار	الى الجار
»	١٢	مضارم	مضارم	٣٨٥	٣	يحر فون	يحر فون
٣٢٢	١	الزنا	الزنا	»	٢١	إن تؤدوا	أن تؤدوا
٣٢٣	٤	لا يقال	لا يقول	٣٩٣	١١	اقسامه	اقسامها
»	»	فال	قال	٤٠٠	٧	الاقال القليل	أقل القليل
»	١٦	تسميته	تسميته	٤٠١	٢٢	على عدم	بعدم
٣٢٤	١١	الازواج	الازدواج	٤٠٤	١	إن	أن
٣٣٧	١	الدال	الدال	»	٢٣	مورده	موردها
٣٤٢	١٥	تعم	تعم	٤١٤	١٥	قلله	قلله
»	١٩	أن	إن	٤١٨	١٨	إن	أن
٣٤٥	١٢	بعد غفران	تعد غفران	٤٣٢	٩	عمل بها	عمل به
٣٤٧	٢٠	فالمصية	فالمصية	٤٣٢	٢٢	تميز	تمييز
»	٢١	لامر	بأمر	٤٤٦	٦	يوهن	توهن
٣٤٨	٩	معصية	معصية كبيرة				
٣٥١	٧	ويخلص	ويخلص				
»	١٤	التمايل	التمايل				
»	١٩	بالكف نفسه	بالكف				
»	٢٤	الخلق	الخمر				
٣٥١	٢٤	السماء	السماع				
٣٥٦	٢	حيان	حبان				
٣٥٨	٦	الانسانى	الانسانية				
٣٦٤	١٤	الارث	الارث				
»	٢٣	وترتنى	وترتنى				
٣٦٥	١٧	بأن	بأن				
»	»	الرجال	بالرجال				
٣٦٧	٤	أن ما	أن ما				

## خطأ وصواب رؤوس الصفحات

رقم الصحيفة	الخطأ	الصواب
٩	٢١	١٢١
٤٩	١٣٩	١٤٩
٥٥	١٤٦	١٦٤
٦٠	١٧٠	١٧١
٦١	»	»
٦٢	»	»
٦٣	»	»
٦٤	»	»